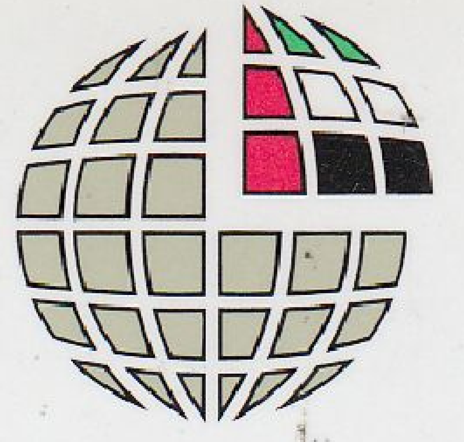


مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



الصين وإيران

شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية



جون جارفر

الصين وإيران

شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2009

النسخـة العاديـة : ISBN 978-9948-14-167-9
النسخـة الفاخـرة : ISBN 978-9948-14-168-6
النسخة الإلكترونية : ISBN 978-9948-14-169-3

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات مترجمة 35

الصين وإيران

شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية

جون جارفر

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

تمهيد وشكر

تأتي دراسة العلاقات الصينية-الإيرانية في وقت مناسب؛ لأن هاتين الدولتين تلعبان أدواراً مهمة في اثنتين من أهم المناطق في العالم: الخليج الغني بالطاقة، والمولِّد الاقتصادي لشرق آسيا. فالصين قوة عالمية صاعدة، وإيران ربما تكون أقوى دولة في الخليج. ويضيف الطلبُ العالمي المتنامي على النفط، ودور الصين في توليد هذا الطلب، ودور إيران والخليج في توفيره مزيداً من الأهمية إلى هذه العلاقة. علاوة على ذلك، هناك تقاليد طويلة من التعاون بين هاتين الدولتين المهمتين. فمنذ أوائل سبعينيات القرن العشرين تعاونت إيران والصين في مجالات مهمة، وكانت كل منهما تعتبر ذلك التعاون ثميناً. وهذه العلاقة ربما تغدو بالفعل أكثر أهمية مع تكثف معادلة الطاقة بين الدولتين. وتأتي الأهمية المضافة من حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية واجهت صعوبة كبيرة في التعامل مع كل من الصين وإيران. علاوة على ذلك، فإن الكثير من نزاعات الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين كانت تتضمن روابط الصين مع إيران: تعاون الصين مع إيران في برامج الأسلحة الصاروخية، والنووية، والكيماوية، والتقليدية المتطورة. والتعاون الصيني مطلوب في التعامل مع القضية النووية الإيرانية في مجلس الأمن، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو في أي مكان آخر. ويتطلب تورط الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان، وكلاهما يتاخم إيران، فهماً لعلاقات إيران الخارجية بما في ذلك علاقتها مع قوة كبرى وعضو دائم في مجلس الأمن مثل الصين. بإيجاز، إن العلاقة الصينية-الإيرانية شيء ينبغي أن تفهمه الولايات المتحدة الأمريكية.

ومما يجعل أيضاً هذه الدراسة أمراً يأتي في الوقت المناسب حقيقة أن هناك القليل من البحوث الخاصة بالعلاقات الصينية-الإيرانية. في الأربعين سنة الماضية أو نحو ذلك، تم نشر كتابين فقط عن العلاقة الصينية-الإيرانية: أحدهما باللغة الإنجليزية والآخر باللغة الصينية. وكان الكتاب الإنجليزي، والذي ألفه الدبلوماسي الهندي عبيدي ونشر عام 1982، عملاً ممتازاً، لكنه كتب مباشرة بعد ثورة 1979 في إيران، وبعد توطيد دينج شياو بنج لسلطته في الصين. أما الدراسة الصينية، التي كتبها شو جيجن Zhu Jiejin ونشرت

عام 1988، فتتناول الفترات القديمة والقرأوسطية؛ ومن بين "عشرين قرناً من التعاون" تمت مراجعتها في الكتاب، لا يشار إلى مضامين العلاقات الصينية-الإيرانية المعاصرة إلا في مقدمة الكتاب وخاتمته الصحيحتين سياسياً. وأعتقد أن المجلد الذي بين يديك هو ثاني كتاب كبير ومتعمق باللغة الإنجليزية يغطي العلاقات الصينية-الإيرانية، والأول الذي يدرس بتوسع فترة ما بعد 1979 في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وصين ما بعد ماو.

والمسوغ الآخر لهذا الكتاب يتلخص في أنه يتعرض إلى العلاقات بين الدول الغربية (التي أعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية) والدول غير الغربية (بمعنى كل من إيران والصين). إن الصدام المعاصر بين الإسلام الراديكالي والعلمانية الغربية هو أحد العناصر الرئيسية للسياسة العالمية في أوائل القرن الحادي والعشرين، وفيه تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية واحدة من النصراء الرئيسيين للأصولية الإسلامية (على الرغم من أنها لا تناصر إرهابية بن لادن التي تستمد إلهامها من الوهابية). إن فهم العلاقة بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الإسلامية الإيرانية يسلط الضوء على أحد جوانب علاقة الصين بهذه الديناميكية السياسية العالمية المهمة.

وهناك سبب إضافي أكثر وجودية لهذا الكتاب؛ فمنذ أن تركت الغرب الأوسط الأمريكي حيث ولدت ونشأت، وبدأت التجوال في أوراسيا، كنت أسير الحضارات العظيمة والرائعة غير الغربية التي تصطف حول المنطقة: الصين، والهند، وفارس. وقد كان فهم تفاعلات تلك الدول والحضارات بعضها مع بعض، ومع الغرب، ومع أوربا وشقيقاتها البعيدات مسعى استغرق عمري كله. وقد تناولت العلاقة بين الصين والهند في دراسة سابقة حملت عنوان «النزاع المطول: التنافس الصيني-الهندي في القرن العشرين». وهذا الكتاب مواصلة للسعي لسبر غور العلاقات بين الحضارات القديمة العظيمة غير الغربية. وربما سيكون مثل هذا الفهم مفيداً في عصر أخذت فيه التقنية الحديثة تقلص المسافات بين أقطار العالم، وتجمع الغرب وهذه الدول القديمة غير الغربية معاً بسرعة غير عادية. وحتى إذا لم يتحقق ذلك، فإن هذه مشكلة آسرة. وبوصفي باحثاً، فقد حاولت أن أضع جانباً عدسات التصور المعياري الأمريكية، وفهم العلاقة بين الصين وإيرن كما فهمها قادة هاتين الدولتين.

وهناك عدد من الناس الذين ساعدوني في تأليف هذا الكتاب يستحقون الشكر. وقد تم انتقاد مختلف الفصول من قبل كل من: روبرت سوتر من جامعة جورج تاون، وجليبرت روزمان من جامعة برنستون، وأحمد فاروقي من المعهد الأمريكي للدراسات الدولية، وايفان ميديروس من مؤسسة راند، وبينلوب برايم من جامعة ولاية كينيسو، ومارك جوروتز من انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأوجه شكراً خاصاً إلى ستيفن ليفاين الذي انتقد المخطوطة برمتها وتحداني حول الافتراضات الأكثر انحيازاً. وقد أدى روح الله رمضاني، الأستاذ الفخري في جامعة فرجينيا، دور الدليل والناقد في القضايا الإيرانية. وعند مختلف النقاط قدم المساعدة لبحثي جورج نايت، وتوم كنج، واليزابيث فريسا من وزارة الخارجية الأمريكية، وجوديث يافي، وفريد مختاري، وفيل سوندرز، وجاك جيل، وراي تقيه في جامعة الدفاع القومي، وهنري سكولسكي من مركز تعليم سياسة منع الانتشار النووي. وقد قدم معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي في السويد ملفاته الكبيرة عن العمليات الدولية لنقل الأسلحة. وأخص بالشكر أليسون بيلز، مديرة معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لتنظيمها تلك الزيارة، والدكتور سيمون وايزمان الذي قدم بسخاء بيانات إحصائية تجميعية عن مشتريات إيران من الأسلحة. وقد ساعد الأستاذ جنج دونج يوان من معهد مونتيري للدراسات الدولية في تحقيق الوصول إلى قاعدة البيانات الثرية على الإنترنت والخاصة بقضايا الانتشار النووي التي يحتفظ بها معهد مونتيري للدراسات الدولية ومبادرة الخطر النووي. وقد قدم مايكل هيربرج من المكتب القومي لأبحاث آسيا النصح في مختلف المسائل المتعلقة بالطاقة. وساعدني بو شمنج مدير مشروع البيانات الاقتصادية الصينية في جامعة ميتشجان في البيانات الإحصائية الصينية. وفتح لي غلام رضا أفخمي من مؤسسة الدراسات الإيرانية في بشيدا في ميريلاند مكتبته الشخصية. وكانت مصادر مكتبة الكونجرس في واشنطن لا تقدر بثمن أيضاً، فقد كانت التشكيلة الواسعة من قواعد البيانات عبر حواسيب مكتبة الكونجرس مفيدة بشكل خاص، وقد وجدت هناك الكثير من المقالات من إصدارات مغمورة لم تتوافر في مكان آخر.

وفي أتلانتا قدمت مارثا ساجيني وميري آكسفورد في قسم الإعارة بين المكتبات وباربرا واكر من قسم الوثائق الحكومية في مكتبة معهد التقنية بجورجيا مساندة مهمة

جداً. وقد كانت مساعدة الأستاذة واكـر في الاسـتفادة الفعالـة بمجموعـة معهـد التقنيـة الكبيرة من وثائق الأفلام الصغيرة من خدمة المعلومات الإذاعية الفيدرالية مهمة على نحو خاص. وقد أدى نيكل كلكراني، وهو طالب ماجستير في كلية سام نن للشؤون الدولية في معهد التقنية، دور مساعد باحث مبتكراً خلال السنة الأكاديميـة 2004-2005. وكانـت مكتبة جامعة أموري مفيدة إلى حد بعيد. وقد قدم مدير كلية نـن ويليـام لـونج الترتيبـات الفعالة عادة والفورية التي تسمح ببحوث هيئة التدريس الممولة خارجياً.

وعلى المستوى الدولي، أتقدم بالشكر للأستاذ هان هواه من كلية الشؤون الدوليـة في جامعة بكين لاستضافته لي وترتيبه لزيـارة بحثيـة إلى بكـين في خريـف 2004. وقـد نظـم الأستاذ إسحق شيكور من جامعة حيفا والجامعة العبرية في إسرائيل زيارة بحثية مماثلـة إلى إسرائيل. ونظم يوداي بهاسكار، نائب مدير معهد دراسات وتحليـل الـدفاع زيـارة بحثيـة لنيودلهي في أوائل عام 2005. والشكر الخاص مستحق للدكتور مـصطفى زهـراني الـذي عمل أولاً مع البعثة الدائمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية بالأمم المتحدة في نيويورك، ثم عمل لاحقاً مديراً لمعهد الدراسات السياسية والدولية في طهـران، لتنظيمـه زيـارة بحثيـة لطهران في خريف 2004، وقد استفادت هذه الدراسة بقدر عظـيم مـن تلـك الزيـارة. إن الكثير من الباحثين والدبلوماسيين في كل من بكين وطهران ونيودلهي وتل أبيب، بما فـيهم دبلوماسيون سابقون رفيعو المستوى لهم معرفة مباشرة بالعلاقات الـصينية-الإيرانيـة قـد تقاسموا معي تجاربهم وآراءهـم. ومع أن هذه المصادر يجب أن تظل مجهولة، فقد تم تأليـف هذا الكتاب بفضل هؤلاء الخدام الأمناء لدولهم في محاولة منهم لتقديم سياسـات بلادهـم في صور مثالية ونزيهة.

أخيراً، قدمت مؤسسة سميث رتشاردسون الدعم المالي السخي لأتفرغ من واجبات التدريس مدة فصلين دراسيين من أجل تأليف هذا الكتاب، وأتاحـت لي الفرصـة للقيـام بالعديد من الرحلات الدولية والداخلية.

الفصل الأول

روح العلاقات الصينية - الإيرانية: الحضارة والقوة

"الإذلال" المر لغير الغربي

عند التنقيب في العلاقات الصينية-الإيرانية يواجه المرء سريعاً فيضاً من الخطابة حول الحضارات القديمة، وألفيات من التفاعلات الودية، والقمع المشترك على أيدي الغربيين، وهكذا. ويواجه المرء أيضاً تعبيرات عن الإعجاب بنفوذ الآخر. ما الذي يخرج به المرء من هذه الخطابة؟ هل من الممكن تركها جانباً وشرح العلاقات كلية وفقاً للمصالح الواقعية؟ من الواضح أنه كان يوجد نوع من المصالح التي تشكل أساس التعاون الصيني - الإيراني في فترات شتى: احتواء الاتحاد السوفيتي في سبعينيات القرن العشرين، ومكافحة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في تسعينيات القرن العشرين، وتطوير الاقتصادات والقوة العسكرية في كلا البلدين، والإمداد بالطاقة واستهلاكها، وما إلى ذلك. ويتضح أيضاً أن هذه المصالح - وليس التضامن الحضاري الحر - هي التي حفزت بكين وطهران بشكل رئيسي على التعاون. ومع ذلك، فإن الجانبين رجعا مراراً إلى هذه الخطابة الحضارية وكأنها تعكس أساساً عقلياً مشتركاً بينهما، أي صلة قرابة عميقة. وكلما كان التفاعل أكثر بروزاً أو كان الوضع الذي يواجه القوتين أكثر صعوبة كان استخدام هذه الخطابة الحضارية أكثر. وعند نقاط الاتصال الحرجة؛ كاستهلال أو إصلاح العلاقات أو المبادرة بمجالات جديدة للتعاون أو تناول مسائل الحرب والسلام، كان كل من الجانبين يلجأ بشكل نموذجي إلى الخطابة. وكانت خطابة التضامن الحضاري تبدو نوعاً من الرباط العاطفي الذي يلعب دوراً مهماً في العلاقة؛ فهذه الخطابة التي تبدو مفيدة بدا أنها تيسر عملية التعاون الصيني-الإيراني.

وعند التفكير ملياً في هذه المسألة، توصلت إلى استنتاج مفاده أن هذا التضامن الحضاري يشكل نوعاً من الروح بالنسبة للعلاقات الصينية-الإيرانية، أو يبلور رأياً عن

العالم، أو حالة ذهنية تستخدم لتأطير العلاقات. إن التضامن الحضاري يؤدي وظيفة الرموز التي تستخدم لكي تبعث المعتقدات الأساسية المشبعة بالقيم المتعلقة بالتاريخ الحديث لكل من الدولتين. وفي اعتقادي أن روح العلاقات الصينية-الإيرانية تنبع من حقيقة أن الأمتين كانتا من بين أكثر الممالك التي أنشأتها البشرية كمالاً وقوة واستمرارية منذ بداية العمران الحضَري، وقد جردت القوى الغربية في العصر الحديث هذه الممالك الثرية ذات الكبرياء من مكانتها السابقة وحطت من قدرها. على الأقل، هذا هو الاعتقاد الذي يتقاسمه السرد القصصي الوطني الإيراني والصيني.

هناك نزعة نحو صرف النظر عن الخطابة الحضارية الصينية والإيرانية على أساس أنها قالب بلا أهمية أو أسطر افتتاحية أو رنين الجرس القرصي أو موسيقى الغلاف الجوي. لكن لدي وجهة نظر مختلفة؛ إذ أعتقد أن هذه الخطابة توفر رموزاً تعكس وترتبط بنظم المعتقدات، والتي تطلق بدورها استجابات عاطفية ومعيارية معينة. وبالنسبة لكل من الصين وإيران، ترتبط هذه الخطابة بمعتقدات تتعلق بما حدث على مدى القرون العديدة الماضية، إلى جانب ملحق من حالات الحنق والكراهية والتعاطف مع الآخرين. والأمر المتضمن هنا هو هيكلة هوية الذات والجماعة؛ أي معتقدات عن ماهية الفرد وما يطمح إليه، وعن ماهية الآخرين وطموحاتهم.

والإشارة إلى الروح الحضارية الأمريكية المشابهة ربما يوضح حجتي. إن الحس بأن أمريكا لها مهمة تتعلق بتعزيز الحرية في العالم يجري كخط أحمر عبر كل تاريخ أمريكا. وقد أخذت هذه الفكرة الكثير من الأشكال المختلفة من "المدينة على التل" في ماساشوسيتس الاستعمارية، إلى "إمبراطورية الحرية" في أوائل القرن العشرين، إلى الحرب الصليبية المضادة للشيوعية في الحرب الباردة، إلى حجة المحافظين الجدد للتدخل في العراق في عام 2003. إن الهوية الذاتية الأمريكية المرتبطة برسالة الحرية لم تترجم دائماً وفي كل مكان إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وعندما كانت تفعل ذلك فإن تلك الترجمة لم تكن بالضرورة مباشرة أو بسيطة. وهذه الإشارة إلى الروح الحضارية الأمريكية لا تلغي

الإشارة إلى المصلحة الذاتية أو التضخيم المفرط للذات. لقد كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية غالباً خليطاً مركباً من الرسالة المثالية والمصلحة الذاتية الفجة. والعلاقات الصينية مع إيران مشابهة كما استنتجت. من هنا، فإن الفهم الملائم يقتضي تقدير كل من المعتقدات والمصالح.

ليس قصدي أن أقترح أن إيران تلوح في الروح الصينية بمثل جسامة "الحرية" في الروح الأمريكية، فقليل من الصينيين يعرفون أو يفكرون كثيراً في إيران.[1] والمعادل الصيني "للحرية" في الحضارة الأمريكية هو الإحساس العميق بكينونة الضحية وبالضيم المرتبطين "بقرن الإذلال القومي" الصيني. ولكن عندما تفكر نخبة السياسة الخارجية الصينية في إيران، فإنها تنزع إلى فعل ذلك وفقاً لسقوط الصين – عبر الإذلال القومي – من العظمة القديمة. وتنزع هذه النخبة إلى النظر إلى سقوط إيران الحديث من العظمة بوصفه تأكيداً لتصوراتهم حول الإذلال القومي الصيني، ويتم النظر إلى علاقة الصين الحديثة بإيران كجزء من نضال الصين لكي تمحو إذلالها القومي المزعوم وتتغلب عليه.

هناك العديد من الافتراضات المتميزة التي يستخدمها المحللون الصينيون ومن يقدمون لهم النصح بخصوص العلاقات الصينية–الإيرانية من القادة لكي يؤطروا "إيران" كجزء من السرد القصصي الذي يغذي فكرة الإذلال القومي للصين. وهذه الافتراضات هي:

1. إيران، مثل الصين، دولة رائعة وكاملة وغير غربية ومساوية في كل شيء للدول الغربية على مر التاريخ البشري، وليس لديها سبب لكي تحس بالدونية، أو تتصرف بتوقير، تجاه الدول الغربية.

2. وإيران، مثل الصين، تم الاعتداء عليها وإذلالها بواسطة القوى الغربية، وكلتا الدولتين تفهم مرارة تلك التجربة.

3. مازالت الدول الغربية نفسها التي أذلت الصين وإيران في العصر الحديث تطمح اليوم إلى أن تبقيهما ضعيفتين؛ ولهذا السبب فإنها غير سعيدة بالتعاون اللصيق بينهما.

4. سوف يشهد العالم الخالي من الهيمنة الغربية علاقة تعاونية قوية وثرية بين الصين وإيران.

5. في عالم خال من لواحق الإذلال القومي لكل من الصين وإيران، فإن مكانة كل منهما في منطقتها الخاصة ستكون أكبر كثيراً مما هي عليه في الوقت الحالي، ودور القوى الغربية المتغطرسة في هذه المناطق سيتقلص بالمقابل.

هذه المعتقدات الحضارية المتقاسم فيها تفضي إلى استنتاج مفاده أن النظام العالمي القائم، والذي خلقته ومازالت تهيمن عليه القوى الغربية، يتصف بقدر كبير من الظلم، ويجب أن يستبدل بنظام جديد أكثر عدالة -عالم ما بعد الإمبريالية، العنوان الفرعي لهذا الكتاب- وهذه عاطفة يتقاسمها بأشكال مختلفة قادة صينيون وإيرانيون شتى: الشاه محمد رضا بهلوي وماو تسي تونج، وآية الله روح الله الخميني، وجيانج زيمين، وآية الله سيد محمد علي حسين خامنئي. ومرة أخرى أشدد على أنه لا يبدو أن هذه العواطف تحدد السياسة، فهذا يتم بالمصالح العملية. ومن المؤكد أن التصريحات السياسية تبدو على نحو رئيسي تأكيدات لهذه المعتقدات الحضارية؛ على سبيل المثال تأكيد بكين القوي على معالجة شؤون الخليج بواسطة دول الخليج نفسها. ولكن من الصعب تحديد العواقب العملية لهذا التصريح، والذي يبدو على نحو أساسي تأكيداً رمزياً لمعتقدات عميقة مشتركة.

لقد أشارت آن-ميري برادي Ann-Marie Brady إلى أن الطريقة الدبلوماسية الصينية الشائعة تسعى إلى "النقاط المشتركة" في التعامل مع الأجانب، ومن ثم استخدام الأشياء المشتركة إلى جانب الحوافز الإيجابية في شكل تفاعلات سعيدة ومفيدة مع المسؤولين الصينيين لتطوير "عاطفة إيجابية" (جانشنج- ganqing) تجاه الصين، وهذه العاطفة الإيجابية بدورها تستخدم لتطوير "صداقة" (يويي youyi) تجاه الصين، وهذه

بدورها تفعَّل لكي تعني دعم الأهداف السياسية التي يوضحها الحزب الشيوعي الصيني في وقت معين.[2] وصياغة برادي تصف جيداً إحدى وظائف تشديد بكين على المشتركات الحضارية في العلاقات الصينية–الإيرانية. كما أن استخدام الرموز الخطابية للتضامن الحضاري يخلق "عاطفة إيجابية" بين القادة الصينيين والإيرانيين.

الحضارة.. الجراح القومية.. القوة

إن مفهومي الحضارة والقوة مفيدان عند تحليل مكونيّ روح العلاقات الصينية–الإيرانية. فالحضارة تشير إلى طريقة للنظر إلى كل من العالم، والذات، والآخرين وفقاً للجماعات فوق–القومية التي تتفاضل بشكل عنقودي في القيم وأساليب الحياة. وتشير القوة إلى القدرات القمعية النسبية للتنظيمات السياسية المركزية التي تعرف باسم الدول. وقد أثرت أفكار الحضارة والقوة بشكل عميق على تفكير كل من الصين وإيران في علاقتهما المتبادلة. ولا يمكن أن تستمد مباشرة المصالح المتصورة للدولة والأمة التي تشكل مادة العلاقة الخارجية لكل دولة تجاه الأخرى من اعتبارات أي من الحضارة أو قوة الدولة. ومع ذلك، فإن الأفكار المعقدة التي ترتبط بكل من المفاهيم الفوقية تشكل سياق اعتبارات كل طرف للمصالح والسياسات المشتقة منها تجاه الآخر.

وفيما يتعلق بالحضارة، يعيش الناس اليوم نهاية فترة طولها خمسة قرون من الهيمنة الغربية على الشؤون العالمية. فمنذ نحو عام 1500 ميلادية بدأت الدول الأوربية في اكتساب تقدم تقني حاسم على المناطق الأخرى من العالم، ومزجت هذه الأفضلية التقنية المتنامية بشكل من المجتمع الديناميكي المتميز. وهذا المزيج سرعان ما دفع الأوربيين إلى المناطق المجاورة لإيران والصين. وقاد البرتغاليون المسيرة بعد أن مزجوا التقنيات الثورية لارتياد البحار بالأسلحة النارية التي تستخدم البارود لكي ينتجوا ثورة في الشؤون العسكرية. وقد وصل رسول برتغالي أولاً إلى جزيرة هرمز في مدخل الخليج في عام 1489 لكي يجمع معلومات استخباراتية عن مراكز تجارة التوابل الرئيسية في تلك المنطقة. وفي عام 1507 وصل أسطول برتغالي مكون من ست سفن تحت قيادة ألفونسو دي ألبوكيرك

Alfonso de Albuquerque، أحد البُناة الرئيسيين للإمبراطورية البرتغالية في آسيا، إلى الخليج لكي يبدأ عملية من التوسع البرتغالي هناك.[3] وبعد أن طلب من هرمز دفع الجزية للبرتغال، واصل ألبوكيرك توغله إلى الشرق؛ فعبر المحيط الهندي الشرقي ووصل جزر الهند الشرقية واستولى على ملقة في عام 1511. وفي عام 1514 وصل بُناة الإمبراطورية البرتغالية جنوبي الصين، وأرسل ملك البرتغال في عام 1517 بعثة إلى "ملك الصين"، وهي تسمية رديئة جداً للطعن في الذات الملكية من منظور الديوان الإمبريالي الصيني. وخلال سنوات قليلة كان البرتغاليون قد بسطوا سيطرتهم بثبات على ماكاو. و أبحر ألبوكيرك في عام 1515 من جاو Goa في الهند (والتي أصبحت أيضاً جزءاً من الإمبراطورية البرتغالية الجديدة في المحيط الهندي)، وعاد بأسطول أكثر قوة إلى هرمز. وفي هذه المرة وضع ألبوكيرك مركز تجارة التوابل الرائج هذا تحت السيطرة البرتغالية الصارمة. وبسرعة أضحت لشبونة ثرية لأنها صارت الوجهة النهائية الجديدة لطريق التوابل المنقولة بحراً، ومن ثم أصبحت عاصمة إحدى الإمبراطوريات القيادية في العالم. وهكذا بدأ الشرق الأوسط الإسلامي اضمحلاله الاقتصادي الطويل بعد أن جُرِّد من احتكاره السابق لإمدادات أوربا من التوابل.

وسرعان ما اقتدى بالمثال البرتغالي بناة الإمبراطوريات الأوربية: الإسبانية والهولندية والبريطانية والفرنسية. وبحلول عام 1700 هيمنت القوة التجارية والبحرية الإنجليزية على الخليج. وكان توسع روسيا عبر سيبيريا – (بدأت عملية في عام.1581 ووصلت بحر أوكهوتسك– Okhotsk بحلول عام 1639) – جزءاً من الموجة نفسها من التوسع الأوربي. وعلى عكس الشائع في الدول الأوربية الواقعة غرباً، كان غزو روسيا لسيبيريا براً لا بحراً؛ وقام من الناحية الافتراضية على نفس أفضلية التقدم الحاسم في تقنية البارود التي مكنت البرتغال الصغيرة من فرض إرادتها على ممالك شاسعة حول الأراضي الساحلية للمحيط الهندي. وسرعان ما جعل التوسع الروسي الأراضي التي تحكمها روسيا تتاخم كلاً من الإمبراطوريتين الصينية والإيرانية. وقد رسمت معاهدة نيرشينسك Nerchinsk في عام 1689 الحدود الروسية الصينية في الشرق الأقصى،

وكرست وضعاً راهناً ظل باقياً حتى اضمحلت القوة الصينية خلال قرن ونصف القرن لاحقاً. وخلال الفترة 1803–1828 توسعت روسيا فوق ما أصبح الآن دول جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، مما جعل قوة روسيا مجاورة لشمال غربي إيران. وبين عامي 1858 و1860 استولت روسيا على أجزاء كبيرة إضافية من سيبيريا من الصين، بما في ذلك ما أصبح اليوم محافظة روسيا البحرية. وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر غزت روسيا الخانات التي تشكل اليوم أوزبكستان وتركمانستان، وبذلك رسخت القوة الروسية أقدامها على الحدود الشمالية الإيرانية. وفي غضون ذلك، وسعت القوى البحرية، التي كانت تتكون من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا، وجودها في المناطق الساحلية الصينية والإيرانية.

وبينما كان الانفجار الأوربي الذي بدأ أواخر القرن الخامس عشر معقداً بشكل مفرط، فإن الجانب المناسب من هذه الدراسة كان على النحو التالي: بدأ الأوربيون يستثمرون في آسيا ويضغطون عليها، ولم يستثمر الآسيويون في أوربا أو يضغطوا عليها. وبحلول عام 1900 كان معظم آسيا تحت الحكم الأوربي. وفي المناطق التي لم يحكمها الأوربيون مباشرة – بما في ذلك فارس والصين – مارس الأوربيون نفوذاً استثنائياً.

ولم يكن للإمبراطوريات الأوربية الغربية في البداية القدرة على فرض إرادتها على دول قوية مثل الإمبراطورية الصفوية في فارس (1502–1722)، أو إمبراطوريات منج وكينج Ming and Qing في الصين (1368–1644 و1644–1911، على التوالي)، (ويوضح الشكل (1 – 1) اتساع أراضي هذه الإمبراطورية). لم يكن من الظاهر فوراً أن الأشكال التقليدية من التنظيم الاجتماعي سوف تبرهن على أنها غير ملائمة، وأن المجتمعات الآسيوية سيتوجب عليها التخلي عن الكثير من الطرق القديمة إذا كان لدولها أن تنجو من الهيمنة الأوربية. وعلى أي حال، شهدت كل من فارس والصين بحلول منتصف القرن التاسع عشر أزمات متسارعة التعمق في مواجهة القوى الغربية والأشكال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ولدت القوة الغربية المتفوقة.

وقد كانت أزمات فارس والصين في مواجهة القوى الغربية متشابهة بدرجة ملحوظة، على الأقل، كما صاغ ذلك السرد القصصي القومي في الدولتين. وبشكل موسع، اخترقت القوى الغربية بتعمق أكثر الإمبراطوريات الفارسية والصينية، وخاصة بعد افتتاح قناة السويس في عام 1869، وتطوير السفن البخارية المروحية المبنية من الحديد في الوقت نفسه. وفي بلاد الفرس أصبح الجزء الشمالي من البلاد مجالاً روسياً من النفوذ الاقتصادي والسياسي، بينما كان الجزء الجنوبي مجالاً بريطانياً. وفي الصين أخفقت الجهود التي بذلتها الحكومة الصينية لإبعاد أو تقليص الوجود الأجنبي نتيجة الضربات الغربية المتكررة. وقد أُرغِمت الصين على قبول العلاقات التي أملاها الغرب، والتي تجسدت في منظومة من المعاهدات بين الصين والقوى الغربية. وبحلول عام 1900 تحولت الصين إلى مجالات لنفوذ ست من القوى الغربية، فضلاً عن اليابان، تلميذِ الطرق الغربية الطموح والخبير. وفي كل من فارس والصين كان المسؤولون الفاسدون مستعدين لتسهيل توغل المصالح الغربية من أجل المكاسب الشخصية. وقد تم نزع الأراضي الهامشية في كل من فارس والصين، فخسرت إيران لصالح روسيا كلاً من أذربيجان وأرمينيا وداغستان. وفقدت الصين هونج كونج لبريطانيا، وتايوان لليابان، وخط تقسيم المياه الشمالي الغربي لنهر آمور لروسيا، بينما فقدت روافد فيتنام وكوريا لصالح كل من فرنسا واليابان، على التوالي.

أثار الاختراق الأجنبي العميق المقاومة الشعبية في كل من إيران والصين. ومرة أخرى، كان هذا وفقاً للسرد القصصي القومي السائد في البلدين. وفي كلتا الدولتين فقدت المؤسسات السياسية التقليدية مشروعيتها، وأخيراً انهارت في الوقت نفسه تقريباً. وقد عاشت فارس بين عامي 1906 و1921 سلسلة من المحاولات المجهَضة المتعلقة بالحكومة البرلمانية والدستورية، وحالات التمرد، والأحكام العرفية، والدكتاتوريات. وأخيراً بلغت هذه العملية الذروة بتأسيس أسرة مالكة جديدة في عام 1925 هي أسرة رضا خان بهلوي المكرسة للتغريب الاستبدادي العلماني المسنود عسكرياً على الطريقة التي وضعها مصطفى كمال أتاتورك في تركيا. وفي الصين انهارت محاولة تأسيس ملكية دستورية في عام 1898،

وأعقبتها الثورة الجمهورية في عام 1911. وهذه بدورها أعقبتها فترة من التفكك قبل أن تبدأ حكومة تحديثية يهيمن عليها الجيش بقيادة شيانج كاي شيك Chiang Kai-Shek إعادة مركزة السلطة في عام 1927.

بالطبع لا يعتبر هذا توازياً دقيقاً بين التجربتين الصينية والإيرانية. فالصين وصلت إلى الدرك الأسفل من الانحطاط القومي على أيدي اليابانيين لا الأوربيين في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. أما معذبو إيران فقد كانوا برمتهم أوربيين (على الأقل منذ تسعينيات القرن الثامن عشر). علاوة على ذلك، وصلت إيران إلى الدرك الأسفل من الانحطاط بعد الصين بوقت طويل، على الأقل في السرد القصصي الأصولي الإسلاموي الذي ساد منذ الثورة الإسلامية في البلاد في عام 1979. ووفقاً لهذه القصص، فإن حكم محمد رضا بهلوي (ابن رضا خان) في الفترة 1941-1979 شكل الدرك الأسفل من الانحطاط الإيراني، ولم يكن أقل من استرقاق الولايات المتحدة الأمريكية لإيران.

ومن منظور السرد القصصي التاريخي السائد في كل من إيران والصين، فإن مواجهة القوة الغربية المشار إليها أعلاه شكلت إذلالاً قومياً مؤلماً بشكل عميق؛ فقد تم تحطيم دول عظيمة وقوية، كانت قد خلقت إمبراطوريات تسيطر على مناطق واسعة من غرب وشرق آسيا لقرون كثيرة تغطي ثلاث ألفيات، على أيدي القوى الغربية العدوانية التي كانت تقتحم مناطق آسيوية بعيدة عن أراضي الدول الغربية. إضافة إلى ذلك، كانت إمبراطوريتا فارس والصين خزائن حقيقية للإنجازات الحضارية. وفي ميادين الفنون والعمارة والفلسفة والتقنية والدين والحكم لم تكن إمبراطوريتا فارس والصين أقل مكانة من الإمارات الأوربية الصغيرة المتحاربة بشكل متكرر. سقطت الصين وفارس في العصر الحديث فقط إلى وضع الدونية التي سمحت بإذلالهما على أيدي الغرب.

وهذا الوعي بالإذلال القومي الذي تم الإحساس به بشكل عميق يجد تعبيراً نموذجياً عنه في رموز الخطابة التي تصاحب تفاعلات المشهد الصيني-الإيراني الرفيع أو

المهم. وعلى سبيل المثال، كانت أول خطوة تجاه تأسيس العلاقة الصينية-الإيرانية زيارة الأميرة أشرف بهلوي، شقيقة الشاه الصغرى، للصين في نيسان/ إبريل 1971 بعد فترة قصيرة من زيارة فريق تنس الطاولة الأمريكي للصين. وفي خطابه الذي رحب فيه بالأميرة أشرف، شدد رئيس الوزراء شوان لاي Zhou Enlai على العلاقات القديمة بين البلدين، وانحطاط مكانة الدولتين العظيمتين "بالعدوان الأجنبي"؛ قائلاً «إن الاتصالات التاريخية الطويلة الأجل والصداقة التقليدية الموجودة بين الصين وإيران يرجع تاريخها إلى أكثر من ألفي سنة. وعلى أي حال، في الأزمنة الحديثة خضعت كل من الصين وإيران للعدوان والقمع الأجنبي، ومرّتا بمعاناة متشابهة».[4] وبعد خمسة أشهر جاء في افتتاحية أحد أعداد رنمين ريبو *Renmin Ribao* (الشعب اليومية- صحيفة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني) في معرض ترحيبها بإقامة علاقات على مستوى السفارات بين الصين وإيران «ترجع العلاقات الودية بين الصين وإيران إلى أكثر من ألفي سنة عبر 'طريق الحرير' الشهير»، وقد قوطعت تلك العلاقات الودية «بالاعتراض والتخريب الإمبريالي»، و«كل من الشعبين الصيني والإيراني خضعا للنهب الإمبريالي، والآن مازالا يواجهان المهمة المشتركة لمعارضة العدوان الإمبريالي، وتأمين سيادة الدولة، والاستقلال القومي».[5] وعندما زارت الإمبراطورة فرح ورئيس الوزراء أمير عباس هويدا بكين بعد سنة من التطبيع، عاد شوان لاي للموضوع نفسه في خطابه في المأدبة «إيران دولة لها تاريخ طويل وحضارة قديمة. إن الشعب الإيراني البارع والشجاع والموهوب خلق ثقافة فارسية رائعة تظل إرثاً للبشرية، وتضيف البريق إلى خزانة الحضارة العالمية»، «والعلاقات الودية والصداقة التقليدية بين الشعبين الصيني والإيراني ترجع إلى أزمنة قديمة».[6] وفي خطاب الرد لعبت الإمبراطورة فرح على الموضوعات نفسها. وعندما زار القائد الأعلى الصيني هواه جيوفنج Hua Guofeng إيران في آب/ أغسطس 1978، شدد أيضاً على أن كلاً من الصين وإيران حضارتان قديمتان أذلهما في الأزمنة الحديثة «العدوان والقمع الإمبريالي»؛ وأن الشعبين شنا نضالين بطوليين كُلّلا في النهاية بالانتصار على القمع. وأضاف هواه أن

هذه المشتركات commonalities، بالإضافة إلى «عشرين قرناً» من الصداقة بين الشعبين الصيني والإيراني وفرت قاعدة صلبة للتعاون المستمر.[7]

واستمرت الموضوعات نفسها عن الحضارات القديمة بعد الثورة الإسلامية الإيرانية. فعلى سبيل المثال، في أثناء أول زيارة يقوم بها قائد رفيع المستوى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، علي أكبر هاشمي رفسنجاني، أشار رئيس اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الصيني (برلمان الصين) شن بنج Zhen Peng إلى أن الصين وإيران «قد عاشتا تجارب متشابهة كضحايا للإمبريالية والاستعمار، وقد أُخضِعتا لخطر الهيمنة اليوم».[8] كما اتفق رئيس الوزراء زهو زيانج Zhao Ziyang ورفسنجاني على أن الصين وإيران «دولتان من العالم الثالث لهما تواريخ متشابهة»، وتتقاسمان الكثير من الآراء عن القضايا الدولية. وأشار رفسنجاني إلى أن الدولتين «اقتسمتا تجربة البلاء الاستعماري»، وأن في هذا ما يقنعه بأن الصين لن تتغول على المصالح الإيرانية بينما تعمل على تطوير العلاقات معها.[9] وعندما زار رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد علي خامنئي الصين في عام 1989، شدد نظيره رئيس جمهورية الصين الشعبية يانج شانج كونYang Shangkun على أنه بسبب اقتسام البلدين «للتاريخ مشترك»، فإن عليهما واجبات مشتركة في العالم اليوم. وقال يانج لخامنئي: إن كلاً من الدولتين اشتركت في نضال مستمر ضد الإمبريالية، وقد نجحت في حملتها.[10]

وعندما قام الرئيس يانج شانج كون في عام 1991 بأول زيارة لرئيس دولة صيني إلى إيران منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تابع حديث «الألفي سنة من التبادل الودي» بين الشعبين.[11] وبعد ذلك بعقد زار رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد خاتمي بكين كجزء من جهود إصلاح لتراجع رئيسي في العلاقات الصينية–الإيرانية. وكان خاتمي قد لجأ بغزارة إلى خطاب التضامن الحضاري، قائلاً: لقد كانت إيران والصين «مهدي حضارتين عظيمتين»، وكلتاهما عليها «أن تعيد هيكلة مستقبلها بالاعتماد على ثقافتها الداخلية»[12]. وأشار البيان الصحفي المشترك في حزيران/ يونيو 2000 الذي أصدره

الرئيسان خاتمي وجيانج زيمين Jiang Zemin إلى الصين وإيران كـ «حضارتين عظيمتين في آسيا»، وصادَق على الدعوة الإيرانية لجعل عام 2001 «سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات»، و«شدد على ضرورة احترام حقوق الإنسان، وتاريخ وثقافة وأديان كل دولة فيما يتعلق بالدفاع عن، وتطوير، تلك الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية».[13] وكان "الحوار بين الحضارات" هو طرحُ خاتمي المقابل لطرح "صدام الحضارات" الذي كان من المفترض أن تتبعه واشنطن، بينما كان التصديق على المقاييس الخاصة بحقوق الإنسان لكل دولة رفضاً لفكرة الغرب عن الحقوق الشاملة. وعندما زارت عضو مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية وو يي Wu Yi طهران في وقت لاحق أشارت أيضاً إلى أن «الصين وإيران كدولتين لهما حضارتان قديمتان، قد قدمتا إسهامات عظيمة للبشرية».[14]

والنتيجة الطبيعية للكبرياء المشترك المتعلق بالإنجازات العريقة، وبغض المعاملة الغربية، هي تصميم إيران والصين على استعادة مكانتهما الدولية الرفيعة التي استحقتاها بجدارة، وحطمها الإذلال المهين على الأيدي الغربية. وكل من الصين وإيران تستمد الإلهام من إحساس بأن إنجازاتهما الحضارية المتميزة على امتدادات طويلة من التاريخ تؤهلهما لنيل مكانة مرموقة في المجتمع الدولي، وأن النظام الدولي الراهن، الذي يسوده الغرب ولا يمنحهما مثل هذه المكانة، غير عادل. وهذا الدافع نحو استعادة العظمة القومية/ الحضارية قد وُجد، في اعتقادي، في حكم كل من ماو تسي تونج ودينج شياو بنج Deng Xiaoping، وفي ظل حكم كل من مملكة إيران ما قبل عام 1979 والجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ على أن هذا الدافع كان يظهر بطرق مختلفة خلال هذه الفترات. وفيما يتعلق بالسياسات الخارجية للشاه محمد بهلوي، على سبيل المثال، يستنتج ر. ك. رمضاني R. K. Ramazani عميد دراسات السياسة الخارجية الإيرانية أن «ذكريات الحضارة القديمة المجيدة والماضي الإمبريالي لهما تأثير كبير على السياسة الخارجية لمملكة إيران. وصناعُ السياسة المعاصرون ... مثل ... الحكام السابقين... يكشفون بطريقة أو بأخرى التأثير الدائم للذكريات السابقة على سلوك السياسة الخارجية».[15] وبعد عام 1979 وضع قائد ثورة إيران الإسلامية، آية الله روح الله الخميني، المقاصد الدينية أمام المصالح القومية.

ووفقاً لما يقوله رمضاني، كان الخميني يرى إيران كخادم لثورة إسلامية أعظم وعابرة للقوميات، مع أن الأمة الإيرانية الشيعية في معظمها ستكون بالضرورة القوة القائدة والمركز المرشد لتلك الثورة. ومنذ وفاة الخميني في عام 1989 أصبح قادة إيران براجماتيين بشكل متزايد في مقاربتهم للخليج، وتخلّوا عن جهودهم السابقة في رعاية الثورة الإسلامية في الدول الخليجية. وبرغم ذلك، فإن «هدف إيران الطويل الأجل في الخليج "الفارسي"» يبقى وفقاً لرمضاني«الأمن الإقليمي الذي يتم الحفاظ عليه بواسطة الدول المتشاطئة».[16] وبما أن إيران أقوى هذه الدول المتشاطئة، فسوف تلعب دوراً قيادياً في نظام الأمن الإقليمي ما بعد-الغربي في الخليج.

بعد وفاة القائد الأعلى الخميني، وضع رفسنجاني رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرؤية الجديدة الأكثر علمانية لفترة السلم الإيراني في الخليج. لقد كان الاضطراب في الخليج من الناحية التاريخية يرجع، كما أكد رفسنجاني، للتدخل الخارجي من قبل القوى العظمى في المنطقة. وبسبب ثرائه بمصادر الطاقة وموقعه الاستراتيجي «من المستحيل أن توجد قوة عالمية لا تنظر إلى الخليج بدرجة من الاهتمام»؛ وهكذا «كان تاريخ العالم جهداً لا ينقطع من جانب القوى العظمى لتأسيس هيمنتها على الخليج "الفارسي"، ومخاوفها من أن منافسيها ربما يكسبون السيطرة على المنطقة». ففي الماضي اختارت الدول التوسعية في العالم خلق نوع من رجل الشرطة، وتسليح قوة واحدة لكي تؤدي دور ولي الأمر في المنطقة، أو تكريس وجودها العسكري المباشر في المنطقة. وكلتا المقاربتين كانت "غير مقبولة على الإطلاق" بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية:

> من وجهة نظرنا، هذه الطريقة «لإثارة المتاعب بين الجيران بحيث يطلب من سادتهم تأسيس وجود في المنطقة» تستحق الشجب. هذا ينتهك كل تقاليد ومبادئ المنطقة الإنسانية والإسلامية العظيمة. إن البحث عن الحماية عند الآخرين خوفاً من الجيران أو الإخوان أو رفاق الدين لا ينسجم مع روح الإسلام والشعوب التي تحب الحرية. لماذا يضع البشر أنفسهم في وضع يخشون فيه جيرانهم، ثم يدعون الأجانب بقولهم «تعالوا لتحمونا»؟ أو «لماذا لا نحل النزاع بيننا هنا»؟ هذا شيء مقيت، وهو يوضح

عدم النضج والجهل، وهو دلالة على البربرية الإنسانية. وهذه الحلول تصلح فقط للأشخاص المفرطي الجهل الذين يتقاتلون في الطرقات بالسكاكين حتى تتدخل الشرطة وتفرق بينهم.[17]

إن دول الخليج الساحلية ينبغي أن تعمل معاً بروح الصداقة والاحترام المتبادل وتقدم التنازلات لكي تجعل المنطقة آمنة، وفقاً لما يقول رفسنجاني. وينبغي أن تحل الدول المعنية خلافاتها فيما بينها وعبر الحوار المخلص وبطريقة سلمية. يجب أن تتصالح دول المنطقة لا أن يثير بعضها بعضاً. وكما اعترف رفسنجاني، فقد كانت إيران بالفعل من بين أكثر الدول نفوذاً في الخليج . ومع ذلك، فلن يكون لهذا تأثير على التعاون الإقليمي الودي «فبالرغم من أننا أكبر دولة في المنطقة، وأننا نملك أطول خط ساحلي، وأننا إحدى أقدم الدول في المنطقة، إلا أننا مستعدون للتعاون مع الدول الأصغر في المنطقة حتى ولو كان الآخرون يمانعون في ذلك».[18] ومرة أخرى، كان انسحاب القوى الكبرى فوق الإقليمية من الخليج يعني هيمنة الأمر الواقع بواسطة الدول الساحلية الأكثر قوة في هذه المنطقة.

أما بالنسبة للصين فإن رؤية ماو تسي تونج للصين كمركز للثورة الآسيوية أولاً، ثم للثورة العالمية ثانياً (خاصة بعد الانشقاق عن موسكو عام 1960)، لها وجوه شبه معينة مع رؤية الخميني لإيران كمركز للثورة الإسلامية العالمية. وكل من ماو والخميني استشرف دولته كمن يوفر النموذج، والإرشاد الصحيح، ودعم الثورة ضد النظام العالمي الذي ابتدعه الغرب ويهيمن عليه. وبعد موت ماو، كما كانت الحال بعد موت الخميني، خفض القادة الصينيون درجة الأهداف الثورية عبر القومية، وركزوا اهتمامهم الأساسي على المصالح القومية. ولكن صين ما بعد ماو تظل تستمد الإلهام من فكرة أن الصين ينبغي أن يتم الاعتراف بها كواحدة من الدول القائدة في العالم؛ وهو وضع تمتعت به الصين ذات مرة، ولكنها فقدته بشكل غير منصف خلال عملية الإذلال القومي. واليوم تبدو الصين منهمكة في إرجاع نفسها إلى وضعها الصحيح المرتفع المكانة والقوة.

وينبغي أن نشدد مرة أخرى على أن هذه الدوافع الحضارية المبهمة لا تترجم بالضرورة إلى سياسات – ليس أقل من أن يترجم الدافع الحضاري الأمريكي لنشر الحرية

والديمقراطية حول العالم بالضرورة إلى سياسة أمريكية. قبل عام 1971 لم تكن المشتركات الحضارية بين الصين وإيران كافية لالتقاء الدولتين. وكانت التغيرات في البيئة الدولية في ستينيات القرن العشرين فقط هي التي خلقت مصالح قومية صينية وإيرانية مشتركة كافية لإتمام ذلك. وحتى بعد عام 1979، عندما رفعت الثورة الإسلامية الإيرانية التقاء طهران وبكين حول معاداتها للمنظورات الغربية إلى الحد الأقصى، كانت العواطف الحضارية تصطدم مراراً بالمصالح العملية الأخرى والمهمة. وفي عام 1997 لم تكف الدوافع الحضارية لمنع افتراق الصين الملموس عن إيران. وعندما يتم بالفعل التطبيق السياسي للدوافع الحضارية، فربما تكون طرق التعبير غير مباشرة. وبرغم ذلك، فإن هذا الحس بالتضامن الحضاري الصيني-الإيراني ألهم بالفعل علاقاتها. ونكرر القول، إن ذلك وفر روح العلاقات الصينية-الإيرانية.

عشرون قرناً من التعاون الودي: قصص الصداقة الصينية - الإيرانية

إن قصص العلاقات الصينية-الإيرانية التي تمجدها بكين وطهران تشدد على التفاعلات الطويلة والودية والمتبادلة الفائدة والتعاونية بين البلدين. لقد بدأ الاتصال بين صينِ هان Han والإمبراطورية البارسية Parthian (الفارسية) في عام 139 قبل الميلاد عندما سافر مبعوث صيني يدعى شانج كيان Zhang Qian غرباً إلى الضفة الشمالية من نهر أوكسوس- (يعرف اليوم باسم نهر آمو داريا- Amu Darya ويقع تقريباً على الحدود بين تركمانستان وأوزبكستان) لكي يتصل بقبائل يوزهي Yuezhi التي تهيأت وقتها لتدمير مملكة بكتريا Bactria الهيلينية. وقد أرسل بلاط الهان شانج كيان لكي يتصل باليوزهي بحثاً عن حلفاء ضد شعب قوي من راكبي الخيول- شيونجنو Xiongnu الذين كانوا وقتها يتحرشون بالصين. لم يصل شانج كيان إلى بارسيا (فارس)، ولكنه اكتسب معرفة مفصلة عن تلك المملكة نقلها إلى عاصمة الهان شانجان Changan.[19] وبدأت فترة من النشاط الدبلوماسي المكثف وتنمية العلاقات التجارية بين إمبراطوريتي البارسيين والهان عبر ما سمّي طريق الحرير (في الحقيقة اثنا عشر أو نحو ذلك من ممرات القوافل). وقد

لعب الفارسيون في أثناء فترة ما قبل الإسلام دوراً رئيسياً في تنظيم التجارة بين الصين والمنطقة إلى الغرب منها. واستقرت أعداد كبيرة من البارسيين، والعرب لاحقاً، في جوانجشو Guangzhou وهانوي (التي كانت وقتها جزءاً من الإمبراطورية الصينية). وأصبحت مملكة كوشان التي كانت فارسية الطابع بدرجة مرتفعة (وهي دولة تأسست بعد بكتريا وبعد يوزهي في منطقة الأكسوس) المركز الرئيسي لنقل البوذية إلى الصين في القرن الثاني إلى الرابع الميلادي. وكان أول مترجم للمحاورات البوذية إلى اللغة الصينية أميراً بارسياً (فارسياً) من كوشان. ووصل مبشرون بوذيون فارسيون وهنود آخرون إلى الصين عبر كوشان. وكانت الزرادشتية، والمسيحية النسطورية Nestorian، والمانوية تأثيرات فارسية إضافية على الصين في أثناء القرنين السادس والسابع. ومن ناحية ثانية، كانت التأثيرات الفارسية على صين مملكة تانج واسعة. وكانت أعمال الروتين السحري من بلاد فارس تجد تقديراً رفيعاً في الصين.[20] كما أثر الشعر الفارسي على أشعار أسرة تانج العظيمة. وجاءت لعبة البولو polo من فارس ووجدت استحساناً كبيراً في الدواوين الإمبراطورية الصينية. وأثارت الرقصات الطقوسية التي تؤدى في "المعابد الأولى" الزرادشتية الاهتمام الصيني. كذلك وجد المطبخ الفارسي استحساناً، وأثر بقدر كبير على الطبخ الصيني. وفي كلمات لأحد الثقاة «كان هناك في [صين مملكة تانج] رواج كبير، وخاصة في النصف الأول من القرن الثامن للأشياء والعادات الإيرانية من كل الأنواع؛ المواد الغذائية والملابس والموسيقى والرقص».[21]

وكانت التجارة بين الصين والإمبراطورية الساسانية الفارسية قبل الإسلام كبيرة الحجم. وقد تم اكتشاف كميات كبيرة من العملة المعدنية الساسانية في الصين. ولكن الخزف الصيني في أوائل القرن التاسع كان يصدَّر من الشرق الأدنى غالباً بالبحر، ليخلق تدفقاً سيصبح لعدة قرون عنصراً رئيسياً للنظام الاقتصادي العالمي الناشئ. وكانت الأواني الصينية الثلاثية الألوان والأواني البيضاء مطلوبة بقدر كبير. وكان الطلب كبيراً بحيث لم يكن العرض الصيني يكفي، مما أفضى إلى تطوير صناعة خزف صيني فارسية كبيرة للوفاء بالطلب الذي لم يتم الوفاء به.

وأصبح الاتصال بين فارس والصين أوثق بعد غزو المغول للبلدين في القرن الثالث عشر. وقد كان الضباط الفارسيون يخدمون إمبراطورية يوان المغولية في الصين، وكان العاملون الصينيون يخدمون إمبراطورية الخانات الثانية في فارس، وأصبحت معرفة الصينيين والفارسيين ببعضهما أعمق بكثير. وكانت هناك تقريباً بعثات دبلوماسية سنوية بين صين مملكة يوان وإمبراطورية الخانات الثانية في فارس. وقد تم نقل المعرفة الصينية في كل من الفلك والطباعة والورق والنقود إلى فارس والشرق الأدنى العربي في أثناء هذه الفترة، بينما تم نقل المعارف العربية والفارسية في الكيمياء والرياضيات والهندسة الإقليدسية والطب والصيدلة إلى الصين. وكانت عمليات التبادل الفني حيوية أيضاً، وقد أدخلت صبغة الكوبالت الأزرق التي أصبحت أساس اللون الأزرق في الخزف الصيني الأزرق والأبيض الشهير في الصين على أساس أنها "أزرق محمدي" من الشرق الأدنى، وربما من فارس. وبحلول عصر أسرة منج Ming في الصين في القرن الرابع عشر، كانت كميات كبيرة من الأواني الصينية الزرقاء والبيضاء تصدَّر إلى فارس والشرق الأدنى العربي. ومرة أخرى استحسن الذوق الفارسي المنتجات الصينية. وقد أصبحت الأواني الصينية الزرقاء والبيضاء محبوبة، كما حدث مع الموجة الأولى من الخزف الصيني في القرن التاسع، بحيث توسعت صناعة الخزف الفارسية لكي تقلد المنتجات الصينية وتغطي الطلب الذي لم يتم الوفاء به. ولعدة قرون كانت الأواني الفارسية الزرقاء والبيضاء عصب التجارة العالمية، حتى غمرتها المنافسات الصينية واليابانية والهولندية التي تم إحياؤها في القرن السابع عشر.[22]

إن التفاعلات الصينية-الإيرانية المعاصرة تزينها هذه الإشارات إلى هذا التاريخ الغني من التعاون السابق. ومما لا جدال فيه أن الصين وفارس لهما علاقة طويلة وثرية. ودقة الحقائق على أي حال ليست لب الموضوع؛ فالعناصر الحقيقية التي تشكل سرداً قصصياً ربما تكون دقيقة دون أن تتناول المعنى الذي يوصله السرد القصصي. ويمكن استخدام إحدى الحقائق لكي تنقل إلى مجموعة من الناس مغزى عن ماهيتهم، بينما يمكن استخدام مجموعة أخرى من الحقائق لكي تنقل معنى مختلفاً جداً عن هوية الجماعة. وليس

السؤال المهم (على الأقل بالنسبة إلى المقاصد هنا): هل كانت الحقائق التي ترتَّب بهذا الشكل دقيقة؟ ولكن السؤال هو: أي معنى ينقله ترتيب معين للحقائق؟ وبعبارة بسيطة، لماذا يثير الصينيون والإيرانيون بشكل ثابت هذه الحقائق المعينة، وماذا تعني هذه الإثارة؟ وبهذا المعنى، فإن "حقائق" عمليات التبادل القديمة بين الصين وإيران، والإشارات المعاصرة إلى هذه الحقائق هي في اعتقادي رموز تثير قواسم حضارية مشتركة عرّفناها آنفاً.

إن تذكر السجل الغني للتفاعلات السلمية، المتبادلة الفائدة، وقبل الحديثة يفعل العديد من الأشياء في الإطار العملي للأيديولوجيات القومية التي ترعاها الدولة في البلدين. فأولاً، توضح مثل هذه الإشارات الإنجازات الحضارية للصين وفارس، وحقيقة أن أياً منهما لم يكن أقل مكانة من الغرب. وإذا كان الغرب قد أدى وظيفة "الآخر" لكل من جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال فترة ما بعد 1979- أي ما لم تكنه أي منهما على الأقل على مستوى الأيديولوجيات التي تدعمها الدولة- فقد خدمت كل من الصين وإيران الأخرى كجزء من الجماعة الداخلية، الجماعةِ التي يعتبر المرء جزءاً منها، وكان ذلك من موقف التميز المضاد بالنسبة إلى "الآخر" الغربي. وتوفر الصين وإيران القديمتان لبعضهما مرآة ترى كل واحدة منهما فيها انعكاساً لمجدها الخاص القديم، وتأكيداً لقيمة الذات في مقابل الغطرسة المزعومة والمواقف المتعالية للدول الغربية. ثانياً، إن سرد حقائق التعاون الصيني-الإيراني القديم يوحي بأن العلاقة بينهما طبيعية ولا اعتراض عليها وإيجابية. وتدمير مثل هذه العلاقة الإيجابية كان جزءاً من "الإذلال" الغربي للدولتين، تماماً مثلما يعكس الاعتراض الغربي على العلاقات الصينية-الإيرانية مواقفَ غربية راسخةً حول التفوق على كل من الدولتين. ثالثاً، إن التشديد على الطبيعة السلمية غير العسكرية للتواصل الصيني-الإيراني ينقل تفوقاً أخلاقياً ضمنياً على القوى الغربية العنيفة والإمبريالية. وهو يوضح أيضاً أنه ليس هناك صدام أساسي في المصالح بين الصين وإيران، ومن ثم لا يوجد عائق أمام التعاون.

وتوضح المقدمة والاستنتاج الصحيحان سياسياً لدراسة تاريخية صينية صدرت في عام 1988 عن العلاقات الصينية-الإيرانية المنفعة السياسية المعاصرة للتعاون الإيراني-

الصيني، واعترف مؤلف تلك الدراسة بأنه قد "كُلف" بكتابة المجلد من أجل «تعزيز الفهم الصيني-الإيراني المتبادل والصداقة، وتقوية وحدة شعبي البلدين في النضال المضاد للهيمنة».[23] وقد وثق الجزء الأعظم من الكتاب التبادلات الودية القديمة والقرأوسطية بين الصين وفارس. وقد توصلت خاتمة الكتاب إلى نقطة مفادها أن تلك العلاقات قد «قطعها التخريب والتشويش الإمبريالي» وأن «كلاً من الصين وإيران قد عانت جراء عدوان وقمع الإمبريالية والاستعمارية». واليوم تواجهان «الحاجة إلى الوحدة ومعارضة الهيمنة». وتقول خاتمة الكتاب «هذا هو هدف النضال المشترك».[24]

وهناك مثال آخر لاستخدام الإنجازات الحضارية القديمة والقمع الحديث من قبل الإمبرياليين الغربيين لتعزيز العاطفة الإيجابية ومن ثم الصداقة، يتمثل في كتيب من إحدى وثمانين صفحة طبع في إيران في عام 1973، عندما كانت بكين تدفع من أجل تعاون مضاد للهيمنة يكون أكثر متانة.[25] وقد كتب الكتيب عضو مجلس الشيوخ الإيراني عباس مسعودي الذي كان وقتها الناشر لإحدى أكبر الصحف الإيرانية **إطلاعات**، والذي تم دعوته للقيام بجولة في صين عصر الثورة الثقافية. وأثناء الجولة قام كبار المسؤولين الصينيين، بمن فيهم مفكر المؤسسة الصينية الأول جو مورو Guo Morou واختصاصي إيران الخالد هي ينج He Ying، بتدريس مسعودي رأي الصين حول العالم. وقد سجل الكتيبُ كلاً من التفاعلات القديمة بين الحضارتين الصينية والفارسية، وقمع الصين بواسطة الإمبريالية الغربية واليابانية في القرنين التاسع عشر والعشرين. ويوجد دليل على أن اتصالاتها التاريخية والثقافية ترجع إلى عدة قرون قبل المسيح، ويتحدث البلدان عن العلاقات التي قد يكون عمرها أكثر كثيراً من 2500 أو 3000 سنة.[26]

وأوضح مسعودي أنه «في كل مجتمع وتجمع دخلتُه من الصينيين وجدتهم يتحدثون بزهو عن خلفيتهم التاريخية الباعثة على الفخر، واعتزازهم بتجديد العلاقات مع إيران». وقد وجد مسعودي أن «أصدقاءه الصينيين يولون انتباهاً واهتماماً كبيرين لإيران»،[27] كما أبهجه أصدقاؤه الصينيون أيضاً بحكايات عن إساءات الغربيين. وفي إحدى المآدب رويت

على مسعودي القصة الأسطورية، المشكوك في صحتها عن اللافتة التي تقول «غير مسموح بدخول الكلاب أو الصينيين»، والتي رُفعت عند حديقة في الواجهة البحرية لمدينة شنغهاي أيام الهيمنة الأجنبية. وحكا مسعودي قائلاً «قال لي أحد الصينيين إنه في إحدى الحدائق الكبيرة بالقرب من الشاطئ علق [الأجانب] لافتة تقول «يسمح بدخول الكلاب، ويمنع دخول الصينيين». وبعد تغيير النظام استبدلت تلك اللافتة بأخرى كتب عليها «يسمح بدخول الكلاب، ويمنع دخول الإمبرياليين». وقد أوقع الأجانب بالصينيين الكثير من الأشياء المهينة، سواء كانوا يابانيين أو أمريكيين أو أوربيين.[28] وهكذا «نهضت البلاد بأكملها في ثورة تحت راية ماو تسي تونج».[29]

افتتح مدير الشؤون الآسيوية والأفريقية في وزارة الخارجية الصينية هي ينج المحادثات مع مسعودي بالتشديد على أن الدور المشترك الذي لعبته الدولتان «منذ الأزمنة القديمة [يوجِب عليهما] استخدام نفوذهما لإلغاء الهيمنة الأجنبية كل في بلاده». وقد تذكر هي ينج «أن الصين كانت لقرون عديدة تحارب ضد ضروب النفوذ الأجنبي». وهكذا، فإن الصين «شديدة الإعجاب بالسياسة الخارجية الإيرانية التي تتسم بالحكمة والتفكير السديد، وتلتقي مع السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية. فكل من البلدين [يسعى] إلى تقليص النفوذ الأجنبي».[30] (وكما سيتبين لاحقاً، فإن هي لنج سيلعب في المستقبل دوراً رئيسياً في التغلب على الشكوك المبكرة للجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الصين في ظل الحكم الشيوعي). وجل كتيب مسعودي المكون من إحدى وثمانين صفحة يصف عمليات التبادل القديمة والقرأوسطية والتأثيرات الثقافية بين الصين وفارس. ويمكن للمرء أن يقرأ بين السطور رسالة مفادها أنه قبل الصعود الأوربي الذي قهر كلاً من الصين وفارس، كانت الدولتان متفاعلتين بكثافة ومسالمتين من أجل مصلحتهما المشتركة. وقد انقطعت تلك التفاعلات في فترة الإمبريالية الغربية، ولكن بما أن تلك الفترة قد انتهت، فإن الدولتين ستستعيدان تعاونهما التقليدي السابق الجيد الأساس، والذي يستهدف تصحيح وضع العالم بالدفاع عن مصالح "العالم الثالث" ضد الإمبرياليين.

ممارسة القوة

والحقيقة الأولية الأساسية الأخرى التي تلون العلاقات بين الصين وإيران تتمثل في أن كلتيهما تملك، وتعترف بأن الأخرى تمتلك، قدرات أرفع من قدرات معظم الدول الأخرى في المنطقة الخاصة بكل منهما. ويوضح الجدول (1-1) هذا الواقع للقوة الإيرانية المتفوقة نسبياً، مقارنة بالقدرات القومية لجاراتها. ومن بين تلك المجموعة من الدول، تملك تركيا، والمملكة العربية السعودية، وباكستان قدرات تقارب قدرات إيران. فتركيا وباكستان بعيدتان على أي حال عن الخليج بينما المملكة العربية السعودية، بالرغم من ثرائها النابع من مصادرها النفطية الهائلة، فإن لها عدداً صغيراً من السكان، وقاعدة صناعية غير نفطية صغيرة. أما إيران فتجمع بمفردها عدداً كبيراً ومتعلماً بشكل جيد من السكان، وصناعة قوية، ومصادر بترولية ثرية. وكانت إيران تملك في عام 2004 الاقتصاد الأكبر العشرين في العالم، و7٪ من احتياطي العالم من النفط، و15٪ من احتياطي العالم من الغاز الطبيعي.[31] ويحتوي الخليج على 50٪ من إمدادات العالم النفطية.

وقد اعترف ممثلو الصين صراحة وبشكل روتيني بسلطة إيران القومية القوية. فمثلاً، عند استقبال أول زيارة وزارية من الجمهورية الإسلامية الإيرانية للصين في أيلول/ سبتمبر 1983، أشار الرئيس لي شيان نيان Li Xiannian إلى أن إيران دولة لها «أهمية استراتيجية».[32] وفي لقائه برئيس وزراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية حسين موسوي في طهران بعد عدة سنوات، أشار مستشار وزارة الخارجية الصينية جونج دافي Gong Dafei إلى أن «كلاً من الصين وإيران دولة آسيوية كبيرة».[33] وفي لقائه برئيس المجلس (البرلمان) رفسنجاني في بكين في حزيران/ يونيو 1985 أشار وزير الخارجية وو شويه تشيان Wu Xueqian إلى أن الصين تعتبر إيران «مهمة استراتيجياً»، وأضاف وو «ولذلك فنحن جادون فيما يتعلق بروابطنا» مع إيران، ولا نعتبر تلك العلاقات "مؤقتة".[34] بعبارة أخرى، تنظر الصين إلى إيران على أساس أنها مهمة لأنها قوية. وعند وصوله إلى طهران في زيارة رسمية في تموز/ يوليو 1991 للتعبير عن النيات الحسنة، قال رئيس الوزراء، الفظ الكلام، لي بنج Li Peng في تصريحه المكتوب للصحفيين «إن إيران بوصفها دولة كبيرة في آسيا، تلعب دوراً مهماً في كل من الشؤون الإقليمية والدولية».[35]

وعند وصوله في زيارة رئاسية بعد عدة شهور، أثار الرئيس يانج شانج كون النقطة نفسها؛ إيران «دولة كبيرة في منطقة الخليج».[36] وفي مقالة بصحيفة بكين ريفيو *Beijing Review* عن زيارة جيانج زيمين لإيران في عام 2002، استخدمت الكلمات نفسها لوصف إيران.[37] وعند استقباله نائب الرئيس الإيراني محمد ستاريفار في بكين في نيسان/ إبريل 2004، قال الرئيس الصيني هو جينتاو Hu Jintao إن الصين تعتبر إيران قوة إقليمية متطورة، وأسبغ أهمية كبيرة على التعاون معها.[38]

الجدول (1 – 1)

مؤشرات القدرات الوطنية، 2001: مكانة إيران النسبية في المنطقة

الدولة	عدد السكان (بالملايين)	إجمالي الناتج المحلي (مليارات الدولارات بالقيمة الراهنة)	إجمالي الناتج المحلي (دخل الفرد، تعادل القوة الشرائية للفرد بالدولار)	الصناعة، القيمة المضافة (مليارات الدولارات)	إنتاج الكهرباء (كيلواط ساعة)	معدل النمو (1991-2001)	النفقات العسكرية (مليارات الدولارات)	معدل القراءة والكتابة، الكبار 15 فما فوق	الالتحاق بالمدارس (٪)
إيران	64.5	117.06	6,099	42.85	130,100	4.3	5.62	77	19
تركيا	68.5	145.24	5,932	32.58	122,725	0.0	7.12	-	25
المملكة العربية السعودية	21.3	183.26	12,967	93.88	137,388	2.7	20.71	77	22
باكستان	141.5	58.77	1,957	12.39	72,430	3.8	2.64	-	-
أفغانستان	27.3	-	-	-	-	0.0	-	-	-
أرمينيا	3.1	2.12	2,732	0.63	5,745	1.3-	0.07	99	26
أذربيجان	8.1	5.71	2,877	2.62	18,969	0.8-	0.15	-	23
البحرين	0.7	7.94	16,200	-	6,779	5.1	0.33	88	-
جورجيا	5.2	3.20	2,087	0.66	6,937	6.3-	0.02	-	36
العراق	23.7	-	-	-	34,932	4.6-	-	-	14
الكويت	2.3	34.22	15,977	-	33,500	4.6	3.87	82	-
عمان	2.5	19.94	13,553	-	9,737	5.1	2.43	73	7
قطر	0.6	17.13	-	-	9,856	2.6	0.00	-	23
تركمانستان	4.7	3.44	4,241	1.43	10,825	4.0	0.00	-	-
الإمارات العربية المتحدة	3.5	69.22	-	-	40,155	-	1.73	77	-

المصدر: *World Bank, Development Indicators*

وكان المحللون الصينيون صريحين بقدر مساو في تقييمهم لأهمية موقع إيران الجغرافي: الهيمنة على الخليج الثري بالنفط، وفصل روسيا أو الاتحاد السوفيتي عن هذا الخليج، وتوفير عملية نقل بري مريحة بين آسيا الوسطى والمحيط الهندي. على سبيل المثال، أوضحت نشرة أخبار إذاعة بكين وهي تعلن تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية في آذار/ مارس 1979 "الوضع الاستراتيجي المهم" لإيران. ومع تركيا وباكستان، تشكل إيران التي تتقاسم 1.740 كيلومتراً من الحدود مع الاتحاد السوفيتي «درعاً ضد توسع الهيمنة السوفيتية باتجاه الجنوب». وتهيمن إيران أيضاً على «عنق الزجاجة في مضيق هرمز... وهكذا تسيطر على الممر البترولي الرئيسي للغرب».[39]

ويدرك المعلقون الإيرانيون جيداً الدور الذي تلعبه في الحسابات الصينية قدراتُ القوة الإيرانية المتفوقة نسبياً. وقال رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في المجلس محسن ميردامادي في شباط/ فبراير 2001 إنه «بسبب هذا الوضع الاستراتيجي في الخليج "الفارسي"، فإن إيران تلعب دوراً كبيراً في السياسة الخارجية الصينية».[40]

ربما كان من الواضح أن التعاون مع الدول الأكثر قدرات شيء منشود؛ لأنه يضفي قدرة أكبر على تحقيق الأهداف التي يتم السعي لها بشكل متبادل؛ ولكن تقدير فهم الصين لقدرات إيران الأعظم نسبياً يمثل نقطة انطلاق مهمة. وكما سوف تبين الفصول اللاحقة، فإن عروض بكين لإيران في سبعينيات القرن العشرين ومرة أخرى في التسعينيات من القرن نفسه كانت قد استمدت الإلهام من إدراك أن إيران يمكن أن تلعب دوراً مهماً في وقف "التوسعية" السوفيتية و"الأحادية القطبية" للولايات المتحدة الأمريكية، على التوالي. علاوة على ذلك، فإن الدافع إلى إنشاء الصداقات مع الدول القوية قوي على نحو خاص بالنسبة للصين، بما أنها ترى نفسها قوة عالمية ناشئة. ومن المرجح بقدر أكبر أن تحقق الصين هذا الطموح إذا كانت الدول الأخرى القوية نسبياً في آسيا، مثل إيران، متجهة نحوه جيداً، وترى أن قوة الصين قوة حميدة. إن إقامة شراكة ودية متعددة الأبعاد وقائمة على الثقة والفهم المتبادلين ستكون عنصراً مهماً للنفوذ الصيني في آسيا في القرن الحادي

والعشرين. وإقامة مثل هذه الصداقة، في رأيي، هو الهدف الأسمى للسياسة الصينية تجاه إيران، وهو هدف مستقل عن الأهداف السياسية المحددة لهذه الفترة أو تلك من الزمان. إن العلاقة الإيجابية مع إيران تضاعف النفوذ الصيني الخاص في منطقة مهمة من العالم. وبالنسبة لإيران، فإن التعاون مع الصين جذاب لأسباب مشابهة؛ إذ تأمل طهران في أن قوة الصين ربما تكون كافية لكبح، أو على الأقل مقاومة، الأعمال الأمريكية العدوانية. وفي كلتا العاصمتين نجد حساً بأنهما – إيران والصين – كقوتين إقليميتين كبيرتين ستكونان أكثر قدرة على تحقيق مقاصدهما المشتركة إن هما تعاونتا.

تقاليد العقد والتعاون الاستراتيجيين

والمستوى الآخر للإعجاب الصيني-الإيراني المتبادل يتمثل في التحليل التاريخي لممارسة قوة الدولة من قبل كل من الصين وإيران على مدى ألفيات عدة. فهناك تاريخ ثري من الاستشارات والتعاون الاستراتيجيين من حين إلى آخر بين الإمبراطوريتين الصينية والإيرانية، وبقدر مساو من الأهمية غياب النزاع بين هاتين الدولتين الإمبراطوريتين، وهذا أيضاً يشكل قاعدة للتعاون المعاصر بين الدولتين. وكما أشار الدبلومسي جونج دافي إلى رئيس وزراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية موسوي في شباط/ فبراير 1986، فقد كانت هناك دائماً تفاعلات ودية لم يشُبها نزاع بين الدولتين الصينية والفارسية.[41] ثم إن المقدمة الصحيحة سياسياً للدراسة الصينية الموثوقة عن العلاقات الصينية-الإيرانية التي صدرت في عام 1988 تثير النقطة نفسها «تاريخياً، لم تكن بين الصين وإيران سوى الصداقة، ولم تمرا قط بحالة من الاستياء، وقد انشغلتا فقط بالتبادل الودي للهدايا، ولم يقع بينهما قط نزاع مسلح».[42]

وتمثل الحقائق الجغرافية أساس العلاقات السلمية والتعاونية بين الإمبراطوريتين العظيمتين الفارسية والصينية. لقد كانت هاتان الإمبراطوريتان بعيدتين عن بعضهما جداً في عصر ما قبل الحداثة، عندما كان الحصان الراكض أسرع وسائل النقل البري. إضافة إلى ذلك، فإن الأراضي التي كانت تفصل المجالين الصيني والفارسي شاقة جداً عندما كانت

أكثر تقنيات المواصلات تقدماً الجمال التي تحمل عدة مئات من الكيلوجرامات، وتستطيع السير عدة أيام بين الواحات. وهضبة التبت التي لا يمكن اجتيازها تقريباً تقفل الحركة الجنوبية وتحول الاتصالات إلى الشمال حيث تجعل جبال كونلون Kunlun، وتيان شان Tian Shan، وباميرس Pamirs، وكاراكورام Karakoram، وكوش الهندية Hindu Kush، تجعل كلها المواصلات شيئاً صعباً في عصر ما قبل الحداثة. وكانت معظم أراضي آسيا الداخلية التي تفصل الصين وفارس جرداء أو شبه جرداء مع القليل من الواحات فقط، أو أودية أنهار صغيرة نسبياً صالحة للزراعة. وهذا الوضع جعل دعم الجيوش الكبيرة شيئاً صعباً، ويحتاج إلى أرتال لوجستية طويلة ومكشوفة ومكلفة. بسبب هذه العوامل إلى حد كبير دخل النظامان الإمبرياليان في اشتباك مباشر لفترات قصيرة فقط في القرنين السابع والثامن. ويرسم الشكل (1-1) العلاقة الفيزيائية بين إمبراطوريتي الصين وفارس العظيمتين.

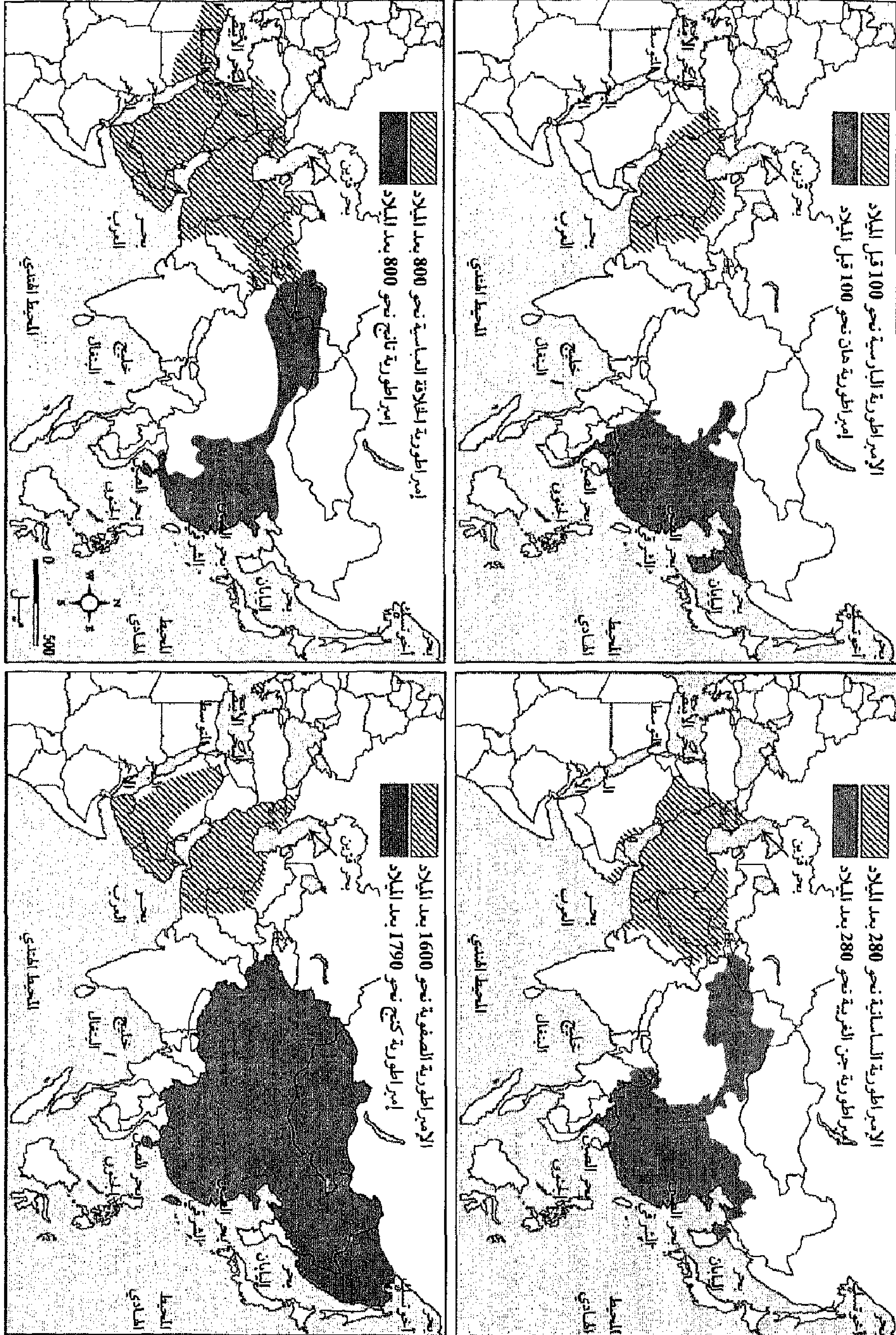
والمواقع الغربية البعيدة لمملكتي جن Jin وتانج Tang في الصين التي تظهر في الشكل (1-1) لم تدم طويلاً. وأسرة جن الغربية، برغم أنها نجحت في إعادة توحيد الصين بعد تفكك دام عدة مئات من السنوات، لم تدم إلا خمسين عاماً فقط. ومع انهيار قوة مملكة جن وتفكك الصين مرة أخرى لمدة ثلاثمئة سنة، تراجعت القوة الصينية في الغرب البعيد. وتوسعت بعد ذلك في أربعينيات وخمسينيات القرن السابع قوة مملكة تانج الصينية غرباً ووصلت أقصى حد غربي تاريخي لها. وقد حكمت مملكة تانج فيما يعرف اليوم باسم قرغيستان وشرق كازاخستان. وقد تحولت، وفي إخلاص، إلى عرش مملكة تانج الإماراتُ الأبعد إلى الغرب التي كانت في السابق تعترف بسلطان الأتراك الغربيين، وبذلك وسعت سلطة مملكة تانج بعيداً إلى الغرب حتى وادي نهر أوكسوس Oxus وغرب وشرق أفغانستان اليوم. وإلى الشرق في شنجيانج Xinjiang، تم إعداد حوض تارم كمحمية صينية تعرف باسم "الحكومة العامة الفارسية"، وكان يحكمها أحد نبلاء الساسانيين السابقين. وعلى أي حال فقد كان حكم مملكة تانج في وادي نهر أكسوس قصيراً. وفي عام 665 أفضى التمرد إلى استقلال الإمارات الغربية عن مملكة تانج.[43]

مرة أخرى في أربعينيات القرن الثامن اقتحمت قوة مملكة تانج آسيا الوسطى، وحولت في هذه المرة طشقند وفرغانة إلى روافد لمملكة تانج. وقد طلبت تلك الإمارات دعم مملكة تانج ضد الجيوش العربية المتقدمة، فقبلت مملكة تانج وأرسلت جيشاً من ثلاثين ألفاً بقيادة جنرال كوري. وقاد ذلك إلى صدام شهير بين الجيوش العربية والصينية على نهر طلاس Talas في عام 751 ميلادية في الجزء الشمالي الغربي من قرغيستان اليوم. وقد هُزمت قوات مملكة تانج، وانسحب الحكم الصيني نحو الشرق إلى شنجيانج اليوم؛ وبذلك ضُمت آسيا الوسطى إلى المحيط الثقافي الإسلامي بدلاً من الكونفوشيوسي. وسرعان ما تبخر حكم تانج حتى على شنجيانج تحت تأثير قوات التبت الصاعدة وتمرد رئيسي في الصين بدءاً من عام 755، وإلى العالم الإسلامي حمل الحرفيون الذين أسرتهم القوات العربية في طلاس أسرار صنع الورق.

وأيضاً توجهت مراكز المصلحة الاستراتيجية في كل من الإمبراطوريتين بعيداً عن بعضها البعض. وبشكل نموذجي، سعت الإمبراطوريات الصينية أولاً إلى إخضاع الأراضي التي يقطنها الصينيون، والتي "فُقدت" خلال فترات التفكك السابقة. وكان معنى هذا أن الاتجاه الرئيسي للتوسع الصيني كان إلى الجنوب؛ لأن "الصيني" يُعرف إلى حد كبير بطريقة حياة تقوم على الزراعة المستقرة والمرتفعة الإنتاج؛ وبما أن الصينيين الذين هاجروا إلى الأراضي الجرداء إلى الشمال والغرب من الأراضي الزراعية الداخلية الصينية تبنوا على نحو نموذجي أساليب حياة غير صينية لكي يبقوا على قيد الحياة، وهكذا كفوا عن أن يكونوا "صينيين" خلال جيل أو جيلين. وقد كانت المحاولات الصينية لإخضاع وصَيننة Sinicize الشعوب الرعوية غير الزراعية في الشمال والغرب تميل إلى أن تكون سريعة الزوال، على الأقل قبل تقنية المواصلات الحديثة. وكان أكثر اتجاهات التوسع إغراءً بالنسبة للإمبراطوريات الفارسية هو نحو الغرب والجنوب. وكانت أراضي آسيا الصغرى الغنية، والمراكز التجارية في الخليج، وأحياناً الهند، تشكل الأهداف النموذجية لبناة الإمبراطورية الفارسية.

الشكل (1-1)

العلاقة المكانية بين الإمبراطوريتين الفارسية والصينية



وجذبت الرغبة في السيطرة على الممرات التجارية المربحة كلا النظامين الإمبرياليين إلى آسيا الداخلية، ومن ثم جغرافياً نحو بعضهما البعض. علاوة على ذلك، كانت كل من الصين وفارس مهددة بشكل مزمن من الشعوب الرعوية التي تركب الخيول إلى الشمال منهما، وقد دفعت مكافحة تهديدات هذه الشعوب الاستراتيجيين الصينيين و/ أو الفارسيين إلى التفكير في بعضهما. وكانت المهمة المحورية لشيان كيان Zhang Qian في عبر نهر أوكسوس في القرن الثاني قبل الميلاد، على سبيل المثال، قد استمدت الإلهام من بحث الصين عن حلفاء ضد زينجنو Xiongnu. وكان شعب يزهي Yuezhi الذي سعى له شيان كيان قد انهزم من شعب زينجنو، وهاجر إلى جهة الغرب رداً على ذلك. ووفقاً للسفير الصيني لدى إيران في تسعينيات القرن العشرين، هوا لمنج Hua Liming، فإن أقدم اتفاقية مسجلة بين إيران والصين كانت في عام 115 قبل الميلاد عندما اتفق الإمبراطور البارسي مهرداد الثاني وإمبراطور مملكة هان وو داي Wu Di على التعاون ضد زينجنو.[44]

بعد عدة قرون عندما بدأ الانقضاض العربي على الإمبراطورية الساسانية في عام 634، لجأ آخر إمبراطور ساساني، يزدجرد الثالث إلى مملكة تانج الصينية طلباً للمساعدة. أرسل يزدجرد بعثة إلى، شانجان، عاصمة تانج طالباً الدعم ضد الغزاة؛ وقد رفض إمبراطور تانج، جاو-تسونج، الطلب، ولكنه سمح لابن الإمبراطور الأمير فيروز الذي قاد البعثة الساسانية بالبقاء في شانجان وبناء معبد زرادتشي هناك. ووفقاً لإحدى الروايات، أرسل جاو-تسونج في عام 677 جيشاً صينياً لإعادة الأمير فيروز واستعادة العرش الساساني. وتقدم الجيش حتى بلغ غرب كيوشا Kucha على الممر الشمالي من طريق القوافل في تاريم في شنجيانج Xingjiang، ومن ثم عاصمة محمية تانج المسماة "الحكومة العامة الفارسية" قبل أن يعود أدراجه.[45] لقد كان الغزو العربي الإسلامي لفارس الزرادشتية في القرن السابع حرب إخضاع أجنبي.[46] ويمكن النظر إلى الدعم الصيني للإمبراطورية الساسانية من هذه الزاوية على أنه دعم لنضال الشعب الفارسي ضد غزو أجنبي، ومن أجل الاستقلال القومي. وهذا بدوره عنصر في سيكولوجية العلاقات الصينية-الإيرانية المعاصرة.

إن حقيقــة– أن كــلاً مــن الــصين وفــارس كانتــا غنيتــين ومــستقرتين وزراعيتــين ومتمدنتين، وأنهما تواجهان إلى الشمال منهما على نحو مزمن مجتمعات رعوية أشـد فقـراً وأكثر بدائية لكنها محاربة– قد شكلت العلاقات بينهما بطريقـة أخـرى. كـما شـبَّعت كلتـا الحضارتين بفكرة التفوق الثقافي؛ مما جعـل "سـقوطهما" في الأيـدي الغربيـة في العـصر الحديث أكثر إيلاماً. وهذا التشابه القوي والطويل في الرقي والمدنية بين الشعبين الـصيني والفارسي، اللذين مافتئا يبعدان الهمجيين، يُسهل في الوقت الـراهن اسـتخدام كـل مـنهما للآخر مرآة تضفي الصحة على شعور كل مجتمع بقيمته الخاصة.

النفط والقوة في القرنين العشرين والحادي والعشرين

تعمل القوة في العصر الحديث بشكل مختلف عن الفترات القديمة والقرأوسطية. لقد غيرت تقنيات المواصلات الحديثة بشكل عميق أثر الجغرافيا على التفاعلات بـين الـدول؛ فالأراضي التي كان لا يمكن اجتيازها في الماضي يمكن الآن الطـيران فوقهـا بـسهولة، أو اختراقها بماكينات المواصلات القوية التي تكاد تتناسى صعوبات الأراضي. وفي عـصر مـا قبل الحداثة كانت قوة الدولة تتناسب تقريباً مع الأراضي؛ فكلـما زادت مـساحة الأراضي وعدد السكان الذي تسيطر عليه الدولة كان عدد جنودها وثروتها أكبر، وكانت أكثر قـوة تبعاً لذلك. وقد غيرت الصناعة والتقنية الحديثة بشكل عميق تلك العلاقة؛ فبعد الثورات الصناعية والعلمية، أصبح في استطاعة الدول الأصغر والأكثـر تقـدماً صـناعياً وتقنيـاً أن تصير أكثر قوة وأكبر وأكثر سكاناً. وهذا يأخذ النقاش إلى الـنفط، واسـتخدامه في التقنيـة الحديثة، ودور إيران والخليج في إنتـاج الـنفط. إن تقـدير الـصين للنفـوذ النـسبي لإيـران الحديثة، إضافة إلى الأهمية السياسية لأراضي آسيا الوسطى التي تفصل إيران عـن الـصين يفترض فهم دور النفط في العالم الحديث.

لقد اعترف المحللون الصينيون منذ وقت طويل بدور النفط في تحديد قـوة الدولـة في العصر الحديث. وشددت دراسة صينية بعنوان «الصراع النفطي للعالم الثالث» نـشرت في عام 1981 على الدور الرئيسي للـنفط في تحديـد القـوة الاقتـصادية والعـسكرية في القـرن

الحادي والعشرين.[47] إن تطوير ماكينة الاحتراق الداخلي، بما في ذلك ماكينة الديزل، قد غير بقدر كبير كلاً من الصناعة والمواصلات والشؤون العسكرية، كما بين الكتاب. وقد بدأت الشاحنات والطائرات وقطارات الديزل في نقل البضائع بسرعة لمسافات هائلة. وقد كانت الصناعات تزود بالطاقة تكراراً من ماكينات الديزل، أو بالكهرباء المتولدة من حرق النفط. وفيما قبل القرن العشرين كان النفط يستخدم بشكل أساسي لإضاءة المنازل والتشحيم. وخلال القرن العشرين استخدم بشكل متزايد كوقود يزود بالطاقة حركة ماكينات العصر الصناعي. وقد نتج عن ذلك "ثورة في بنية الطاقة" في المجتمع الإنساني.[48] وبشكل متزايد حل النفط محل الأشكال الأخرى من الطاقة، ليصبح المصدر الرئيسي للحركة في الماكينات التي يصنعها الإنسان.

وللنفط مزايا واضحة على نوع الوقود الأحفوري الرئيسي الآخر- الفحم الحجري - كما أشارت الدارسة الصينية. فالنفط له تقريباً ضعف القيمة الحرارية في الوحدة مقارنة بالفحم الحجري. ونتيجة لذلك، ومع تطور الدول الرأسمالية، تحولت هذه الدول باطراد من الفحم الحجري إلى النفط. وفي عام 1910 كانت 5٪ فقط من الطاقة العالمية تأتي من النفط. وبحلول عام 1970 كانت حصة النفط قد ارتفعت إلى 45٪ وتجاوزت حصة الفحم الحجري التي كانت 31٪، وبالنسبة للدول الرأسمالية الصناعية فقد كان النفط أكثر أهمية. وفي عام 1970 كانت 68٪من طاقة أوربا الغربية و70٪ من طاقة اليابان تأتي من النفط. لم يعد النفط فقط "دم الحياة للصناعة" والقوة الدافعة "للثورة الحركة"، بل أصبح حيوياً بالنسبة لخوض الحرب الحديثة بدباباتها الكثيرة وشاحناتها وطائراتها وغواصاتها وسفنها الحربية. وأكدت الدراسة الصينية أنه «بدون النفط لا يوجد دفاع قومي حديث، أو حرب حديثة». وقد أوضحت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط خلال الحرب العالمية الثانية دورَ النفط في الحرب الحديثة؛ فخلال سنة واحدة من تلك الحرب كانت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية أكثر بثمانين ضعفاً من صادراتها النفطية طوال الحرب العالمية الأولى. وقد استشهدت الدراسة بجوزيف ستالين لكي تؤكد الأهمية الحيوية للنفط في القرن العشرين، حيث قال:

إن مشكلة النفط هي مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى الإمبريالية؛ لأن من يسيطر على المزيد من النفط سيحتل مكان السيادة في حروب المستقبل، ومن يسيطر على نفط أكثر سيكون بإمكانه التحكم في الصناعة والتجارة العالميتين. ومنذ انتقال سفن الدول المتقدمة إلى الماكينات، أصبح النفط عاملاً متزايد الأهمية في الصراع بين القوى العظمى في زمن الحرب وزمن السلام.[49]

ومضت الدراسة الصينية لتقول إن الوضع يبين أن معظم نفط العالم يرقد في "العالم الثالث"؛ الاسم الذي تبناه ماو تسي تونج في عام 1970 لكل من الدول الآسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية التي تحملت وطأة الطغيان الأوربي في الفترة الحديثة. وقد كان فقر دول العالم الثالث وتخلفها، إلى حد كبير، نتيجة فترة طويلة من الهيمنة الغربية الإمبريالية عليها وفقاً "لنظرية العالم الثالث" لماو تسي تونج (التي تتقاطع، بالطبع، مع النظرية الاقتصادية الماركسية). وكان نضال شعوب العالم الثالث للتحرر من الهيمنة والاستغلال الإمبرياليين الدينامية المركزية في القرن العشرين. إن الثورة البلشفية، وانتصار الاتحاد السوفيتي على كل من ألمانيا النازية واليابان، وتأسيس المعسكر الاشتراكي في أواخر أربعينيات القرن العشرين، وتأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، والتطور الصناعي والعسكري السريع للمعسكر الاشتراكي، وانهيار الإمبراطوريات الأوربية الاستعمارية بعد عام 1945، كل ذلك أعطى قوة دفع هائلة لنضال شعوب العالم الثالث من أجل التحرر من الإمبريالية الرأسمالية. واستمر هذا النضال، وكان تجليه الرئيسي في معركة العالم الثالث كي يفوز بالسيطرة على مصادره الطبيعية الخاصة، ومنها النفط.

وقد حسبت الدراسة الصينية في عام 1981 أن 75٪ من احتياطي العالم من النفط يكمن في دول العالم الثالث. وتوجد 6٪ أخرى في دول العالم الثاني، وهو الاسم الذي أطلقه ماو على الدول الرأسمالية الصناعية غير الولايات المتحدة الأمريكية، والتي من الممكن أن تجرها الدبلوماسية الذكية إلى المعسكر المضاد للهيمنة. أما "العالم الأول" في توصيف ماو، وهما القوتان العظميان، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، فتضمان في أراضيهما 16٪ من احتياطي العالم من النفط. وهذا التوزيع الجغرافي لمصادر

النفط مضافاً إليه منطق القوة – الميكانيكية والسياسية والعسكرية – جعل القوى العظمى الباحثة عن الهيمنة تكد للسيطرة على نفط العالم الثالث. وكان نظام السيطرة على النفط بعد الحرب العالمية الثانية قد تم وضعه خلال الفترة الاستعمارية الغربية في وقت مبكر من القرن العشرين، وكان ذلك من خلال اتحاد يضم سبع شركات غربية عملاقة تسندها حكوماتها وفقاً للدراسة الصينية. وخلال القرن العشرين أصبحت الإمبريالية الأمريكية مهيمنة داخل هذا الاتحاد، بينما ظلت الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية والإيطالية مشاركة في نظام الاستغلال الإمبريالي للنفط الذي تدعمه قوة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن وجهة نظر هذه الشركات والحكومات الرأسمالية الغربية، فإن السيطرة على مصادر النفط الثرية في العالم الثالث كانت مصدر الأرباح الاحتكارية والوقود الرخيص. ومن وجهة نظر الإمبريالية الأمريكية، فإن الهيمنة على النفط العالمي آلية رئيسية للحفاظ على ولاء حلفائها الأوربيين واليابانيين، والسيطرة على العالم الثالث، واحتواء الاتحاد السوفيتي؛ وتحقيق الهيمنة على العالم عبر كل هذا. ومن وجهة نظر دول العالم الثالث، فإن سيطرتها على مصادرها النفطية كانت ممراً حيوياً إلى التطور الاقتصادي، والقوة القومية المستقلة، والسيادة الحقيقية (مقابل سيادة الاستعمار الجديد الزائفة). وهذا التناقض بين الاستغلال والتحرير شكل "نضال العالم الثالث النفطي".

عالمياً، كانت هناك منطقتان تحتويان على أغنى مصادر النفط والغاز في سبعينيات القرن العشرين؛ وهما سواحل خليج المكسيك التي تمتد من ساحل لويزيانا عبر خليج كامبيشي Campeche في المكسيك إلى فنزويلا، والشرق الأوسط؛ وكان الشرق الأوسط أكثر ثراء بكثير. وفي الشرق الأوسط حصلت المملكة العربية السعودية على أعلى إنتاج، بينما تراجعت مكانة إيران كثيراً دون المملكة العربية السعودية، من حيث الاحتياطي. ويوضح الجدول (2-1) المقتبس من الدراسة الصينية في عام 1981 هذا الوضع. وكان خليج المكسيك بالطبع منطقة بعيدة عن الصين، ولم تلعب فيه الصين تاريخياً أي دور. ومع ذلك، فقد كان للصين مع فارس تقاليد غنية من التعاون عبر التاريخ. وكما رأينا سابقاً، كانت لإيران قدرات قومية نسبية كافية من ناحية الإمكانيات للهيمنة على منطقة الخليج الكبيرة.

الجدول (1-2)

توزيع مصادر النفط العالمية والشرق أوسطية، 1995

	٪ من إجمالي الإنتاج العالمي	احتياطيات النفط الخام (ملايين الأطنان)	إنتاج النفط الخام (ملايين الأطنان)
العالم الأول	36.5		
العالم الثاني	5		
العالم الثالث	58.5		
الشرق الأوسط	36.8		
المملكة العربية السعودية		20,547.0	451
الكويت*		10,027.0	107
الإمارات العربية المتحدة **		8,893.0	94
إيران		8,293.0	283
العراق		4,726.0	111
عمان		773	17
قطر		767	22
سورية		204	10
تركيا		51	2.5
البحرين		37	2.8
أفريقيا	9.2		
أمريكا اللاتينية	8.4		
جنوب شرق آسيا	3		
أخرى	1.1		

* يشمل «المنطقة المحايدة».

** يشمل أبوظبي ودبي والشارقة، إضافة إلى الإمارات العربية المتحدة كما تأسست في عام 1975، [الصحيح أن اتحاد الإمارات العربية المتحدة تأسس عام 1971].

المصدر: *Di san Shijie shiyou duozheng* [The Third World's Oil Struggle] (Beijing: San lian shudian, 1981), 14-15, 24.

ويعني اقتران العوامل هذا أن الحسابات الصينية المعاصرة فيما يتعلق بإيران لامست العلاقة المتبادلة العالمية للقوى. فمن خلال العلاقات مع إيران قد تكون الصين قادرة على التأثير على الحصص العالمية للنفط، ومن ثم التوازن العالمي للقوة. وفي الإطار العالمي لنظرة ماو عن العوالم الثلاثة، مثلاً، سعت القوتان العظميان للسيطرة على نفط الخليج، كخطوة في درب الهيمنة العالمية. يمكن للصين أن تعوق سعي القوى العظمى للسيادة على العالم بدعم صراع إيران ضد هيمنة القوة العظمى؛ أي بدعم جهود إيران لكي تحرم القوى العظمى من السيطرة على نفط الخليج. وعبر النفوذ مع طهران والسيطرة الإيرانية على نفط

الخليج، ربما تكون بكين قادرة على التأثير بدرجة كبيرة على تطوير بنية قوتها في العالم. وبمساهمتها كذلك في حرمان قوة معادية أو أخرى من جزء كبير من إمدادات النفط العالمية، يمكن للصين أن تقيم ترتيباً للقوة مواتياً لها. ويمكن أن يبرز متغير للموضوع نفسه في تسعينيات القرن العشرين؛ فبتعزيز وضع إيران في الخليج يمكن أن تعوق بكين دافع الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة الأحادية القطب، وتجعل من الأرجح توافر النفط للصين بموجب شروط خاصة.

الروح مقابل المصالح

لقد شكل التضامن الحضاري وتقدير القوة القومية للآخر روح العلاقات الصينية-الإيرانية؛ وهو الإطار العلمي الذي حدثت داخله التفاعلات الصينية-الإيرانية. وبعبارة أوسع، تعني روح العلاقات الصينية-الإيرانية أن بكين تسعى إلى التعاون مع طهران كوسيلة يصبح بها العالم متكاملاً بعد الإذلال الذي عرفته الدول القديمة غير الغربية على أيدي الدول الغربية في العصر الحديث، ولكن مثل هذه العواطف تكشف القليل عن المصالح المحددة التي يتم السعي وراءها بالتعاون في الفترات المختلفة، أو المصالح التي تساق حججاً ضد مثل هذا التعاون. في الواقع، ينبغي على بكين أن توازن باستمرار دافعها للتعاون مع إيران في مقابل مصالح مهمة أخرى، وتلك المصالح تفوق كثيراً الدوافع الروحية.

هناك العديد من مجموعات المصالح الصينية التي كانت تناقض من حين إلى آخر التعاون بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. وهذه المصالح سيتم توضيحها في فصول لاحقة، ولكن من الجيد أن نقدمها هنا؛ وهي تشمل حماية المجاملة الدولية الصينية-الأمريكية التي يعتمد عليها دافع التطور الصيني الرائع النجاح ما بعد عام 1978؛ وحماية سمعة الصين الدولية كقوة مسؤولة ومتعقلة؛ والخوف من نشوب الحرب أو أنواع الاضطراب الأخرى في الشرق الأوسط جزئياً بسبب روح الجمهورية الإسلامية الإيرانية المحاربة والتي قد تشوش جهود التطور الاقتصادي للصين؛ والخوف

من أن تؤثر الأيديولوجية الإسلامية المحاربة للجمهورية الإسلامية الإيرانية على المجتمع المسلم الصيني وآسيا الوسطى.

إن التضامن الحضاري وحسابات الدور الذي يمكن أن تلعبه إيران في العلاقة المتبادلة العالمية للقوى موجودان دائماً، ويلونان علاقات الصين مع إيران. ومع المصالح المشتركة القوية، فلطالما جمعت هذه العوامل البلدين معاً. ومع ذلك، كان على قادة الصين أن يوازنوا دائماً بين المكاسب التي تتحقق عبر التعاون مع إيران وبين التكاليف. وقد قادت هذه الحسابات، بشكل متكرر، بكين لتحتفظ بمسافة معقولة من طهران، بل وصلت أحياناً إلى تعليق أنواع معينة من التعاون مع إيران. ولكن عندما أقدمت بكين على مثل هذه الاختيارات، فقد فعلت ذلك بعد ممانعة كبيرة وتحت استمرار الضغط فقط. ويبدو أن هناك أفضلية صينية قوية للتعاون مع رفيق حضاري هو في الوقت نفسه قوة كبرى في منطقة رئيسية من العالم.

الفصل الثاني

علاقة جمهورية الصين الشعبية-مملكة إيران، 1971 - 1978

"الحضارة العظيمة" للشاه وولع ماو بالجبهة المتحدة

كان محمد رضا بهلوي، شاه أو ملك إيران في الفترة 1941 – 1979، يستمد الإلهام من رؤية لاستعادة العظمة الإيرانية، وفي هذه الرؤية كانت إيران ستصبح مزدهرة، وصناعية، ودولة رفاهية ذات اقتصاد متميز وقوة عسكرية كبيرة. وستمكن هذه القوة إيران من التعامل بفاعلية مع التحديات التي تواجهها في الخليج وشمال غربي المحيط الهندي، وإقامة علاقات مع جاراتها من موقف القوة. كما ستكون إيران قوة عظمى في الخليج ومنطقة بحر العرب، وتتعامل بثقة وبمبادرات نشطة مع التحديات التي تواجه مصالحها في تلك المنطقة. وكان تحقيق إيران لـ"حضارة عظيمة" المصطلح الذي كان الشاه يستخدمه أحياناً للإشارة إلى تحقيق هذه الرؤية.[1]

كان الشاه، مثل والده رضا خان، حداثياً على نمط إمبراطور اليابان ميجي Meiji أو مصطفى أتاتورك في تركيا. ومثل ميجي رأى الشاه أن المجتمع الغربي نموذج للحداثة، فعمل عبر برامج مفرطة الطموح مصممة لاقتلاع دولته بعيداً عن الطرق التقليدية، ودفعها على درب الحداثة. كان الشاه مصمماً أن يتجاهل المعارضة الحتمية لمثل هذا المجهود الطموح، برغم أن هروبه النهائي إلى المنفى في عام 1979 أثبت أنه كان يفتقر إلى العزم الحديدي الضروري لمثل هذه المهمة.[2]

أقر الشاه بأن التنمية الاقتصادية الداخلية أساس حاسم لمثل هذه "الحضارة العظيمة"، ومنذ أوائل ستينيات القرن العشرين أشرف على برامج تحديث طموحة تم تمويلها من ريع النفط. وفي عام 1963 أطلق الشاه برنامجاً واسع المدى لإصلاح الأراضي أسماه "الثورة البيضاء" منح على أساسه الأراضي لـ 1.6 مليون أسرة زراعية، وبذلك

خفف إلى حد كبير مشكلة الزراعة بالإيجار. وقد عمق إصلاح الأراضي أيضاً التوترات بين حكومة الشاه ورجال الدين الإيرانيين؛ بما أن الأراضي كانت تملكها المساجد أو رجال الدين في الغالب. وكان لإصلاحات الشاه التحديثية الأخرى أثر تمثل في تقليص نفوذ رجال الدين في القرى: تأسيس مدارس تديرها الدولة، ومد الحقوق السياسية إلى النساء، وفرض عمر ثمانية عشر عاماً كحد أدنى لعمر زواج الإناث، وتطوير وسائل الاتصال الجماهيري الإلكترونية الحديثة، واحتضان معظم أفراد النخبة الإيرانية للأزياء الغربية. وقد تم حظر ارتداء الإناث للشادور في الجامعات والمكاتب الحكومية. وقد تقدم التصنيع والتمدين بخطوات سريعة.[3]

وكان تحقيق سيطرة الدولة على مصادر إيران من النفط والغاز مكوناً رئيسياً في رؤية الشاه لاستعادة العظمة الإيرانية. ووفقاً لما يقول ر. ك. رمضاني، فقد أطلقت إيران تحت حكم الشاه عشرين عاماً من النضال للإطاحة بما كان الإيرانيون بشكل شامل يرون أنها اتفاقية مذلة فرضت على إيران بواسطة شركات النفط الغربية، بعد انقلاب عام 1953 الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية لطرد القائد الإصلاحي محمد مصدق. وخلال ثلاث سنوات من اتفاقية النفط غير المرضية في عام 1954، كان الشاه يبني شركة النفط الوطنية الإيرانية لتصبح شركة نفط دولية تامة المدى وقادرة على أن تتولى في يوم ما عملية صناعة النفط الإيرانية. وفي أواخر ستينيات القرن العشرين كان هذا الهدف قد تحقق؛ إذ كانت شركة النفط القومية الإيرانية تشارك في مدى واسع من الاستكشاف، والإنتاج، وعمليات "النقل والتوزيع" داخلياً ودولياً بالتعاون مع شركات النفط الغربية غير الشركات الكبرى خارج الفضاء الجغرافي لاتفاقية 1954. وبحلول عام 1968، وعبر سلسلة من المفاوضات الشاقة والمواجهات خلال الفترة 1968 – 1973، أجبرت إيران الشركات الغربية الكبيرة على أن تقبل أولاً زيادات في مستويات الإنتاج، ثم زادت الضرائب على أسعار برميل المبيعات. وبحلول عام 1979 كان الشاه قد أسس مبدأ أن مصادر النفط الإيرانية تشكل ثروة إيران القومية، وأن الحكومة لها الحق في اتخاذ أي إجراءات ترى أنها ضرورية لاستخدام تلك الثروة لفائدة تطوير الأمة. وكانت ذروة هذا

النضال الذي استغرق عقدين كاملين قد جاءت في عام 1973 مع تأميم مصادر النفط الإيراني. وفي الذكرى العاشرة لإطلاق الثورة البيضاء، واجه الشاه شركات النفط الغربية الكبرى التي وقعت على اتفاقية عام 1954 بإنذار نهائي، فإما أن توقع اتفاقية جديدة تعترف بسيادة إيران الكاملة على نفطها، أو أن تصر على الاستمرار في اتفاقية 1954. في الحالة الأولى، يمكن للشركات أن تستمر في التعاون مع إيران وفقاً لشروط ودية. وفي الحالة الأخيرة، فسوف تعاني الشركات الغربية عدداً من العقوبات. وقد رأت الشركات حكمة التعاون المستمر مع حكومة الشاه، فوقعت صفقة جديدة في شباط/ فبراير وضعت أسس سيادة إيران التامة على كل النفط، بما في ذلك النفط داخل المساحة الجغرافية لاتفاقية 1954. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت العلاقة بين إيران وشركات النفط الغربية علاقة البائع (إيران) بالمشتري (الشركات الغربية)، وجاء الفصل الأخير في تموز/ يوليو عندما أممت إيران كل مصادر وعمليات المصادر النفطية.[4]

وقد أدى تحكم الشاه في مصادر النفط الإيرانية أوائل سبعينيات القرن العشرين، (إلى جانب زيادات كبرى في الأسعار كسبتها منظمة الدول المصدرة للبترول [الأوبك]) إلى ازدياد الريع المتاح لعملية التصنيع بقدر كبير. ومع تسارع التمدين انتقلت أعداد كبيرة من سكان القرى إلى المدن الآخذة في الانتفاخ، حيث واجهوا أساليب غريبة وعدم الأمن الاقتصادي. وفي كل من القرى والمدن وجد رجال الدين الإسلاميون، وهم أكثر النخب الإيرانية التقليدية أهمية، أن العلمانية والسياسات الاقتصادية للدولة أخذت تجتث جذور مكانتهم الاجتماعية. وكانت النخبة السياسية الإيرانية، بالإضافة إلى جزء ملموس من الطبقات الوسطى الحضرية، تحبذ وتتبنى التعليم والعادات الغربيين. ومن العادات الغربية التي كانت تثير حنق الإيرانيين الأكثر تقليدية شرب الكحول، والأزياء النسائية غير المحتشمة، وثقافة الشباب على طريقة ستينيات القرن العشرين. وقد تضاعف عدد النوادي الليلية ودور السينما التي تعرض أفلام هوليود، وأصبحت الدعارة أكثر انتشاراً أو على الأقل أكثر علانية، وانتشر تعاطي المخدرات. وتضافرت ميزانيات التنمية الحكومية السخية مع التوجيه

الحكومي غير الرشيد ليتولد منهما الفساد. وقد انفتحت ثغرة ثقافية متزايدة بين النخبة المتفرنجة وبين كل من الطبقتين الوسطى والدنيا الأكثر محافظة. وكانت أساليب النخبة المتفرنجة تثير حنق القرويين وغيرهم من حديثي التمدين. وقد ولدت خطواتُ التغيير الاجتماعي المفرط السرعة، تحت برامج الشاه التنموية الطموحة التي يدعمها الغرب ويمولها النفط في سبعينيات القرن العشرين، مستوياتٍ مرتفعةً من النمو والتوتر على حد سواء. ومن سوء الطالع أن الشاه لم يبن مؤسسات سياسية تكون قناة لامتصاص هذه التوترات، ولكنه بدلاً من ذلك تحرك نحو أشكال الحكم الاستبدادي بشكل أكبر من أي وقت مضى؛ وهذه وصفة لا تخيب لإشعال التمرد. وفي عام 1975 حل الشاه كل الأحزاب السياسية، واستبدل مكانها تنظيماً سياسياً واحداً تهيمن عليه الدولة. وقد دفعت هذه الخطوة الطبقة المتوسطة إلى معارضة النظام. وذاع صيت شرطة الشاه السياسية "**السافاك**" المشهورة باعتقالاتها التعسفية وأساليب التعذيب.[5]

وكان لسعي الشاه نحو "الحضارة الإيرانية العظيمة" تأثير عميق على علاقات إيران بالصين؛ لأنها جعلت الشاه يرغب في دعم الصين لتحقيق تفوق إيران الإقليمي. وكان هدف الشاه يتمثل في أن تخلق إيران في منطقة الخليج الكبير بيئة مواتية لتحقيق المصالح الإيرانية والمحافظة عليها، ثم تستخدم مكانة إيران المعززة في الخليج كنقطة انطلاق لتحقيق مكانة سياسية عالمية. وقد ترجم هذا الهدف العريض إلى جهود إيرانية لتأمين ممالك الخليج ضد التدمير على أيدي القوميين العرب الراديكاليين والاتحاد السوفيتي. وهذه الممالك الضعيفة، التي أخذ معظمها يخرج من الوصاية البريطانية، ويتحرك نحو الاستقلال، كانت صديقة للغرب وتنظر إلى إيران المصطفة معه كملجأ ضد التهديدات الأمنية من الحكومات العربية الراديكالية الجمهورية القومية في بغداد والقاهرة. وبأداء وظيفة الوصي على ممالك الخليج، فإن إيران ستحافظ على الاستقرار وتوسع نفوذها، وتقصي الوجود العربي (خاصة العراقي والمصري) أو السوفيتي الراديكالي. كما أراد الشاه أن تتولى إيران دور تأمين العبور الحر لمصادر الطاقة الخليجية عبر مضيق هرمز، وكانت صادرات الطاقة تلك حيوية بالنسبة لصحة إيران الاقتصادية، فضلاً عن أهميتها المركزية

بالنسبة للمصالح الرئيسية للقوى الغربية في المنطقة. ومع تخلي بريطانيا عن دورها التقليدي في تأمين الممرات البحرية في الخليج ارتأى الشاه أن تتولى إيران هذه المهمة.[6]

وقد وفر إعلان بريطانيا في أوائل عام 1969 أنها ستسحب قواتها العسكرية من شرق السويس بنهاية عام 1971 للشاه فرصة أن تؤمن إيران الدعم الغربي كي تلعب دوراً إقليمياً أكبر.[7] وبحلول أوائل عام 1969 وتقريباً بمجرد أن أعلنت لندن قرار انسحابها من شرق السويس، أعلن الشاه "سياسة رفع الأيدي" عن الخليج (المصطلح لرمضاني). ووفقاً لهذه السياسة، ينبغي أن تكون الدول المشاطئة لهذا المجال المائي هي من يقرر شؤونه الأمنية. كما يتعين على الدول فوق الإقليمية- سواء كانت الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو الصين- ألا تؤسس قواعد عسكرية في منطقة الخليج.[8] وكان هذا جزءاً من جهود الشاه لتأسيس إيران وفق دور إقليمي أكبر. وإذا أقصيت عن الخليج، وربما حتى المحيط الهندي، القواعد العسكرية للدول غير المشاطئة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، فإن وضع إيران النسبي سيتعزز كثيراً. وكانت برامج الشاه العسكرية التوسعية الطموحة مصممة لكي تعطي إيران أقوى القوات المسلحة في المنطقة. أما أساس هذه القوة العسكرية الإيرانية، فهو في تصور الشاه، الاقتصاد الأقوى والأكثر تقدماً من الناحية التقنية في المنطقة.

ولتحقيق هذا الهدف الطموح المتعلق بالتفوق الإقليمي، كان الشاه يحتاج إلى تأمين دعم أكبر عدد ممكن من القوى العظمى. وقد كانت دبلوماسية الشاه في هذا الصدد ناجحة جداً. فبحلول أواخر سبعينيات القرن العشرين كان قد أمن الاعتراف بالدور الإيراني الجديد من قِبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأوربا واليابان، بل ودرجة كبيرة من اعتراف السوفييت. ولم يكن دور الصين في هيكلة "الحضارة الإيرانية العظيمة" اقتصادياً، فقد كان الشاه يرى أن التنمية الاقتصادية أساس صعود إيران، لذلك فقد اتجه إلى الغرب، وبدرجة أقل كثيراً نحو الاتحاد السوفيتي وحلفاء موسكو الأوربيين الشرقيين، من أجل الدعم الأساسي للتنمية: كالمساعدات الاقتصادية والاستثمار والتقنية

والتعليم والنصائح الفنية، وتوفير الأسواق للسلع الإيرانية بما في ذلك النفط. وكانت الصين نفسها مصدِّراً للنفط في أواخر ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، لكن لم تجتذب تقنيتها الإيرانيين؛ لأنها كانت متخلفة عن التقنية الغربية التي كانت متوافرة لإيران بسهولة. وبشكل أساسي كذلك، كانت إيران والصين تنتجان المجموعة نفسها من سلع التصدير في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين؛ كالسلع الزراعية، والسلع الصناعية الرخيصة، والمواد الخام؛ وكانتا تبيعانها بشكل أساسي إلى الدول الرأسمالية المتقدمة في الغرب. من هنا لم يكن لدى الصين الكثير، لتقدمه اقتصادياً لإيران في هذه الفترة.

كان دعم الصين مهماً في المجال السياسي لتحقيق "حضارة الشاه العظيمة"؛ بما أن الصين قوة عظمى تفهم القوة العسكرية. وخلال الحرب الهندية-الباكستانية في عام 1965، مثلاً، هددت الصين بالتدخل دعماً لباكستان، وأسهم هذا التهديد بقدر كبير في دفع الجهود الهندية والسوفيتية والأمريكية لإنهاء القتال سريعاً. كما اكتسبت سمعة الصين العسكرية في جنوب آسيا ثقلاً كبيراً بعد هزيمة الصين للهند في عام 1962. علاوة على ذلك، كانت طهران وبكين تتقاسمان مصالح مشتركة في حماية باكستان ضد الهيمنة الهندية. وكما قال الشاه لأحد المراسلين في عام 1967، فإن الصين دولة لها أسلحة نووية وأكثر من 700 مليون نسمة. وبذلك، فهي ببساطة قوة ينبغي الاعتراف بها.[9]

وبسبب قوة الصين، منحت العلاقات الإيرانية-الصينية الشاه سطوة في موسكو، وبدرجة أقل في واشنطن. وعبر حلقات الوصل مع الصين، كان في مقدور الشاه أن يلعب على مخاوف السوفييت بإثارة مخاوفهم بشأن كتلة صينية-إيرانية تساندها الولايات المتحدة الأمريكية. وكان اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لفترة طويلة الخصم الرهيب للشاه؛ وذلك بسبب تاريخ روسيا في التدخل في شمال إيران، بالإضافة إلى الدعم السوفيتي للجماعات المضادة للشاه وللملكية، وخاصة حزب توده Tudeh الذي يقوده الشيوعيون. و في أوائل ستينيات القرن العشرين أفضى انفتاح دبلوماسي على موسكو إلى تحول دراماتيكي في السياسة السوفيتية في عام 1963 مع إلغاء موسكو دعم القوات

المضادة للشاه، والبدء - خلافاً لذلك - في الإطراء على الطبيعة "التقدمية" للشاه. وقد كانت هناك عدة عوامل وراء قرار موسكو مصالحة شاه إيران؛ وكان أحد تلك العوامل التدهور الخطير في العلاقات السوفيتية-الصينية الذي بدأ في عام 1960. وفي مواجهة نزاع حلزوني مع الصين في الشرق كانت موسكو تحتاج إلى خفض التوتر مع الغرب؛ لأن الصين وإيران لو اتفقتا على التعاون ضد الاتحاد السوفيتي فمن الممكن أن يتم ذلك بمساعدة وتستر الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فإن وضع موسكو سيكون أسوأ بكثير. وكان الشاه قلقاً بشدة في سبعينيات القرن العشرين حيال الوجود السوفيتي المتنامي في مناطق حول إيران كالعراق واليمن وغيرهما. كما كان يخشى بشكل أساسي من أن ينضم إلى الوجود التقليدي للاتحاد السوفيتي على الحدود البرية الشمالية لإيران، وجود بحري سوفيتي في جنوب إيران، ومن ثم تصير إيران محاطة بالقوة العسكرية السوفيتية. ومنذ عام 1969 كان انفتاح طهران على بكين قد بعث برسالة إلى موسكو مفادها أنه إذا مضت علاقات السوفييت مع العراق خاصة إلى مدى بعيد، فإن الاتحاد السوفيتي قد يجد نفسه في مواجهة شبح كتلة صينية-إيرانية-أمريكية.

كان العراق هو المنافس الإقليمي الرئيسي لإيران في الخليج. ولقرون تحت الحكمين العثماني والصفوي، استغل الحكام الفرس الانقسامات الدينية في العراق تحت الحكم العثماني، بينما رد حكام العراق العثمانيون على ذلك باستغلال الانقسامات الإثنية داخل المجال الصفوي. وعلى أساس هذا التدمير المتبادل رسمت ملامح التنافس الحديث.[10] وبعد أن أطاحت الثورة الجمهورية العراقية في عام 1958 بالملكية في البلاد، برز العراق دولة راديكالية لها طموحات في القيادة الإقليمية؛ وقد اعتبر قادة العراق الجدد أنفسهم ثوريين وقوميين عرباً يقاتلون من أجل طرد الوجود الإمبريالي الغربي من منطقة الخليج. وقد اصطدمت هذه الطموحات بطموحات الشاه. وكان العراق الجمهوري يتطلع إلى الاتحاد السوفيتي لدعم هذا النضال المضاد للغرب. وبحلول سبعينيات القرن العشرين، كان اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية يزيد دعمه للعراق ويضع إيران أمام تحد متزايد. ونكرر القول إنه من وجهة نظر الشاه، كانت علاقات الصين تؤدي دور المكابح بالنسبة

للعلاقات السوفيتية-العراقية. وعلى أي حال، كان يمكن بسهولة أن تبالغ طهران في اللعب بورقة الصين، مما أسفر عن قدر أكبر من التحفظ الروسي ولكن بعدائية. وأخيراً، يمكن تأمين الدعم الصيني، وهذا سوف يمضي بعض الشيء تجاه مأسسة Institutionalizing وضع إيران المهيمن في الخليج؛ تماماً كما يفعل الاعتراف السوفيتي أو الأمريكي.

وقد كان لوزير ديوان الشاه الذي يحظى بثقته أسد الله علام تبادل آراء مثير للاهتمام فيما يتعلق بمخاوف السوفييت من الصين، أثناء مناقشة مع السفير السوفيتي خلال زيارة رئيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية نيكولاي بودجورني Nikolai Podgorny إلى طهران في آذار/ مارس 1970. وقد قاد تعبير علام عن الاهتمام بالمساعدات الاقتصادية السوفيتية المتزايدة لإيران السفير السوفيتي إلى الإشارة إلى القيود المالية على قدرات موسكو. وعندما ألح علام بشكل إضافي، شرح السفير الموقف قائلاً «نحن ملتزمون بشدة بميزانيتنا الدفاعية» لأن «الصينيين ... قد ادعوا ملكية أراضينا الشرقية، وزعموا أننا حصلنا عليها بالاغتصاب»، فأجاب علام «يبدو أن لهم حجة، قلت مبتسماً». وواصل الوزير الإيراني على نحو تحرشي «على الأقل بعض هذه الأراضي قد أُخذ من الصين في الماضي في أيام القياصرة. إن الصين مكتظة بالسكان وتحتاج إلى فضاء تتوسع فيه، ومن الطبيعي أن تتجه إلى أراض مهجورة نسبياً وراء حدودها الشمالية؛ وهي الفضاء الوحيد المتاح والذي يكون في الوقت نفسه جزءاً من روسيا». وقد أشار السفير السوفيتي بالموافقة على ما قاله علام. بعد شهر، وفي سياق حث الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة القروض التي تدعم مشتريات الأسلحة الإيرانية، اقترح علام على الشاه أنه «ربما تكون هناك فوائد بالنسبة لنا في بيع النفط للصين الحمراء»، فأمره الشاه بتقصي المسألة بشكل إضافي.[11] بعبارة أخرى، إذا كانت واشنطن تخشى الاقتراب الصيني-الإيراني، فحريٌّ بها أن تتصالح مع طهران وتبيعها الأسلحة المتطورة التي تريدها.

إن السطوة على واشنطن التي وفرتها حلقات الوصل مع بكين كانت أقل أهمية بكثير في التفكير الإيراني من تحقيق السطوة على موسكو، ولكن تطوير إيران علاقاتها مع

"الصين الحمراء" قد يبين درجة من الاستقلال الإيراني عن الولايات المتحدة الأمريكية، وكان هذا مفيداً داخلياً في مسارح مثل حركة عدم الانحياز أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى دعم المفاوضات الإيرانية مع واشنطن حول قضايا مثل مبيعات الأسلحة. ومع ذلك، لم يكن الشاه ينوي قط الانفصال عن الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المؤكد أن سعي الشاه وراء "الحضارة الإيرانية العظيمة" كان يرتكز على مساندة ودعم الولايات المتحدة الأمريكية.[12]

وإذا التفتنا إلى ماو تسي تونج نجد أن الخط الأحمر لتفكيره في الشؤون الدولية منذ ثلاثينيات القرن العشرين وحتى وفاته في عام 1976 يتلخص في فكرة جبهة متحدة من الشعوب والحكومات غير الغربية ضد مختلف القوى الإمبريالية. بالطبع، لقد كانت فكرة جبهة متحدة تندمج فيها جماعات صغيرة من الثوريين الشيوعيين مع قوى أكبر غير شيوعية أحد الإسهامات الرئيسية لـ في.إي. لينين في تاريخ العالم. وقد برزت إيران بشكل كبير في الجبهة المتحدة التي اقترحها لينين، حيث إنه وضعها وسط مجموعة صغيرة من الدول الكبيرة التي توفر فرصاً ثورية جيدة (وكانت الدول الأخرى هي الصين، والهند، وتركيا، ومصر، وجاوا، والأراضي الناطقة بالعربية). وفي إحدى المناظرات الأكثر شهرة داخل الحركة الشيوعية في عام 1920 خلال المؤتمر الثاني للشيوعية الدولية بين لينين والثوري الهندي أم.أن. روي M.N.Roy جادل لينين في صالح التحالف مع الحركات غير الشيوعية المناهضة "للإمبريالية" مثل تلك التي يقودها رضا خان في إيران، وأتاتورك في تركيا، وصن يات-سن في الصين. وكان تحقيق مثل هذه التحالفات دفعة رئيسية للسياسة الخارجية السوفيتية في أثناء عشرينيات القرن العشرين.[13]

وقد قضى ماو عمراً بأكمله وهو يطور نظرية لينين عن الجبهة المتحدة. وتغير تفكيره عن الجبهة المتحدة مع تغير الوضع الدولي للصين وهو يناضل لتطبيق الجبهة المتحدة في ذلك الوضع المتغير باستمرار. ونتيجة لذلك، اختلفت في تفكير ماو الأهداف المبتغى مهاجمتها بواسطة تلك الجبهة المتحدة، والأعضاء المحتملون في الجبهة (السؤال الحرج عن "الأعداء والأصدقاء" في مفردات ماو)، وأشكال النضال التي تعتبر الأكثر فاعلية من

فترة إلى أخرى. ولكن الفكرة المركزية بأن الدول غير الغربية التي تتعرض إلى قمع الإمبريالية الغربية في العصر الحديث ينبغي أن تتحد لكي تضع نهاية لذلك القمع ظلت شيئاً ثابتاً؛ وذلك لأنه بالنسبة لماو - شأنه في ذلك شأن لينين - فإن الوعي القومي القوي لفارس، والذي يتجلى في كل من تاريخها الطويل وضروب نضالها الثوري في القرن العشرين، إضافة إلى حجم سكانها الكبير يعطيها دوراً مهماً من الناحية الكامنة في كل مرحلة من تفكيره في الجبهة المتحدة.

وخلال فترة اصطفاف جمهورية الصين الشعبية مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في أوائل خمسينيات القرن العشرين، كان موقف بكين الدعائي تجاه إيران يتبع مثال موسكو، ولكنه اتخذ نبرة أكثر اعتدالاً. وبينما لعنت الدعاية السوفيتية نظام بهلوي على أساس أنه تابع رجعي وإمبريالي، فقد انتقدت بكين فقط خطوات محددة للحكومة الإيرانية، وبنبرات أكثر اعتدالاً بكثير. وكان الهدف الرئيسي لنقد بكين هو إمبريالية الولايات المتحدة الأمريكية وليس الحكومة الإيرانية ذاتها؛ ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1955 مثلاً، عندما انضمت إيران إلى حلف بغداد ذي الميول الغربية، رأت صحيفة رنمين ريبو أن تلك الخطوة «خطيرة ومثيرة للندم» و«تخرق مبادئ باندونج الأفريقية- الآسيوية، ولكنها لا تعكس خصيصة طبقية مريبة للنظام الإيراني». (كان مؤتمر باندونج في إندونيسيا في نيسان/ إبريل 1955 أول اجتماع للدول الأفريقية والآسيوية ما بعد الاستعمار). وأقرت رنمين ريبو بحاجة إيران إلى أن تتبع سياسة «السلام والاستقلال»، ولكنها اختتمت بأنها اختارت «الدرب الخطأ» بـ «ربط نفسها بعربة الحرب الأمريكية». وفي آذار/ مارس 1959 عندما وقعت إيران تحالفاً أمنياً مع الولايات المتحدة الأمريكية، انتقدت بكين مرة أخرى ذلك على أساس أنه خرق لمبدأ باندونج. ولكن انتقاد قرار إيران بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية غطى عليه انتقاد الولايات المتحدة الأمريكية لتحركاتها وخططها الخبيثة الخاصة بإيران.[14] ومرة أخرى كان المعنى الضمني يتلخص في أن إيران تستطيع - ويتوجب عليها - أن تتحرك بعيداً عن الانحياز إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تنضم إلى الجبهة المتحدة المناهضة للإمبريالية، حيث تنتمي بطريقة ملائمة.

وقاد الخلاف الصيني-السوفيتي في أوائل ستينيات القرن العشرين ماو إلى طرد الاتحاد السوفيتي وحلفائه، والأحزاب الشيوعية المناصرة للاتحاد السوفيتي من الجبهة المتحدة، وأعطى بالتزامن الأولوية للتمرد الريفي المسلح كطريق إلى الانتصار الثوري. وهذا التوجه الثوري الجديد أدخل الصين في نزاع مع إيران عندما بدأت بكين في دعم الحركات المناهضة للأنظمة في اليمن الجنوبي وعمان.[15] بالطبع، كانت إحدى المشكلات العملية لخط بكين الثوري في هذا المنعطف تتمثل في أن الحركة الرئيسية المضادة للنظام في إيران– حزب توده– كانت مصطفة بشكل وثيق مع الاتحاد السوفيتي. وكان نجاح حزب توده قد يعني نكسة رئيسية تماماً لجهود الصين في وقف التوسعية السوفيتية، إضافة إلى تبرير القيادة السوفيتية للحركة الشيوعية العالمية.

وبحلول أوائل سبعينيات القرن العشرين أخذ ماو يفكر في الجبهة المتحدة، ليس وفقاً للنضال المسلح التمردي بواسطة المزارعين بشكل رئيسي، ولكن وفقاً للعمل الموحد وبواسطة العالم الثالث ضد كل من "الإمبريالية الأمريكية" و"الإمبريالية الاجتماعية" السوفيتية على أساس أنهما شكلان من "هيمنة القوى العظمى". وفي صياغته الجديدة هذه للجبهة المتحدة أوكل ماو إلى إيران دوراً رئيسياً.

كان تحدي إيران لشركات النفط الغربية في أوائل سبعينيات القرن العشرين أحد العوامل التي أكسبت إيران دوراً بارزاً في الجبهة المتحدة العالمية لماو ضد هيمنة القوى العظمى. ورأت بكين أن التصميم والشجاعة المتزايدة للدول المنتجة للنفط دليل رئيسي على نضال العالم الثالث المتحد ضد الهيمنة. ومن منظور بكين كان نضال منتجي النفط في العالم الثالث طليعة النضال الثوري لخلق نظام دولي جديد. وبالتحكم في النفط وإخراجه من أيدي الإمبرياليين، كانت حكومات دول العالم الثالث المنتجة للنفط تقود المسيرة لخلق نظام عالمي جديد. ويمكن الإطاحة بالنظام القديم الاستغلالي الإمبريالي الذي تأسس عبر قرون من الهيمنة الغربية، وتأسيس نظام جديد ونزيه وعادل وما بعد إمبريالي؛ فلم تعد البروليتاريا الصناعية أو المزارعون المسلحون القوة الثورية الأساسية.

كانت إيران تحت حكم الشاه، في الواقع، واحدة من الدول الأكثر ضراوة في قيادة توجه الأوبك نحو إعادة تعريف العلاقة بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط الدولية. وكان أحد تأكيدات الأوبك الرئيسية للقوة قد جاء في شباط/ فبراير 1971 خلال اجتماع في طهران عندما أرغمت الدول المنتجة للنفط شركات النفط الغربية على رفع السعر المعلن للنفط بنسبة 3٪ ومعدل ضريبة النفط بنسبة 5٪. وفي الشهر الذي أعقب مؤتمر أوبك في طهران، وخلال زيارة الأميرة أشرف بهلوي التي فتحت الدرب إلى بكين، أشاد رئيس الوزراء شوان لاي بما تحقق في ذلك المؤتمر قائلاً «حتى تضمن سيادة الدولة وتحمي مصادرها الطبيعية، شنت إيران إلى جانب منظمة الدول المصدرة للنفط مؤخراً نضالاً فعالاً ضد اتحاد احتكار النفط الإمبريالي الغربي، وانتصرت. ونحن نعبر عن دعمنا لنضالكم العادل وتهانينا المخلصة بانتصاركم».[16]

وفي إحدى افتتاحياتها المخلدة لذكرى تأسيس العلاقات الصينية-الإيرانية في آب/ أغسطس 1971، عبرت رنمين ريبو عن «الدعم الصيني المصمم» «للنضال الفعال» و«النتائج الإيجابية» اللذين حققتهما الحكومة الإيرانية والشعب في النضال ضد «جماعات احتكار البترول الغربية».[17] ومرة أخرى في تموز/ يوليو 1973 عندما أجازت إيران القانون القاضي بملكية إيران لكل مصادرها النفطية، رمت الصين بثقلها دعماً للقرار. وأعلنت جريدة بكينج ريفيو *Peking Review* أن هذه الخطوة الإيرانية الجديدة "نصر مجلجل" ينهي اثنين وسبعين عاماً كانت فيها «مصادر النفط الإيرانية في أيدي جماعات الاحتكار الكبيرة في الغرب»، وأن الخطوة الإيرانية كانت «نصراً آخر سطره الشعب الإيراني في نضاله الطويل لحماية حقوقه ومصالحه النفطية».[18] وكانت بكين ترى أن جهود الأوبك لرفع أسعار النفط جزء من نضال العالم الثالث ضد هيمنة القوى العظمى، وفي جولة نهاية عام 1974 أعلنت وكالة الإعلام الصينية شينخوا:

> إن ضروب نضال العالم الثالث المناهضة للإمبريالية والمناهضة للهيمنة في السنة الماضية قد كشفت عدداً من المشكلات الأساسية [في النظام الإمبريالي]... كانت في الماضي مشوهة أو متستراً عليها... لقد حقق الشعب العربي نجاحات كبيرة عبر استخدام النفط

> سلاحاً. وعندما فعلوا ذلك، فقط كشفوا أسرار الكيفية التي راكم بها الإمبرياليون والقوى العظمى ثرواتهم، حيث جنوا أرباحاً فائقة بضغطهم لخفض أسعار المواد الخام في العالم الثالث... إن تطبيق العالم الثالث الواعي لمصادره الخام كسلاح ضد الإمبريالية والهيمنة شيء جديد، سلاح رهيب يزرع الخوف في قلوب الإمبرياليين والقوى العظمى، ويهدد بحرمانهم من الوسائل التي كانوا يترهلون بها في العالم الثالث...إن معركة العالم الثالث ضد السلب الاقتصادي قد قلصت السوق العالمية للإمبريالية والقوى العظمى، وأدت إلى تفاقم أزمة العالم الرأسمالي.[19]

وقد رفضت بكين الافتراض القائل بأن زيادات الأوبك لأسعار النفط كانت مسؤولة عن الركود العالمي الذي بدأ حوالي عام 1973. وعقب الركود الاقتصادي العالمي القاسي، اجتمع رؤساء دول الأوبك بالجزائر في آذار/ مارس 1975 بغرض رئيسي واحد لأول اجتماع قمة للأوبك؛ هو الرد على الاتهامات الغربية التي تقول بأن سياسة الأوبك قد تسببت في الركود الاقتصادي العالمي. ومرة أخرى رمت بكين بثقلها دعماً لأوبك، حيث أشارت بكينج ريفيو إلى أن الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الجزائر «دحض بحزم الزيف الذي استخدمه الإمبرياليون والقوى العظمى لكي ينسبوا الأزمة الاقتصادية التي تواجه العالم الرأسمالي إلى أسعار النفط المعدلة». وكانت تلك الأزمة تعود أساساً إلى «الرأسماليين الاحتكاريين المهووسين بالربح» الذين دفعوا الأسعار لأعلى، وليست سياسة الدول المنتجة للنفط. «إن دول العالم الثالث المنتجة للنفط ببساطة عدَّلت أسعار النفط المفرطة الإجحاف واستعادت بعض حقوقها المشروعة»، وتابعت بكينج ريفيو «وعلى الرغم من ذلك فقد استشاطت الإمبريالية الأمريكية غضباً بحيث لجأت إلى التخويف، وحتى التهديد باستخدام القوة».[20] وعندما زار نائب رئيس الوزراء لي شيان نيان طهران بعد فترة قصيرة من مؤتمر الجزائر، نقل مصادقة بكين على دور الشاه القيادي في المؤتمر. لقد «حضر الشاه شخصياً» المؤتمر و«قدم مساهمة مثيرة للإعجاب» فيه، كما قال لي. والصين «تحيّي بحرارة إنجازات المؤتمر العظيمة» و«تدعم بحزم الموقف العادل للدول النامية فيما يتعلق بحقها في التمتع بالسيادة الدائمة على مصادرها الطبيعية الخاصة وممارسة هذه السيادة، وتأسيس نظام اقتصادي دولي جديد وعادل.»[21] وقد مضت بعض التعليقات في

بكينج ريفيو إلى حد التلميح إلى استخدام إيران للقوة العسكرية لمكافحة التهديدات العسكرية الأمريكية للدول المنتجة للنفط. وفي تقرير لها عن التأملات الأمريكية في العمل العسكري الممكن ضد دول أوبك المقاتلة، استشهدت الصحيفة بتعليق إيراني يقول «قال الشاه لا يستطيع أحد أن يملي علينا شيئاً أو يهز قبضته في وجهنا؛ لأننا نستطيع فعل الشيء نفسه».[22]

كان هناك عنصر قوي من التنافس الصيني-السوفيتي في العلاقات مع إيران في سبعينيات القرن العشرين. وقد توددت بكين إلى طهران لكي تنصحها وتعلّمها وتحثها لتكون على قدر أكبر من اليقظة والنشاط في مكافحة وجوه التقدم السوفيتي، كما حثت الصين إيران، على ضرورة ألا تسمح دول العالم الثالث للدب السوفيتي بالدخول من الباب الخلفي، بينما تطرد الذئب الأمريكي الواقف بالباب الأمامي. وتوددت موسكو إلى طهران لكي تحد تحركها تجاه الصين. وكان يبدو خلال سبعينيات القرن العشرين أن موسكو تحقق خروجها، الذي لطالما سعت من أجل تحقيقه، من نظام الاحتواء الغربي المضاد للسوفييت. ومن منظور موسكو، كانت بكين قد ضمت صوتها إلى غلاة الرجعيين لكي تحث على إنعاش هذا الاحتواء، وكان ينبغي مكافحة هستريا ماو بتوضيح صداقة السوفييت مع طهران. وكان الشاه قادراً على استغلال هذا التنافس الصيني-السوفيتي لمصلحة إيران، وتأمين درجة باهرة من كل من الاعتراف الصيني والسوفيتي بدور إيران "الحضاري العظيم" في الخليج.

النزعات في النظام الدولي والتقارب الصيني-الإيراني

ساعد العديد من النزعات الدولية في التقاء طهران وبكين في سبعينيات القرن العشرين؛ فبنهاية ذلك العقد كان هناك اقتران عريض استثنائي للمصالح القومية بين الصين وإيران. وتمثلت إحدى النزعات في تراجع القوة العسكرية البريطانية من منطقة الخليج. فقد كانت بريطانيا القوة المهيمنة في منطقة الخليج-بحر العرب منذ القرن الثامن عشر؛ لذا فإن قرار لندن سحب القوات العسكرية البريطانية من شرق السويس خلق

فراغاً أثر بعنف على سياسات القوى الأخرى. ومن منظور الشاه، فقد خلقت الخطوة البريطانية فرصة لإيران كي تملأ فراغ القوة الذي أحدثه قرار لندن. وكما قال الشاه في آخر شهادة له «مَن غير إيران يمكن أن ينجز هذه الوظيفة؟»[23] ويجب النظر إلى إعلان الشاه في أوائل عام 1969 بأن أمن الخليج ينبغي أن يتم ضمانه بواسطة الدول الساحلية أنفسها، وتصديق الصين اللاحق على هذا المطلب في سياق الانحسار التاريخي للقوة البريطانية.

لقد قبلت الولايات المتحدة الأمريكية الأولية البريطانية في منطقة الخليج منذ عام 1940. في تلك السنة – مع اندفاع الجيوش الألمانية والإيطالية عبر شمال أفريقيا تجاه الشرق الأوسط– اعترف الاستراتيجيون الأمريكيون بدور المصادر البترولية الشرق أوسطية في توازن القوة العالمي؛ واستنتج قادة الولايات المتحدة الأمريكية أن الإبقاء على تلك المصادر، بعيدة عن أيدي القوى المعادية ومتاحة للقوى الصديقة، يلعب دوراً رئيسياً وربما حاسماً في التوازن العالمي. ومع تطور الحرب الباردة بعد عام 1945، كان هذا المبدأ مايزال قائماً، وأصبح اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الشاغل الأول للولايات المتحدة الأمريكية. واستنتجت واشنطن أن السيطرة السوفيتية على نفط الشرق الأوسط سوف تعطي موسكو سطوة كبيرة على اقتصادات غرب أوربا واليابان التي تعتمد على هذا النفط. وفي حال نشوب حرب بين الشرق والغرب، فإن سيطرة السوفييت على نفط الشرق الأوسط يمكن أن تحدث فرقاً حاسماً في النتيجة. ومع ذلك، فقد كانت واشنطن تنفر من تولي مسؤولية أمريكية مباشرة في تأمين نفط الخليج، وتفضل دعم بريطانيا في أداء هذا الدور. وبحلول الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تتجه نحو تنفيذ قرارها بشأن الانسحاب من شرق السويس، كانت موارد الولايات المتحدة الأمريكية قد أجهدت جداً. وكان الطلب على قوات عسكرية إضافية في فيتنام قد سحب القوات الأمريكية من مسرح منظمة حلف شمال الأطلسي بدرجة خطيرة، ومن الاحتياطي الاستراتيجي القاري للولايات المتحدة الأمريكية. وقد كانت هناك قلة من القوات الأمريكية متاحة لملء الفراغ الذي خلقه قرار لندن بالانسحاب. وهكذا بدلاً من التخلي عن السياسة المجربة والمثبتة للاعتماد على قوة صديقة أخرى لحراسة نفط الخليج، أخذت واشنطن تبحث عن قوة صديقة لأداء هذه المهمة. وتطوع الشاه بإيران؛ إذ رأى أن هذه وسيلة لتأمين أرقى المعدات

العسكرية الأمريكية التي حرمته منها الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة، ولتأمين الدعم الأمريكي للمكانة الإيرانية الأكثر أهمية في المنطقة التي سعى إليها طويلاً.[24] وشاركت الصين واشنطن رغبتها في الإبقاء على مصادر النفط في الخليج بعيدة عن أيدي السوفييت. وقد جعل الدور الإيراني المتزايد في إنجاز هذه المهمة إيران شيئاً مهماً بالنسبة للصين.

تعمق الخوف الصيني من المكانة المتنامية للسوفييت في آسيا خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وشكل هذا الخوف توجهاً آخر جمع بين بكين وطهران. ومع انزلاق الصين في الفوضى والنزاع الداخلي أثناء الثورة الثقافية، ركّزت القوات العسكرية السوفيتية على الحدود الصينية، بينما لمحت موسكو إلى أنها ربما تتدخل دعماً «للماركسيين-اللينيين الأصحاء»، أي القوات المضادة لماو. بحلول عام 1968 كان النزاع الحدودي بين الصين والاتحاد السوفيتي قد تمت عسكرته مع تصاعد التوترات على طول الحدود الممتدة بينهما. وقد أخذت الصدامات على نهر أوسوري Ussuri في شباط/ فبراير 1969 الدولتين إلى شفا الحرب، حتى إن موسكو فكرت في هجوم نووي شامل "لحل مشكلة الصين" لعدة أجيال. وقد تم تفادي الحرب الصينية-السوفيتية، بالطبع، ولكن بكين صارت تخشى كثيراً نمو القوة السوفيتية في مناطق حول الصين. وكان النفوذ السوفيتي في دول جنوب الصين سيطوقها بالقوة العسكرية السوفيتية بشكل إضافي، مهدداً أمن الصين. وإذا كان لموسكو أن تحقق الأوّلية في رقعة واسعة من الأرض والمياه بين فيتنام والبحر الأحمر، فإن الصين ستكون في فك ملزمة سوفيتية، وسوف تخفق آمال بكين في تنمية علاقات ودية وتعاونية مع دول هذه المنطقة كذلك. وكان الاحتمال الأكثر خطورة يتمثل في أن موسكو قد تنجح في الفوز بالسيطرة على نفط الشرق الأوسط وتكسب السطوة على غرب أوربا واليابان التي تعنيها ضمناً مثل هذه السيطرة. وإذا قدر لموسكو أن تحقق مكانة سائدة في أوراسيا، فإن البيئة الأمنية للصين سوف تتقلص بشكل حاد، وستكون اتفاقية مجال النفوذ بين موسكو وواشنطن على نحو مساوٍ من الخطورة، بالنسبة لكل من الصين وإيران. وقد توافق موسكو على تخفيف ضغطها عن أوربا مقابل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالأوّلية السوفيتية في جنوب غرب آسيا أو شرق آسيا القارية. وفي أوائل سبعينيات القرن

العشرين كانت طهران وبكين تنتقدان سياسات انفتاح الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد السوفيتي خوفاً من أن تؤدي تلك السياسات إلى مثل اتفاقية مجال النفوذ هذه مما يتركهما في مواجهة ضغط سوفيتي متزايد مع قدر متناقص من الدعم الأمريكي.

الجدول (2-1)

وجود السفن الحربية السوفيتية والأمريكية في المحيط الهندي 1968-1973

عدد أيام تفريغ/ شحن السفن، المقاتلات السطحية، والسفن المساعدة						
	1968	1969	1970	1971	1972	1973
الاتحاد السوفيتي	1,760	3,668	3,579	3,804	8,007	8,543
الولايات المتحدة الأمريكية	1,688	1,315	1,246	1,337	1,435	2,154

موانئ التوقف الأمريكية والسوفيتية في المحيط الهندي

	الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة الأمريكية
1968	42	71
1969	68	71
1970	65	65
1971	47	97
1972	110	74
1973	153	115

المصدر:

Michael A. Palmer, *Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf*, 1832-1992 (New York: Macmillan, 1992), 281.

كان أحد عناصر مكانة موسكو المتنامية في المنطقة يتمثل في الوجود البحري المتوسع في المحيط الهندي؛ فقد دخلت السفن الحربية السوفيتية المحيط لأول مرة في عام 1968، وفعلت ذلك بحجم كبير. وكان وجود السفن الحربية السطحية السوفيتية قد تجاوز سلفاً في تلك السنة عدد السفن الأمريكية، كما يوضح الجدول (2 - 1) هذا الوضع، وبعد ذلك توسع الوجود البحري السوفيتي بسرعة. وبحلول عام 1973، كان الوجود البحري السوفيتي ثلاثة أضعاف الوجود البحري الأمريكي. وقد كانت السفن الحربية السوفيتية تتوقف بوتيرة متزايدة في موانئ أصدقاء موسكو؛ الهند، والعراق، وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية، وفيتنام الموحدة بعد عام 1975.

وقد عززت معاهدات الصداقة مع مصر والهند في عام 1971، والعراق في عام 1972 على نحو إضافي مكانة موسكو في المنطقة. وكانت الهند ومصر والعراق كلها قوى إقليمية قيادية، بينما كان الاتحاد السوفيتي المزود الرئيسي لهذه الدول الثلاث بالأسلحة. وفيما يتعلق بالهند، كان الغرض الأساسي من تلك المعاهدة مع موسكو هو عزل باكستان في مواجهة تدخل هندي قادم في باكستان الشرقية. وكانت النزاعات الساخنة بين البنغاليين في شرق باكستان والبنجابيين منذ وقت طويل، والتي سادت المؤسسات القومية لباكستان، قد وصلت حد الأزمة بحلول عام 1971. وفي منتصف تلك السنة، قرر قادة الهند استخدام القوة العسكرية الهندية لتحرير شعب البنغال وتقسيم باكستان. وقد خفض نجاح هذا التحرك الهندي المدعوم من قبل السوفييت بدرجة كبيرة قدرات باكستان، وهي شبه حليف للصين، حيث تعتمد عليها بكين للحفاظ على توازن القوة في جنوب آسيا، مما يقيد الهند.

وكانت المعارضة المشتركة للهند أساساً آخر للتفاهم الصيني-الإيراني في سبعينيات القرن العشرين. كان الشاه يشارك بكين تشككها في الدور الإقليمي المتنامي للهند وجهودها لإضعاف باكستان. وكان الشاه يعتقد أن السوفييت وراء حملة تقسيم باكستان وتصعيد الهند إلى مكانة مهيمنة في جنوب آسيا والمحيط الهندي في الوقت نفسه الذي يدعمون فيه تدمير الملكيات المناصرة لإيران في الخليج. وإذا كان للجهود السوفيتية-الهندية أن تسود في المنطقة، فإن آمال إيران في التفوق بالخليج سوف تتبدد. وإلى درجة كبيرة، كان دافع بكين لتحسين العلاقات مع إيران في سبعينيات القرن العشرين هو مكافحة الجهود السوفيتية لتعزيز الهند والعراق. وبالنتيجة، فإن الخليط المكون من الصين وإيران والولايات المتحدة كان قد أخذ يبرز لموازنة التحالف الهندي-العراقي-السوفيتي، في حين كانت باكستان حلبة رئيسية للتنافس بين هاتين الكتلتين. وبعبارة أوسع، كانت إيران تحت الشاه والهند تحت أنديرا غاندي متنافستين من أجل وضعهما الإقليمي؛ فكانت إيران تتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بينما كانت الهند تتجه إلى الاتحاد السوفيتي. وكانت بكين تنظر إلى الهند كوكيل لموسكو في منطقة جنوب آسيا، وتسعى للحد من النفوذ الهندي. وكان دعم إيران يحد من النفوذين الهندي والسوفيتي.

كانت مصالح الصين وإيران تلتقي في دعم باكستان. وكانت إيران وباكستان حليفتين في منظمة الحلف المركزي إلى جانب تركيا وبريطانيا. ومن منظور إيران، فإن التحالف مع باكستان يسمح لطهران بالتركيز على العراق والخليج. كما أن باكستان قوية ستؤدي وظيفة ماصٍّ الصدمات مع الهند. ووصفت طهران الحرب الهندية-الباكستانية في عام 1965 بأنها عدوان، وقدمت لباكستان دعماً كبيراً. وقد بدأ الشاه جهداً للتقارب مع الهند نحو عام 1969 كجزء من جهده لتأمين الدعم الدولي لدور إيراني أكبر في الخليج، ولكن هذا الجهد تراخى مع تحالف نيودلهي مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في آب/ أغسطس 1971، وما تبع ذلك من تمزيق باكستان.[25] وعقب التدخل الهندي وتقسيم باكستان في أواخر 1971، كان الشاه قلقاً بشأن منع المزيد من انحلال باكستان تحت تأثير التحديات المتعددة: الحركات الانفصالية في بلوشستان، وفي المحافظة الحدودية الشمالية الغربية، مع تلقي الحركتين دعماً من الخارج. وقد اكتسب التمرد البلوشي قوة عقب انفصال باكستان الشرقية الناجح في كانون الأول/ ديسمبر 1971. ودعم العراق تمرد بلوشستان، وكان مقر جبهة تحرير البلوش في بغداد. وقد تأكدت الشكوك في دعم العراق للتمرد في شباط/ فبراير 1973 عندما أسفرت غارة باكستانية على السفارة العراقية عن العثور على 300 مدفع رشاش و60,000 عبوة من الذخيرة في طريقها إلى المتمردين البلوش. وكانت إيران تخشى أن يقضي المزيد من تمزيق باكستان على الحاجز بينها والهند. في كانون الثاني/ يناير 1973، زار الشاه بهدوء رئيس باكستان ذو الفقار علي بوتو في موطن الأخير بمحافظة السند في باكستان ليناقش الوضع في حدود بلوشستان،[26] وبعد ثلاثة أشهر صرح السفير الإيراني لدى باكستان بأن إيران تعتبر أمن باكستان "حيوياً" بالنسبة لأمن إيران الخاص. وفي الشهر التالي، أيار/ مايو، زار بوتو إيران ليناقش "العلاقة الثنائية والوضع في المنطقة"، وخلال زيارة بوتو ضمن الشاه أمن باكستان، وصرح قائلاً:

> مرة أخرى أكرر أننا سوف نكون دائماً إلى جانبكم. نحن مرغمون على أن نقول إن ما يحدث لجارتنا في الشرق، أي دولة باكستان، مهم بشكل حيوي بالنسبة إلينا، وإذا وقع حدث آخر على هذه الدولة فإننا لن نتحمله؛ والسبب في ذلك ليس فقط عواطف

الصداقة التي نحملها لكم كأمة إسلامية، ولكن بسبب المصالح الإيرانية لن نكون قادرين على تحمل تغيرات أخرى أو صعوبات في باكستان. من الطبيعي جداً أن نؤكد بقوة أننا لن نغمض أعيننا عن أي حركة انفصالية- لا سمح الله- في بلادكم.[27]

بعد فترة قصيرة من زيارة بوتو لإيران، نشر الشاه قوات لمكافحة التمرد في محافظة بلوشستان في باكستان لمقاتلة التمرد الانفصالي هناك. وكانت القوات الإيرانية، التي كانت تستخدم المروحيات في العمليات، قادرة على التحرك السريع، وكانت فعالة جداً في قمع التمرد.[28]

كانت باكستان واحدة من أقرب حليفات الصين. وكان ماو بالفعل قد قرر أن يوجه ضربة إلى الهند دعماً لباكستان خلال حرب عام 1965 على الرغم من أن باكستان كانت قد وافقت على وقف لإطلاق النار قبل أن يحدث هذا.[29] وعقب هزيمة باكستان الكارثية على أيدي الهند في عام 1971، تحركت الصين بسرعة لتعيد بناء القدرات العسكرية الباكستانية المحطمة. عند هذا المنعطف (أي في الفترة 1974-1976) بدأت الصين تقديم المساعدة لبرنامج الأسلحة النووية الباكستانية، وفي ذلك دلالة قوية أخرى على التزام الصين بالأمن الباكستاني. وفي كلمات أيه. أتش.أتش. عبيدي A.H.H. Abidi كانت كل من إيران والصين «قلقة بشأن المحافظة على أي شيء تبقى من باكستان».[30] وهكذا، عندما زار وزير الخارجية الصيني جي بنجفي Ji Pengfei طهران في حزيران/ يونيو 1973، عبر عن «تقدير» بكين للاتفاقيات التي تم التوصل إليها مؤخراً بين الشاه وبوتو.[31]

وكانت معاهدة الصداقة التي وقعت في نيسان/ إبريل 1972 بين الاتحاد السوفيتي والعراق أكثر تهديداً لطهران. وقد جعلت تلك الاتفاقية العراق واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية يتعهدان بالتعاون والدعم المتبادل في محاربة «الإمبريالية، والصهيونية، ومهددات السلام الأخرى».[32] وبموجب المعاهدة، بدأ الاتحاد السوفيتي تقديم مساعدات عسكرية كبيرة الحجم للعراق، وبناء قوات مسلحة عراقية قوية على الطراز السوفيتي. وشرع الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه في أوربا الشرقية أيضاً في تقديم دعم

مالي وتقني ضخم لتطوير العراق لحقل نفط حديث الاكتشاف وغني جداً في جنوب العراق، وكانت تلك أول مشاركة للاتحاد السوفيتي في مشروع نفطي عربي.

كانت إيران الهدف الرئيسي للقوة العسكرية العراقية المتنامية. وبدأت العلاقات الإيرانية-العراقية في التدهور مع الثورة العراقية في عام 1958 التي أطاحت الملكية. وكان تشجيع العراق للحركات المناهضة للملكية، ودعمه للقومية العربية التي كانت تحاول الإطاحة بالملكيات الضعيفة المرتبطة بالغرب في الخليج يجري عكس الجهود الإيرانية لمكافحة تلك الجهود العراقية التدميرية ودعم ملكيات الخليج. كانت إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية بحزم، بينما أصبح العراق حليفاً مقرباً للاتحاد السوفيتي. وقد تكثفت أيضاً النزاعات على الأراضي بين إيران والعراق على نهر شط العرب بعد أن أصبحت الحكومة العراقية قومية متشددة وواثقة بنفسها، وأخذت تطالب بأن يكون عرض ذلك النهر الأسفل بكامله ملكاً للعراق. وبحلول منتصف سبعينيات القرن العشرين كانت العلاقات العراقية-الإيرانية متوترة جداً[33] وبالمقابل كانت علاقات العراق بالهند وثيقة جداً.

ومن جهة أخرى، اكتسب الاتحاد السوفيتي وضعاً قوياً في أثيوبيا أيضاً. ورغم كون هذه الدولة حليفاً قديماً للغرب أيام حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي، إلا أنها صارت في عام 1974 تحت حكم جماعة ماركسية عسكرية. وقد ألغى حكام أثيوبيا الجدد الملكية، وأطلقوا صراعاً طبقياً داخلياً وبرامج ثورية، وانحازوا بالبلاد إلى الاتحاد السوفيتي. وتدفق المستشارون العسكريون السوفييت على أثيوبيا، وتبعتهم بعد فترة قصيرة قوة عسكرية كوبية كبيرة. وقد فزع الشاه من استيلاء الشيوعيين على الحكم في أثيوبيا، وطلب أن تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية عملاً مضاداً حازماً؛ لكن القلق أصابه عندما لم يحدث ذلك.[34]

وعلى الجانب الآخر من البحر الأحمر، كان اليمن الجنوبي- جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية- أيضاً حليفاً للسوفييت؛ فقد حصل اليمن الجنوبي على الاستقلال من بريطانيا في عام 1967، وأسست جبهة التحرير الوطنية اليمنية دولة اشتراكية منحازة إلى

الاتحاد السوفيتي. وأصبحت القاعدة البحرية البريطانية السابقة في عدن مسمار ربط العمليات البحرية السوفيتية في المنطقة، بينما وفرت جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية الملاذ والمساعدة للمتمردين في جنوبي محافظة ظفار في عمان، في إطار جهودها لنشر الاشتراكية العربية نحو مضيق هرمز.

وحصلت موسكو على مرساة في الجانب الشرقي من المحيط الهندي في عام 1975 عندما انهار وضع الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام. فقد أطاحت قوات فيتنام الشمالية بجمهورية فيتنام التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، وتوحدت فيتنام تحت حكم هانوي. وتحركت فيتنام الموحدة بسرعة باتجاه التحالف مع الاتحاد السوفيتي. وبحلول عام 1978، عقب معاهدة تحالف سوفيتية-فيتنامية، حصلت القوات العسكرية السوفيتية على منفذ إلى القواعد الجوية والبحرية التي شيدتها الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام الجنوبية السابقة. وبنهاية عام 1978 احتلت القوات الفيتنامية كمبوديا (كانت تسمى حينئذ كمبوشيا) وأطاحت بنظام الخمير الحمر Khmer Rouge المناصر للصين.

أخيراً، في أعلى قوس المحيط الهندي في أفغانستان، تقدم أيضاً النفوذ السوفيتي باتجاه المحيط الهندي؛ ففي عام 1973 أطيحت الملكية في تلك البلاد، ونما وجود المساعدات والمستشارين السوفييت. وبدأت أفغانستان في الضغط من أجل مطالب بالأراضي على حدود باكستان الشمالية ومحافظات بلوشستان، وكان الشاه يشعر بأن السوفييت والهند هما مصدر إلهام هذه المطالب.[35] وبعد ذلك في نيسان/ إبريل 1978 أدخل انقلاب عسكري ماركسي أفغانستان كلية في المعسكر السوفيتي. وعندما انتشر التمرد الشعبي- بمساعدة كل من باكستان والصين وإيران- احتلت القوات السوفيتية البلاد في كانون الأول/ ديسمبر 1979. وكانت هذه أول مرة تستخدم فيها القوات السوفيتية لدعم الشيوعيين وراء الحدود التي تأسست في نهاية الحرب العالمية الثانية. كان هدف موسكو أن تجعل أفغانستان جزءاً دائماً من المعسكر الاشتراكي المتحالف مع السوفييت. وبعد ذلك بدأت القوات السوفيتية تركز على حدود كل من باكستان

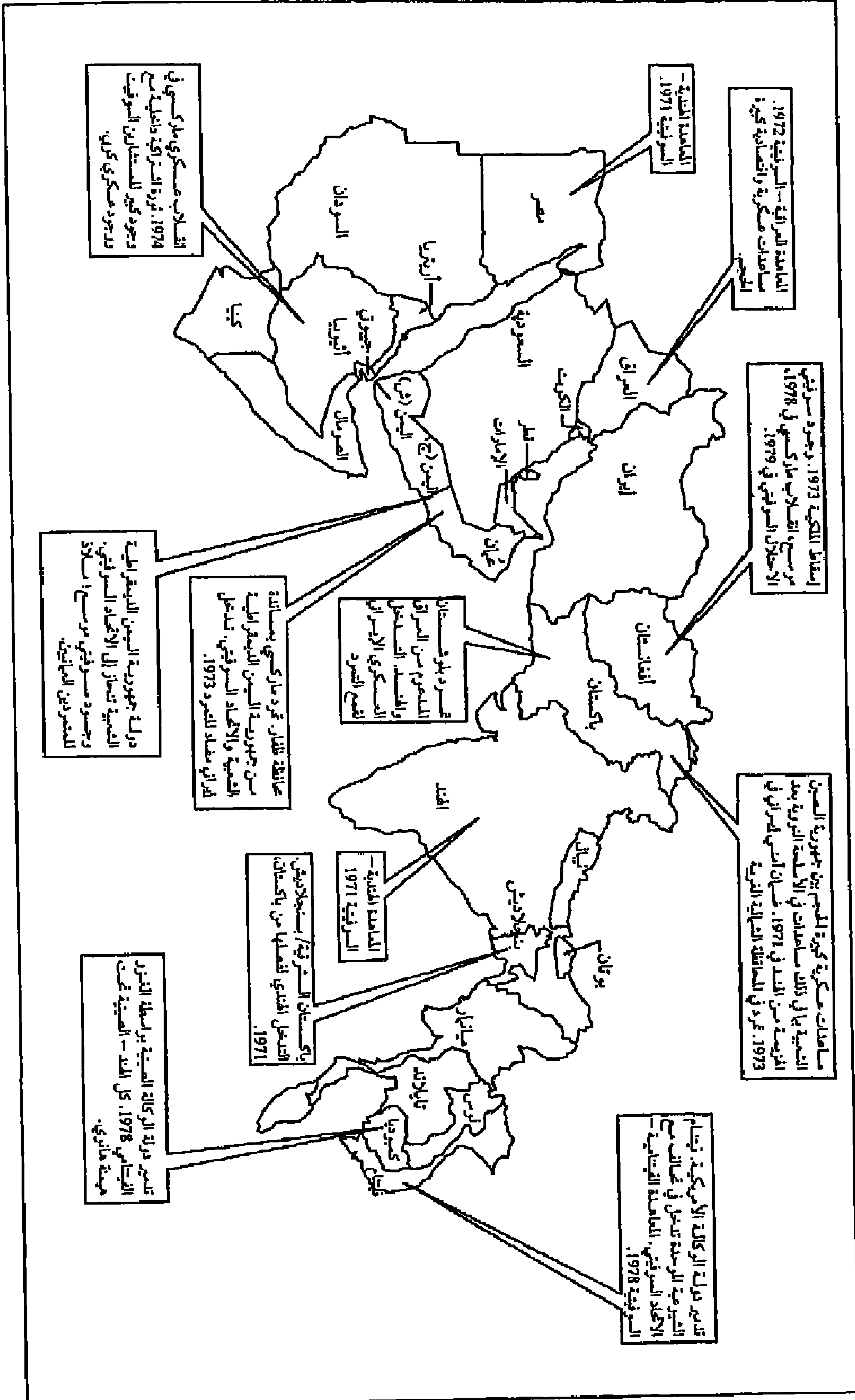
وإيران، مهددة بعواقب وخيمة إذا لم تقمعا الأنشطة المساعدة للمقاومة الأفغانية التي تستهدف الحكومة الشيوعية والاحتلال السوفيتي. وكانت الهند، حليفة السوفييت، معادية بشدة لباكستان، وربما تنضم إلى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لكي تضع باكستان تحت السيطرة. وكان كل من الشاه وبكين مقتنعين بأن هدف موسكو النهائي هو الموانئ البحرية على ساحل بلوشستان في باكستان.

وكان الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه يتقدمون في كل أنحاء حوض المحيط الهندي. وكان هناك التقاء عقلي بين طهران وبكين على أن هذه النزعة الخطيرة ينبغي مواجهتها. وكان هذا أهم دوافع العلاقة الصينية-الإيرانية التي أصبحت أكثر التصاقاً بشكل ثابت، والتي تطورت أثناء سبعينيات القرن العشرين، كما يتم استعراض ذلك أدناه. ويوضح الشكل (2-1) التطورات الإقليمية المعاكسة التي أخافت بكين وطهران في سبعينيات القرن العشرين، والتي جمعتهما في محاولة لتحريك الأحداث في اتجاه أكثر مواتاة.

وكانت النزعة الدولية الأخيرة التي أثرت بعمق في العلاقات الصينية-الإيرانية في أوائل سبعينيات القرن العشرين، هي التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. فبالنسبة لبكين كان الأمر عبارة عن خطوة صغيرة تجاه فكرة استخدام قوة الولايات المتحدة الأمريكية لوقف التوسع السوفيتي، كما تستخدم إيران قوة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية للغرض نفسه. وكان أثر التقارب الصيني-الأمريكي على طهران أعظم، وبالفعل ربما كان حاسماً. وبالنسبة للشاه، كان التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية يعني أن العلاقات الصينية-الإيرانية المتحسنة لن تكون على حساب العلاقات الإيرانية-الأمريكية. وكان الدعم الاقتصادي السياسي العسكري الأمريكي لإيران حيوياً بالنسبة لتحقيق الشاه "الحضارة العظيمة". وإذا كان التقدم في العلاقات بين بكين وواشنطن لم يحدث، ففي كل الاحتمالات لم يكن التقدم المقابل في العلاقات بين طهران وبكين في أوائل سبعينيات القرن العشرين ليحدث هو الآخر، وقد أزاح التقارب الصيني-الأمريكي حاجزاً حاسم الأهمية أمام الشاه.

الشكل (2-1)

الأسس الجيوسياسية للانفتاح الصيني-الإيراني في سبعينيات القرن العشرين



كانت هناك اختلافات رئيسية في المواقف الصينية والإيرانية من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في سبعينيات القرن العشرين. وإذا تحدثنا بشكل موسع فقد كانت إيران أقل عداءً لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي من الصين. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان الشاه ونظامه متعاطفين بصدق مع الغرب؛ فالعديد من القياديين في هذا النظام تعلموا في الغرب، وكما أشرنا سابقاً كان النموذج الغربي مصدر إلهام الشاه في دافعه التحديثي. على أي حال، ظلت الصين خلال سبعينيات القرن العشرين معادية على نحو عميق للغرب ومجتمعه. ومن منظور ماو والحزب الشيوعي الصيني، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قوة إمبريالية مفترسة، والمجتمع الغربي استغلالياً ومنحطاً. وقد كانت العلاقات المتحسنة مع الولايات المتحدة الأمريكية لها معنى لصين الماويين من منطلق "استخدام البرابرة للسيطرة على البرابرة" أو "الإمساك بالتناقضات" بين إمبريالية الولايات المتحدة الأمريكية وإمبريالية السوفييت الاشتراكية؛ لكن هذا لم يكن يعني القبول بالمجتمع والقيم الغربيين. في حين لم يكن هدف الشاه أقل من تحويل إيران إلى دولة غربية على خطى ميجي Meiji أو أتاتورك.

وكان النزاع السري المثير للاهتمام حول تجسس الولايات المتحدة الأمريكية على الصين في طهران في عام 1973 يرمز إلى المقاربات المختلفة لبكين وطهران تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر من تلك السنة استأجرت الصين العديد من الشقق في مبنى حديث التشييد كي تكون مهجعاً لسفارة جمهورية الصين الشعبية. وعندما اكتمل البناء، ولكن قبل أن ينتقل إليه المستأجرون الصينيون، حدث أن قابل مسؤول صيني العديد من المتطفلين في الشقق. واعتقل موظفو السفارة الصينية بالقوة المتطفلين وسلموهم إلى السلطات الإيرانية. وسرعان ما استنتج الصينيون أن الرجال كانوا عملاء لوكالة المخابرات المركزية يحاولون زرع ميكرفونات سرية في المهجع الصيني الذي لم يتم الانتقال إليه بعد، وكانوا يعتقدون أن الشرطة السرية الإيرانية، السافاك، لها الرأي نفسه. وتعاملت بكين مع الحادث على أساس أنه خطير جداً، وطلبت أن يتم عقاب الرجال كحد أدنى، ومع ذلك فقط أطلقت السلطات الإيرانية سراحهم، وكان رأي الدبلوماسي

الصيني الذي قبض على الجواسيس الأمريكيين المزعومين أن هذا سلوك شبه إمبريالي نموذجي من جانب «السياسيين البرجوازيين الغربيين» الإيرانيين.[36]

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي، كانت أولوية الشاه تحسين العلاقات مع موسكو. وكان هذا من الناحية العملياتية يعني تأمين قدر أكبر من المساعدات الاقتصادية السوفيتية، والدعم السياسي لدور إيران الدولي الموسع في الخليج، وتقليل الدعم السوفيتي للعراق. إن الانحياز السطحي لخط بكين الحاد المضاد للسوفييت لن يسهل هذه الغايات، ولكنه سوف يستعدي موسكو بدلاً من أن يجعلها أكثر تصالحاً. وهكذا ابتعدت طهران مسافة عن نداءات بكين بجبهة للعالم الثالث ضد الاتحاد السوفيتي في سبعينيات القرن العشرين. وكذلك لم توافق طهران تحت حكم الشاه على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي؛ المدونة الضمنية للسلوك المضاد للهيمنة من المنظور الصيني.

عملية التقارب الصيني-الإيراني

بحلول أواخر ستينيات القرن العشرين أخذ تفكير الشاه في الصين يتغير. كان مايزال مضاداً للشيوعية بشدة، وكان يمقت المجتمع الشمولي الصيني "الشبيه بالنمل"، ولكنه كان يقدّر على نحو متزايد قوة الصين النامية. وفي عام 1967 أوحى الشاه في مقابلة إعلامية أن إيران مستعدة للتصويت لقبول جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة إذا لم يكن ذلك يعني طرد تايوان. وبعد ذلك بعامين في مقابلة إعلامية أخرى، مع صحيفة باكستانية هذه المرة، قال الشاه إنه حتى تكون أي اتفاقية دولية لنزع السلاح فعالة ينبغي أن تشمل الصين.[37]

وكما في حالة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، سهلت باكستان التقارب بين بكين وطهران. وقد أخطر رئيس باكستان ذو الفقار على بوتو بكين في كانون الثاني/ يناير 1971 أن الأميرة أشرف بهلوي، الشقيقة الصغرى للشاه، كانت مهتمة بزيارة الصين كضيفة على رئيس الوزراء شوان لاي.[38] وقد صدق ماو على

الفكرة، وأصدر شوان لاي دعوة بينما كان فريق تنس الطاولة الأمريكي في بكين في نيسان/ إبريل. وبعد ذلك بفترة قصيرة تم استقبال الأميرة أشرف بحرارة في بكين مثل شقيقتها الأميرة فاطمة التي تبعت أشرف إلى بكين بعد أسبوعين فقط. وخلال الزيارتين شدد شو على مواضيع المشتركات الحضارية التي رسمنا خطوطها العريضة في الفصل السابق. وشددت الأميرة أشرف على أنه بينما زيارتها "شخصية وليست سياسية"، فإن شقيقها الشاه «كان يرى دائماً أن التعايش والتعاون القائم على مبادئ الاحترام المتبادل والنيات الحسنة المتبادلة في هذا العالم اللامتناهي التنوع بين دول ذات نظم اجتماعية-سياسية مختلفة ممكن بشكل كامل».[39] وقد وفرت باكستان مسرحاً ملائماً للمحادثات حول أشكال التطبيع؛ ففي 16 آب/ أغسطس 1971 وقع سفيرا الصين وإيران لدى باكستان في إسلام أباد اتفاقية لإقامة علاقات على مستوى السفراء بين الدولتين، وفي تلك الاتفاقية اعترفت إيران بأن جمهورية الصين الشعبية هي "الحكومة القانونية الوحيدة في الصين"، ودعمت الصين إيران في "نضالها العادل لحماية مصادرها القومية"، ولم تكن هناك إشارة إلى المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.[40] وعبرت افتتاحية بيبولز ديلي *People's Daily*، عن ترحيبها بإقامة العلاقات الدبلوماسية و"الدعم الصيني الثابت" لـ"نضالات إيران الفعالة ضد الاحتكار البترولي الغربي" و"تأمين المصالح القومية والمصادر القومية". وقد كررت أيضاً مطالبة بكين الجلية بتايوان.[41] وقبل أربع وعشرين ساعة من إعلان التطبيع بين جمهورية الصين الشعبية ومملكة إيران أخبر سفير إيران في تايبي الحكومة هناك بالخطوة القادمة إلى جانب أخبار عن أن إيران لا توافق على طرد تايوان من الأمم المتحدة. وفي وقت سابق عبر ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في الأمم المتحدة عن دعم هذا الموقف. وفي عمل يعكس سخفاً دبلوماسياً هائلاً لم تستخدم تايبي إيحاءات الدعم هذه لكي تبقى في الجمعية العامة، ومن ثم أنقذت طهران من اختبار أثر دعمها لتايبي على روابطها مع بكين.

مهدت بكين الطريق للتعاون الصيني-الإيراني بقطع الدعم عن الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل؛ وهي حركة تحرير يقودها الماركسيون كانت تقاتل سلطان

عمان الذي ظلت تدعمه بريطانيا وإيران منذ خمسينيات القرن العشرين. وكانت الصين في تلك الفترة تقدم الدعم السياسي للتمرد العماني (كان يعرف وقتها باسم آخر) في عام 1959، أيام كانت السياسة الخارجية الصينية تتأرجح تحت زخم الصراعات الداخلية والدولية المضادة للتصحيحيين، باتجاه تبني صراعات التحرر الوطني المسلحة ضد حكومات العالم الثالث المنحازة إلى الغرب. وفي عام 1967 بدأت الصين في تسليح حركة تحرير ظفار بالذخائر الصينية التي ترسل عبر تنزانيا، هذا إلى جانب الدعاية الماوية. وكانت الذخائر الصينية أول مساعدة أجنبية كبيرة يحصل عليها المتمردون العمانيون، حيث كان لها تأثير كبير على قدراتهم العسكرية؛ وقد تم توفيرها بعد أن تخلى أولئك المتمردون عن دعم الاتحاد السوفيتي.[42] ومع نمو التمرد العماني الذي تدعمه الصين، دعم الشاه الحكومة الملكية العمانية المتحصنة. وفي عام 1973، أرسل الشاه قوات إلى عمان للمساعدة في مكافحة التمرد، ونشر أيضاً طائرات ومدافع مضادة للطائرات في ظفار لكي يمنع القوات الجوية لجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية من دخول الفضاء الجوي العماني لدعم قوات المتمردين، كما حدث سابقاً.[43] وكان للنزاع العماني أهمية إقليمية؛ فقد أدى اليمن الجنوبي المنحاز إلى الاتحاد السوفيتي دور الملجأ لمتمردي ظفار. إن تقسيم عُمان، أو الإطاحة بسلطانها المناصر للغرب، كان سيشكل مكسباً كبيراً للاتحاد السوفيتي أو الصين. وكانت الصين وإيران متورطتين في جانبين مختلفين من النزاع العماني عبر سبعينيات القرن العشرين.

وفي عام 1971 أو 1972 حولت بكين خطها فيما يتعلق بعمان وحالات التمرد الأخرى في الخليج؛ فأوقفت مساعدات الأسلحة الصينية، وتوقف الإعلام الصيني عن تأييد متمردي ظفار وتغطية أنشطتهم، وسرعان ما تم توجيه لامبالاة مشابهة لحركات أخرى مضادة للحكومات في الخليج. وقد كان لتخلي بكين عن متمردي ظفار أثر عميق على الشاه. وفي شهادته الأخيرة روى الشاه أن الصين «بعد أن أقامت علاقات دبلوماسية مع إيران، سحبت [دعمها للمتمردين العمانيين]، وهذا يظهر أن الصين لا تلعب لعبة مزدوجة».[44] وكان السبب المباشر لتخلي بكين عن متمردي ظفار هو فتح الباب لطهران.

وبشكل أكثر اتساعاً استنتج القادة الصينيون أن حالات التمرد تخلق فرصاً للتوسع السوفيتي، وأن احتواء الاتحاد السوفيتي يتحقق بشكل أفضل بالعمل مع الحكومات القائمة. وكان هذا التحول نتيجة لقلق بكين المتصاعد من التوسعية السوفيتية. وبحلول أواخر عام 1976 أعلنت عمان أن التمرد الظفاري قد سحق بالمساعدة الإيرانية.

وقد وفرت زيارة قامت بها الملكة فرح إلى الصين في أيلول/ سبتمبر 1972، فرصة للتبادل التام للآراء. ورافق فرح رئيس الوزراء أمير عباس هويدا، وأشرك شوان لاي في محادثات مكثفة حول الخليج، والمحيط الهندي، وقضايا جنوب آسيا ذات الاهتمام المتبادل. واكتشف شو وهويدا أن هناك تطابقاً شبه تام في الآراء حول مدى عريض من القضايا؛ وعبر كلا الجانبين علانية عن دعمه للنظام الآخر. وفي خطابه للترحيب بالملكة بهلوي أطرى شو بإفراط على الشاه، ليس فقط لخطه في السياسة الخارجية، ولكن أيضاً لدوره في تطوير إيران. وقد ساوى شو ضمناً دور الشاه بدور ماو تسي تونج في الصين؛ وهذه شهادة رفيعة المستوى في سياق صين 1972. وفي خطابها أطرت الملكة فرح على إنجازات الصين السياسية والاجتماعية تحت حكم ماو تسي تونج. وكما أشار أيه. أتش. أتش. عبيدي، فإن هذه المصادقة المتبادلة على الأنظمة الداخلية مثلت تنازلاً أيديولوجياً كبيراً من الجانبين؛ حكومة بهلوي المضادة بشدة للشيوعية بالمصادقة على شمولية ماو تسي تونج، وصين الثورة الثقافية بالمصادقة على ملكية بهلوي الإمبراطورية.[45] ولم تعلق بكين على أنه خلال زيارة الملكة فرح لبكين كان الشاه نفسه يقوم بزيارة لموسكو، ولكن من المؤكد أنها قد لاحظت ذلك- وهذه شهادة على تصميم الشاه على ألا يدع تحسين العلاقات الإيرانية- الصينية يؤدي إلى تدهور العلاقات بين إيران واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. ولئن أحس القادة الصينيون إلى حد كبير بضآلة الشأن إزاء بعثات إيران الأنثوية في عامي 1971-1972، فإن المعلقين الإيرانيين أشاروا إلى أنه لم يرد أي مسؤول صيني رفيع المستوى زيارات الأسرة الإمبراطورية البهلوية في تلك السنوات.[46]

وكان أول مسؤول صيني رفيع المستوى يزور إيران هو وزير الخارجية جي بنجفي في حزيران/ يونيو 1973، بعد ستة وعشرين شهراً من الزيارة الابتدائية التي قامت بها الأميرة

أشرف. وكان الموضوع الرئيسي في زيارة جي هو الحاجة إلى أن تعزز «شعوب بلاد العالم الثالث الصغيرة والمتوسطة الحجم وحدتها من أجل مصالحها المشتركة، وأن تلعب دوراً أعظم دائماً في العلاقات الدولية»، وأن تعارض «قوى العدوان الإمبريالية والتوسعية». وحذر جي قائلاً: «يجب ألا نفشل في رؤية أن قوى كبرى بعينها لم تتخلّ عن سياساتها العدوانية الساعية للهيمنة والتوسع، من الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا، ومن الخليج إلى المحيط الهندي... إنها تواصل تكثيف توسعها وتنافسها». وفي إشارة ضمنية ولكنها مؤكدة إلى الهند شجب جي الدول التي تهدد الدول الأخرى «بالعدوان، والتدمير، والتقسيم». وكما أشرنا سابقاً، أطرى جي على الاتفاقيات الأمنية التي توصلت إليها باكستان مع إيران في الشهر السابق. وفيما يتعلق بالخليج أوضح «أن السلام والأمن» قد «تعرضا لخطر كبير» بسبب «التوسع المكثف، والتسلل، والمنافسة» من قبل «قوى كبرى معينة». وأضاف أن إيران «دولة مهمة» في منطقة الخليج، ولها كل أسباب «الشعور بالقلق» من الوضع هناك.[47] وفي الجانب الخاص، أوصل جي رسالة مفادها أن الصين لم تعد تدعم الحركات المناهضة للحكومات في الخليج. وربما كان أهم عنصر في زيارة جي هو مصادقة الصين على اقتراح إيران أن الشؤون الأمنية للخليج ينبغي أن تعالجها دول المنطقة لا القوى الكبرى فوق-الإقليمية؛ وقد قال جي في هذا الصدد «إننا نرى على نحو متسق أن شؤون... منطقة معينة يجب أن تديرها دول تلك المنطقة وشعوبها... وإيران وبعض دول الخليج الأخرى ترى أن شؤون هذه المنطقة يجب أن تدار بتشارك دول الخليج، ولا تحتمل أي تدخل خارجي، وهذا موقف عادل نحن نعبر عن دعمنا الصارم له».[48]

ورغم أن الظروف ستتغير لاحقاً، إلا أن هذا المبدأ سيكون من الآن فصاعداً عنصراً رئيسياً في السياسة الصينية تجاه إيران، ويستمر حتى في القرن الحادي والعشرين. وفي سياق عام 1973، كان هذا المبدأ موجهاً بشكل رئيسي إلى الاتحاد السوفيتي؛ لأن موسكو كانت هي التي تندفع بسرعة في المنطقة، بينما كانت واشنطن تدعم إيران كشرطي جديد في الخليج. وبعد الثورة الإسلامية في إيران، فإن المبدأ نفسه سوف يوفر قاعدة معارضة الصين للتدخل العسكري الأمريكي في الخليج، وضد إيران في المراحل النهائية من الحرب

الإيرانية-العراقية. وخلال المواجهات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول البرامج النووية لإيران في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن المبدأ نفسه سيكون أساس دعم بكين لطهران. وبشكل أكثر اتساعاً، يمكن ربط هذا المبدأ برؤية إيران والصين المشتركة لعصر ما بعد الهيمنة، الذي تلعب فيه الدول غير الغربية مرة أخرى أدوارها البارزة.

وبينما كانت بكين وطهران تضعان أسس حالة نهائية مثالية تنسحب فيها القوى العظمى فوق-الإقليمية من الخليج والمحيط الهندي، فإنهما كانتا واقعيتين بقدر كبير فيما يتعلق بدور قوة الولايات المتحدة الأمريكية في كبح الاتحاد السوفيتي في سياق سبعينيات القرن العشرين. وفي ضوء التوسيع القوي للنشاط السوفيتي الذي كان جارياً في ذلك الوقت، وعدم كفاية إيران والقوى "الساحلية" الأخرى لمكافحة اندفاع موسكو، استنتجت طهران وبكين معاً أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة سوف يكون من فائدة الاتحاد السوفيتي بشكل خطير. وهكذا عندما سئل الشاه خلال زيارته لكل من سنغافورة وأستراليا في تشرين الأول/ أكتوبر 1974 إن كان الوجود الأمريكي المتنامي في المحيط الهندي لا يتناقض مع دعوته إلى إدارة الشؤون الأمنية للمحيط الهندي بواسطة الدول الساحلية، أجاب «أنا لا أعارض قاعدة الولايات المتحدة الأمريكية في دييجو جارسيا مادامت هناك قوى أخرى في المحيط الهندي. سوف يكون هذا شيئاً سخيفاً... يقول بعض الناس إن للروس وجوداً يبلغ يومياً 9 آلاف عملية تفريغ/ شحن في المحيط الهندي. [ففي تلك الحالة] كيف نطلب من الأمريكيين أن يبقوا بعيداً؟ ولكن يمكننا أن نطلب من كليهما البقاء بعيداً عن المحيط الهندي بالتزامن». [49]

جادل أيه. أتش. عبيدي في أن مصادقة بكين على إدارة أمن الخليج بواسطة الدول الساحلية في الخليج جماعياً تعني ضمناً رفض الهيمنة الهندية على منطقة الخليج. [50] وعلى مستوى المبدأ، كان عبيدي محقاً. ومع ذلك كان من المؤكد أن بكين تدرك أنه بسبب واقعية القدرات الإيرانية المتعاظمة، فإن خروج القوى العظمى فوق-الإقليمية من الخليج

سيجعل إيران الدولة المهيمنة على تلك المنطقة. في الواقع، نقل جي بنجفي في عام 1973 مصادقة الصين على استخدام إيران قوتها العظمى لمواجهة التدمير الذي يدعمه السوفييت في المنطقة، في كل من عُمان وبلوشستان. وقد أثار عبيدي أيضاً النقطة المهمة حول أن تشديد بكين على كونها دولة من العالم الثالث، وأنها «ستقف دائماً مع العالم الثالث»، وأنها «لن تصبح أبداً قوة عظمى» يضع الصين في فئة أخلاقية مختلفة عن "القوى العظمى" ذات المصالح الذاتية. وضمناً، نجد أن الوجود الصيني في الخليج كان مبرراً أخلاقياً بينما لم يكن وجود القوى العظمى كذلك. وبالنتيجة، فإن دعوة بكين لخروج القوى الكبرى فوق-الإقليمية من الخليج يمكن النظر إليها كمصادقة على الهيمنة الإيرانية على الخليج بالمشاركة مع الصين. وسوف أعود إلى هذا الافتراض في الخاتمة.

وإذا عدنا إلى زيارة جي بنجفي في عام 1973، فقد صادق المبعوث الصيني على الحشد العسكري الإيراني المتنامي كشيء «ضروري ومفهوم». كما نقل دعم بكين لاستخدام إيران قوتها العسكرية المتنامية لدعم باكستان. وقال جي «نحن ندعم الموقف الذي حدد في البيان المشترك [الإيراني-الباكستاني الأخير]».[51] ومباشرة قبل وصول جي إلى طهران، انعقد مؤتمر للحلف المركزي في تلك المدينة، وكان مصمماً على أن الإجراءات الأكثر قوة ضرورية لوقف الدمار في منطقة الخليج. وبالنتيجة، فقد نقلت تعليقات جي مصادقة بكين على قيام إيران بدور رجل الشرطة الإقليمي الذي أوكله الحلف المركزي والولايات المتحدة لها.

وبعد ثلاثة أشهر من زيارة جي بنجفي لطهران في حزيران/ يونيو 1973، نقل السفير الصيني هناك دعوة وجهها رئيس الوزراء شوان لاي للشاه لزيارة الصين. أراد الشاه كثيراً قبول الدعوة، ولكن مسائل البروتوكول والكرامة تدخلت، فزيارة جي بنجفي ربما تكون رداً على زيارتي الأميرتين أشرف وفاطمة في أيلول/ سبتمبر 1971، ولكن من المؤكد لا يمكن النظر إليها كرد على زيارة الملكة فرح في أيلول/ سبتمبر 1972، أو هكذا أحس الشاه. وقرر الشاه التمسك بالبروتوكول والإصرار على زيارة يقوم بها شو قبل زيارة

إمبراطورية إيرانية أخرى لبكين. ويذكر وزير الديوان أسد الله علام أنه عندما دعت بكين الشاه إلى زيارتها، كانت "تدرك جيداً" أن الشاه كان يتوقع أن يزور شو بنفسه إيران قبل أن يوافق الشاه على السفر إلى الصين. وقال علام «تظاهروا بأن [شو] كان مشغولاً جداً بحيث لا يستطيع السفر إلى الخارج». وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، واجه الشاه مأزقاً؛ فقال لعلام «لقد جعلت قبولي لدعوة زيارة بكين مشروطاً بأن يرسلوا أولاً شخصية ذات مكانة معروفة رداً على زيارة صاحبة الجلالة الملكة للصين»، وواصل قائلاً «إنني حريص على تطبيق أحكام البروتوكول، ولكن يبدو أنهم لا يجارون الموضة. إن الرؤساء الأمريكيين... يسافرون إلى الصين واحداً وراء الآخر، ولا يحفلون بالتفاصيل الدبلوماسية».[52] وفي عاقبة الأمر أقنع الممثلون الصينيون طهران بأن شو ان لاي كان بالفعل مريضاً جداً بحيث لا يستطيع السفر. (توفي شو بالسرطان في كانون الثاني/ يناير 1976). وزارته الأميرة أشرف زيارة قصيرة في أيار/ مايو 1975، ربما لكي تتأكد من مدى صحة الزعم بمرضه. وعلى كل حال، زار نائب رئيس الوزراء لي شيان نيان إيران في نيسان/ إبريل 1975 رداً على زيارة الملكة.

وقد شدد لي شيان نيان على الموضوعات نفسها مثل جي بنجفي في عام 1973، ولكنه رسم صورة أكثر كآبة للتهديد الذي تطرحه التوسعية السوفيتية. ونتيجة لهذه الصورة ينبغي على دول العالم الثالث أن تتحد لكي تواجه تلك التوسعية السوفيتية المتزايدة العدوانية. ورفضت طهران المضي إلى هذا الحد؛ إذ لم يكن الشاه مستعداً للسماح للصداقة الإيرانية-الصينية بأن تؤدي إلى تدهور العلاقات الإيرانية-السوفيتية. وامتنع المثلون الإيرانيون بعناية عن ترديد صدى، أو المصادقة على، دعوات لي شيان نيان للعالم الثالث إلى جبهة متحدة ضد هيمنة القوة العظمى. وعندما بدأ الإعلام الإيراني يتحدث عن "محور طهران-بكين" عقب زيارة لي شيان نيان مع الخطابة الصينية الصارمة المضادة للسوفييت أخمد وزير الخارجية الإيراني عباس خلعتبري بسرعة مثل هذا الكلام. وقال خلعتبري إن العلاقات الإيرانية-الصينية ثنائية بشكل صارم ولا يمكن أن تكون على حساب دولة ثالثة. وعلى نحو أكثر جوهرية، حسنت طهران العلاقات مع موسكو خلال سبعينيات

القرن العشرين. وكان هدف الشاه استخدام بكين كي يكسب سطوة لدى موسكو، ومن ثم يلقى سياسات سوفيتية أكثر تضامناً تجاه إيران؛ وليس جعل موسكو أكثر عدائية تجاه طهران بالتحرك فعلياً نحو انحياز مضاد للسوفييت مع بكين.

إن موت كل من شوان لاي في كانون الثاني/ يناير وماو تسي تونج في أيلول/ سبتمبر 1976 جعل القادة الإيرانيين يخشون تحولاً محتملاً في السياسة الصينية. ألا يمكن أن تسعى بكين ما بعد ماو إلى تحسين العلاقات مع موسكو، وبذلك تسمح لموسكو بالعمل بحرية أكثر في غرب آسيا، وجعل إيران أقل أهمية بالنسبة للصين؟ وقد أعاد كل من رئيس الحزب الشيوعي الصيني وخليفة ماو المسمى هواه جوه فنج Hua Guofeng، ووزير الخارجية تشياو كوان هوا Qiao Guanhua، ونائب رئيس الوزراء لي شيان نيان طمأنة الأميرة أشرف خلال زيارة في تموز/ يوليو-آب/ أغسطس 1976 لبكين أنه لن يكون هناك تغيير في خط السياسة الخارجية الصينية. وعقب موت ماو زارت إيران بعثة من مؤتمر الشعب القومي بقيادة رئيس اللجنة الدائمة لمؤتمر الشعب القومي أولانفو وجي بنجفي (كان وقتها عضواً في مؤتمر الشعب القومي). وقد أخطروا الشاه بأن الصين مهتمة على نحو متزايد بشأن تقدم السوفييت وتحركات القوى المساندة لمواجهة ذلك التقدم؛ فتحدث أولانفو مباشرة عن الخطر السوفيتي قائلاً:

> إن القوى العظمى تتنافس بجنون من أجل الهيمنة العالمية، وخاصة القوة العظمى التي تنشد بحماس "الانفتاح" و"نزع السلاح" التي هي الأكثر جشعاً؛ لقد أخذت تمد مجساتها التي تحمل التوسع في كل مكان. إن الخليج والمحيط الهندي حيث تقع بلادكم ليس استثناء. لقد أرسلت تلك القوى العظمى الكثير من السفن الحربية إلى هذه المياه سعياً وراء إقامة قواعد عسكرية حيثما كان ذلك ممكناً... وتدخلت في الشؤون الداخلية لدول أخرى، وبذلك عرضت للخطر بشكل خطير استقلال وأمن دول المنطقة... إن الصرخة من أجل نضال موحد ضد الهيمنة ترتفع أعلى من أي وقت مضى.[53]

وواصل أولانفو قائلاً إنه في ظل هذه الظروف «يسعدنا أن نشير إلى أنه تحت قيادة جلالة الإمبراطور الشاهنشاه [ملك الملوك أو 'الإمبراطور']، فإن الحكومة الإمبراطورية

الإيرانية قد بذلت جهوداً لتقوية قدرات إيران الدفاعية وبناء الدولة، بينما قوت في الوقت نفسه تعاون إيران... مع الدول الأخرى في المنطقة... وبذلك قدمت إسهاماً مفيداً للقضية المشتركة لمناهضة الهيمنة»، وقال أولانفو: من أجل هذا «نعبر عن دعمنا وتقديرنا».[54]

وكانت زيارة هواه جو فنج في آب/ أغسطس 1978 آخر مقطع في العلاقات بين مملكة إيران وجمهورية الصين الشعبية. وقد تكشفت أيضاً عن كارثة في دبلوماسية جمهورية الصين الشعبية. كان المحتوى الجوهري للتبادل الذي أحاط بزيارة هواه غير استثنائي، ويختلف قليلاً عن الخط الذي وضع بين زيارتي جي بنجفي في عام 1973 ووزير الخارجية هوانج هوا في حزيران/ يونيو 1978. إن المضمون الرمزي لزيارة هوا، والخلفية الداخلية الإيرانية للزيارة بدرجة أكبر، جعلا زيارة هوا مهمة جداً، وخطأً دبلوماسياً فادحاً سوف يرمي بثقله على خلفاء الشاه الإسلاميين الثوريين.

عادت الحياة إلى النشاط المضاد للشاه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، بعد أن بقيت ساكنة لعدد من السنوات، في شكل تخريب وإرهاب واضطرابات. وبحلول ربيع عام 1978 بدأت الاضطرابات الخطيرة تجرف المدن الإيرانية؛ أصفهان وشيراز والأهواز وطهران، وبحلول آب/ أغسطس وصل التوتر قمته. ووقعت أسوأ الأحداث في 19 آب/ أغسطس عندما دمر حريق متعمد سينما كانت مزدحمة بالرواد في عبدان، وقتل 480 شخصاً. وكانت دور السينما تهاجم بوصفها أماكن لترويج الانحطاط الغربي. وتحولت جنازة قتلى عبدان إلى مواجهة عنيفة مع الشرطة، وانتشرت مواجهات مشابهة في المدن الأخرى، وتمت إراقة قدر كبير من الدماء. وفي 27 آب/ أغسطس استقال رئيس الوزراء جمشيد أموزيجار ووزارته اعترافاً بمسؤوليته وعجزه عن وقف تصاعد الفوضى،[55] وبعد يومين من ذلك وصل هواه جو فنج إلى طهران.

وكانت زيارة هواه رفيعة المستوى على نحو حتمي؛ لقد كانت أول زيارة على الإطلاق يقوم بها القائد الأعلى الصيني، أو رئيس الحزب الشيوعي الصيني، إلى دولة غير شيوعية.[56] وخلال زيارته كرر هواه المصادقة على الشاه وقيادته التي أصبحت معياراً

بالنسبة للمسؤولين الصينيين، منذ زيارة جي بنجفي لإيران في حزيران/ يونيو 1973. وكما في الزيارات السابقة للقادة الصينيين، كانت ألحان هذه الزيارة قد وُضعت بعناية لتبين التقارب بين جمهورية الصين الشعبية ومملكة إيران، ولكن توضيحات التقارب تلك كانت تحدث حينذاك في سياق غليان ثوري متصاعد. وقد أشار هواه مكرراً، وبخنوع، إلى "جلالة الإمبراطور"، "الشاهنشاه"، وإنجازات نظامه. وكانت كلمات هواه الختامية إلى الشاه رمزية. وفي وداعه في مطار طهران قال هواه للشاه «نحن في انتظار زيارة جلالتكم؛ الشاه والشاهبانو إلى الصين»، فرد الشاه «نأمل ذلك». وبعد الإقلاع ولكن قبل مغادرته المجال الجوي الإيراني، ومتبعاً الكياسة الدبلوماسية أرسل هواه رسالة بالراديو شاكراً الشاه «نتمنى لجلالتكم السلامة والنجاح».[57] وحتى وقت متأخر في نهاية كانون الثاني/ يناير واصل الإعلام الصيني الإشارة إلى "الشاهنشاه". غادر الشاه إيران إلى المنفى في 16 كانون الثاني/ يناير 1979. لقد دعمت بكين الشاه حتى النهاية.

خلال زيارة هواه لم يقر هو أو أيّ عضو من حاشيته أيّ تعاطف مع القوى المضادة للشاه. ولم يفعل ذلك أيضاً إعلام جمهورية الصين الشعبية. وكانت التغطية الإعلامية الصينية للنشاط المضاد للشاه غير موجودة تقريباً، والتغطية القليلة التي وجدت كانت تدعم نظام الشاه. وعقب إطلاق الشرطة النار دون تمييز على المتظاهرين في 8 أيلول/ سبتمبر 1978، مثلاً، شجب الإعلام الصيني المتظاهرين على أساس أنه «قد تم تمويلهم وتنظيمهم من الخارج».[58] وكان الولاء الصيني الصارم المناصر للنظام يختلف بحدة عن موقف الاتحاد السوفيتي، والذي دخل في حرج إظهار التعاطف مع القوى الإيرانية المضادة للنظام والمحافظة على علاقات ودية مع طهران. ولم يكن قادة الصين متناسين الاضطراب المتنامي في إيران، ومع ذلك يبدو أنهم قد ارتكبوا الخطيئة الكبرى المتمثلة في تصديق دعايتهم الخاصة. عندما نقلت المعلومات الاستخبارية عن انتشار الفوضى في إيران من السفارة الصينية في طهران إلى بكين، مال الناس في بكين إلى رؤية اليد السوداء لجهاز الاستخبارات السوفيتية (كيه جي بي) خلف تلك الفوضى. ووفقاً لهذا التصور، كان المطلوب هو تقديم الدعم الأقوى، لا الضعيف، للشاه.[59] وكانت الحسابات الصينية فيما

يتعلق بالقوة العظمى للولايات المتحدة الأمريكية تشير في الاتجاه نفسه. وقد أفزع الشاه أن إدارة كارتر دعمت شكوى منظمات حقوق الإنسان وما تبعها من معارضة استخدام القوات المسلحة الإيرانية لسحق الحركة المتصاعدة المضادة للحكومة. وقد شارك القادة الصينيون الشاه في انتقاده للسياسة الأمريكية. وروى أحد السفراء الصينيين المتقاعدين، وهو لا يصدق، الكيفية التي صرح بها السفير الأمريكي ستانفيلد تيرنر Stanfield Turner بتعليقات محبطة عن الشاه إلى السفير الصيني الذي كان يجلس بجانبه في مأدبة دبلوماسية مع تعمق أزمة الشاه في عام 1978.[60] وقد استنتج محلل صيني آخر يعتبر مرجعاً أن سقوط الشاه كان يرجع جزئياً إلى فرط اعتماده على النصائح الأمريكية؛ أي فشله في استخدام الجيش كي يسحق التمرد بحسم. وفي مقابل ما اعتبرته بكين افتقار إدارة كارتر إلى العزم، كان الدعم الصارم للشاه مطلوباً. إن وسيلة اكتساب صداقة الشخص تتمثل في دعمه عندما يكون في حاجة إلى ذلك.

أخيراً، أخطأ المحللون والقادة الصينيون ببساطة في حساب مدى قدرة نظام الشاه على البقاء. لم يتخيل أي أحد في بكين أن نظام الشاه، مع قوات مسلحة بمثل هذه القوة والجاهزية ويبلغ تعدادها أكثر من أربعمئة ألف ولها سجل يثير الإعجاب من التطور قد تنهار. وكان على بكين أن تدفع ثمناً باهظاً لهذا الخطأ في الحسابات. نجحت بكين في تحقيق هدفها في أثناء زيارة هواه؛ وهو الفوز بعرفان الشاه. ففي شهادته النهائية أعلن الشاه «يجب أيضاً أن أطري على ولاء القادة الصينيين؛ فعندما زارني السيد هواه جو فنج في وقت كانت قد وصلت فيه الأزمة الإيرانية إلى ذروتها، كان لدي انطباع بأن الصينيين وحدهم يحبذون إيران أقوى».[61] وقد أفرز الدعم الصيني نفسه الذي فاز بعرفان الشاه مرارة وسط القوات الإسلامية المتمردة التي كانت ستستلم السلطة بعد قليل في إيران.

الفصل الثالث

إيران الثورية والصين ما بعد الثورية، 1979 - 1988

الصين والثورة الإيرانية

كانت الثورة الإيرانية واحدة من الثورات الاجتماعية العميقة في القرن العشرين: انتفاضة الجماهير غير النخبوية من الناس العاديين تطيح بمؤسسات هيمنت على المجتمع لعقود طويلة. خلال النصف الثاني من عام 1978 نمت مظاهرات الشوارع المضادة للشاه ونظامه في الحجم والروح القتالية. وقد شارك في هذه المظاهرات الكثير من الجماعات والفصائل، أو دعمتها من جانبي الطريق، ولكن أكثر القادة ثقة كان آية الله روح الله الخميني الذي كان في منفاه بباريس بعد أن ترك منفى مشابهاً في العراق في تشرين الأول/ أكتوبر 1978. وانضم العلمانيون وحتى الماركسيون على نحو متزايد إلى الإسلامويين في المطالبة بوضع نهاية لنظام الشاه الشديد التغريب. وقد أطلقت شرطة الشاه النار على المتظاهرين، ولكن بدلاً من إخماد الاضطراب، فإن تطبيق القوة هذا ألهب المتظاهرين على نحو إضافي، وفي 11 كانون الأول/ ديسمبر أجازت مظاهرة من أكثر من مليون شخص برنامجاً من سبع عشرة نقطة يطالب بتأسيس حكومة إسلامية وإعلان الخميني إماماً (قائداً أعلى). وقد فكر الشاه لفترة قصيرة في توجيه الأوامر إلى الجيش لكي يقمع المظاهرات، ولكنه في عاقبة الأمر قرر عكس هذا المسار. وبعد أن استبعد القمع بالقوة العسكرية المتوحشة، رفع الشاه الأحكام العرفية في 9 كانون الثاني/ يناير 1979. وقد أضحت المظاهرات أكبر. وفي 12 كانون الثاني/ يناير أنشأ الخميني، وهو مايزال في باريس، مجلس الثورة الإسلامية، وكلفه بتأسيس حكومة انتقالية. وفي 16 كانون الثاني/ يناير سافر الشاه جواً إلى المنفى تحت ضغط قوي من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي 1 شباط/ فبراير عاد الخميني إلى طهران ورحبت به حشود منتشية، وفي 4 شباط/ فبراير عين الخميني مهدي بازرجان رئيس وزراء انتقالياً

للحكومة، وفي 11 شباط/ فبراير تأسست حكومة ثورية، وأعلنت جمهورية إسلامية. بعد ذلك بيومين أنهى الحرس الإمبراطوري، الوحدة النخبوية التي صممها الشاه لتضمن استمرارية نظامه، مقاومته وسلم قصر نيافاران، حيث كانت توجد مكاتب الحكومة المتهاوية التي تركها الشاه. وبعد ذلك بدأت القوات الثورية العمل على قمع الأعداء، وبناء نظام جديد منسجم مع تعاليم الإمام الخميني. وفي آذار/ مارس 1979 أفضى استفتاء شعبي إلى تأسيس دولة إيرانية جديدة: الجمهورية الإسلامية الإيرانية.[1]

لقد كانت جمهورية الصين الشعبية أيضاً نتاجاً لجيشان اجتماعي عميق، وكانت أيضاً دولة مكرسة للقضاء على النظام الاجتماعي السابق، وهي أيضاً كانت أصلاً دولة ثورية وجدت طريقها إلى بناء نظام جديد عبر العنف والاضطراب. وجمهورية الصين الشعبية، مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كانت أصلاً دولة ثورية تحتقر النظام الدولي السائد، وسعت إلى أن يُستبدل به نظام واحد عادل في الأساس، كما تدل على ذلك معتقداتها الأيديولوجية. على أي حال، بحلول عام 1979 كانت العواطف المشبوبة والرؤى الطوباوية التي ألهبت المسعى الثوري الصيني قد خمدت. وقد كانت صين ما بعد قيادة ماو تحت رئاسة دينج شياو بنج، الذي دمج سلطة عليا في آب/ أغسطس 1978، وكرس نفسه لإنهاء "الصراع الطبقي" من أجل مجتمع شيوعي، وأخذ يركز - بدلاً من ذلك - على مسائل عملية تتعلق بالتنمية الاقتصادية. وكانت المؤسسات والقيم التي أسستها الثورة الصينية لاتزال في مكانها، ولكن المسعى الآن أصبح براجماتياً من أجل التحسن الاقتصادي، وليس مسعى رؤيوياً لمجتمع لاطبقي ومساواتي. وبحلول عام 1979 كانت الصين قد دخلت مرحلة ما بعد الثورية. وعندما شرعت إيران الثورية في تحويل المجتمع الإيراني، كانت الدولة الصينية قد شرعت في التثوير العكسي derevolutionize للمجتمع الصيني.

ومن قبيل المفارقة أن جمهورية الصين الشعبية في عام 1979 وجدت نفسها إزاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية في وضع مشابه جداً لوضع الولايات المتحدة الأمريكية في

عام 1949 إزاء جمهورية الصين الشعبية. في عام 1979 تحملت جمهورية الصين الشعبية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1949، مسؤوليات ثقيلة بسبب علاقتها بالنظام القديم. في السنوات العديدة التي تلت عام 1945، أعطت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات كبيرة لحكومة شيانج كي شيك حتى عندما كانت الحكومة تحاول أن تقمع قوات الثورة المتنامية. وقد خلق دعم الولايات المتحدة الأمريكية لشيانج كي شيك مستودعاً من الحنق وعدم الثقة بين قادة جمهورية الصين الشعبية الحديثة التكوين. وكما رأينا في الفصل السابق، أعطت الصين دعماً كبيراً ومواساة لحكومة الشاه في سنواتها الأخيرة، وهذا أيضاً خلف مستودعاً من الحنق وعدم الثقة بالصين. لم تكن الصين قط الخصم الرهيب للحماسة الثورية الإيرانية، وقد ذهب هذا الشرف إلى الولايات المتحدة الأمريكية "الشيطان الأكبر" الذي كان شريك الشاه الرئيسي منذ عام 1953، وإلى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية "الشيطان الأصغر". ولكن وسط قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وخاصة مع الخميني، الشخصية الكاريزمية العملاقة التي تسيدت الثورة الإيرانية، كان هناك قدر كبير من عدم الثقة بالصين. وقد أفصح الخميني عن عدم ثقته بالصين في أواخر عام 1978 مع تصاعد الحركة الثورية في إيران؛ ففي خطاب في تشرين الأول/ أكتوبر، بعد وقت قصير من تركه العراق للمنفى في باريس، حذر الخميني من «أن شبابنا يجب أن يعرفوا أن الصين وروسيا، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تتغذيان على دماء شعبنا، وطلبي منكم هو تحاشي الشعارات التي تصب في مصلحة الشاه، وأن تحاولوا أن تكونوا مستقلين دون أي ميل نحو الشرق أو الغرب. لا تنخدعوا بالنهابين الدوليين».[2] وبعد ذلك بأسبوعين حذر الخميني من «السياسات الخارجية لأمريكا وإنجلترا وروسيا والصين ودول أخرى تدعم نظام الشاه الفاسد وجرائمه؛ لقد دمروا اقتصادنا، لقد جعلوا جيشنا معتمداً على الغير، لقد لوثوا ثقافتنا».[3]

كانت هناك أيضاً هوة بين عقيدة الحزب الشيوعي الصيني الإلحادية المادية وبين الإيمان الإسلامي المتقد في صدور الرجال الذين أسسوا وقادوا الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وكان أحد مبادئ الخميني التي توجه السياسة الخارجية يتلخص في "لا غرب

ولا شرق". وسواء أكانت الصين مندرجة في "الشرق" أم لا فقد كان هذا أحد موضوعات المناظرات في إيران الثورية، ولكن يبدو أنه خلال السنوات التالية، بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، اجتمعت الفلسفة الشيوعية للحزب الشيوعي الصيني مع جهل قادة إيران الجدد بالصين لتؤهل الصين للانضمام إلى "الشرق"؛ ففي أوائل عام 1983 مثلاً، عندما جاء في الصحف البريطانية أن الصين تبيع دبابات T-69 للعراق، الذي كانت إيران في حرب معه وقتها، بتمويل من المملكة العربية السعودية، وهي حليف للولايات المتحدة الأمريكية ومنافسة سنية لإيران، استنتجت طهران تايمز *Tehran Times* أن هذه شهادة على طبيعة الصين الخسيسة؛ فـ«كون الصين مثل كل القوى العظمى الأخرى في الشرق والغرب تساعد صدام يبرهن على النقاء المطلق للثورة الإسلامية الإيرانية، إضافة إلى أنه دلالة على الإفلاس التام للنظامين الرأسمالي والاشتراكي، ودليل على عدائهم المشترك للإسلام».[4] وقد لاحظ الدبلوماسيون الصينيون خلال الجيشان الثوري في الفترة 1978–1979 شعارات مكتوبة على الجدران تلعن الصين، إلى كل من جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.[5]

وبالرغم من الاختلافات الأيديولوجية العميقة بين حكام الصين الشيوعيين وحكام إيران الثيوقراطيين الجدد، فإن مصالحهما اجتمعت مع المشتركات الحضارية لكي تجعل الدولتين تتقاربان. وعلى الجانب الإيراني، فإن الحسابات الانتهازية المرتبطة بالحرب مع العراق التي بدأت في أيلول/ سبتمبر 1980 دفعت القادة الأيديولوجيين الممانعين نحو تجديد العلاقات مع الصين. ورغم ذلك، فما إن بدأت التفاعلات بين حكام إيران الدينيين الجدد وحكام الصين، حتى وجد – على الأقل – بعض حكام إيران الجدد أن الصين علاوة على كونها قوة كبيرة مستعدة وقادرة على مساعدة إيران في شن الحرب، هي كذلك حضارة كبرى غير غربية تناضل، مثل إيران، كي تتطور على خطوط غير غربية؛ كما أنها حانقة على الهيمنة الغربية العالمية الراهنة، والتدخل، وموقف التعالي.

لم يكن القادة الدينيون للجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تأسست حديثاً يعرفون الكثير عن الصين، وكثير منهم لم يكن يعرف مثلاً أن في سكان الصين عشرين مليون مسلم

أو نحو ذلك، وقد أبهجهم اكتشاف هذه الحقيقة حين بدؤوا يزورون الصين في أوائل ثمانينيات القرن العشرين.[6] ومع تعلم حكام إيران عن الصين، عندما بدؤوا يتبادلون الآراء مع قادة الصين، اكتشفوا دولة تحنق بشكل عميق على الهيمنة العالمية الغربية، وعنيدة في رفضها الأفكار الغربية عن التفوق الثقافي، ومصممة على خلق نظام عالمي جديد يلعب فيه غير الغرب دوراً أعظم بكثير، ولها حس قوي بالتضامن مع الشعوب غير الغربية الأخرى، وخاصة تلك الشعوب التي لها تواريخ لامعة غيبتها الاستعمارية والإمبريالية الغربية. وقد لعب الدبلوماسيون الصينيون على هذه الموضوعات في جهودهم لتعليم قادة إيران الجدد عن الصين. وشددوا أيضاً على سياسة ما بعد ماو عن حرية الممارسة الدينية. وكانت هذه نقطة افتراق مهمة وحقيقية تحت حكم دينج شياو بنج، وقد أوضحت للقادة الإيرانيين أن مسلمي الصين لهم حرية ملموسة في ممارسة دينهم، وأنهم مكون رئيسي في دبلوماسية الصين تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وبينما هيأت العوامل الحضارية عودة بيئة العلاقات الصينية-الإيرانية، فإن العلاقات الذرائعية كانت تقوم على حسابات القوة. ووجد قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنفسهم مواجهين بسلسلة من المشكلات الهائلة: الحرب، والانهيار الاقتصادي، والعزلة الدبلوماسية، وتعلموا أن الصين قادرة ومستعدة لمساعدة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في معالجة هذه المشكلات. وبعبارة بسيطة، كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحتاج إلى المساعدة والصين تستطيع توفير تلك المساعدة: ذخائر لخوض الحرب ضد العراق، والمساعدة في خلق الوظائف وتنمية الاقتصاد، والمساعدة في البرنامج النووي الإيراني، والاستعداد لقول كلمات حسنة نيابة عن إيران من حين إلى آخر في مجلس الأمن بالأمم المتحدة.

ولئن خلق هذا الوضع فرصاً لبكين، إلا أنه خلق أيضاً أخطاراً واضحة؛ فحقيقة أن قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية سرعان ما أصبحوا يرون الصين قوة صديقة سهلت جهود بكين لاستعادة علاقة تعاونية مع إيران. ولكن انحياز جمهورية الصين الشعبية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضد الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كان يجري عكس الخط الأساسي للسياسة الخارجية الذي رسمه دينج شياو بنج في عام 1978، حيث

كان دينج قد طرح مضاعفة إجمالي الناتج المحلي الصيني لعام 1978 بأربعة أضعاف بنهاية القرن كهدف يعلو فوق أي هدف آخر، ثم رفع مستوى المعيشة في الصين إلى مستوى متوسط (حُدّد على أساس أن يكون فيه دخل الفرد بالدولار الأمريكي 9000-11000 في عام 2000) بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين. وكان دينج يفهم أن تحقيق هذا الهدف الطموح قد يتطلب منفذاً إلى الأسواق الأمريكية، والتقنية، والتعليم العالي، وكل هذه الرؤى كانت تستند إلى حسن نية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جهود التنمية الصينية. وكان الهدف السحب من أصول العالم الرأسمالي لتحديث الصين الاشتراكية، وهو هدف فهم دينج أن تحقيقه قد يتطلب المحافظة على المجاملة الصينية-الأمريكية.[7] وما لم تهدد واشنطن المصالح الجوهرية الصينية؛ مثل مطالبة بكين بتايوان، وسيطرة الحزب الشيوعي الصيني على المجتمع الصيني، فإن الصين لن تواجه الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استنتج دينج أن مصالح الصين خلال تلك الفترة تتلخص في التحديث الاقتصادي، وهناك ضرورة لأن تبقى سياستها الخارجية الضرورية مركزة على هذا الدافع. إن دافع الصين التحديثي لا يحتمل مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج. وقد فرض واجب التنمية قيوداً على تعاون الصين مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقد تناقضت الزمالة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية أيضاً مع جهود دينج شياو بنج في التثوير العكسي للدبلوماسية الصينية. كانت الصين تحت حكم ماو قد لعبت دور الراعي للثورة العالمية المضادة للإمبريالية. واستنتج دينج أن مقاربة ماو كانت عكس دافع التحديث، وشرع بشكل نظامي في التثوير العكسي لدور الصين الدولي. فأسقط دعم الحركات الثورية الأجنبية في كل من جنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وأفريقيا، والأحزاب الشيوعية الماوية المشتتة حول العالم. وكذلك أسقط الكثير من الخطابة المضادة للرأسمالية. وكانت فلسفة الخميني- التي أصبحت أيديولوجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع دخول الثورة الإيرانية مرحلتها الراديكالية بعد الاستيلاء على السفارة الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 والحرب مع العراق التي بدأت بعد ذلك بعام- راديكالية بنفس قدر راديكالية أيديولوجية ماو. وقد رفض الخميني مجرد فكرة سيادة

الدول، وبدلاً من ذلك قسّم الإنسانية إلى معسكرين: "معسكر المضطهِدين" و"معسكر الجماهير المضطهَدة" التي تناضل من أجل التحرر. ودين الإسلام الحق والثورة الإسلامية هما الدرب إلى التحرر، والاستقامة، والعدالة؛ وواجب الإيرانيين أمام الله مساعدة كفاح المضطهَدين في أماكن أخرى، ويجب الإطاحة بحكومات كل الدول تقريباً بدءاً «بالحكومات الإسلامية الزائفة في كل من مصر، والمملكة العربية السعودية، والعراق، ودول الخليج "الفارسي" على حد تعبيره»، وأن تصبح هذه الدول «جزءاً من المجتمع الإسلامي الحقيقي العالمي الذي يحكَم، مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالقانون الإسلامي ورجال الدين». وتمشياً مع هذه المبادئ، أعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن "الكيان الصهيوني" (أي إسرائيل) «ينبغي أن يدمر بالحرب. وينبغي تطهير مصر، التي خانت الإسلام بإقامة سلام مع العدو الصهيوني في عام 1978، بالإطاحة "بفرعون النظام" الرئيس أنور السادات»؛ ونتيجة لذلك طرد الخميني مصر من العالم الإسلامي، ومدح اغتيال السادات في 1981. وقد قام الحجاج الإيرانيون أثناء أدائهم فريضة الحج في مكة بإثارة الفوضى، وحتى تهريب الأسلحة، كما دعمت إيران الحركات الثورية في العديد من البلاد. وغدا العراق بسرعة أهم أهداف ثورة الخميني الإسلامية؛ وكان القصد الرئيسي لتمديد الخميني الحرب مع العراق مدة ثماني سنوات هو استبدال حكم صدام حسين بنظام إسلامي ثوري يقوم على الأغلبية الشيعية في العراق.[8]

إن مقاربة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الثورية للشؤون العالمية كانت على وجه الدقة ما تحاول الصين التخلص منه تحت حكم دينج شياو بنج. وقد فهم قادة الصين أن الزمالة اللصيقة أكثر مما ينبغي للجمهورية الإسلامية الإيرانية سوف تعيق اندفاع الصين نحو تطبيع دورها الدولي الخاص. ومع ذلك، لم تكن الجمهورية الإسلامية الإيرانية حزباً ماوياً صغيراً يمكن التخلي عنه بتكلفة صغيرة. فواقع قوة إيران القومية الكبيرة مايزال باقياً؛ وكان هذا يعني أن بكين سوف تسعى إلى صداقة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الثورية، مع تفادي التزامل اللصيق بها.

وكان ينبغي أن تُنقل القيود على علاقات الصين بالجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الممثلين الإيرانيين بالبراعة الدبلوماسية الملائمة وبطريقة غير مباشرة. ولم يكن إغضاب أو استعداء قادة إيران الجدد ليخدم مصالح الصين. وربما كان أحد أسباب تشديد الصين على المشتركات الحضارية أن هذا يخفف رفض الالتماسات الإيرانية بدعم صيني أقوى، وأكثر شجاعة، وأرفع مستوى ضد الضغوط الأمريكية. لقد كان هدف بكين الاستراتيجي الطويل المدى بناء تعاون مستقر وودي مع قوة إقليمية كبرى تقع في منطقة مهمة جداً من العالم، ولكن هذا لا يمكن تحقيقه على حساب تقويض دافع الصين التنموي.

ولم توهن الهمومُ بشأن التوسعية السوفيتية، التي ألهمت السياسة الصينية تجاه إيران خلال عصر الشاه، الصينَ بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية. في الواقع، أصبحت هذه الهموم أسوأ على الأقل لعدة سنوات. وكما ناقشنا في الفصل السابق، توسعت مكانة موسكو في المناطق الواقعة جنوب الصين خلال النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين بشكل دراماتيكي. وكان تقدم إيران يُعزى إلى ركود في قوة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد اضمحلت قدرات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية بدرجة ملموسة بعد كارثة فيتنام في عام 1975، ودارت مناظرات كبرى داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول ما إذا كان ينبغي على البلاد أن تواصل الاستراتيجية التقليدية لما بعد الحرب العالمية الثانية لاحتواء الاتحاد السوفيتي. وكانت قرارات الرئيس جيمي كارتر في عام 1978 بالاعتراض على استخدام الشاه القوة لسحق المعارضة المتصاعدة وبالضغط على الشاه كي يتنازل عن العرش تجليات بارزة لسياسة الاحتواء الأمريكية المتآكلة. وكان انهيار نظام الشاه المنيع المدعوم من أمريكا لأكثر من عقد، والمضاد للتوسع السوفيتي؛ ضربة مدمرة لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

ومن منظور بكين، كان الخطر الذي يلوح في الأفق يتمثل في أن الاتحاد السوفيتي قد ينجح في تحقيق التفوق في الرقعة الواسعة من الأرض والبحر بين فيتنام والخليج، ومن ثم يحيط بالصين من الجنوب إضافة إلى الشمال. وحتى يتم منع ذلك، كان لإيران دور كبير تلعبه. إن المصالح الجيوسياسية التي جعلت الصين تنحاز إلى إيران الشاه هي نفسها التي أسهمت في حمل الصين على الانحياز إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ومن المثير للاهتمام، على أي حال، أنه مع تناقص المخاوف الصينية من التوسعية السوفيتية في منتصف ثمانينيات القرن العشرين ثم تبخرها تماماً بحلول تسعينيات القرن العشرين، إلا أن بكين لم تفقد الاهتمام بالشراكة مع إيران. وأصبح شاغل بكين الجديد مكافحة الضغط الأمريكي، وهنا أيضاً أثبت التعاون مع إيران في هذا المجهود جاذبيته بالنسبة للصين. وكانت الجاذبية المستمرة تتمثل في التعاون مع دولة لها قدرات ملموسة. وقد تغير "الطقس" السياسي- أي الأهداف السياسية المحددة التي يتم السعي وراءها- من فترة إلى أخرى، ولكن منفعة شراكة ملائمة لـ "كل أنواع الطقس" تقوم على القدرات القومية كانت شيئاً ثابتاً.

دبلوماسية التقارب

استلزمت الدبلوماسية الصينية تجاه إيران في السنوات العديدة التي تلت عام 1979 جهداً منهجياً لإعادة بناء العلاقة. وقد بدأ هذا بعروض صداقة مباشرة ومتكررة، بما في ذلك الاعترافات باحترام الاختيار الذي قام به الشعب الإيراني في الإطاحة بالشاه. ويبدو أنه قد شمل اعتذاراً مباشراً وشخصياً، وإن كان خصوصياً، عن الإثم المتصور لدعم الشاه. وقد لعب الأصدقاء المتبادلون دوراً مفيداً؛ فتحدثت باكستان عن فائدة الصين والتعويل عليها كشريك. ويبدو أن جهود الصين لإعادة مد الجسور مع طهران قد تضمنت أيضاً تعديل السياسة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية للتقليل من مخاوف طهران. وقد شملت جهود بكين الكثير من المقابلات المباشرة مع قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث وفر تبادل الوفود المتكرر اجتماعات مع قادة الجمهورية الإسلامية

الإيرانية، والذين كانوا دائماً يكرمون بلقاءات مع قادة صينيين أرفع مكانة من الزائر الإيراني. ولعبت تصريحات الإطراء حول أهمية وعظمة إيران دوراً أيضاً. إن إظهار الاحترام مهم في أي ثقافة، وربما كان كذلك على نحو خاص في الثقافتين الصينية والإيرانية اللتين تعانيان جراء العبء السيكولوجي لـ"الإذلال القومي" لأمم كانت عظيمة ذات مرة. وقد أسهم تشديد الطرفين على وجوه التشابه الحضاري والمصالح المشتركة كدولتين غير غربيتين في خلق بيئة من المودة، وخفف الانشقاق العميق بين إسلام طهران المتحمس وشيوعية بكين. وربما كان الأهم من ذلك كله أن بكين قد وجدت وسائل تكون بها مفيدة بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

في 14 شباط/ فبراير، في اليوم التالي لاستسلام الحرس الإمبراطوري للقوات الثورية، وبعد ثلاثة أيام من تشكيل الحكومة الثورية الإيرانية، أرسل رئيس الوزراء هواه جو فنج برقية إلى رئيس الوزراء مهدي بازرجان اعترف فيها رسمياً بالحكومة الانتقالية لإيران وهنأ بازرجان بأنه أصبح رئيساً للوزراء. وأضاف هواه الأمل التالي «فليستمر نمو العلاقات الودية بين الصين وإيران في القوة على أساس المبادئ الخمسة... لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخر، والمساواة، والفائدة المتبادلة...ولتشهد الصداقة التقليدية بين شعبينا تطوراً جديداً»؛[9] ولم ترد طهران.

بقي سفير جمهورية الصين الشعبية جياو رويو Jiao Ruoyo في منصبه أثناء الانتقال الثوري للسلطة في أواخر عام 1978 وأوائل عام 1979 في طهران. وفي 21 نيسان/ إبريل نجح جياو في ترتيب مقابلة مع بازرجان لكي ينقل عن بكين «التحيات الطيبة والتهاني للقادة الإيرانيين»، و«ليعبر عن الرغبة في تطوير العلاقات بين البلدين على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي». وقد حضر المقابلة كل من إبراهيم يزدي نائب رئيس الوزراء للشؤون الثورية، وعباس أمير انتظام نائب رئيس الوزراء للشؤون التنفيذية.[10] وبعد زيارة السفير جياو لبازرجان في نيسان/ إبريل لم تكن هناك تفاعلات عامة إضافية بين بكين وطهران لمدة تسعة أشهر. وقد أعطت وكالة الإعلام الصينية شينخوا اهتماماً بالغاً

للتطورات في إيران خلال تلك السنة المضطربة، وكان الموضوع الرئيسي لهذه التغطية هو مخاطر استغلال الاتحاد السوفيتي للاضطراب في إيران.

وفي تموز/ يوليو قدمت باكستان مساعيها الحميدة، وفي ذلك الشهر تقول الروايات إن أغا شاه، الذي كان وقتها مساعداً للرئيس الباكستاني، نقل اعتذاراً شخصياً من هواه جو فنج مباشرة إلى آية الله الخميني. وتقول الروايات إن هواه قال في رسالته «أعتذر للإمام الخميني عن زيارتي إلى إيران خلال نظام الشاه المخلوع، وأدعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية». وقد شرح هواه ذلك قائلاً إنه بسبب رحلته الطويلة إلى الوطن بعد أن زار يوغسلافيا كان «عليّ أن أتوقف في إيران»، وعندما أذاع التلفزيون الإيراني هذا الخبر عما روي عن اعتذار هواه، أضاف أن آية الله الخميني قد غفر لهواه؛ لأن «بلادنا تحب أن تكون لديها علاقات ودية مع الدول الإسلامية وغير الإسلامية. وعلى الرغم من أن هذه الرحلة قد جاءت في وقت كان فيه شبابنا يغرق في الدماء، فإننا والأمة الإيرانية سوف نغفر له».[11] وخلافاً للإعلان العام بأن القائد الأعلى الخميني قد غفر لهواه، لم تكن هناك مبادرة إضافية تجاه بكين من جانب طهران.

وقد طورت بكين تفسيراً مبرئاً لزيارة هواه في عام 1978؛ فكان سبب سفر هواه خارجياً في ذلك الوقت إعطاء قائد الصين الأعلى بعض الواجهة الدولية، وزيارة بعض الأصدقاء القدامى والجدد غير المنحازين؛ رومانيا ويوغسلافيا. وبسبب المدى المحدود لطائرة بوينج 707 التي كانت تقل هواه، كان من الضروري إعادة التزود بالوقود في الطريق، وبما أن اتفاقية للطيران المدني كانت قد وقعت مع إيران في تشرين الثاني/ نوفمبر 1972، اختار من خططوا لـ "هواه" طهران محطة توقف لإعادة التزود بالوقود. بعدها أشارت وزارة الخارجية إلى أن التوقف في طهران دون مقابلة الشاه كان من الممكن جداً أن يغضبه. وهكذا أضيفت زيارة قصيرة، ولكنها "رسمية" في أوائل عام 1978 لرحلة عودة هواه. ومع تصاعد الاضطراب في طهران في منتصف عام 1978، لم تتم مراجعة القرارات السابقة، وقد نقل هذا التوضيح إلى الحكومة الإيرانية الجديدة إلى جانب رغبة الصين في علاقة ودية تعاونية مع أي حكومة قائمة في إيران.[12]

وكانت علاقة الصين اللصيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1979–1980 تمثل مشكلة خطيرة في العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. فالشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية قد تعمقت بسرعة عبر سبعينيات القرن العشرين، ووصلت ذروتها في عام 1979 عندما تم تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية (في الأول من كانون الثاني/ يناير 1979) على أساس منح الصين مكانة الدولة الأَولى بالرعاية، والتي حصلت عليها بالفعل عندما تم توقيع الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في أوائل 1980. وكان عدم مزواجة مكانة الدولة الأولى بالرعاية بين الصين واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية خطوة أمريكية متعمدة لتشكيل انحياز أكثر التصاقاً ضد الاتحاد السوفيتي (لم يحصل اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية قط على مكانة الدولة الأولى بالرعاية). ووقتها زار دينج شياو بنج الولايات المتحدة الأمريكية قبل فترة قصيرة من غزو الصين التأديبي لفيتنام في شباط/ فبراير. وقد كان النقد الصيني للسياسة الخارجية السوفيتية حاداً جداً. وقد تناول التعاون الصيني–الأمريكي المضاد للسوفييت إيران مباشرة، عندما وافقت الصين على أن تزود وكالات المخابرات الأمريكية بمواقع تنصت في غربي شنجيانج لتحل محل مواقع كانت سابقاً في إيران، ولكن الثورة أغلقتها هناك، واستخدمت لمراقبة إطلاق الصواريخ السوفيتية في آسيا الوسطى السوفيتية. ومن منظور الكثيرين من قادة إيران الجدد، بدا أن بكين حليفة للولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان تعاون الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية موضوعاً رئيسياً للدعاية السوفيتية الموجهة إلى إيران الثورية.

وقد أدى الاستيلاء على السفارة الأمريكية وأسر ستة وستين موظفاً بواسطة الشباب الثوري الإيراني في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 إلى إقحام علاقة الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية في أجندة قادة إيران الجدد. إن احترام حصانة الدبلوماسيين أحد أقدم مبادئ القانون الدولي وأكثرها رسوخاً. وحاولت بكين أن تكون في مكانة وسط بين واشنطن وطهران، ولكنها فشلت في تهدئة الراديكاليين في طهران. وقد أكد ضمناً بيان

أصدرته وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية بعد عدة أسابيع من الاستيلاء على السفارة نقد الراديكاليين الإيرانيين للولايات المتحدة الأمريكية، وقال «نحن نتمسك دائماً بأن الشؤون الداخلية لكل دولة يجب أن يديرها شعب هذه الدولة، وأنه يجب ألا يكون هناك تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى»، ثم مضى البيان ليدين ضمناً عملية الاستيلاء الإيراني «ولكن في الوقت نفسه نتمسك بأن المبادئ الهادية للعلاقات الدولية والحصانات الدبلوماسية المتعارف عليها يجب أن تجد الاحترام الشامل».[13] وعندما صوت مجلس الأمن بالأمم المتحدة في تموز/ يوليو 1980 ليدين قبض الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الدبلوماسيين الأمريكيين امتنعت الصين عن التصويت.

لقد فهمت بكين جيداً الأصول الأيديولوجية والمنفعة السياسية للاستيلاء على السفارة. في الواقع، كانت هناك وجوه شبه مدهشة بين الاستيلاء الإيراني على السفارة الأمريكية واستيلاء الحزب الشيوعي الصيني على القنصلية الأمريكية في مكدن Mukden؛ فكلا التحركين خدم ردكلة radicalize الثورة. ولكن بكين خشيت أن يستغل الاتحاد السوفيتي استيلاء إيران على السفارة. وتعاطف تعليق مطول في صحيفة رنمين ريبو بعد شهرين من الاستيلاء على السفارة مع الأصول الثورية لهذه الخطوة. وقد أوضح الاستيلاء على السفارة «الانفجار الشرس لمطلب الشعب الإيراني المتعلق بالثورة الديمقراطية الوطنية، والذي قمع طويلاً»، وكان يمثل «العواقب الشريرة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ما بعد الحرب». وقد شرح التعليق أيضاً كيفية ارتباط الاستيلاء على السفارة بالديناميات الداخلية للثورة الإيرانية «إنشاء... معارضة للإمبريالية الأمريكية قد يساعد في إحراق الاختلافات الداخلية». ومع ذلك، فقد انتهكت هذه العملية «القوانين الدولية المشتركة للممارسة الدبلوماسية»، وجعل هذا «من الصعب جداً» أن «تكسب الدعم والتعاطف». وشدد التعليق على أن أكثر الأشياء خطورة هو أن الاستيلاء على السفارة قد خلق فرصاً للاتحاد السوفيتي «إن علاقات إيران المشدودة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاضطراب الداخلي قد أعطيا الاتحاد السوفيتي فرصة ذهبية كي يصطاد في الماء العكر في كل هذه البلاد والمناطق المجاورة». وحذر التعليق من أنه مع

وجود القوات السوفيتية في أفغانستان وتمركزها على الحدود الأفغانية-الإيرانية، فلن يكون من الحكمة السماح للمأزق في العلاقات الإيرانية-الأمريكية بالاستطالة.[14] وإذا قرأنا ما بين السطور، فإن المرء يستطيع أن يرى نصيحة تتلخص في أن على إيران التفاوض مع واشنطن في محاولة لحل الأزمة وتحسين العلاقات الإيرانية-الأمريكية. وقد استقال الرئيس أبوالحسن بني صدر في حزيران/ يونيو 1980 إلى حد كبير بسبب هذه القضية، فقد اختلف مع سياسة الراديكاليين التي تتمثل في عدم التفاوض مع واشنطن، أو استخدام وساطة الأمم المتحدة لحل قضية الاستيلاء على السفارة.[15]

وبينما كانت بكين تنتقد استيلاء إيران على السفارة الأمريكية، فإنها أدانت كذلك رد الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة العسكرية في نيسان/ إبريل 1980 لإنقاذ الرهائن. وقال بيان صدر عن وزارة الخارجية الصينية عقب محاولة الإنقاذ الأمريكية الفاشلة: إن «مشكلة الرهائن الأمريكيين... لا تسبب القلق للشعب الأمريكي فقط، ولكنها تثير أيضاً هماً دولياً واسعاً». ورغم ذلك «نعتبر أيضاً أن عقوبات الحكومة الأمريكية ضد إيران وعمليتها [العسكرية] لإنقاذ الرهائن في انتهاكٍ لوحدة أراضي إيران وسيادتها لا تساعد في الحل، ولكنها بالعكس سوف تزيد الموقف سوءاً».[16] وفي رده على التعليق الموجز للسفير الإيطالي لدى الصين بشأن عقوبات المجموعة الاقتصادية الأوربية على إيران، قال نائب وزير الخارجية سونج شجوانج Song Zhiguang إن الصين لا توافق على أن الضغوط ذات الطبيعة الاقتصادية ستؤمّن إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين.[17] وسوف تصبح «معارضة بكين المبدئية» للعقوبات الاقتصادية التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية عنصراً متسقاً آخر للدعم السياسي الصيني للجمهورية الإسلامية الإيرانية يمتد إلى القرن الحادي والعشرين.

وبعد أن احتفظت بكين بصورة عامة متواضعة في إيران في عام 1979، أخذت في أوائل عام 1980 زمام المبادرة الدبلوماسية. وفي نهاية عام 1980 أرسل يي جيانينج Ye Jianying رئيس اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي القومي (وكان وقتها أقرب مقابل

لمنصب "الرئيس" في الهيكل الدستوري لجمهورية الصين الشعبية) رسالة تنقل «التهاني الحارة والمخلصة» إلى أبوالحسن بني صدر على تقلده منصب أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية «نتمنى لفخامتكم وللشعب الإيراني الصديق الكثير من النجاحات الجديدة في القضية النبيلة التي تتعلق بضمان سيادة واستقلالية الدولة، وتحويل إيران إلى دولة مزدهرة». وكتب يي «ونأمل أن يستمر نمو قوة وتطور الصداقة وعلاقات التعاون الودي بين الصين وإيران، وبين شعبينا».[18] وعندما أقامت سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية حفل استقبال في شباط/ فبراير لإحياء الذكرى الأولى لتأسيس الحكومة الثورية الإيرانية حضر الحفل وزير الخارجية الصيني هوانج هوا Huang Hua، ووزير التجارة الخارجية كوي كون Cui Qun، ونائب رئيس الجمعية الإسلامية الصينية حاجي إلياس شن شياشي Shen Xiaxi. وعندما أقيم حفل استقبال ثانٍ بعد أسبوعين بشكل أساسي لإحياء ذكرى الحدث نفسه، حضر الحفل نائب رئيس الوزراء جي بنجفي، ونائب وزير الخارجية هي ينج He Ying إلى جانب أعضاء قياديين من الجمعية الإسلامية الصينية، ومختلف الإدارات المندرجة تحت مجلس الدولة. وفي شباط/ فبراير 1980 تبرعت جمعية الصليب الأحمر الصيني بألفي بطانية ومائتي خيمة لضحايا الفيضان في جنوبي إيران. وقد أصبحت مساهمات الإغاثة الدورية في أعقاب الكوارث الطبيعية عنصراً متسقاً للطريقة التي تتودد بها الصين إلى الجمهورية الإيرانية الإسلامية على مدى السنوات التالية.

كان أول وفد صيني إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية مجموعة من المسلمين الصينيين في شباط/ فبراير 1980 بقيادة نائب الرئيس الأعلى للجمعية الإسلامية الإيرانية الحاجي محمد علي شانج جي Zhang Jie، وهو كادر مركزي قديم في جبهة العمل الموحد في الحزب الشيوعي الصيني. وقد سافر الوفد إلى إيران بدعوة من وزارة الخارجية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاحتفال ببداية القرن الخامس عشر من التاريخ الهجري، والذكرى الأولى للثورة الإسلامية الإيرانية. ومكث الوفد أسبوعين، واستقبله آية الله الخميني والرئيس بني صدر، وزار الأماكن المقدسة في قم ومشهد، وشارك في العديد من

حلقات النقاش في المسائل الإسلامية.[19] ويبدو أن مهمة شانج جي كانت خطوة مهمة في تعليم قادة إيران الراديكاليين الجدد شيئاً عن شخصية الصين المسلمة جزئياً. وكان شانج عضواً في أقلية هوي (هان ولكنهم مسلمون) من محافظة هيبي Hebei في شمال الصين. وبعد أن أنهى الدراسات الإسلامية في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، شارك شانج في أعمال الدعاية المضادة للقوميات اليابانية بالتعاون مع الحزب الشيوعي الصيني. وفي عام 1941 أصبح نائب مدير مسجد يان آن Yan' an– ويان آن هي عاصمة المنطقة التي تعتبر قاعدة الحزب الشيوعي الصيني في منطقة شانشي جانسو ننجشيا الحدودية في شمال الصين– والمدير بالإنابة لجمعية هوي Hui في تلك المنطقة. وبعد عام 1949 شغل شانج عدداً من المناصب المهمة في الجمعية الإسلامية الصينية، والجمعية الصينية للدراسات الإسلامية. وشارك أيضاً في الوفود الصينية إلى أكثر من عشر دول إسلامية، وبذلك «ساهم في العلاقات الودية» بين هذه الدول والصين، وفقاً لسيرة على الإنترنت.[20] وكان شانج ماهراً في سياسات الحزب الشيوعي الصيني، وشرح لقادة إيران الجدد أن المسلمين في الصين يتمتعون بالحرية الدينية، بينما يشاركون في بناء صين جديدة تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني.

بعد فترة قصيرة من عودة وفد جمعية شانج جي الإسلامية الصينية من إيران تسلم سفير جديد؛ شوانج يان Zhuang Yan مهام منصبه في طهران. واستطاع شانج أن يرتب أول لقاء على مستوى رفيع بين مسؤولي الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية في بلغراد خلال جنازة القائد اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو Josip Broz Tito. وفي 6 أيار/ مايو، وخلال رحلته الجوية إلى يوغسلافيا لحضور جنازة تيتو، أرسل هواه جو فنج رسالة تهنئة بالراديو للرئيس بني صدر، بينما كان يمر بالمجال الجوي الإيراني. ومما جاء في هذه الرسالة «أود أن أعبر عن تمنياتي المخلصة لسعادتكم [كذا!] بالسلامة والصحة الجيدة، وبالأمن لبلادكم، والتعاون المستمر بين جمهورية الصين الشعبية وإيران».[21] وفي 9 أيار/ مايو التقى وزير الخارجية صادق قطب زاده Sadeq Qotbzadeh، والذي كان أيضاً يحضر جنازة تيتو، هواه لمدة نصف ساعة في فندق إنتركونتيننتال في بلغراد. وقد ناقش هواه

وقطب زاده توسيع العلاقات الصينية-الإيرانية على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما ووقعا على ذلك. وقد اتفقا أيضاً على أنه ينبغي انسحاب القوات السوفيتية فوراً من أفغانستان، وأن تترك شعب أفغانستان يحدد مصير البلاد. وفي نهاية اللقاء، دعا هواه قطب زاده إلى زيارة الصين.[22] وقبل أن يحدث ذلك تم إعدام قطب زاده في أيلول/ سبتمبر 1982 كنتيجة جزئية للتمزق بين معسكري المعتدلين والراديكاليين في الثورة الإيرانية. ولم يستطع وزير الخارجية الإيراني زيارة الصين حتى أيلول/ سبتمبر 1983؛ أي بعد ستة وثلاثين شهراً من بدء الحرب الإيرانية-العراقية. وكان كل من بازرجان وبني صدر وقطب زاده أكثر استجابة لمبادرات الصين في الأشهر التي أعقبت الثورة مباشرة، وكانوا قادة فصيل "واقعي" يناصر الانفتاح الدبلوماسي تجاه الدول الكبرى سعياً وراء المصالح القومية لإيران. وقد عارضهم وهزمهم في آخر المطاف فصيل "مثالي" كان يضع القيم الإسلامية فوق الأغراض القومية، ويفضل تصدير الثورة والانفصال عن أي دولة لها حلقات وصل مع القوى العظمى؛ مثلما كانت الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية،[23] وكانت استجابة إيران لمقترحات بكين قد وقعت رهينة لهذا الصراع الفصائلي النخبوي هذا.

الصين والحرب العراقية - الإيرانية

لقد خلقت حرب الثماني سنوات بين إيران والعراق ضروريات قوية لإيران، ومن ثم هيئت فرصاً لدبلوماسية بكين. كانت الحرب تجربة محرقة بالنسبة لإيران؛ ففي كل حروبها من عشرينيات إلى سبعينيات القرن العشرين (في غالبها حركات تمرد داخلي)، خسرت إيران 3 آلاف جندي. ولكن في أول أسبوعين من الحرب مع العراق، كانت خسائرها أكثر من عشرة أضعاف هذا الرقم.[24] وبنهاية الحرب بلغ إجمالي قتلى الحرب في إيران 262 ألفاً، و600 ألف جريح، أو 2.2٪ من سكان إيران في عام 1980 البالغ عددهم 39 مليوناً إذا جمعنا الاثنين معاً.[25] وفي عام 2004 كانت الطرق الرئيسية في كثير من القرى الإيرانية مغطاة بصور الجنود الذين ماتوا في الحرب من تلك القرى.

بدأت الحرب الكاملة في 22 أيلول/ سبتمبر 1980 عندما هاجمت القوات العراقية الأراضي الإيرانية بطول جبهة تمتد إلى 700 كيلومتر. وجد صدام حسين فرصة ليحل محل مصر (التي تشوهت صورتها نتيجة لسلامها "الخائن" مع إسرائيل) كقائد للمعسكر العربي. وكان في حساباته أيضاً أن عدم التنظيم في إيران سيجعل منها هدفاً سهلاً، ويسمح له بالاستيلاء على محافظة خوزيستان Khuzistan الغنية بالنفط والتي يسكنها العرب في الجنوب الغربي. ولكن لم تجر الأحداث كما خطط لها صدام حسين. وقد قاومت القوات الإيرانية مقاومة شرسة. وبحلول نهاية عام 1981 كانت القوات العراقية قد استنفدت طاقتها، وبعدها أخذت إيران زمام الهجوم. وفي سلسلة من الهجمات بين آذار/ مارس وأيار/ مايو 1982 كانت إيران قد قضت تقريباً على القوات العراقية في خوزيستان. وفي مواجهة نكسات متصاعدة في ميدان القتال وصعوبات مالية متنامية، قرر صدام حسين أن يسحب قواته إلى الحدود الدولية، وأن يتبنى الدفاع الساكن على طول ذلك الخط مستخدماً غزو إسرائيل للبنان في حزيران/ يونيو 1982 ذريعة. وهكذا كانت الأراضي الإيرانية قد تم تنظيفها من القوات العراقية بحلول منتصف عام 1982.

كان يمكن لإيران أن تعلن النصر وتعقد سلاماً عند تلك النقطة، ولكن قادتها قرروا مواصلة الهجوم داخل العراق متوقعين أن ينهار الجيش العراقي في مواجهة هجوم مصمم، ومن ثم يطلق هذا الانهيار انتفاضة شيعة العراق الذين طال اضطهادهم. وبعد ذلك قد يمد نظام إسلامي ثوري في العراق مجال الإيمان الحقيقي. وكان قادة إيران يعتقدون أيضاً أن الهجوم العراقي تم بتحريض من الولايات المتحدة الأمريكية، لإضعاف إيران الإسلامية الثورية. والمكافحة الملائمة لذلك - حسب استنتاجهم - كانت الجهاد الثوري الذي يندفع بقوة مستمرة عبر العراق والخليج وشبه الجزيرة العربية، ويدمر في نهاية المطاف «الكيان الصهيوني الذي زرعته الإمبريالية الغربية في قلب العالم الإسلامي». وفي تموز/ يوليو 1982 بدأ هجوم إيراني كبير باتجاه البصرة في جنوب العراق مع إعلان القيادة العليا الإيرانية أن إيران «سوف تحرر القدس مروراً بكربلاء».[26] وقد عزز الحماس

الثوري جهود الهجوم الإيراني لعدة سنوات على الرغم من أن هذه الهجمات كسبت القليل من الأراضي بتكلفة مرتفعة جداً من الخسائر الإيرانية.

وكان موقف بكين الرسمي من الحرب الإيرانية–العراقية هو الحياد مع اعترافات بالصداقة والتجارة المستمرة مع كل من المتحاربين. وفي اليوم التالي لانفجار الحرب رسم رئيس الوزراء شو شيانج Zhao Ziyang الخطوط العريضة لموقف الصين واضعاً ثلاثة مبادئ سوف توجه السياسة الصينية خلال الحرب: (1) لم يكن النزاع في صالح أيٍّ من إيران والعراق، وينبغي أن تسوى النزاعات بين الدولتين سلمياً عبر المفاوضات؛ (2) يجب ألا تتدخل القوى العظمى في النزاع؛ (3) يجب ألا يمتد القتال خشية أن يهدد سلام واستقرار منطقة الخليج.[27] وقد توسع تعليق لصحيفة رنمين ريبو في استعراض موقف الصين. كانت كل من إيران والعراق دولة إسلامية تنتمي إلى العالم الثالث؛ «ومن ثم لا يوجد تضارب بين المصالح الأساسية بينهما». ولن تكون النزاعات المسلحة بين دولتي العالم الثالث هاتين مفيدة في إيجاد حل للمشكلات المعقدة «ولكنها سوف تحزن شعبيهما وتسر أعداءهما». وقد حذر التعليق من أن الحرب سوف «توفر الأعذار للتدخل الخارجي، ومن ثم تورط هذه المنطقة في التنافس بين القوى الكبرى».[28] وكانت بكين تخشى أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستخدم ذريعة حماية الشحن البحري في الخليج، لكي تستخدم القوة ضد إيران، وبذلك توسع بشكل إضافي موقفها العسكري في الخليج. والسلام سوف يحرم الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الفرصة، ويعوق تطوير الهيمنة العسكرية الأمريكية في الخليج. ومن ثم، فإن السلام يتفق مع مصالح إيران الخاصة، ومع مصالح الصين أيضاً. وتمشياً مع ذلك، فقد كانت بكين في أثناء تلك الحرب تحث طهران على إبرام تسوية سلمية سريعة مع العراق.

وفي 28 أيلول/ سبتمبر 1980 تبنى مجلس الأمن بالإجماع قراراً دعا فيه العراق وإيران إلى «الوقف الفوري لاستخدام القوة وحل خلافاتها بالوسائل السلمية». وقد صوتت الصين مع القرار. وقد أغضب موقف مجلس الأمن هذا الخميني وإخوته في طهران؛

فبوضع إيران والعراق على المستوى الأخلاقي نفسه، فشل مجلس الأمن في التفريق بين المعتدي والضحية، أو بين اللجوء إلى القوة العسكرية بشكل عدواني واللجوء إليها دفاعاً عن النفس. لقد كان مجلس الأمن وقراراته يفتقران إلى العدالة، ويعكسان المصلحة الذاتية الجشعة للقوى العظمى. وكانت زعيمة الفتنة في هذه "القوى المتعجرفة" هي الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد حرضت بنفسها صدام حسين على مهاجمة إيران، أو هكذا كان يعتقد قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. والآن أخذت الولايات المتحدة الأمريكية و"القوى المتعجرفة" الأخرى تستخدم هذا العدوان للضغط على الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وباتباع بكين لقيادة أعضاء مجلس الأمن الدائمين الآخرين في قضية الحرب الإيرانية-العراقية في رفض التمييز بين المعتدي وضحية العدوان ، فقد كانت تؤكد الكثير من النماذج النمطية السلبية عن الصين لدى الخميني؛ لقد كانت بكين تتحدث عن تضامن العالم الثالث، ولكنها كانت في الواقع شريكاً ثانوياً للشيطان الأعظم. وكانت مثل هذه العواطف هي التي أفضت إلى إصدار طابع بريد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في عام 1983، والذي يظهر على غلاف هذا الكتاب. وكان التغلب على هذه الشكوك العميقة يقتضي تعديلاً كبيراً في علاقات الصين بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1982، وهذه قضية سيتم مناقشتها.

كان المقصود من سياسة الحياد التي اتبعتها بكين جزئياً تفادي تشويه علاقات الصين مع الدول العربية، والتي كان معظمها يدعم العراق السني العربي ضد إيران الفارسية الشيعية الثورية. وقد تم التعبير عن حسابات الصين في هذا الصدد جيداً، حيث قال نائب رئيس الوزراء جي بنجفي خلال زيارة إلى الجمهورية العربية اليمنية بعد أيام من بدء الحرب الإيرانية-العراقية «بعدد سكان يبلغ 150 مليوناً ومصادر نفطية غنية، فإن للدول العربية أهمية استراتيجية، وهي تلعب دوراً متزايد الأهمية في الشؤون الدولية. ونأمل مخلصين أن تصبح الدول العربية أكثر ازدهاراً وقوة... وتحتفظ الصين بعلاقات ودية مع كل من العراق وإيران.... إن محاولات القوى الكبرى التطفل والتدخل ينبغي أن تقابل باليقظة».[29]

وكانت كلمات جي بنجفي التي صاغها بلغة نظرية بكين عن العوالم الثلاثة تعني أن المصالح الحقيقية لكل من إيران والعراق، وبالفعل الشرق الأوسط برمته، تكمن في مكافحة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والسوفييت. وأي تناقض بين إيران والعراق يجب أن يسوّى بطريقة لا تقوض نضال العالم الثالث المضاد للهيمنة بمنح القوى العظمى فرصة للتوسع في سيطرتها عن طريق "التطفل والتدخل". ومن منظور الخميني، على أي حال، فإن رفض الصين وضع تمييز واضح بين اللجوء العدواني واللجوء الدفاعي إلى القوة؛ فقط لأن ذلك قد يستعدي «عدد سكان يبلغ 150 مليوناً ومصادر غنية» تجلت فيه الذهنية الذاتية المصلحة واللاأخلاقية نفسها التي ابتليت بها كل "القوى المتعجرفة" مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تكن نقطة الانطلاق الفلسفية للخميني حسابات المصلحة الذاتية القومية، ولكن المبادئ الأخلاقية التي جاء بها الوحي المقدس، وقد تطلب الأمر جهداً دبلوماسياً كبيراً لكي تشرح بكين لقادة الثورة الإسلامية أن الصين أيضاً، خلافاً للقوى العظمى المنحطة، تعمل على أساس المبادئ الأخلاقية الرفيعة؛ وفي هذه الحالة يتجلى مبدأ معارضة تدخل القوى العظمى لتحرير العالم الثالث من هيمنة القوى العظمى. وعلى مستوى أكثر عملية، فإن خليط المتطلبات اللوجستية الثقيلة الملازمة لحرب كبيرة ومرتفعة الشدة، إلى جانب استعداء مزودي إيران العسكريين التقليديين الغربيين خلق مشكلات قاسية لإيران. وكان على طهران أن تجد سريعاً مصادر جديدة للإمدادات العسكرية، وقد قفزت الصين لملء هذا الفراغ.

وجاء أول وفد عالي المستوى من الجمهورية الإسلامية الإيرانية لزيارة الصين في شباط/ فبراير 1981، وكان تحت قيادة عضو المجلس (والرئيس المستقبلي وخليفة الخميني) سيد محمد علي حسين خامنئي. وعندما وصل الوفد إلى بكين، كانت الحرب العراقية-الإيرانية تدور منذ خمسة أشهر، وكان حجم المشكلات اللوجستية التي تواجهها القوات الإيرانية بيّناً. ووفقاً للتصريحات الرسمية، فقد كان الهدف من زيارة خامنئي هو إطلاع القادة الصينيين على موقف إيران من الحرب. وقد قال خامنئي للصحافة بعد فترة قصيرة من وصوله إلى بكين إن حقيقة أن الصين قد أعلنت حيادها في النزاع لم تكن تعني

أن الحكومة الصينية لم تكن متعاطفة مع إيران. وأضاف أن الصين في الحقيقة تتعاطف مع بلاده.[30] وصرح لنائب رئيس اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي القومي أولانفو أن إيران تعتز بالصين كصديق عزيز، فلقد كانت الدولتان تتقاسمان فضاء مشتركاً في الشؤون الدولية، ولهما الكثير من المصالح المشتركة. ورد أولانفو قائلاً إن الصين وإيران تتمتعان بصداقة عريقة، ويجب أن توسعا علاقتهما؛ وشدد على أن دول العالم الثالث ينبغي أن تتحد لمواجهة الإمبريالية والاستعمارية والهيمنة، كي تضمن السلام العالمي.[31] وقد شرفت كوكبة من المسؤولين الصينيين "حفل شاي" أقامته السفارة الإيرانية في بكين لخامنئي.

وبحلول عام 1982 كان المسؤولون الأمريكيون يتهمون الصين وكوريا الشمالية معاً بتوفير 40٪ من إمدادات الأسلحة الإيرانية.[32] وبحلول عام 1987 ارتفع هذا الرقم إلى 70٪.[33] وقد بدأ أيضاً التعاون الصيني-الإيراني في التوسع في عام 1982؛ ففي تموز/ يوليو من ذلك العام زار وفد اقتصادي إيراني بقيادة وزير الزراعة بالوكالة عباسعلي زالي بكين لمناقشة «العلاقات الاقتصادية، والتجارية، والفنية»، و«تقصي التسهيلات الاقتصادية الصينية». وبينما كان الاقتصاد أهم بند في أجندة زالي، فقد شرح أيضاً موقف إيران من الحرب مع العراق، و«الوضع العام للثورة الإسلامية»، و«تدخل القوى الأجنبية في المنطقة».[34] وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه زار وفد اقتصادي صيني إيران، وقد تم توقيع اتفاقية تنص على زيادة إجمالي التجارة الثنائية من 200 مليون دولار أمريكي في عام 1982 إلى 500 مليون دولار أمريكي لسنة 1985.[35] ومع كل من الحرب والعقوبات ونشاط إيران الثوري الذي عزل إيران عن شركائها التجاريين التقليديين، كانت طهران في حاجة إلى شركاء جدد؛ ومرة أخرى أمسكت الصين بهذه الفرصة.

سياسة الصين الخارجية في عام 1982: التكيف والعلاقات الصينية - الإيرانية

في عام 1982 عدلت الصين انحيازها العالمي، وابتعدت عن الانحياز اللصيق إلى الولايات المتحدة الأمريكية ضد "التوسعية السوفيتية" متجهة نحو موقف أكثر استقلالية. لم تعد بكين تعتبر الاتحاد السوفيتي أكثر مصادر الحرب خطورة، ولم تعد تدعو إلى جبهة عالمية

متحدة من كل القوى المضادة للتوسعية لوقف التقدم السوفيتي. ومن ناحية الخطابة، أصبحت واشنطن وموسكو توضعان على قدم المساواة كقوتين عظميين تبحثان عن الهيمنة، وكمصدرين متكافئين لخطايا القوى العظمى فيما يتعلق بالهيمنة. وأصبح الإعلام الصيني أكثر نقداً لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وأكثر تركيزاً على العالم الثالث. وبدأت بكين أيضاً ترد بإيجابية على الإشارات الآتية من موسكو بادئة معها عملية ستقود في نهاية الأمر إلى تقارب صيني-سوفيتي، وزيارة جورباتشوف لبكين في أيار/ مايو 1989.

وكان التفسير المعياري لهذا التعديل في عام 1982 وفقاً لغضب الصين من بيع إدارة ريجان أسلحة لتايوان، مضافاً إلى ذلك التقييم الصيني بأن إحياء سياسة الاحتواء الأمريكية المعادية للسوفييت تحت حكم ريجان قد أوقفت الانجراف السابق الخطير نحو أولية السوفييت العالمية. ومع اتباع موسكو سياسة دفاعية، لم يكن من المرجح إطلاق مشروعات عدوانية جديدة. ومن ثم لم يكن هناك سبب لإسقاط هذه التفسيرات المعيارية. ولكن يبدو أن "عامل إيران" الإضافي (الحقيقة عاملا إيران والهند) لعب جزءاً في مزيج الاعتبارات الصينية التي شكلت أساس تحول عام 1982.[36]

هناك العديد من مجموعات الأدلة التي توحي بعامل إيران في تحول عام 1982؛ أولاً، عانت علاقات الصين مع إيران في الفترة 1979–1981 بسبب علاقة بكين اللصيقة بالولايات المتحدة الأمريكية. وثانياً، كان خط الصين الأكثر "استقلالية" رداً على الهجمات الدعائية السوفيتية على "تحالف" الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ تلك الهجمات التي كان لها فيما يبدو صدى في إيران. وقد خفف تحول عام 1982، على أي حال، قلق إيران بشأن الصين، وذلك مما سرّع التقارب بينهما. وثالثاً، ما إن تم الإعلان عن «خط السياسة الخارجية المستقلة» لبكين حتى بدأ القادة الصينيون في استخدام هذا الخط، إلى جانب معارضة صينية أكثر تأكيداً للسياسة الأمريكية لتقوية العلاقات الصينية-الإيرانية. وقد لاحظت إيران ذلك، وسعدت بانحياز الصين المتزايد للعالم الثالث في عام 1982.[37] رابعاً وأخيراً، وبأكبر قدر من الأهمية، كان تعديل عام 1982 في خط الصين قد حرر بكين

من الانحياز اللصيق للولايات المتحدة الأمريكية تماماً كما كانت العلاقات الإيرانية-الأمريكية تتدهور بشكل حلزوني. وفي ضوء التوتر الأمريكي-الإيراني المتصاعد في ثمانينيات القرن العشرين، كان لبكين القليل من الأمل الواقعي في علاقة وثقى مع طهران، بعد أن كانت الصين في اصطفاف استراتيجي لصيق وطويل مع واشنطن.

وقد واجهت الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضغطاً عسكرياً أمريكياً مطرداً؛ بسبب رد الولايات المتحدة الأمريكية على انهيار حليفها الإقليمي الرئيسي إيران تحت حكم الشاه، إضافة إلى عدوانية سوفيتية متزايدة. وكما أشرنا آنفاً، كانت السياسة الأمريكية تقليدياً تجاه الخليج تعتمد على قوة بالوكالة - بريطانيا أولاً ثم إيران - للعب دور الشرطي في المنطقة. وقد انهارت هذه السياسة مع نظام الشاه. وكان رد الرئيس كارتر قراراً بنشر القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة، وبناء بنية تحتية يمكن أن تعزز عمليات لردع أو هزيمة أي تحرك للاستيلاء على نفط الخليج أو قفل مضيق هرمز، إذا دعت الضرورة. ومن ذلك الوقت فصاعداً، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تلعب دور الحارس في الخليج. وفي الأصل وجه "مبدأ كارتر" - كما سمي - هذا الانحراف الجذري في السياسة الأمريكية ضد التوسعية السوفيتية المحتملة. ولكن بعد أن أصبحت الطبيعة التوسعية للثورة الإيرانية واضحة، وبعد انغماس العراق وإيران في الحرب، ومع ضغوط التصعيد في شكل هجمات على تجارة النفط في الخليج؛ تم توسيع المبدأ لينطبق من الناحية الاحتمالية على القوى العدوانية الإقليمية. وكان هذا يعني أن التحركات الإيرانية ضد تدفق النفط عبر الخليج وضعتها في نزاع عسكري مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية.[38]

ومن منظور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فقد كان الهدف من الحشد الأمريكي في الخليج الضغط على النظام الثوري الإسلامي في إيران وتدميره في نهاية الأمر. وكما أشرنا آنفاً، كان قادة إيران الإسلاميون يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حرضت صدام حسين على الهجوم على بلادهم في أيلول/ سبتمبر 1980 بينما كانت أزمة الرهائن في شهرها العاشر وسيلة لعقاب وإضعاف إيران. وهكذا أصبح القضاء على -أو على الأقل

تقييد- الوجود الأمريكي الآخذ في التوسع سريعاً في الخليج بعد عام 1979، هدفاً إيرانياً رئيسياً. وفي هذا الوضع كان الاصطفاف الصيني المستمر مع الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج يشكل عائقاً رئيسياً أمام التقارب الصيني-الإيراني.

وكان للدعاية الصينية تجاه إيران خلال الفترة 1979-1980 تأثير تمثل في الضغط على الاصطفاف الصيني مع الولايات المتحدة في النضال العالمي ضد الاتحاد السوفيتي. على سبيل المثال، حذرت مقالة في رنمين ريبو في أوائل كانون الثاني/ يناير 1979، بينما كان الشاه لايزال في السلطة، من أن موسكو كانت تنشر فرقة من القوات التي تتحدث الفارسية في الحدود الشمالية لإيران. وكانت طائرات ميج-25 السوفيتية تتدخل بشكل متزايد في المجال الجوي الإيراني، بينما وقف سبعة عشر طراداً وأسطول صغير من الغواصات بعيداً عن مضيق هرمز. وكانت سفن الإنزال في حالة "استعداد" في قاعدة سوفيتية قريبة. وكان القائد السوفيتي نيكيتا خروشوف قد وصف إيران ذات مرة بأنها "تفاحة ناضجة". وقالت المقالة إن ليونيد بريجنيف «يبدو الآن متعجلاً في شغف لقطف 'التفاحة الناضجة'».[39] وقد شرحت نشرة راديو بكين في نيسان/ إبريل 1979 أن موسكو «مصممة على وضع إيران تحت سيطرتها حتى تضع يدها على منفذ الخليج وتقطع خط إمداد الغرب بالبترول». وكان خلق حالة من عدم الاستقرار في إيران جزءاً من استراتيجية موسكو، «وتجدر الإشارة على نحو خاص إلى حقيقة أن الإمبريالية الاجتماعية السوفيتية لا تريد أن يسود الاستقرار في إيران»،[40] كما قال تعليق آخر في رنمين ريبو في حزيران/ يونيو 1979:

> إن الاتحاد السوفيتي يحملق دائماً كالنمر مستعداً للقفز على إيران؛ وذلك لا لأن إيران تزخر فقط بالنفط والغاز الطبيعي، ولكن أيضاً لأنها تحتل أكثر المواقع الاستراتيجية أهمية. وإذا استطاع الاتحاد السوفيتي الهيمنة على إيران، فسوف يكون قادراً على المضي إلى الجنوب عبر الخليج والمحيط الهندي وينشر قواته العدوانية في منطقة إنتاج النفط في الشرق الأوسط. وسوف يحقق بعدها تفوقاً عظيماً على الولايات المتحدة الأمريكية في تنافسهما على الهيمنة العالمية.[41]

وحتى يرعى عدم الاستقرار في إيران، كان الاتحاد السوفيتي يسرب «عملاءه إلى داخل إيران في محاولة لكي يغتصب قيادة نضال الشعب»، وينفذ «هجوماً دعائياً ضخماً» عبر نشرات الراديو والتلفزيون، ويشحن الأسلحة سراً إلى داخل إيران.

وفي غضون سنتين، كجزء من تحول بكين في الاصطفاف العالمي، اختفى هذا النوع من الخطابة الكئيبة والمضادة للثورة من الإعلام الصيني؛ ربما لأنه أثار، أكثر مما خفف، الشكوك الإيرانية في بكين. وقد بين هذا التعليق، بالطبع، النتيجة الجيوسياسية التي سعت بكين لتحاشيها وهي تدخل في علاقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ولكنه شدد ضمناً على حقيقة أن الصين كانت تقف مع واشنطن في النضال العالمي ضد موسكو.

وربما كان الالتقاء بين تبني بكين «سياسة خارجية مستقلة» والتقارب الصيني-الإيراني مجرد هِبة بالمصادفة، وأن تحسين العلاقات الصينية-الإيرانية الذي نجم عن إبعاد بكين نفسها عن الولايات المتحدة الأمريكية كان نتيجة غير مقصودة لهذه السياسة. إن التعقل العلمي يقتضي أن يؤجل المرء الحكم النهائي حتى ترفع بكين السرية عن المستندات الأولية التي تتعلق بالمقترح الذي ألهم تحول عام 1982. وبغض النظر عن طبيعة هذا في نهاية الأمر، فمن الواضح أن تحول الصين السياسي في عام 1982 قد وسع بقدر ملموس مساحات المشتركات بين بكين وطهران.

"البداية الجديدة" في العلاقات الصينية - الإيرانية

في أيار/ مايو 1982 تسلم أول سفير للجمهورية الإسلامية الإيرانية مهام منصبه في بكين. كان دكتور علي خورام يحضر لنيل درجة الدكتوراه في الفيزياء في جامعة شيكاغو عندما ازدهرت الحركة الثورية في إيران في عام 1978، وقد أصبح جزءاً من مجموعة صغيرة من الطلاب الإيرانيين في الولايات المتحدة الأمريكية الذين كانوا يراسلون مقر الخميني الرئيسي في باريس ويقدمون له النصح فيما يتعلق بالوضع الأمريكي والدولي. ومع مضي الثورة الإسلامية نحو النصر في شباط/ فبراير 1979، وجه المقر الرئيسي في

باريس مجموعة خورام للاتصال بالبعثات الدبلوماسية الإيرانية العديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وتأمين ولائها، وقد فعلت مجموعة خورام ذلك ببعض النجاح. وتطلب إنشاء نظام إسلامي تغييراً رئيسياً في العاملين الدبلوماسيين، وقد أدخل خورام في السلك الدبلوماسي كجزء من هذا التعديل؛ فعُين أولاً في الأمم المتحدة ثم ليبيا، ثم كانت بكين مقره الثالث، وكان خورام مايزال في العشرينات من عمره عندما تقلد مهام منصبه في بكين.[42]

وقبل أن يتسلم منصبه الجديد، قضى خورام عدة أسابيع في طهران وهو يدرس وثائق وزارة الخارجية عن العلاقات الصينية–الإيرانية، حيث كان يسود إيران في ذلك الوقت رأي معادٍ للصين؛ وذلك إلى حد كبير بسبب زيارة هوا في آب/ أغسطس 1978. وقد أقنعت دراسة السجل خورام بأن زيارة هواه لم تكن دلالة على مصادقة صينية خاصة على نظام الشاه، ولكن التفسير المبرئ للزيارة الذي قدمه الممثلون الصينيون كان دقيقاً بشكل جوهري. وما إن استقر في بكين حتى استنتج خورام أن الصين ليست كالولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو الاتحاد السوفيتي، ولكنها كانت تماهي نفسها مع العالم الثالث وتتعاطف معه. وبدأ في الكتابة عن هذا الاستنتاج إلى طهران. واكتشف خورام في بكين أيضاً أخطاء في التفكير الصيني بشأن التطورات في إيران، فكثيرون يبالغون في مخاطر النفوذ السوفيتي في إيران؛ وعزا خورام ذلك إلى تأثيرات الولايات المتحدة الأمريكية، فقد نقل عملاء الولايات المتحدة الأمريكية هذه المعلومات المضللة إلى الصين، ربما لمحاولة تشويه العلاقات بين طهران وبكين.

في كانون الثاني/ يناير 1983، زار مستشار وزير الخارجية الصيني هي ينج Hi Ying خورام وصرح بأنه يريد أن يعترف بخطأ في التفكير الصيني السابق عن إيران؛ في السابق كانت الصين تنظر إلى التطورات الإيرانية من منظور النضال العالمي المضاد للسوفييت، ومن ثم كانت تبالغ في دور الاتحاد السوفيتي في التحريض وتدمير الشؤون الإيرانية. واعترف المستشار بأن الصين أجرت إعادة تقييم للأحداث، وأنها تعترف الآن بخطأ الرأي

السابق، مثلما أن لها الآن تحليلاً مختلفاً للوضع الإيراني. وقد طلب هي ينج من خورام أن ينقل إلى طهران هذا الاعتراف الصيني "بالآراء الخطأ" السابقة، لكن خورام اقترح أن ينقل هي ينج بنفسه هذه الرسالة المهمة إلى طهران.

وكان هي ينج أول مبعوث رفيع المستوى لجهورية الصين الشعبية يزور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد سافر إلى طهران في كانون الثاني/ يناير 1983 كي «يتبادل الآراء»، ويناقش «النضال المشترك ضد الإمبريالية والاستعمارية». وفي المحادثات مع هي ينج، شدد خامنئي (وكان رئيس المجلس وقتها) على «الجرائم في كل أنحاء العالم» التي ترتكبها الولايات المتحدة الأمريكية. وبمهاجمة إيران، كان صدام حسين يحقق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية التي تتلخص في تدمير إيران، وإضفاء الاستقرار على النظام الصهيوني، وتأسيس قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة. واختتم الجانبان زيارة هي ينج بالتعهد «بموقف مشترك في النضال ضد الإمبريالية والاستعمارية».[43] وقد مهدت زيارة هي ينج الطريق لمجموعة من الزيارات المتبادلة لوزراء الخارجية كانت الأولى منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية: زيارة علي أكبر ولاياتي للصين في أيلول/ سبتمبر 1983، وزيارة وو شويه تشيان Wu Xueqian إلى إيران في تشرين الأول/ أكتوبر 1984. وأفادت مصادر صينية رفيعة موثوق بها أن هذه الزيارات كانت دلالة على "بداية جديدة" في العلاقات الصينية-الإيرانية.[44]

وفي بكين التقى ولاياتي مع الرئيس لي شيان نيان، وأخبره أن إيران تعتبر الصين «دولة ذات أهمية استراتيجية» وتحتل «مكانة مهمة» في السياسة الخارجية الإيرانية.[45] ورد لي شيان نيان قائلاً إن الصين والجمهورية الإسلامية الإيرانية لهما مبدآن مشتركان؛ فكلتاهما «ليست غرباً ولا شرقاً» وكلتاهما تتبع سياسة استقلالية. وقال لي: إن الصين تقدر السياسة الخارجية المستقلة لإيران. وقد التقى ولاياتي أيضاً رئيس الوزراء شو شيانج Zhao Ziyang الذي قال: إن إمكانيات المزيد من التعاون موجودة لأنه لا يوجد تضارب في المصالح بين الدولتين، بينما يواجهان المهام المشتركة للتنمية الاقتصادية ومكافحة الهيمنة.[46]

وأشار شو إلى أن سياسة إيران فيما يتعلق بتأمين استقلالها يمكن أن توقف تنافس القوى العظمى في الخليج (ومن ثم تخدم ضمناً المصالح الخاصة للصين). ورد ولاياتي قائلاً: إن الجمهورية الإسلامية «عانت على يد إحدى القوى العظمى دون أن تسمح ليد قوة عظمى أخرى بأن تحل محلها».[47] وفي المحادثات مع وو شويه تشيان قال ولاياتي: إن إيران لم تسعَ للهيمنة أو تخضع لها، وأنها تدعم حركة عدم الانحياز، وتدعو إلى علاقات أقوى مع دول العالم الثالث. وقال وو: إن الصين لا تعتمد على الضغط من القوى الأجنبية أو تخضع له. والسياسة الخارجية الصينية تقوم على مبادئ مناهضة الهيمنة، والحفاظ على السلام العالمي، وتعزيز العلاقات مع دول العالم الثالث. وعبر الجانبان عن دعم الشعب الفلسطيني.[48] ووقع كل من ولاياتي و وو على اتفاقية مدتها خمس سنوات للتعاون الثقافي والعلمي والتقني.

وقد أثارت زيارة الرد التي قام بها وو شويه شيان في تشرين الأول/ أكتوبر 1984 نغمة مشابهة. وقال وو لخامنئي (الرئيس وقتها): إن الصين تعلق «أهمية كبرى» على التعاون مع إيران، ورد خامنئي: بأن الشعب الإيراني يحترم الشعب الصيني، وينظر بعين الأمل إلى الصين في كفاحها الثوري. وكان رئيس المجلس علي أكبر هاشمي رفسنجاني متحمساً أيضاً لإمكانية توسيع التعاون السياسي مع الصين. وقال رفسنجاني لوو: إن إيران تقدر سياسة الاستقلالية عن القوى العظمى التي تتبعها الصين، والبحث عن روابط وثيقة بدول العالم الثالث. وأضاف أنه يوجد الكثير من وجوه الشبه بين إيران والصين، وعلى نحو ملحوظ فيما يتعلق بسياساتهما الخارجية المستقلة، وينبغي أن تكونا صديقتين.[49] وفي نهاية زيارة وو أصدر الجانبان بياناً رسمياً لأول مرة.[50] ودعا البيان إلى توسيع وتعزيز «العلاقات الثنائية والتعاون الدولي». وقال وو شويه تشيان للمراسلين: إن إيران والصين «تتقاسمان آراء مشتركة حول الكثير من القضايا الدولية الرئيسية، على الرغم من أنهما تتبعان سياسات مستقلة».[51] وكانت هذه العبارة الأخيرة تصريحاً مبكراً عن موضوع متسق في السياسة الصينية؛ وهو ترددها في الاصطفاف على نحو لصيق مع إيران الثورية.

لم تقبل الصين العديد من اقتراحات طهران بالتعاون. وقد طور وزير الخارجية ولاياتي خطة لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة كخطوة نحو تدمير ذلك «الكيان الصهيوني» و«تحرير فلسطين». وطلب ولاياتي أن تدعم الصين الخطة، بما لها من حق الفيتو، في مجلس الأمن،[52] لكن الصين رفضت. كما أحس ولاياتي أن معاهدة السلام التي وقعت في كامب ديفيد في عام 1978 بين مصر وإسرائيل كانت «تخدم فقط هضم حقوق الشعب الفلسطيني» وحماية «النظام الصهيوني».[53] وحث ولاياتي الصين على ضرورة استخدام حق الفيتو الذي تتمتع به في مجلس الأمن كي تدعم بنشاط أكثر القضية الفلسطينية؛ ومرة أخرى تردد الممثلون الصينيون. كانت بكين في الواقع تتحرك في الاتجاه الآخر نحو توسيع العلاقات، حيث آلت في نهاية الأمر (في عام 1992) العلاقات الدبلوماسية إلى مستوى تبادل السفارات مع إسرائيل. وقد دعا ولاياتي الصين أيضاً إلى «قطع... العلاقات غير العادلة مع القوى العظمى» وزيادة دعمها لدول العالم الثالث.[54] ومن نافلة القول أن بكين لم تكن لتهتم بتعاون صيني-إيراني يترتب عليه قطع العلاقات الصينية-الأمريكية.

كان أحد وجوه السياسة الخارجية المستقلة للصين التي شرحها وو يتمثل في زيارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان الرفيعة المستوى للصين في نيسان/ إبريل-أيار/ مايو 1984. وقد انتقد الإعلام الإيراني بشدة تلك الزيارة، وانزعجت الصين من نقد إيران للسياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أوحى الجانب الصيني بأن مثل هذا النقد من الممكن أن يعرض للخطر صفقة مبيعات أسلحة تبلغ قيمتها مليار دولار أمريكي كانت وقعت حديثاً بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.[55] وأحست بكين بأنه تماماً كما ينبغي ألا تملي واشنطن شروطها بشأن العلاقات الصينية-الإيرانية، ينبغي ألا تحاول طهران تحديد العلاقات الصينية-الأمريكية.

كانت الصين أكثر اهتماماً بالتعاون الاقتصادي الأقل علانية مع إيران. وفي شباط/ فبراير 1985 قام وفد صيني كبير رفيع المستوى بقيادة مستشار الدولة شانج جنجفو Zhang Jingfu بزيارة لمدة ثمانية أيام لطهران كي يجد سبلاً لتوسيع التعاون في

مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والرعاية الحيوانية والري والصناعات الريفية وبناء السدود. وكانت النتيجة تشكيل لجنة مشتركة على مستوى نواب الوزراء كي «تستكشف بالتفصيل إمكانيات التعاون».[56] ووقع شانج أيضاً اتفاقية كبيرة على مبيعات السلاح.

وقد نقل الرئيس خامنئي إلى شانج جنجفو الرأي الإيراني عن السياق السياسي لتوسيع التعاون الاقتصادي عند هذا المنعطف؛ موضحاً أن الشعب الإيراني قد تعلم التمييز بين الأصدقاء والأعداء المحتملين، وأدرك أن الصين ليس لديها «ميول للسعي وراء الهيمنة». وأكد فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، أن إيران ستستخدم كل فرصة لكي تنتقد «دعمها للنظام الصهيوني، وتدخلها في شؤون الدول الأخرى، نعتبر أنه من حقنا الدفاع عن الدول المضطهدة، وفي هذا الصدد هناك رأي مشترك بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية».[57] هناك «فرص عريضة» للتعاون بين الصين وإيران على الرغم من أن لهما نظماً اجتماعية مختلفة. إن دول العالم الثالث لا يمكن أن تتوقع المساعدة من القوى العظمى، ولكنها تستطيع فقط أن «تعتمد على الوحدة والتعاون فيما بينها».[58] وفي رده على هذه الكلمات المقيتة من خامنئي، أومأ شانج جنجفو إلى بعض الحدود لاصطفاف الصين مع إيران، ومضى فقط إلى الحد الذي قال فيه إن التعاون الصيني–الإيراني في مصلحة العالم الثالث.[59] وبصفة خاصة، أخطر المسؤولون الصينيون جيمس كلاد James Clad مراسل *Far Eastern Economic Review* أثناء زيارة شانج جنجفو أنهم يأملون أن تكون العلاقات الصينية–الإيرانية بنفس مودة العلاقات الصينية–الباكستانية.[60]

في حزيران/ يونيو 1985 زار رفسنجاني، رئيس المجلس، الصين – كما سنناقش ذلك في الفصل التالي – وتم التوقيع على اتفاقية حول التعاون النووي خلال زيارته التي استغرقت خمسة أيام. ودل التزام الصين بدعم برامج الطاقة النووية الإيرانية على عمق كبير جداً في العلاقة الصينية–الإيرانية. وفي المحادثات مع رفسنجاني، بدأ دينج شياو بنج بموضوع الاتصالات الحضارية القديمة، ومضى إلى «النقطة المشتركة الرئيسية» بين الصين

وإيران؛ وهي أن كلتيهما تسعى وراء التنمية.[61] وكان رئيس الوزراء شو شيانج مضيف رفسنجاني هو المتحدث الأول، وفي كلمته للترحيب برفسنجاني في المأدبة أطرى على الإطاحة بأسرة بهلوي "كصفحة جديدة" في تاريخ إيران، وأشاد بإيران لمعارضتها الهيمنة وإسهاماتها في حماية مصالح العالم الثالث.[62] وقد شدد رفسنجاني على تعاون يكون أكثر قرباً، وقال لشو: «نحن ننظر إلى العلاقات والتعاون الاقتصادي بين إيران والصين من منظور استراتيجي مرتفع. ونعتقد أن الصين أفضل بلد تتعاون معه إيران. سياسياً، ليس لدينا مخاوف من التعاون مع الصين. والصين ليس لديها ذهنية استعمارية. وفي عملية التعاون مع إيران، فإن الصين لن تعتدي على المصالح الإيرانية أو تؤذيها إطلاقاً».[63]

ويبدو أن رفسنجاني قد سعى إلى أكثر من مجرد اصطفاف رخوٍ يقوم على المصالح المشتركة، بل سعى لإقامة جبهة متحدة ضد كلتا القوتين العظميين، ولكن على نحو خاص ضد القوة العظمى الأكثر تهديداً لإيران؛ الولايات المتحدة الأمريكية. وفي حديثه إلى مستشار الدولة شانج جنجفو، قال رفسنجاني إن بروز الدول المستقلة مثل الصين وإيران التي تعارض كلتا القوتين العظميين كان «ظاهرة مهمة جداً» وجديدة على تاريخ العالم. وهاتان الدولتان ينبغي «أن تحققا المزيد من التضامن وسط دول العالم الثالث والدول المضطهدة» لمواجهة القوى العظمى. وأضاف: بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية «تتعرض لإغراء استخدام السوق الصينية التي تتكون قوتها من مليار نسمة من أجل المواد التافهة» فإن واشنطن لم تكن تريد صيناً قوية. وينبغي أن تقيم الصين وإيران علاقات ودية مع "القوى الكبرى" فقط بشرط ألا «تحافظ على وجودها» في «مناطقنا... في المحيط الهندي وحول الصين». وينبغي على إيران والصين معاً أن «تجتثا الأورام السرطانية للإمبريالية والاستعمارية في مناطقهما».[64] وقد وخز رفسنجاني الهند بصورة مشابهة في آب/ أغسطس 1982. [65]لقد كان هذا الخطاب من نمط الأيديولوجية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية التي كانت الصين قد تخلت عنها للتو في عصر ما بعد ماو، ولم يكن لديها نية في الرجوع إليها.

وأوحى القادة الصينيون بلطف لرفسنجاني أنهم بينما يتعاطفون مع الكثير من منظورات إيران ويرغبون بحماس في توسيع التعاون، فهناك حدود للمدى الذي يمكن أن تصله الصين في الاصطفاف مع إيران في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. وقال شاو شيانج لرفسنجاني إنه بينما يتمتع البلدان بالكثير من وجوه الشبه، ومع أن كليهما يحارب ضد هيمنة القوى العظمى، فإنهما يتبعان سياسات مستقلة في هذه المعركة.[66] وهكذا بحلول عام 1985 طُرح مأزق أساسي أمام بكين؛ إلى أي مدى ينبغي أن تمضي الصين في الاصطفاف مع إيران ضد الولايات المتحدة الأمريكية؟ وقد كانت رغبة الكثير من القادة الإيرانيين في الشراكة الاستراتيجية مع الصين مفيدة جداً لبكين؛ فقد منحت تلك الشراكة لبكين فرصة إعادة بناء علاقة متعددة الأبعاد وتعاونية مع قوة كبرى في الشرق الأوسط. وبرغم ذلك، فإن المضي بعيداً في الاصطفاف مع إيران ضد الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يضع الصين في موقف ينبغي عليها فيه إما التخلي عن دعمها المعلن لإيران أو مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا الشرق الأوسط الهامشية بالنسبة لمصالح الصين الحيوية الخاصة. واستنتج القادة في بكين أن الصين لا يمكن أن تسمح للتعاون مع إيران بتقويض علاقاتها التعاونية الواسعة، التي لا تدخل فيها المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت الذي تتقاسم فيه الكثير من المصالح والمنظورات مع إيران، فإن الصين سوف تتبع سياسة خارجية مستقلة تمتنع بموجبها عن عضوية أي كتلة، بما في ذلك الكتل المضادة للولايات المتحدة الأمريكية.

علاقة إمدادات الأسلحة الصينية لإيران خلال الحرب الإيرانية - العراقية

شكلت مبيعات الأسلحة خلال ثمانينيات القرن العشرين عنصراً مهماً في العلاقة الصينية–الإيرانية. إن علاقة إمدادات الأسلحة الصينية لإيران ستناقش بالتفصيل في فصل لاحق، ولكن التفكير العام في هذه المبيعات شيء جوهري لأنها لعبت دوراً مهماً جداً في تطبيع العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. إن استعداد بكين للوفاء بالاحتياجات الإيرانية من الذخائر خلال صراعها اليائس ضد

العراق، ومقاومتها للمطالب الأمريكية بوقف هذه المبيعات اكتسبا قدراً كبيراً من حسن النية في طهران؛ فقد أوضحا بطريقة عملية جداً أن الصين مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف تقاوم الضغط الأمريكي. وكانت مقاربة ممثلي مبيعات الأسلحة الصينية أيضاً مثل "الأعمال التجارية"؛ إذ لم يكن الممثلون الصينيون يهتمون بقضايا حقوق الإنسان أو انتشار الأسلحة. وكانوا مستعدين لقبول المطالب الإيرانية لتوطين الإنتاج والعمل على ذلك، وإيجاد طرق لتجاوز القيود على قدرة إيران على الدفع نقداً. وكانت التفاعلات بين الممثلين الصينيين والإيرانيين الذين يتفاوضون على صفقات الأسلحة ثرية بالخطابة عن العالم الثالث، والتضامن المضاد للغرب، وإحياء التعاون بين حضارتين عريقتين. كان هناك الكثير من ترويج "الصداقة" عبر التعامل البروتوكولي والمآدب وتنظيم الجولات التعريفية. وبينما من السهل أن نسخر من أساليب "التعامل البربري" الصينية هذه، فإن التحليل المنصف يقتضي الاعتراف بأن هذه الأساليب، في هذه الحالة على الأقل، قد خدمت المصالح الصينية جيداً. ويبدو أن المسؤولين الإيرانيين الذين تمكنوا حديثاً، والذين يتعامل معهم معظم العالم كأشياء منبوذة، والذين يهتمون بشكل متعمق بالنظام والبقاء القومي، عادوا من التفاعلات مع الممثلين الصينيين، التي تمثل الأسلحة قوتها الدافعة في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، مقتنعين بأن الصين تختلف عن بقية القوى الكبرى.

وبرهنت مبيعات الأسلحة الصينية في وقت الحرب لطهران على أن بكين شريك يمكن أن يعول عليه. وقد وفرت هذه الإيضاحات قوة لتوسيع التعاون الصيني–الإيراني بعد الحرب. فعلى سبيل المثال، في آب/ أغسطس 1988 عندما كانت طهران تتحرك أخيراً نحو وضع نهاية للحرب، وتجذب الصين كشريك مفضل في إعادة البناء بعد الحرب، قال نائب رئيس الوزراء للشؤون التنفيذية حامد ميرزاده لنائب وزير الخارجية كي هواي يوان Qi Huaiyuan إنه بينما تلقت إيران الكثير من المقترحات لإعادة البناء بعد الحرب، فإن هذه المقترحات سيتم دراستها في ضوء العلاقات السابقة. وتلك الدول التي تعاونت مع إيران في أثناء الحرب، مثل الصين، ستتمتع بالأولوية.[67] وقال ميرزاده إن الصين كانت

إحدى الدول التي «حافظت على موقفها بينما كانت البلاد تواجه ظروفاً [صعبة]».[68] لقد كانت المساعدات العسكرية الصينية لإيران خلال حربها مع العراق خطوة مهمة في بناء شراكة صينية-إيرانية أوسع، ربما يمكن مقاربتها بالعلاقات الصينية-الباكستانية خلال الحرب الهندية-الباكستانية في عام 1965.

ووفقاً لأحد المصادر الإيرانية الموثوقة، فقد بادرت الصين ببدء علاقة إمدادات الأسلحة. وبعد مضي عدة سنوات من الحرب الإيرانية-العراقية، أوحى ممثل صيني للسفير خورام بأن الصين قد أدركت أن الأسلحة الصينية كانت تأخذ طريقها إلى إيران عبر دول شتى. وفي ضوء سياسة الحياد الخاصة بها، كانت الصين ترى أن هذا الوضع "غير متوازن" وتريد أن تعدله. وإذا كانت إيران ترغب في شراء المعدات العسكرية الصينية، فإن المقترح سيجد الترحيب.[69] ويقال إن وفداً عسكرياً إيرانياً رفيع المستوى قام بزيارة سرية إلى بكين في نيسان/ إبريل 1983 لكي يتفاوض على مشتريات الأسلحة. وأسفر ذلك عن صفقة قيمتها 1.3 مليار دولار أمريكي، ولعبت كوريا الشمالية دور الوسيط.[70] وقد تم التوقيع على صفقة ثانية قيمتها مليار دولار أمريكي في آذار/ مارس 1985 في طهران من جانب شانج جنجفو ورئيس الأركان الإيراني العقيد إسماعيل سوهرابي Suhrabi. ونص العقد على أن توفر الصين على مدى سنتين ترسانة كاملة من النسخ الصينية لمعدات سوفيتية التصميم، تشمل طائرات مقاتلة ودبابات ومدفعية وراجمات متعددة الأغراض وصواريخ أرض-جو. ونصت الاتفاقية على أن يدفع ثلثا قيمة الصفقة بشحنات النفط الإيرانية على مدى سنتين، ويدفع الثلث المتبقي بالعملة الصعبة.[71] وكذلك تم التفاوض على اتفاقية أخرى بواسطة رئيس مكتب المشتريات في المجلس الأعلى الإيراني شكر الله رضائي Reyzai، ووقعها رئيس المجلس رفسنجاني خلال زيارة الأخير لبكين في حزيران/ يونيو 1985، ويقال إن قيمتها بلغت 1.6 مليار دولار أمريكي. وقد حصل مراسل يعمل في *Middle East Defense News* على منفذ إلى مجلدين يشكلان ذلك العقد، ووجد أنه حدد شركة في هونج كونج يرأسها مواطن بريطاني لكي تؤدي دور الوسيط للمشتريات، ومن ثم السماح لبكين لتزعم بدقة قليلة أنها لم تبع

أسلحة لإيران، (سوف أعود في فصل لاحق إلى مشكلة المبيعات غير المباشرة). ويوضح عقد حزيران/ يونيو 1985 أيضاً استراتيجية التسويق لبيع الخردوات الابتدائية بأسعار منخفضة جداً بينما تبلغ حزمة المتابعة التي تشمل كلاً من قطع الغيار والصيانة والتدريب ثلاثة أضعاف مشتريات الخردوات.[72] ويقال أيضاً إن الصين وافقت على أن تستقبل وتدرب سنوياً مائتي طيار وفني طيران إيرانيين، وأن عقد مبيعات أسلحة آخر قد وقع في أوائل عام 1986 بقيمة 3.1 مليارات دولار أمريكي، بما في ذلك صواريخ كروز مضادة للسفن من نوع HY-2 سيلكويرم Silkworm،[73] وكان التزويد بهذا النوع من الصواريخ مهماً على نحو خاص، وأعطى إيران القدرة على أن تضرب بفاعلية ناقلات النفط التي تمخر الممرات البحرية في الخليج. وقد تم التوقيع على اتفاقية أخرى في منتصف عام 1987 تضمنت أن تقوم الصين بمقتضاها بتشييد العديد من المصانع لإنتاج صواريخ قصف، ومدفعية، وطائرات عمودية، وذخائر، وقطع غيار للدبابات.[74]

وبالتوازي مع مبيعات الأسلحة لإيران، باعت الصين كميات من الذخائر للعراق، مع أن كلاً من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وفرنسا ودول غربية أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، كانت المزود الرئيسي للعراق بالأسلحة. ويقف شاهداً على المهارة الدبلوماسية الصينية أنه بالرغم من حقيقة أن الصين كانت تؤدي دور المزود الرئيسي للعراق بالأسلحة، فإن بكين كانت قادرة على أن تتفاوض على مبيعاتها من الأسلحة إلى إيران في بدايات شراكة متجددة. ويبدو أن الوسطاء الإيرانيين لم يعودوا من صفقات الأسلحة مع الصين بالمذاق الرديء للتبادل مع "تجار الموت" الساخرين. وكان أحد العوامل الملطفة لغضب إيران من تفاوض بكين مع العراق خلال الحرب استعداد الصين للمساعدة في حل إيران لمشكلاتها كما حددتها الحكومة الإيرانية. وبغض النظر عما كانت تفعله بكين أو تسمح بحدوثه فيما يتعلق ببغداد، فقد أثبتت فيما يتعلق بطهران أنها مفيدة جداً في مساعدة إيران على حل مشكلاتها العسكرية الملحة. وربما أسهمت الدقة الصينية في تنفيذ عقودها مع إيران أيضاً في تشكيل انطباع بأن الصينيين كانوا شركاء يعوَّل عليهم، ويستطيع المرء أن يتعامل معهم. ومن المرجح أيضاً أن المساعدات الصينية للبرامج

النووية الإيرانية قد ساعدت في تخفيف استياء إيران من مبيعات الأسلحة الصينية للعراق. وكان الهدف الرئيسي وراء البرنامج النووي الإيراني (على الأقل عند هذه النقطة) هو الخوف من سعي العراق لاقتناء أسلحة نووية، وفي هذا المجال الحرج كانت بكين مستعدة لمساعدة طهران.

دبلوماسية الصين في الأمم المتحدة خلال الحرب الإيرانية - العراقية

وازنت الصين في الأمم المتحدة بين مجاراة الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن (الخمسة الدائمون)، وبين إظهار التضامن مع إيران. فمن جهة، سعت بكين لإظهار أن الصين الآن قوة كبرى مسؤولة ومستعدة للعمل مع نظرائها في التعامل مع مشكلات السلام والأمن الدوليين. ومن الجهة الأخرى، وجدت بكين سبلاً لتمييز نفسها عن الأعضاء الدائمين الآخرين بدعم طهران الغاضبة والمعزولة.

وكانت القوة الدافعة وراء تدخل مجلس الأمن في حرب الخليج الأولى الهجمات العراقية والإيرانية على المنشآت النفطية والتجارة في الخليج، وهذه الحقيقة في حد ذاتها ألهبت طهران؛ فقد تخلى مجلس الأمن عن مسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة في معاقبة المعتدي، ثم تدخل فقط من أجل المصالح الخاصة الأنانية والمادية للمعتدي (لحماية إمداداته النفطية). وعلاوة على ذلك، فبالرغم من أن العراق بادر بتوسيع "حرب الناقلات"، فإن قرارات مجلس الأمن استهدفت إيران.[75]

ولفهم سياسة حرب الناقلات من الضروري أن نبدأ بجغرافية النزاع، حيث أعلنت كل من إيران والعراق مناطق حرب في الخليج مجاورة لساحل كل منهما، ولكنهما تركتا ممرات في وسط الخليج لتجارة الدول المحايدة مثل المملكة العربية السعودية والكويت. وبما أن إيران لديها منشآت إنتاجية كبيرة في الخليج، ومعظم صادراتها النفطية كانت تمر عبر الخليج، فقد وجدت الطائرات الحربية العراقية أهدافاً إيرانية غزيرة، وكانت قادرة على أن تفترس الناقلات التي تحمل النفط الإيراني داخل المنطقة الحربية التي أعلنها

العراق. ومع ذلك، فقد كان العراق يصدّر نفطه بواسطة خط الأنابيب عبر تركيا حين بدأت الحرب، أو يضخه في الأنابيب إلى الكويت أو المملكة العربية السعودية، ثم عبر الخليج على سفن دولة ثالثة محايدة؛ وكان هذا يعني أن الطائرات الحربية والسفن الحربية الإيرانية لم تجد منشآت عراقية لإنتاج النفط أو ناقلات في الخليج، أو حتى سفن دولة ثالثة تحمل النفط العراقي في المنطقة الحربية في الخليج حول الأراضي العراقية. وهكذا، فإذا كان لإيران أن ترد على الهجمات العراقية على الإنتاج النفطي والتجارة الإيرانية، فعليها أن تضرب ليس السفن المتجهة إلى العراق داخل المنطقة الحربية التي أعلنتها إيران، بل حركة سفن الدولة الثالثة التي تسافر بطول الممرات البحرية الدولية خارج المناطق الحربية وتزور موانئ محايدة في الخليج.

وبموجب مبادئ القانون الدولي، فإن الدول المتحاربة يتعين عليها أن تحترم حرية التجارة والملاحة في الدول المحايدة. ومن منظور طهران، فقد كان هذا تفسيراً مشوهاً للقانون الدولي يحابي العراق بصورة وقحة. وكان الخضوع له سوف يعني عدم الانتقام من الهجمات العراقية على التجارة الإيرانية. وهكذا قررت طهران أن تضرب التجارة المحايدة في الممرات البحرية الدولية في الخليج. وفي أيلول/ سبتمبر 1981، ورداً على الهجمات العراقية على المنشآت النفطية الإيرانية في الخليج، هاجمت الطائرات الإيرانية منشأة كويتية لتحميل النفط. وردت واشنطن بأن أعلنت أنها تتوقع من كل إيران والعراق احترام التدفق غير المقيد للنفط من الخليج، حتى وهما يواصلان الحرب فيما بينهما.

ومع تصاعد الهجمات على حركة النفط المحايدة في الخليج، ومع تحول إيران من الدفاع إلى الهجوم في الحرب، بدأت واشنطن تضغط من أجل فرض حظر الأسلحة على إيران. وبحلول عام 1983 استنتجت واشنطن أن إيران وليس العراق هي الطرف الأقل استعداداً للتوقف والأكثر مسؤولية عن استمرار الحرب. وقد استنتجت واشنطن أيضاً أن إيران مسؤولة إلى حد كبير عن الهجمات على التجارة المحايدة في الخليج. وكان الحظر الدولي على مبيعات الأسلحة لإيران جزءاً من استراتيجية واشنطن للضغط على طهران

كي تنهي الحرب، وهي سياسة أطلق عليها اسم Operation Staunch "عملية الصمود" في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1983. وكان الهدف من العملية حث كل الدول على وقف مبيعات الأسلحة لإيران لإجبار طهران على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. لم يكن العراق، الذي لم تعتبره واشنطن مسؤولاً عن استمرار الحرب، هدف ضغط الحظر الأمريكي على الأسلحة، وكما جاء في شهادة وزارة الخارجية أمام الكونجرس «لأن العراق سعى لعدة سنوات من أجل أقرب نهاية ممكنة للحرب خلافاً للعناد الإيراني، فإننا لا نحث الأطراف الثالثة على التوقف عن مد العراق بالأسلحة».[76]

وقد لاحظت كل من بكين وطهران أنه حالما بدأت الصين في تزويد إيران بالأسلحة، فإن واشنطن بدأت محاولة إنهاء تلك المبيعات، ومن منظور بكين وطهران، فقد كان ذلك مثالاً واضحاً للهيمنة الأمريكية. كانت واشنطن تتجاهل حق إيران السيادي في الدفاع عن نفسها، وفي شراء مثل هذه الأسلحة إذا أحست أنها ضرورية من أجل هذا الهدف؛ كما حاولت أن تملي شروط العلاقات بين الصين وإيران، مع أنهما دولتان لكل منهما سيادته. علاوة على ذلك، عينت واشنطن نفسها حارساً على الممرات البحرية في الخليج، وكل هذا هيمنة متعجرفة. بالطبع لم تستطع الصين أن تقول هذا علناً أو بشكل مباشر، خشية أن تشوه علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن من المؤكد أنه كان هناك التقاء أفكار عندما كان القادة الصينيون والإيرانيون "يتبادلون الآراء" سراً.

وبعد أن وازنت بكين بدقة بين واشنطن وطهران، شجبت الهجمات على الشحن المحايد في الخليج، ودعمت قرارات أقرتها واشنطن في مجلس الأمن من أجل هذه الغاية. ولكنها زاوجت هذا التعاون مع الأعضاء الدائمين الآخرين بنداءات من أجل الانسحاب العسكري الأمريكي من الخليج، وترك إدارة شؤون تلك المنطقة لدولها. وهذا الإعلان الصيني للمبادئ لم يكن له أي تأثير عملي سوى مداهنة الكبرياء الإيراني. وكان العنصر الوحيد في موقف الصين الذي كان له معنى جوهري هو رفضها مجاراة واشنطن فيما أطلق عليه عملية الصمود Operation Staunch.

وفي حزيران/ يونيو 1984 أمّنت الولايات المتحدة الأمريكية تصديقاً بالإجماع من مجلس الأمن بالأمم المتحدة على القرار 552 الذي يطلب من إيران والعراق وقف الهجمات على التجارة المحايدة في الخليج. وقد صوتت الصين مع القرار، ولكن بعد التصويت أضاف ممثلها مي جوجن Mi Guojun هذا التوضيح الضمني «إن أي إجراء يقوم به مجلس الأمن يجب أن يفضي إلى مشاركة الطرفين في عملية التفاوض السلمي».[77] وإذا أضفنا إلى ذلك رأي الصين القديم بأن العقوبات تكثف فقط النزاعات، فإن تصريح مي كان تحذيراً حاذقاً من أن الصين لن تكون مستعدة للمضي في القرار 552 إلى العقوبات.

في أواخر عام 1984 مالت واشنطن بشكل إضافي نحو العراق بعد أن كسبت إيران اليد العليا في ميدان المعركة، وكان القادة الأمريكيون يخشون بشكل متزايد من نصر إيراني يسفر عن هيمنة إيران على الخليج. بالطبع، رأت طهران أن ميل واشنطن نحو بغداد دليل إضافي على تآمر الولايات المتحدة الأمريكية ضدها. وتصاعدت احتمالات النزاع العسكري الأمريكي-الإيراني مع انحياز واشنطن بشكل متزايد للعراق، وبقيت إيران مصممة على الرد على الهجمات العراقية في الخليج. وبحلول عام 1986 أدى اليأس العراقي المتنامي إلى هجمات متزايدة على الناقلات التي تزور الموانئ الإيرانية- أي الموانئ المتحاربة. وقد ردت إيران بالمثل واستهدفت السفن المحايدة (كويتية بشكل رئيسي). ومن عشر هجمات إيرانية على السفن الكويتية في عام 1986 قفز الرقم إلى أربعين في عام 1987. وقد هدد تزويد الصين لإيران بصواريخ سيلكويرم المضادة للسفن بتوريط بكين في النزاع المتصاعد عن طريق انحيازها إلى إيران ضد الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي الأوسع. وفي أوائل عام 1987 أوحى الاستطلاع الأمريكي بالأقمار الاصطناعية بأن إيران كانت تنصب الصواريخ الصينية سيلكويرم المضادة للسفن بطول مضيق هرمز رافعة احتمال أن تلك الصواريخ قد تهاجم ناقلات تعبر المضيق.[78]

في شباط/ فبراير 1987 زار بكين محمد جواد لاريجاني نائب وزير الخارجية والمبعوث الخاص لرئيس الوزراء، لمناقشة التطورات في الخليج. وفي إطلاعه لنائب رئيس الوزراء

وان لي Wan Li، قال لاريجاني إن الوضع في الجبهة وصل إلى الحد الذي أصبحت فيه «حتى الدول التي تساند العراق تتساءل عن جدوى مساعدتها لذلك النظام».[79] أما بالنسبة لشروط السلام فقد قال لاريجاني إن إيران تأمل في إنهاء الحرب بأسرع وقت ممكن، ولكن بطريقة «تضمن معاقبة المعتدي». كانت السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على مقاومة العدوان، وعدم التخلي قط عن هذا الحق المشروع. وقال لاريجاني إن المنطقة على عتبة تطور كبير، وقد اقتنع "المراقبون" أن صدام حسين «سوف ينتهي بالفعل».[80] وبعبارة أخرى، إن هزيمة العراق والسلام عبر هزيمة المعتدي كانا في المستقبل المنظور. وكانت طهران ماتزال تسعى لتغيير النظام في بغداد. وعبر وان لي عن الأمل في أن إيران والعراق سوف ينهيان سريعاً نزاعهما بشروط مقبولة للجانبين، وكان هذا رفضاً ضمنياً لحجة لاريجاني عن السلام عبر النصر. وقال وزير الخارجية وو شويه تشيان للاريجاني إن الصين تدعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة لتأسيس السلام والأمن في المنطقة.[81] وهنا أيضاً كانت رسالة الصين غير المباشرة تتلخص في أن طهران ينبغي أن تنهي الحرب بشروط وسطية مقبولة لبغداد. كانت بكين تدفع طهران نحو إنهاء الحرب.

ولردع الهجمات الإيرانية على السفن المحايدة في الخليج، أقرت واشنطن في آذار/ مارس مقترح الكويت بـ "رفع الأعلام الأمريكية" على إحدى عشرة ناقلة كويتية. ولأن هذه السفن الكويتية قد رفعت العلم الأمريكي وسجلت في أمريكا، فإنها ستحظى بحماية القوات المسلحة الأمريكية. وبالتوازي مع عملية تغيير الأعلام كان هناك جهد يبذل لضمان قيام الأمم المتحدة بمحاولة لإنها الحرب العراقية الإيرانية عن طريق التفاوض؛ وهو الجهد الذي توج في نهاية المطاف بصدور قرار مجلس الأمن رقم 598 في تموز/ يوليو 1987.

في أيار/ مايو 1987 وفقط بعد هجوم عراقي على المدمرة الأمريكية ستارك Stark في عرض البحر أمام سواحل البحرين، وبينما كان مجلس الأمن قد بدأ التحرك نحو فرض نهاية للحرب عبر ما أصبح القرار 598، سافر نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون

السياسية حسين شيخ الإسلام إلى بكين لتبادل الآراء حول "آخر التطورات" في الحرب. وقال شيخ الإسلام إن إيران تخطط لمواصلة الحرب حتى النصر بينما دعا وان لي إلى نهاية مبكرة للحرب بموجب شروط يمكن أن يقبلها الجانبان.[82] وقد أوحت تصريحات شيخ الإسلام للإعلام خلال زيارته لبكين بمدى الاختلاف بين آراء طهران وبكين، والتي جاء فيها أن إيران مستعدة لمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقال المبعوث الإيراني: إذا تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية فستلقى هزيمة منكرة.

وفي الشهر التالي توقف وزير الخارجية ولاياتي في بكين في طريق عودته من مؤتمر لدول عدم الانحياز في كوريا الشمالية، وتزامنت تلك الزيارة مع دراسة الصين طلباً كويتياً لكي تتعاون بكين مع واشنطن في جهود رفع الأعلام،[83] وكانت مداولات مجلس الأمن حول القرار 598 جارية أيضاً. وقد نقل ولاياتي إلى الرئيس لي شيان نيان "خطاباً شفهياً" من الرئيس الخميني يقول: إن عدوان القوى العظمى كان يسبب الاضطراب والتوتر في الخليج "الفارسي"، وكانت إيران تشعر أن أمن منطقة الخليج يجب أن تحافظ عليه دول تلك المنطقة. وربما كان هذا دعوة للصين لكي توقف التحرك نحو التدخل الأمريكي المصدق عليه من الأمم المتحدة ضد إيران في الخليج. ورد لي شيان نيان بالتحول إلى اتجاه مختلف عن التشديد الإيراني إزاء الخطر الذي تطرحه القوى العظمى في الخليج. قال لي شيان نيان لولاياتي: لقد كان بالفعل يوجد خطر "تدويل" الحرب الإيرانية-العراقية. ولتجنب وضع فيه «يتحارب البطلينوس* والنورس لمصلحة صائد الأسماك» (أي خلق وضع قد تستغله القوى العظمى)، فإن أهم شيء هو ألا تتحارب دول العالم الثالث فيما بينها، لأنها بذلك تعطي القوى العظمى فرصة. إن أعظم أمنيات الصين أن يعيش كل أصدقائها في الخليج (أي إيران والعراق) معاً بسلام.[84] كانت بكين تخشى أن يؤدي تصعيد الحرب إلى نزاع عسكري بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، من المؤكد أن تنتصر فيه الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتصبح إيران في وضع أكثر ضعفاً والولايات المتحدة الأمريكية في وضع أكثر هيمنة على تلك المنطقة الحيوية.

---

* البطلينوس: حيوان من الرخويات أو السمك الصدفي.

وناقش وزير الخارجية وو شويه تشيان والسفير الإيراني علاء الدين بروجردي مشروع رفع الأعلام في حزيران/ يونيو. وقد حذر وو من أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تسعيان إلى تأمين مصالحهما في المنطقة، وأن الوضع سيصبح أكثر خطورة إذا لم يتم نزع فتيل التوتر الراهن. وأشار وو إلى أن القوى العظمى لا تفكر قط في مصالح دول العالم الثالث. ورفض بروجردي نصيحة وو بتحاشي المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مؤكداً أن إيران كانت تعزز يومياً قوتها العسكرية لمواجهة التحدي. وقال بروجردي لوو «نحن نستعد لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية».[85]

القرار 598، العقوبات الإلزامية، وصورايخ سيلكويرم

خلال مناظرة مجلس الأمن في تموز/ يوليو 1987 حول القرار 598 الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار، منحت الصين إيران درجة من الدعم، ووازنت مرة أخرى بين مجاراة الأعضاء الدائمين الآخرين وبين صداقة طهران. وقال ممثل الصين هوانج جيا هوا Huang Jiahua إن الصين كانت «مهتمة بشكل جاد» بـ «التدويل» المحتمل (بمعنى التدخل الأمريكي) للحرب الإيرانية-العراقية؛ وأضاف أن «الأعضاء الدائمين الخمسة يتحملون مسؤولية خاصة للمحافظة على السلام والأمن الدوليين» و«مساعيهم يجب أن تكون متسقة مع المبدأ المهم لمجلس الأمن ككل عضوي». وبعبارة بسيطة يجب ألا تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحركات العسكرية من دون تصديق كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ومضى هوانج ليقول إن الصين «تتوقع أيضاً أن الدول المعنية الأخرى، وبخاصة القوى الكبرى، ستمارس كبح النفس وتمتنع عن فعل أي شيء يفاقم الوضع».[86] وهذا أيضاً ينبغي أن يفهم على أساس أنه نقد لاستعدادات الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة إيران عسكرياً.

ووجد ممثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن الصين كانت أكثر الأعضاء الدائمين الخمسة استجابة. وعندما نشرت مسودة القرار 598 عمل ممثلو الصين مع ممثلي إيران لجعلها أكثر "توازناً وإنصافاً" فيما يتعلق بالاعتراف بمسؤولية البدء بالحرب ومعاقبة

الجهات المسؤولة. ونصت المادة السادسة من القرار النهائي على أن يشكل الأمين العام لجنة محايدة كي تحقق في مسألة من يتحمّل ذنب الحرب، بينما نص البند السابع على آلية للتأكد من أضرار الحرب والتعويض. وسعى ممثلو الجمهورية الإسلامية الإيرانية للحصول على مساعدة السوفييت في تعديل مسودة القرار 598، ولكن قيل لهم إن مثل هذه المساعدة سوف تتطلب تقليل النقد الإيراني للسياسة السوفيتية في أفغانستان،[87] ولم تطالب الصين بمثل هذه المكافأة.

في 20 تموز/ يوليو 1987 صدق مجلس الأمن بالإجماع على القرار 598 الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات العسكرية دون تأخير إلى الحدود الدولية المعترف بها، وإجراء محادثات سلام تحت رعاية الأمم المتحدة. وكانت هذه أول مرة في تاريخ الأمم المتحدة يعمل فيها الأعضاء الخمسة الدائمون بتناغم كي يضعوا نهاية لحرب متواصلة. وقبل عدة أسابيع من التصويت كان سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة فرنون والترز Vernon Walters قد زار بكين التماساً للدعم الصيني.[88] وبينما آثر الأعضاء الدائمون الآخرون مجاراة الولايات المتحدة، وجدت الصين مرة أخرى وسائل لدعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجلس الأمن. وأثناء المناظرة حول القرار 598، ضغطت كل من واشنطن ولندن وباريس بقوة من أجل حظر إلزامي على السلاح ضد أي دولة لا تقبل بوقف إطلاق النار؛ أي ضد إيران. وقد رفضت الصين والاتحاد السوفيتي مثل هذا الاقتراح. وغاية ما كانت هاتان القوتان العظميان قد توافقان عليه هو التفكير في عقوبات محتملة في المستقبل.[89] وأعطى رفض موسكو لبكين قدراً كبيراً من التغطية السياسية. وبما أن الصين كانت مزود إيران الرئيسي بالذخائر، فقد كان رفضها الأكثر أهمية بالنسبة لطهران.

وقد رفضت إيران القرار 598 لمدة عام تقريباً، ولم تقبل به حتى 18 تموز/ يوليو 1988. وخلال تلك السنة قامت الصين وإيران "بتبادل الآراء" مرات كثيرة حول الوضع في الخليج.[90] وبعبارة التاريخ الدبلوماسي الصيني الرسمي عندما اتضح أن إيران لن تقبل

القرار 598، "تدخلت" الصين «وحثت إيران على قبول السلام».[91] وفي الواقع، يبدو أن الضغط الصيني قد لعب دوراً كبيراً في حمل إيران على الموافقة على وضع نهاية للحرب.

وعلى العكس من نصيحة الصين بتفادي الصدام العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، رفضت طهران الخضوع للضغط الأمريكي واستمرت في ضرب حركة النفط المحايدة في الخليج. وفي 24 تموز/ يوليو 1987 اصطدمت أول سفينة كويتية ترافقها القوات البحرية الأمريكية بلغم إيراني وهي في عمق المياه المحايدة وسط القناة التجارية الرئيسية في الخليج. كما بدأت القوات الإيرانية أيضاً في تنفيذ «مناورات استشهادية»؛ أي هجمات بالسفن الصغيرة وقوات الصاعقة على السفن الأمريكية. وأعلنت قيادة الحرس الثوري في إيران أن «الخليج "الفارسي" سيكون مقبرة الولايات المتحدة الأمريكية».

ومع مضي إيران والولايات المتحدة الأمريكية نحو المواجهة العسكرية، سافر نائب وزير الخارجية كي هواي يوان Qi Huaiyuan إلى طهران في آب/ أغسطس. وقال كي لمضيفيه الإيرانيين إن الصين ترغب في علاقات موسعة مع إيران، وهي مهتمة بأمن واستقرار المنطقة. بعبارة أخرى، سوف تجعل الحرب المستمرة أو الموسعة التعاون الصيني الكبير مع إيران شيئاً صعباً. وتحدث كي أيضاً ضد «تدخل القوة الكبرى» في الخليج، وقال إن أمن هذه المنطقة ينبغي أن تحافظ عليه دول المنطقة.[92] وما رفضت الصين فعله في هذا المنعطف كان بمثل أهمية ما فعلته؛ رفضت بكين المشاركة في جهود رفع الأعلام الأمريكية التي كانت من وحي الكويت، التي دعت الصين إلى المشاركة في هذه الحملة، وعرضت استئجار سفن صينية، أو تسجيل الناقلات الكويتية عند السلطات الصينية؛ إلا أن بكين رفضت كل الخيارات. وقد أوضح كي هواي يوان ذلك متعللاً «بأن حجم أسطول سفن البضائع الصيني صغير ولم يعد عندنا المزيد من السفن لتأجيرها»، «من ناحية ثانية، فإن خدمة تسجيل السفن الأجنبية غير متاحة في الصين بعد».[93] كانت ردود كي غطاء دبلوماسياً؛ وكان الأساس أن المشاركة في جهود رفع الأعلام سوف تضع الصين في اصطفاف الأمر الواقع مع الولايات المتحدة الأمريكية والكويت ضد إيران، ولم تكن بكين مهتمة بمثل هذا الخيار.

وبحلول منتصف عام 1987 كانت الصين وحدها وسط الخمسة الدائمين التي لم تكن لها سفن حربية في منطقة الخليج كجزء من جهود جماعية لتأمين العبور الآمن لحركة النفط عبر الخليج. وقد أرسلت عدة دول أوربية (هولندا، إيطاليا، فرنسا، بلجيكا، بريطانيا) سفناً حربية إلى منطقة المحيط الهندي/ الخليج مع نمو الخطر على الحركة التجارية في عام 1987. وقد أرسلت ألمانيا سفناً حربية إلى البحر الأبيض المتوسط لتحل محل سفن أمريكية تحولت إلى أعماق أبعد في الشرق. وأرسل الاتحاد السوفيتي أيضاً سفناً حربية إلى منطقة الخليج، ولم تحذُ الصين حذو هذه الدول. وإذا كان القادة الصينيون يرغبون في ذلك، فإن إرسال قوة بحرية رمزية إلى بحر العرب كان سيكون في حدود قدرات سلاح البحرية في جيش التحرير الشعبي. وقد قامت سفن البحرية بزيارات للموانئ الأجنبية في عام 1985 وتوقفت في كل من كراتشي وكولومبو وشتاجونج Chittagong. وكانت الصين وحدها بين الخمسة الدائمين غير مهتمة بالتورط العسكري في الخليج ضمن اصطفاف الأمر الواقع ضد إيران.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر هددت مبيعات بكين من صواريخ سيلكويرم لإيران بجر الصين إلى المواجهة المتصاعدة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. وفي منتصف ذلك الشهر بعد أن أسرت القوات الأمريكية مركباً إيرانياً لزرع الألغام كان يعمل في الممرات البحرية التجارية وأعلنت عن ذلك، ردت إيران بإطلاق صواريخها من طراز سيلكويرم على السفن الأمريكية. وأصيبت ناقلة تحت الحراسة الأمريكية. وردت القوات الأمريكية بضرب وتدمير منصة إيرانية لإنتاج النفط في الخليج. ومن المثير للاهتمام أن هجوم تشرين الأول/ أكتوبر 1987 كان يمثل آخر استخدام لصواريخ سيلكويرم من جانب إيران. ومنذ ذلك الوقت اعتمدت إيران على زرع الألغام.[94] ومن المؤكد تقريباً أن بكين أصرت على ألا تستخدم إيران صواريخ سيلكويرم الصينية لضرب السفن التجارية التي ترافقها سفن الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج. ومن الناحية الخطابية، كانت بكين تقف مع طهران. فقد قال "تحليل أخباري" لوكالة شينخوا بعد فترة قصيرة من صدامات تشرين الأول/ أكتوبر في الخليج «إن التورط العسكري للقوى الكبرى قد أدى إلى تفاقم التوتر»

في الخليج، وخلق مزيداً من «الوضع المتفجر بصب الزيت على النار». «وعلى نحو خاص، فقد [جاء] الهجوم الأمريكي على منصات النفط الإيرانية في وقت كان فيه الأمين العام على وشك البدء بجولة جديدة للتوسط من أجل السلام، وهذا يثير قلق المجتمع الدولي».[95] كانت بكين في وضع دقيق؛ إذ كانت تكاليف حيادية الصين المناصرة لإيران تتصاعد. فمن ناحية، إذا دعمت الصين إيران فإن هذا يمكن أن يقلب الرأي الأمريكي والعربي والأوربي عليها، بإقناع الناس بأن الصين تطيل أمد الحرب الإيرانية–العراقية؛ أو ربما يستنتجون أن الصين تساعد طهران في تحدي الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً. ومن ناحية ثانية، إذا دعمت بكين جهود واشنطن فقد تستعدي طهران، وربما تخرج من المسار جهودها المتزايدة النجاح لإعادة بناء شراكتها مع هذا البلد.

لقد كانت بكين مقتنعة بأن رفع واشنطن الأعلام الأمريكية على الناقلات الكويتية لم يكن «خطوة حقيقية لحماية الشحن الدولي في [الخليج] من أجل مصلحة دول الخليج»، حسب تعليق شينخوا في أيلول/ سبتمبر 1987، وإنما «كانت إدارة ريجان تعتقد أن الوقت مناسب لزيادة وجودها العسكري في الخليج» بما أن الدول العربية هناك «كانت متلهفة للحصول على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية». إن استمرار الحرب الإيرانية–العراقية وتصاعدها كان سيؤدي إلى «تدخل عسكري من قبل القوى الخارجية في منطقة الخليج».[96] واستشهدت مقالة أخرى في الصحيفة اليومية لجيش التحرير (الجريدة اليومية لجيش التحرير الشعبي– *Jiefangjun bao*) بتعليق مزعوم لهنري كيسنجر في عام 1984 يقول «إذا خسر الطرفان (إيران والعراق) الحرب، فإن هذا سوف يكون من مصلحة الغرب». واختتم المقال بالقول إن الولايات المتحدة الأمريكية «أبدت الكثير من القلق بشأن السلامة في نقل النفط» ولكنها كانت في الحقيقة مهتمة بالسيطرة على الخليج، وينبغي أن تسحب كل من القوتين العظميين قواتهما العسكرية من الخليج.[97]

وفي أوائل عام 1988 جددت كل من واشنطن ولندن وباريس ضغوطها من أجل تطبيق حظر على السلاح لفرض قبول القرار 598. وخلال محادثات بشأن هذا الموضوع

مع الرئيس رونالد ريجان ووزير الخارجية جورج شولتز George Shultz بواشـنطن في آذار/ مارس، تحاشى وزير الخارجية الصيني وو شويه تشيان التعهـد بـذلك. وقـال وو لشولتز إن الصين سوف تدعم حظراً على السلاح ضد إيران فقط إذا دعمتـه "الأغلبيـة الساحقة" لمجلس الأمن. وقد فشلت جهود شولتز في الشهر التـالي في موسـكو لتـأمين المصادقة الـسوفيتية. وهكـذا رفـضت موسـكو وبكـين معـاً تحـرك الولايـات المتحـدة الأمريكية لوقف إمدادات الصين بالسلاح. كان الاتحاد السوفيتي المزود الرئيسي للعراق بالسلاح بينما كانت الصين المزود الرئيسي لإيران. وكانت النتيجة اتفاق موسكو وبكـين لحماية علاقاتها الخاصة مع عملاء خليجيين ضد ما تصورت كلتاهمـا أن جهـوداً غربيـة تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لوضع هؤلاء العمـلاء تحـت سـيطرة غربيـة أكـبر. ورغم ذلك، فإذا كانت موسكو ستغير موقفها وتقبل الحظر، فإن الصين كانت سـترغَم على أن تفعل الشيء نفسه. فلم تكن بكين ترغب في أن تضع نفسها في مواجهة الأعضاء الدائمين الآخرين، وتبدو كمن يرغب في إبقاء الحرب دائرة. ومن المؤكد أن بكين أبلغت إيران أنها من الممكن جداً أن تُرغَم على الموافقة على حظر الـسلاح إذا واصـلت طهـران رفض القرار 598 وغيرت موسكو موقفها.

وبينما كانت واشنطن تضغط من أجل فرض حظر سلاح على إيران وصلت المواجهة الأمريكية–الإيرانية المسلحة ذروتها؛ ففي 14 نيسان/ إبريـل اصـطدمت فرقاطـة أمريكيـة بلغم وأوشكت على الغرق. وبعد عدة أيـام اكتـشفت الـسفن الحربيـة الأمريكيـة وسـفن الحلفاء ألغاماً زرعتها إيران في الممرات البحرية المركزية في الخليج. وخُولت واشنطن الـرد الانتقامي، واستعدت القوات الإيرانية لمواجهة البحرية الأمريكية. وكانـت النتيجـة أكـبر معركة بحرية قامت بها البحرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تـم تدمير اثنتين من منصات إنتاج النفط الإيرانية، وأغرقت القوات الأمريكية العديد من طائرات الهجوم السريع الصغيرة الإيرانية، وقارب صواريخ سريع الهجوم وفرقاطة. وعقب هذه المعركـة، أعلنت واشنطن أنها لن تتحمل بعد ذلك الهجمات المعادية عـلى الحركـة التجاريـة خـارج مناطق الحرب المعلنة. وكان أحد العوامل التي أرغمت إيران على إنهـاء الحـرب تـصورها

بأنها تنجرف نحو الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وربما عزز هذا الاستنتاج الإيراني التحذيرات الصينية من هذه النتيجة على مدى الأشهر السابقة.

ومرة أخرى، وقفت الصين بالخطابة إلى جانب طهران عقب الصدام الأمريكي-الإيراني في نيسان/ إبريل. وفي اليوم التالي للصدام، عبر وزير الخارجية الصيني عن «قلق خطير بشأن تجدد النزاع العسكري الأمريكي-الإيراني... والتوتر الشديد الذي نجم عن ذلك». وقال البيان إن «الصين تعارض دائماً التورط والتدخل العسكري للقوى الكبرى في الخليج، وتقف إلى جانب الحفاظ على أمن الخليج وحرية الملاحة».[98]

واعتباراً من نيسان/ إبريل 1988 تدهور موقف إيران العسكري إزاء العراق؛ إذ استولت القوات العراقية على العديد من المناطق على طول الحدود بينما تسببت الهجمات الكيماوية العراقية في انخفاض الروح المعنوية بين القوات الإيرانية. وبدأ الانشقاق والمعارضة الداخليان في التصاعد، واضمحل الاقتصاد الإيراني، وأصبحت إيران معزولة تقريباً. وقد انضم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجهود التي تقودها لإزالة الألغام والمحافظة على التجارة البحرية في الخليج العربي. وقد شجبت الجامعة العربية بالإجماع رفض إيران قبول القرار 598.[99] وأوحت بكين، صديقة إيران البارزة الوحيدة (على الرغم من أن ألمانيا كانت بدأت التقارب مع إيران) بأن هناك حدوداً قصوى لقدرة الصين على مساعدة إيران تحت ظروف زمن الحرب.

وفي تموز/ يوليو- بينما كانت الصين تترأس مجلس الأمن- قبلت طهران أخيراً القرار 598. وقد أصدرت وزارة الخارجية الصينية سريعاً بياناً "يرحب" بهذه الخطوة.[100] وبعد أن أعلن الأمين العام خافيير بيريز دي كويلار Javier Perez de Cuellar في 8 آب/ أغسطس أن الجانبين قد وافقا على وقف إطلاق النار، أصدرت بكين بسرعة بياناً "يرحب" بهذا «التقدم الكبير».[101] وتوقفت العدائيات النشطة بين إيران والعراق أخيراً في 20 آب/ أغسطس 1988، وبعد خمسة أيام بدأت المحادثات بين إيران والعراق تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف.

واستمرت الصين في دفع إيران نحو السلام مع العراق. وبعد فترة قصيرة من قبول طهران للقرار 598، ولكن قبل أن تبدأ محادثات السلام برعاية الأمم المتحدة في جنيف، وصل كي هواي يوان إلى طهران للمناقشة. وقد عبر كي عن تقديره لقبول إيران للقرار 598، وتحدث بقدر عالٍ من الإطراء على قرار إيران عقد مفاوضات سلام مع العراق، وعبر عن أمله في أن تحقق محادثات جنيف نتائج إيجابية. ورد رئيس الوزراء موسوي قائلاً إن الصين ينبغي أن «تلعب دورها النشط والعادل في تنفيذ قرار الأمم المتحدة بشكل تام». وكانت هذه دعوة للصين لكي تحرك الولايات المتحدة الأمريكية نحو تحديد صدام حسين كمعتدٍ، ومعاقبته كمجرم حرب، وإلزامه بدفع التعويضات. وقال موسوي «إن إيران تعطي الأولوية للعلاقات الصينية-الإيرانية».[102] وقد حث كي ولاياتي ورفسنجاني على عقد السلام مع بغداد. ورفض الإيرانيون التراجع. واستنتج كي أن ولاياتي ورفسنجاني ليس لديهما ببساطة سلطة إضفاء الاعتدال على موقف إيران، وأن الخميني فقط هو الذي لديه هذه السلطة.[103]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر وصل نائب وزير الخارجية محمد حسين لواساني إلى بكين لمزيد من المناقشة؛ وشرح لواساني لرئيس الوزراء لي بنج الوضع الإيراني-العراقي منذ بدء محادثات جنيف، ورأي الحكومة الإيرانية في تسوية النزاع الإيراني-العراقي، وإعادة السلام. وفي طوكيو، وقبل وصول لواساني إلى الصين أخبر مضيفيه عن «العوائق التي يخلقها العراق» أمام تنفيذ القرار 598، وربما نقل الرسالة نفسها إلى بكين.[104] ومرة أخرى صدر التماس من أجل الضغط الصيني على العراق في الأمم المتحدة؛ فرد لي بنج قائلاً إن موقف الصين «الواضح والمتسق» من الحرب الإيرانية-العراقية يتلخص في «الحياد الصارم والحث الحماسي على السلام». وأضاف أن الصين تأمل أن تكون إيران والعراق قادرتين «على إنجاح النقاش حول المسائل» بروح من الفهم المتبادل. وفيما يتعلق بدور الصين في مجلس الأمن وعد رئيس الوزراء الصيني بشكل مبهم أن الصين سوف «تمارس دورها الملائم»، مقدماً بذلك جزرة في شكل وعد بالمساعدة في تنمية إيران ما بعد الحرب.

وأكد لي لضيفه الإيراني أن الصين تأمل بعد انتهاء الحرب في أن «يستمر نمو» العلاقات الصينية-الإيرانية الاقتصادية والتجارية، والعلاقات الأخرى.[105]

وذهب ولاياتي إلى بكين مرة أخرى في كانون الأول/ ديسمبر لمناقشة محادثات السلام الإيرانية-العراقية. وقال لي بنج لولاياتي إن الصين تأمل أن تواصل إيران والعراق بقوة دفع محادثات السلام، وأن تستفيدا من وساطة الأمين العالم للأمم المتحدة وتنفذا القرار 598 في أي تاريخ قريب. وفيما يتعلق بدور الصين في الأمم المتحدة، قال وزير الخارجية كيان كيشن Qian Qichen لولاياتي إن الصين سوف «تقدم مساهمات ملائمة» لتحقيق سلام مبكر بين إيران والعراق.[106] وقد نقل ولاياتي لشو شيانج خطاباً من رئيس المجلس رفسنجاني يدعو إلى تعاون صيني-إيراني موسع. وجاء في خطاب رفسنجاني إن «التعاون الثنائي بين إيران والصين ينطوي على مزايا لا تنافس فيما يتعلق بالحفاظ على السلام الإقليمي والآسيوي، والاستقرار، والأمن، وهو يساعد حتى في تحقيق السلام العالمي». «ونأمل أن يصبح التعاون بين إيران والصين نموذجاً بين دول العالم الثالث النامية غير المنحازة.»[107] وقد ناقش ولاياتي وكيان كيشن أيضاً فرص مشاركة الصين في إعادة البناء الاقتصادي في إيران بعد الحرب. وعقب وقف إطلاق النار الإيراني-العراقي وبدء محادثات السلام، بدأ لفيف من المسؤولين الاقتصاديين الصينيين الرفيعي المستوى زيارات إلى إيران لمناقشة دور الصين في إعادة الإعمار بعد الحرب.

وكتبت طهران إلى بكين مرة أخرى في نيسان/ إبريل 1989 عن «العوائق العراقية في طريق مفاوضات السلام». وقال نائب وزير الخارجية جواد منصوري إنه لم يتحقق أي تقدم في تنفيذ القرار 598 بسبب هذه العوائق. وتمنى المبعوث الإيراني أن تستطيع الصين وإيران التوصل إلى مواقف مشتركة حول القضايا الرئيسية؛ أي أن توافق الصين على استخدام مقعدها في مجلس الأمن كي تضغط على العراق حتى يقدم تنازلات؛ وأجاب كيان كيشن بلطف قائلاً إن وقف إطلاق النار وفر أرضية للسلام.[108] وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1989 قام كيان كيشن بأول زيارة لوزير خارجية صيني إلى إيران منذ خمس سنوات. ومرة أخرى

حث كيان على تسوية توفيقية في جنيف. وقال إنه ينبغي على إيران أن تحقق «السلام الطويل» في الخليج، لأن الاستمرار في الحرب شيء «لا يمكن تخيله». ووضع اللاحرب واللاسلم الحالي لا ينطوي على أفضلية لإعادة إعمار أيٍّ من إيران أو العراق.[109]

وبرغم جهود بكين، فإن المحادثات الإيرانية-العراقية في جنيف أثمرت القليل من التقدم. فقط، بعد أن تصاعد الضغط الدولي على العراق بعد استيلائه على الكويت في آب/ أغسطس 1990 أصبح موقف العراق أكثر تصالحاً، وبدأت العلاقات الإيرانية-العراقية في التحسن. وأكثر الأشياء أهمية بالنسبة لغرضنا، على أي حال، أنه بحلول الفترة 1987-1989 لجأت إيران إلى الصين مراراً من أجل طلب المشورة والدعم في قضايا حرجة مثل الحرب والسلام. إن العلاقة التي بدأت كحالة اغتراب باردة في عام 1979 أصبحت خلال عقد علاقة استشارة ودعم مقدَّرين.

اغتنام الفرصة بمهارة لإعادة هيكلة شراكة

إن مقارنة حالة العلاقات الصينية-الإيرانية في عام 1979 بها في عام 1988 تضيف إلى معرفتنا؛ فعلاقات بكين المبكرة بإيران الثورية كانت فقيرة إلى أبعد الحدود، وكان يفسدها احتضان بكين اللصيق للشاه، والجهل الذي يفاقم الهوة الدينية-الأيديولوجية، وشبه تحالف بكين مع واشنطن. وكما يوحي السجل الزمني الملحق بهذه الدراسة، لم تكن هناك تفاعلات رفيعة أو متوسطة المستوى على الإطلاق خلال السنتين الأوليين من عمر دولة إيران الثورية، وتفاعل واحد في السنة خلال السنوات الأربع التالية. وبحلول عام 1985 كانت التفاعلات قد بدأت تتكرر مع ثلاثة تبادلات في تلك السنة تبعتها ستة تبادلات في عام 1986، وعشرة في عام 1987، وعشرة مرة أخرى في عام 1988. كان شك القادة الإيرانيين في عامي 1979 و1980 عميقاً. وبحلول الفترة 1987-1989 كانت بكين واحداً من أثمن محاوري طهران. وبحلول آخر سنتين في الحرب الإيرانية-العراقية، كرست طهران قدراً كبيراً من الطاقة لتأمين الدعم الصيني. ولامراء في أن مثل هذا الدعم لم يكن

بالدرجة التي كانت تبتغيها طهران، ولكنه كان كافياً لكي يبقي طهران سعيدة ومقبلة مجدداً على المزيد من الاستشارة.

أعطت بكين طهران دعماً أساسياً مهماً؛ فقد تدخلت لكي تصبح المزود الرئيسي لإيران بالأسلحة، ورفضت الانحناء لمطالب واشنطن بتعليق المبيعات، وكانت بكين من حين إلى آخر تتحدث بصوت عالٍ نيابة عن طهران، وهي الدولة العظمى الوحيدة من الأعضاء الدائمين التي فعلت ذلك. وقد كانت بكين تنتقد تحركات واشنطن العسكرية ضد إيران. كما أيدت بكين دعوة طهران إلى انسحاب كل القوات العسكرية «للقوى الكبرى» من الخليج، وإلى إدارة الشؤون الأمنية للخليج بواسطة الدول الإقليمية. وقد بادرت بكين أيضاً إلى التعاون مع برنامج البحوث النووية الإيرانية في عام 1985، وكان البرنامج يستند إلى الرغبة في اقتناء رادع نووي ضد صدام حسين، وبرنامج أسلحته النووية الطموح.

كان لب نصيحة بكين لطهران رسالة تتصف بالتعقل الواقعي في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ فينبغي على طهران أن تنهي الحرب مع العراق، وأن تتفادى المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها بدون ذلك سوف تعزز فقط الهيمنة الأمريكية على الخليج. ولم تكن الهيمنة الأمريكية على الخليج في مصلحة أيٍّ من إيران أو الصين أو العالم الثالث، وأن السلام مع دول الخليج وتفادي المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية كان أكثر الطرق فاعلية لتعويق مخططات الهيمنة الأمريكية. ولم تقبل طهران نصيحة بكين وقتها. وبإعادة النظر، ربما بدت نصيحة الصين كالكلمات الحكيمة لصديق مخلص.

لقد كان هناك عنصر عاطفي قوي في العلاقة الصينية–الإيرانية التي بنيت مجدداً؛ فالصينيون والإيرانيون كانوا يتقاسمون آراء متشابهة عن العالم. فكل منهما كان يكره ويخاف القوة العظمى لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب، واتحاد الجمهوريات

السوفيتية الاشتراكية. وقد كان قادة الصين يفهمون منطق وديناميات الثورة الاجتماعية. وقدامى قادة الصين قاموا هم أنفسهم بمثل هذه الثورة. ومع أن الهوة بين الإلحاد والعقيدة الدينية تفصل بينهم، فقد كان قادة كلتا الدولتين يتقاسمون الحنق على الهيمنة الغربية على الشؤون العالمية. وقد زينت هذه التفاعلات الخطابة الصينية المسرفة في التعبير عن العاطفة وحتى المداهنة عن عظمة إيران وحضارتها؛ مما أوحى بأن الصين تنظر إلى إيران كدولة مهمة. ولا يسع المرء إلا التفكر في الطريقة التي استخدمها الصينيون للتعبير عن آراء تختلف عن آراء إيران، ولكن ربما كانت عبارة عن الاختلاف الصريح الودي المتدثر باختلاف المنظورات بين أشقاء العالم الثالث. وكان لطهران الثورية أصدقاء آخرون: سوريا، ليبيا، كوريا الشمالية، باكستان. ولكن لم يكن لأيٍّ من هذه الدول مادة القوة والنفوذ التي تمتلكها الصين. بعبارة موجزة، فإن الصين جعلت من نفسها خلال عقد أكثر أصدقاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية تأثيراً وثقة.

وكان هذا في ذاته إنجازاً دبلوماسياً كبيراً، ولكن فوق هذا توجد حقيقة أن بكين أصلحت روابطها مع طهران دون أن تخلق مشكلات كبرى في علاقاتها مع أيٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول العربية. وقد برزت التوترات في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع جمهورية الصين الشعبية بسبب إيران، وسوف تناقَش هذه القضية في فصل لاحق. ولكن تلك النزاعات تم احتواؤها ولم تقوض التعاون الصيني-الأمريكي. ومن الناحية الموضوعية، ينبغي أن يستنتج المرء أن بكين حصلت تقريباً على التوازن الصحيح بين استرضاء واشنطن ودعم طهران، وقد أفاد خليط السياسات الصيني مصالح بكين بشكل جيد جداً.

كانت بكين في وضع يتسم بالأفضلية، تمثل في التودد إليها من قبل كل من طهران وواشنطن. علاوة على ذلك، يبدو أن بكين أبقت كل المحبين راضين؛ فقد حمت بكين استثمارها في إيران دون أن تستعدي واشنطن أو الدول العربية. ومن المثير للاهتمام أن التناقض بين حيادية واشنطن المناصرة للعراق وحيادية بكين المناصرة لإيران سبب القليل

من التوتر نسبياً في العلاقة الأمريكية-الصينية خلال ثمانينيات القرن العشرين. وربما كان هذا بسبب استعداد بكين لأن تجعل روابطها مع إيران ثانوية بالنسبة لروابطها مع واشنطن حينما تقتضي البراجماتية ذلك؛ ويرجع السبب في ذلك أيضاً إلى الأولوية التي تضفيها كل من بكين وواشنطن على تطوير علاقة تعاونية بينهما.

الفصل الرابع

الشراكة الصينية - الإيرانية وتفوق الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي فيما بعد الحرب الباردة

إيران وأزمة العلاقات الصينية-الأمريكية

اجتمع العديد من العوامل في عام 1989 لتنتج علاقات صينية-أمريكية. وسمحت نهاية الحرب الإيرانية-العراقية في آب/ أغسطس 1988 لإيران بالالتفات لمهمة البناء الاقتصادي، ومن ثم انفتحت أبواب جديدة للتعاون الصيني-الإيراني. وعززت وفاة الخميني في 3 حزيران/ يونيو 1989 المطالب داخل إيران بتحسين ظروف الحياة بعد سنوات الحرب الطويلة التي اتصفت بالندرة، بينما كانت إيذاناً بفترة من البراجماتية المتزايدة وسط حكام إيران من رجال الدين. وإجمالاً، أسفر موت الخميني عن تغيرات جارفة، بحيث أصبح المتخصصون في الشأن الإيراني يشيرون إلى إيران ما بعد الخميني باسم «الجمهورية الثانية».[1] وفي شهادته الأخيرة- وثيقة صادق عليها ثلاث مرات قبل وفاته- دعا الخميني أتباعه إلى رفض "الشرق الملحد" وكذلك "الغرب المضطهِد" والاعتماد فقط على الدول الإسلامية.[2] وبالرغم من أماني الخميني، فقد ألغت وفاته فيتو سلطوياً ضد التعاون الأكثر التصاقاً مع "الشرق الملحد"، بينما فكت عقال توق شعبي إلى ظروف حياة أفضل؛ مما أجبر قادة إيران على البحث عن سبل سريعة وفعالة لتحقيق التحسن الاقتصادي، وقد وفرت بكين المساعدة في هذا الخصوص.

وفي الجانب الصيني، فإن تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عقب القمع العسكري للمظاهرات الشعبية، أيضاً في ليلة 3 – 4 حزيران/ يونيو، كان له تأثير عميق على العلاقات الصينية-الإيرانية. فقد كانت المظاهرات العملاقة التي عرفتها بكين في نيسان/ إبريل–حزيران/ يونيو 1989 أقوى تحد لحكم الحزب الشيوعي الصيني

منذ عام 1949. وقد أثارت تلك المظاهرات اهتماماً كبيراً وتعاطفاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وعندما تم سحقها بالقوة العسكرية تحول الرأي العام الأمريكي، الذي كان في السابق إيجابياً على نحو عريض تجاه الحكومة الصينية، إلى اتجاه سلبي على نحو دراماتيكي. ومع تصاعد النقد الغربي والعقوبات التي تبعته، بحث قادة الصين عن الدعم من أصدقائهم في العالم الثالث. واجتمع المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني في منتصف عام 1989 كي يقرر بشأن الإجراءات المضادة. وأول اثنتين من هذه السياسات تجاوزتها الأحداث حالاً، استغلال مثلث الولايات المتحدة الأمريكية-الصين- الاتحاد السوفيتي لمصلحة الصين؛ وتطوير العلاقات مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ودول شرق أوربا الاشتراكية. أما السياسة الثالثة فقد أثبتت أنها أكثر استمرارية ومواءمة بشكل أكبر للعلاقات مع إيران؛ وهي أن الصين سوف تبذل من ذلك الحين فصاعداً جهداً أكبر في تطوير العلاقات مع دول العالم الثالث.[3] وكانت إيران بالطبع إحدى دول العالم الثالث الأكثر قوة.

كانت طهران أكثر من مستعدة لتنضم إلى بكين في رفض «التدخل الغربي في الشؤون الداخلية» للدول غير الغربية. ثم بعد أن اكتسبت الثورات المضادة للشيوعية قوة في شرق أوربا وروسيا خلال النصف الثاني من عام 1989، أضيفت المخاوف من الحصار الاستراتيجي إلى الأشياء التي كانت تخشاها الصين. ومن وقتها فصاعداً لم يعد الدافع الجيوسياسي فعالاً لكبح القوة السوفيتية؛ وكان دافع قيدٍ في السابق للنزعات الأمريكية نحو نقد الوجوه القاسية للنظام الداخلي الصيني. وفي أوائل عام 1991- وهي السنة نفسها التي اختفى فيها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية- وسعت الحرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق بشكل إضافي النفوذ الأمريكي في الخليج. ورأى القادة الصينيون في هذه الأحداث شبح عالم تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مثل هذا العالم، يمكن بسهولة أن تصبح الصين التي يحكمها الشيوعيون دولة منبوذة ومستهدفة بالاحتواء الأمريكي. وخلقت معارضة هيمنة الأحادية الأمريكية مصالح مشتركة كبيرة بين الصين وإيران.

لقد كانت الشراكة الموسعة مع إيران مفيدة لبكين بطريقتين: أولاً، يمكن أن يستخدم الدعم الإيراني داخلياً ودولياً ليؤكد حجة بكين بأن النقد الغربي للقمع الذي وقع في حزيران/ يونيو 1989 نوع من التدخل والعجرفة الثقافية. ثانياً، وبقدر أكبر من الأهمية، كان الدعم الصيني لإيران عقاباً للولايات المتحدة الأمريكية على "سياساتها المضادة للصين"، وقد بيّن ذلك لواشنطن حاجتها إلى تعاون الصين في الشرق الأوسط. وعبر مساعدتها لإيران، أثبتت الصين قدرتها على أن تفشِل أو تسهل أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط؛ فيمكن للصين أن تسهل البرامج النووية لإيران وتدعم جهودها في التحديث العسكري، مثلاً؛ أو يمكنها أن تمتنع عن مثل هذا التعاون مع إيران. لقد كان الخيار متروكاً لواشنطن كما قال القادة الصينيون لمحاوريهم الأمريكيين. وإذا اختارت واشنطن المواجهة مع الصين، فإن حلقة الوصل القوية مع إيران ستكون حاجزاً مفيداً ضد ولايات متحدة عدائية.

وبحلول أوائل تسعينيات القرن العشرين كانت الصين وإيران تتقاسمان مصلحة في تحريك العالم في اتجاه القطبية المتعددة. لقد خلق اختفاء الاتحاد السوفيتي، من منظور بكين، نظاماً دولياً "مختلاً" بشكل خطير. وبدون اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لكي يكبح الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هيمنة Hegemonism الولايات المتحدة الأمريكية ستزداد عدوانية. وقد كان هذا وضعاً غير صحي يعرض السلام الإقليمي والدولي للخطر، بما في ذلك سلام كل من إيران والصين. وكان البعض داخل قيادة الحزب الشيوعي الصيني يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع استراتيجية سرية طويلة الأجل تسعى إلى تدمير كل الدول الاشتراكية كوسيلة للهيمنة العالمية. واعتقد هؤلاء القادة كذلك أنه بما أن الدول التي يقودها الشيوعيون كانت تقاوم هيمنة واشنطن، فقد كان ينبغي القضاء عليها من منظور الأمريكيين. أما القادة الصينيون الآخرون فكانوا يميلون إلى الاعتقاد بأنه ما إن تم القضاء على اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية حتى رأى قادة الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين تمثل العائق الرئيسي أمام الهيمنة الأمريكية العالمية. ومن ثم سعت واشنطن إلى إضعاف الصين بالإطاحة بالحزب الشيوعي الصيني،

والتحريض على الفوضى الداخلية عبر اللبرلة وتفكيك الصين بدعم مختلف حركات الاستقلال في كل من تايوان والتبت وشنجيانج. وبعد التخلص من الصين القوية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تهيمن على العالم. وفي هذا السياق، فإن تحويل أمريكا مراكز القوة العالمية الأخرى إلى توابع سيشجع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل إضافي، ويسمح لها بالتركيز على الصين. ولكن إذا قوبلت الهيمنة الأمريكية بالمقاومة و/ أو غاصت في الوحل في مناطق أخرى من العالم - لنقل في الشرق الأوسط - فسوف تكون أكثر ممانعة في مواجهة الصين مباشرة. وكانت هناك أيضاً دوافع تجارية مهمة وراء تحرك الصين القوي من أجل التعاون الموسع مع طهران. لقد كان التسويق الافتتاحي للاقتصاد الصيني يتمثل في الحصول على قوة الدفع، ومن ثم كانت المشروعات التجارية الصينية تتجه إلى الخارج على نحو متزايد، بما في ذلك إيران، بحثاً عن الربح.

ولكن كانت هناك أخطار لاتزال ملازمة للاصطفاف الصيني اللصيق مع إيران؛ فمثل هذا الاصطفاف يمكن بسهولة أن يحمل الصين وزر صداقتها لدولة منبوذة، وقد تكتسب الصين صيت دولة غير مسؤولة وربما مارقة. وعقب أحداث حزيران/ يونيو 1989 كان أحد الأهداف الصينية السامية يتمثل في رد الاعتبار إلى اسم الصين من أجل إعادة ترسيخ سمعتها كقوة رصينة ومسؤولة يمكن الوثوق بها، وأنها لن تستخدم قوتها الكبرى المتزايدة في العدوان أو بطريقة متهورة. والمزاملة اللصيقة جداً بإيران الثورية يمكن أن تسفر عن عكس هذا الهدف.

إن الطبيعة الإسلامية الراديكالية لإيران، وفي هذا الصدد خاصيتها الشيعية، قد زادت التكاليف المحتملة للمزاملة الصينية اللصيقة لها. وفي المقالة المؤثرة في عام 1993، "صدام الحضارات"، ساق صمويل هنتنجتون البروفيسور في جامعة هارفارد حجة بأن هناك اصطفافاً طبيعياً مضاداً للغرب بين الحضارة الشيوعية-الكونفوشية والحضارات الإسلامية. وقد جذبت المقالة اهتماماً كبيراً (ونقداً رسمياً) في الصين، إضافة إلى مدح كبير في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي سياق تسعينيات القرن العشرين، بخلاف الاصطفاف

مع إيران الإسلامية الراديكالية، كان هناك بعض الأشياء التي تستطيع الصين فعلها لتؤكد بقدر أكبر للأمريكيين أن الصين بالفعل عدوهم الجديد. إن الأمريكيين الذين يؤيدون التخلي عن سياسات الاشتباك التقليدية (منذ ريتشارد نيكسون) تجاه الصين، وتبني سياسات الاحتواء بدلاً من ذلك، أشاروا إلى حلقات وصل بين الصين وإيران كبعد رئيسي لسلوك الصين المهدِّد للولايات المتحدة الأمريكية.[4] وأحد أكثر مواقف الاحتواء هذه إفحاماً من ناحية الحجة (موقف إدوارد تمبرليك [Edward Timperlake] ووليام تريبلت [William Triplett]) يؤكد أن دعم الصين المتواصل للبرامج الصاروخية والنووية الإيرانية وفي بعض الدول الأخرى المضادة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، يشكل نوعاً من الانحراف الاستراتيجي لقوة الولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن مراكز الشرق الأقصى التي تمثل اهتمام الصين الخاص.[5] ومع تغلغل مثل هذه الحجج عبر جهاز الأمن القومي الأمريكي، فإن الاصطفاف اللصيق مع إيران يمكن أن يكون خطيراً جداً على روابط الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن تضامن الصين مع إيران، المضاد لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، قد حمل خطر التحريض على ضربة مرتدة من الولايات المتحدة الأمريكية. كانت إيران ورقة ينبغي أن تلعبها الصين بحذر شديد ضد واشنطن؛ فإذا استخدمت بعناية فإن دعمها لإيران قد يدفع واشنطن نحو قدر أكبر من التعاون مع الصين؛ ولكن إذا لعبتها الصين بنوع من المبالغة، فقد يقنع ذلك واشنطن بأن بكين تسعى لدعم وتسليح القوى المضادة للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وأداءِ دور "الند المنافس" حتى وإن كان مستتراً. ويمكن أن يكون هناك رد فعل قوي إذا ما وصلت واشنطن إلى هذا الاستنتاج؛ كما يحتمل أن تتبنى سياسة احتواء حقيقية قد تقوض مسار التنمية الصينية الذي بدأ بعد عام 1978.

إن مبدأ التواضع وتفادي الكتل الدولية قد شدد عليه دينج شياو بنج في نيسان/ إبريل 1990 عندما أصدر موجهاً من أربع وعشرين صفحة للسياسة الخارجية. وفي الوقت الذي كانت فيه موجهات دينج تستهدف بشكل رئيسي تلك المجموعة داخل

الحزب الشيوعي الصيني التي كانت حينئذ تجادل بأن الصين ينبغي أن تنتقد "الأخطاء التحريفية" لجورباتشوف المتعلقة "بخيانة البروليتاريا" بالتخلي عن النظم الشيوعية الأوربية؛ فإن تلك الموجهات كانت تنطبق بقدر مساو على التضامن اللصيق مع دول مثل إيران. وكان هذا موجه دينج: «راقبوا الموقف بهدوء. تمسكوا بمواقفنا بثبات. استجيبوا بحذر. خبئوا قدراتنا وانتظروا لحظة مواتية لكي تعودوا إلى المسرح. كونوا جيدين في حماية ضعفنا. لا تدّعوا الزعامة أبداً».

إن المحللين الأجانب يعرفون القليل عن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية في هذا المنعطف. والافتراض المستنير يوحي بأن قادة الصين لم يكونوا متحدين في التفكير بشأن الورقة الإيرانية في تسعينيات القرن العشرين. وقد دفعت أزمة 1989 بالمتشددين من قادة الحزب الشيوعي الصيني إلى المقدمة. ومن هؤلاء رئيس الوزراء لي بنج وبطانة من "قدامى محاربي" الحزب الشيوعي الصيني عادت إلى الحلبة السياسية بفعل جهود دينج الهادفة إلى التغلب على المقاومة داخل المكتب السياسي لاستخدام جيش التحرير الشعبي لسحق المعارضة الشعبية للأحكام العرفية. كما لعب جيش التحرير الشعبي بشكل استثنائي دوراً بارزاً في رسم السياسة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات ما بعد مذبحة بكين. وقد اشتركت عقلية المتصلبين وجيش التحرير الشعبي في تبني رأي عن العالم يتصف بالارتياب، بيّنا خطوطه العريضة سابقاً. ومفاد هذا الرأى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع استراتيجية طويلة الأجل للإطاحة بالحزب الشيوعي الصيني. ووفقاً لهذا المنظور، فإن الصين كانت في حالة "حرب بلا دخان" وغير معلنة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مثل هذا الوضع، كان على الصين أن تكون صلبة، وتشن "صراع السن بالسن" ضد واشنطن؛ لأن الضعف سيغري بالعدوان الأمريكي المتسارع.

ولكن إذا كان كيان كيشن، تلميذ لي بنج المتشدد، قد ساعد القادة المتصلبين في تشكيل العلاقة الصينية–الإيرانية الوثيقة خلال تسعينيات القرن العشرين، فإنه لعب أيضاً دوراً رئيسياً في إبعاد بكين عن طهران في الفترة 1997–1998. [6] وهذه ربما تكون مثل

ظاهرة "نيكسون يزور الصين". وتماماً كما كان نيكسون – كمناهض كبير للشيوعية – منيعاً نسبياً إزاء النقد الداخلي لفتح الباب أمام العلاقات مع "الصين الحمراء"، فإن الدعم المتصلب للي بنج ربما ساعد في حماية كيان من النقد لتحريك بكين بعيداً عن طهران في عام 1997. وتخميني يتلخص في أن كيان كيشن لعب دوراً رئيسياً في حث راعيه على أن يبعد الصين عن إيران في غضون عام 1997، وأن مؤهلات لي بنج أعطت كيان حماية ضد النقد الداخلي. وهذا يمضي قليلاً إلى ما وراء السرد القصصي هنا، على أي حال. وهناك نقطة أخيرة عن "ورقة إيران" لدى الصين تتلخص في أن استخدام إيران كأداة ضد الولايات المتحدة الأمريكية تعني ضمناً الاستعداد لعقد صفقة مع واشنطن عندما يكون السعر صحيحاً؛ وإبرام مثل هذه الصفقة يعني ضمناً بعض التعديلات في علاقات الصين بالدولة "الورقة"– إيران.

وقد اتخذت طهران أيضاً قراراً استراتيجياً يتعلق بالشراكة الموسعة مع الصين. حيث قال الرئيس رفسنجاني للسفير الصيني هوا لمنج Hua Liming في تشرين الأول/ أكتوبر 1995 إن القيادة الإيرانية أقدمت على خيار استراتيجي يتعلق بتطوير علاقاتها مع الصين، وأنها الآن راضية عن القرار.[7] وقد قدم محلل في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية تحليلاً ذكياً للأسباب وراء قرار طهران السعي لشراكة مع الصين؛[8] فحينما كان القائد الأعلى حياً فإن مبدأه "لا الغرب ولا الشرق" كان يترجم إلى سياسة العزلة. وقد أعاد قادة إيران ما بعد الخميني تفسير هذا المبدأ لكي يعني مجرد رفض الهيمنة أو السيطرة من قبل دول أخرى. وكما قال رفسنجاني لوان لي Wan Li في أيار/ مايو 1990 «إن الصين واحدة من الدول القليلة في العالم التي تعتبر صديقاً جيداً لدول العالم الثالث الحريصة على الاستقلالية... إن اختيارنا إقامة علاقات مع بلادك كان اختياراً صحيحاً».[9] وكانت طهران معجبة أيضاً بسجل الصين الناجح في التنمية خلال ثمانينيات القرن العشرين، وكان أملها يتلخص، كما قال مهدي كروبي لوان لي في أيار/ مايو 1990، «إن إيران تأمل، في عمليات تنفيذ إعادة الإعمار بعد الحرب، أن تستعير خبرة الصين».[10]

أخيراً، كانت طهران تقدر قوة الصين وتأمل أن تستعير تلك القوة كي تقيد الأخطار الأمريكية على إيران، وفقاً لما قاله محلل شنغهاي.

لم تكن الصين أمل إيران الوحيد فيما يتعلق بالدعم ضد الغرب في الفترة 1989-1990، كانت طهران تأمل فيما يبدو أن يكون اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية أيضاً شريكاً استراتيجياً في مكافحة الولايات المتحدة الأمريكية. وكان قائد إيران الأعلى بعد الخميني، آية الله سيد محمد علي حسين خامنئي، قد درس في شبابه في جامعة باتريس لومبا في موسكو. وكان الطريق إلى التقارب السوفيتي-الإيراني قد انفتح بموافقة السوفييت على سحب قواتهم من أفغانستان، وهذه خطوة تم إسباغ الطابع الرسمي عليها في اتفاقيات وقعت في جنيف في نيسان/ إبريل 1988، واكتملت في أيار/ مايو التالي. كما خفف السلام بين إيران والعراق أيضاً التوتر السوفيتي-الإيراني. ففي شباط/ فبراير 1989 أرسل الإمام الخميني خطاباً إلى الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف يطري فيه على شجاعته في إصلاح اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، ويشجعه على دراسة الإسلام كحل لمشكلات بلاده المتصاعدة. وفي الظروف الجديدة، كان الخميني يعتقد أن العلاقات القوية بين طهران وموسكو سوف «تساعد [الاثنين] في مواجهة الغرب».[11] وقد فطن القادة السوفييت للفرصة فأرسلوا وزير الخارجية إدوارد شيفرنادزه إلى طهران؛ وكانت هذه أول زيارة يقوم بها مسؤول سوفيتي رفيع المستوى إلى إيران منذ ثورة 1979. وفي طهران شدد شيفرنادزه على رغبة موسكو في توسيع التعاون في كل المجالات.[12] وتم توقيع العديد من الاتفاقيات، وعبر المراقبون الإيرانيون عن آمال كبيرة في عصر جديد للتعاون الإيراني-السوفيتي. ومن سوء طالع الاستراتيجية الإيرانية أن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية سرعان ما انزلق في اضمحلاله الداخلي، كما أن روسيا، التي ورثت الدولة السوفيتية في كانون الثاني/ يناير 1992، خرجت أضعف وأقل اهتماماً بالشؤون الخارجية مما كان عليه الاتحاد السوفيتي؛ كما كانت أقل اهتماماً بمواجهة الغرب. وقد شجع أفول نجم وريث الاتحاد السوفيتي بشكل إضافي إيران على التحول إلى بكين.

صياغة شراكة أوسع

إن نهاية الحرب الإيرانية–العراقية وما أسفر عنها من الاندفاع الإيراني تجاه التنمية الاقتصادية وفرت حافزاً لزيارة نائب رئيس الوزراء تيان جيون Tian Jiyun في أوائل آذار/ مارس 1989. كان تيان أرفع مسؤول صيني يزور إيران منذ زيارة هواه جوه فنج في عام 1978. وهدفت الزيارة إلى مناقشة دور الصين في إعادة إعمار إيران بعد الحرب، وتمهيد الطريق لزيارة للصين يقوم بها الرئيس خامنئي، الذي كان على وشك أن يصبح خليفة الخميني كقائد أعلى. سلم تيان دعوة لخامنئي من الرئيس يانج شانج كون توحي باستعداد الصين للمساهمة في إعادة إعمار إيران بعد الحرب. وفي معرض "التعاطف العميق" مع خسائر إيران المالية والبشرية أثناء الحرب، قال تيان لخامنئي إن الصين حريصة على المساهمة في إعادة إعمار إيران؛ وأضاف أنه «رغم محدودية قوة الصين المالية، فإن الرغبة في التعاون مع إيران تتصف بالإخلاص».[13] وقال خامنئي لتيان «نحن نفضل التعاون مع تلك الدول التي لا يحمل الشعب الإيراني لها ذكريات غير سارة». وقال رئيس الوزراء حسين موسوي الذي رافق خامنئي لتيان «في ضوء موقف الصين الودي من الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الحرب يمكن لطهران وبكين وضع خطة صلبة ودائمة لتوسيع التعاون المتبادل». وكانت هذه التصريحات شهادة على رأس المال السياسي الذي نمته بكين بدعمها لإيران خلال حرب 1980–1988. وقد تم مناقشة التعاون في مجموعة من القطاعات الصناعية في أثناء زيارة تيان.[14]

وبينما كان تيان جيون Tian Jiyun في بكين، قطعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة بسبب الخلاف الذي نشأ من فتوى آية الله الخميني التي تدعو إلى قتل الكاتب البريطاني سلمان رشدي مؤلف كتاب **آيات شيطانية**، والذي اعتبره الخميني تجديفاً. وأحدثت الفتوى بحق رشدي برودة شديدة في العلاقات الإيرانية–الأوربية لعدة سنوات، وعزلت طهران بشكل إضافي، وجعلت العلاقات مع بكين شيئاً جذاباً. وقد علق رئيس المجلس رفسنجاني لتيان عن الصدع مع بريطانيا، مشيراً

إلى أن إيران تأمل في توسيع العلاقات مع الصين نتيجة لذلك. وقال رفسنجاني لتيان «إن المرء لا تساوره هموم العلاقات مع القوى الكبرى عندما يتعلق الأمر بتوسيع العلاقات معكم.»[15] «إن شعبنا والمسؤولين يعرفون أن الصين كان لها تعاون فعال معنا في ظروف خاصة». ويبدو أن عبارة "ظروف خاصة" كانت تشير إلى مبيعات الصين من الأسلحة إلى طهران في أثناء حربها مع العراق.

في أيار/ مايو 1989 رد الرئيس خامنئي أخيراً زيارة هواه جوه فنج في عام 1978. وكانت زيارة خامنئي (وهي الثانية بعد زيارته الأولى في عام 1981) أول زيارة لرئيس دولة إيراني للصين، وجاءت قبل زيارة جورباتشوف لبكين مباشرة. وقد شملت حاشية خامنئي مسؤولين من وزارات التجارة، والمناجم والمعادن، والطرق والمواصلات، والصناعة، والإسكان والتنمية الحضرية، والنفط، والطاقة، والثقافة والإرشاد الإسلامي، وسلاح الحرس الثوري الإسلامي، والدفاع.[16] ومثلت زيارة خامنئي بداية التعاون العسكري الصيني-الإيراني العلني، ويبدو هنا أن الصين كانت من قام بالمبادرة. وفي اليوم الذي غادر فيه خامنئي إلى بكين قال السفير الصيني لدى طهران وانج بنزو Wang Benzuo لوكالة الأنباء الإيرانية إن الصين مستعدة لعقد محادثات حول التعاون العسكري مع إيران «فإذا كان أصدقاؤنا الإيرانيون مهتمين بهذا المجال فنحن على استعداد لعقد محادثات في هذا الخصوص».[17] وفيما يتعلق بقلق إيران بشأن مبيعات الصين الأخيرة من الصواريخ المتوسطة المدى لمنافسة إيران العربية المملكة العربية السعودية، قال وانج إنه ناقشها مؤخراً مع نائب وزير الخارجية جواد منصوري، وقال: إن تلك الصواريخ قد بيعت للمملكة العربية السعودية فقط «بعد إعطاء الضمانات اللازمة من جانب الرياض». إن العلاقة العسكرية التي بدأت في أيار/ مايو 1989 بزيارة خامنئي نمت في الأهمية على مدى العقد، وسوف نناقشها في الفصل التالي.

وكانت مجموعة من الاتفاقيات قد أعدت للتوقيع في أثناء زيارة خامنئي؛ وتراوحت تلك الاتفاقيات بين المصرفية، إلى السفر بدون تأشيرة دخول لمن يحملون جوازات سفر

العاملين في الحكومة، إلى برامج التبادل الثقافي بين طلاب وأساتذة الجامعات مع توفير البعثات الدراسية، إلى إنشاء "مركز مشترك للبحوث". وافقت الصين على مضاعفة مشترياتها من النفط الإيراني، وبذلك «عبدت الطريق لزيادة ملموسة في التجارة الثنائية».[18] وقال خامنئي للصحافة إن إيران «مهتمة بالانضمام إلى الصين في مجال البحوث والمجالات العلمية»، وهناك مجال متسع للتعاون في مجالي المناجم والطاقة. وقال رئيس الوزراء شو شيانج لخامنئي إن الصين مستعدة للمشاركة في جهود إعادة إعمار إيران في مدى واسع.[19]

ولم تخلُ زيارة خامنئي من بعض الاحتكاك؛ فعندما وصل إلى الصين لم يكن جدول زيارته يشمل لقاءً مع دينج شياو بنج، ويبدو أن هذه الحقيقة أغضبت خامنئي، وجعلته لا يقابل لي بنج لجولة ابتدائية من المحادثات كما في الجدول. وقد تم ترتيب لقاء مع دينج سريعاً؛[20] وخلاله أكد دينج – وهو أكبر من خامنئي بخمس وثلاثين سنة – تصميم الصين على اتباع علاقة ودية مع الدول العربية إضافة إلى إيران، كما شدد على أهمية ألا تهدر دول العالم الثالث قواها في النزاعات فيما بينها؛ وأضاف أن الصين تأمل رؤية الشرق الأوسط مستقراً ويعمل على تسهيل التنمية.[21] بدوره قال خامنئي لدينج إن إيران راقبت باهتمام كبير الصين لبعض الوقت كدولة «حدثت فيها تغييرات كبيرة في الأربعة عقود الماضية». وقد سُمح لخامنئي أن «يمارس الشعائر الدينية» في مسجد شارع أوكس Ox-street في بكين، كما التقى إمام ذلك المسجد، وقادة الجمعية الإسلامية الصينية، ومجموعة المجتمع الإسلامي في بكين؛ وأكد له هؤلاء المسلمون أن السياسات الجديدة للحكومة الصينية تسمح للمسلمين بحرية ممارسة دينهم.[22]

وعقب مذبحة بكين وجدت الصين وإيران أرضاً مشتركة لمعارضة الجهود الغربية لفرض القيم والمؤسسات الغربية على الشعوب غير الغربية؛ ففي 18 حزيران/ يونيو قال رئيس القسم الآسيوي في وزارة الخارجية الإيرانية لمراسل **إيران تايمز** *Iran Times* إن الأجانب ليس لديهم حق التدخل في الشؤون الداخلية للصين. وقال المسؤول الإيراني إن

«الإعلان المضاد للصين» الأخير من قبل مجموعة الدول الغربية السبع كان «تدخلاً سافراً في السياسة الداخلية للصين».[23] وجاء دعم إيراني أقوى في أثناء زيارة وزير الخارجية كيان كيشن في تشرين الأول/ أكتوبر 1989 لطهران؛ فقد قال له نظيره علي أكبر ولاياتي: إذا لم تكن الصين صارمة في ردها على الضغوط الغربية، فإن القوى الغربية ستكون أكثر تجاسراً. وأضاف أن موقف الغرب من الصين شيء مؤسف، ويقوم على المصالح الغربية الأنانية الخاصة. أما الرئيس رفسنجاني فقال لكيان إن الضغط الغربي على الصين إذا كان بمثل هذه الشدة، فيمكن للمرء أن يتخيل كيف سيكون الموقف الغربي من دولة صغيرة. وقد دعمت بكين وطهران بعضهما بعضاً أيضاً في محاولة لإقصاء التأثيرات التغريبية. وفي مقابلة مع وكالة الأنباء الإيرانية في أثناء زيارة رئيس جمهورية الصين الشعبية يانج شانج كون للجمهورية الإسلامية الإيرانية في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، حث سفير جمهورية الصين الشعبية هوا لمنج Hua Liming «دول العالم الثالث» على «التمييز ومقاومة الأشياء التي تعتبر سبب الفساد في المجتمعات الغربية».[24]

وقد مضى الرفض الصيني-الإيراني للمحاولات الغربية لفرض القيم "الغربية" إلى أبعد من الدعم في أحداث محددة، حيث أضيف إليه أيضاً الرفض المشترك "للنظام العالمي الجديد" الذي اقترحه الرئيس جورج بوش الأب في أيلول/ سبتمبر 1990. ففي تموز/ يوليو 1991 عندما زار رئيس الوزراء لي بنج طهران، أجرى هو والرئيس رفسنجاني مناقشات "واسعة ومتعمقة" حول النظام العالمي الجديد؛ بعد تلك المناقشات، أعلن لي أن النظام العالمي الجديد الذي ينبغي أن يقام هو نظام يكون فيه «اختيار أي نظام اجتماعي من جانب دولة شأن شعب تلك الدولة».[25]

حرب العراق في عام 1991

عمقت حرب الخليج الثانية في عام 1991 الشراكة الصينية-الإيرانية. وقد عززت المواجهة بين العراق والمجتمع الدولي، التي بدأت باستيلاء صدام حسين على الكويت في آب/ أغسطس 1990، التوازي بين المصالح الصينية والإيرانية، ومن ثم الشراكة بين

الدولتين. وتوصلت بكين وطهران بسرعة إلى الاستنتاجات نفسها: لم يكن غزو العراق للكويت واحتلالها أمراً مقبولاً؛ ويجب أن ينتهي بالانسحاب؛ ينبغي ألا تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً؛ ينبغي ألا تحشد الولايات المتحدة الأمريكية قوات عسكرية في المنطقة أو تلجأ إلى القوة العسكرية؛ وكل من طهران وبكين ترى أن الحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق جزء من دافع هيمنة أوسع لوضع الشرق الأوسط تحت السيطرة الأمريكية.

وقد وصل وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية محمد غارازي Gharazi إلى بكين بعد أسبوعين من استيلاء العراق على الكويت، وناقش القضية العراقية–الكويتية مع لي بنج. وقال غارازي: إن إيران تعارض العدوان العراقي، وتحبذ انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة. وقال لي بنج: إن سياسة الصين "تطابق" السياسة الإيرانية.[26] والصين تعارض الغزو العراقي للكويت، وتعارض «التورط العسكري للقوى الكبرى؛ لأن مثل هذا التورط لن يفعل شيئاً سوى تعقيد وتكثيف الوضع».[27] وقال لي بنج لغارازي إن الوضع ينبغي أن يحل بالوسائل السلمية.

وناقش الطرفان القضية بشكل إضافي، ثم توصلا إلى اتفاق في أثناء زيارة لبكين قام بها حسين موسوي رئيس الوزراء السابق والمستشار السياسي للرئيس رفسنجاني في تشرين الأول/ أكتوبر. وشدد لي بنج مرة أخرى على أن استيلاء العراق على الكويت، ووجود قوات أجنبية في الخليج يمثلان خطرين رئيسيين على المنطقة. وكانت الصين تحبذ الحل السياسي للأزمة، هو رأي اتفق معه موسوي قائلاً «نحن نصر على انسحاب القوات العراقية من الكويت، إضافة إلى انسحاب القوات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة».[28] وفي الشهر نفسه قال الرئيس يانج شانج كون لوزير الدفاع الزائر علي أكبر توركان إنه بينما تعارض كل من الصين وإيران الغزو العراقي للكويت، فإنهما يعتقدان أن المشكل ينبغي أن يحل بواسطة الدول الإقليمية عبر الوسائل السلمية، وقال إن الصين ضد الحل العسكري للأزمة. وقد شدد يانج أيضاً على "الدور المهم" لإيران في الخليج والشرق

الأوسط.[29] وفي نهاية العام قال وو شويه تشيان Wu Xueqian المحنك في السياسة الخارجية الصينية لوفد إيراني من المجلس إن الطريقة العقلانية الوحيدة لحل الأزمة تتمثل في انسحاب العراق، وانسحاب القوات الأمريكية والقوات "الأجنبية" الأخرى في المنطقة. وفي الواقع، ومن منظور كل من بكين وطهران، بينما كانت واشنطن تضغط لكي تضع الخليج تحت السيطرة الأمريكية التامة، فإن بكين كانت تقف مع طهران في معارضة هذه المحاولة.

وأثناء تشكيل شراكة مضادة للولايات المتحدة الأمريكية مع إيران، اغتنمت بكين أيضاً الفرصة التي هيأتها أزمة الخليج كي تعزز وضع نهاية للعقوبات الأمريكية المفروضة بعد مذبحة بكين. كانت إدارة بوش تتحرك نحو حرب لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وكانت ترغب بشدة في تخويل مجلس الأمن مثل هذا المجهود، وكعضو دائم في مجلس الأمن يملك حق الفيتو يمكن للصين أن توقف مثل هذا التخويل، وكانت واشنطن تحتاج إلى دعم الصين.

وقد أشار وزير الخارجية كيان كيشن إلى رغبة واشنطن القوية في الدعم الصيني. وكان كيان يعتقد أنه بعد فيض من الجهود الدبلوماسية الأمريكية للمحافظة على علاقات صينية-أمريكية ودية مباشرة بعد مذبحة بكين، فقدت إدارة بوش الاهتمام بتلك المحاولة لاحقاً في عام 1989 بعد أن انهارت الأنظمة الشيوعية في شرق أوربا. وكان كيان يؤمن بأن غزو العراق للكويت قد أحيا اهتمام واشنطن بالعلاقات التعاونية مع الصين، وبعبارة كيان، خلق هذا «فرصة أفضلية لترويج تطبيع العلاقات الصينية-الأمريكية».[30] وبتعبير آخر، أعطت احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط الصين نفوذاً. وقد قرر كبار قادة الصين إرسال كيان في مهمة إلى كل من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن والعراق (وليس إيران!) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 حتى «يبحث عن حل سلمي» لأزمة الخليج «ويزيد مكانة الصين الدولية ونفوذها الإقليمي»،[31] وكما توقعت بكين، ربما أثارت مهمة كيان بشكل إضافي اهتمام واشنطن بتأمين تعاون الصين. ومع

إعطاء الصين اهتماماً نشطاً للشرق الأوسط، كان من المهم تأمين دعمها للسياسة الأمريكية. وهكذا، بينما كان كيان في القاهرة في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر في أول محطة توقف له في جولة الشرق الأوسط، قام وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر James Baker، الموجود وقتها في العاصمة المصرية، بترتيب وتأمين لقاء معه في مطار القاهرة. وقد التمس بيكر دعم الصين لتخويل مجلس الأمن استخدام القوة. وجادل كيان في صالح إعطاء العقوبات وقتاً أطول كي تؤتي أكلها، رغم أنه رفض تقدير طول المدة التي تستغرقها العقوبات كي تؤدي إلى انسحاب العراق من الكويت. واندهش كيان مما اعتبره تعجل أمريكا ورغبتها في النتائج السريعة. وفي النهاية تم إبرام صفقة ستدعم بمقتضاها بكين، أو على الأقل لا تنقض، قرار مجلس الأمن مقابل وعد من الولايات المتحدة الأمريكية بأن «تجد فرصة لإلغاء العقوبات المفروضة على الصين».[32] وفي أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر التقى رئيس وزراء الصين لي بنج سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد تارومي راد كي، وشرح سبب امتناع الصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن الحاسم.[33] وكما كان الأمر مع تعليق بكين لمبيعات صواريخ سلكويرم في عام 1987، كانت طهران تتلقى دروساً في الحدود البراجماتية لدعم الصين لإيران في مواجهة الضغط الأمريكي.

كانت بكين ترى الحرب الأمريكية ضد عراق صدام حسين «صراعاً بين الهيمنة العالمية والإقليمية». ويقال إن مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية وممثلين للمكتب العام للجنة المركزية عقدوا اجتماعاً سرياً في أواسط كانون الثاني/ يناير 1991 لتقييم الوضع في الخليج؛ وتوصلت الوثيقة التي أسفر عنها الاجتماع، والتي وزعت على كبار قادة الحزب والحكومة وقادة الجيش إلى هذا الاستنتاج؛ وقررت أن للولايات المتحدة الأمريكية هدفين: أولاً، تلقين صدام حسين درساً، وثانياً، الهيمنة على العالم. كانت حرب واشنطن ضد العراق خطوة لوضع مصادر النفط في الشرق الأوسط تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يتعلق بالرد، فإن الصين ستمتنع عن نقد الولايات المتحدة الأمريكية علانية، وتحافظ على موقف محايد في دعايتها.[34] لقد كان "موقف الصين الرئيسي" معارضة تلك الحرب بالتعاون مع أصدقائها في المنطقة مثل إيران. ولكن قدرة

الصين على التأثير في الأحداث كانت محدودة، وسوف تستغل الفرصة لإعادة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبناء النفوذ في منطقة الشرق الأوسط.

وقد أدهش النصر السريع للقوات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في شباط/ فبراير 1991 بكين وأقلقها. وكان المحللون العسكريون الصينيون قد توقعوا أن الجيش العراقي الكبير، المسلح جيداً والذي عجنت عوده المعارك، سيوقف تقدم القوات الأمريكية وينزل بها خسائر فادحة، ومن ثم يطيل أمد الحرب. وكما اتضح فقد كان التفوق الأمريكي على القوات العراقية ساحقاً بحيث لم تكن للأعداد الأكبر للقوات والدبابات العراقية تأثير بشكل جوهري، وكسبت القوات الأمريكية نصراً سريعاً وحاسماً وقليل التكلفة. ومن منظور بكين وطهران، فقد كانت نتيجة حرب الخليج 1991 تقدماً رئيسياً لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في محاولاتها بسط غلبتها على الشرق الأوسط والعالم.

في 21 شباط/ فبراير، وبعد ثلاثة أسابيع من الحرب الجوية الأمريكية الكثيفة على العراق، وفي أقل من أسبوع قبل أن تشن القوات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية هجومها البري الذي استغرق أربعة أيام، وصل نائب وزير الخارجية الصيني و"المبعوث الرئاسي الخاص" يانج فو تشانج Yang Fuchang إلى طهران لينقل دعم الصين في هذا الوضع المحفوف بالخطر. وقال يانج للإعلام الإيراني: إن إيران والصين لهما علاقات ودية، وتتخذان مواقف مشتركة فيما يتعلق بأزمة الخليج؛ وأضاف أن الصين تحترم بشكل عميق جهود إيران لحل أزمة الخليج عبر الوسائل الدبلوماسية، وسوف تدعم كل الجهود لمنع انتشار الحرب.[35] وفي وسط أزمة الكويت في عام 1991، كانت طهران معزولة تقريباً، ولكن بكين قدمت الفهم والدعم. وكما يوحي المثل الصيني «توصيل الفحم عندما ينزل الجليد»، فإن الصديق الحقيقي هو من يقدم المساعدة عندما تكون هناك حاجة إليها.

إن الشراكة المعززة مع إيران كانت مكسباً رئيسياً لبكين من حرب الخليج في 1991. فلقد ركبت كل الدول العربية في المنطقة في العربة الأمريكية لدفع العراق إلى خارج

الكويت. وبخلاف العراق، فقد كانت إيران الدولة المنبوذة الوحيدة، التي التفتت إلى بكين لكي تجد العزاء. وقد فقدت الصين قدراً كبيراً من المصداقية في العالم العربي بتأكيدها للمملكة العربية السعودية والأردن ومصر أن استيلاء العراق على الكويت يمكن أن ينتهي بالوسائل السلمية؛ فببساطة موقف كهذا لم يكن يتحلى بالمصداقية. وأشار إليس جوفي Ellis Joffe إلى حقيقة كون تقديم مثل هذه الحجة التي تفتقر إلى المصداقية لم يقوض بشكل خطير موقف الصين، يعد شاهداً على شبه انعدام صلتها بالموضوع. فقد كان في وسع القادة العرب تجاهل – وقد فعلوا ذلك – حجة الصين التي تفتقر إلى المصداقية لأن الصين ببساطة لم تكن تعني الكثير.[36] ورغم ذلك، فإن "الموقف المبدئي" للصين كان له قيمة أعلى نوعاً ما في السوق الإيرانية المعزولة.

ذروة الشراكة المضادة للهيمنة، 1991-1996

في السنوات العديدة التي تلت حرب الخليج وصلت الشراكة الصينية–الإيرانية المضادة للهيمنة ذروتها. ففي تموز/ يوليو 1991 قام رئيس الوزراء لي بنج بزيارة حسن نوايا لإيران استمرت ثلاثة أيام، وكانت جزءاً من جولة شملت ست دول في الشرق الأوسط. وكان لي أول رئيس وزراء صيني يزور إيران منذ زيارة هواه جوه فنج في عام 1978. وقد شرح لي بنج الغرض من زيارته بهذه الكلمات «لقد جئت في زيارة لبلادكم بغرض تعميق الفهم، وتعزيز الصداقة، وتشجيع التعاون والمحافظة على السلام... وتلعب إيران، كدولة كبيرة في آسيا، دوراً مهماً في كل من الشؤون الإقليمية والدولية. والصين على استعداد لتنضم إلى إيران في الجهود المشتركة للمحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة، وإقامة نظام دولي جديد عادل وعقلاني».[37]

وتوسع لي بنج في خطابه على المأدبة، قائلاً:

> في الوضع الدولي الراهن المتغير أبداً، فإن التعزيز الإضافي للعلاقات الودية والتعاونية بين البلدين في كل المجالات لا يتفق فقط مع المصالح الأساسية لشعبَيْ بلدينا، ولكنه يفضي أيضاً إلى السلام والتنمية في المنطقة والعالم... إن الوضع العالمي الراهن يمر بتغير

عميق، والوضع مازال مضطرباً مع استمرار التغير. إن الهيمنة وسياسة القوة هما السبب في توتر العالم واضطرابه، وهما أيضاً الخطر الرئيسي على السلام والأمن العالميين.[38]

وكانت تعليقات لي للإعلام الإيراني أكثر حدة «إننا ضد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية أو أي أقلية على العالم، وضد خلق الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً جديداً في العلاقات الدولية؛ ونحن نتفق كلياً مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذه النقطة».[39] وطلب القادة الإيرانيون من لي أن يبرهن على خطابته المضادة لواشنطن بلعب دور أكثر قوة في الصراع العالمي المضاد لها. حيث ينبغي على الصين في رأي إيران أن تعمل كثقل موازن للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وأن تلعب دوراً أكثر نشاطاً في «حل القضية الفلسطينية».[40] أما القائد الأعلى خامنئي فقد قال لي: ينبغي على «المقاتلين من أجل الحرية، والشعوب الباحثة عن العدالة أن يمنعوا معاً محاولات "البعض" إضفاء الاستقرار على سيادتهم التي لا تجد منافساً على العالم». وحث خامنئي رئيس الوزراء الصيني الزائر قائلاً: إن دول العالم الثالث «وخاصة تلك التي توجد في مناطق حساسة من العالم ينبغي أن يكون بينها تعاون أكثر التصاقاً لمقاومة نزعة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه "الهيمنة المطلقة"».[41] وفي الواقع كانت طهران تدعو بكين للانضمام إلى طهران في الصراع القتالي ضد واشنطن في شرق وغرب آسيا. وبالطبع، كان «المقاتلون من أجل الحرية» و«الشعوب الباحثة عن العدالة» الأقرب إلى قلوب قادة طهران هم حزب الله في لبنان الذي يسعى إلى تدمير «الكيان الصهيوني» إسرائيل. ومن غير الواضح حجم الإيحاء الذي أعطاه لي بنج بأن الصين مستعدة للمضي في مثل هذا المسار. وأياً كان حجم هذا الإيحاء، فقد رفضت بكين نصيحة طهران فيما يتعلق بفلسطين. وفي العام التالي طبعت الصين علاقاتها مع إسرائيل، ولكن بكين عرضت بموازاة ذلك فوائد ملموسة على طهران في مجالات أخرى.

وأثناء زيارة لي بنج لطهران وقع الجانبان اتفاقية على خطة تدوم عامين للتبادل الثقافي والعلمي والتربوي. كما وافقت الصين على إطلاق قمر اصطناعي لإيران لأغراض البث الإذاعي والتلفزيوني. وكما سنناقش ذلك في فصول لاحقة، كانت الصين تزود إيران

بكميات ضخمة من الذخائر. ووفقاً لتقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام Stockholm International Peace Research Institute - SIPRI، فإن النقليات بين عامي 1993 – 1994 بلغت 200 مليون دولار أمريكي في كل سنة، وهذا أعلى مستوى منذ نهاية الحرب الإيرانية–العراقية؛ كما أن التعاون النووي توسع بسرعة هو الآخر.

وتواصلت المناقشات الاستراتيجية بين الجانبين في أيلول/ سبتمبر 1991 عندما قام وفد صداقة من المؤتمر الشعبي القومي بقيادة هي ينج، عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي القومي ونصير إيران القديم، بزيارة طهران مباشرة عقب انقلاب المتشددين الفاشل في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، عندما كانت الدولة تنزلق سريعاً تجاه زوالها. ومرة أخرى اقترحت طهران على الصين شراكة صارمة مضادة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث قال وزير الخارجية ولاياتي لـ هي ينج: إن هناك تغييرات جذرية تجري حالياً في الوضع الدولي. بعض الدول كانت تحاول فرض "نماذجها" الخاصة على دول أخرى. وكل من الصين وإيران دولة مستقلة تأخذ طريقها الخاص بها، وتأمل في تقوية نفسها عبر هذا المجهود. وأضاف ولاياتي: إن الصين المتحدة القوية المستقلة تستطيع القيام بمساهمات أكبر من الدول الأخرى في العالم.[42] وكان أبعد مدى يستطيع أن يذهب إليه هي لنج هو التعهد بأن الصين لن تشكل تحالفاً أو تقيم علاقات استراتيجية مع القوى العظمى.[43]

واستمر الحوار عندما زار الرئيس يانج شانج كون إيران في تشرين الأول/ أكتوبر 1991. وفي مقابلة مكتوبة مع وكالة الأنباء الإيرانية (IRNA) بعد فترة قصيرة من مغادرته إلى طهران، أعلن يانج موضوعاً رئيسياً لزيارته القادمة «بما أن إيران دولة مهمة في غرب آسيا ومنطقة الخليج ، فإنها تلعب دوراً مهماً في المحافظة على السلام والأمن الإقليميين».[44] وعندما قابل يانج خامنئي عاد إلى الموضوع «تعلق الصين أهمية على وضع إيران في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، وتأمل منها لعب دور أعظم في الحفاظ على السلام والاستقرار».[45] وفي المحادثات مع الرئيس رفسنجاني، أعلن يانج «أن الحكومة الصينية

تثمن صداقتها وتعاونها مع إيران، وتأمل بحق تطوير... العلاقات التعاونية بشكل إضافي في كل المجالات... بينما تقدم المساهمات في حماية الاستقرار الإقليمي والسلام العالمي»، واتفق يانج ورفسنجاني على أن الوضع الدولي الراهن لم يكن "متوازناً" مع "التناقضات المكثفة"، وأن المهمة تتلخص في تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل وعقلاني، وعلى الجانبين أن يتعاونا في هذه العملية.[46] وأعرب رفسنجاني عن شعوره الإيجابي بنتائج زيارة يانج، قائلاً «بعد انتصار الثورة الإسلامية اخترنا الصين شريكاً...، وإجمالاً، بدا أننا يمكن أن نعتبرها أحد شركائنا الجيدين. لكننا مع هذه الرحلة اقتربنا من أهدافنا في توسيع (التعاون) العلمي، والاقتصادي، والثقافي، والدولي، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الآسيوية... إننا نعتقد أن محادثاتنا يمكن أن تكون فعالة وتؤثر على الوضع».[47]

بدأت الصين وإيران التعاون في دول أخرى من العالم الثالث؛ ففي أواخر عام 1991 وافقت إيران أن تضمن مبيعات الأسلحة الصينية للسودان، حيث استولت حكومة إسلامية على السلطة في الخرطوم في حزيران/ يونيو 1989. وكان عقد مبيعات الأسلحة الصينية للسودان قد سبق ذلك الانقلاب العسكري، لكن إيران تدخلت لتوفر الدعم المالي لحكومة السودان الإسلامية التي كان ينقصها النقد، وبذلك سمحت لصفقة الأسلحة السودانية-الصينية بالتحرك إلى الأمام. ويقال إن طهران ضمنت الأسلحة الصينية للسودان بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي.[48] وجاء المزيد من مبيعات الأسلحة الصينية للسودان التي مولتها إيران في منتصف تسعينيات القرن العشرين، عندما كان السودان يواجه عقوبات محتملة من الأمم المتحدة بسبب تورطه في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك.[49] وقد حاولت الأطراف المشاركة في صفقات الأسلحة الثلاثية تلك أن تبقيها سراً، ولكنها انكشفت في عاقبة الأمر. وطرح كل ذلك سؤالاً أساسياً فيما يتعلق بالصين والمجتمع الدولي: هل كانت بكين عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي ملائماً لأن يجلس على المنصة العليا للدول؟ أم هل مازالت متمرداً اختار أن يقرن نفسه بالدول المنبوذة ويتآمر على انتهاك المعايير الأساسية للمجتمع الدولي مثل عدم اغتيال قادة الدول؟ وكانت الأسئلة المشابهة عن علاقات الصين بقانون عدم الانتشار النووي مثيرة للقلق

بقدر مماثل. وقد تكثفت المناظرات حول هذه الأسئلة وسط نخبة السياسة الخارجية الصينية في منتصف تسعينيات القرن العشرين.

وتواصلت المناقشات الصينية-الإيرانية من المستوى الرفيع في نيسان/ إبريل وأيلول/ سبتمبر 1992 عندما زار وزير الخارجية علي أكبر ولاياتي والرئيس رفسنجاني على التوالي بكين. وفي أثناء زيارة ولاياتي قامت الدولتان "بإضفاء التناغم" على مواقفهما في "القضايا العالمية الرئيسية". وقد وفر "استقطاب" القوى خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة أرضية مواتية لتشجيع التعاون بين إيران والصين، وفقاً لما جاء في نشرة أخبار إذاعية إيرانية. وفيما يتعلق "بالنظام العالمي الجديد" الذي اقترحه الرئيس جورج بوش الأب، كانت المقاربتان الصينة والإيرانية "متشابهتين نسبياً". فكلتاهما تعتقد، خلافاً لواشنطن، أن كل الدول ينبغي أن تتمتع بحق متساوٍ في صنع القرار الدولي. إن "النظام الجديد" الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية لا يتوافق مع المصالح القومية لدول العالم الثالث واستقلاليتها.[50] كما ناقش الجانبان "التعاون الإقليمي" بينهما في أفغانستان وآسيا الوسطى في ضوء «التغيرات في الاتحاد السوفيتي السابق واستقلال آسيا الوسطى». وعبر الجانبان عن قلقهما بشأن انتشار النفوذ التركي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى ما بعد السوفييت؛ وكانت بكين مستعدة لقبول إيران كعنصر مضاد للنفوذ التركي الأكثر ضرراً.[51] وفي أفغانستان، حيث انفجرت الحرب الأهلية عقب انسحاب القوات السوفيتية، كانت الصين وإيران معاً تدعمان تسوية سياسية، ووضع نهاية للقتال.

أما زيارة رفسنجاني فتمت، وفقاً لراديو صوت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، «في وقت كانت فيه قوى الهيمنة، وعلى نحو بارز الولايات المتحدة الأمريكية، قد بدأت مؤخراً هجمات دعائية واسعة ضد إيران والصين في مختلف المنتديات، [مغتنمة] الأفضلية القصوى لعواقب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق». والصين وإيران "قوتان جديدتان" قادرتان على التأثير في الأحداث العالمية، ولهذا السبب على وجه الدقة تحاول أمريكا

إضعاف الدور المحوري لطهران-بكين وطهران-إسلام أباد «كي تقوي هيمنتها المعلنة ذاتياً، والتي لا تجد أي تحدٍّ». وقد وضّحت المعارضة الأمريكية للتعاون الصيني-الإيراني "أهمية الدور البنّاء" لهذا التعاون في "المعادلات العالمية".[52] وتمشياً مع هذه العواطف، ضغط رفسنجاني خلال زيارته من أجل تعاون وثيق مضاد للهيمنة. ويبدو أن القادة الإيرانيين استبصروا كتلة تشمل كلاً من إيران والصين وروسيا والهند وباكستان تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تصحح الوضع الدولي "المختل". لم تكن بكين مستعدة لمثل هذا المسار، واقترحت إجراءات حرفت الحماس الإيراني إلى صحارى بيروقراطية. وبعد ثلاثة أشهر من زيارة رفسنجاني لبكين أعلنت طهران اتفاقية لتقييم طرق ووسائل تأسيس منظمة للدول الآسيوية تضم كلاً من روسيا وباكستان والهند، وفي عاقبة الأمر جمهوريات آسيا الوسطى. وكان على الجانبين تولي البحث وإعلام بعضهما بعضاً بنتائج تقصيهما.[53]

وبينما لم تكن مستعدة للاصطفاف اللصيق مع طهران، فإن بكين كانت مستعدة في أثناء زيارة رفسنجاني لتعزيز جهود إيران في التنمية النووية والعسكرية مقابل النفط الإيراني. وكان التعاون النووي بارزاً على نحو خاص. وخلال زيارة رفسنجاني، وقع وزير الدفاع علي أكبر توركان ووزير العلوم والتقنية الصيني سونج جيان Song Jian اتفاقية تنص على التعاون النووي الموسع، بما في ذلك تشييد العديد من محطات الطاقة النووية الكبيرة. وبحلول أواخر 1991، كانت واشنطن قد استنتجت أن إيران تبحث عن الأسلحة النووية، وأصبح تعويق هذه المحاولة هدفاً رئيسياً للسياسة الأمريكية. وقد شكل تعاون الصين النووي الموسع مع إيران تحدياً رئيسياً ومباشراً لهذه السياسة الأمريكية. وقد تم أيضاً توقيع اتفاقية مبيعات ذخائر كبيرة خلال زيارة رفسنجاني، وكان منها جزء كبير يُسدَّد بالنفط الخام، وهذا ترتيب مناسب لإيران التي كانت تعاني مشكلات السيولة بسبب هبوط أسعار النفط.[54] وعندما سأل الإعلام رفسنجاني عن محادثاته في الصين، قال «إنها كانت جلية جداً وخالية من المتاعب، ومن ثم فقد سارت سريعاً جداً».[55]

من الواضح أن بكين كانت تستخدم حلقات الوصل مع طهران وسيلة لرد ضربات واشنطن، مما اعتبرته بكين سياسات أمريكية معادية للصين كالنقد والعقوبات وما إلى ذلك. وفي فصل لاحق سيتناول حلقات الوصل بين العلاقات الصينية-الأمريكية والعلاقات الصينية-الإيرانية سيتم استكشاف الطرق التي استغلت بكين من خلالها الاستياء الأمريكي من التعاون الصيني-الإيراني كي تحرك السياسة الأمريكية في اتجاهات مواتية لبكين. إن إحدى نتائج موازنة بكين الدائمة بين بناء علاقات طويلة الأجل وصالحة لكل الأجواء مع إيران، واستخدام روابط الصين مع إيران للضغط على واشنطن كانت تتمثل في أنه لا طهران ولا واشنطن كانتا راضيتين تماماً عن سياسات الصين تجاه إيران.

اشتداد النزاع الإيراني - الأمريكي ورد فعل الصين

أعلنت إدارة كلنتون (التي دشنت في كانون الثاني/ يناير 1993)سياسة جديدة "للاحتواء المزدوج" لإيران والعراق في أيار/ مايو 1993 تقوم على الاعتراض على السياسات الخارجية والداخلية للدولتين. وعلى المستوى الدولي كانت الدولتان تعارضان عملية السلام العربية-الإسرائيلية، وترعيان الإرهاب واغتيال القادة الأجانب، وكانتا تسعيان لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهذا ما استنتجته إدارة كلنتون. داخلياً، كانت الدولتان تحكمان بالإكراه، وتقمعان حقوق الإنسان، وتعارضان المشاركة السياسة الشعبية، وترعيان الحصار الفكري والأيديولوجيات السياسية الراديكالية. كل هذا جعلهما غير قادرتين على المشاركة البنّاءة مع الدول الأخرى، وهذا مرة أخرى وفقاً للسياسة الأمريكية الجديدة. واستجابة لوجوه الخلل هذه، بدأت واشنطن تسعى لعزل كل من إيران والعراق عبر المقاطعات الاقتصادية الدولية، وتقييد القدرات التقنية والعسكرية.[56] وقد عكست هذه السياسة الجديدة الصارمة جزئياً تشدد الآراء في الكونجرس. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1992 أجاز الكونجرس قانون عدم انتشار الأسلحة الإيراني-العراقي، والذي نص على أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف «تعارض وتسعى بإلحاح من أجل موافقة الدول الأخرى أيضاً على معارضة نقل أي

بضائع أو تقنية إلى إيران أو العراق، بما في ذلك السلع أو التقنية المزدوجة الاستخدام»، والتي يمكن «أن تساهم مادياً في اقتناء أيّ من الدولتين [أسلحة] كيماوية، أو بيولوجية، أو نووية، أو تغيير أعداد وأنواع الأسلحة التقليدية المتقدمة». أما «الدول والأشخاص» الذين ينقلون مثل هذه «السلع أو التقنية» فسيكونون عرضة للعقوبات.[57]

من منظور بكين، كان الاحتواء المزدوج وقانون عدم الانتشار الخاص بإيران والعراق هيمنة أمريكية مبتذلة. لم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية أرضية لكي تشغل نفسها بالحكم الداخلي الإيراني. وفيما يتعلق بالقضايا النووية، فإن إيران دولة موقعة على معاهدة حظر الانتشار النووي، وبهذه الصفة لها الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. لقد تعاونت إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الحارس لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية)، التي أعلنت أنها لم تجد أن إيران قد انتهكت قط التزامات معاهدة حظر الانتشار النووي. وبرغم ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، عملاً بقانونها الداخلي الخاص والقرارات السياسية الأحادية الجانب، كانت تفترض تنظيم العلاقات بين إيران والدول الأخرى التي كانت على اتساق تام مع القانون الدولي.

ومع تصلب السياسة الأمريكية تجاه إيران، زار نائب وزير الخارجية محمد جواد ظريف بكين في تموز/ يوليو 1993 من أجل التشاور مع كيان كيشن حول التحركات الأمريكية، وقد أوضح ظريف لكيان أن إيران تعلق أهمية كبرى على التعاون وتبادل الآراء مع الصين، فرد كيان «إن دولاً معينة» غير سعيدة بالعلاقات الودية القائمة بين إيران والصين، ولكن برغم هذه الدعاية الخبيثة، فإن الدولتين ستواصلان تعاونهما كي تستفيدا من السلام والأمن العالميين وتعززاهما. ورفض القائدان فكرة استخدام حقوق الإنسان من أجل المكاسب السياسية وفرض آراء مجموعة واحدة على الآخرين، واعتبرا كل ذلك "غير مبرر".[58] وتواصلت المشاورات في آذار/ مارس 1994 عندما زار كيان طهران. حيث كانت المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية على أشدها حول

مكانة الصين بوصفها الدولة الأَولى بالرعاية. كما أخذت وجوه النقص في سجلها في مجال حقوق الإنسان تصل إلى الذروة في ذلك الوقت، مع تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية ما لم تحسن الصين سجلها في مجال حقوق الإنسان. وكانت بكين تقابل مطالب واشنطن بالرفض. وخلال هذه الزيارة أوضح كيان لولاياتي أنه ينبغي أن تحترم الدول بعضها بعضاً، وأن تمتنع عن فرض نظمها الاجتماعية وأيديولوجياتها على الآخرين. فالعالم ليس متجانساً، بل يتكون من نظم سياسية واجتماعية متباينة يتبع كل منها طرقاً مختلفة لتحقيق التقدم الاقتصادي، وفيه تقاليد دينية وثقافية مختلفة. ووافقه ولاياتي الرأي قائلاً إنه ينبغي على دول منطقة الخليج "الفارسي" إدارة شؤون المنطقة بنفسها، وأن تعارض التدخل النابع من الهيمنة وسياسات الإكراه.[59] واتفق الجانبان على أن العصر الحالي لا تستطيع فيه قوة عظمى أو قلة من الدول الكبرى أن تصدر أوامر للآخرين، وأن الدول النامية في حاجة إلى تقوية وحدتها وتعاونها كي تحافظ على السلام وتحمي مصالحها الخاصة. وشدد كيان على أن الدول التي فيها نظم اجتماعية، ومسارات تنمية اقتصادية، وأديان، وتقاليد ثقافية مختلفة يجب أن يحترم بعضها بعضاً، وألا تسعى لفرض نظمها وقيمها على الدول الأخرى. وتعهد الضيف الصيني بأن بلاده لن تصير أبداً دولة مهيمنة في حال ما إذا أصبحت قوة عظمى في المستقبل.[60] وقد اتسمت المناقشات بين النائب الأول للرئيس حسن حبيبي وجيانغ زيمين ولي بنج في بكين في آب/ أغسطس بالصفات نفسها.

اشتد ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على إيران في أوائل عام 1995. ففي آذار/ مارس حرم كلنتون الشركات الأمريكية من إنتاج النفط في إيران، وبذلك أوقف محاولة من شركة كونوكو Conoco لاستثمار مليار دولار أمريكي في مشاريع النفط والغاز في إيران، وكان هذا سيكون أول مشروع نفط لشركة أمريكية في إيران منذ الثورة.[61] وعقب ذلك بشهرين أوقف كلنتون كل التجارة والاستثمار مع إيران، بما في ذلك مشتريات الشركات الأمريكية من النفط الإيراني لإعادة بيعه فيما وراء البحار.[62] وفي تبريره للحظر

التجاري الجديد، قال وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر Warren Christopher إن إيران «دولة خارجة عن القانون» كانت تحاول لعقد تطوير أسلحة نووية.[63]

ومع اشتداد الضغط الأمريكي على إيران، زار وزير الخارجية ولاياتي بكين في آذار/ مارس 1995 لإجراء محادثات مع كيان كيشن في أول محطة له في جولة على أربع دول في شرق آسيا (وكانت فيتنام، وتايلند، وماليزيا محطاته الأخرى). أما أهم أهداف الجولة فهو وفقاً لإذاعة صوت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مكافحة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى عزل إيران في المجالات السياسية والاقتصادية. وأوضحت الإذاعة أن الصين كانت تلقى قدراً كبيراً من الاهتمام في السنوات الأخيرة، نظراً لاتباعها سياسة صارمة في وجه استراتيجية الهيمنة الأمريكية. وحتى تستطيع مكافحة سياسة أمريكا التوسعية، أقامت إيران تعاوناً وثيقاً مع الصين بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن.[64] وخلال محادثاتهما اتفق كيان وولاياتي على أن دولاً غربية معينة يجب ألا تسيء استخدام حقوق الإنسان للضغط على الدول الأخرى التي تختلف آراؤها عن آراء الغرب. وفيما يتعلق بالوضع في الخليج، قال كيان إن وجود القوات الأجنبية هناك لن يساعد في تحسين العلاقات بين الدول الإقليمية، وأن الأمن الإقليمي ينبغي أن يتم المحافظة عليه فقط عبر التعاون بين دول الإقليم.[65] وفي أثناء اجتماعه مع لي بنج ركز ولاياتي على ضرورة توسيع التعاون الصيني-الإيراني، موضحاً أن دولاً معينة أخذت تستخدم حقوق الإنسان ونزع السلاح سعياً وراء أهداف سياسية. وأشار لي بنج إلى أنه لا يسمح لأي دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.[66]

قدرت إيران الدعم الصيني في مواجهة الضغط الأمريكي المتصاعد. وأفادت مقالة في **طهران تايمز** في أيار/ مايو أن «الصين برهنت على أنها صديق يعتمد عليه وشريك... لن تستسلم للولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر نفسها القوة الوحيدة في النظام العالمي الناشئ». ومضت المقالة تشرح أن «التعاون الإيراني-الصيني يمكن أن يلعب دوراً حاسماً جداً في تعبيد الطريق أمام التعاون الشامل بين الدول الآسيوية

كي تبرز كلها كتلة متناغمة. إن محور طهران–إسلام أباد–نيودلهي–بكين يمكن أن يشكل العمود الفقري لهذا التعاون».[67] كانت هناك حاجة إلى شراكة بين الدول الآسيوية الرئيسية وروسيا لمكافحة الهيمنة الأمريكية في الحالة الراهنة للخلل الجيوسياسي العالمي، وفقاً لما قاله نائب وزير الخارجية الإيراني علاء الدين بروجردي في حزيران/ يونيو 1996. وقال بروجردي إن الكثير من الدول القوية، كالصين وروسيا والهند وإيران، كانت مستاءة من السياسة الخارجية الأمريكية. والعلاقات بين هذه الدول المظلومة أخذت تصبح أكثر التصاقاً، وينبغي عليها الآن العمل معاً لتلعب دوراً عالمياً رئيسياً.[68] وبعد ستة أشهر دعا السفير الإيراني لدى الهند كلاً من الهند والصين وإيران للوحدة من أجل مكافحة الخطر الأمريكي. وقال الممثل الإيراني إن «الولايات المتحدة الأمريكية تطرح خطراً ليس فقط في منطقة الخليج "الفارسي" بل في كل أنحاء العالم، إنها تريد أن تلعب دور رجل الشرطة والقاضي في الوقت نفسه». لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحلم بأن تصبح حاكم العالم، ولكن هذا الأمل لن يتحقق أبداً. إن دول آسيا والصين والهند وإيران، مع «خلفياتها الثقافية والتاريخية الغنية أسهمت بقدر ضخم في نمو الحضارة الإنسانية» وينبغي أن تعمل معاً الآن من أجل خير الإنسانية.[69] كانت طهران ماتزال ترغب في أن تعمل بكين من أجل تحالف أوراسي كبير لموازنة الولايات المتحدة الأمريكية.

مرة أخرى، لم تكن بكين مستعدة للانضمام إلى تحالف مضاد للولايات المتحدة الأمريكية علناً. ومن منظور الاتجاه السائد لدى القادة الصينيين، فإن القيام بذلك شيء مرتفع المخاطرة؛ إذ يمكن أن يدفع إلى رد فعل أمريكي قوي ونشط ربما يوجه بشكل رئيسي ضد الصين، والتي يشك قادتها في أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى فيها أعظم تحدٍّ في المدى الطويل للهيمنة الأمريكية العالمية. وقد يكون لمثل رد الفعل الأمريكي هذا عواقب عكسية قاسية على نزعة التنمية والتحديث الصينية المتواصلة. كانت الورقة الإيرانية مفيدة للضغط على واشنطن، ولكن ينبغي ألا يغالى في اللعب بها.

كانت بكين مستعدة لدعم إيران عبر تصريحات المسؤولين الصينيين وتعليقات الإعلام. وعندما فرضت واشنطن عقوبات اقتصادية أكثر قسوة ضد إيران في نيسان/ إبريل 1995، وصف متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية هذه الخطوة بأنها بلا جدوى، ولا تفضي إلى تسوية القضايا القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ومثل هذه الخطوات فقط سوف تفاقم التوتر وفقاً لما قاله المتحدث؛ فالاختلافات بين الدول يمكن أن تحل فقط عبر المفاوضات والاحترام المتبادل وليس عبر الضغط والتهديد.[70] وعندما زار نائب وزير الخارجية الإيراني بكين في أيار/ مايو كرر نائب وزير الخارجية الصيني تيان تسنغ بيه Tian Zengpei النقاط نفسها.[71] و في الشهر نفسه شجب متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية تلك المواقف.[72] وفي بعض مقالات رنمين ريبو تم التأكيد بإسهاب على أن العقوبات الأمريكية الاقتصادية الجديدة ضد إيران سوف تفشل.[73] على سبيل المثال، أكدت مقالة في تموز/ يوليو 1995 أن العقوبات الأمريكية على إيران ستكون لها «نتيجة مثيرة للشفقة» بما أنها لن تحصل على دعم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الأوربيين ولا الشركات الأمريكية:

> إن العالم يتحرك نحو القطبية المتعددة، ومن ثم فقد صار من غير العملي بشكل متزايد أن يأخذ أحد وضعية "القوة العظمى الوحيدة" ويصدر الأوامر لكل شخص متى راق له ذلك... لن تكون هناك دولة مستعدة لأن تكون خاضعة للإرادة السياسية لدولة أخرى، وتضحي بمصالحها الاقتصادية الرئيسية من أجلها. وإن المرء ليعجب إذا كان هناك أشخاص معينون في السلطة الأمريكية بإمكانهم أن يتعلموا شيئاً من فشل عملية فرض عقوبات على إيران.[74]

كما أدانت مقالة أخرى في كانون الثاني/ يناير 1996 تخصيص الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 20 مليون دولار أمريكي "لتدمير الحكومة الإيرانية" وأكدت أن «الولايات المتحدة الأمريكية تريد زعزعة دول الخليج لكي تجني مكاسب غير نزيهة»؛ وأن الأهداف الأمريكية الحقيقية هي «السيطرة على أهم مصادر الطاقة في العالم، وتوسيع صادرات الأسلحة، وحماية مصالحها الاستراتيجية السياسية والعسكرية والاقتصادية».

فأحدث تحركات الولايات المتحدة الأمريكية كانت «تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لإيران»، وهو ما «يوضح من جديد»

«أن العالم ليس مسالماً جداً، وهذا بشكل رئيسي لأن الهيمنة Hegemonism وسياسة القوة ترفض مغادرة الحلبة الدولية. إن بعض القوى الكبرى... تلجأ دائماً إلى مثل هذه الأسلحة القديمة؛ مثل التدخل، والاحتواء، والمحاصرة والتفتيش، وتهديد الآخرين بالعزلة، والعقوبات، أو حتى التدمير. ورغم ذلك، فمثل تحركات الهيمنة هذه... تجري عكس نزعة العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وتصبح بشكل متزايد غير ملائمة للزمن.»[75]

كانت مثل هذه التصريحات مفيدة لطهران في إضفائها الشرعية على سياستها في الرأي العام الإيراني؛ كما أنها أثرت في الرأي العام العالمي إلى حد ما. وبأكبر قدر من الأهمية، فإنها أوحت إلى قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنهم لا يقفون وحدهم، وإنما لهم صديق قوي. وكان هناك حق الفيتو الصيني في مجلس الأمن بالأمم المتحدة والوعد الضمني باستخدامه إذا دعت الضرورة نيابة عن طهران. أما الدعم الصيني الأكبر فكان في مجالات المساعدات النووية وتحديث الجيش الإيراني.

انفكاك بكين الجزئي في عام 1997

في الوقت الذي كان فيه التعاون الصيني-الإيراني المضاد للهيمنة على أشده، مرت السياسة الصينية بتحول مفاجئ، ليس نتيجة فيما يبدو لأي شيء طرأ على علاقات طهران-بكين، ولكن نتيجة لتدهور العلاقات الأمريكية-الصينية. لقد هزت الأزمات المتتالية والقاسية العلاقات الصينية-الأمريكية في تسعينيات القرن العشرين؛ ومنها: مذبحة بكين في عام 1989؛ والمواجهة في الفترة 1993-1994 بشأن الربط بين الدولة الأولى بالرعاية وحقوق الإنسان؛ والمواجهة في الفترة 1995-1996 حول تايوان. ويبدو أن هذه المواجهات الشديدة تسببت تدريجياً في مناقشة داخل الحزب الشيوعي الصيني حول إدارة العلاقات الصينية-الأمريكية، وانبثق عن ذلك قرار بالانفكاك جزئياً من إيران. وقد حدد آفري جولدشتاين Avery Goldstein تحولاً رئيسياً في الاتجاه

الدبلوماسي الصيني في حوالي عام 1996. فبكين، التي كانت قلقة على نحو متزايد من أن سياساتها الخاصة قد تدفع دولاً أخرى إلى الاصطفاف مع مشاريع احتواء الصين بإيحاء من الولايات المتحدة الأمريكية، وتشوه العلاقات الصينية-الأمريكية، وربما تدفع واشنطن إلى هجوم عسكري استباقي على الصين؛ قد تبنت مقاربة أكثر توفيقية بعد مناقشة مكثفة.[76] ويبدو أن انفكاك بكين الجزئي من إيران في عام 1997 كان جزءاً من هذه الحزمة من السياسات الأكثر توفيقية والأقل مواجهة.

في خريف عام 1997 أبرمت بكين صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تنهي التعاون النووي الصيني مع إيران، ومبيعات الصين لإيران من صواريخ كروز المتقدمة المضادة للسفن، وهي الأسلحة التي كانت تهدد بأكبر قدر ناقلات النفط والسفن الحربية الأمريكية. وبما أن تعديل السياسة الصينية هذا يرتبط بشكل لصيق بالعلاقات الصينية-الأمريكية، فسيتم مناقشته في فصل لاحق عن الصفقات الصينية-الأمريكية حول إيران.

وقد أعطت بكين، إبان تحركها نحو التكيف مع واشنطن، إنذاراً لطهران. ففي نيسان/ إبريل 1997 أدت المفاوضات بين كيان كيشن ونائب مساعد وزير الخارجية روبرت إينهورن Robert Einhorn إلى موافقة الصين على تجميد التعاون مع المنشآت النووية التي لا تضمنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبينما كان ذلك إشارة بشكل رئيسي إلى تعاون الصين النووي مع باكستان وليس إيران، إلا أنه كان أول خطوة في مفاوضات مكثفة أفضت إلى الصفقة التي كشف عنها أثناء زيارة جيانج زيمين للولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر. وبينما كانت المحادثات الصينية-الأمريكية دائرة، زار نائب وزير الخارجية جي فنج دينج Ji Fengding إيران في حزيران/ يونيو لتبادل الآراء حول القضايا الدولية والإقليمية.

ومن نافلة القول أن القادة الإيرانيين خاب أملهم لخضوع الصين للضغط الأمريكي. وبرغم ذلك، فإن الغضب الإيراني كان موجهاً بشكل رئيسي ضد واشنطن. لقد كان ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الصين أيضاً تجلياً آخر لعدائية الشيطان الأكبر تجاه

إيران والهيمنة على الشؤون العالمية. لم يكن هناك أي مكسب من التحرش ببكين، بل كان سيعزل إيران بشكل إضافي، ومن ثم فهو يخدم الأهداف الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية. كانت الصين ماتزال على استعداد للتعاون مع إيران في مجالات مهمة، وخاصة التنمية الاقتصادية والتحديث العسكري، وكان في وسع الصين أن توفر الدعم في مجلس الأمن. لن يكون هناك مكسب من توجيه الغضب الإيراني ضد بكين، إنما الكثير من الخسارة المحتملة. ومع ذلك، كانت هناك واقعية أكبر في تقييم إيران للصين ودورها عقب انفكاك بكين الجزئي في عام 1997. فقد انقضت الرؤى المفرطة في الرومانسية حول صينٍ تنضم إلى كتلة أوراسية ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ ذلك الحين ستظهر طهران تقييماً أكثر تعقلاً للقيود على استعداد الصين للانحياز إلى إيران ضد الولايات المتحدة الأمريكية. على سبيل المثال، أشار أحد معلقي طهران في أثناء زيارة جيانج زيمين Jiang Zemin في عام 2002 إلى أنه:

> منذ الثورة الإسلامية حاولت الجمهورية الإسلامية الحصول على معظم متطلباتها من التقنية من دول مثل الصين وروسيا... ، بالطبع لم توفر الصين دائماً الضوء الأخضر لمثل هذه المطالب، وذلك لأن الصين كانت تحت الضغط الأمريكي في هذا الصدد... كانت إيران دائماً تأمل ألا يطغى الضغط والتدخل من قبل طرف ثالث – تحديداً أمريكا – على رغبة الصين في إقامة علاقات مع إيران. وبالطبع، فهذه الرغبة لم تسفر دائماً عن نتائج إيجابية.[77]

ولاحظ معلقون إيرانيون آخرون خلال زيارة جيانج في عام 2002 أن أحد الدوافع وراء تودد الصين المتجدد لإيران في ذلك الوقت كان الرغبة في الفوز بمزيد من السطوة مع الولايات المتحدة الأمريكية «بالطبع، لابد من التشديد... على أن الصين تحاول أيضاً استخدام علاقاتها الواسعة مع طهران كورقة رابحة وفائز محتمل بالحصول على التنازلات من جانب أمريكا».[78] وأشار معلقون إيرانيون آخرون إلى أن علاقات الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية تفوق روابطها مع إيران. وعلى سبيل المثال، قالت إحدى صحف طهران خلال زيارة جيانج، ما يلي «للصينيين أولويات استراتيجية معينة؛ مثل عودة تايوان

إلى البر الصيني، والمحافظة على التبت... كجزء من جمهورية الصين الشعبية. ولبلوغ هذه الأهداف، فإنها تحتاج إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى تقنيتها المتقدمة كذلك...؛ ولذلك لن تضحي جمهورية الصين الشعبية أبداً بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إيران».[79] وجاء في إحدى صحف طهران الأخرى «إن إيران من الممكن أن تأمل في استخدام الصين الفيتو الذي تتمتع به في مجلس الأمن نيابة عن إيران إذا اقتضت الضرورة ذلك»، وأضافت الصحيفة «وفي الوقت نفسه، يجب أن نضع في الذهن أن الصين لا تتورط أبداً في كتل عسكرية أو سياسية من أجل أو ضد مصالح دولة أخرى».[80] كان لتعديل سياسة بكين في عام 1997 تأثير أخذ طابع الاعتدال على شراكة طهران-بكين. وقد كلف أيضاً هذا الاعتدال بكين، من حيث المكانة و النفوذ في طهران.

وكما يوحي السجل الزمني للتفاعلات الصينية-الإيرانية في ملحق هذه الدارسة، هبطت التفاعلات الصينية-الإيرانية الرفيعة المستوى في عام 1998 إلى أدنى مستوى منذ "البداية الجديدة" في العلاقات التي بدأت مع زيارة وو شويه تشيان في عام 1984. كانت هناك فقط زيارتان على مستوى نواب الوزراء في عام 1998 مقارنة بعشر زيارات من المستوى الرفيع في عام 1997، وإحدى عشرة زيارة في عام 1996. كما بدأ جفاء في التبادل العسكري في عام 1998 استمر ست سنوات؛ فبعد زيارة وزير الدفاع محمد فيروزانده في أيلول/ سبتمبر 1997 لم يكن هناك تبادل عسكري معلن حتى زيارة قائد الحرس الثوري محمد حجازي في تشرين الأول/ أكتوبر 2003. لقد كان التجميد الحاد لعمليات التبادل العسكري وتقليل زيارات القادة ذوي المستوى الرفيع، يحمل دلالات على حالة الاغتراب التي اعترت العلاقات الصينية-الإيرانية عقب خضوع بكين للضغط الأمريكي بشأن إيران.

بين الشراكة الصينية - الفارسية والهيمنة الأمريكية

في عام 1999 بدأت بكين تصلح العلاقات مع طهران. وكان التدهور الحاد في العلاقات الصينية-الأمريكية في تلك السنة أحد العوامل التي بدأت هذا المجهود؛ ففي أيار/ مايو قصفت الطائرات الأمريكية السفارة الصينية في بلغراد في يوغسلافيا في أثناء

الحرب القصيرة التي استهدفت وقف التطهير العرقي الصربي في كوسوفو. وقد حاصرت بعض الجموع الغاضبة السفارة الأمريكية في بكين، وحرقوا الممتلكات الدبلوماسية الأمريكية في تشنجدو بمحافظة سشوان، وأعلنت بكين اعتقادها أن الهجوم الأمريكي كان متعمداً. وبينما كانت نسبة هذا القصد الخبيث إلى الولايات المتحدة الأمريكية ربما محاولة لتهدئة الغضب القومي داخل الصين، فقد كانت النية الأمريكية تبدو خبيثة تجاه بكين. كان التدخل في كوسوفو قد نفذه حلف الناتو، ودون تفويض من مجلس الأمن في الأمم المتحدة (بسبب استخدام روسيا للفيتو)، وبذلك وضع سابقة للتدخل العسكري دون تفويض من الأمم المتحدة، فيما اعتبرته بكين شؤوناً داخلية لدولة ذات سيادة.

وفي آب/ أغسطس 1999 خلال زيارة استغرقت ثلاثة أيام لطهران، ألقى نائب وزير الخارجية جي فنج دينج الكرة في الملعب الإيراني عندما دعا الدولتين إلى «الصعود إلى أعلى والنظر إلى أبعد» والعمل معاً لتوسيع التعاون، قائلاً كذلك إن أشكال التعاون بين الدولتين لا تقتصر على مجرد شكل واحد فقط – مشيراً ضمناً إلى البرنامج النووي المعلق وقتها– ولكن هناك الكثير من الأشكال. وقال جي يوجد احتمال عظيم للتعاون الموسع، وشدد كثيراً على أن كلتا الدولتين حضارة قديمة، وآسيوية، ودولة نامية. وكلا الجانبين يقدر بشكل واقعي مصالحه، ويحدد مجالات التعاون المحتمل، ويفسر الشكوك، ويسعى لزيادة الثقة المتبادلة. وقد لطف جي من نبرته موحياً باستعداد الصينيين لدعم تشييد العديد من محطات الطاقة، ومناجم النحاس، ومرحلة ثانية من مشروع مترو طهران. وقد غادرت مجموعة جي طهران وهي تشعر بأنها قد أمنت الفهم الإيراني وتوصلت إلى رغبة مشتركة في التعاون الموسع على أساس المصالح المشتركة.[81]

وكان العامل الآخر في استعادة الشراكة الصينية–الإيرانية يتمثل في تأسيس «آلية استشارات سياسية» في شكل زيارات منتظمة على مستوى نائب وزير الخارجية. وقد ناقش وزيرا الخارجية تانج جيا شوان Tang Jiaxuan وولاياتي مثل هذا الترتيب خلال لقائهما في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في أيلول/ سبتمبر 1999، واتفقا رسمياً على «آلية

الاستشارات» خلال زيارة تانج في شباط/ فبراير 2000، وكانت أول "استشارة" نظامية في أيار/ مايو-حزيران/ يونيو 2001 في بكين. وجاءت الثانية بعد ذلك بثلاثة أشهر، قبل يومين من هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت زيارة تانج في شباط/ فبراير 2000 أول زيارة لوزير خارجية صيني لإيران منذ عام 1994. وكان الغرض الرئيسي منها افتتاح المرحلة المنجزة من مشروع مترو الأنفاق في طهران، وتسليط الضوء بذلك على الدعم الصيني لإيران، وتلطيف الأجواء تمهيداً لزيارة الرئيس خاتمي للصين لاحقاً بعد أشهر. وتبعت ذلك جولة ثانية من الزيارات الرفيعة المستوى؛ كزيارة الرئيس خاتمي للصين في حزيران/ يونيو 2000، ونائب الرئيس هو جين تاو لإيران في كانون الثاني/ يناير 2001، والرئيس جيانج زيمين لإيران في نيسان/ إبريل 2002- كجزء من محاولة إنعاش الشراكة.

وكانت زيارة خاتمي في حزيران/ يونيو أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني للصين منذ أيار/ مايو 1989. وضمت حاشيته المكونة من 170 فرداً وزير الخارجية كمال خرازي، ووزير الدفاع علي شمخاني. وقد التقى وزير الدفاع الصيني تشي هاوتيان Chi Haotian شامخاني رغم أن هذا اللقاء لم يعلن عنه بصفة عامة.[82] واستؤنفت عمليات التبادل العسكري العلنية بعد أقل من سنة على محادثات شمخاني وتشي. وشدد البيان المشترك الذي صدر في نهاية زيارة خاتمي على الالتقاء العريض بين الآراء الصينية والإيرانية. ونص على أن بكين وطهران اتفقتا على إقامة «علاقة صداقة وتعاون تستشرف القرن الحادي والعشرين، وتكون طويلة الأجل وواسعة المدى في المصالح الاستراتيجية للدولتين على أساس الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، والمساواة، والفائدة المتبادلة، والتعايش السلمي».[83] وعلى نحو بارز، لم تستخدم الكلمات "شراكة" أو "شراكة استراتيجية"؛ لأنها كانت ستعني علاقة أكثر التصاقاً مما كانت بكين مستعدة للالتزام به. ورغم ذلك، أشار البيان إلى وجه مضاد للولايات المتحدة الأمريكية في العلاقة المتجددة عندما نص على أن «كلاً من الجانبين يقف مع تعدد القطبية العالمية»، و«شدد على الحاجة إلى إقامة نظام سياسي

اقتصادي دولي جديد منصف وعادل ونزيه ومعقول، وخال من الهيمنة وسياسة القوة، ويقوم على المساواة»، وخال من «استخدام القوة أو التهديد بها وفرض العقوبات الاقتصادية لتسوية المنازعات بين الدول»، ولا ينبغي فيه استخدام حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وكل هذه العبارات إشارات إلى سياسات الولايات المتحدة الأمريكية. كما "شدد" البيان على أن «أمن واستقرار الخليج "الفارسي" يجب أن تحميهما دول المنطقة بعيداً عن التدخل الخارجي». وهذه العبارة حملت أيضاً رسالة ضمنية، مفادها أنه ينبغي أن توضع نهاية للدور العسكري الأمريكي في الخليج ويزداد الدور الإيراني. وهي رسالة كررت الموقف الصيني التقليدي الذي يرجع إلى زيارة جي بنغ في عام 1973.

وقد استؤنفت في كانون الثاني/ يناير 2001 عمليات التبادل العسكري الرفيعة المستوى والشعبية، بعد انقطاع دام ست سنوات، عندما زار وزير المفوضية الحكومية للعلوم والتقنية والصناعة والدفاع القومي الصيني ليو جيبين Liu Jibin إيران لإجراء محادثات مع شمخاني. حيث أوضح ليو لشمخاني أن العلاقات الأقوى في مصلحة البلدين، وأن قادة الدولتين لديهم «الإرادة السياسية» لتوسيع التعاون بشكل إضافي. وأضاف أن موقف الدولتين كما وصف في البيان المشترك الذي صدر خلال زيارة الرئيس خاتمي وفر "الأسس الرئيسية" للتعاون الصيني–الإيراني في كل المجالات.[84] وعندما التقى ليو قائد الجيش الإيراني الفريق محمد سالم «دعا الجانبين إلى توسيع العلاقات الثنائية في مجال العلوم والتقنية».[85] وفي لقائه بوزير النفط بيجان نامدار زانجانيه B. J. Zangaheh، دعا ليو إلى زيادة صادرات النفط الإيراني إلى الصين، ووصف إيران بأنها «قوة يعتمد عليها ومستقرة في المنطقة».[86] وفي عام 2000 زادت واردات الصين من النفط الإيراني بمقدار 84٪ على نسبة السنة السابقة. وزادت الواردات النفطية بمقدار 55٪ أخرى في عام 2001. كما زاد إجمالي التجارة الثنائية بمقدار 73٪ في عام 2000. وحولت مشتريات النفط الصينية المتزايدة الفائض الصيني في التجارة الثنائية إلى فائض إيراني ثابت. وكانت صفقة الأسلحة الصينية مقابل النفط الإيراني مكوناً رئيسياً في العلاقة الصينية–الإيرانية المتجددة.

وقد دعمت الصين أيضاً محاولة إيران إطلاق "حوار الحضارات" خلال عامي 2000 و2001. وكانت الحملة وقتها دفعة رئيسية للدبلوماسية الإيرانية، واستهدفت فلسفة "صدام الحضارات" التي كانت، كما يعتقد، رائجة في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى نحو بارز، كان الحوار بين الحضارات جزءاً من محاولة الرئيس الإصلاحي خاتمي لكي يذيب ثلج علاقات طهران وواشنطن. كما صادقت بكين على محاولة إيران الإعلان في الجمعية العامة للأمم المتحدة أن عام 2000 هو عام الحوار بين الحضارات؛ ونظمت في وقت لاحق، أو شاركت، في العديد من الأحداث الأكاديمية والثقافية تزاملاً مع عام الحوار بين الحضارات للأمم المتحدة. وكذلك دعمت الصين محاولات إيران الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية رغم أنها لم تكن موقعة على الاتفاقية، ولم يكن لدى الصين الكثير من النفوذ في هذه المسألة. فقد تقدمت إيران بطلب لبدء محادثات العضوية مع منظمة التجارة العالمية لأول مرة في عام 1996، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الفيتو ضد المناقشة ولم يجر تصويت قط على الموضوع. وتمت مناقشة طلب إيران في منظمة التجارة العالمية أول مرة في أيار/ مايو 2001 بعد أن دعم «عدد من الاقتصادات الناشئة» الطلب الإيراني.[87] وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو ضد العديد من المحاولات اللاحقة لبدء محادثات العضوية مع إيران في تشرين الأول/ أكتوبر 2001 ومرة أخرى في شباط/ فبراير 2002. ولكن في أيار/ مايو 2004 قال السفير الصيني ليو جي. تان Lio G. Tan لرئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام رفسنجاني إن الصين مازالت تدعم انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية؛[88] مع أن الصين لم تصبح رسمياً عضواً في منظمة التجارة العالمية إلا في كانون الأول/ ديسمبر 2001.

وأشار الإعلام في كل من إيران والصين بحماسة كبيرة إلى الشراكة المتجددة المضادة للهيمنة، وفي أحد التحاليل الإيرانية لزيارة الرئيس خاتمي للصين في عام 2000، تم التوصل إلى الآتي:

> إن المقاومة التي برزت [وسط] مستوى القيادة الصينية في مواجهة التحرشات الأمريكية، ومحاولات واشنطن تحويل العلاقات الدولية والسياسة العالمية إلى عالم أحادي القطب قد خلقت الأمل بين كثير من دول العالم المستقلة في أنها بتعزيز تعاونها... ستقوي هدف مواجهة العالم أحادي القطب الذي تفكر فيه أمريكا. لذلك، فإن تعزيز محور طهران-بكين، في الوقت الحالي، له أهمية كبرى. يجب ألا يغيب عن ناظرنا حقيقة أن الصين بلد برز كقوة مطلقة في آسيا... وأن قيادتها الموحدة أيديولوجياً كانت سبباً في بروزها طرفاً تستطيع الكثير من الدول في العالم استشارته والاعتماد عليه.[89]

وعلى الجانب الصيني، فإن دور إيران في الاستراتيجية المضادة للهيمنة، على الأقل بالنسبة لبعض المحللين الصينيين، انعكس في مقالة نشرت في عام 2000 في "الاستراتيجية والإدارة" *Strategy and Management*،[90] وهي إحدى المجلات المؤثرة. ووفقاً لهذه المقالة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سيطرت سلفاً على الضفة الغربية من الخليج الغنية بالنفط عبر علاقاتها مع الدول المناصرة لها على هذه الضفة (أي المملكة العربية السعودية، ودول الخليج الصغيرة). لقد كانت سيطرة واشنطن من القوة بحيث غدا الخليج في الواقع "بحراً داخلياً" للولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن المرجح أن تفشل محاولات تحدي هذا الوضع. ولكن إذا وسعت الصين وروسيا معاً العلاقات مع إيران ففي استطاعتهم معاً المحافظة على "توازن الحد الأدنى" الذي يستطيع أن يعوق التحركات الشريرة للولايات المتحدة الأمريكية. وبما أن التصدير الآمن للنفط من الخليج يتطلب عدم الاحتراب بين الضفتين (بمعنى الضفة الغربية التي تسيطر عليها واشنطن، والضفة الإيرانية التي تدعمها بكين وموسكو)، فحقيقة أن الصين وروسيا وإيران تتمتع بوضع قوي في الضفة الشرقية سوف «يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ عمليات الحظر النفطي على الدول الأخرى في أزمنة خاصة». وبعبارة بسيطة، في حال وقع صدام أمريكي-صيني على تايوان، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تجرؤ على أن توقف إمدادات الصين من نفط الخليج؛ لأنها إذا فعلت ذلك، فإن الصين وروسيا وإيران على "الضفة الشرقية" للخليج سترد بوقف تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية. وتابعت مقالة الاستراتيجية

والإدارة، بأن الصلات الوثيقة مع إيران ستوفر «تأميناً ضد حالة طوارئ مستبعدة». ولم يكن الغرض من مثل هذا الترتيب مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن المحافظة على حد أدنى من التوازن. وربما كان هذا التحذير النهائي موجهاً ضد المعارضين وسط نخبة السياسة الخارجية الصينية الذين أكدوا أن الاصطفاف مع إيران ضد الولايات المتحدة الأمريكية فيه الكثير جداً من المخاطرة.

ومع تولي إدارة جورج بوش الابن زمام الأمور في كانون الثاني/ يناير 2001، قويت بقدر إضافي المعارضة المشتركة للهيمنة الأمريكية التي وفرت الإلهام للشراكة الصينية-الإيرانية المتجددة في 1999-2000. فقد رسمت إدارة بوش في شهورها الأولى في الحكم مساراً للسياسة الخارجية أكثر بتاً وأقل احتراماً لاعتراضات الدول الأخرى على السياسات التي نفذت تحت حكم كلنتون على مدى السنوات الثماني السابقة. وتجاه تايوان عدلت إدارة بوش السياسة القديمة القائمة على "الغموض الاستراتيجي" حول استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن تايوان في وجه هجوم من البر، حيث تم بيع كميات متزايدة من الأسلحة المعقدة لتايوان، وبدأت حلقات وصل عسكرية-عسكرية غير مسبوقة بين واشنطن والجزيرة الدولة. وفي جنوب آسيا واصل بوش الشراكة الجديدة مع الهند التي بدأها كلنتون، لكنه تخلى عن تحريم التعاون العسكري مع الهند الذي حافظت عليه إدارة كلنتون. وتوسعت العلاقات العسكرية الهندية-الأمريكية سريعاً، وسبب ذلك الكثير من القلق لبكين. كذلك تخلت الإدارة الجديدة عن معاهدة حظر الصواريخ البالستية لسنة 1972 مع روسيا، واندفعت في تطوير الدفاع الصاروخي (جاء الإعلان عن النية في إنهاء المعاهدة في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2001، وحدث الإنهاء الفعلي بعد ستة أشهر كما تنص على ذلك شروط المعاهدة)؛ وكان المحللون الصينيون مقتنعين بأن برامج الدفاع الصاروخي الأمريكية تهدف إلى إبطال قدرة الصين النووية على الرد في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر والتدخل الأمريكي اللاحق في أفغانستان للتخلص من حكومة طالبان، وتوسعت علاقات واشنطن العسكرية مع دول آسيا الوسطى سريعاً؛ وسبب ذلك بدوره كثيراً من القلق لبكين.

لم تؤد السياسات الخارجية الأكثر بتاً لإدارة بوش إلى تجديد الشراكة الصينية-الإيرانية. وكما بينا آنفاً، يرجع تجدد تلك الشراكة إلى آخر سنوات إدارة كلنتون. وبالرغم من ذلك فمن المؤكد أن مسار واشنطن الأكثر بتاً تحت إدارة بوش أضفى الشرعية فعلاً على حكمة الشراكة المضادة للهيمنة التي استعادت حيويتها بالنسبة لكل من بكين وطهران.

دعمت الصين إيران في كانون الثاني/ يناير 2002 عندما شمل الرئيس بوش إيران وكوريا الشمالية والعراق في "محور الشر". وقال متحدث باسم وزارة الخارجية إن الصين «لا تؤيد استخدام مثل هذه الكلمات في العلاقات الدولية»، ومن الحتمي أنه ستكون هناك عواقب خطيرة إذا كان منطق العبارة "محور الشر" سوف يتبع. وأضاف أن استخدام مثل هذه المصطلحات يناقض «مبدأ أن كل الدول ينبغي أن تعامل على قدم المساواة»، كما يناقض «سلام واستقرار العالم ومختلف المناطق على المدى الطويل».[91] وأوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية أن وصف بوش لإيران بأنها من محور الشر كان نوعاً من التنمر غير المقبول. وأن الحرب على الإرهاب لا يمكن أن تتوسع جزافاً وأحادياً بواسطة أي دولة، وأن اتهامات الولايات المتحدة الأمريكية لأي دولة بـ"الإرهاب" لا يمكن أن تقوم إلا على «البرهان الذي لا يمكن دحضه». وفيما يتعلق بمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية "تعتيم" علاقات الصين بإيران، أو ضح المتحدث أن الصين وإيران «دولتان مستقلتان وتتبعان إجراءاتها الخاصة».[92]

إن زيارة الرئيس جيانج زيمين الرفيعة المستوى لإيران في نيسان/ إبريل 2002 بعد ثلاثة أشهر من ضم بوش إيران إلى محور الشر كانت رفضاً واضحاً لذلك الضم. وكانت أول زيارة لقائد الصين الأعلى إلى إيران منذ زيارة هواه جوه فنج المشؤومة في عام 1978. وكما أشرنا سابقاً، كانت زيارة جيانج قيد التخطيط منذ عام 1999، ولكن خطاب بوش عن "محور الشر" صعّد أهمية تلك الزيارة. وقد شرح متحدث رسمي في وزارة الخارجية الصينية الأساس المنطقي لجولة جيانج التي شملت خمس دول، على النحو التالي:

> تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، صعّدت الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الاستراتيجي العالمي الأحادي... فوسعت أهداف الهجوم بتصنيف ما يسمى "القوى المنشقة" في "دول محور الشر"... وهي مصممة على اجتثاثها بالقوة. [وباسم مكافحة الإرهاب، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقيم] "قواعد عسكرية وأمنية" في وسط وجنوب وجنوب شرق آسيا، وتحاول احتكار كل من النفط والغاز الطبيعي والموارد المعدنية التي تزخر بها هذه المناطق. إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية وراء ضروب الهيمنة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب قد أخل على نحو خطير بالتوازن الاستراتيجي العالمي... ومن ثم فعلى المجتمع الدولي أن يعارض الأحادية إضافة إلى الإرهاب... إن جولة الرئيس جيانج التي تشمل خمس دول ستفضي إلى فهم مشترك أفضل للمجتمع الدولي، فيما يتعلق بشجب الإرهاب والمحافظة على التوازن الاستراتيجي العالمي.[93]

وأوضح جيانج خلال اجتماعه مع القائد الأعلى خامنئي والرئيس خاتمي، أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على التنمر والسعي للهيمنة العالمية، وأن واشنطن، على أي حال، واجهت مقاومة واسعة الانتشار في العالم.[94] وفي تعليقه على زيارة جيانج شدد متحدث باسم وزارة الخارجية على المعارضة المشتركة من الصين وإيران لـ"العالم الأحادي القطب"، وأكد اعتقادهما أن «مشاركة كل أعضاء المجتمع الدولي» ضرورية لإقامة السلام والأمن.[95] وقد شرحت صحيفة إيرانية الوضع بالطريقة التالية: «تتقاسم طهران وبكين آراء سياسية متطابقة... فالاثنتان تفاخران بأنهما لا تخضعان لواشنطن بأي طريقة... وعلى الرغم من أن بكين تدعم حرب أمريكا على الإرهاب، فإنها لا تخفي اشمئزازها من محاولات أمريكا تأكيد تفوقها العالمي، وهذه حقيقة شجبتها إيران مكرراً على مدى العقدين الماضيين».[96]

ومع تحرك الولايات المتحدة الأمريكية نحو حرب أخرى مع العراق في 2003، عارضت الصين وإيران معاً الحرب. وقد صادقت الصين على محاولة قامت بها في كانون الثاني/ يناير كل من تركيا وإيران ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية وسورية لعقد اجتماع في إسطنبول لتفادي حرب جديدة في الخليج، (بدأ غزو العراق الذي قادته

الولايات المتحدة الأمريكية في 20 آذار/ مارس)، وفيما يتعلق بالموقف المشترك الذي تبنته وزارات الخارجية في تلك الدول الست لتفادي هجوم الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على صدام حسين لكي «يكثف التعاون مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة» قال متحدث باسم وزارة الخارجية «نأمل... أن يستطيع الاجتماع تحقيق التقدم. إن موقفنا الثابت هو حل قضية العراق عبر الوسائل الدبلوماسية والسياسية».[97] وفي أوائل آذار/ مارس أوحت الصين باستعدادها للمشاركة في مؤتمر "3 + 5" الذي كان يُقصد من ورائه إجهاض الحرب الوشيكة. وكان المؤتمرون هم أعضاء مجلس الأمن "الثلاثة" الدائمون: فرنسا وروسيا والصين، وكانوا قد أجمعوا على معارضة الحرب الوشيكة. أما "الخمسة" فهم جيران العراق: تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية وسورية والكويت. وفي 9 آذار/ مارس علق السفير الصيني لدى إيران ليو شتتانج Liu Zhentang قائلاً «وجهة نظرنا إزاء أزمة العراق مشابهة تماماً لوجهة نظر إيران؛ إننا نؤمن بأن السياسات الأمريكية الأحادية الجانب قد قوبلت بمعارضة عالمية. وترغب إيران والصين في المِلاحة بالعالم نحو بر السلام، ومن ثم سنحاول تكوين تحالف من أنصار السلام في كل أنحاء العالم».[98]

عقب الإطاحة بنظام صدام حسين في أوائل عام 2003 مباشرة، ومع بروز معلومات عن أنشطة إيرانية لتخصيب اليورانيوم لم يكشف عنها سابقاً، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط لكي تضع قضية البرامج النووية الإيرانية أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة لتدارس العقوبات. ورأى الكثير من المحللين الصينيين أن هذا التحرك يعد خطوة تالية في السعي الأمريكي للهيمنة على الشرق الأوسط: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي الهدف الأمريكي التالي.[99] فمثلاً، بعد فترة قصيرة من سقوط بغداد في أيدي القوات الأمريكية كتب لي جوفو Li Guofu، مدير مركز أبحاث جنوب آسيا والشرق الأوسط في المعهد الصيني للدراسات الدولية التابع لوزارة الخارجية، قائلاً: بعد هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سوف تكون إيران الهدف التالي الذي تسعى الولايات المتحدة

الأمريكية لإرغامه على الإذعان.[100] وأكدت مقالة أخرى في مجلة الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية *American Studies* أن هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سوف تفضي إلى ضغط أمريكي متزايد على إيران.[101] وكان الخلاف حول الأنشطة الإيرانية النووية «في الأساس اختبار قوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران». «إن تطوير القوة العسكرية الإيرانية، والمسألة النووية تحديداً، يسبب الكثير من القلق للولايات المتحدة الأمريكية». وكانت واشنطن تأمل في استخدام القضية النووية كي "تقمع" النظام الإيراني، وبذلك تشجع الإيرانيين على قلب الحكم الراهن، وإدخال إيران في "نظام القيم الأمريكية". كانت هذه هي الخطوة التالية بعد تدمير نظام صدام حسين، وجزءاً من الجهود الأمريكية لإدخال الشرق الأوسط في "نظام عالمي جديد" تحت الهيمنة الأمريكية. وقد أزاح القضاء على نظام صدام حسين "تهديداً" رئيسياً واحداً لهيمنة واشنطن على الشرق الأوسط. والآن «من المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد أن تصبح إيران دولة مهيمنة وتتحدى وضعها في المنطقة». كانت استراتيجية واشنطن تجاه إيران تتمثل في "أبلسة" نظام طهران، بينما تستخدم التناقضات الداخلية بين المحافظين والإصلاحيين لتعزيز "التطور السلمي". وتزامناً مع ذلك ستقوم واشنطن "بالتلاعب بالمجتمع الدولي"، وتحكم الحظر والعقوبات على إيران، «وهكذا تُفكك النظام الإيراني الراهن بالتدريج». والهدف الأمريكي النهائي فيما يتعلق بإيران هو حملها على التخلي عن "الطاقة النووية"، وإقامة نظام ديمقراطي، والتخلي عن المواجهة مع واشنطن. وقد سعت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى «حمل دول الشرق الأوسط على التخلي عن تقاليدها الثقافية التاريخية واتباع الديمقراطية على الطراز الأمريكي». وكان المؤلفون واثقين بأن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية سوف تفشل. فشعوب الشرق الأوسط لن تقبل "الديمقراطية على الطراز الأمريكي". وكانت روسيا تعارض مقاربة واشنطن، كما كانت الدول الأوربية ترى أن إيران تشكل فرصة لتؤكد من خلالها استقلالها عن واشنطن. كما أن إيران تستطيع أن تستخدم كلاً من الاتحاد الأوربي وروسيا كـ"ورقة لعقد صفقة" مع واشنطن. ولم تكن هناك إشارة إلى دور الصين في المقالة، ولكن بصفة ضمنية ستدعم الصين المقاومة الإيرانية للهيمنة الأمريكية.

حدود التحالف الصيني - الإيراني

كان دعم بكين لإيران محدداً بعناية، حيث امتنعت بكين عن تكوين "شراكة" صريحة مع إيران. وبداية بروسيا في عام 1996، أقامت الصين "شراكات" مع عدد من الدول والمنظمات الإقليمية؛ وهي روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، والهند، وباكستان، والاتحاد الأوربي، والمملكة المتحدة، واليابان، وجنوب أفريقيا.[102] وسُميت الشراكات مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية "استراتيجية" بينما سميت تلك الشراكات مع مصر والمملكة العربية السعودية "علاقات استراتيجية"، ومع بقية الدول الأخرى مجرد "شراكات تعاونية." وغابت إيران عن هذه الحاشية من "الشراكات" الصينية الدولية. وكان البيان المشترك الذي صدر في نهاية زيارة خاتمي في عام 2000 منمقاً بالخطابة عن وثاقة العلاقات الصينية–الإيرانية، ولكنه تفادى بعناية كلمة شراكة، وتحاشى وصف العلاقة بـ"الاستراتيجية"، على أنه وجد طريقة لاستخدام تلك الكلمة بأسلوب أكثر تقييداً. وكانت الفقرة الفعالة في البيان المشترك في عام 2000 تقول: اللقاء الذي انتهى للتوّ بين الرئيسين فتح "آفاقاً جديدة" «لإقامة علاقة صداقة وتعاون تستشرف القرن الحادي والعشرين، وطويلة الأجل وواسعة المدى، وفي المصالح الاستراتيجية للدولتين».[103] لم يصدر مطلقاً بيان مشترك له علاقة بزيارة جيانج زيمين في نيسان/ إبريل 2002 لإيران.

وتحاشت الصين أيضاً التماسات طهران المتكررة للانضمام إلى كتلة أوراسية مضادة للولايات المتحدة الأمريكية. كما تحاشت بكين كذلك نوع الإعلانات السياسية المشتركة المباشرة التي أصدرتها بالاشتراك مع روسيا، والتي تدين صراحة مختلف التحركات الأمريكية.[104] ولم توقع بكين أيضاً "معاهدة صداقة" مع إيران مثل التي وقعتها مع روسيا في تموز/ يوليو 2001. علاوة على ذلك، فإن معظم المساعدات الملموسة لطهران، في محاولات التحديث العسكري ونقل التقنية المزدوجة الاستخدام، كانت تتم سراً أو شبه ذلك. بعبارة أخرى، ظلت الصين تحتفظ بمسافة كبيرة بينها وطهران، رغم درجة الدعم

التي قدمت لها. لقد قدمت بكين درجة من الدعم لإيران في مواجهة الضغط الأمريكي عليها، ولكنها قصرت التزامها كي تقلل إلى الحد الأدنى التأثير العكسي لروابطها معها على حلقات الوصل الصيني مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية والأوربية؛ وصوناً لسمعة الصين الدولية عموماً. كما تحاشت بكين بعناية وضع نفسها في موقف تُلزَم فيه بمساعدة طهران في مواجهة الضغط الأمريكي.

كانت بكين حذرة جداً فيما يتعلق بالتعاون العسكري المفتوح مع إيران؛ وتفادت التعاون المفتوح معها تماماً خلال الحرب الإيرانية-العراقية؛ وعلقت التعاون العسكري لعدة سنوات كجزء من الانفكاك في عام 1997. وعند إحياء عمليات التبادل العسكري في محادثات شمخاني-تشي هاو تيان Chi Haotian في حزيران/ يونيو 2000، أبقت بكين الأمر سراً، ولم تبدأ عمليات التبادل العسكري المفتوح إلا بعد أكثر من سبعة أشهر. وتزيدنا المقابلة بين العلاقة العسكرية المكثفة مع باكستان والعلاقة الضعيفة جداً مع إيران استنارة أيضاً، ويقدم الجدول (4-1) مثل هذه المقارنة موضحاً أن العلاقات العسكرية الصينية-الباكستانية أكثر كثافة منها بين الصين وإيران.

ولم تزر سرايا البحرية في جيش التحرير الشعبي الموانئ الإيرانية كما فعلت في موانئ الكثير من الدول الأخرى في منطقة المحيط الهندي. وفيما بين عامي 1985 و2004 عندما بدأت السفن الحربية في سلاح البحرية بجيش التحرير الشعبي التوقف في موانئ المحيط الهندي، يقال إن السفن الحربية الصينية توقفت في هذه الموانئ: كراتشي في باكستان (1985، 2001)؛ وبومباي (2001)؛ وكولومبو في سريلانكا (1985) وشيتا جونج Chittagong في بنجلاديش (1986)، وستوي Sittwe في ميانمار (2001)، ولوموت وكيلانج Lumut & Kelang في ماليزيا (1997، 2000)، ودار السلام في تنزانيا (2000)، وسيمونزتاون Simonstown في جنوب أفريقيا (2000)، وغابت الزيارات الصينية للموانئ الإيرانية برغم تعاونهما الصريح ضد الهيمنة الأمريكية. من المؤكد تقريباً أن القادة الإيرانيين كانوا سيرحبون بزيارة سلاح البحرية في جيش التحرير الشعبي لشاباهار

Chabahar أو بندر عباس، ولكن القادة الصينيين استنتجوا أن تكاليف التعاون العسكري الرفيع المستوى ستكون كبيرة جداً.

الجدول (4–1)

مقارنة علاقات الصين العسكرية مع كل من إيران وباكستان

(عدد عمليات التبادل العسكري)		
	إيران	باكستان
1990	2	4
1991	2	3
1992	3	6
1993	3	5
1994	0	9
1995	0	10
1996	1	5
1997	0	11
1998	1	5
1999	0	6
2000	0	7
2001	0	4

المصدر:

Zhongguo waijiao gaijian [Overview of China's Diplomacy], 1991-95; *Zhongguo waijiao*, 1996-2001. The Title Changed in 1996.

ربما كان حذر الصين من تنفيذ علاقات عسكرية مفتوحة مع إيران نتيجة لعدة عوامل؛ يتمثل أبرزها في أن بكين تواجه بسبب علاقاتها العسكرية مع طهران مخاطر أثقل وعقوبات أشد منها في علاقاتها العسكرية مع باكستان. فالصين بالنسبة لإيران ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية؛ أما مع باكستان فسوف تستعدي الهند بشكل رئيسي. وإن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على معاقبة الصين أكبر بدرجة لا تقاس من قدرة الهند.

علاوة على ذلك تتمتع واشنطن، على نحو نموذجي، بعقلية صلبة تستخدم بها أي وسيلة في سبيل مصالحها. أما نيودلهي فكانت تقليدياً تنفر، لأسباب لا يمكن استكشافها هنا، من الضغط على الصين. لذلك، فإن تكلفة حلقات الوصل العسكري المفتوح مع إيران أعظم من تكلفة حلقات الوصل العسكري مع باكستان. وينبغي الإشارة، على أي حال، إلى أن هذا ينطبق على عمليات التبادل العسكري المفتوح، أما عمليات التبادل العسكري غير العامة فقد تكون أمراً مختلفاً.

إن رد فعل جارات الهند على الوجود العسكري الصيني مختلفة نوعاً ما من رد فعل جارات إيران؛ فجارات الهند الأصغر، التي ترى أنها تعاني مختلف أشكال الهيمنة الهندية، غالباً ما ترحب بالوجود الصيني كوسيلة تؤكد الاستقلال عن نيودلهي. أما جارات إيران العربيات، على أي حال، فيخشين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وربما لهن رأي أكثر سلبية تجاه حلقات الوصل العسكرية الصينية مع إيران.

ومن المرجح أيضاً أن الصين لها التزام أضعف بكثير بأمن إيران منه مع باكستان. وترى بكين أن الإبقاء على باكستان قوية أمر حيوي لتقييد الهند، وهي منافس إقليمي خطر من الناحية الكامنة، وتقتسم مع الصين حدوداً طويلة، وقد تختزن أحلاماً انتقامية فيما يتعلق بالتبت. ولكن اهتمام الصين بإيران قوية عسكرياً ذو نظرة أبعد؛ إذ إنه يتجلى في خلق توازن إقليمي مواتٍ في منطقة بعيدة بالفعل وليس لها حدود مع الصين كوسيلة لتحريك العالم في اتجاه تعدد القطبية. وبعبارة أوضح؛ قد تدخل الصين الحرب لتحافظ على باكستان وليس على إيران. وهذا الاختلاف في خطورة المصلحة ينعكس في علاقات عسكرية ثنائية مختلفة.

ويبدو أن طهران تفهم حدود الدعم الصيني. وقد استنتج أحد التقارير الإيرانية عن المناقشات بين جيانج وخاتمي في نيسان/ إبريل 2002 أنه بينما تتقاسم الصين وإيران آراء مشتركة عن النظام العالمي، «فلا يتوقع أي أحد أن يتحد الصينيون مع طهران في المعادلات الدولية». ورغم ذلك، يستمر التقرير ليقول إن طهران «تتوقع أن العلاقة بين إيران والصين ستكون في مأمن من تدخلات الأطراف الثالثة».[105] وأشار تعليق آخر إلى أنه بينما يمكن

لإيران الاستفادة من مواقف معينة بإشراك الصين في التوترات الإيرانية–الأمريكية، فإن مثل هذا التكتيك قد يرتد بسهولة. واختتمت الورقة قائلة «سوف يكون من الأفضل للمصالح القومية الإيرانية أن تبقي العلاقات بين طهران وبكين خالية من اعتبارات الطرف الثالث».[106] بعبارة أخرى، بما أن طهران تفهم أن مصالح الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية تفوق مصالح الصين مع إيران، فإن تأمين دعم بكين المحدود بالضرورة ضد الولايات المتحدة الأمريكية لن تخدمه المحاولات الجلية لإدخال الصين في انحياز لعزل العلاقات الصينية–الإيرانية عن التوترات الإيرانية–الأمريكية. ومبادئ الفائدة المتبادلة والمساواة تتطلب أن يكون العكس أيضاً صحيحاً؛ أي سوف يستمر التعاون الصيني–الإيراني بغض النظر عن الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية.

إن جوهر التحالف المضاد للولايات المتحدة الأمريكية المكون من إيران والصين يبدو ثنائياً. فهناك أولاً، التقاء في الآراء حول أن واشنطن متنمر مهيمن مصمم على الاستحواذ على الشرق الأوسط، وأن العالم سوف يكون أفضل حالاً إذا فشلت جهودها. وأن الأمور ستكون أفضل إذا انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الخليج. ثانياً، إن طهران تعتمد على الصين لتأمين درجة من الدعم، ولتحصين التعاون الصيني–الإيراني إلى حد ما ضد الضغط الأمريكي. ويمكن لطهران أن تتوقع من بكين ألا تجاري العقوبات على إيران. وسوف يستمر التعاون الصيني–الإيراني برغم الضغط الأمريكي. ويعتمد هذا بالطبع على شدة الضغط الأمريكي، وإلى أي درجة يهدد العلاقة الأوسع بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية. وهو يعتمد كذلك على مدى وضوح الدليل على برامج الأسلحة النووية الإيرانية، وعلى اصطفاف كلٍّ من القوى الأوربية وروسيا والهند، ومدى جدية الأخطار على سمعة الصين كقوة مسؤولة تعارض إجماع المجتمع الدولي. وتعرف الصين من جانبها أنه بسبب تثمين طهران لعلاقتها معها، فإن إيران ستقاوم محاولات الولايات المتحدة الأمريكية قطع تدفق النفط نحو الصين إذا حدث وضع خاص بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. إن قدرة الصين على تأمين النفط المطلوب في مثل هذه الحالة ستنطوي على إشكالية كبرى، ولكن التعاون مع إيران الكبيرة والقوية والصديقة سيشكّل ميزة صينية رئيسية في هذا المجهود.

الفصل الخامس

عامل شنجيانج في العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الإسلامية الإيرانية

الثورة الإسلامية والمسلمون في الصين

كان الاهتمام الإيراني بالمجتمعات الإسلامية الصينية متغيراً مهماً أثر في العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية. إن دافع الثوريين الإسلاميين في إيران لدعم نضال إخوانهم المسلمين المضطهدين زعماً في البلاد الأجنبية، بما في ذلك الصين، كان يصطدم، من حين إلى آخر، بالهموم الأمنية الداخلية للحزب الشيوعي الصيني، وخاصة في المحافظة الغربية العشوائية الاتساع شنجيانج Xinjiang. ويبدو أن هذه النزعة الإيرانية للتدخل في شؤون المجتمع الإسلامي الصيني كانت أكثر صراحة في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وعلى وجه الدقة مع اشتداد الهموم الأمنية الداخلية للصين في عصر ما بعد اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. وربما كان الخوف الصيني من التورط الإيراني القائم أو المحتمل مع العناصر الإسلاموية في شنجيانج أحد العوامل التي حثت بكين على زمالة لصيقة جداً مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ويشمل سكان الصين المسلمون الذين يفوق عددهم 20 مليوناً مجموعتين رئيسيتين: هوي Hui الذين يتحدثون الصينية، ويمارسون الكثير من العادات الصينية، وينتمون إلى المجموعة العرقية المنغولية؛ والإيجور Uighurs، الذين يتحدثون لغة مشتقة من التركية، ويمارسون ثقافة مشتقة إلى حد كبير من آسيا الوسطى المسلمة والشرق الأوسط، وينتمون إلى المجموعة العرقية القوقازية. وفي عام 2000 كان 45٪ من سكان شنجيانج البالغ عددهم 18.5 مليوناً (أو 8.4 ملايين) من الإيجور بينما كان 0.8٪ من سكان الصين كلهم البالغ عددهم 1.3 مليار (أو 9.8 ملايين) من الهوي.[1] ولكل من المجموعتين حس حاد

بانفصاله عن ثقافة الهان Han السائدة في الصين. ولكونهم مسلمين، فهم ينزعون إلى رفض افتراض الهان العام بتفوقهم الثقافي، وبالفعل يزعمون تفوقهم الإسلامي على الهان "الوثنيين" أو الملحدين. وقد قاوم مسلمو الصين طويلاً محاولات الصيننة Sinicization.[2] ولكل من المجموعتين تاريخ طويل من التمرد؛ فتمرد مسلمي الهوي في شمال غرب وجنوب غرب الصين في القرن التاسع عشر لعب دوراً في تقويض أسرة كينج Qing؛ بينما هيأت ثورات المسلمين الأتراك المتواترة في شنجيانج فرصاً لتقدم السوفييت. وبحلول عام 1940 كانت شنجيانج محمية سوفيتية بحكم الواقع، وقد قام هذا جزئياً بدعم مشاعر الإيجور المعادية للهان.

اشتدت مخاوف بكين المتعلقة بالأنشطة المعادية للنظام وسط مسلمي الصين عقب أحداث 1989-1991. وزاد التحدي القوي للحزب الشيوعي الصيني في ربيع عام 1989 حدة قضايا ولاء كل المجموعات، ولاسيما المجموعات التي لها هويات قوية، وتقاليد مستقلة عن تقاليد الحزب الشيوعي الصيني، وتاريخ من التمرد. علاوة على ذلك، حمل انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مضامين مشؤومة لأمن شنجيانج الداخلي. وبينما لم تلعب القومية الإثنية لشعوب آسيا الوسطى دوراً رئيسياً في تحقيق استقلال تلك المنطقة من حكم السوفييت، فإن مثال ذلك الاستقلال يمكن -وقد فعل ذلك في الواقع- أن يلهم بعضاً من مسلمي شنجيانج أن يسعوا لإنجاز مشابه. إن انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان في أوائل عام 1989، بعد عقد من القصف بواسطة المجاهدين الإسلاميين، قد ألهم على نحو مشابه أحلام الاستقلال وسط إيجور شنجيانج؛ فإذا كان حتى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الذي يبدو جباراً يمكن أن يُهزم، أفلا يمكن الإطاحة بحكم الحزب الشيوعي الصيني في شنجيانج؟ وقد بدأ بعض المسلمين في شنجيانج وأماكن أخرى يطرحون هذا السؤال.

كانت حكومات آسيا الوسطى الحديثة الاستقلال بعد الفترة السوفيتية هشة، وواجهت تلك الدول عدداً لا يحصى من المشكلات الضخمة. ويمكن جداً أن يسفر

الفشل في معالجة هذه المشكلات عن الانهيار الاقتصادي، والنزاع الإثني، والحرب الأهلية، أو حتى الحرب بين الدول. وقد اندلعت الحرب الأهلية عقب انسحاب السوفييت من أفغانستان، وباتت اليد العليا، على نحو متزايد، للجماعات الإسلاموية التي تساندها باكستان. كما انزلقت طاجيكستان في عام 1992 إلى حرب شاملة بين الشيوعيين المتشددين والإسلامويين. ويمكن لمثل هذا الاضطراب الاقتصادي والسياسي أن ينتشر عبر المنطقة ويعطي أيديولوجية الثورة الإسلامية فرصة للانتشار. حيث شهدت آسيا الوسطى ما بعد السوفييت إحياء سريعاً للإسلام؛ فقد أنهى انهيار القوة السوفيتية حكماً من الإلحادية المقاتلة استمر سبعين عاماً، وفتح الطريق إلى عودة بروز العقيدة الإسلامية لشعوب آسيا الوسطى التي لطالما قمعت. لقد بقي الإسلام حياً تحت الأرض خلال عقود الحكم السوفيتي، وعاد للظهور قوياً مع نهاية العصر السوفيتي. إن العلاقات التاريخية بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط المسلم- التي قطعها الغزو الروسي في القرن التاسع عشر، ولكنها هيمنت على علاقات آسيا الوسطى مع العالم لمدة ألف عام قبل ذلك- بدأت تستعيد حيويتها. لقد كانت "النهضة الإسلامية" في آسيا الوسطى بدعة تأثرت بتيارات إسلامية متنوعة. وكانت الأيديولوجية الإسلاموية الراديكالية، أيديولوجية الثورة الإسلامية كما فسرها آية الله روح الله الخميني، أحد هذه التيارات المؤثرة.[3]

تزايد النشاط الانفصالي الإسلاموي بدرجة ملموسة خلال تسعينيات القرن العشرين في شنجيانج. وسعى مقاتلو الإيجور في شنجيانج لطلب المساعدة من جماعات مثل؛ جماعة أسامة بن لادن في أفغانستان، والحركة الإسلامية في أوزبكستان، وحزب النهضة الإسلامي في طاجيكستان، ومتمردي الشيشان. ووفقاً لإحدى الروايات المفصلة للحزب الشيوعي الصيني، ركز إسلاميو شنجيانج في أوائل تسعينيات القرن العشرين على الاستقطاب والتنظيم والتشريب العقائدي والتدريب. وبحلول عام 1996 تحولت العمليات إلى أعمال عسكرية. وأصبح القادة الدينيون الذين تعاونوا مع الحزب الشيوعي الصيني والكوادر الحكومية القاعدية وشعب الهان أهدافاً عامة للاغتيالات؛ ففُجرت

الحافلات، وأشعلت الحرائق في المباني، وهوجمت مشاريع التنمية الاقتصادية الرئيسية، وكانت الجسور أهدافاً مفضلة، وتم التحريض على أعمال الشغب التي كانت تتحول غالباً إلى صدامات مسلحة مع الشرطة. وفي أحد الأحداث في ينـنج Yining في شباط/ فبراير 1997 قُتل ثمانون شخصاً خلال عدة أيام من القتال. وخلال عام 1996 اشتبكت شرطة جمهورية الصين الشعبية في معارك مكثفة بالنار مع انفصاليي الإيجور عشر مرات.[4]

لم تكن إيران، أو بطريقة أكثر ملاءمة، المؤسسات الإسلامية والمنظمات السياسية في إيران، تمثل همَّ بكين الوحيد أو الأكثر خطورة في هذا الصدد. حيث كانت الجماعات الوهابية من أفغانستان، والمملكة العربية السعودية، وباكستان، والجماعات الإرهابية؛ مثل جماعة بن لادن، ومتمردي الشيشان، إضافة إلى العلمانيين المعتدلين المناصرين للإسلام كما قدمته تركيا الكمالية، تحاول كلها التأثير على تطور آسيا الوسطى ما بعد السوفييت. إن استجابة سياسة بكين الخارجية لمشكلة الأمن الداخلي الإسلامي في الصين لم تركز على إيران، ولكن كان العنصر الرئيسي في استجابة بكين يتلخص في التعاون مع الاتحاد الروسي (الخليفة المعترف به للاتحاد السوفيتي) لدعم حكومات آسيا الوسطى العلمانية المنبثقة من الحزب الشيوعي؛ واهتمامنا هنا - على أي حال - منصب على إيران.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتصدير الثورة الإسلامية

كان تصدير الثورة مبدأً صريحاً ومهماً في ثورة الخميني الإسلامية التي أسست الجمهورية الإسلامية الإيرانية في عام 1979. وكان الخميني دولياً إسلامياً حقيقياً، يؤمن أن العقيدة الإسلامية تتجاوز أي ولاء قومي أو إثني أقل مكانة؛ كما كان يرى أن تقسيم المجتمع الإسلامي بين دول وطنية يعد بدعة، فلقد رتب الله الأحداث بحيث تنتصر الثورة الإسلامية والحكومة الإسلامية أولاً في إيران؛ ولكن واجب إيران أمام الله هو نشر الثورة في بلاد أخرى.[5]

وفي كلمات سهيل محمود[6] فقد كان تدخُّل الجمهورية الإسلامية الإيرانية «فجاً وصلباً ومهماً» في حالتين فقط؛ لبنان والبحرين. ففي لبنان أرسلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية فرقة من ألف من نخبة الحرس الثوري الإسلامي في حزيران/ يونيو 1982 مباشرة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان لدعم القضية الإسلامية (كان التخطيط لتلك الخطوة قد سبق الغزو الإسرائيلي) وأصبح هذا الكادر النواة التي تشكل حولها حزب الله؛ وهو منظمة من الشيعة اللبنانيين احتضنت أيديولوجية الخميني. وقد وسع حزب الله نفوذه في لبنان مع دعم إيراني ملموس. وكانت السفارة الإيرانية في دمشق بسورية مركزاً لتوزيع الأموال، والتدريب، والأسلحة بالنسبة لحزب الله. وبحلول عام 1987 كانت طهران تقدم مساعدات لحزب الله تبلغ قيمتها 100 مليون دولار أمريكي في العام. وفي البحرين، التي توجد فيها أغلبية شيعية من السكان، دعمت إيران الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين. وقد بدأت المظاهرات التي نظمتها هذه الجماعة في عام 1979، وكانت تدعو إلى حكومة إسلامية على النموذج الإيراني، وأدت إلى العديد من المحاولات الانقلابية في السنوات التالية. وكانت الكويت، ودول الخليج الصغيرة، والمملكة العربية السعودية أيضاً أهدافاً للنشاط الثوري الإسلامي الذي تسنده إيران في ثمانينيات القرن العشرين. وكما أشرنا آنفاً، كان السبب الرئيسي لاستمرار طهران في الحرب مع العراق وضع نظام إسلامي ثوري في السلطة.

وفي شرق آسيا دعمت طهران جبهة التحرير الوطني للمورو التي تتخذ من جزيرة مندانو Mindanao في جنوب الفلبين قاعدة لها. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1979 أعلن سلاح الحرس الثوري الإسلامي عن هدف تحرير بلاد المسلمين في الفلبين. وفي الوقت نفسه تقريباً أعلن الحرس الثوري الإسلامي حظراً على مبيعات النفط الإيراني للفلبين. وافتتحت جبهة التحرير الوطني للمورو مكتباً في طهران لتنسيق الدعم الإيراني، بينما قام سلاح الحرس الثوري الإسلامي بتدريب بعض جنود جبهة التحرير الوطني للمورو، وأرسل بعض المدربين العسكريين إلي جنوب الفلبين من أجل هذا الغرض. واستمر الدعم الإيراني لجبهة التحرير الوطني للمورو حتى عام 1989.[7] وقد دعمت قوات حرس الثورة الإسلامية أيضاً

حزب النهضة الإسلامي في طاجيكستان مع انزلاق هذه الدولة إلى الحرب الأهلية.[8] ويتحدث الطاجيك لغة مشتقة من الفارسية (وهم المجموعة الرئيسية الوحيدة في آسيا الوسطى التي لها ذلك) ويتقاسمون الكثير من وجوه القربى الثقافية مع بلاد فارس.

وكانت شنجيانج أيضاً هدفاً للنشاط الثوري الإيراني؛[9] فخلال السنوات الأولى للجمهورية الإسلامية الإيرانية مولت المنظمات الإسلامية الإيرانية تشييد المساجد أو المدارس الدينية في شنجيانج بطريقة سرية ودون إذن رسمي من الصين. وكان مثل هذا التشييد غير المصرح به للمساجد مصدراً رئيسياً للنزاع بين الإيجور المسلمين وسلطات شنجيانج. وقد خصصت المدارس في إيران أحياناً حصصاً للطلاب من شنجيانج واستقطبت طلاباً لتلك المقاعد الدراسية بوسائل سرية ودون إذن رسمي صيني. وقد أرسل بعض طلاب شنجيانج إلى إيران حيث تم تلقينهم عقائد الإسلام المتطرف. لكن مثل هذا التورط الإيراني في شنجيانج كان محدوداً جداً؛ حيث قيدت العقيدة السنية والثقافة المشتقة من التركية عند معظم مسلمي شنجيانج جاذبية الخطباء الفارسيين والشيعة. علاوة على ذلك، شاركت دول إسلامية أخرى، كالمملكة العربية السعودية وليبيا، في أنشطة تدميرية مشابهة وواسعة الانتشار في شنجيانج. ومهما يكن، فقد أوضح المثلون الصينيون للممثلين الإيرانيين الطبيعة غير المقبولة لمثل هذه الأنشطة غير القانونية، وشددوا على أن التعاون الصيني-الإيراني في المجالات الأخرى سوف يكون مستحيلاً إذا استمر "التدخل" في الشؤون الداخلية للصين. وفهم الممثلون الإيرانيون الرسالة، واتخذت الحكومة إجراءات لوقف مثل هذه الأنشطة. ولئن استمرت بعض الأنشطة غير المقبولة، إلا أن المسؤولين الصينيين استنتجوا حدوث هذه الأنشطة دون معرفة الحكومة الإيرانية، وعندما كانت الحكومة الإيرانية تحاط علماً بذلك، فإن بعض الإجراءات التصحيحية كانت تتخذ عادة.

خلال تبادل زيارات وزراء الخارجية في عامي 1983 و1984 سعت بكين لضمانات تتعلق "بعدم التدخل" في محافظة شنجيانج، وحصلت عليها. وفي عام 1989 خطا

الطرفان نحو إقامة علاقة موسعة بعد الحرب، وأوضح المسؤولون الصينيون أن التدخل الإيراني في شؤون مجتمع المسلمين في الصين غير مقبول. وفي أيلول/ سبتمبر زار الصين أول وفد ديني إيراني مدعوٌّ على الإطلاق، وكان وفداً من منظمة الدعاية الإسلامية بقيادة رئيس هذه الهيئة آية الله أحمد جنّتي. وشدد جنّتي [وهو مرجع ديني في مجلس صيانة الدستور] على أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية «ترغب في تقوية العلاقات مع العالم الإسلامي، وخاصة مجتمع المسلمين في الصين».[10] وأوضح لي شيان نيان، وهو أحد كبار أعضاء الحزب الشيوعي الصيني، لجنتي أن الصين، على الرغم من استعدادها لتطوير العلاقات مع كل الدول على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، فهي لن تسمح بأي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية. وكانت الصين مصممة على مقاتلة أي محاولة للتدمير رغم أنها تعترف بأن هذه ستكون معركة طويلة.[11] وقد صاغ لي تعليقاته بلغة الهجوم على التدخل الغربي؛ ولكن جنتي فهم المقصد. بدوره أوضح وانج شن Wang Zhen، أحد كبار أعضاء الحزب الشيوعي الصيني الآخرين، الرسالة، فشرح لجنتي أن الحرية الدينية والإصرار على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للصين كانتا سياسات صينية قديمة؛ فلم تكن الصين تتدخل في الشؤون الدينية للدول الأخرى، ولا تسمح للدول الأخرى بالتدخل في شؤونها الدينية. وأضاف شارحاً: على هذا الأساس من الاحترام المتبادل، فإن الصين كانت مستعدة للتوسع بنشاط في التفاعلات الودية مع الدوائر الدينية لكل الدول.[12]

وربما ساعدت باكستان في تعليم القادة الإيرانيين الجدد حقائق الحياة السياسة الصينية. فباكستان دولة تأسست على الإسلام في عام 1947، وتبنت توجهاً إسلامياً على نحو متزايد في سبعينيات القرن العشرين تحت حكم محمد ضياء الحق. ورغم ذلك صاغت باكستان شراكة استراتيجية وعسكرية طويلة الأمد ولصيقة مع الصين بتجنب النشاط الإسلاموي في الصين بعناية. وخلال ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين عندما كانت مشكلات المخربين الإسلامويين في شنجيانج تنشأ بشكل دوري، كانت بكين أحياناً تلجأ

إلى إسلام أباد من أجل المساعدة. وربما أوضحت مساعي باكستان الحميدة للمسؤولين الإيرانيين أن "عدم التدخل" في مجتمع شنجيانج المسلم يعتبر شرطاً مسبقاً للعلاقة الصينية-الإيرانية الموسعة التي تطورت في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين.

وبرغم التحذيرات الصينية، فإن بعثة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في جمهورية الصين الشعبية خلال أوائل تسعينيات القرن العشرين قدمت لعدة عشرات من المسلمين الصينيين من مختلف مناطق الصين (وليس فقط في شنجيانج) منحة للدراسة في قم، وهي أكبر مركز ديني في إيران على بعد 125 كلم جنوب طهران. وقد تمت مقابلة الطلاب، الذين قدمت لهم منح دراسية كاملة تغطي نفقات الدراسة، في مقر بعثة الجمهورية الإسلامية في الصين، ومنحوا ما بدا أنه تأشيرات سياحية غير ذات شأن إلى إيران، ثم سافروا دون أن يلفتوا انتباه المسؤولين الصينيين. وفي قم قضى الطلاب السنة الأولى في تعلم الفارسية قبل التركيز على الدراسات الإسلامية. وكان مطلوباً من معظم الطلاب الصينيين، بما أنهم مسلمون، أن يقرؤوا النص العربي للقرآن، وأن يكونوا على الأقل قادرين على قراءة العربية؛ وهذا ما سهل دراستهم للفلسفة الفارسية والإسلامية.[13] وانتبهت الحكومة الصينية لهذه الترتيبات عندما اتصل أحد الطلاب، الذي قهرته العزلة والملل في قم، بسفارة جمهورية الصين الشعبية في طهران هاتفياً، وبعدها التقاه ممثل السفارة وانكشف الأمر برمته. وقد توقف مثل هذا النشاط في منتصف تسعينيات القرن العشرين، كما تورطت المؤسسات الإسلامية الإيرانية في الصين، وكان الكثير منها واسع الثراء نتيجة للممتلكات التي تم الاستيلاء عليها في ثورة 1979، إضافة إلى تشغيل قطاعات عريضة من اقتصاد إيران تحت حماية الدولة. وهذه المؤسسات، ولاسيما مؤسسة مكافحة الفقر، كانت متحمسة للمساهمة بالمال للحكومات المحلية في مناطق المسلمين في الصين لبناء المدارس أو بدء أعمال تجارية إسلامية. وكانت هذه المساهمات تتوافق مع سياسة الحكومة المركزية ووجدت ترحيباً من الحكومات المحلية، ولكنها كانت تخضع لإشراف لصيق من وكالات أمن الدولة.[14]

ويروي علي أكبر أوميد مهر، وهو دبلوماسي إيراني انشق عن النظام وحصل على لجوء سياسي في أوربا، رواية خلابة لنشاط الجمهورية الإسلامية الإيرانية الثوري.[15] ووفقاً لرواية أوميد مهر، فإنه عقب "نجاح" الثورة الإسلامية في لبنان، قرر قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن الهدف التالي سوف يكون أفغانستان. وهذه الدولة كانت، على أي حال، مجرد منصة وثب للعمليات الثورية الإسلامية في آسيا الوسطى وشنجيانج، والأخيرة هي «المقاطعة الوحيدة التي يقطن معظمها مسلمون في الصين». وقدم سفير إيران لدى باكستان المزيد من الإرشاد خلال "حلقة نقاش" في أيلول/ سبتمبر 1993 لرؤساء ومحللي بعثات الجمهورية الإسلامية الإيرانية في باكستان. كان أوميد محللاً سياسياً في قنصلية الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيشاور وقتها، ويقول إنه شخصياً شارك في حلقة النقاش تلك. ووفقاً لما قاله السفير فقد كانت فرص الثورة الإسلامية جيدة. وقال للمشاركين في حلقة النقاش «بعد عشر سنوات من الآن ستتفكك الصين، أو على الأقل سوف تنفصل المقاطعة التي يسكنها المسلمون ». وواصل قائلاً «إن المسلمين لن يقبلوا تحت أي ظرف النظام الصيني لأنهم سنيون أبكار». وتشير عبارة "سنيون أبكار" إلى شكل تاريخي سابق للسنية يعتقد الشيعة أنه أنقى؛ ومن ثم فهم أقرب إلى الشيعة.

كما تشير رواية أوميد مهر إلى بعض الصفقات التي واجهتها إيران بين تشجيع الثورة الإسلامية في شنجيانج ورعاية علاقات تعاونية مع بكين. ففي إحدى حلقات النقاش التي نظمتها سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في إسلام أباد شاهد الحاضرون أشرطة فيديو للرئيس رفسنجاني، الذي قال في إحدى خطبه «في العلاقات مع الصين وكوريا الشمالية كنا محظوظين؛ لأننا استطعنا تعميق علاقاتنا وتعاوننا الاستراتيجي، وهي الآن في مستوى مُرضٍ جداً» وشرح أوميد مهر الآتي: كان «الجناح اليساري من نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية» مفتوناً باحتمال الوحدة الاقتصادية والعسكرية مع الصين. «ومن أجل هذا الهدف حاولوا استكشاف كل حدث في المنطقة، وخاصة في أفغانستان وطاجيكستان، بطريقة تسمح بإقامة أنظمة [غير مقاتلة؟] في المنطقة حتى يخلقوا كتلة قوية مع الصين».

وفي طاجيكستان انضمت إيران إلى روسيا للتوسط وإنهاء الحرب الأهلية في عام 1997. ولم تسفر محاولات إيران لبناء النفوذ وسط حزب النهضة الإسلامي في طاجيكستان عن شيء، وكانت طهران إلى جانب موسكو وبكين تخشى على نحو متزايد من انتشار راديكالية السنَّة: طالبان وأسامة بن لادن.

لا يخبرنا أوميد مهر عن الكيفية التي حاول بها قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية موازنة محاولات تصدير الثورة الإسلامية إلى شنجيانج وتشكيل "كتلة قوية" مع الصين. وربما ألغت طهران تصدير الثورة إلى الصين من أجل التعاون مع الحكومة الصينية، خاصة عندما أخبرهم قادة الصين أن هذا هو الخيار الذي أمامهم، وخاصة أن القادة الإيرانيين كانوا يثمنون الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي الصيني. وبحلول عام 1997 كان هناك التقاء متزايد بين المصالح الصينية والإيرانية في مكافحة الأصولية السنية في آسيا الوسطى. فمع إحكام طالبان سيطرتها على معظم أفغانستان في عام 1996 وتكوين تحالفات مع جماعة أسامة بن لادن ومع حركة إسلامية مساوية في التطرف في أوزبكستان، بدأت إيران بالتزامن مع روسيا في دعم القوى المعادية لطالبان بقيادة أحمد شاه مسعود وحلفه الشمالي. وقد حافظت الصين أيضاً على حلقات وصل مع تلك الجماعة، وبدأت أيضاً في تقديم المساعدات العسكرية لقرغيستان وأوزبكستان لتحقيق السيطرة على حدودهما كي تكافحا الحركة العسكرية عبرها.[16] وقد خمد اهتمام طهران بتصدير الثورة الإسلامية في أفغانستان مع توجيه حركة طالبان السنية غضبها إلى الشيعة الأفغان والنفوذ الإيراني في أفغانستان.

كشفت الأحداث في البلقان خلال الفترة 1992–1995 عن انحرافات إضافية في المنظورات الصينية والإيرانية، إضافة إلى بعض الأخطار بالنسبة للصين من المزاملة اللصيقة جداً لطهران. لقد عارضت كل من طهران وبكين تدخل الأمم المتحدة الذي قاده الغرب في يوغسلافيا المتفككة، ولكن من منظورات مختلفة جداً. كانت يوغسلافيا الاشتراكية التي يقودها الشيوعيون صديقاً قديماً للصين؛ وكانت غريبة في عصر ماو ولكن

صين دينج شياو بنج احتضنتها بحرارة بعد عام 1978. وخلال ثمانينيات القرن العشرين كانت العلاقات الصينية-اليوغسلافية لصيقة جداً، وبدأ تفتت يوغسلافيا بإعلان كرواتيا وسلوفينيا استقلالهما في حزيران/ يونيو 1991. وفي شباط/ فبراير التالي كانت الاستفتاءات في البوسنة والهرسك أيضاً في صالح الاستقلال. وكان 43٪ من سكان البوسنة والهرسك مسلمين؛ نحو 1.9 مليون نسمة. وبدأت صربيا في تسليح الصرب الإثنيين في البوسنة والهرسك لكي يقاوموا الاستقلال، تلا ذلك بسرعة التطهير العرقي للمسلمين بواسطة المليشيات الصربية. وقد فرض مجلس الأمن بالأمم المتحدة في أيار/ مايو 1992 عقوبات اقتصادية قاسية على صربيا، وفي آب/ أغسطس خول استخدام القوة العسكرية لحماية توصيل إمدادات الإغاثة إلى جيوب في البوسنة تحت حصار القوات الصربية، وقد امتنعت الصين عن التصويت في المرتين في مجلس الأمن، وكانت هي العضو الوحيد الدائم العضوية الذي فعل ذلك.[17]

كانت يوغسلافيا ماتزال صديقة جيدة للصين. وعندما أعلنت جمهورية يوغسلافيا المعاد تشكيلها (بما في ذلك صربيا والجبل الأسود) في بلغراد في شباط/ فبراير 1992، كانت الصين أول دولة كبرى تعترف بها سريعاً. وبالفعل شارك ممثلو الصين في مراسم التأسيس. والشيء الذي كان أكثر خطورة بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية من أفول دولة اشتراكية أخرى، ولم تكن تدور في فلك السوفييت، هو سابقة التدخل الغربي الذي رعته الأمم المتحدة في دولة اشتراكية سابقة تواجه تكتلات إثنية عميقة. ومثل هذه السابقة ربما تطبق يوماً ما على الصين في التبت أو شنجيانج. وبرغم ذلك فإن قلق الصين بشأن سمعتها، أي رغبتها في ألا ينظر إليها كقوة منبوذة ومعوقة، قادها إلى مجرد الامتناع عن التصويت بدلاً من استخدام الفيتو ضد تدخل مجلس الأمن الذي رعاه الغرب في يوغسلافيا السابقة.

وكانت طهران تعارض التدخل العسكري الغربي، ولكنها كانت تعارض بدرجة أكبر اضطهاد المسلمين. وكانت طهران تريد من الصين لعب دور قوي، بما في ذلك

سلطتها في استخدام الفيتو في مجلس الأمن لمساعدة مسلمي البوسنة المضطهدين. عندما التقى نائب وزير الخارجية الإيراني علاء الدين بروجردي نظيره الصيني الزائر يانج فوشانج Yang Fuchang في طهران في شباط/ فبراير 1993، دعا الصين إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لوقف الفظائع الصربية. وقال بروجردي: في الحد الأدنى ينبغي رفع حظر الأمم المتحدة على واردات الأسلحة لمسلمي البوسنة لكي يدافعوا عن أنفسهم. ورد يانج على بروجردي بتحويل النقاش إلى التعاون الاقتصادي الثنائي.[18]

وقد تبنت الجماعات الإسلاموية الإيرانية وسائل أكثر مباشرة لمساعدة مسلمي البوسنة؛ ففي أيلول/ سبتمبر 1992 اتضح أن طائرة إيرانية تحمل ظاهرياً إمدادات إغاثة إلى البوسنة عبر زغرب كانت تحمل أربعة آلاف مدفع ومليون عبوة من الذخيرة تحت قناع إمدادات الإغاثة. ومرة أخرى في عام 1994 اتضح أن إيران زودت البوسنة بسلع عسكرية منتهكة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة.[19] ومن منظور بكين، كان تسليح إيران للمسلمين داخل دولة أخرى سراً بمثل خطورة التدخل الغربي العلني. ومن ناحية ثانية، ما كانت زمالة الصين لطهران في قضايا البلقان لتخدم استعادة سمعة الصين الجيدة بعد أن تلطخت بأحداث حزيران/ يونيو 1989. واستنتج قادة الصين أن بلادهم ليس لديها شيء تكسبه، لكنها ربما ستخسر الكثير إن هي أذعنت لطلب طهران الذي يدعوها إلى ممارسة حقها في النقض داخل مجلس الأمن نيابة عن مسلمي البوسنة.

وبالعودة إلى شنجيانج، ورغم القلق بشأن تدخل إيران في الشؤون الإسلامية للصين، فقد نظمت بكين زيارات إلى شنجيانج لكبار الزوار من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وثمن القادة الإيرانيون هذه الزيارات. وبمنح بكين إيران الحق في هذه الزيارة أسدت جميلاً يرعى مشاعر الصداقة. وهكذا عندما زار الرئيس خامنئي الصين في أيار/ مايو 1989، سمح له بزيارة شنجيانج لمدة يومين مع أن الزيارة لم تشمل المركز الإسلامي الشهير في كاشغار Kashgar (كاشي باللغة الصينية) (وربما كانت زيارة كاشغار قد تمت ولكنها لم تعلن رسمياً)، وفي أورومقي Urumqi قام خامنئي «بأداء الشعائر الدينية

مع المعلمين والطلاب» في معهد اللاهوت الإسلامي، و«قابل شخصيات دينية بارزة من مختلف القوميات». وقال خامنئي إنه كان سعيداً برؤية الشعب الصيني يتمتع بالحرية في الأنشطة الدينية.[20] وعندما زار رفسنجاني الصين في عام 1992 سمح له بزيارة أورومقي وكاشغار رغم أن زيارته لكاشغار لم يعلنها الإعلام الصيني. وقد قوبل رفسنجاني وهو يزور المسجد الرئيسي في كاشغار ليؤدي صلاة الظهر بتحية هائلة من جمهور كبير هناك.[21] وخلال زيارته إلى الصين في حزيران/ يونيو 2002 سمح للرئيس خاتمي أيضاً بزيارة أورومقي وكاشغار. وأجرى في أورومقي محادثات مع رئيس حكومة شنجيانج المحلية أبولات عبدو ركست Abulat Abdurixit، وقابل أعضاء الجمعية الإسلامية في شنجيانج. وقد رافق عبدو ركست خاتمي في زيارته لمقبرة شيانج فاي Xiangfei، وهي خليلة إمبراطورية من أسرة كنج.[22] وقد سمح لخاتمي في كاشغار بزيارة المسجد الكبير، وكانت السيطرة محكمة في أثناء زيارة خاتمي، ففي الأسبوع الذي سبق زيارة خاتمي، أُعدم خمسة مسلمين في أورومقي لجرائم انفصالية. وكان إمام سابق لمسجد كاشغار قد أطلقت النار عليه وجرح في عام 1996، وقتل إمامان آخران في السنة نفسها يُتصور أنهما يتعاونان مع السلطات الصينية.[23] ومن المؤكد أن كل هذه الزيارات التي قام بها قادة إيرانيون قد رتبها نظام "الشؤون الخارجية" لوضع ضيوف الصين الأجانب في عملية تواصل فقط مع المسلمين المناصرين للحزب الشيوعي الصيني، والذين كانوا يشهدون على الطبيعة سياسات الحزب الشيوعي الخاصة بالحرية الدينية للمسلمين.[24]

وكان للسماح للمسؤولين الإيرانيين من المستوى الرفيع بزيارة شنجيانج مضامين سلبية وإيجابية بالنسبة إلى الأمن الداخلي الصيني؛ فمن ناحية قد تلهم مثل هذه الزيارات انفصاليي شنجيانج المسلمين، ومن ناحية أخرى كانت الزيارات توضح ثقة بكين بسيطرتها على تلك المنطقة. وربما كان الشيء الأكثر أهمية، والذي يتماشى مع طريقة الأداء الصينية في الشؤون الخارجية، هو أن السماح للقادة الإيرانيين بزيارة شنجيانج منح أولئك القادة جميلاً كان يرغبون فيه بحرارة، ومن ثم رعى "صداقة" وخلق التزاماً أدبياً قد

يجعلهم أكثر استعداداً للإذعان لمطالب السياسة الصينية المتمثلة هنا في عدم التدخل في شؤون المجتمعات المسلمة الصينية. والنقطة المضمنة في هذه الزيارات كانت استعداد بكين للسماح بالتواصل بين القادة الإسلاميين الإيرانيين والمجتمعات المسلمة الصينية مادامت السلطات الصينية تشرف عليه، وبشرط أن تمتنع إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية الصينية؛ كما أن زيارات كبار المسؤولين الإيرانيين سمحت للقادة الصينيين بتأكيد حرية مسلمي شنجيانج في ممارسة دينهم، ووفرت فرصاً للقادة الإسلاميين المناصرين للحزب الشيوعي الصيني لإيصال هذه الفكرة. وقد وفرت زيارات شنجيانج أيضاً فرصاً لمناقشات "ودية وصريحة" حول عدم السماح بالتدخل الأجنبي في الشؤون الدينية للصين. ومن الممكن، كما يقترح مايكل ديلون Michael Dillon، أن رغبة بكين في أن تكسب النيات الحسنة الإيرانية (إضافة إلى النيات الحسنة للدول الإسلامية الأخرى) ربما تفرض حدوداً على القمع الصيني في شنجيانج.

إن النشاط الثوري الإسلامي لإيران له مضامين أوسع بالنسبة لعلاقات بكين مع طهران. وقد سبب هذا النشاط اغتراب عدد أكبر من الدول، كحكومات العرب السنية أو العلمانية أو القومية، ومناطق الحكم السوفيتي السابق، وجنوب شرق آسيا التي استهدفها المقاتلون الإيرانيون، وأيضاً القوى الغربية التي تدعم تلك الدول المستهدفة. حقاً، كان أصدقاء إيران يشملون قلة من الدول فقط؛ ليبيا وسورية وكوريا الشمالية وروسيا بحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين. ولم تتمتع الدول الثلاث الأولى منها بسمعة جيدة، أو بممارسة الكثير من النفوذ في المجتمع الدولي. ورغم ذلك، فإن الصين وحدها تمثل فئة مختلفة؛ فهي دولة عظمى معترف بها وتحظى بالاحترام. ولحماية هذه السمعة، كان على بكين أن تحرص على الرفقة التي تحافظ عليها. فوضع الدولة المنبوذة الذي تحظى به إيران يدفع باتجاهين في العلاقات الصينية-الإيرانية: فمن ناحية، جعل هذا الوضع الصين أكثر قيمة بالنسبة إلى طهران، ومن ثم خلق فرصاً لبكين. ومن ناحية أخرى، فإن المزاملة اللصيقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية يمكن أن تلطخ الصورة الدولية الخاصة

بالصين، وتعوق سعيها لاكتساب الاحترام الدولي. ويمكن أيضاً لتشويه السمعة المرتبط بمزاملة إيران أن يعرض للخطر تحقيق الصين أهدافاً أخرى تتراوح بين تأمين "علاقات تجارية طبيعية دائمة" مع الولايات المتحدة الأمريكية، والإبقاء على تدفق الاستثمار إلى الصين، وتأمين استضافة بكين للألعاب الأولمبية في عام 2008، وهو ما تم بالفعل.

الفصل السادس

المساعدات الصينية للبرامج النووية الإيرانية

الصناعة النووية الصينية وقانون عدم الانتشار النووي

كان دعم البرامج النووية الإيرانية عنصراً رئيسياً في محاولة بكين صياغة شراكة مع إيران في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وكانت الصين خلال الفترة 1985 – 1997 الشريك النووي الرئيسي لإيران. وبينما لم تكن الصين شريك إيران النووي الأجنبي الوحيد خلال تلك الفترة، فقد كانت بدرجة كبيرة أهم شريك. وخلال تلك الفترة ساعدت الصين إيران في الالتفاف على المعارضة الدولية التي كانت تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لتوجهات إيران نحو المجال النووي. فقد كان القادة الإيرانيون ينظرون إلى برامجهم النووية على أساس أنها في غاية الأهمية، وهذا ما جعل دعم الصين في هذا المجال شيئاً ثميناً بالنسبة إلى طهران. وفي نهاية المطاف تخلت الصين في عام 1997 عن تعاونها النووي مع إيران تحت ضغط أمريكي مكثف، وأيضاً لتحمي علاقتها الحيوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا انفكاك يقول الكثيرَ عن دور إيران في الدبلوماسية الكلية الصينية، (وسنتطرق إليها في فصل لاحق).

إن العلاقة النووية بين الصين وإيران قد أنكرها الجانبان طوال ست سنوات؛ وتم الاعتراف بها علناً ابتداء من عام 1991. وحتى وقتها، ظل كثير من وجوه العلاقة سراً، وأميط عنها اللثام فقط بعد عقد لاحق. وقد قدمت الصين وإيران وثائق مهمة عن تلك العلاقة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 2003.[1] وبينما تشير تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعام 2003–2004 فقط إلى "مزودين أجانب" و"دول أجنبية" بدون تسمية، فإن هذه الإشارات يمكن غالباً مسحها ثلاثياً مع معلومات أخرى للتأكد بيقين معقول أن أياً من هذه الدول الأجنبية كانت الصين.

لم تكن تجربة الصين المبكرة في منع الانتشار النووي إيجابية. عندما بدأ الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بمصالح مشتركة في تقييد انتشار الأسلحة النووية خلال أواخر خمسينيات القرن العشرين، كانت المحاولة النووية الصينية الهدف الرئيسي لقانون عدم الانتشار الابتدائي. بدأت المساعدة السوفيتية للجهود النووية الصينية في عام 1955، وفي عام 1957 تجسدت هذه المساعدة في اتفاقية للتعاون النووي الشامل تضمنت المساعدة السوفيتية في تصنيع الصين للقنابل الذرية. وبحلول منتصف عام 1959، على أي حال، استنتج القائد السوفيتي نيكيتا خروشوف أن أفضل طريقة لخدمة المصالح السوفيتية هي إبقاء الأسلحة النووية بعيداً عن أيدي ماو تسي تونج، وألغت موسكو الاتفاقية النووية لعام 1957. وبعد فترة قصيرة في آب/ أغسطس 1959 قام خرشوف بأول زيارة على الإطلاق لقائد سوفيتي أعلى للولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك افتتح فترة "التعايش السلمي" السوفيتي-الأمريكي التي أدت إلى أول عنصر في قانون عدم الانتشار العالمي؛ أي معاهدة حظر التجارب النووية لعام 1963. وقد رأت بكين، بدرجة كبيرة من الوضوح، أن الجهود السوفيتية-الأمريكية المضادة للانتشار النووي موجهة ضد الصين.

وعندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حشد الدعم الدولي لمعاهدة منع الانتشار (التي وقعت في عام 1968 وأصبحت سارية المفعول في عام 1970)، نظرت بكين إلى المعاهدة كمحاولة مشتركة "للقوى العظمى" (الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية) كي تحافظ على هيمنتها العسكرية العالمية. كانت "دول الأسلحة النووية" الخمس التي اعترفت بها معاهدة منع الانتشار النووي حرة في امتلاك وتطوير الأسلحة النووية كما تراه مناسباً، بينما منعت الدول الأخرى من اقتناء مثل هذه الأسلحة. وعلى نحو بارز كانت الصين واحدة من دول الأسلحة النووية الخمس التي أسبغت عليها معاهدة منع الانتشار المشروعية، وهذه شهادة على اعتراف كل من واشنطن وموسكو ولندن، عند كتابة مسودة معاهدة منع الانتشار النووي، بأن هناك ضرورة لدمج الصين في القانون في يوم من الأيام. (قامت الصين

بتجربة قنبلة ذرية في عام 1964 وقنبلة هيدروجينية في عام 1967) وكانت الدعوة الدائمة للصين كي تصبح دولة أسلحة نووية قانونية بموجب معاهدة منع الانتشار النووي تعني أن بكين لديها خيار العمل بالمنطق الواقعي نفسه (بمعنى المحافظة على التفوق العسكري) الذي ألهم موسكو وواشنطن، على الأقل في رأي بكين، وضع معاهدة منع الانتشار النووي، وسوف تتحرك الصين على نحو حاسم على هذا الخط في عام 1997 عندما انفكت في نهاية الأمر من المحاولة النووية الإيرانية. على الرغم من هذا، فإن الصين تحت حكم ماو لم تكن ترغب أن تكون جزءاً من هذا الترتيب. استنتج ماو أن الغرض من قانون منع الانتشار النووي هو الإبقاء على قدرة القوتين العظميين على تهديد، أو حتى استخدام الأسلحة النووية ضد، الدول الأخرى دون خوف من الرد الانتقامي. كانت معاهدة منع الانتشار النووي محاولة من جانب "الإمبرياليين" الأمريكيين و"الإمبرياليين الاشتراكيين" السوفييت كي يبقوا على قدرتهم على ممارسة "الابتزاز النووي" ضد دول العالم الثالث، التي كانت الضحايا الرئيسية لعدوان القوى العظمى. ومن هذا الموقف، فكلما زاد عدد دول العالم الثالث التي تقتني أسلحة نووية كان ذلك أفضل.

وكانت استثمارات الصين الكبيرة في إنتاج الأسلحة النووية ابتداء من عام 1955 تعني أنه عندما بدأ "الانفتاح على العالم الخارجي" تحت حكم دينج شياو بنج في عام 1978 كانت للصين صناعة نووية كبيرة جداً وعسكرية بالكامل، لكن قاعدتها كانت كوكبة من المعرفة الفنية الأساسية والتقنيات فيما يختص بالإنتاج والتحويل ومعالجة المواد الانشطارية. علاوة على ذلك، كان الأفراد الذين يديرون الصناعة النووية الصينية مؤثرين سياسياً إلى حد بعيد، ويرتبطون على نحو نموذجي بجيش التحرير الشعبي. ومع سوقنة* وانفتاح الاقتصاد الصيني بعد عام 1978، وضعت المشاريع التي تكون الصناعة النووية الصينية تحت ضغط كبير سياسي واقتصادي معاً، لكي تكسب العملة الأجنبية عبر الصادرات. وسرعان ما وجدت هذه السلع والخدمات النووية الصينية سوقاً كبيرة في

* من marketization بمعنى إدخال الاقتصاد في نظام السوق الحرة؛ أي لا علاقة للمصطلح بمصطلح "تسويق" كما هو مستخدم، أو حتى مصطلح سوق في عموميته.

دول؛ مثل باكستان والعراق والجزائر وبنجلاديش وسورية ومصر والهند وغانا والأرجنتين وإيران. وعادة يتم التفاوض على عقود هذه التعاملات على أسس تجارية بحتة بواسطة ممثلي المزود الصيني والمشتري الأجنبي مع إشراف قليل، أو من دون إشراف، من جانب الحكومة المركزية الصينية.[2] وكان انتقال الصين السريع من اقتصاد مركزي التخطيط إلى اقتصاد سوق حرة يعني أن الصين تفتقر إلى مؤسسات حكومية للإشراف والتنظيم كتلك الموجودة في اقتصادات السوق الأكثر نضجاً. كما كان هناك أيضاً القليل من المعرفة، وحتى قبول أقل في الصين أواخر سبعينيات أو أوائل ثمانينيات القرن العشرين، بمعايير منع الانتشار الدولي الراسخة في معاهدة منع الانتشار النووي. وإضافة إلى ذلك، كانت الصناعة النووية الصينية ترى أن المبيعات الدولية آلية لتطوير مستواها التقني الخاص. إن بيع السلع والخدمات النووية الصينية سوف يولد العملة الأجنبية، والتي يمكن أن تستخدم في ترقية المستوى التقني للصناعة النووية الصينية. وبينما كانت التطبيقات العسكرية كبيرة وذات كفاءة، فإن الصناعة النووية الصينية كانت متخلفة مقارنة بالكثير من الدول الأخرى في مجالات المنفعة المدنية من الطاقة النووية؛ أي استخدام الحرارة الشديدة التي ينتجها اليورانيوم المركز لصنع البخار لتشغيل المولدات الكهربائية. وسوف يسمح التعاون مع مراكز البحوث النووية الأجنبية للصين برفع مستواها الخاص بينما يرعى مشاعر "الصداقة" مع الصين وسط دول العالم الثالث. وكان نتيجة هذه القوى بروز الصين كمزود نووي رئيسي لأسواق الدول النامية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. ومع تكشف هذه العملية، ركزت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً متزايداً لإدخال الصين في قانون منع الانتشار النووي العالمي.

لعبت عدة عوامل دوراً أساسياً في تحقيق تنشئة الصين التدريجية في قانون منع الانتشار النووي: (1) رغبة الصين في التقنية النووية المدنية الأمريكية، (2) تطوير عصبة من الأخصائيين الصينيين في الشؤون النووية، (3) الضغط الأمريكي المستمر مقروناً برغبة في إضفاء الاستقرار على العلاقات مع واشنطن، (4) الرغبة في أن تُعرف كدولة معتدلة ومسؤولة وقائدة في العالم، (5) الاعتراف بها كدولة نووية موقعة على

معاهدة منع الانتشار النووي، ومن ثم فإن الحد من عـدد الـدول التـي تملـك أسـلحة نووية يخدم مصالحها.

وكان احتمال امتلاك تقنية توليد الطاقة الكهربائية النوويـة الأمريكيـة أداة رئيـسية استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتدفع الصين بعيـداً عـن التعـاون النـووي مـع إيران. لقد كانت الطاقة عنق زجاجة تنموياً لفترة طويلة في الصين. وتركـت أفـضليات الاستثمار في الصناعة الثقيلة خلال سـنوات مـاو (إلى جانـب البنيـة التحتيـة الأخـرى) الطاقة تعاني جراء التدني الهائل في الاستثمار. كان انقطاع الكهرباء المتكرر أسلوب حيـاة وسبباً رئيسياً لفاقد الإنتاج في صين ماو. وبعدها مع تعمق السوقنة Marketization بعد عام 1978، هبط ريع الحكومة (ومن ثم القدرة عـلى بنـاء منـشآت طاقـة جديـدة) بيـنما تصاعد الطلب على الطاقة بشكل صاروخي. وعلاوة عـلى ذلـك، ركـدت احتياطيـات الصين الداخلية من النفط أولاً ثم أخـذت في الاضـمحلال بحلـول تـسعينيات القـرن العشرين. بالطبع، كان النفط المستورد متوافراً في الأسواق العالمية، ولكنـه كـان مكلفـاً ويستنزف العملة التي ربما تستخدم في استيراد معدات وتقنيات أخرى، ويجعـل الـصين في وضع الضعف المتزايد إزاء البحرية الأمريكية في حال نشب نزاع عـلى تـايوان. وقـد وفر التوليد النووي للكهرباء حلاً لهذه المشكلات الكثيرة. فإذا كان من الممكن استخدام الصناعة النووية الصينية الكبيرة ذات الوجهة العسكرية في إنتاج الكهرباء فسوف يؤدي الخروج من عنق الزجاجة هذا إلى رفع الحرج على التنميـة في الـصين. ولتحقيـق ذلـك، كانت الصين تحتاج إلى استيراد التقنيات النووية المدنية الأجنبية. وكانت تقنية الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال من بين التقنيات الأكثر تطوراً والأكثر سلامة في العالم. لذلك، كانت الصناعة النووية الصينية ترغب بحرارة في منفـذ إلى تلـك التقنيـة. وكـان الشرط الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية لنفاذ الصين إلى تلك التقنية هو امتثالها لمعايير منع الانتشار النووي العالمية. أما في حالة إيران فإن شروط التعاون مع الولايات المتحدة تقضي بما هو أبعد من تلك المعايير.

إن تطوير نخبة من أخصائيي منع الانتشار النووي الصينيين خلال ثمانينيات القرن العشرين داخل النخبة الصينية نشر فهماً أفضل لقانون منع الانتشار النووي. وتطورت هذه العملية مع سفر العلماء والطلاب الصينيين إلى الخارج للدراسة والعودة إلى الصين برؤى جديدة. وقد أشرك المسؤولون الأمريكيون واليابانيون، على نحو متسق، نظراءهم الصينيين في منع الانتشار النووي، وبذلك وضعوا هذه القضايا في أجندة القادة الصينيين. كما رعت المؤسسات والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية حلقات نقاش وورش عمل حول قضايا منع الانتشار النووي. وبنهاية هذا العقد كانت المناظرات حول قضايا منع الانتشار النووي تنعقد بشكل متزايد وتتفهمها بكين. وبدأ أخصائيو منع الانتشار النووي الصينيون الجدد يؤكدون أن مصالح الصين ستُخدَم على أفضل وجه بتقييد عدد دول الأسلحة النووية في العالم، وخاصة حول تخوم الدولة. وإذا استمرت الصين في توزيع التقنيات النووية بحرية حول العالم، فسوف تشتهر كناشر غير مسؤول، وربما كدولة مارقة؛ وسيضعها هذا في معارضة معايير دولية تلقى قبولاً واسعاً، وسيلطخ سمعتها ويفقدها مكانتها. أما إذا تواءمت الصين مع معايير منع الانتشار النووي العالمية فستثبت أنها دولة مسؤولة، وشريك للولايات المتحدة الأمريكية والقوى القائدة الأخرى. وسيمكنها ذلك أيضاً من التعاون في قضية تكثر واشنطن من التشديد عليها.

وبالتدريج أخذت هذه القوى تُدخل الصين في قانون منع الانتشار النووي العالمي. في عام 1984، ومباشرة قبل بدء التعاون النووي مع إيران، انضمت الصين إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكما ناقشنا ذلك لاحقاً، كانت معظم – وليس كل – أنشطة التعاون النووي الصينية مع إيران قد أعلنت للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتفتش دورياً بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهكذا فقد كانت من الناحية الفنية تتماشى مع متطلبات معاهدة منع الانتشار النووي والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي آب/ أغسطس 1991 أوحت الصين بأنها مستعدة للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي، وهذا ما فعلته في عام 1992. وتراجعت الصين خطوة فخطوة من دورها السابق كمزود نووي لدول العالم الثالث التي تتهم بأنها تؤوي برامج أسلحة نووية سرية. وفيما يتعلق بإيران، استغرقت عملية الانسحاب هذه اثنتي عشرة سنة.

المساعدات الصينية للبرامج النووية الإيرانية

كان لإيران تحت حكم الشاه برامج نووية طموحة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا، وقد جمد الخميني تلك البرامج في عام 1979، ولكنه أمر بإحيائها بعد أن رفعت الحرب مع العراق شبحاً يتمثل في أن العراق قد يستخدم أسلحة نووية ضد إيران.

في عام 1984 افتتحت إيران في أصفهان مركز البحوث النووية لإجراء البحوث في المفاعل النووي ودورة الوقود النووي، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم، وإعادة المعالجة الكيماوية لليورانيوم المستنفد لاستخراج البلوتونيوم. (البلوتونيوم مادة انشطارية تستخدم، مثل اليورانيوم، في صنع القنابل الذرية). وقبل عام 1979 كانت فرنسا ملزمة ببناء مفاعل للبحوث لمركز أصفهان بموجب عقد، ولكن باريس تخلت عن ذلك العقد بعد الثورة.[3] وفي عام 1985 قررت إيران إطلاق برنامج سري لتخصيب اليورانيوم لم يكشف عنه للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا في عام 2003.[4] وفي حزيران/ يونيو 1985، خلال زيارة رفسنجاني لبكين، وقعت الصين وإيران سراً بروتوكولاً للتعاون مع إيران في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية،[5] وبموجب هذه الاتفاقية ساعدت الصين إيران في تطوير مركز البحوث النووية في أصفهان. وكانت معظم أنشطة إيران النووية التي ساعدت فيها الصين بموجب اتفاقية عام 1985 قائمة على مركز البحوث النووية في أصفهان. ولم يعلن مركز أصفهان للبحوث النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية كمنشأة نووية حتى عام 1992. وما إن أُعلن للوكالة الدولية للطاقة النووية حتى تم تفتيشه واعتُبر حميداً، ولكن التفتيش الأكثر إحكاماً في عام 2003 وجد أنه يحتوي على عدد من الغرف السرية الضخمة البناء تستخدم للأنشطة النووية السرية التي لم يعلن عنها في السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ فهل كان الخبراء الصينيون الذين يعملون في مركز أصفهان للبحوث النووية يعرفون هذه المنشآت السرية والبرامج أم لا؟

وبموجب اتفاقية 1985، زودت الصين إيران بأربعة مفاعلات صغيرة للتدريس والبحوث لمركز أصفهان للبحوث النووية، وهي: مجمع شبه حساس يستخدم وقود اليورانيوم الطبيعي الملطف بالماء الخفيف، ومجمع شبه حساس يستخدم وقود اليورانيوم الطبيعي المخفف بالجرافيت، ومفاعل صفري يستخدم وقود اليورانيوم الطبيعي المخفف بالماء الثقيل (بمعنى مفاعل ماء ثقيل صفري)، ومفاعل مصدري صغير بسعة 27-كيلوواط يستخدم أقل من كيلوجرام من اليورانيوم المرتفع التخصيب.[6] وبدأ تشييد المفاعل الأول في كانون الثاني/ ديسمبر 1988 وأصبح المفاعل حساساً في كانون الثاني/ يناير 1992. وبدأ تشييد المفاعلات الثلاثة الأخرى معاً في كانون الثاني/ يناير 1990، وأصبحت تلك المفاعلات حساسة في كانون الثاني/ يناير 1992، وآذار/ مارس 1994، وحزيران/ يونيو 1995، على التوالي. ووفرت الصين المواد الانشطارية للمفاعلات الأربعة.[7] وقد أعلن عن مفاعلات البحوث الأربعة هذه والوقود الخاص بها في وقت لاحق، وأخضعت لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفتشها بانتظام. وفي رأي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن أيٌّ من المفاعلات الأربعة التي زودت بها الصين إيران يمثل "مخاطرة انتشار مباشرة"؛ لأنها لم تكن تنتج كميات كبيرة من البلوتونيوم، ولكنها مع ذلك مكنت العاملين الإيرانيين من تعلم مبادئ التصميم التي يمكن استخدامها لبناء مفاعلات وطنية أكبر لإنتاج البلوتونيوم. وبموجب اتفاقية حزيران/ يونيو 1985، ذهب مهندسون من منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، وفي الغالب من مركز أصفهان للبحوث النووية، إلى الصين لتلقي التدريب على تصميم المفاعلات النووية.[8] وبحلول عام 1987 قالت التقارير إن خمسة عشر مهندساً من منظمة الطاقة الذرية الإيرانية كانوا يتلقون التدريب في الصين.[9] ومع بروز التقارير عن التعاون النووي بين الصين وإيران، أنكرت وزارة الخارجية الصينية في شباط/ فبراير 1986 وجود أي تعاون نووي بين الصين وإيران.

وفي عام 1987 تسلمت إيران من عبدالقادر خان الباكستاني رسومات لأدوات الطرد المركزي التي تستخدم لتخصيب اليورانيوم؛ أي فصل النظائر U235 القادرة على

الانشطار من النظائر U238 غير القادرة على الانشطار. ومثل هذا التخصيب يمكن أن ينتج إما اليورانيوم المنخفض التخصيب للاستخدام في محطات الطاقة النووية المولدة للكهرباء، أو اليورانيوم المرتفع التخصيب الذي يمكن أن يستخدم في صنع القنابل الانشطارية. وكانت أداة الطرد المركزي التي توافرت في عام 1987 قائمة على مصادر أوروبية غربية وليست صينية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في عام 1987 كان مايزال على الصين التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي، وكان التعاون النووي الصيني- الإيراني يتوسع سريعاً. فضلاً عن ذلك، كانت العلاقات الصينية-الباكستانية قوية جداً أيضاً، حيث إن جزءاً كبيراً من التقنية النووية لدى كل من باكستان وإيران جاء من طريق الصين. وفي ذلك الوقت ظهرت تقارير في الإعلام الغربي تقول إن الصين وباكستان تساعدان إيران لإقامة منشأة لتخصيب اليورانيوم قائمة على الطرد المركزي في معلم كالايه Moallem Kalayeh بالقرب من قزوين على بعد مائة كيلومتر غربي طهران.[10] وفي عام 1991 قالت التقارير إن المهندسين الصينيين يعملون في دارخوين Darkhovin بالقرب من الأهواز وفي معلم كالايه بالقرب من قزوين لتركيب معدات للتخصيب.[11] وهكذا ربما كان الخبراء الصينيون يساعدون إيران في تطوير تصاميم الطرد المركزي التي زود بها عبدالقادر خان إيران. ومهما يكن مدى تورط الصين في برنامج إيران السري لتخصيب الطرد المركزي، فإن إنتاج مكونات أدوات الطرد المركزي هذه والاختبار الميكانيكي للأدوات المجمعة بدأ بعد عقد؛ أي في عام 1997 واستمر حتى عام 2002 وفقاً لتقرير الصين اللاحق الذي قدمته للوكالة الدولية للطاقة الذرية.[12]

وافقت الصين في عام 1987 على تزويد مركز أصفهان للبحوث النووية بماكينة تدعى كالوترون Calutron (أي إلكترون كاليفورنيا، نسبة لجامعة كاليفورنيا التي اخترعت الأداة في أوائل أربعينيات القرن العشرين)؛ وقد نقلت الأداة بعد سنتين. ويستخدم الكالوترون المغناطيس لفصل أعمدة الأيون في نظائر لليورانيوم من نوى ذرية متفاوتة بقدر ضئيل، ومن ثم فصلها من الكتل؛ إذ إن اسمها الملائم هو فصل النظائر الكهربي- المغناطيسي. وقد استخدم مشروع القنبلة الذرية الأمريكية في الحرب العالمية الثانية

كالوترونات لإنتاج مادة القنبلة الانشطارية.[13] وبدوره شمل البرنامج النووي العراقي، الذي أميط عنه اللثام بعد هزيمة العراق في عام 1991، فصل النظائر الكهربي-المغناطيسي. وقد واجه العاملون الإيرانيون صعوبة في جعل الكالوترون الصيني يعمل وفقاً للتصميم وساعدهم الخبراء الصينيون في حل هذه الصعوبات. وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش الكالوترون الإيراني الذي جاء من الصين في شباط/ فبراير 1992، ووجدت أنه مختلف من حيث فصل النظائر الكهربي-المغناطيسي عن الذي استخدمه العراق في محاولة إنتاج الأسلحة. كان فصل النظائر الكهربي-المغناطيسي العراقي قد عدل بتيار كهربائي أعلى كثيراً لتوفير قدرة تخصيب عالية. ولم تفعل إيران ذلك؛ فقد كان فصل النظائر الكهربي-المغناطيسي الإيراني الذي زودتها به الصين عبارة عن ترتيب قياسي بحجم "حاسوب سطح المكتب" يستخدم الزنك الطبيعي لكي ينتج نظائر مشعة ثابتة للأغراض الطبية. وكما قال متحدث رسمي صيني، كان الكالوترون الذي زودت به الصين إيران ملائماً «لحالات التشخيص الطبي النووي وبحوث الفيزياء النووية، وتعليم إنتاج النظائر، وتدريب العاملين»،[14] ورغم ذلك، أوضح المتشككون أن العراق كان أيضاً بدأ بكالوترونات صغيرة، ثم طور داخلياً كالوترونات أكبر لأغراض التخصيب. وقد يكون لإيران منشآت خفية يمكن أن توضع فيها ماكينات فصل النظائر الكهربي-المغناطيسي القادرة على التخصيب.[15] ويمكن استخدام الكالوترون الصغير الذي وفرته الصين كنموذج للهندسة العكسية للماكينات الأكبر التي تستطيع أن تفصل كميات من المواد الانشطارية الكافية للقنابل. علاوة على ذلك، يمكن أن يدخل اليورانيوم المخصب جزئياً الذي تنتجه الكالوترونات في أدوات الطرد المركزي فيقلل بقدر ملموس عدد دورات الطرد المركزي الضرورية لتحقيق مستويات عالية من التخصيب. ويمكن لكالوترون إيران الذي زودتها به الصين أن يخصب اليورانيوم حتى 36.5٪ U235.[16] وفي عام 2003 وجد مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية في بعض الغرف السرية لمركز أصفهان للبحوث النووية أدوات طرد مركزي زودت بها باكستان إيران، وليس فصل النظائر الكهربي-المغناطيسي الذي تمت هندسته عكسياً من الكالوترون الذي جاء من الصين.

في عام 1989 بدأ الجيولوجيون الصينيون في مساعدة منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في استكشاف اليورانيوم. وقد تم تشكيل فرق صينية-إيرانية مشتركة للتنقيب عن اليورانيوم في إيران الشرقية. وفي أيلول/ سبتمبر أعلن رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية رضا أمر الله أن التنقيب كان ناجحاً، وأن عمليات تعدين اليورانيوم سوف تبدأ في أحد عشر موقعاً. وكان أحد الترسبات في محافظة يزد يقدر بنحو ثلاثة آلاف وخمسمائة طن من اليورانيوم.[17] وقال أمر الله أيضاً إن إيران تخطط أيضاً لبناء طاحونة لتحويل اليورانيوم إلى كعك أصفر yellowcake.[18] وكان الخام المستخرج من منجم اليورانيوم في يزد ساجاند Saghand يمكن أن يحول إلى كعك أصفر، وبعدها يصبح لقيماً Feedstock لمنشأة تحويل اليورانيوم في نتانز في عام 2001.[19] كما ساعد الخبراء الصينيون أيضاً في فتح عدد من مناجم اليورانيوم. ولا تكتب تقارير عن تعدين اليورانيوم للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا يخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[20] وكما سنبين في فصل لاحق عن العلاقات الاقتصادية، فقد ساعدت الصين قطاع التعدين الإيراني في عدد من المعادن خلال فترة ما بعد الحرب. وقد كان قطاع التعدين الإيراني عموماً هدفاً للتنمية بعد الحرب الإيرانية-العراقية؛ لأنه كان يعتبر قادراً على إنتاج صادرات تولد العملة الأجنبية.

في عام 1990 وقع نائب مدير مفوضية الدفاع القومي الصينية للعلوم والتقنية والصناعة الجنرال جيانج هوا Jiang Hua ووزير الدفاع الإيراني علي أكبر توركان اتفاقية لمدة عشر سنوات تشمل توفير المزيد من التعاون النووي.[21] وفي مفارقة للجهود السابقة للإبقاء على التعاون النووي الصيني-الإيراني سراً، أعلنت وكالة أنباء شينخوا اتفاقية كانون الثاني/ يناير 1990 بعد فترة قصيرة من توقيعها. وشرح الإعلان أيضاً منطق الصفقة: الصين غنية باليورانيوم، وتصدير الوقود النووي وتقنية الوقود النووي كان «يجلب عملة أجنبية للبلاد» وله «جاذبية كبيرة بالنسبة للدول النامية». وتمت الإشارة إلى باكستان وسورية وغانا، إلى جانب إيران كزبائن محتملين.[22] وكانت هذه مفارقة مهمة، حيث بدأت الصين الدفاع عن تعاونها النووي الدولي بدلاً من إخفائه وإنكاره.

كانت الشركة النووية القومية الصينية هي الهيئة الصينية الرئيسية لتنفيذ اتفاقية كانون الثاني/ يناير 1990، وفي حزيران/ يونيو 1990 وقعت عقداً مع المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية لتوريد مفاعل مصدري نيوتروني شبه حساس بقدرة 27-كيلوواط لمركز أصفهان للبحوث النووية كما ذكرنا آنفاً. وقد وصف هذا المفاعل في الغرب بأنه "مفاعل لإنتاج البلوتونيوم"، بما أنه يستطيع إنتاج ما يقدر بستة كيلوجرامات من البلوتونيوم في العام.[23] وهذا البلوتونيوم يمكن أن يُستخرج عبر عمليات كيمائية للحصول على مادة انشطارية لها قدرة القنبلة؛ وهذا طريق إلى صنع القنابل قضى على المتطلب الفني الصعب المتمثل في تخصيب اليورانيوم، ولكنه يتطلب كميات كبيرة من وقود المفاعل من اليورانيوم المحروق لإعادة المعالجة.

أرسلت الصين سراً إلى إيران 1,600 كيلوجرام (1.6 طن متري أو 1.8 طن إنجليزي) من منتجات اليورانيوم خلال عام 1991؛ ولم يتم إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا التعامل حتى عام 2003 عندما أبلغت عنه الصين بنفسها حين اكتشف مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية النقل.[24] وقد وفر هذا اليورانيوم الصيني المدخل Input لعدد كبير من تجارب إعادة المعالجة والتخصيب "الإرشادية" الإيرانية التي يتم معظمها في مركز أصفهان للبحوث النووية على مدى العقد التالي. وقد شملت الشحنة 1,005 كيلوجرامات من هكسا فلوريد اليوارنيوم و402 كيلوجرام من ترافلوريد اليوارنيوم، و401.5 كيلوجرام من ثاني أكسيد اليورانيوم. وهكسا فلوريد اليورانيوم "UF6, or "hex هو شكل غازي من اليورانيوم يستخدم كلقيم لعمليات التخصيب. وترافلوريد اليورانيوم ("الملح الأخضر") هو لقيم إنتاج لإنتاج إما اليورانيوم المعدني أو هكسا فلوريد اليوارنيوم الذي يتم تخصيبه بعدها عبر أدوات الطرد المركزي. والكميات الكبيرة من مواد اليورانيوم التي وفرتها الصين في عام 1991 مكنت العلماء الإيرانيين من أن يعتادوا العديد من الخطوات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من دورة الوقود النووي. وتم تحويل معظم ترافلوريد اليورانيوم الذي وفرته الصين في عام 1991 إلى معدن اليورانيوم عبر 113 تجربة أجريت في أوائل تسعينيات القرن العشرين. وكانت هذه التجارب سرية ولم تعلن للوكالة

الدولية للطاقة الذرية حتى عام 2003. وتم كذلك تحويل جزء صغير من تترافلوريد اليورانيوم إلى هكسا فلوريد اليورانيوم في تجارب إرشادية. واستخدم ثاني أكسيد اليورانيوم لاختبار "عملية عمود النبض" وإنتاج كريات وقود اليورانيوم. وقد أضيء بعض ثاني أكسيد اليورانيوم واستخدم في تجارب إنتاج النظائر. ولم تعلن المنشأة في مركز أصفهان للبحوث النووية عن تجارب التحويل هذه للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا في عام 2003. [25] إن توفير الصين للمواد الخام اللازمة لتجارب التحويل هذه، إضافة إلى تعاونها النووي الموسع مع إيران عند هذا المنعطف بشكل قوي يوحي بأن الصين كانت ملمة بالتجارب النووية السرية لإيران.

وتمت خطوة رئيسية إلى الأمام في التعاون النووي الصيني-الإيراني في تموز/ يوليو 1991 عندما زار رئيس الوزراء لي بنج إيران، وناقش التعاون النووي بين البلدين مع الرئيس رفسنجاني. وقد اتفقا من حيث المبدأ على أن الصين سوف تكمل محطة طاقة نووية كبيرة في بوشهر على ساحل إيران في الخليج، كانت قد بدأت بناءها فرنسا وألمانيا في منتصف سبعينيات القرن العشرين وتخلتا عنها بعد ثورة عام 1979. واتفق لي ورفسنجاني أيضاً على أن تعد اللجان الفنية في كل من التجارة والتقنية والمجال العسكري والتعاون العلمي مسودات اتفاقيات محددة. [26] وفي تشرين الأول/ أكتوبر وخلال زيارته لإيران، زار رئيس جمهورية الصين الشعبية يانج شانج كون العديد من المنشآت النووية الإيرانية التي أسهمت الصين في إنشائها؛ وكرر يانج تعهد الصين بالمساعدة في إكمال مفاعل بوشهر. [27]

وعقب زيارتي لي بنج ويانج شانج كون، بدأ الإعلام الغربي يكتب تقارير عن استعداد الصين لتحل محل ألمانيا وفرنسا في بناء مفاعلات كبيرة لإيران. واتهمت بعض التقارير الإعلامية الصين بمساعدة إيران عن دراية ببرنامج الأسلحة النووية الإيراني السري. [28] وفي مواجهة الشك الغربي المتصاعد، دافعت بكين علناً عن تعاونها النووي مع إيران. ففي أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر رد متحدث باسم وزارة الخارجية الصيني على سؤال عن التقارير حول التعاون النووي بين الصين وإيران قائلاً إن هذا التعاون كله كان

من أجل أغراض غير عسكرية، وإن التقارير عن التعاون في مجال تطوير الأسلحة النووية كانت «بلا أساس تماماً». وأضاف المتحدث أن التعاون النووي مع إيران، ومع كل الدول الأخرى، يتم تنفيذه وفقاً لثلاثة مبادئ: أولاً، إن هذا التعاون فقط من أجل الأغراض السلمية. ثانياً، كان هذا التعاون مفتوحاً للتفتيش الدولي. وثالثاً، يتعهد البلد المتلقي بألا ينقل المواد أو التقنيات التي تزوده بها الصين إلى بلد ثالث من دون إذن الصين.[29] وبعد أيام قليلة، أصدرت وزارة الخارجية الصينية بياناً يرسم الخطوط العريضة، ويعترف رسمياً لأول مرة بتزويد إيران في عام 1989 بكالوترون، ومفاعل 27-كيلوواط. ووفقاً لوزارة الخارجية، فإن عمليتي النقل «استرشدتا باللوائح المتبعة دولياً، وأن الصين طلبت من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفرض الضمانات قبل شحن هذه المنشآت».[30] وقد جاء قرار الصين بالاعتراف بالتعاون النووي مع إيران مباشرة قبل زيارة وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر ليكين لمناقشة هذه القضية وقضايا أخرى، وكانت أول زيارة للصين يقوم بها مسؤول أمريكي من المستوى الرفيع منذ 4 حزيران/ يونيو 1989.

وفي أيلول/ سبتمبر 1992 قام الرئيس رفسنجاني بزيارة استغرقت 4 أيام للصين يرافقه وزير الدفاع علي أكبر توركان ومسؤولون عسكريون كبار آخرون. وخلال الزيارة وقّع رفسنجاني ويانج شانج كون على اتفاقية من اثنتي عشرة نقطة بين وزير العلوم والتقنية سونج جيان ورئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية رضا أمر الله. ونصت الاتفاقية على التعاون في تصميم وبناء وتشغيل محطات الطاقة النووية، وأبحاث المفاعلات، والاستكشاف والتعدين بحثاً عن خام اليورانيوم، وضمانات الإشعاع، والحماية الإيكولوجية.[31] وبموجب الاتفاقية، على الصين أن تساعد على الأقل في بناء محطات طاقة نووية سعة 300-ميجاواط على نموذج محطة كنشان في محافظة شيجيانج التي شيدت مؤخراً. وهذه المفاعلات كان يمكن أن تنتج كميات كبيرة من وقود اليورانيوم المستنفد الغني بالبلوتونيوم. ولم تحدد تواريخ تسليم محطات الطاقة من نموذج كنشان في الاتفاقية. وصرح المسؤولون الصينيون والإيرانيون أن كل المفاعلات التي تنقل بموجب الاتفاقية ستكون مغطاة بالكامل بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[32]

وكانت مصادر الاستخبارات الأمريكية تعتقد أن رفسنجاني اختار الصين لتكون الشريك النووي الرئيسي لإيران.[33] وفي مؤتمر صحفي عقب توقيع اتفاقية أيلول/ سبتمبر 1992، أشار رفسنجاني إلى أن «تعاوننا مع الصين كان يزداد بشكل دائم»، وأن ثمار الزيارة الراهنة «ستساعد في تعزيز تعاوننا وجعله أكثر شمولاً في الكثير من المجالات الجديدة». كما شدد السفير الإيراني لدى الصين على الأهمية السياسية، في مقابل الأهمية التجارية المجردة، للاتفاقية. وأوضح السفير أن التعاون بين بكين وطهران في الحقل النووي كان «أحد أنواع التعاون الجيد بين الدولتين [و] يعزز الثقة المخلصة والعميقة التي توجد بين الأمم». وتابع السفير قائلاً إن التعاون النووي كان «طويل الأجل في طبيعته وليس قصير الأجل مثل التعاون في مجالات الاستيراد والتصدير». وهذا يدعو «الطرفين إلى أن يعرف كل منهما الآخر جيداً، ويثق به إلى حد بعيد».[34]

وبعد نحو أسبوعين من اتفاقية سونج-أمر الله، أعلن نائب مدير مكتب التعاون الدولي في وزارة الطاقة الصينية، ليو شيو هونج Liu Xuehong، أنه «لأسباب فنية لن تستطيع الصين تزويد» إيران بمفاعل 20-ميجاواط "الإنتاج البلوتونيوم" الذي جرى الاتفاق عليه في 1990. [35] إن العلاقة الزمنية بين موافقة الصين على تزويد إيران بأربع محطات طاقة سعة 300-ميجاواط وإلغاء توصيل مفاعل 27-ميجاواط وحيد تثير العديد من الأسئلة التي سوف نناقشها في الفصل التالي عن المفاوضات الصينية-الأمريكية حول القضية النووية.

ومرتين خلال الأشهر الستة التي تلت اتفاقية سونج-أمر الله (مرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 ومرة أخرى في شباط/ فبراير 1993) زار رئيس الشركة النووية القومية الصينية جيانج شنشيونج Jiang Xinxiong إيران لوضع تفاصيل توريد محطات طاقة سعة 300-ميجاواط. وفي نهاية زيارته الثانية، وقع جيانج اتفاقية مع أمر الله تنص على أن الشركة النووية القومية الصينية سوف تبني محطتي طاقة نووية بسعة 300-ميجاواط. وشدد المتحدثون باسم الصين وإيران على أن المحطات سوف تعمل بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتستخدم جميعها للإنتاج السلمي لتوليد الكهرباء.[36] كما أعلن الرئيس رفسنجاني أن «العالم كله ينبغي أن يؤمن بأن إيران والصين

يتعاونان في مجال التقنية النووية من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وليس لأغراض عسكرية».[37] وخلال المفاوضات حول محطات الطاقة سعة 300-ميجاواط، أوحت الصين أن لا مصلحة لها في استعادة الوقود المستنفد من المفاعلات. ووفقاً لما قاله مسؤول صيني في الصناعة النووية كان على علم بالمفاوضات، فإن تخطيط التخلص من النفايات سيترك لإيران،[38] وهذا سوف يترك وقود اليورانيوم المحروق متاحاً لإعادة المعالجة لاستخراج البلوتونيوم.

وفي شباط/ فبراير 1993، وهو الشهر نفسه الذي وقعت فيه اتفاقية سونج-أمر الله،وافقت أكاديمية العلوم الصينية على تزويد إيران بجهاز بحوث نووية يعمل بالليزر من نوع تكوماك HT-6B. وتكوماك Tokamak ماكينة احتواء كهربائية-مغناطيسية تستخدم لتوليد الحرارة وتركيز بلازما نظائر الهيدروجين من نوع ديوتريوم deuterium وترتيوم tritium في محاولة لتحقيق الانصهار النووي المسيطر عليه؛ وكان العلماء السوفييت قد طوروا هذا الانصهار في حوالي عام 1960، وهو شبيه بالعمل في الضوء الاستشعاعي Fluorescent مع تيار كهربائي يمر عبر أنبوب مليء بالغاز لتأيين الغاز وجعله يفرز الطاقة. ومع ذلك ففي حالة تكوماك، فإن الأنبوب دائري ويحيط به سلك موصل ملفوف يحصر بمجاله المغناطيسي جزيئات الغاز في مركز الأنبوب، وبذلك يكثف تأثير التيار الكهربائي، وهذا أكثر قوة بقدر كبير من بصيلة الاستشعاع المألوفة،[39] ولا علاقة لتكوماك بتصميم الأسلحة أو إنتاجها. ورغم ذلك، فهو أداة متطورة وقريبة من حدود العلوم النووية، ودليل على الطبيعة الطموحة للبرامج النووية الصينية والإيرانية.

وكان جهاز تكوماك الذي زودت به الصين إيران في عام 1994 أول عملية نقل دولية صينية لتقنية بحوث الانصهار النووي، وهو بذلك شهادة على تقدم الصين المطرد في المجال النووي.[40] وتم تصميمه وتشييده في منتصف ثمانينيات القرن العشرين بواسطة معهد فيزياء البلازما في أكاديمية العلوم الصينية، وقام هذا المعهد بتشغيله عشر سنوات قبل نقله إلى إيران. وقد ركبت الأداة الليزرية في إيران في مركز بحوث فيزياء البلازما بجامعة آزاد في طهران.

ذهبت فرق من العلماء الصينيين إلى إيران في مناسبتين للمساعدة في تركيب وضبط الأداة. وفي شباط/ فبراير 1995 تم اختبار الأداة بنجاح. ومعهد فيزياء البلازما بأكاديمية العلوم الصينية يفاخر بأنه «مركز العالم الثالث لأبحاث الانصهار النووي» نسبة إلى دوره في مساعدة دول العالم الثالث في تطوير بحوث الانصهار النووي.[41] وفي آذار/ مارس 1996 وقعت كل من الصين وإيران والهند وروسيا بروتوكولاً في موسكو لتأسيس مؤسسة آسيوية لأبحاث الانصهار من أجل التعاون في دراسة الانصهار.[42] ويعتقد الكثير من العلماء أن الانصهار الذي يكون تحت السيطرة يعطي أفضل أمل لتوفير احتياجات الطاقة للإنسان في عصر ما بعد الوقود الأحفوري.

وقد ساعدت الصين إيران أيضاً في تقنية الليزر الذري؛ وهي تقنية نووية فائقة أخرى، وتعد بوسائل فعالة جداً قابلة للإخفاء لتخصيب اليورانيوم. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي قد ارتادتا فصل نظائر البخار الذري في سبعينيات القرن العشرين. وتتضمن هذه العملية تبخير معدن اليورانيوم وقذف هذا البخار بضوء ليزر مكثف بوتيرة دقيقة لفصل ذرات اليورانيوم 235 و238 (U235; U238). وهذا شكل فعال جداً من فصل/ تخصيب النظائر مع واحدة فقط في كل مئة ألف ذرة تجمع تكون غير الذرة الانشطارية المرغوبة (U235). واستخدمت أنواع مختلفة من أشعة الليزر، لكن أشعة الليزر النحاسية توفر الموجة الطولية الأكثر ملاءمة. وقد تم التخلي عن بحوث فصل نظائر البخار الذري الأمريكية في عام 1994 لأن المخزونات القائمة الكبيرة من اليورانيوم 235 جعلتها غير ضرورية.[43]

بدأت إيران العمل في فصل نظائر الليزر تحت حكم الشاه. ووقتها أقنع عالم أمريكي علماء في البرنامج النووي للشاه بالإمكانيات العظيمة لفصل نظائر الليزر، وأبرمت طهران عقوداً لشراء أربعة أشعة ليزر تحت الحمراء لتخصيب اليورانيوم بحجم كبير. وصلت أشعة الليزر إلى طهران في تشرين الأول/ أكتوبر 1978 قبل الثورة.[44] وفي أواخر ثمانينيات

القرن العشرين وفرت الصين لإيران نظم ليزر مناسبة لفصل نظائر الليزر.[45] وفي عام 1992 وفر "مزود أجنبي" لإيران مختبراً لفصل نظائر الليزر،[46] وفيما يبدو كان هذا المزود روسيا.[47] وكانت أشعة الليزر التي وفرتها روسيا بائسة الجودة وأعمدتها مشتتة جداً بحيث لا تفصل نظائر اليورانيوم بفاعلية؛ بعدها لجأت إيران إلى الصين. ففي ثمانينيات القرن العشرين حصلت الصين من إسرائيل على مدفع لأشعة ليزر بخار النحاس لكي يستخدم في الطراز الروسي لدبابة T-54. وقامت الصين بنقل هذه التقنية إلى معهد بحوث في هيفاي Hefei، حيث تمكن من تكييف التقنية التي قدمتها إسرائيل للاستخدام في فصل نظائر البخار الذري. وفي عام 1994 نقلت الصين ليزر بخار النحاس الذي تم توطينه إلى إيران، وتم تركيبه في مركز البحوث النووية في طهران.[48] وقد تمكنت إيران بمساعدة الصين وروسيا من تأسيس محطة إرشادية لفصل نظائر الليزر باستخدام أشعة ليزر بخار النحاس في عام 2002.[49] وعندما زار مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلك المنشأة في عام 2003، وجدوا العلماء الإيرانيين يعملون بأجهزة ليزر النحاس، ولم تتضمن تلك الأنشطة التخصيب، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية والاستخبارات الأجنبية شكت في أن إيران ربما كانت تستخدم هذه الطريقة في أماكن أخرى في برامج تخصيب سرية.[50] واعترف العلماء الإيرانيون في وقت لاحق للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنهم خصبوا كميات صغيرة من اليورانيوم عبر عمليات ليزر بخار النحاس. وقالت التقارير إن خبراء من جنوب أفريقيا وروسيا، وليس الصين، ساعدوا إيران في مشاريع ليزر بخار النحاس.[51] ومن السهل نسبياً إخفاء منشآت فصل نظائر البخار الذري بسبب صغر حجمها، ولأن الاستهلاك المنخفض للكهرباء يعني أنه لا يوجد عدد غير طبيعي من خطوط الكهرباء التي تقود إلى المنشأة لكي تلاحظها أقمار التجسس.

وقد تولت الصين أيضاً مساعدة إيران في إنتاج أنبوب الزركونيوم Zirconium خلال منتصف تسعينيات القرن العشرين؛ وهو معدن مقاوم للتآكل يستخدم في صنع أنابيب للإمساك بكريات وقود اليورانيوم في قلب المفاعل النووي الشديد الحرارة والقابل

للتآكل. وإنتاج أنابيب الزركونيوم لا تسيطر عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو تتلقى تقارير عنه؛ وإتقان تعدين الزركونيوم، على أي حال، خطوة أخرى في سبيل تطوير قدرة نووية ذاتية الاعتماد. كما تعاونت الصين أيضاً مع إيران في مجال الماء الثقيل؛ والماء الثقيل غني بالديوتريوم النظير المشع للهيدروجين عندما يُقذف بالإشعاع من مفاعل ينتج البلوتونيوم. ويعتبر المسؤولون الأمريكيون أن مفاعل الماء الثقيل في محطة لإنتاج البلوتونيوم دليل إضافي على نية إيران اقتناء أسلحة نووية. وفي عام 1992 بدأت الشركة النووية القومية الصينية مفاوضات مع إيران لتشييد مفاعل ماء ثقيل سعة 25-30 ميجاواط. ووفقاً لمدير مكتب التعاون الدولي في الشركة النووية القومية الصينية ليو زيوهون Liu Xuehong، فإن المفاعل الذي كان يجري التفكير في بيعه لإيران في عام 1992 من نفس النوع الذي باعته الصين للجزائر قبل عدة سنوات.[52] وقد اعترضت وكالة المخابرات الأمريكية محادثات هاتفية بين طهران وبكين كانت تناقش مبيعات صينية محتملة لمفاعل ماء ثقيل، وبعد أن واجهت الولايات المتحدة الأمريكية بكين بهذا الأمر، حققت الحكومة الصينية في الصفقة وأبطلتها،[53] ولم تتم هذه الصفقة قط. وقد كانت الاتفاقية المحددة بعدم بيع مفاعل ماء ثقيل أحد عناصر الاتفاقية الصينية-الأمريكية لعام 1997 فيما يتعلق بالتعاون الصيني-الإيراني.

وبعد انهيار عرض الصين لمفاعل الماء الثقيل واصلت إيران بمفردها تصميم وتشييد وتشغيل مثل هذه المحطة. بدأ التشييد في عام 1996 في أراك على بعد 250 كلم جنوب غرب طهران. في البداية كانت هناك تخمينات بأن التصميم الذي عرضته الصين ربما وفر أساس المحاولة الإيرانية المستقلة التالية؛ ولكن في وقت لاحق استنتجت تقارير المخابرات الأمريكية وغير الأمريكية أن كيانات روسية، وليست صينية، كانت الشركاء الأجانب المهمين في محطة أراك للماء الثقيل. وبعد أن انسحبت الصين من المشروع لجأت إيران إلى الخبراء الروس.[54] ومع ذلك، فمن المرجح أن تكون إيران قد حصلت على الكثير من المعرفة الفنية عن المفاعل عبر مفاوضاتها مع الشركة النووية القومية الصينية على مدى السنوات العديدة السابقة.

وبينما رفضت تزويد إيران بمفاعل الماء الثقيل، تقول التقارير إن الصين زودتها بكميات كبيرة من الماء الثقيل في أوائل تسعينيات القرن العشرين. وتقول التقارير إن الصين شحنت إلى إيران، بواسطة طائرات الشحن التي تعمل من قواعد جوية محظورة، "كميات كبيرة عسكرياً" من الماء الثقيل في دفعات أقل من عشرين طناً، وكانت العشرون طناً نهاية الحد للكمية التي تتطلب إبلاغ مثل هذه التعاملات للوكالة الدولية للطاقة الذرية.[55] وإضافة إلى السماح للعاملين الإيرانيين بإجراء تجارب مرجعية في عمليات الماء الثقيل، فإن هذا الماء الثقيل الذي وفرته الصين ربما تمت مزاوجته مع المفاعلات الإيرانية لإنتاج البلوتونيوم. وفي عام 1994 زودت الصين إيران أيضاً بكمية غير معروفة من الترايبتل فوسفات Tributylphosphate؛ وهي مادة كيمائية تستخدم لاستخراج البلوتونيوم من اليورانيوم المستنفد. وفي الوقت نفسه ربما وزودت الصين إيران ببيانات فنية عن فصل البلوتونيوم.[56] وتقول التقارير اللاحقة إن الصين باعت لإيران فلوريد الهيدروجين اللامائي الذي يمكن استخدامه في إنتاج الهكسا فلوريد.[57]

ووفقاً لمعلومات زُوّدت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الأول/ أكتوبر 2003، أنتجت إيران خلال الفترة 1981 - 1993 في مختبرات "الحجم المرجعي" (كيلوجراماً) كميات من كل المواد المهمة، تقريباً، لإنتاج وتخصيب اليورانيوم: كربونات يورانيل الأمونيوم، وثالث أكسيد اليورانيوم، وترافلوريد اليورانيوم (UF4)، وهكسا فلوريد اليورانيوم (UF6). وقد كانت كل هذه الأنشطة سرية ولم تبلغ بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي عام 1993 عام قررت إيران أن تنهي البحوث الداخلية ومحاولات تطوير ترافلوريد اليورانيوم وهكسا فلوريد اليورانيوم؛ لأن "مزوداً أجنبياً" أبدى استعداده لتصميم وتشييد منشأة لتحويل اليورانيوم؛[58] وكانت الصين هذا المزود الأجنبي. وفي عام 1994 وافقت الصين على تزويد إيران بمنشآت كبيرة لإنتاج هكسا فلوريد اليورانيوم؛ منشأة لتحويل اليورانيوم أو "محطة لقيم الهكسا فلوريد". وكما أشرنا سابقاً، فإن هكسا فلوريد اليورانيوم، وهو شكل غازي من اليورانيوم يحتوي على كل من النظائر المشعة لليورانيوم 238 و235 ويشكل مدخلاً لتخصيب الطرد المركزي. وفي

حزيران/ يونيو 1994 كانت هناك تقارير عن أن المهندسين النوويين الصينيين الذين كانوا يساعدون منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في تشييد محطة إرشادية صغيرة الحجم لتحويل اليورانيوم في روودان Rudan بشيراز تم اختطافهم؛ وقد أكدت السلطات الإيرانية هذه التقارير على الأقل جزئياً. وكجزء من المفاوضات على بيع منشأة تحويل اليورانيوم زودت الصين إيران بمخططات، وتقارير تجارب، ومعلومات تصميم عن معدات المنشأتين. وقد صممت المنشأة الأولى لتحويل مركز خام اليورانيوم إلى ثاني أكسيد اليورانيوم الطبيعي ثم إلى هكسا فلوريد اليوارنيوم. وكانت السعة المصممة لمحطة لقيم الهكسا فلوريد هذه مائتي طن من هكسا فلوريد اليورانيوم في السنة. وصممت المنشأة الثانية لإنتاج معدن اليورانيوم،[59] الذي يشكل القلب المتفجر في القنابل الذرية. وفي آذار/ مارس 1996 ذهب فريق من الأخصائيين النوويين الإيرانيين إلى الصين لدراسة الوثائق الفنية. وفي الشهر التالي ذهب فريق صيني إلى طهران ليبدأ عمل التصميم المفصل.[60] وفي عام 1996 أطلعت إيران رسمياً قسم الضمانات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها تخطط لشراء محطة لتحويل هكسا فلوريد اليورانيوم من الصين.[61] وبحلول منتصف عام 1997 شارك عدد كبير من الفنيين النوويين الصينيين في العمل الابتدائي لتشييد المنشأتين.[62]

وقد احتجت الولايات المتحدة الأمريكية "على أعلى المستويات" على بيع الصين محطة لقيم هكسا فلوريد اليورانيوم لإيران. وبعد عدة سنوات من إبرام الصفقات مع واشنطن وافقت بكين أخيراً على تجميد صفقات محطة لقيم هكسا فلوريد اليورانيوم؛ وتجسد هذا التعهد في الاتفاقية الصينية-الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 1997.

ووفقاً لما جاء في تقرير إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الأول/ أكتوبر 2003، وقبل توصيل معدات منشأة تحويل اليورانيوم بواسطة "المزود الأجنبي"، ألغى ذلك المزود العقد في عام 1997. وبعد تراجع الصين استمرت إيران وقتها في استخدام بيانات تصميم المزود الأجنبي لإنتاج كل المعدات اللازمة داخلياً. وبدأ تشييد المحطة في عام 1999، وكان من المتوقع أن يبدأ أول خط إنتاج العمل في تشرين الثاني/ نوفمبر

2003.[63] وتقول بعض "المصادر المطلعة" إن الصين "باعت" مخططات محطة هكسا فلوريد اليورانيوم لإيران عندما انسحبت من المشروع.[64] وحتى إذا لم يتم مثل هذا البيع، فإن المعلومات الفنية والفهم اللذين اكتسبهما العاملون الإيرانيون على مدى سنتين من المفاوضات وفرت أساساً صلباً لتشييد إيران المستقل محطة هكسا فلوريد اليورانيوم. إن محطة لقيم هكسا فلوريد اليورانيوم الإيرانية التي صممتها الصين سوف توفر لقيماً لمنشأة تخصيب الطرد المركزي في نتانز.[65] وفي عام 1983 منعت الولايات المتحدة الأمريكية الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مساعدة إيران في إنتاج هكسا فلوريد اليورانيوم، ولكن بعد عقد من الزمن ساعدت الصين إيران في اكتساب هذه القدرة.

تخلي الصين عن دعم الجهد النووي الإيراني

رغم أن التعاون الصيني–الإيراني في الميدان النووي كان يتجه نحو أعلى مراحله في منتصف تسعينيات القرن الماضي، فإن الصين كانت قد بدأت بالتراجع عنه. وكانت المباحثات بشأن تنفيذ اتفاقية شباط/ فبراير 1993 الموقعة من قبل جيانج زنزيونج Jiang Xinxiong وأمرالله، المتعلقة بمحطتي الطاقة النووية بقدرة 300 ميجاواط لكل منهما قد تواصلت خلال العامين 1993 و1994. بيد أن ثمة مشاكل كانت قد بدأت تطفو على السطح؛ فبعض المكونات الرئيسية للمفاعل من طراز كنشان Qinshan، التي قدِّمت لإيران، تم توفيرها أصلاً من قبل أطراف غربية ثالثة مثل ألمانيا واليابان وهولندا. وهذه الأطراف ربما لن تبيع معدات كهذه ليجري تحويلها لاحقاً إلى دول يشتبه أنها تسهم في انتشار الأسلحة النووية كباكستان وإيران؛ وبالتالي تعين على الصين اللجوء إلى ما يعرف بأسلوب "الهندسة العكسية" كي تعيد بنفسها تصميم مثل هذه المكونات وإنتاجها. ومع أن الهيئة النووية الوطنية الصينية CNNC كانت موقنة بقدرتها على القيام بذلك، فقد أبلغت إيران أن هذا سيستغرق بضع سنوات والكثير من الأموال. غير أن إيران عجزت عن تقديم معلومات مفصلة للصين عن كيفية تسديد القسط الأول البالغ 1.2 مليار

جنيه إسترليني لقاء العمليات الأولية التي ستجريها على المحطة الأولى؛ أي أن الصين كانت تطالب بدفع هذه الأموال مقدماً ضماناً لها. أما إيران فلعلها أرادت من الصين تحمل هذه التكاليف انطلاقاً من "مبدأ التضامن ضد الهيمنة الخارجية". ونشب خلاف آخر أيضاً بشأن تحديد موقع إقامة المشروع الأول؛ فالصين كانت تفضل الموقع الأصلي الذي اختير في السبعينيات في منطقة دارخوين Darkhovin عند رأس الخليج وعلى مقربة من الحدود العراقية-الإيرانية. ولكن الإيرانيين رفضوا هذا الموقع بسبب قربه من أعدائهم العراقيين، وأصروا على موقع المحطة التي كانت ألمانيا قد أسهمت في بنائها قبل عام 1979 في بوشهر. وعلى أية حال، فإن بوشهر كما تراه الصين ليس موقعاً آمناً من الناحية الزلزالية، وهو عرضة للإصابة بهزات أرضية، وهو لذلك غير صالح لإقامة مفاعل نووي فيه. وهنا خامر ممثلي إيران الشك في أن غموض الموقف الصيني ربما نجم - وإن جزئياً على أقل تقدير - عن ضغوط أمريكية لدفع بكين إلى تعليق العمل في هذا المشروع.[66] ورغم اشتداد ضغوط واشنطن على بكين إلا أنها رفضت التزحزح في أول الأمر عن موقفها. وفي سياق هذا الرفض، جاء رد هوا ليمنج، سفير الصين لدى طهران، في أيلول/ سبتمبر 1995 على سؤال لمراسل صحفي إيراني عن الضغوط الأمريكية التي يتعرض لها التعاون الصيني-الإيراني في المجال النووي، قائلاً: «صحيح أنهم يمارسون الضغوط على حكومتنا فيما يتصل بعلاقاتنا مع إيران، إلا أننا نؤمن بأن جمهورية الصين الشعبية بلد مستقل وذو سياسة خارجية مستقلة، وهي حرة في اختيار أصدقائها، ولن تسمح لبلدان أخرى بأن تملي عليها نوع تصرفاتها ونشاطاتها. وقد كنا ولانزال نعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية صديقة لنا».[67] وفي كانون الثاني/ يناير عام 1996، أعلن تيان تسنج بيه Tian Zengpei، النائب الأول لرئيس الوزراء الصيني، أن «الصين ستواصل تعاونها مع إيران في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ضمن إطار القواعد التي تحددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي تعتبر هذا سياسة مبدئية وصحيحة».[68] لكن لم يمض إلا وقت قصير حتى أعلنت بكين، وفي خضم مفاوضات

أمريكية-صينية مكثفة، عن "تعليق" موافقة الصين على بناء مفاعل في إيران بطاقة 300 ميجاواط.

وفي خريف 1996 كشفت مصادر عسكرية إيرانية أن طهران طلبت إرسال فريق لمراقبة التجربة المقررة اللاحقة التي ستجريها الصين على أسلحتها النووية، إضافة لقيام الصين بتدريب عشرة عناصر إيرانية أو أكثر على إجراء مثل هذه التجارب.[69] ولعل هذا كان في واقع الحال يعكس تراكم الدلائل على أن البرنامج النووي الإيراني يتجه في النهاية صوب تصنيع الأسلحة. ولابد أن القادة الصينيين قد سألوا أنفسهم عن الثمن السياسي الذي سيترتب على ضلوعهم في برنامج إيران النووي بعد أن غدت أبعاده العسكرية الخفية الواسعة ظاهرة للعيان. ومهما يكن من أمر، فخلال الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الصيني جيانج زيمين للولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 ولقاء القمة الذي عقده مع الرئيس كلنتون، قطعت الصين على نفسها وعداً بعدم بيع إيران محطات لتوليد الطاقة النووية، أو لإنتاج الماء الثقيل أو سادس فلوريد اليورانيوم، أو مفاعلات المياه الثقيلة؛ لا بل إنها وافقت على عدم الدخول في أي تعاون نووي جديد مع إيران. وقد سُمح لبكين بتقليل خسائرها السياسية في طهران إلى حدها الأدنى من خلال إكمال بناء مشروعين كان العمل فيهما جارياً بالفعل، ولا ينطويان على مخاطر كبيرة فيما يتعلق بالانتشار النووي؛ وهما مصنع أنابيب الزركونيوم [عنصر فلزي نادر]، ومفاعل أبحاث عديم القدرة يُستخدم فيه الماء الثقيل واليورانيوم الطبيعي، وكان إنجازه مقرراً بنهاية عام 1997.[70] كل هذا جاء حصيلة مفاوضات أمريكية-صينية شاقة ومكثفة سيتم تناولها في فصل لاحق. ومن المهم التنبيه هنا على أن بكين وإن كانت قد امتثلت للمطالب الأمريكية فيما يتعلق بإيران، فإنها رفضت طلبات مماثلة ذات صلة بباكستان، وهو اختلاف يشي بالكثير عن حدود الدعم الصيني لإيران، وبالتالي عن دور هذه الأخيرة في حسابات الصين؛ كما يعكس التزاماً صينياً بأمن باكستان أقوى من ذلك الذي قطعته لإيران. وقتذاك ساور إيران إحساس شديد بالمرارة جراء تخلي بكين عنها فخسرت الكثير من مصداقيتها في طهران، وقد تحتاج إلى سنوات عدة لإعادة بناء علاقاتها مع هذه الأخيرة. على أي حال، فلم يكن هناك

الكثير أمام إيران لتفعله؛ فصب اللوم على بكين سيزيد من عزلة إيران أمام الضغوط الأمريكية. أضف إلى هذا أن بكين كانت ماتزال تعرب عن استعدادها لتقديم العون لإيران في ميادين أُخر، في إشارة إلى أن دعم الصين لها سواء في مجلس الأمن أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن يعود عليها بالنفع في التصدي للتحركات الأمريكية.

ومن هنا، فإن شجب إيران للاتفاق الذي أبرمته الصين والولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 قد تركز على هذه الأخيرة في المقام الأول. وبحسب وسائل إعلام إيرانية، فإن «المحاولات الأمريكية الرامية لدفع الصين إلى وقف تعاونها في المجال النووي السلمي مع إيران إنما هو تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى». وذهبت وسائل أخرى إلى القول إن الولايات المتحدة الأمريكية، بدافع من «أغراض سياسية ومصالح ذاتية قد شنت حملة دعائية مضللة» ضد التعاون الصيني-الإيراني النووي،[71] وأن هذا التعاون ذو طبيعة محض سلمية ويخضع لرقابة دقيقة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وأن الصين لم يسبق لها على الإطلاق أن حولت لإيران أسلحة نووية أو تقنياتها، وما الحملة التي تشنها واشنطن على البرنامج النووي الإيراني إلا محاولة لصرف الأنظار عن المخزون النووي الإسرائيلي المتنامي، والإضرار بعلاقات التعاون النووي الإيراني-الروسي. بل إن بعض وسائل الإعلام الإيرانية وصفت رضوخ الصين للضغوط الأمريكية بالمؤسف، وأنه لن يؤدي إلا إلى تعاظم هذه الضغوط في هذا الميدان.

وفي وقت لاحق، وفي تعليق له على إذعان الصين لضغوط واشنطن، قال أسدالله سابوري، نائب رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، إن إيران قطعت علاقاتها مع الصين فيما يتعلق بالمشاريع النووية؛ لأن «الصين قد خلصت إلى تفضيل العمل في الحقل النووي مع بلدان أخرى وليس مع إيران، وقد ألغي عقدنا معها لأسباب سياسية إلى حد ما».[72]

التعاون النووي الصيني مع إيران: البداية والنهاية

يعرض الجدول (6-1) مقومات التعاون الصيني-الإيراني النووي التي تناولناها بالبحث آنفاً. ويبدو جلياً أنه كان تعاوناً واسع النطاق امتد لأمد طويل، وانطوى على أهمية

فائقة بالنسبة للجهد النووي الإيراني؛ فما القوة المحركة التي وقفت وراء دعم الصين لبرامج إيران النووية؟ والجواب يكمن - كما هو واضح - في الرغبة في جني الأرباح والعملات الأجنبية التي دفعت بكل من الصناعة النووية الصينية المتنفذة سياسياً ومؤسسات الدولة المركزية التي تصدر توجيهاتها لهذه الصناعة بالمضي في هذا الاتجاه.

الجدول (6-1)

التعاوني الصيني-الإيراني النووي

النشاط	التاريخ	الموقع	طبيعة النشاط	النتائج
اتفاقية سرية للتعاون بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية	حزيران/ يونيو 1985	تم التوقيع في بكين	المساعدة على تأسيس مركز الأبحاث النووية في أصفهان	تنظيم وتوسيع أطر التعاون النووي؛ تم إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بها في عام 1992
تجهيز مفاعل مُهدِّأ بالماء الخفيف دون الحالة الحرجة	1986؟	مركز الأبحاث النووية في أصفهان	وقود اليورانيوم الطبيعي؛ حوض مكشوف؛ تجميع ارتكازي (عمودي)	الاطلاع على طرق تشغيل المفاعل وأسس التصميم
تدريب 15 مهندساً نووياً تابعين لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية	أواخر الثمانينيات	الصين	التدريب على تصاميم المفاعلات والأبحاث النووية	تمت عملية التدريب
تجهيز معدات الفصل الكهرمغناطيسي للنظائر	تم الاتفاق عام 1987، والتسليم في عام 1989	مدينة كراج الإيرانية	تخصيب الكالوترون بنسبة 36.5٪	الفصل التجريبي لنظائر اليورانيوم؛ تجربة التخصيب
التنقيب عن اليورانيوم واستخراجه	تم الاتفاق عام 1989 واستمر عدة أعوام	مقاطعات يزد، وخراسان، وكرمان	تشكيل فرق مشتركة للتنقيب وفتح المناجم؛ حوالي نيسان/ إبريل 1996	تحقق نجاح كبير؛ فتح مكامن رئيسية
اتفاقية سرية للتعاون النووي لمدة عشرة أعوام	20 كانون الثاني/ يناير 1990	التوقيع في بكين	تعاون شامل	تحقيق توسع كبير في مجال التعاون النووي
تجهيز مفاعل صغير لمنبع النيوترونات بطاقة 27 كيلوواط	تم الاتفاق في حزيران/ يونيو 1990؛ دخل العمل في آذار/ مارس 1994	مركز الأبحاث النووية في أصفهان	إنتاج النظائر بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية	الاطلاع على طرق تشغيل المفاعل وأسس التصميم

صفقة سرية لبيع 1.8 طن من منتجات اليورانيوم	1991	استُخدم معظمها في مركز الأبحاث النووية في أصفهان	توفير مواد أولية لعدد كبير من تجارب تحويل اليورانيوم على مدى عقد من الزمن	تمكين المهندسين الإيرانيين من إجراء تجارب معيارية على جميع مراحل عمليات دورة وقود اليورانيوم
تجهيز مفاعل مهدّأ بالجرافيت دون الحالة الحرجة	أوائل التسعينيات	مركز الأبحاث النووية في أصفهان	وقود اليورانيوم الطبيعي؛ تشكيل أفقي	الاطلاع على طرق تشغيل المفاعل وأسس التصميم
تجهيز مفاعل ذي قدرة صفرية	1991	مركز الأبحاث النووية في أصفهان	وقود اليورانيوم الطبيعي؛ مُهدّأ بالماء الثقيل بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية	الاطلاع على طرق تشغيل المفاعل وأسس التصميم، وقد أُجيزت الصفقة بمقتضى اتفاق أمريكي-صيني أبرم في تشرين الأول/ أكتوبر 1997
عمليات السيكلوترون	في حدود عام 1991	مدينة كراج الإيرانية	مهندسون صينيون يقدمون المساعدة في تشغيل معدات أجهزة من قبل بلجيكا	
مركز لأبحاث الطب النووي	أيار/ مايو 1991	مدينة كراج الإيرانية	فنيون صينيون للإشراف على العمل في الموقع	إجراء أبحاث في مجال الطب النووي والزراعة
مساعدات في مجال الليزر الذري	تموز/ يوليو 1991	قزوين	تقديم المساعدة فيما يتعلق بمعدات الليزر	تم الإبلاغ عنه كموقع لمركز أبحاث تتعلق بالأسلحة النووية
تجهيز ليزر بخار النحاس	1994	؟	؟	تم تحويره لغرض استخدامه في عمليات فصل النظائر بالليزر للبخار الذري
اتفاقية لتزويد أربعة مفاعلات مبردة بالماء المضغوط بطاقة 300 ميجاواط، إضافة إلى مركز نووي	تم الاتفاق الأولي في تموز/ يوليو 1991؛ أبرمت اتفاقية البيع في أيلول/ سبتمبر 1992	بكين وطهران	صُممت على غرار مفاعل كنشان	جوبهت الاتفاقية بضغوط أمريكية شديدة بسبب احتمالات إنتاج اليورانيوم؛ "عُلّقت" في أيلول/ سبتمبر 1995 وألغيت في كانون الثاني/ يناير 1996
تجهيز مفاعل بطاقة 27 ميجاواط	1992	مركز الأبحاث النووية في أصفهان	قادر على إنتاج 6 كيلوجرامات من البلوتونيوم سنوياً	ألغيت الصفقة في أيلول/ سبتمبر 1992 بسبب ضغوط أمريكية
تجهيز ليزر توكاماك HT-6B Tokamak	شباط/ فبراير 1993	جامعة آزاد، طهران	صمم ظاهرياً لإجراء تجارب على أبحاث صهر الليزر	تم تحويره واستخدم سراً لتخصيب اليورانيوم

منشأة لإنتاج الماء الثقيل	1992	مدينة آراك	إنتاج البلوتونيوم	عُلّقت في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 بضغوط أمريكية
تجهيز كميات من الماء الثقيل	منتصف التسعينيات		شحن كميات "مهمة من الناحية العسكرية"	تقارير تحدثت عن اكتمال الشحنات (دلائل ضعيفة)؟
صفقة تجهيز منشأة لتحويل اليورانيوم	1994	رودان Rudan؟	منشأتان كبيرتان: الأولى لسادس فلوريد اليورانيوم، والثانية لفلز اليورانيوم	ألغيت في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 بسبب ضغوط أمريكية؛ التصاميم والبيانات الفنية الصينية أتاحت لإيران بناء المنشأتين
صفقة تجهيز منشأة لأنابيب الزركونيوم	منتصف التسعينيات؟	أصفهان	أنابيب مضادة للأكسدة تحتوي على كريات وقود نووي	أجيزت الصفقة بمقتضى اتفاق أمريكي–صيني أبرم في تشرين الأول/ أكتوبر 1997
صفقة لبيع فلوريد الهيدروجين لفلز أنهيدريت	1996	مركز الأبحاث النووية في أصفهان	إمكانية استخدام "مئات الأطنان" في إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم	"عُلّقت" الصفقة في شباط/ فبراير 1998، وتم "تأكيد" إلغائها في آذار/ مارس 1998

المصادر:

- Nuclear Threat Initiative and Center for Nonproliferation Studies, Monetery Institute of International Studies, "Iran Nuclear Chronology," http://www.jti.org/e_research. et_iran-nch.html.
- "An Iranian Nuclear Chronology, 1987-1992" and "Nuclear Facilities" in *Middle East Defense News* 5, nos. 17-18 (June 8, 1992), via LexisNexis.
- *Agreement for Nuclear Cooperation between the United States and China*, report to the U.S. Congress, February 3, 1998. 105th Cong., 2nd sess., H. Doc. 105-197.
- "China's Nuclear Exports and Assistance to Iran," Nuclear Threat Initiative, http://www.nti.org/db/chian/niranpos. htm.

– تشير إشارة الاستفهام (؟) في الجدول إلى أن المؤلف غير متأكد تماماً من الزمان أو المكان المشار إليهما.

والأدلة التي سيقت آنفاً تشير إلى أن الصناعة النووية الصينية وجدت في صادرات المعدات النووية فرصة ممتازة لكسب الأرباح. وليس من المستبعد أن كبار القادة الصينيين وأجهزة التخطيط المركزية لا تفرض رقابة صارمة على العقود المربحة التي تعدها المؤسسات النووية الصينية، مادامت - على الأقل - ليست ذات طابع عسكري مباشر. وحين أنعم هؤلاء القادة النظر في صادرات بلادهم النووية خلال السنوات التسع عشرة التي أعقبت عام 1978، لابد أنهم وجدوا فيها ذلك النمط من الصادرات ذات التقنية

والقيمة المضافة العاليتين اللتين تدران عائدات ضخمة تخصص لتحديث صناعات الطاقة النووية الكبيرة العتيقة الطراز؛ ومن ثم تسهم في التقليل من نقاط الاختناق الحادة التي بلغتها عملية التنمية في البلاد.

وعلاوة على ما تقدم، فإن التعاون مع إيران في الحقل النووي أثبت نفعه أيضاً في سياق إقامة علاقات معها ترتكز إلى النفوذ والثقة؛ ففي أعقاب ثورة عام 1979، انسحبت كل من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من دائرة التعاون النووي مع إيران، بعد أن كانت دول الغرب هذه قد أسعدها كثيراً التعاون مع إيران الشاه لتنفيذ برامجها النووية الطموحة إلى أبعد حد. وبعد إطاحة الشاه، باتت هذه الدول الغربية، عوضاً عن ذلك، تسعى لإحباط أي محاولة تقدم عليها إيران للتعاون نووياً مع كل من هو راغب في ذلك عن طيب خاطر من شركاء آخرين كالصين أو روسيا أو الهند. وفي منظور كل من بكين وطهران، فإن القوى الغربية ترى أن البلدان الموالية للغرب هي المؤهلة دون غيرها لامتلاك القدرات النووية، أما تلك التي تختار مساراً تنموياً غير غربي أو تقف موقف المعارض للسياسات الغربية، فلا يمكن أن تؤتمن على قدرات كهذه، أي ممارسة حقوقها بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إجراء أبحاث سلمية واستخدام الطاقة النووية. وقد رفضت الصين مجاراة الغرب في توجهه، دون وجه حق، إلى منح نفسه تفويضاً تسلطياً يحدد من خلاله الدول التي يمكن (أو لا يمكن) ائتمانها على امتلاك قدرات نووية. وكان واضحاً أن طهران ثمَّنت عالياً استعداد الصين للتعاون معها نووياً رغم الضغوط الأمريكية القوية. فحين اتخذ الزعماء الإيرانيون سلسلة من القرارات للمضي قدماً في تنفيذ برامجهم النووية، اكتشفوا أن الكثير من منافذ التعاون الدولي في هذا المجال وسبله مغلقة في وجوههم، باستثناء الصين التي لم تتردد في مد يد الصداقة والتعاون إليهم، ما أكسب بكين قاعدة نفوذ قوية في طهران. وهكذا، أمسى توطيد دعائم "الصداقة" مع إيران أحد الدوافع المهمة بالنسبة للصين.

وكان من المهم أيضاً بالنسبة للصين أن ترى تسلط الولايات المتحدة الأمريكية في موقف المهاجم في الخليج، وهي تحاول جاهدة وضع هذه المنطقة تحت هيمنتها. فواشنطن

- من وجهة نظر صينية - انتهزت فرصة الحرب الإيرانية-العراقية لتعزيز موقعها في الخليج، بتسييج دول الخليج العربية داخل حظيرة المعسكر الأمريكي. ثم إنها قامت في عام 1991 خلال فترة "انعدام التوازن" التي تلت الحرب الباردة، بضرب العراق لتلقينه درساً، وبذلك عززت موقعها أكثر فأكثر هناك. وعموماً، فإن الهيمنة الأمريكية استهدفت إيران والعراق معاً وفقاً لمبدأ "الاحتواء المزدوج". أفكان يتعين إذاً على الحكومة الإيرانية، في ظل أوضاع كهذه، أن توقن بأن الأسلحة النووية أمست ضرورية لكبح جماح العدوان الأمريكي؟ ألم تكن الصين ستتعاطف معها؟ أما كان امتلاك إيران لهذه الأسلحة سيخدم مصالح الصين المتمثلة في إجهاض طموحات واشنطن في فرض سطوتها على الخليج؟ ومع أن هذا كله يدخل في عداد الحدس والتخمين، ولكنه - في تقديري - أحرى بالتصديق من الاعتقاد البديل القائل بأن قادة الصين ما كانوا سيتدارسون آثار المساعدات النووية لإيران ومضامينها وارتباطها بما يصفونه بالسياسات التسلطية الأمريكية في منطقة الخليج.

ولنا أن نقول هنا إن مبيعات الصين من التكنولوجيا النووية جرت في إطار ثقافة سياسية صينية لا ترى في النظام العالمي للحد من الانتشار النووي سوى نتاج "مؤامرة حاكتها القوى الكبرى". وابتداءً من عام 1963 وحتى عام 1978، على أقل تقدير، خيم على التفكير الصيني الرأي القائل إن القوى العظمى في "العالم الأول" قد "تواطأت" فيما بينها لتوظيف هذا النظام للارتقاء بتفوقها النووي. ومع أن هذا الاعتقاد لم يجد من يجاهر به صراحة بعد تولي دينج السلطة في البلاد، إلا أنه أيضاً لم يجد في الوقت نفسه من ينكره صراحة. إن ما تراكم من أفكار ومعتقدات عبر سنوات من التثقيف والتلقين لا يمكن أن يتلاشى بين عشية وضحاها.

ومن المهم القول أيضاً إن الجانب الأكبر من التعاون النووي الصيني مع إيران (وعلى أقل تقدير إبان تسعينيات القرن المنصرم) جاء متوافقاً مع أحكام النظام الدولي للحد من الانتشار النووي النافذة حينذاك. ومع ذلك، فإن المساعدات التي قدمتها الصين لإقامة مركز الأبحاث النووية في أصفهان ENRC(ابتداءً من عام 1985) لم يتم إبلاغ الوكالة

الدولية للطاقة الذرية عنها حتى عام 1992؛ تماماً كما لم يتم إبلاغها إلا في عام 2003 بصفقة أبرمتها الصين عام 1991 لبيع 1.8 طن من اليورانيوم ومشتقاته. ولم تكن أي من حالات كهذه إلا لتعد انتهاكاً صريحاً لأحكام الوكالة. وباستثناء ما سبق، فإن أوجه التعاون النووي الأخرى مع إيران قد خضعت للنظام الراهن الذي تتبناه هذه الوكالة. وهذا النظام يحظر فقط النشاطات ذات الصلة المباشرة بتصنيع الأسلحة وإنتاج المواد القابلة للانشطار المخصبة تخصيباً عالياً؛ وهو يجيز - أو لنقل إنه على أقل تقدير لا يحظر - ما سوى ذلك من نشاطات أخرى مادام يتم إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بها وإخضاعها لرقابتها.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن مراقبي الوكالة كانوا قد فتشوا مفاعلات نووية إيرانية في أشهر شباط/ فبراير 1992، وتشرين الثاني/ نوفمبر 1993، ونيسان/ إبريل 1994، وتشرين الأول/ أكتوبر 1995، وتموز/ يوليو 1997، فلم يعثروا على أدلة تثبت انتهاك بنود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو وجود محاولات لإنتاج أسلحة نووية.[73] وكما يتبين هنا، فليس هناك من دليل سواء على ضلوع الصين في نشاطات ذات صلة بأسلحة نووية، أو على تورط إيران ذاتها بمثل هذه النشاطات. أما فيما يتعلق بشرط الإبلاغ فالصين - كما هو واضح - لم تتوخَ الدقة في هذا الخصوص. ومنذ بدء مرحلة استشراف الأوضاع كما هي عليه في عام 2004، لم يعد خافياً أن النظام القديم الخاص بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يفي بالغرض كثيراً. ومع ذلك، فتلك كانت هي "قواعد اللعبة" آنذاك، ولم تعترض الوكالة مطلقاً على التعاون النووي القائم بين الصين وإيران، فالقسم الأعظم من ذلك التعاون - وليس كله - كان متوافقاً مع المعنى الحرفي لنظام المعاهدة المشار إليه.

وهناك من المحللين من يزعم أن الصين استخدمت المساعدات التي تقدمها لبرامج نووية في إيران أو غيرها من الدول الإسلامية بقصد تحويل اهتمام واشنطن والغرب بعيداً عن منطقة شرق آسيا لتتمكن بكين بذلك من تقوية موقعها في هذه المنطقة. ووفقاً لوجهة النظر هذه، فإن تلك الهبات السخية من التكنولوجيا النووية الصينية التي أنعمت بها بكين

على بلدان تطمح – وفقاً لكل الاحتمالات – إلى امتلاك أسلحة نووية لم تكن وليدة سذاجة في التفكير أو دوافع محض ربحية، بل جاءت انطلاقاً من إدراكها بأن وجود قوى نووية إسلامية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط سيستقطب قدرات عسكرية غربية أكبر لهاتين المنطقتين؛ ومن ثم يحدّ قدرة الغرب على تركيز اهتمامه على منطقة شرق آسيا.[74]

ويبدو مرجحاً أن "بعضاً" من أركان القيادة الصينية يضمر بالفعل أفكاراً تقوم على صرف انتباه الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجياً بعيداً عن منطقة شرق آسيا عن طريق تقديم الدعم لبرامج إيران النووية. والبيانات الحماسية المناهضة لسياسات الهيمنة التي أطلقها لي بينج في أثناء زيارته لطهران – على سبيل المثال لا الحصر – ربما تعكس هذا الانطباع، وثمة خطوات قلائل تفصلنا عن القول بأن الحكومة الصينية تبنت على المستوى الاستراتيجي سياسة تقوم على غض الطرف، وعملت على تطبيق هذه السياسة.

ولنا أن نقول هنا أيضاً إن عملية صنع القرار في هذه المؤسسة أو تلك تضم أناساً مختلفين يوافقون على قرار بعينه لأسباب مختلفة هي الأخرى. وأي محاولة لتوضيح الأسباب التي تقف وراء الموافقة على إجراء معين أو رفضه قد لا تكون ضرورية، وربما تكون باعثاً على الاختلاف والفرقة. وكما يتضح هنا، فهناك الكثير من الشواهد التي تشي بأن المؤسسات الصينية المتنفذة لديها من الأسباب الاقتصادية ما يدفعها لتصدير المعدات والتكنولوجيا. وثمة لاعبون آخرون يتصرفون بناء على هذا الأساس ربما انضموا إلى هذه العملية، إضافة إلى آخرين تدفعهم عوامل جيوسياسية استراتيجية. ومع ذلك، فإن تخلي الصين عام 1997 عن مواصلة التعاون النووي مع إيران ينبىء بنبذها هذا النمط من الاستراتيجيات الجيوسياسية التي يقصد بها صرف الأنظار عن بؤر الاهتمام.

والسؤال الذي يثار هنا يدور حول مقدار ما تعرفه الأجهزة الاستخباراتية الصينية من معلومات عن النشاطات النووية الإيرانية السرية. والجواب ربما يكمن في أن صفقة بيع 1.8 طن من نواتج اليورانيوم سراً عام 1991، والتي أمكن بفضلها إجراء سلسلة من عمليات المعالجة وتجارب التخصيب السرية، تدل بشكل قاطع على أن القادة الصينيين على

علم بأمر برامج إيران السرية الواسعة النطاق. كما أن بيع ليزر بخار النحاس لاستخدامه في عمليات فصل النظائر بالليزر للبخار الذري AVLIS يولد في الذهن استنتاجات مشابهة. أضف إلى ذلك قدوم الخبراء النوويين الصينيين إلى إيران بأعداد كبيرة للمشاركة في إجراء سلسلة طويلة من النشاطات النووية، وسفر بعض نظرائهم الإيرانيين إلى الصين، حيث قضى بعضهم فترات طويلة فيها؛ وربما تشاطر بعضهم معلوماته عن البرامج النووية الإيرانية مع محللين صينيين. وهكذا، فمن المؤكد أن فرصاً كثيرة قد أتيحت أمام أجهزة الاستخبارات الصينية للتعرف على طبيعة النشاطات الإيرانية السرية في هذا الشأن. ولا يفوتنا هنا أن نضيف أن باكستان، الشريك النووي الرئيسي الآخر لإيران، كانت تزودها بتقنيات الطرد المركزي الفائقة الحساسية لأغراض تخصيب اليورانيوم، بل وربما تصاميم لقنبلة نووية (كتلك التي زود بها عبدالقادر خان ليبيا)، وترتبط الصين – كما نفترض – بعلاقات استخباراتية جيدة مع باكستان أيضاً، وحدسي المبني على دراية مسبقة أن الزعماء الصينيين كانوا على علم بالخصائص الظاهرة – على أقل تقدير– لما خفي من برامج إيران النووية، ولعلهم غضوا الطرف لسنوات عدة عن تلك النشاطات لأنهم بذلك إنما يخدمون مصالح بلادهم بإقامة شراكة متعددة الأبعاد مع إيران وجني العملات الصعبة في الوقت نفسه.

ومن المرجح أيضاً أن قرار الصين وقف تعاونها النووي مع إيران كان قد اتخذ – وإن جزئياً – تحسباً لما قد يلحق سمعة الصين من أذى حال افتضاح أمر البرامج النووية السرية الإيرانية؛ فلو أن إيران تحولت إلى قوة نووية، وعُدت الصين الدولة الأجنبية الأولى التي مكَّنتها من تحقيق ذلك، فإن أضراراً جسيمة للغاية كانت ستصيب سمعة الصين. أضف إلى ذلك أن هذا القرار أتاح للصين كذلك حماية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وجاء في الوقت ذاته ليكون دلالة على التحول الذي طرأ على العقلية الصينية فيما يتعلق بالنظام العالمي للحد من الانتشار النووي. وعلى امتداد عقدين من الزمن، انتقلت الصين من موقع الرفض والتمرد الهادف إلى تخريب هذا النظام إلى قوة اشتهرت بمساندته وتعزيزه.

وكانت الأدلة على امتلاك إيران لبرامج سرية (يُظن أنها مصممة لإنتاج أسلحة نووية) قد تكاثرت خلال عامي 1996 و1997؛ ولا ريب في أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد طرحت ما توافر لها من معلومات بهذا الشأن على طاولة المفاوضات مع ممثلي جمهورية الصين الشعبية، التي ربما خلص قادتها إلى أن إيران كانت ماضية حقاً صوب الحصول على مثل هذه الأسلحة، فلم يريدوا لأنفسهم أن يكونوا متورطين في جهد كهذا عندما تتكشف حقائقه على الملأ. ومن بين الأسئلة الجوهرية التي تثار هنا: أين تقف الصين في هذا الخضم؟ أهي "الدولة المارقة" الساعية لتدمير النظام العالمي للحد من الانتشار النووي؟ أم دولة رائدة عريقة لا تتردد عن العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية وقوى أخرى جديرة بالاحترام على دعم ذلك النظام وإعلاء شأنه؟

إن وضعية الصين الحصرية – كقوة مالكة للأسلحة النووية كما تقر بذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – تدل على أنه كلما قلَّ عدد الدول المالكة لهذه الأسلحة كان هذا في صالح الصين. كما أن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الارتقاء بالنظام السالف الذكر سيساعد الصين على حماية دعائم التعاون الاقتصادي الحيوي مع واشنطن، وبناء شراكة استراتيجية معها. والأهم من هذا وذاك أن أكثر ما يشبع توق بكين الشديد إلى كسب الاحترام دولياً هو الاعتراف بها كقوة بارزة تتعاون على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا أن تلعب دور المتمرد المناهض للغرب.

الدعم الصيني لإيران أثناء مناقشات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2004

لم تعجز بكين عن إيجاد سبل تثبت لطهران بها صداقتها لها ودعمها لمجهودها النووي، حتى بعد "فك ارتباطها" بها نووياً عام 1997. وأوضح مثال على ما نقول هو ما برز أثناء النقاشات التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2004 حول برامج إيران النووية. وكانت نشاطاتها في هذا الميدان قد تعرضت في العام الذي سبقه لضغوط دولية متصاعدة بعد أن كشفت مجموعة إيرانية معارضة في آب/ أغسطس 2002 النقاب عن أن إيران تعمل على بناء منشأتين نوويتين سريتين: الأولى معمل لتخصيب اليورانيوم في نتانز،

والثانية مفاعل لإنتاج البلوتونيوم في آراك يعمل بالماء الثقيل؛ وقد تولت الوكالة الدولية التحقق من صحة هذه الإدعاءات. وأعقب ذلك إعلان المجموعة المعارضة نفسها في أيار/ مايو عام 2003 عن أن منشأة سرية أخرى لتخصيب اليورانيوم تقع إلى الغرب من طهران، وكانت لاتزال قيد الإنشاء. وفي حزيران/ يونيو من العام نفسه، دعا الاتحاد الأوربي إيران إلى السماح لمفتشي الوكالة المذكورة بتفتيش أي منشأة يشاؤون وليس فقط تلك التي تقول إيران إنها تشكل جزءاً من برنامجها النووي. وحمل تقرير أصدرته الوكالة في الشهر نفسه توثيقاً لنشاطات نووية إيرانية شتى لم يسبق لطهران أن أعلنت عنها.[75] وهنا سارعت واشنطن إلى استثمار الكشف علانية عن برامج إيران النووية السرية لممارسة ضغوطها من أجل إصدار الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنديداً قوياً بإيران، ليتلو ذلك إحالة المسألة النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن للنظر في إمكانية فرض عقوبات عليها. وفي ظل هذا الوضع قدمت بكين قدراً من الدعم لطهران داعية إياها في الوقت نفسه إلى إقناع المجتمع الدولي بصدق بياناتها المتكررة التي تقر فيها بالتزامها بقواعد الحد من انتشار الأسلحة النووية.

ابتداءً، اتخذت بكين من إقرار طهران بأنها لا تعتزم إنتاج مثل هذه الأسلحة منطلقاً لها، وهو ما تجسد في لقاء صحفي أجري مع السفير هوا لمنج في أيلول/ سبتمبر 1995، فحين سأله صحفي إيراني إن كان بإمكانه، في ظل التجارب الأخيرة التي أجرتها فرنسا والصين على أسلحتهما النووية، «منح إيران الحق في امتلاك قدرات نووية»، أجاب السفير قائلاً:

> «لقد أعاد المسؤولون في بلادكم القول مرة بعد أخرى إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تسعى لامتلاك أسلحة نووية وإنما للاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ وعليه فإنني أعتقد أن بلدان العالم قاطبة لها الحق في بلوغ غايات سلمية فيما يتعلق ببرامجها المخصصة للطاقة السلمية. ... الولايات المتحدة الأمريكية لديها المئات من محطات توليد الطاقة النووية، شأنها في هذا شأن فرنسا. ... وبالتالي، فربما لا يكون من المنطقي حرمان بلد نامٍ كإيران من بناء محطة لتوليد الطاقة النووية».[76]

وفي الاتجاه ذاته، فإن وزير الخارجية لي زهاوزنج Li Zhaoxing حين سئل عن موقف الصين من المسألة النووية الإيرانية خلال النقاشات التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2004، رد قائلاً إن الصين موقنة بأن إيران إنما تنفذ برنامجاً للطاقة النووية السلمية.[77]

ومن الواضح أن الصين قد أخذت أقوال طهران على ما هي عليه في ظاهرها، وهو ما يشكل بحد ذاته تعبيراً درامياً عن حسن نية الصين حيال إيران؛ فقد كان يكفي بكين "قول" طهران إن برامجها النووية لا تستهدف إنتاج أسلحة نووية. ولعل القبول بأقوالها شاهد أيضاً على الثقة المتبادلة التي اتسمت بها العلاقات الصينية-الإيرانية.

وانطلاقاً من هذا الافتراض الأولي، آمنت بكين - فيما يبدو - بأن إيران قد وفت بالتزاماتها بمقتضى أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنها لذلك مؤهلة للاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعلى حد تعبير السفير الصيني ليو جي. تان Lio G. Tan في تصريح له في منتصف عام 2004، فإن لإيران "حقاً مطلقاً" في استخدام الطاقة النووية سلمياً.[78] وفي أيلول/ سبتمبر من ذلك العام، وأمام اجتماع لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دعا المندوب الصيني شانج يان Zhang Yan المجتمع الدولي إلى احترام الأسباب المنطقية لقلق إيران وحقها المشروع في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وأوضح أن برنامجاً لتخصيب اليورانيوم لا يشكل في حد ذاته دليلاً على أنه يستهدف صنع أسلحة نووية، وأن اليورانيوم المخصَّب يمكن استخدامه إما لتوليد الكهرباء أو لصنع القنابل؛ وأشار إلى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تفرض حظراً على التخصيب في حد ذاته.[79] وأضاف، في سياق دعوته إيران إلى التعاون مع الوكالة، إن طهران ستواصل تعاونها التام مع الوكالة، وتفي بالتزاماتها، وتحسم القضايا المعلقة، وتصادق بسرعة على البروتوكول الملحق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، ذكر هو شياودي Hu Xiaodi، سفير الصين لشؤون نزع السلاح لدى الأمم المتحدة، أن على إيران اتخاذ خطوات جديدة بهدف بناء الثقة وزيادة

مستوى الشفافية.[80] وكانت بكين قد "رحبت" بتوقيع إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ ديسمبر 2003 على بروتوكول إضافي يقضي بإجراء عمليات تفتيش معززة للمنشآت النووية الإيرانية.

كما عارضت بكين محاولات واشنطن دفع الوكالة الدولية إلى إحالة القضية النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن. وفي هذا الشأن، صرح شانج هوازهو Zhang Huazhu، ممثل الصين في عضوية مجلس محافظي الوكالة، في أيلول/ سبتمبر، بأن «مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو الموقع والمنبر المناسب لحسم هذه القضية، وليس ثمة داعٍ لإحالتها إلى أي مكان آخر».[81] وقبيل زيارته إلى طهران في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، أجرى لي زهاوزنج اتصالاً هاتفياً بوزيري الخارجية الأمريكي كولن باول والبريطاني جاك سترو ليقول لهما إن القضية النووية الإيرانية يمكن أن "تزداد تعقيداً" فيما لو أحيلت إلى مجلس الأمن، وإن إيران تقيم علاقات تعاون طيبة وبناءة وإيجابية.[82] وعارضت بكين كذلك الدعوات الأمريكية إلى فرض عقوبات [على إيران]، وأصرت على أن هذه المسألة يمكن حسمها عن طريق المفاوضات السلمية. وخلال زيارته المشار إليها إلى طهران، قال لي زهاوزنج إن «الحكومة الصينية تناهض كل أشكال التهديد والهيمنة التي تُفرض على المسرح الدولي». واتسم مقال في جريدة رنمين ريبو *Renmin ribao* بالصراحة الشديدة، حين ذكر أن المجتمع الدولي «يعارض التعامل مع النزاعات الدولية دائماً من خلال العقوبات والتهديدات المسلحة، بالاستفادة من موقعها [الولايات المتحدة الأمريكية] كقوة عظمى».[83]

ويبدو أن طهران باتت تطالب بكين بتطمينات بأنها ستمارس حقها في النقض (الفيتو) نيابة عن طهران في حال كتب النجاح لضغوط واشنطن الداعية إلى نقل هذا الموضوع إلى مجلس الأمن. وكما قلنا، فقد طار زهاوزنج إلى طهران حاملاً من بكين رداً بدا مبهماً بعض الشيء؛ فحين سُئِل أثناء مؤتمر صحفي مشترك عقده مع وزير الخارجية [الإيراني] خرازي، إن كانت الصين ستستخدم حق النقض (الفيتو) في حال أجبرت

طهران على المثول أمام مجلس الأمن، رد زهاوزنج بالقول إن «حق النقض لا يمكن استخدامه بصورة واسعة، نظراً لأن هناك حدوداً قصوى لذلك، ولابد لنا أن نرى إن كان هناك ما يدعو إلى إحالة هذه المسألة على هذا النحو، أو تحديد من يمتلك صلاحية القيام بذلك».[84] تصريح زهاوزنج هذا دفع بصحيفة إيرانية إلى القول «لا ينبغي لنا أن نعلق الآمال على الصين في مجلس الأمن».[85] أما الرسالة التي تخفت بين سطور تصريحه فهي أن الموقف الذي ستتخذه الصين خلال نقاشات مجلس الأمن سيعتمد على مدى قوة الأدلة حول امتلاك إيران برامج لأسلحة نووية؛ وعلى مواقف بقية الدول الدائمة العضوية. وفي مطلع عام 2005، ذكرت تقارير موثوقة أن مندوب إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية زار بكين لحثها على توظيف نفوذها لدى باكستان لمنعها من التعاون مع الوكالة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني. ولأن ضغوطاً شديدة كانت تمارس دولياً على إسلام أباد لإجبار عبدالقادر خان على كشف النقاب عن مجمل نشاطاته السرية مع إيران؛ لذلك أرادت طهران من الصين التصدي لهذه الضغوط. وفي هذا السياق، تحدثت أنباء عن أن طهران ربطت دعم الصين لها في هذا الشأن بالدخول في أكثر من مائة من المشاريع الاقتصادية المشتركة المقترحة.[86]

ومهما يكن، فقد لجأت الدبلوماسية الصينية، خلال مباحثات عام 2004 بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى الموازنة بين الوقوف إلى جانب إيران وتعزيز نظام الحد من انتشار الأسلحة النووية توافقاً مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وكانت طهران لوحت لبكين بأن مؤازرتها فيما يتعلق بالمسألة النووية سيقابله تعاون بين البلدين في ميادين أخر. وعقب التشاور مع زهاوزنج في أثناء زيارته لطهران في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، أشاد رفسنجاني، رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران، بمساندة الصين لبلاده في المجال النووي، موضحاً أن طهران تأمل من بكين مساندة حقوقها المشروعة في المنابر الدولية في ضوء مسؤوليات الصين على المستوى الدولي؛ ودعا في الوقت نفسه إلى وضع الاتفاقيات التي أبرمت في وقت سابق بين البلدين موضع

التطبيق.[87] وكانت الشركة الصينية للبترول والكيماويات Sinopec قد مُنحت قبيل زيارة زهاوزنج هذه لطهران حقوق تطوير حقل يادواران Yadavaran النفطي الإيراني، ليشكل بذلك أول المساهمات الصينية الكبرى في تطوير الثروات النفطية الإيرانية. ومن المعروف أن احتياجات الصين من مصادر الطاقة المستوردة الضخمة باتت في تزايد سريع؛ من هنا عرضت إيران عليها تزويدها بكميات كبيرة من هذه المصادر بموجب شروط تَعد بفصل إمدادات الصين العالمية من الطاقة فصلاً تاماً عن أي ضغوط أمريكية. وقد يقول قائل إن هناك ثمناً صريحاً للمقايضة ما بين المسألتين النفطية والنووية، ولكن التضامن - ضمنياً على أقل تقدير - في ميدان ما سيمهد الطريق للتعاون في ميادين أخرى.

الفصل السابع

الصين والتطور العسكري الإيراني

ضوابط التعاون الإيراني - الصيني العسكري

تواصل الدعم الصيني لجهود إيران في ميدان التطور العسكري بشكل مطرد، حتى إن الصين احتلت خلال فترة حرب الأعوام الثمانية (1980-1988) مرتبة المجهز الأجنبي الأكثر أهمية لاحتياجات إيران من الذخائر والأعتدة والسلع الرأسمالية التي تدخل في إنتاجها. ولم تفقد الصين أهميتها في هذا الخصوص حتى في حقبة ما بعد تلك الحرب عندما حل الاتحاد السوفيتي أولاً (ومن بعده روسيا) بديلاً عنها على رأس قائمة الموردين العسكريين لإيران. وظلت بكين طوال ذلك الوقت ترفض الانصياع لمحاولات واشنطن الرامية لوقف واردات إيران من الأعتدة والذخائر الصينية، أو - وباستثناء عدة حالات مهمة - إغلاق المنافذ التي يمكن لطهران من خلالها الحصول على ما تصفه واشنطن بـ "أسلحة تقليدية متطورة".

أما على الجانب الآخر، فقد حظيت المساعدات الصينية لإيران في الميدان العسكري بتقدير عالٍ من القادة الإيرانيين، وأمسى التعاون العسكري بين البلدين ركناً مهماً من أركان الشراكة الصينية-الإيرانية؛ فيما وطد إصرار بكين على مواصلة دعمها وتعاونها هذا - رغم الضغوط الأمريكية - ركائز مكانتها في طهران، وعوضها عن "الخسائر" السياسية التي تكبدتها جراء وقف تعاونها مع إيران في المجال النووي عام 1997.

ويوم اندلعت الحرب مع العراق في أيلول/ سبتمبر 1980، وجدت إيران نفسها في موقع من يخوض تلك الحرب بقوات عسكرية مجهزة بأسلحة ومعدات أمريكية الصنع في معظمها، ولكن من غير أن تتوافر لها إمكانية تعويض أو استبدال تلك المعدات والأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. وفي هذا الإطار، كان بمقدور فيتنام، بما لديها من

خزين ضخم من الأسلحة الأمريكية التي آلت إليها إرثاً من القوات الفيتنامية الجنوبية التي اندحرت للتو، أن تلبي بعضاً من احتياجات طهران. ومع ذلك، فقد سارعت طهران إلى تجهيز قواتها بأسلحة غير أمريكية.[1]

وهنا لابد من الإشارة إلى أن سبل طهران للحصول على أسلحة من أوربا الغربية كانت مقيدة بمخاوف أوربية حيال أهداف طهران ونيتها "الثورية"، وبضغوط أمريكية، فضلاً عن الانطباع الذي ساد بعد عام 1982 القائل إن طهران مسؤولة إلى حد كبير عن استمرار الحرب (إن لم يكن عن نشوبها أصلاً). أما الطريق إلى العتاد السوفيتي فقد قطعها تحالف موسكو مع العراق (والذي عمدت موسكو إلى تفعيله حين استأنفت طهران هجماتها في عام 1982)، إضافة إلى العمليات السوفيتية في أفغانستان، و"شرور وفساد" النظام السوفيتي كما كان يراه الخميني. وهكذا، برزت الصين كأحد أبرز موردي السلاح، فلم تفوت هذه الفرصة على نفسها.

وهنا برز أيضاً تناغم عرضي بين "الطلب" الإيراني و"العرض" الصيني. ومرة أخرى، لابد من القول إن الإصلاحات الرامية إلى تبني اقتصاد السوق الحر غير الموجه (التي عمل دينج شياوبنج على تطبيقها في فترة ما بعد عام 1978) أعطت المؤسسات الصناعية الصينية حافزاً قوياً يدفعها إلى تصدير منتجاتها. وفي هذا الشأن، فإن المعني من هذه المؤسسات بالصناعات الدفاعية كان الأكبر والأشد تنفذاً على الصعيد السياسي، والأكثر تطوراً من الناحية التقنية ضمن القطاع الصناعي الصيني. علاوة على ذلك سمحت إصلاحات دينج لتلك المؤسسات أن تعمل منفردة على التماس زبائن أجانب وأن تستبقي لنفسها نصيباً كبيراً مما تدره المبيعات الخارجية من أرباح. كما أن تعاظم حجم صادرات الأسلحة أعان بكين على تلبية احتياجاتها التي تكفل لها تحديث مؤسستها العسكرية نفسها؛ فالحرب التي خاضتها الصين ضد فيتنام في شباط/ فبراير 1979 كانت قد أزالت النقاب عن الكثير من مظاهر النقص الخطيرة في جيش التحرير الشعبي الصيني. ولأنه خاض الحرب ضد قوات فيتنامية إقليمية فقط (وليس ضد قوات هانوي الأساسية الأشد بأساً)، فما كانت الغلبة لتتحقق لجيش التحرير هذا لولا وحشية قواته وقساوتها،

مقابل ثمن باهظ للغاية تعين عليه دفعه. فجاءت هذه التجربة لتؤكد لقادة الصين الحاجة الملحة إلى تحديث مؤسستهم العسكرية. بيد أن دينج كان تواقاً في الوقت عينه إلى خفض موازنة الصين الدفاعية ليقلب بذلك مسار عملية "عسكرة" الاقتصاد التي شاعت في عهد ماو تسي تونج، ويوفر التمويلات اللازمة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المدنية التي طال إهمالها.

فمن أين إذاً تأتي الأموال التي تتطلبها عملية التحديث هذه؟ هنا تبرز عائدات صادرات الأسلحة والمعدات الدفاعية الأساسية لتشكل أحد أهم المصادر؛ وتأتي إيران في زمن الحرب كأحد أهم الزبائن، باحتياجاتها الكبيرة من المعدات العسكرية، وبما تملكه من ثروات نفطية غزيرة تمكنها من سداد أقيام ما تستورده من هذه المعدات.

في عام 1980، أُذن للصناعات العسكرية الصينية عرض فوائض الأسلحة والمعدات الحربية الصينية للبيع في الأسواق العالمية. وكما أشرنا في فصل سابق، فإن بكين كانت عند نشوب الحرب الإيرانية-العراقية قد سارعت إلى دعوة الطرفين لإنهاء الاقتتال، واللجوء إلى ضبط النفس، ومنع تدخل القوى الخارجية، وتسوية الصراع من خلال مفاوضات سلمية. وانسجاماً مع هذا المنطلق الأخلاقي النبيل، الذي ربما يجيء ضمن محاولة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من تأثير مبيعات الأسلحة الصينية لإيران على علاقات بكين مع الدول العربية، فقد اتخذ القادة الصينيون قراراً بألا تباع الأسلحة والمعدات العسكرية الصينية بصورة "مباشرة" سواء لإيران أو للعراق، وأباحوا – مع ذلك – المبيعات غير المباشرة منها؛ أي تلك التي توجه لأطراف ثالثة تتولى بعدئذٍ إعادة بيعها إما لإيران أو للعراق. وهكذا، وكما تبين لاحقاً، أصبح الأردن الموقع الرئيس الذي يُعاد فيه شحن السلاح الصيني للعراق، وهو التطور الذي برز بجلاء في النمو الهائل والمفاجئ في حجم الصادرات الصينية للأردن إبان الحرب. أما سورية وكوريا الشمالية فقد شكلتا موقع المرحلة الوسطى للمبيعات العسكرية الصينية المتجهة لإيران. وأجازت القيادات المركزية الصينية لوزارة الخارجية ترخيص جميع الصادرات من المعدات "الحساسة" لأي من طرفي الحرب، بما في ذلك المبيعات غير المباشرة. أما المبيعات المباشرة لأي منهما (والتي تشمل

الصواريخ، عادة) فلم يكن مسموحاً بها إلا في حالات خاصة تقتضي ترخيصاً من وزارة الخارجية ومصادقة دينج شياوبنج نفسه.[2]

علاوة على ما تقدم، اتسقت أيضاً متطلبات الاستراتيجية التي تبنتها إيران وقت الحرب مع أنواع الأسلحة التي يمكن للصين تزويدها بها. وكان القادة الإيرانيون قرروا مع بداية الحرب أنهم سيخوضونها دون اللجوء إلى قروض خارجية كبيرة. وخلافاً للعراق، فإن إيران لم تسعَ لاستيراد مقادير ضخمة من الأسلحة المتطورة تقنياً الباهظة الكلفة، بل ستعتمد – عوضاً عن ذلك – على التفوق العددي لقواتها العسكرية وعلى قوة إيمانها وشدة ولائها ثورياً ودينياً. وقرر هؤلاء القادة أيضاً أن على إيران أن تسعى إلى "توطين" صناعاتها الحربية إلى الحد الأقصى الممكن. ولاريب في أن كلا القرارين ينبئ بالتوجه نحو أسلحة ذات تقنية متدنية بعض الشيء.[3] ولم تكن الأسلحة الصينية إلا لتلبي هذين الشرطين؛ فهي وإن تميزت ببساطتها وتخلفها تقنياً، إلا أنها متينة الصنع وتناسب الأعداد الكبيرة من الأفراد الذين يتم تعبئتهم وتدريبهم على وجه السرعة. أضف إلى ذلك رخص ثمن الأسلحة الصينية، وشدة فاعليتها في ميادين القتال ضد القوات العراقية المجهزة بمعدات سوفيتية الصنع في معظمها. وفضلاً عن هذا وذاك، فإن الشركات الصينية بدت مستعدة تماماً لتجهيز إيران بالتكنولوجيا والمعدات المصنَّعة، وما كانت ستفرض شروطاً ذات طابع سياسي على مبيعاتها.[4] وعلى العكس من أي مورِّد غربي محتمل، لم تكن بكين ستشغل بالها بالجوانب الثورية "الجافة" للنظام الذي تنتهجه إيران محلياً، ولا بطموحاتها الثورية أيضاً حيال منطقتي الخليج والشرق الأوسط.

سياسة "الإنكار المقنع" الصينية

لم تكن الصين حتى أوائل عقد الثمانينيات توشك أن تصبح مستورداً كبيراً للنفط أو شريكاً رئيسياً من شركاء اقتصاد السوق العالمي. وهذا يعني أن رهاناتها على استقرار منطقة الخليج كانت ماتزال ضئيلة. ومع ذلك، كان القلق يساور بكين من أن دعماً عسكرياً صينياً أقوى وأكثر صراحة مما ينبغي لإيران سيضر بصورة بكين في أعين الرأي العام

العربي، ولاسيما أن حرباً كهذه بين إيران الشيعية الفارسية والعراق السنّي العربي قد عبأت هذا الرأي على نطاق واسع إلى جانب العراق، وهي النزعة التي دأبت الآلة الدعائية العراقية على تعزيزها والتأكيد عليها بكل قوة. وفي هذا السياق، تبرز بشكل خاص مصر والمملكة العربية السعودية، كدولتين عربيتين رئيسيتين، بين أهم القوى المساندة للعراق.

وكانت بكين قد سعت إلى كسب ود القاهرة منذ مطلع الخمسينيات إقراراً منها بدور مصر القيادي في العالم العربي. أما السعودية -وهي يومئذ إحدى ثلاث دول مهمة؛ إضافة إلى جنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية- كانت ماتزال تعترف رسمياً بجمهورية الصين [الاسم الرسمي لتايوان]. وفي ضوء الدعم السعودي للعراق، فإن المبيعات الضخمة من الأسلحة الصينية لإيران ما كانت ستسهل أي جهد يستهدف إبعاد الرياض عن تاييه؛ ومبيعات كهذه لا بد أنها ستثير حفيظة المملكة فتدفعها للبقاء في صف تايوان.

ومع أن الإحساس بالقلق حيال هذه المسألة لم يحل دون تواصل صفقات الأسلحة المربحة لإيران، إلا أنه يعني أنها - أي تلك المبيعات - ينبغي أن تظل في منأى عن الأنظار قدر الإمكان. ورغم أن حكومات عربية، كحكومتي القاهرة والرياض، كانت قد أدركت الحقيقة الكامنة وراء هذا الرياء الدبلوماسي الصيني المتمثل في إنكار أي مبيعات عسكرية لإيران (والعراق)، فإنه ربما ترك بعض الأثر على الرأي العام في البلدان العربية بعامة. والصين لم تتردد أيضاً في بيع كميات كبيرة من الأسلحة للعراق إبان الحرب رغم أن الاتحاد السوفيتي وفرنسا قد سبقتا الصين كثيراً على هذا المضمار.

ولعل بيانات النفي والإنكار الرسمية هذه قد وفرت للمسؤولين الصينيين ملاذاً ملائماً يواجهون به الضغوط التي قد يتعرضون لها فيما يتعلق بمبيعات تلك الأسلحة. فبدلاً من أن يُضطروا إلى تبرير هذه الصفقات أو إيجاد تفسير لتزامنها مع دعوة الصين إلى ضبط النفس وعدم تدخل القوى الخارجية في هذا الصراع، فقد كان يكفي هؤلاء المسؤولين إنكار وجود مثل تلك المبيعات، لا أكثر. أضف إلى ذلك أن نفي بيع السلاح لأي من طرفي الحرب قد وفر الحماية للموقف "الأخلاقي النبيل" الذي تزعم الصين أنها

تنتهجه، والذي كان، بخلاف ذلك، سيكون عرضة للدحض والطعن من خلال اتهامها بلعب دور "تاجر الموت" الذي يفتقر إلى الإحساس بالمسؤولية الأخلاقية حين يبيع السلاح لطرفي الصراع كليهما. وتأسيساً على هذا، لم يتردد كي هواي يوان Qi Huaiyuan، مدير إدارة الإعلام في وزارة الخارجية الصينية، في نيسان/ إبريل 1983 عن إبلاغ مراسلين صحفيين بأن الصين لم تزود أياً من الطرفين بأي أسلحة خلال الحرب الإيرانية-العراقية، في الوقت عينه الذي كانت بلاده فيه قد أبرمت لتوها أول اتفاقياتها الرئيسية لتجهيز إيران بأسلحة صينية.[5] وفي أعقاب نشر تقارير صحفية أخرى عام 1985 عن مبيعات الأسلحة هذه، عادت وزارة الخارجية لتصدر نفياً تقول فيه «لقد قلنا مراراً إننا لم ندخل طرفاً في أية صفقات تسليحية مع إيران، والصين تتبنى موقفاً حيادياً فيما يتعلق بمسألة الحرب الإيرانية-العراقية، ونحن ملتزمون تماماً بهذا الموقف الحيادي».[6] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1985، ذكر ياو يلين Yao Yilin، نائب رئيس الوزراء الصيني، أن بلاده لم تزود إيران بأي أسلحة أو صواريخ. وانسجاماً مع موقف "الحياد التام" حيال هذه الحرب، أبلغ يلين عدداً من مراسلي صحف عربية أن الصين لم تبع سلاحاً لأي من الجانبين.[7] بيد أن التقارير التي صدرت عام 1987 دفعت بوزارة الخارجية إلى إصدار بيان تؤكد فيه على أن «موقف الصين المتمثل في عدم بيع السلاح لإيران أثناء الحرب بين إيران والعراق لايزال ثابتاً»، وأن التقارير التي تنشرها صحف عربية عن أن الصين أصبحت المصدر الأكبر للسلاح لإيران «لا أساس لها».[8] ولكن واقع الحال يقول إن تلك التقارير صحيحة تماماً، كما تشهد بذلك الأرقام التي سنعرضها أدناه. وفي السياق نفسه، وبعد مضي سنتين، أكد الرئيس الصيني لي شيان نيان Li Xiannian لوزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي أن الصين لم تبع أسلحة أو صواريخ لإيران؛ وأن الشائعات التي تدور ليست إلا "محاولات أمريكية" يراد بها صرف أنظار العالم والرأي العام العربي عن الفضيحة التي ألمت بالولايات المتحدة الأمريكية جراء صفقات بيع الأسلحة السرية الأخيرة التي عقدتها مع إيران.[9] وفي خطابه الذي ألقاه في آذار/ مارس 1988في نادي الصحافة القومي بواشنطن، وبعد الاتفاق الذي أبرمه مع إدارة ريجان على إنهاء مبيعات صواريخ

"سيلكورم" لإيران، عاد وو شوي كيان لينفي من جديد أي «مبيعات تسليحية مباشرة لإيران».[10] وخلال عام 2004، واصل خبراء الشؤون الخارجية الصينيون إنكارهم قيام الصين ببيع أسلحة لإيران إبان حرب الأعوام الثمانية (1980-1988).

ويجدر القول هنا إن الاتكال على وسطاء من بلدان ثالثة ربما أضفى على بيانات النفي والإنكار الصينية شيئاً من الصدقية بالمعنى الضيق لها؛ فالمؤسسات العسكرية الصينية باعت أسلحتها لشركات في كوريا الشمالية أو هونج كونج أو باكستان أو بريطانيا أو تركيا، فتقوم هذه بدورها ببيع تلك الأسلحة لشركات إيرانية.[11] ومع تزايد الشواهد على مبيعات السلاح الصيني لإيران، صار الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الصينية يتحدث عن "التعقيد" الذي تتسم به أسواق السلاح الدولية فيما يتصل بتحديد هذه القناة أو تلك «التي استطاعت إيران من خلالها الحصول على هذا السلاح أو ذاك».[12] ومن المثير للاهتمام أن لجوء بكين إلى التذرع بالتفاصيل القانونية الدقيقة لاتخاذ قراراتها بالرفض أو القبول بدا متماشياً مع السياسة الأمريكية المتبعة وقتذاك. ففي حزيران/ يونيو 1983، صرح وزير الخارجية جورج شولتز بأنه في الوقت الذي تقوم فيه السياسة الأمريكية على مبدأ عدم بيع السلاح لأي من الطرفين المتحاربين، فإن مواد معينة ربما أمكن تسريبها عبر قنوات غير مباشرة.[13] وعلى حد تعبير عدد من منتقدي السياسات الأمريكية (وبينهم إيرانيون)، فإن كميات كبيرة من المعدات ذات الطابع الحربي قد وجدت طريقها إلى العراق أثناء الحرب.[14] وإثر انسحاب العراق إلى الحدود الدولية، وتخليه ابتداء من عام 1982 عن شن عمليات هجومية، خلصت واشنطن إلى الاعتقاد بأن إيران، وليس العراق، هي المسؤولة في المقام الأول عن استمرار الحرب. بل إنها صارت تخشى من أن انتصاراً إيرانياً على العراق قد يفضي إلى توازن للقوى غير مواتٍ في الخليج. لذلك فهي "ربما" غضت الطرف عمداً عن شحنات الأسلحة الأمريكية المتجهة إلى العراق. هكذا إذاً تأتي سياسة "الإنكار المقنع" الصينية منسجمة مع النهج الذي اختطته واشنطن لنفسها، فصار القسم الأعظم من الأسلحة الصينية يتجه إلى إيران، ومثله من الأسلحة الأمريكية يتجه إلى العراق.

العلاقات التسليحية بعد الحرب

بعد أن وضعت الحرب الإيرانية-العراقية أوزارها، وعقب الهزيمة التي لحقت بالعراق عام 1991، كان لابد أن تتغير متطلبات إيران الدفاعية، وتتغير معها بالتالي طبيعة التعاون العسكري الصيني-الإيراني. كما أن الموازنات الدفاعية الإيرانية تقلصت بشكل حاد في أعقاب نزع جانب من أسلحة العراق تحت إشراف الأمم المتحدة. وعلى صعيد آخر، صار الزعماء الإيرانيون يميلون للتخلي عن زيادة حجم ترسانتهم من الأسلحة التقليدية مفضلين على ذلك توجيه اهتمام أكبر لتطوير تقنيات رئيسية متطورة، وبخاصة ما يتعلق بالقدرات الصاروخية والكيماوية والنووية. وعلى وجه التعميم، باتت طهران الآن تنشد بناء قدرات إنتاجية محلية تضمن لها اكتفاءً ذاتياً من هذه التقنيات.[15] ومرة أخرى، تسارع الصين إلى مد يد العون لإيران تحقيقاً لغاياتها هذه.

ورغم أن الدور الذي لعبته الصين في برامج التطور العسكري الإيرانية في فترة ما بعد عام 1988 كان ثانوياً، إلا أنه بقي مهماً؛ فقد كانت روسيا إبان التسعينيات، بل وربما كوريا الشمالية أيضاً، قد سبقتا الصين من حيث درجة أهمية شركاء إيران المفضلين في هذا الميدان؛ وقد يعزى هذا إلى تجدد استعداد روسيا لبيع تكنولوجيات عسكرية متقدمة جداً لإيران بأسعار مخفضة. أما كوريا الشمالية فكان دافعها رغبة شديدة في تجاهل القيود الأمريكية والدولية المفروضة على تحويل التكنولوجيا الصاروخية. وهكذا، جاءت الصين ثالثة على قائمة موردي إيران العسكريين خلال الفترة السالفة الذكر.

وعقب المباحثات الأولية التي أجريت في أثناء زيارة خامنئي عام 1989، توجه الجنرال جيانج هوا، رئيس هيئة الدولة للعلوم والتكنولوجيا وصناعات الدفاع الوطني، إلى طهران في كانون الثاني/ يناير 1990 ليوقع مع وزير الدفاع الإيراني الفريق علي أكبر تركان اتفاقية للتبادل التكنولوجي العسكري تمتد لعشر سنوات، وكان التعاون في المجال الصاروخي أحد محاورها الرئيسية.[16] وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته، زار تركان

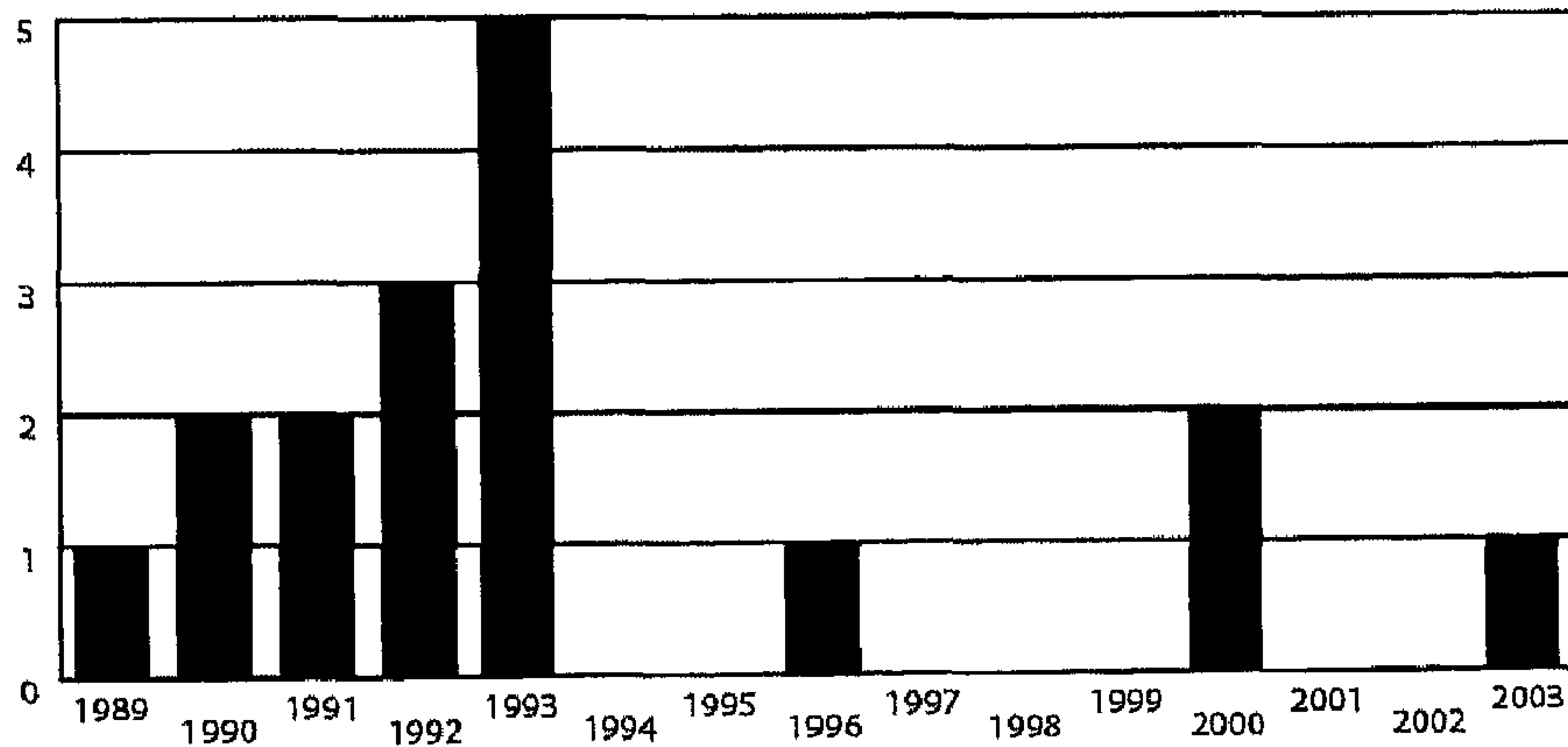
بكين على رأس "وفد عسكري رفيع المستوى"، لتكون هذه أول زيارة يقوم بها وزير دفاع أحد البلدين إلى الآخر منذ إقامة العلاقات الصينية-الإيرانية عام 1971. وهناك التقى تركان على انفراد كلاً من نظيره الصيني كين جيوي Qin Jiwei، ورئيس الأركان تشي هاوتيان Chi Haotian (تم تعيينه وزيراً للدفاع لاحقاً)، ونائب رئيس الأركان العامة هي كيشونج He Qizhong، والوزير دينج هينجاو Ding Henggao المكلف بشؤون هيئة الدولة المشار إليها آنفاً. وأثناء لقاء دام أربعين دقيقة، أبلغ الرئيس الصيني يانج شانج كون وزير الدفاع الإيراني تركان أن «على الجانبين العمل على توثيق علاقاتهما في شتى الميادين»، فيما نقل هذا الأخير رسالة من الرئيس الإيراني رفسنجاني قائلاً إن القادة الإيرانيين يعلقون أهمية فائقة على العلاقات الصينية-الإيرانية.[17] وفي آذار/ مارس من العام التالي، زار دينج هينجاو طهران رداً لزيارة تركان.[18] وكانت وسائل إعلام عربية ذكرت خلال زيارة تركان لبكين أن إيران والصين قد تباحثتا بشأن إقامة مشروع مشترك لإنتاج الصواريخ البالستية من طراز M-11 وM-9.[19] وكما سيتبين لاحقاً، فإن أواصر التعاون في مجال الصواريخ قد قويت بالفعل في أعقاب زيارة تركان لبكين، كما هي الحال في تعاون البلدين في المجال النووي، وهو ما وضحناه في فصل سابق.

والجدول (7-1) يعرض اللقاءات والمحادثات العسكرية الرفيعة المستوى التي جرى الإعلان عنها صراحة بين عامي 1989 و2003، والتي بلغت أقصى مستوياتها في مطلع تسعينيات القرن الماضي تزامناً مع تنامي التعاون الصيني-الإيراني لمناهضة الهيمنة الخارجية، وإن كان هذا قد تضاءل إبان النصف الثاني من العقد نفسه. وهناك من يرجح وجود لقاءات مهمة أخرى قبل العام 1989 لم يكشف النقاب عنها. وفي ضوء ما شهدته فترة ما قبل عام 1989 من صفقات تسليحية شاملة وتعاون في الميدانين الصاروخي والنووي، يكاد يكون من المؤكد أن مباحثات رسمية قد جرت بالضرورة بين مسؤولين عسكريين من كلا البلدين. وعلى أي حال، فإن التعاملات العسكرية بينهما كانت حتى نهاية الحرب الإيرانية-العراقية تحاط بسرية تامة، ربما لأنها تتناقض مع سياسة "الحياد" التي كانت تنتهجها الصين آنذاك.

الجدول (7-1)

اللقاءات والمباحثات العسكرية الصينية-الإيرانية الرفيعة المستوى المعلنة (1989-2003)

أيار/ مايو 1989	مباحثات عسكرية رسمية خلال زيارة الرئيس الإيراني خامنئي للصين
حزيران/ يونيو 1990	زيارة الجنرال هوا جيانج ، نائب رئيس هيئة العلوم والتكنولوجيا الصيني لإيران
تشرين الأول/ أكتوبر 1990	زيارة وزير الدفاع الإيراني علي تركان مع "وفد عسكري رفيع المستوى" للصين
آذار/ مارس 1991	زيارة دينج هينجاو رئيس هيئة العلوم والتكنولوجيا الصيني لإيران
تشرين الأول/ أكتوبر 1991	زيارة وفد الإدارة اللوجستية العامة (التابعة لجيش التحرير الشعبي) الصيني لإيران
أيلول/ سبتمبر 1992	زيارة آلاستو Alastu توحيدي رئيس الإدارة اللوجستية في الجيش الإيراني للصين
أيلول/ سبتمبر 1992	زيارة رئيس هيئة الأركان المشتركة الإيراني اللواء علي شهبازي للصين
تشرين الأول/ أكتوبر 1992	زيارة وزير الدفاع الصيني كين جيوي لإيران
كانون الثاني/ يناير 1993	زيارة قائد الحرس الثوري الإيراني محسن رضائي للصين
تموز/ يوليو 1993	زيارة نائب وزير الدفاع الإيراني للصين
آب/ أغسطس 1993	زيارة مجموعة "المندوبين الاستراتيجيين" الإيرانيين للصين
آب/ أغسطس 1993	زيارة مجموعة من كلية الأركان البحرية الإيرانية للصين
أيلول/ سبتمبر 1993	زيارة مجموعة من العاملين في الأرصاد الجوية (في جيش التحرير الشعبي) الصيني لإيران
آب/ أغسطس 1996	زيارة وزير الدفاع الإيراني محمد فوروزنده للصين
حزيران/ يونيو 2000	زيارة وزير الدفاع الإيراني برفقة الرئيس الإيراني خاتمي للصين
كانون الأول/ ديسمبر 2000	زيارة وزير شؤون هيئة الدولة للعلوم والتكنولوجيا وصناعات الدفاع الوطني الصيني ليو جيبين Liu Jibin لإيران
تشرين الأول/ أكتوبر 2003	زيارة قائد فيلق الحرس الثوري الإيراني محمد حجازي للصين



وطبقاً لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI التي يعرضها الجدول (7-2)، فإن الصين أمدت إيران بما قيمته 3.8 مليارات دولار من الأسلحة التقليدية بين عامي 1982 و2004؛ أي بمعدل 171 مليون دولار سنوياً. وابتداءً بعام 1982 - ثانية سنوات الحرب مع العراق - ومع تحول إيران إلى الهجوم وتخلي مورديها الغربيين (إيطاليا وبريطانيا وفرنسا وهولندا) عنها، أمست الصين المجهز الأكبر للسلاح الإيراني، وهو الموقع الذي ظلت تشغله حتى عام 1990 حين رجحت كفة المبيعات السوفيتية. أما كوريا الشمالية فكانت ثاني أكبر مجهزي إيران بالأسلحة، إذ ابتاعت منها ما قيمته مليار دولار تقريباً، كما يوضح ذلك الجدول (7-2)، وإن كان قسم لا يعرف مقداره من هذه المبيعات - التي يُزعم أنها "كورية شمالية" - قد صنع في الصين في واقع الحال. وحتى بعد صعود موسكو عام 1990 إلى مرتبة المجهز الأكبر للسلاح الإيراني، لم تفقد الصين أهميتها في هذا الشأن، فجاءت في المرتبة الثانية على مدى سبع سنوات من مجموع السنوات الخمس عشرة التي تلت عام 1988، بينما احتلت المركز الأول في العامين 1994 و1996.

وكان النصيب الأكبر من المساعدات العسكرية الصينية لإيران يشتمل على أسلحة صغيرة وذخائر تتلاءم ونمط الحرب التي تخوضها إيران والتي تتطلب كثافة بشرية عالية. ومع ذلك، فقد زودت الصين إيران أيضاً بكميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة من أبرزها المدفعية الثقيلة والدبابات، كما يتبين من الجدول (7-3).

وفي تلك الأثناء، أبدت بكين تعاونها مع جهود طهران الرامية إلى تطوير قدرات صناعية دفاعية محلية. ومن المعلوم أن إيران تمتلك في هذا المجال قاعدة جيدة يمكن الاستفادة منها وتطويرها. فمنذ عشرينات القرن الماضي، بذلت حكومتا بهلوي (بزعامة رضا بهلوي ومن بعده محمد بهلوي) جهوداً كبيرة بغية إقامة صناعة حربية محلية كوسيلة يراد بها تدعيم مكانة إيران على الصعيد الإقليمي. فكان من بين أبعاد الخطط الطموحة التي وضعها شاه إيران بعد عام 1968 لتحديث المؤسسة العسكرية الإيرانية بناء قاعدة للصناعات الدفاعية (باستثناء الطائرات والسفن الحربية) جديرة بالتعويل عليها. وقد حققت إيران تقدماً مهماً في هذا الاتجاه قبل أن تأتي الثورة الإسلامية لتضع هذه الخطط في حالة من الجمود التام.

الجدول (7-2)

المجهزون الدوليون للأسلحة الإيرانية، 1975-2003 (مليون دولار أمريكي بالسعر الثابت لعام 1990)

	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الأرجنتين										8	6																		
النمسا											285																		
بيلاروسيا																										8	15	16	
البرازيل															4	6	40												
الصين							2	229	260	216	156	546	625	325	74	138	113	81	287	204	42	323	36	51	36		8	12	12
جمهورية التشيك											90	90	90		155	21													
أثيوبيا											27																		
فرنسا	8		105	367			157															2							
جمهورية ألمانيا الديمقراطية															8														
أسرائيل											22	22																	
إيطاليا	97	113	87	192	105	38	97	42																					
اليابان						146																							
كوريا الشمالية								141	241	65	39	47	188	198	11		107	129	144	9	9	4	4	2					
كوريا الجنوبية												45																	
ليبيا						26	104			1	36		20																
هولندا	23	30	38	28			27			11	22			22	22	22	22		10	10	20								
باكستان						15	30	30							0	1	2												
بولندا																				88	182								

تابع الجدول (7-2)

المجهزون الدوليون للأسلحة الإيرانية، 1975-2003 (مليون دولار أمريكي بالسعر الثابت لعام 1990)

	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
رومانيا															97	97													
الاتحاد السوفيتي			740	740								22	6			397	1001												
روسيا																		176	516	76	53	234	235	252	244	323	352	319	423
السويد											22																		
سويسرا							25	75	77	143																			
سورية								177	46																				
المملكة المتحدة	587		52	229	175					119	52																		
أوكرانيا																			23					30			75	75	
الولايات المتحدة الأمريكية	4,401	3,125	4,703	1,568	41						9	97																	
المجموع الكلي	5,116	3,268	5,725	3,124	321	225	442	694	624	563	676	869	929	635	371	682	1285	386	980	375	290	547	241	296	242	294	410	371	324

المصدر:

Stockholm International Peace Research Institute arms transfer project, Stockholm, Sweden. Courtesy of Dr. Siemon Wezeman. Updated November 18, 2004, via SIPRI arms transfer database, http://www.sipri.org/contents/armstrad/atira_data_html.

وبعد اندلاع الحرب الإيرانية-العراقية، صار النظام الإيراني الجديد يسعى - وإن في ظل ظروف العزلة الدولية - لإحياء قاعدة الصناعات الدفاعية التي كان الشاه قد أرسى أسسها. وللمرء أن يقدّر مدى حاجة إيران للمساعدات الخارجية في هذا الميدان في ضوء حقيقة تقول إن قرابة خمسة وستين ألفاً من الخبراء والمستشارين الأجانب كانوا قبل الثورة يعملون في إيران دعماً لبرامج الشاه العسكرية والصناعية.[20] ومع رحيل مستشاريها الغربيين، بدت طهران بحاجة ملحة لإيجاد البديل الذي يمكنها من رفع معدلات إنتاجها الحربي لسد متطلبات الحرب ضد العراق.

وفي سياق جهودها لإعادة الروح لصناعاتها الدفاعية التي تعود لحقبة ما قبل الثورة، أولت إيران، ابتداء، جلّ اهتمامها لإنتاج العتاد والذخائر، لتنتقل بعدها إلى أسلحة قوات المشاة. وبحلول عام 1987، كان بمقدور إيران أن تنتج محلياً ما يصل إلى 75٪ من احتياجاتها من أسلحة هذه القوات وعتادها، فضلاً عن إنتاجها المحلي من الصواريخ وقطع المدفعية. وفي غضون السنوات التي تلت عام 1979، استطاعت إيران إقامة ما يزيد على مائة وعشرين مشروعاً في مجال الصناعات الدفاعية الجديدة، والتي كان واضحاً - رغم غياب الأرقام والإحصاءات - أن خبراء صينيين أسهموا في بنائها.

ولم تكن علاقات التعاون الصيني-الإيراني في ميدان التقنيات العسكرية أحادية الاتجاه على الإطلاق؛ فقد حصلت الصين عبر هذا النمط من التعاون مع إيران على بعض من هذه التقنيات المتقدمة. ومن المهم التذكير هنا بأن جيش التحرير الشعبي الصيني كان في مطلع عقد الثمانينيات أبعد عن أن يوصف بالقوة المتطورة تكنولوجياً التي استطاع لاحقاً أن يكون عليها بعد عقدين من الزمن. فهذا الجيش كان يومها في مسيس الحاجة إلى تطوير نفسه من الناحية التقنية. وقد تعهدت إيران في أول أيام حربها مع العراق، أن تضع في متناول الصين أسلحة سوفيتية من طراز حديث كانت قد غنمتها من العراق،[21] فضلاً عن إطلاع مهندسين صينيين على تكنولوجيا الصواريخ الفرنسية الصنع التي استولت عليها إيران من القوات العراقية وقتئذ. وترددت حينذاك أحاديث عن سماح إيران لخبراء صينيين بتفحص طائراتها القاصفة-المقاتلة من طراز فانتوم-4 فائقة القدرة والفاعلية، والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية زودتها بها إبان السبعينيات.

الجدول (7-3)

مبيعات الأسلحة التقليدية الصينية لإيران خلال الفترة 1982-2004

رمز المادة	الوصف	سنة تقديم الطلب	العدد المطلوب	سنة التسليم أو الترخيص	العدد الذي تم تسليمه
F-6	طائرات مقاتلة	1982	100	1983-1982	100
F-6	طائرات مقاتلة	1985	12	1986-1985	12
T-59	دبابات قتال رئيسية	1985	200	1986-1985	200
Type 59/1	مدافع مقطورة عيار 130 ملم	1985	100	1986-1985	100
Type 60	مدافع مقطورة عيار 122 ملم	1985	100	1986-1985	100
CSA- 1	صواريخ أرض-جو	1985	100	1986-1985	100
Hong-ying 5	صواريخ SAM نقالة	1985	300	1986-1985	300
F-7	طائرات مقاتلة	1985	60	1986	20
CSA- 1 SAMS	صواريخ SAM محمولة	1985	6	1986-1985	6
Hong-ying 5	صواريخ SAM نقالة	1985	300	1988-1985	600
F-6	طائرات مقاتلة	1985	24	1987-1986	24
F-7	طائرات مقاتلة	؟	؟	1985	24
T-59	دبابات قتال رئيسية	1986	؟	1987	120
Type 59/1	مدافع مقطورة عيار 130 ملم	1986	120	1987	120
Type 63	صواريخ متعددة عيار 107 ملم	1982	؟	1987-1982	900
C-801	صواريخ (كروز) مضادة للسفن	1986	8	1987	8
Hai Ying-2L	صواريخ (كروز) مضادة للسفن	1986	؟	1988-1987	96
Hong Jian-73	صواريخ مضادة للدبابات	1982	؟	1987-1982	6500
Hong Ying-5	صواريخ SAM نقالة	1986	؟	1987	300
T-59	دبابات قتال رئيسية	1986	؟	1988-1987	240
Type 501	ناقلات أشخاص مدرّعة	1986	؟	1987-1986	300
Hai Ying 2	صواريخ (كروز) مضادة للسفن	1986	؟	1988-1987	124
PL-2A	صواريخ جو-جو	1986	؟	1988-1986	540
PL-7	صواريخ جو-جو	1986	؟	1988-1986	360
HQ-2B	منظومات صواريخ SAM	1989	48	؟	؟
Hai Ying 2	صواريخ (كروز) مضادة للسفن	1989	؟	؟	؟

Hong Ying-5	صواريخ SAM نقالة	1985	؟	1988-1985	600
HQ-2B	منظومات صواريخ SAM للدفاع الساحلي	1989	8	1993-1990	8
HQ-2B	منظومات صواريخ SAM للدفاع الساحلي	1989	96	1993-1990	72
CSS-8 TEL	منصات إطلاق صواريخ أرض-أرض	1989	25	1996-1990	25
CSS-8	صواريخ أرض-أرض	1989	200	1996-1990	200
Hugu missile boats	زوارق هجومية سريعة	1991	10	1994	5
F-7m Airguard	طائرات مقاتلة	1991	75	1994-1992	68
ESR-1	رادارات استطلاع	1992	10	1996-1994	10
Rice Lamp	رادارات التحكم بالنيران	1992	10	1996-1994	10
C-802	صواريخ (كروز) مضادة للسفن	1992	80	1996-1994	80
C-801	صواريخ (كروز) مضادة للسفن	1992	64	1996	64
Y-12	طائرات نقل	1993	9	1995-1994	9
Y-7	طائرات نقل	1994	2	1998	2
Hudong	زوارق هجومية سريعة، صواريخ	1995	10	1996-1994	10
C-801	صواريخ (كروز) مضادة للسفن	1995	24	1998-1997	24
F-7M Airguard	طائرات مقاتلة	1995	5	1996	5
C-802	صواريخ (كروز) مضادة للسفن	1995	80	1999-1996	80
Y-7	طائرات نقل	1996	14	1998	2
China Cat	زوارق هجومية سريعة، صواريخ	2000		2004-2001	
TL-10/ FL-8	صواريخ مضادة للسفن	2002	؟	؟	10
TL-6/FL-9	صواريخ مضادة للسفن	2003	؟	؟	

المصدر: SIPRI *Yearbook*, 1981-2002 (New York and Oxford University Press, 1981-2002).

وكذلك قاعدة بيانات المعهد، الموقع: http://www.sipri.org/contents/armstrad/atira_data_html (تمت زيارة الموقع في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005).

ومن إيران أيضاً حصلت الصين في عام 1991 على تقنيات التزود بالوقود جواً. فعلى امتداد أعوام طوال قبل ذلك، آلت إلى الفشل كل جهود جيش التحرير الشعبي الصيني لامتلاك هذه التكنولوجيا بغية إطالة زمن عمليات طائراته الحربية فوق جزر سبراتلي Spratly. وكانت إيران إبان عهد الشاه حصلت عليها أصلاً من الولايات المتحدة

الأمريكية وأخضعتها لعمليات "الهندسة العكسية" بإشراف خبراء إيرانيين لتتمكن من تصنيعها في إيران.[22] كما باعت طهران لبكين 115 طائرة من طراز ميج-29 كان العراق قد بعث بها إلى إيران في أثناء حرب الخليج عام 1991 لتفادي تدميرها على أيدي القوات الأمريكية، فاستحوذت عليها إيران لاحقاً تعويضاً لها - كما تدعي - عن الأضرار التي تكبدتها في حرب الأعوام 1980-1988 مع العراق. وقد قيل آنذاك إن الصين تخطط لاستخدام محركات هذه الطائرات، إلى جانب محركات جديدة أخرى كانت اشترتها من روسيا، لإنتاج طائرة مقاتلة محدثة باسم جيان Jian-7، وذلك بسبب عقبات غير متوقعة اعترضت سبيل جهودها الرامية إلى إنتاج المحرك المناسب محلياً.[23] ومن المهم الإشارة هنا إلى أن القدرات الهندسية الإيرانية كانت حققت تطوراً كبيراً في مجالات ذات صلة، ومنها - على سبيل المثال - تقنيات تصميم الإنسان الآلي (الروبوت) وتشغيله، والتي تلعب دوراً هاماً في تطوير منظومات قتالية من غير طواقم بشرية. وكانت روسيا هي الأخرى قد أظهرت سخاءً ملحوظاً في نقل تكنولوجيا الصواريخ إلى إيران. كل هذا يعني في مجمله أن الدخول في مشاريع تطوير مشتركة مع إيران كان سيتيح للصين الحصول على قدر إضافي من تكنولوجيا الأسلحة المتطورة الروسية أو الإيرانية.

ومهما يكن من أمر، فقد كان واضحاً أن الأسلحة شكلت المكون الأكبر من صادرات الصين لإيران حتى أواخر عقد التسعينيات. ويأتي هذا الاستنتاج حصيلة مقارنة بين التقديرات التي خرج بها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI لمبيعات الأسلحة الصينية لإيران، وبين معطيات التجارة الثنائية التي تنشرها الأمم المتحدة في الدليل الموسوم "اتجاهات الإحصاءات التجارية *Directions of Trade Statistics*"، والتي جرى تضمينها في الجدول (7-4). ومع اختلاف طرائق البحث التي يوظفها كل من المعهد المذكور والمنظمة الأممية للتوصل إلى البيانات السنوية الخاصة بكل منهما، فإن مقارنة كهذه لابد أن تخلص إلى تقديرات تقريبية. وابتداءً من النسبة المتواضعة جداً التي لم تزد على 1٪ في عام 1981، ازدادت مبيعات السلاح في العام التالي إلى أكثر من خمسة أضعاف قيمة أية صفقات تجارية صينية معتادة، وارتفع هذا الرقم بعد ذلك إلى 21 ثم 12 ضعفاً ثم تسعة أضعاف تلك القيمة في

السنوات الثلاث الأخيرة (على التوالي) من الحرب الإيرانية-العراقية. ورغم تراجع حجم مبيعات الأسلحة فيما بعد، فإنها استقرت عند معدل 50٪ من إجمالي واردات إيران المدنية خلال السنوات العشر التي أعقبت الحرب. وكما سيبدو جلياً لاحقاً، فإن النفط قد شغل حصة الأسد من واردات الصين من إيران. وواقع الحال يقول إن الصين إنما كانت تقايض السلاح بالنفط؛ وهو ما يساعدنا على تفهم السبب الذي يجعل مبيعات الأسلحة لإيران مهمة إلى هذا الحد، وهو أيضاً ما يفسر العناد الشديد الذي أبدته الصين في مقاومة محاولات واشنطن فرض القيود على هذا النوع من المتاجرة بين البلدين.

الجدول (7-4)

مبيعات الأسلحة الصينية لإيران (كنسبة مئوية من صادرات الصين المعتادة لإيران)

السنة	مبيعات الأسلحة الصينية لإيران*	واردات إيران من الصين*	نسبة الأسلحة إلى صادرات الصين المعتادة لإيران
1981	2	179	1
1982	229	45	509
1983	260	294	88
1984	216	170	127
1985	156	48	325
1986	546	26	2100
1987	625	53	1179
1988	325	36	903
1989	74	48	154
1990	138	321	43
1991	113	322	35
1992	81	335	24
1993	287	326	88
1994	204	147	139
1995	42	232	18
1996	323	242	133
1997	36	395	9
1998	51	655	8
1999	36	613	6

* مليون دولار أمريكي.

المصدر: Stockholm International Peace Research Database; Arms Transfer Database; Data provided by Dr. Siemon Wezeman; and *Direction of Trade Statistics* (Washington, DC: International Monetary Fund, 1982 – 2000).

الصواريخ والهيمنة الأمريكية: الرؤية الصينية

لعل من المفيد قبل البحث في الدعم الذي قدمته الصين لبرامج إيران الصاروخية أن نتناول بإيجاز رؤية الصين للمحاولات التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية قصد وضع العراقيل على طريق نشر مثل هذه التقنيات على المستوى الدولي. يميل المحللون الصينيون إلى اعتبار اتفاقيات مراقبة الأسلحة والتحكم بها أدوات، تسعى من خلالها هذه القوة العالمية أو تلك إلى تحقيق الأفضلية عسكرياً على خصومها. ويساق هنا القول إن واشنطن، على سبيل المثال، كانت في حقبة الحرب الباردة تشدد – أثناء محادثاتها مع موسكو حول مراقبة الأسلحة – على خفض أعداد الصواريخ البالستية العابرة للقارات المقامة على الأرض، وهي التي يمتلك الاتحاد السوفيتي الأفضلية فيها، فيما تحرص الولايات المتحدة في الوقت عينه على ألا ينال الخفض الصواريخ التي تُطلق من الغواصات، وهي التي تتفوق بها على موسكو. وما إن انتهت الحرب الباردة هذه حتى صارت واشنطن تركز اهتمامها بصورة متزايدة على "الصراعات الإقليمية"، وإن ظلت متمسكة بالمبدأ الجوهري المتمثل في إحراز التفوق العسكري. وباتت الحيلولة دون "انتشار" أسلحة التدمير الشامل والصواريخ التي تطلقها هدفاً أمريكياً محورياً ووسيلة أساسية للحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي. والصين لا ترى في نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)، الذي أنشأته عام 1987 الولايات المتحدة الأمريكية وست دول غربية أخرى، إلا إحدى الآليات التي تريد بها واشنطن إدامة هيمنتها العسكرية.[24] وكما جاء على لسان أحد هؤلاء المحللين، فإن هذا النظام قد «صيغ على النحو الذي يحمي المصالح الذاتية للدول الغربية»،[25] وهو – أي النظام – إنما «يحد من تحويل الصواريخ ولكنه لا يحظر أسلحة هجومية أخرى كالطائرات القاصفة–المقاتلة». وبالنسبة إلى دول العالم الثالث التي تفتقر إلى قوات جوية متطورة أو دفاعات جوية فاعلة، فإن هذه الطائرات تنطوي على خطر أعظم من ذلك الذي تشكله الصواريخ. وفي مسعاها لفرض هذا النظام على العالم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الغربيات إنما تحاول في الواقع امتلاك القدرة على مهاجمة أعدائها المحتملين في العالم الثالث من الجو، والحد في الوقت ذاته من قدرة خصومها أولئك على الرد عليها بالصواريخ من الجو أيضاً.[26]

ويرى المحللون الصينيون أن القاصفات المتطورة أشد فتكاً من الصواريخ؛ فالطائرة الأمريكية القاصفة–المقاتلة من طراز F-15E مثلاً قادرة على إلقاء 11000 كيلوجرام من المواد المتفجرة، بينما لا تحمل الطائرة الصينية من نوع M-9 أكثر من رأس حربي واحد زنته 500 كيلوجراماً. ورغم هذا، فالصواريخ وحدها هي التي يحال دون نشرها، وليس الطائرات. والطائرات ذات الأداء المتقدم يتم إنتاجها بطبيعة الحال في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المتحالفة معها؛ وفي غياب العوائق أمام بيع طائرات كهذه، فإن للغرب الحرية في بيعها لمن يهوى؛ وهذا يعني أن البلدان الصديقة لأمريكا ستحصل على هذه الطائرات وتُحرم منها تلك التي تُعد مناوئة لها. وهكذا، يمكن لواشنطن إقامة توازن للقوى مواتٍ لها حين تحظر على البلدان النامية التي تشق عليها عصا الطاعة امتلاك القدرات الصاروخية، وتُغدق على أصدقائها في الوقت نفسه طائرات متقدمة.[27]

وعليه، فإن الصواريخ، في منظور بكين، هي السلاح المضاد الذي يتيح للدول النامية تحقيق التوازن الذي تنشده؛ وفي عصر الحروب الحديثة هذا، فإن الغلبة دائماً هي لأسلحة الجو. والقوة التي تفرض هيمنتها على الأجواء ستحظى بأفضلية كبيرة على خصومها، وسيمكنها توجيه ضربات مباغتة بقدرات تدميرية أعظم، ومن مسافات أبعد. وبفضل ما بحوزة المؤسسة العسكرية الأمريكية من قوات جوية بلغت أقصى مستويات التطور، فإن واشنطن ستنعم بمثل هذا التفوق الحاسم في أي صراع ينشب بينها وبين أية دولة نامية. وفي ضوء ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من موارد مالية هائلة، وما تنفقه من اعتمادات ضخمة مخصصة لبرامج البحث والتطوير، ومستويات تكنولوجية بالغة التطور؛ فليس لأي بلد نامٍ أن يعلق الآمال على نشر قوة جوية في ميدان القتال قادرة على مواجهة القوات الجوية التي لدى واشنطن أو حليفاتها الغربيات. فهل يجوز –والحال هذه– تعريض القوات المسلحة الأمريكية رغم قوة تحصنها لهجوم خاطف مضاد من الجو؟ والجواب لابد أن يأتي نفياً، إلا إذا كان البلد النامي الخصمُ مسلحاً بالصواريخ. فالصواريخ الجوالة (كروز) والبالستية تمنح جيوش دول العالم الثالث الوسيلة التي تعاقب بها القوات الأمريكية انطلاقاً من الجو. وخلافاً للطائرات الحربية المتطورة، فإن تكنولوجيا

الصواريخ المؤثرة قتالياً باتت في متناول الكثير من الدول النامية، وتحولت هذه الصواريخ إلى أداة تكيل بها ضربات مؤثرة لتجمعات قوات العدو، وما له من قواعد ومراكز لوجستية، وخطوط نقل، وسفن، وحتى مراكزه السكانية.

وفي إطار رؤيتها لطبيعة الأوضاع، تعتقد الصين أن مما يدفع الدول النامية أكثر للحصول على الصواريخ هو نزوع واشنطن إلى استخدام القوة العسكرية ضد هذه الدول. ولعل خير ما يثبت هذا الخطر الذي يحيق بهذه الدول هو الشواهد المتعددة على لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى قصفها جواً. من ذلك، قصف يوغسلافيا في عام 1991، وإيران (1987)، وأفغانستان (1998)، والعراق (1991، ومن ثم بين عامي 1997 و2003)؛ إضافة إلى التهديد بشن هجمات جوية على الصين نفسها عام 1996 حين أمرت واشنطن اثنتين من حاملات طائراتها بالتوجه إلى مواقع على مقربة من تايوان. وترى بكين أن "دبلوماسية المدفع" التي دأبت واشنطن على انتهاجها هي ما زاد طلب البلدان النامية على الصواريخ. وبحسب أحد المحللين الصينيين الذين شاركوا في المؤتمر الصيني-الأمريكي غير الرسمي (أو ما يسمى بـ "المسار الثاني") حول الانتشار النووي، فإن البلدان النامية بامتلاكها الصواريخ تأمل الحصول على القدرات التي تمكنها من «الرد بالمثل على خصومها بما لديها من وسائل الضرب من بُعد بقصد الإمساك بزمام المبادرة في الحرب».[28] ويقول محلل صيني آخر إن السبيل الأفضل أمام واشنطن للتعامل مع المشكلات الدولية يكمن في «حسم الصراعات الإقليمية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ونبذ سياسات القوة».[29] وهذا، بطبيعة الحال، سيفرض على الولايات المتحدة الأمريكية التخلي عن نزعة الهيمنة، والتعامل مع الدول الأخرى - بما فيها دول العالم الثالث الأضعف - على قدم المساواة دون استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وفيما يتعلق بنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، تتصرف الولايات المتحدة الأمريكية وكأنها قاضٍ نصَّب نفسه لإصدار الأحكام، وتنسب لنفسها سلطة تقرير ما «يزعزع الاستقرار» وما لا يزعزعه. وعلى هذا، فهي قد حكمت على مبيعات تكنولوجيا الصواريخ الصينية لإيران بأنها مدعاة لزعزعة الاستقرار، أما المبيعات الأمريكية من هذه التكنولوجيا لكل من اليابان وسنغافورة وتايوان فليست كذلك!

بل إن بكين تميل إلى الاعتقاد بأن ثمة خللاً أشد خطورة يعيب الحملات التي تقودها واشنطن لتقييد انتشار تكنولوجيا الصواريخ، وذلك هو انتهاك حق دول العالم الثالث السيادي في الدفاع عن نفسها. وتعتبر بكين أن قدرة هذه الدولة أو تلك على حماية نفسها، وامتلاك الأسلحة والوسائل التي تراها ضرورية لتوفير هذه الحماية، تعد ركناً جوهرياً من أركان سيادتها، اللهمَّ إلا إذا ارتضت الدولة لنفسها فرض قيود على حقها هذا من خلال دخولها طرفاً في المعاهدات الدولية بشتى أنواعها. وأي "تدخل" في هذا الشأن من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها سيعد برهاناً على نزوعها لبسط هيمنتها على الدول الأخرى. ولا خلاف على أن الحد من قدرات دول العالم الثالث العسكرية – ولاسيما تلك التي ترفض الانصياع لإملاءات الغرب – إنما يصب في صالح واشنطن وحليفاتها؛ وهذا منطق سلطوي يتناقض مع احترام الصين لاختصاص الدولة السيادي في تحديد ما تراه ضرورياً للدفاع عن نفسها. ويبدو من حيث الجوهر أن واشنطن تريد القول إن طهران ليس لها الحق في اتخاذ التدابير التي تراها حكومتها ضرورية لحماية نفسها.

والسؤال الذي يُثار هنا مرة بعد أخرى: هل الولايات المتحدة الأمريكية هي من يدير العالم؟

الدعم الصيني للقوات البحرية الإيرانية بعد الحرب مع العراق

انصب اهتمام برامج التطوير العسكري الإيرانية (خلال الفترة التي تلت عام 1988) على سبل مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك انطلاقاً من إحساسها العميق بالقلق في ذلك الوقت من أي عمليات عسكرية أمريكية محتملة. ولم يكن النظام الإيراني يخشى غزواً واحتلالاً أمريكيين واسعي النطاق يراد بهما الإطاحة به، بقدر خشيته من تدمير مرافق الدولة لإنتاج النفط ووسائط شحنه الكائنة على الخليج. وكان محللون إيرانيون تنبهوا إلى أن العقيدة القتالية لسلاح البحرية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة باتت تتمركز على "الحروب الساحلية" التي يمكن من خلالها للقوات الأمريكية خوض حروب محدودة في مناطق ساحلية ضد قوات العدو التي يتوقع منها استخدام الألغام،

والغواصات العاملة بالديزل، وصواريخ كروز، وقوارب الهجوم السريعة الخفيفة.[30] لذلك حرصت إيران على صياغة برامجها التطويرية المشار إليها على النحو الذي يمكنها من التصدي لحرب من هذا النمط تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ضدها.

وهنا جاء دور بكين لمد يد العون لطهران في إطار جهودها الرامية لتقوية قدراتها على التصدي للحرب الساحلية. ومع أن عناصر هذا الدعم تبدو متواضعة عند حسابها كل على حدة، إلا أنها في مجموعها أضفت تطوراً مهماً جداً على قدرات إيران. وهكذا، وبينما جاءت روسيا وكوريا الشمالية في مقدمة شركاء إيران في مجال تطوير الصواريخ البالستية، لعبت الصين الدور الرئيسي في ميدان تطوير قدراتها البحرية؛[31] وتمثلت أول مساهماتها في مئتين من صواريخ كروز المضادة للسفن من طراز HY-2 (المعروفة في الغرب باسم "سيلكورم") تم تزويد إيران بها عام 1986. والصاروخ سيلكورم، الذي لا يزيد مداه على 100 كيلومتر، مصمم على غرار الصاروخ السوفيتي ستايكس Styx الذي يعود تاريخه إلى ستينيات القرن الماضي. وهو ينطلق بسرعة 0.9 ماخ [رقم يمثل النسبة بين سرعة جسم ما وسرعة الصوت في الجو المحيط به] حاملاً رأساً حربياً زنته 450 كيلوجراماً. ومع أنه ما كان ليشكل خطراً حقيقياً على السفن الحربية الأمريكية، إلا أنه كان كذلك بالنسبة لناقلات النفط الضخمة البطيئة الحركة التي تمخر مياه الخليج جيئة وذهاباً. وفي واقع الحال، فإن الصين زودت إيران بهذه الصواريخ مع احتدام "حرب الناقلات" بين إيران والعراق، ولاريب في أن مدى الصاروخ يسهّل عليه كثيراً تغطية مضيق هرمز بعرضه البالغ ثلاثين كيلومتراً [الحقيقة أن عرض المضيق يبلغ 45 كيلومتراً]. ولم يمض إلا وقت قصير على أول المبيعات الصينية لإيران، حتى تبين أن بكين أمدت طهران بالمعدات والتقنيات التي تمكّنها من تصنيع صواريخ سيلكورم محلياً.[32]

وفي منتصف التسعينيات، حصلت إيران من الصين على جيل جديد من الصواريخ المضادة للسفن أعلى قدرة ويرمز إليها بـ (C-801) و (C-802) وهي تشبه في تصميمها الصاروخ الفرنسي أكزوسيت. ويعمل الطراز الأول بالوقود الصلب ويصل مداه إلى 40

كيلومتراً، بسرعة 0.9 ماخ، ويمكن إطلاقه من الغواصات (عبر أنابيب الطوربيدات) أو بواسطة الطائرات. أما الثاني، الذي كشف عنه جيش التحرير الشعبي الصيني أول مرة في عام 1989، فيبلغ مداه 120 كيلومتراً، ويتميز بمحرك توربيني نفاث، ووزنه أقل من 25 رطلاً، كما أن قطره أقل من نصف قطر صاروخ سيلكورم، ويحلق على ارتفاع أقل منه (20–30 متراً مقارنة بـ 30–50 متراً)، وإن كان الحد الأدنى لمداه يقل قليلاً عن مدى الطراز الأول. وفي كل الأحوال، فإن مواصفات هذين الصاروخين جعلتهما أشد فاعلية وأصعب على التصدي لهما مقارنة بصاروخ سيلكورم.[33] وقد وافقت الصين على بيع 150 صاروخاً منه لطهران، ولكنها لم تسلمها سوى نصف هذا العدد قبل تجميد الصفقة بتأثير ضغوط أمريكية قوية.[34] وفي حزيران/ يونيو 1997 أجرت إيران أول اختبار لها على الصاروخ C-801 بإطلاق ثلاثة منها كانت نُصبت على طائرة من طراز فانتوم–4، فأصاب اثنان منها هدفيهما – كما قيل – على مدى 40 كيلومتراً (25 ميلاً).[35] وبفضل المواصفات التي أدخلتها الصين على هذين الصاروخين، فإن نسبة دقة كل منهما في إصابة هدفه باتت تصل إلى 85٪.[36] وفي عام 2000، تردد أن هيئة علوم وتكنولوجيا الفضاء الصينية CASTC اتفقت مع شركة إيرانية على التعاون لإنتاج الصاروخ C-801 محلياً،[37] وسرعان ما استطاعت إيران تصنيع الصاروخ الصيني C-802 محلياً أيضاً وأسمته كاروس.[38] كما أن الصين زودتها بالمنصات اللازمة لإطلاقه.

وخلال عامي 1995 و 1996، باعت الصين لإيران عشرة زوارق من نوع هودونج Hudong الهجومية السريعة التي يمكن تسليحها بالصواريخ، وهذه الزوارق مصنعة من الفولاذ، ويبلغ وزن كل منها 171 طناً وبطول 110 أمتار، وتصل سرعتها إلى 35 عقدة، وقد صممت على غرار زورق سوفيتي. وهي على هذا النحو لا تعد فعالة، ولكنها تصبح شديدة التأثير حين تزود بأربعة صواريخ من طراز C-802. وبامتلاكها لهذه الزوارق، وما تحمله من صواريخ، تصبح القوات الإيرانية قادرة على إطلاق صواريخ كروز مضادة للسفن، إضافة إلى البطاريات الساحلية والطائرات. وعملت إيران خلال الفترة 1996–1998 على تحوير أسطولها المؤلف من عشرة زوارق من طراز كامان Kaman الهجومية

السريعة التي كانت قد بُنيت في فرنسا إبّان السبعينيات ليتسنى لها تسليحها بصواريخ C-802، وليضع هذا في حوزة إيران أسطولاً من عشرين زورقاً محملة بالصواريخ. أضف إلى ذلك أن عمليات تحديث زوارق كامان قد اشتملت أيضاً على نصب رادارات صينية المنشأ بعضها لإغراض التحكم في النيران fire-control، وأخرى لأغراض المسح الجوي-البحري air-sea search.[39] وخلال الأعوام الأولى من عقد التسعينيات واصلت إيران أيضاً مساعيها لزيادة عدد مواقعها الساحلية المعدة لإطلاق صواريخ من طراز سيلكورم وC-801 و C-802 الجوالة المضادة للسفن. وزودت الصين إيران أيضاً بنسخة محورة من الصاروخ الأخير جرى تصميمه على النحو الذي يتيح إطلاقه بواسطة أي من الطائرات أو السفن أو الغواصات، بل إن بكين ساعدت طهران على إنتاج نسخة إيرانية من هذا الصاروخ محلياً (حمل اسم YJ-2) وهو الذي نجحت إيران في زيادة مداه إلى 120 كيلومتراً. وعلى غرار الصاروخ الأصلي، فإن سرعة النسخة الإيرانية تصل إلى 0.9 ماخ، وتحلق على ارتفاع 5-7 أمتار فقط فوق سطح البحر في مرحلة اقترابها من الهدف.[40] وهكذا، فقد أصبح بمقدور إيران، بفضل الدعم الصيني، مهاجمة السفن الأمريكية بقوى موجهة متعددة؛ ما يزيد كثيراً من تعقيد مهمة المنظومات الدفاعية.

ومع اقتراب عقد التسعينيات من نهايته، أقامت هيئة علوم وتكنولوجيا الفضاء الصينية CASTC مشروعاً مشتركاً مع إيران لتطوير جيل جديد من الصواريخ المضادة للسفن؛ ففي عام 1998 وبعد أن عرضت الصين صاروخاً من هذا النوع القصير المدى (14 كيلومتراً) باسم C-701، ما لبثت إيران أن نشرت صاروخاً مشابهاً له أطلقت عليه اسم (نور Noor)، والذي جاء - فيما بدا - حصيلة برنامج للتطوير المشترك مع الهيئة الصينية المذكورة.[41] وفي منتصف التسعينيات، ظهرت تقارير عن قيام الصين ببيع مجموعة من الطوربيدات المتطورة لإيران، واستخدمتها القوات البحرية الإيرانية أول مرة خلال مناورات أجرتها في الخليج في نيسان/ إبريل 1996.[42] وفي عام 1999 وافقت الصين على مد يد العون لإيران في جهودها لتحوير الصاروخ الصيني المضاد للسفن نوع FL-7 بقصد إطالة مداه من 30 إلى 50 كيلومتراً وجعله قابلاً للإطلاق إما من الطائرات العمودية أو من الزوارق الهجومية السريعة.[43] وفي عام 2000، زودت الصين إيران أيضاً بطراز آخر من

الزوارق الهجومية السريعة المسلحة بالصواريخ المسماة "تشاينا كات China Cat"، ويتميز هذا الزورق ببدن مصنوع من الخشب catamaran، وبصغر حجمه (19 طناً)، وسرعته العالية (50 عقدة مقارنة بسرعة الزورق هودونج التي لا تزيد على 35 عقدة)، وإمكانية تسليحه بأربعة صواريخ FL-10 الصينية المضادة للسفن،[44] وكان متوقعاً أن تسعى إيران لامتلاك عشرة من هذه الزوارق.

ومن المرجح أن الصين أمدت إيران بنموذجين مما يسمى "الألغام الصاعدة" rising mines ذات الدفع الصاروخي من نوع ME-52 و ME-55، وهي تعد من الأسلحة البالغة التعقيد، حيث استُمد تصميمها من ألغام بحرية سوفيتية الصنع عملت الصين على تطويرها خلال عام 1987. وهذه الألغام تُدفع إلى قاع البحر لعمق يصل إلى 200 متر كحد أقصى، وكل منها يحتوي على حاسوب يتولى معالجة البيانات الصوتية والمغناطيسية ومستوى الضغط الذي تتعرض له الألغام وفقاً لمختلف الأوضاع البيئية والعملياتية التي يتم تغذية الحاسوب بها قبل زرع اللغم، ومتى ما تم إطلاقه يقوم الصاروخ بدفع الشحنة المتفجرة صوب الهدف بأحد الأشكال المتعددة التي تحددها وحدة المعالجة المركزية.[45]

وكان للصين أيضاً دور في تحديث منظومة الدفاع الجوي الإيراني؛ ففي عام 1985، شرعت الصين في تزويد طهران بصواريخ أرض-جو من طراز HQ-2B (المعروفة بـ "سام") لأغراض الدفاع الجوي. وطبقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، تسلمت إيران 150 صاروخاً منها خلال الحرب الإيرانية-العراقية، و200 صاروخ بعدها. وتصميم الصاروخ مأخوذ من الصاروخ السوفيتي SA-2 الذي كانت موسكو زودت الصين بمجموعة منه في خمسينيات القرن الماضي؛ وقد روعي في تصميمه قدرته على إصابة القاصفات التي تحلق على ارتفاعات شاهقة، ولكنه في الثمانينيات أضحى منظومة عتيقة الطراز من الناحية العملية، حين صارت معظم أسلحة الجو تحبذ توجيه ضربات القصف من ارتفاعات منخفضة.[46]

ومع ذلك، فقد كان بوسع إيران خلال التسعينيات أن تتخذ مـن الـصاروخ HQ-2B أساساً أدخلت عليه التقنيات الروسية الحديثة لإنتاج أنمـوذج جديـد أكثـر تطـوراً أطلقت عليه اسم (Sayed-1A) الذي يمكن إطلاقه على الأهداف المحددة لـه عـلى أي ارتفاع. ولم تتوانَ الصين عن تقديم العون لإيران في تطوير منظومة صاروخ أرض-جـو الفائق التطور الذي ينتمي إلى الجيل الثاني باسم Misagh-1، وهـو يُحمـل عـلى الكتـف ومخصص لضرب أهداف تحلق على ارتفاعات منخفـضة.[47] واستناداً إلى تقريـر لوكالـة المخابرات المركزية CIA، فإن شركة استيراد وتـصدير للالكترونيـات الوطنيـة الـصينية كانت في وقت ما من عام 1996 قد بدأت بتجهيـز إيـران بعـدد مـن مكونـات منظومـة الرادار المتطورة من طراز JY-14، وهي قادرة على تعقب ما يصل إلى 100 هدف ما بـين طائرة وصاروخ في وقـت واحـد، وتغذيـة معلوماتهـا لمنظومـة حاسـوب تتـولى فرزهـا وتبويبها ومن ثم تمريرها إلى بطاريات صواريخ الاعـتراض، بالإضـافة إلى قـدرتها عـلى تعقب أهدافها على ارتفاعات تصل إلى 75 ألف قدم وضمن نطاق سعته 186 ميلاً حتى في حال تعرضها لقدر كبير من التشويش الإلكتروني، وكان العمل على نصب عـدد مـن هذه الرادارات في إيران بدأ عام 1998.[48]

وفي الوقت الذي تبدو فيه قائمة المساعدات الصينية هذه لإيران مثيرة للدهشة، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن روسيا بما توافر لديها من تقنيات إلكترونية وقـدرات صـاروخية متطورة، وليس الصين، كانت الشريك المفضل لإيران في الميدان العسكري في فترة ما بعـد عام 1988. ومع ذلك، فإن مساهمات بكين في مجموعهـا كانـت قـد سـاعدت إيـران عـلى تحقيق تطور مهم للغاية في مجال القدرات المضادة للقوات البحريـة، الأمـر الـذي زاد مـن قدراتها الدفاعية عموماً ضد خصوم إقليميين، كالعراق والمملكة العربية السعودية، ناهيك عن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تشتبك معها إيـران في خـلاف طـال أمـده حـول ملكية ثلاث جزر صغيرة تقع في مضيق هرمـز. ومهـما يكـن الحـال، فـالعراق قـد جـرى إضعافه أكثر فأكثر بدءاً بالهزيمة التي تكبدها عام 1991، ومروراً بالعقوبات التي فرضـتها الأمم المتحدة عليه، وانتهاءً بحالة التداعي التي كان عليها عام 1997 وهـو يتجـه صـوب

مجابهة أخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي تلك الأثناء كانت العلاقات السعودية-الإيرانية تميل نحو التحسن؛ لذا بدا من المستبعد أن تخوض السعودية أو الإمارات مواجهة عسكرية مع إيران. وكما جرت الإشارة إليه، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تجسد الهم الأمني الأبرز الذي يشغل بال إيران، والخصم المفترض الرئيسي الذي تستهدفه برامج التحديث العسكري الإيرانية التي تنفذ بدعم صيني.

المساعدات الصينية لبرامج الصواريخ البالستية الإيرانية

لم تكن إيران عند نشوب الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980 تمتلك شيئاً من صواريخ أرض-أرض. غير أن أهمية هذه الصواريخ باتت تتعاظم شيئاً فشيئاً مع استعصاء الحرب على التسوية، وتحولها بدءاً من عام 1983 إلى حرب استنزاف يريد بها كل طرف إنهاك الآخر وتدمير قدراته. ومن سوء طالع إيران أن العراق كان متقدماً عليها كثيراً في هذا المجال. ومن هنا، ولسد النقص في ترسانتها الصاروخية، تبنت إيران نهجاً ذا مسارين؛ فاشترت بادئ الأمر صواريخ أرض-أرض من ليبيا وسورية وكوريا الشمالية وربما من الاتحاد السوفيتي أيضاً، وشرعت في غضون ذلك بتطوير قدرات محلية لإنتاج الصواريخ بشتى أنواعها، وعلى هذا المسار احتلت الصين وكوريا الشمالية الأولوية على قائمة شركاء إيران الأساسيين.[49] وفي سياق التعاون مع هذين البلدين في مجال الصواريخ، وضعت طهران صيغة لـ "تقسيم المهام" بينهما. ففي إطار جهودها لامتلاك قدرات صاروخية بصورة عامة، وضعت طهران نصب أعينها التمكن من تقنيات الوقود بحالتيه السائلة والصلبة على حد سواء. وهكذا، أخذت كوريا الشمالية على عاتقها تلبية احتياجات إيران في مجال الوقود السائل؛ بينما تولت الصين تجهيزها بما تحتاجه صواريخ الوقود الصلب من تقنيات، وهي التي تتميز بدقة أكبر وبسرعة إطلاق، فغدت أكثر أمناً بالنسبة لأطقم إطلاقها الذين صاروا يعولون عليها أكثر من غيرها. ويبدو أن الدعم الذي قدمته الصين لبرامج تصنيع الصواريخ الإيرانية وتطويرها كان قد اتُّفق عليه أثناء زيارة رفسنجاني لبكين في حزيران/ يونيو 1985.[50]

وفي الجانب الآخر، لا يُعرف إلا القليل جداً عن العلاقة بين بكين وبيونج يانج في سياق اشتراكهما في دعم برامج إيران لتطوير ترسانتها الصاروخية. وكما قلنا، فإننا نفترض أن طهران هي التي أوجدت "قسمة العمل" هذه فيما بينهما. ومن هنا، فإن متطلبات إيران هي التي كانت تملي عليها الاستعانة بإحداهما، أو ربما بطرف ثالث ما. ومهما يكن، فلم تتردد بكين في تمهيد الطريق أمام تعاون بيونج يانج مع إيران في المجال الصاروخي. وبحسب تقارير استخباراتية أمريكية، فإن الصين سمحت مراراً لطائرات شحن إيرانية متجهة صوب كوريا الشمالية بالمرور في أجوائها، لتعود من هناك وهي محملة بالصواريخ أو بمكوناتها ومعداتها.[51] وهناك تقارير كانت تحدثت عام 1983 عن موافقة إيران على تمويل الخطط التي وضعتها كوريا الشمالية لتحوير تصاميم صواريخ (سكود-بي) وإعادة تصنيعها.[52] وكانت هذه الصواريخ ذات المرحلة الواحدة قيد الخدمة في القوات السوفيتية حتى عام 1967، وهي تعمل بالوقود السائل ولا يزيد مداها على 300 كيلومتر. وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1983 كان رئيس وزراء إيران روح الله موسوي ووزير دفاعها محمد سالم قد أجريا محادثات في بيونج يانج بشأن تقديم دعم مالي إيراني طويل الأجل لبرامج بيونج يانج لتطوير الصواريخ المذكورة. ومنح الاتفاق الذي تم التوصل إليه طهران الحق في شراء نماذج إنتاجية من هذه الصواريخ حال توافرها.[53] وقد اشترت إيران بالفعل إبان الحرب مع العراق ما يتراوح بين 200 و300 صاروخ (سكود-بي) الكوري الصنع؛ بل إنها استطاعت في أواخر التسعينيات أن تنتج صاروخاً محلياً - وبمساعدة كل من بيونج يانج وبكين - نسخة متقدمة من هذه الصواريخ بمدى يصل إلى 500 كيلومتر.[54] وعلى وجه التعميم، فالصين قدمت فعلاً دعماً هندسياً لبرامج كوريا الشمالية الخاصة بتطوير صواريخ سكود-بي الممولة إيرانياً؛ فأقامت دورات تدريبية فنية لمهندسين كوريين شماليين تتعلق بتصميم المحركات وإنتاجها، وبتصميم هيكل الصاروخ، إضافة إلى توفير أدوات ومعدات ذات نوعية متطورة لضمان الدقة العالية في تصنيع مكونات هذه الصواريخ.[55]

وخلال سنوات الحرب في الثمانينيات، تركزت المساعدات الصينية المباشرة لإيران في مجال الصواريخ البالستية على صواريخ المدفعية الثقيلة غير الموجهة ذات المديين القصير

والمتوسط. كما وجدت إيران العون من بكين حين توجهت لاستنساخ صواريخ المدفعية الصينية طراز-83 وإنتاجها محلياً. أما الدعم الصيني لبرامج التحوير وإعادة التصميم والإنتاج فلم يبدأ - كما يبدو - إلا في عام 1985 كأحد بنود الاتفاق الذي أبرم خلال زيارة رفسنجاني الآنفة الذكر.[56] وبحلول عام 1987 أسفرت تلك الجهود عن امتلاك إيران صاروخاً بعيار 320 مليمتراً مداه 45 كيلومتراً وقادراً على حمل رأس حربي زنته 70 كيلوجراماً، وهو الذي أسمته "عُقاب"،[57] وتمكنت من إنتاجه محلياً بفضل ما وضعته الصين في متناولها من آلات وتقنيات وخبرات فنية. وفي العام نفسه، بدأ تشغيل مصنع أقيم في (سيمان Seman) - على بعد 175 كيلومتراً إلى الشرق من طهران - قُدّر له إنتاج قرابة ألف من هذه الصواريخ سنوياً. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر 1986، كانت القوات الإيرانية قد بدأت باستخدام صواريخ "عقاب" في ميدان المعركة ضد القوات العراقية. وفي أواخر عام 1989 دخل حيز الإنتاج في إيران أنموذج جديد أكثر دقة من صاروخ "عقاب" حمل اسم "الفجر-3".[58]

وكانت الصين في عون إيران أيضاً عندما قررت تطوير طراز آخر من صواريخ المدفعية الثقيلة غير الموجهة التي تعمل بالوقود الصلب أطلقت عليه اسم "نازِعَات Nazeat"؛ وهو من عيار356-450 مليمتراً، ويتراوح مداه بين 80 و120 كيلومتراً، وقد شرعت إيران في إنتاجه فعلياً في مطلع عام 1988 في مصنع بنته كوريا الشمالية في أصفهان، وبدأت بإطلاقه أول مرة تجاه مدن عراقية في آذار/ مارس من العام ذاته. وأسهمت بكين كذلك في إقامة معامل إيرانية لتصنيع المواد الصلبة الدافعة للصواريخ، بما في ذلك مادة فوق كلوريد الأمونيوم كأحد مكوناتها الرئيسية، حيث قلّل إنتاجها محلياً إلى حد كبير احتمال تعرض إيران للعقوبات.[59] كما اشترت إيران من الصين عام 1989 مائتين من الصواريخ المعروفة بـ CSS-88 HQ-2J، وهي في الأصل صواريخ مضادة للطائرات لا يتجاوز مداها 150كيلومتراً، ويُعد الرأس الحربي الذي تحمله صغيراً نسبياً؛ ولكن تم تطويرها لاستخدامها في الهجمات الأرضية. ومع هذا، فإن شراءها (وهي رخيصة الثمن أصلاً) منح إيران فرصة تعويض النقص في مخزونها من صواريخ أرض-أرض بعد أن

استنزفته "حرب المدن" التي كانت السمة الأبرز للمرحلة الأخيرة من الحرب الإيرانية-العراقية؛ وكان يمكن لإيران أيضاً أن تجعل من هذا الصاروخ سلاحاً تُرهب به المدن العراقية والخليجية على حد سواء منذ بدأت بتجميعه محلياً بعد حصولها من الصين على ما تحتاجه من مكوناته ومعدات وأدوات إنتاجه.[60]

وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى دخل التعاون الصيني-الإيراني في المجال الصاروخي مرحلة جديدة؛ فقد ذُكر في ذلك الوقت أن الصين أبدت موافقتها في عام 1988 على تزويد إيران بالتكنولوجيا التي يتطلبها إنتاج صواريخ أرض-أرض مشابهة لصواريخ "الحسين" و"العباس" العراقية (حيث يصل مدى الأول 600 كيلومتر، والثاني 900 كيلومتر). وتجدر الإشارة هنا إلى أن صواريخ M-9 الصينية ذات مدى يبلغ 600 كيلومتر، وقادرة على حمل رأس حربي بزنة 500 كيلوجرام، وهي بذلك تقع ضمن صواريخ الفئة الأولى بموجب نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ. وهناك تقارير تفيد أن اتفاقية عام 1988 اشتملت على عقد دورات تدريبية للمهندسين والفنيين الإيرانيين، وإيفاد مستشارين صينيين إلى إيران، فضلاً عن موافقة بكين على تزويدها بالمعدات والمساعدات الفنية اللازمة لتطوير البنى التحتية الخاصة ببرامج تصميم مثل هذه الصواريخ واختبارها وتصنيعها. وقيل أيضاً إن الصين ساعدت إيران عام 1989 على إنشاء مصنع في (شاهرود) (شمال شرق إيران) لإنتاج صواريخ أرض-أرض SSM ذات مدى 800 كيلومتر، إضافة إلى بناء منشأة لاختبار الصواريخ وميدان لإطلاقها على مقربة من سيمان.[61]

وخلال المباحثات التي جرت في التسعينيات بين جيانج هوا، نائب رئيس هيئة الدولة للعلوم والتكنولوجيا وصناعات الدفاع الوطني COSTIND، والفريق علي أكبر تركان، وزير الدفاع الإيراني، بدا واضحاً أن الصين وافقت على مساعدة إيران في إنشاء خطي إنتاج في مصنع (أصفهان) لإنتاج صواريخ من طرازي M-11 و M-9 الصينيين اللذين يعملان بالوقود الصلب، وتتولى مصانع جيش التحرير الشعبي الصيني إنتاجها لأغراض

التصدير.[62] ولأن مدى الصاروخ M-11 لا يتجاوز 280 كيلومتراً، فهو بذلك يقع خارج حدود المدى الأدنى المقرر لصواريخ الفئة الأولى والبالغ 300 كيلومتر. وقد صمم ليكون بديلاً عن الصاروخ سكود-بي (الذي يعمل بالوقود السائل) ويمكن إطلاقه من المنصات القياسية ذاتها المخصصة لهذا الأخير، ولكنه يتفوق عليه من حيث السرعة وسهولة الإطلاق. وقيل إن إيران وسورية ساهمتا في تمويل البرنامج الذي وضعته الصين لتطوير صواريخ M-9، حتى إنهما دفعتا وديعة مالية لغرض شراء هذه الصواريخ حال توافرها.[63] وفي واقع الحال، فإن الصين، وإن كانت قد تفادت أي تعهد يلزمها ببيع كل إنتاجها من هذه الصواريخ لبلدان شرق أوسطية، إلا أنها مضت قدماً نحو مساعدة إيران (لا سورية) على تعزيز قدراتها المحلية في مجال تصنيع الصواريخ الشبيهة بصواريخ M-9 وتطويرها. ومع ذلك، فهي لم تبع لإيران كل ما لديها من صواريخ M-11 كما فعلت مع باكستان عام 1992؛ ففي أيلول/ سبتمبر 1992 ذكر متحدث باسم السفارة الإيرانية في بكين أن الصين «أبدت استعدادها لإرسال» خمسمائة صاروخ من هذا النوع لإيران،[64] بيد أن هذه الصفقة لم ترَ النور بتأثير الضغوط الأمريكية.[65] وفي هذا الشأن، كشف تقرير للمخابرات الإسرائيلية النقاب عن موافقة إيران على تمويل برنامج صيني لتطوير صاروخ جديد يستند في تصميمه إلى الصاروخ M-9 على أن يتم تزويده بمنظومات توجيه أكثر تطوراً، ومن ثم تتولى إيران تجميعه محلياً.[66]

وأثناء زيارته لإيران في تموز/ يوليو 1991، قيل إن رئيس الوزراء الصيني لي بينج توجه إلى أصفهان لزيارة عدد من المجمعات، حيث يعمل خبراء صينيون - إلى جانب نظرائهم الإيرانيين والكوريين الشماليين - على إنتاج الصواريخ بشتى أنواعها.[67] وخلال عامي 1994-1995، بدا أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية غدت موقنة بأن الصين زودت إيران بعشرات، بل وربما مئات، من نظم التوجيه والتقنيات الحاسوبية اللازمة لإنتاج الصواريخ، لتتيح بذلك لإيران - كما ذُكر حينئذ - رفع مستوى دقة الإصابة لصواريخها من طراز سكود المصنعة في كوريا الشمالية، وتعزيز قدراتها المحلية على تصنيع الصواريخ.[68]

وفي مطلع تسعينيات القرن الماضي، استهلت إيران العمل ببرنامج لتطوير سلسلة جديدة من صواريخ بالستية تعمل بالوقود الصلب حملت اسم "زلزال"، وهي تماثل في الأصل صواريخ صينية. وفي إطار هذه السلسلة، تمكنت إيران من إنتاج الصاروخين "زلزال-1" و"زلزال-2" اللذين يبلغ مدى الأول منهما 100-150 كيلومتراً والثاني 350-400 كيلومتر، بعد أن حصلت على التقنيات الخاصة بهما من كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية وألمانيا، فيما مدَّ خبراء صينيون يد العون لها فيما يتعلق بتكنولوجيا الوقود الصلب ومنظومات التوجيه.[69] بل إن الصين زودت إيران سراً في ذلك الوقت بما يتراوح بين 20 و90 صاروخاً من طراز M-7 (أرض-أرض)، وهي تعمل بالوقود السائل والصلب ويصل مداها 160 كيلومتراً، ويمكن استخدامها لضرب السفن.[70]

وشهد شهر آب/ أغسطس 1996 بداية جولة جديدة من جولات التعاون في الميدان الصاروخي، يوم زار وزير الدفاع الإيراني محمد فوروزنده بكين - يرافقه عدد من كبار ضباط القوات البرية التابعة للحرس الثوري - لإجراء مباحثات مع نظيره الصيني تشي هاوتيان. وبحسب تقارير صحفية نشرت في طهران، أبرم الجانبان بروتوكولاً يقضي بشراء ما قيمته 4.5 مليارات دولار من الأسلحة والتقنيات العسكرية على مدى ثلاث سنوات. وكان نصيب كل من الصواريخ البالستية وتقنيات إنتاجها ومعدات إنتاج الإلكترونيات وبرامج التدريب العسكري مجتمعة من هذه الصفقة نحو 1.5 مليار دولار. واشتملت - إضافة لذلك - على صواريخ كروز مضادة للسفن طراز C-802، وصواريخ HQ-2 SA، وقاذفات صواريخ متعددة الفوهات، وأجهزة جيروسكوب، وأجهزة قياس التسارع، ومعدات لتصنيع منظومات توجيه الصواريخ واختبارها.[71] وترددت أنباء عن أن البروتوكول الذي وقعه الوزيران فوروزنده وتشي يقضي بموافقة الصين على مساعدة إيران في بناء مصانع لإنتاج الصواريخ والطائرات العمودية وأسلحة المدفعية، فضلاً عن تجهيزها بالطائرات، والصواريخ وقاذفاتها، وعجلات مدرعة، وشاحنات.[72] وفي هذا الخصوص، ورد في تقرير لوكالة المخابرات المركزية أن الصين كانت خلال النصف الثاني من عام 1996 أمدت «برامج الصواريخ البالستية الإيرانية والباكستانية بتشكيلة منوعة ضخمة من المساعدات».[73]

وبحسب تقارير استخباراتية أمريكية أخرى، فإن فريقاً من خبراء الصواريخ الإيرانيين توجه في أيار/ مايو 1997 إلى الصين للاطلاع على اختبار أرضي لمحرك صاروخي يبلغ قطره 450 مليمتراً كان سيستخدم في صاروخ جديد قصير المدى يعمل بالوقود الصلب يتم تطويره وإنتاجه مشتركاً بين الصين وإيران تحت اسم NP-110. علاوة على ذلك، اشتمل هذا المشروع المشترك على قيام الصين بتجهيز إيران بأجهزة الأشعة تحت الحمراء التي تحتاجها لفحص مصبوبات الصواريخ وسبائكها، ومحركات الدفع التي تعمل بالوقود الصلب. ولاريب في أن امتلاك إيران لتكنولوجيا هذه الأشعة شكل تطوراً هاماً في قدرات إيران على تصنيع صواريخ تعمل بهذا النوع من الوقود واستخدامها.[74] ولم تمض إلا سنوات قلائل حتى كانت الصين - بحسب تقارير نشرت وقتئذٍ - قد بنت في إيران مصنعاً لإنتاج محركات صواريخ NP-110،[75] وقبل أن يصل عقد التسعينيات إلى نهايته كانت الصين قد جهزت إيران بالفولاذ المخصص لتصنيع الصواريخ، ووضعت برنامجاً خاصاً لتدريب عشرة من العلماء الإيرانيين على أساليب وطرق التوجيه بواسطة ما يعرف بنظام "القصور الذاتي".[76]

ولم يقف التعاون الصيني مع إيران عند هذا الحد، بل تخطاه إلى تقديم الدعم لجهودها الرامية إلى إنتاج نوع جديد من الصواريخ ذات المرحلة الواحدة التي يتراوح مداها بين 800 و1240 كيلومتراً، والذي سيعرف باسم "شهاب-3". ومع أن تصميم هذا الصاروخ وإنتاجه قد ارتكزا على تقنيات روسية وأخرى كورية شمالية في المقام الأول، فإن الصين فيما يبدو لم تبخل على إيران بتقنيات التوجيه والتحكم، ناهيك عن النوعيات الخاصة من الفولاذ اللازمة لتصنيع الصاروخ.[77] ودعماً لبرنامج الصاروخ (شهاب)، قامت شركة السور العظيم الصناعية الصينية في عام 1997 بتزويد إيران بكل ما يحتاجه البرنامج من أجهزة قياس البعد ومكونات البنى التحتية اللازمة لاختبار الصاروخ أثناء تحليقه،[78] بالإضافة إلى إرسال مائة أو يزيدون من خبراء الصواريخ الصينيين والكوريين الشماليين الذين قيل إنهم عملوا في أواخر التسعينيات في إيران على تطوير نماذج صواريخ (شهاب).[79] وفي تموز/ يوليو 1998 أجرت إيران أول اختباراتها على النموذج (شهاب-3). أما التجارب النهائية عليه فقد جرت في الشهر نفسه من عام 2003 ليدخل هذا

السلاح حينذاك الخدمة لدى القوات المسلحة الإيرانية. وبسبب تقديمها التقنيات التي تتطلبها عملية تطوير هذا الصاروخ، تعرضت خمس شركات صينية في أيار/ مايو 2002 لطائلة العقوبات التي دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على إيقاعها بإيران. وفي واقع الحال، فإن الـ 930 كيلومتراً التي تمثل مدى هذا الصاروخ وضعت إسرائيل ومعها القواعد الأمريكية في تركيا تحت رحمة صواريخ إيرانية كهذه.

وفي سياق استعراضه لأحداث النصف الثاني من عام 2003، ذكر تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن مؤسسات صينية عدة لم تنقطع عن إمداد إيران بمكونات الصواريخ ذات الاستخدام الثنائي، وبمواد أولية، ومساعدات أخرى، فضلاً عن مساعدتها على «المضي صوب بلوغ هدفها في تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بإنتاج الصواريخ البالستية».[80] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، أعلنت طهران أنها تعمل على تطوير محركات تقوية صاروخية بقصد نصبها على صواريخ (شهاب-3) على النحو الذي يمكّنها من إطلاق قمر صناعي أرضي. وفي كانون الثاني/ يناير 2004، صرح وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني أن إيران ربما تصبح أول بلد إسلامي يطلق قمراً صناعياً إلى الفضاء بحلول منتصف عام 2005 مستخدماً «منظومة إطلاق خاصة به مصنعة محلياً».[81] وكانت الصين وافقت قبل ذلك في كانون الأول/ ديسمبر 1988على بيع إيران تقنيات الاتصالات وتلك المتعلقة بالأقمار الصناعية، وأبرمت معها اتفاقية لهذا الغرض خلال زيارة لي بينج لطهران في تموز/ يوليو 1991. [82] وفي السياق عينه، انضمت إيران في عام 1998 إلى تجمع تزعمته الصين وضم كلاً من منغوليا وباكستان وكوريا الجنوبية لإقامة مشروع مشترك يهدف إلى تصنيع أقمار صناعية متعددة الأغراض.[83]

الصين وقدرات الحرب الكيماوية الإيرانية

شرعت الصين منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي في مساعدة إيران على بناء منشآت خاصة لتطوير مواد كيماوية ثنائية الاستخدام، وتجدر الإشارة إلى أن الصين تمتلك خبرة واسعة في ميدان الحرب الكيماوية. ورغم محاولاتها المتكررة نفي ذلك، يكاد يكون في

حكم المؤكد أنها طورت في حقبة الخمسينيات قدرات كبيرة في مجال الحرب الكيماوية لأغراض الدفاع عن النفس، ومابرحت تحتفظ بها حتى يومنا هذا.[84]

وإذا كان بروتوكول جنيف حول الحرب الكيماوية لعام 1929 يحرم استخدام الأسلحة الكيماوية في الحروب، فإنه لم يمنع إنتاجها وتخزينها. وكانت الصين وقعت على هذا البروتوكول في العام نفسه، وأكدت التزامها به عام 1952. وفي أعقاب انضمام الصين عام 1980 إلى لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، شاركت في المفاوضات الهادفة إلى صياغة اتفاقية الأسلحة الكيماوية التي يراد من ورائها حظر إنتاج مثل هذه الأسلحة وخزنها. وبوحي من الشكوك التي كانت تساورها حيال عملية نزع السلاح إجمالاً، انتاب الصين القلق في أثناء المفاوضات من أن القوى العظمى حينذاك ربما تعمد إلى استغلال أحكام هذه الاتفاقية ابتغاء توطيد أسس تفوقها العسكري على دول العالم الثالث. ومن هنا، اعتبرت الصين أن مطالب دول الغرب بإجراء عمليات تفتيش عشوائية مفاجئة "خبيثة وضارة"؛ إذ هي تتيح لهذه الدول المطالبة بتفتيش منشآت "يشتبه" في أنها معدة لإنتاج عوامل الحرب الكيماوية أو تخزينها، سواء أكانت هذه المنشآت قد جرى إبلاغ الهيئة الرقابية المختصة بها أم لا. وعلى هذا، فإن نظاماً تفتيشياً كهذا يعد في تقدير الصين اقتحامياً أكثر مما ينبغي، فضلاً عن كونه يشكل انتهاكاً لسيادة الدول "المشتبه بها"، التي هي في الأغلب الأعم من دول العالم الثالث!

وتعتبر الصين أن التحكم في المعلومات يكتسب أهمية خاصة بالنسبة للدول الأدنى شأناً، وأن القوى الغربية يمكن أن تستثمر هذه التفتيشات الاقتحامية لوضع يدها على أسرار عسكرية أو اقتصادية. وعلى حد تعبير أحد أبرز المحللين الصينيين، فإن

> الدول الغربية المتقدمة، بعد أن وجدت في عمليات التفتيش المفاجئة وسيلة تمهد لها طريق التحول إلى "شرطي العالم"، صارت تعمل على تقوية سلطات الفرق التفتيشية والحد من حقوق الدول التي تخضع للتفتيش. وهي بهذا تسعى لتأسيس آلية لمثل هذه العمليات التفتيشية وتبيح لنفسها إحداث تغييرات غير منطقية في الحقوق التي نصت عليها الاتفاقية، وتستغلها كي تفعل ما تشاء فيما يتعلق بإجراء عمليات تفتيشية دون

سابق إنذار، والصين تعارض هذا بشكل قاطع. ومع أننا نرى أن القيام بتفتيشات مفاجئة على نحو مناسب ومؤثر أمراً ضرورياً لإضفاء القوة والفاعلية على الاتفاقية، إلا أنها – أي العمليات التفتيشية – لا ينبغي أن تضر بالمصالح الأمنية القومية للدول الأطراف في الاتفاقية بجعلها أداة تستخدمها القوى العظمى عمداً لانتهاك سيادة أمم أخرى.[85]

ولكي تزيل الضرر الذي يوقعه ما اعتبرته الجانب المجحف لهذه العمليات، تمكنت بكين من تضمين اتفاقية الأسلحة الكيماوية "آلية متوازنة" يحق للدول بموجبها رفض العمليات التفتيشية المفاجئة، ولكنها تجيز في الوقت ذاته إنزال العقاب بتلك الدول التي تسيء استخدام هذا الحق. وحين فُتحت هذه الاتفاقية للتوقيع في كانون الثاني/ يناير 1993، سارعت الصين إلى التوقيع عليها، وصادقت عليها في كانون الأول/ ديسمبر 1996. ومع ذلك، فالصين كانت لاتزال ترى أن الاتفاقية تنطوي على نواقص وعيوب خطيرة. فبالرغم من أنها تعكس نزوعاً متنامياً نحو السلام، فإنها تظل في الوقت ذاته نتاج الجهود التي بذلتها واشنطن من أجل تعزيز زعامتها في ساحة الحرب الكيماوية. وتأسيساً على هذا، فهي "غير متوازنة" وليس لها من تأثير رقابي على الولايات المتحدة الأمريكية إلا الشيء اليسير، في حين أنها تضع في متناول دول الغرب آلية قانونية تتيح لها التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث.

وتزامن توقيع إيران على اتفاقية الأسلحة الكيماوية مع توقيع الصين عليها؛ أي في كانون الثاني/ يناير 1993، ولم تمضِ سوى بضع سنوات حتى أقرت إيران بأنها قامت بإنتاج عوامل الحرب الكيماوية وتطويرها خلال المراحل الأخيرة من حربها مع العراق، رداً على استخدام العراق أسلحة كيماوية ضد قواتها بشكل واسع. ويعتقد أنتوني كوردزمان A. Cordesman أن إيران كانت بنهاية الحرب العراقية–الإيرانية تنتج غازي الخردل والأعصاب وتعبئهما في قذائف أسلحة المدفعية.[86] أما طهران فتزعم أنها أنهت من جانب واحد العمل ببرامج أسلحتها الكيماوية يوم انتهاء الحرب، إلا أن أجهزة المخابرات الأمريكية تعتقد أن إيران قامت بتخزين كميات كبيرة من آليات الحرب الكيماوية، ولم

تدخر وسعاً في سبيل ضمان اكتفائها ذاتياً من القدرات المحلية التي تكفل لها مواصلة إنتاج هذه العوامل.[87] وفي إطار هذه الجهود، لعبت الصين دور الشريك الرئيسي لإيران، أو هكذا ظنت وكالات المخابرات الغربية.

ومهما يكن من أمر، فقد جاءت حادثة الباخرة الصينية "يينهي" Yinhi (المجرة) – التي وقعت في تموز/ يوليو 1993؛ أي بعد بضعة أشهر فقط من توقيع الصين على اتفاقية الأسلحة الكيماوية، وقبل أشهر قليلة أيضاً من مصادقتها عليها – لتجسد بوضوح طبيعة الأسلوب التمييزي وغير المتوازن الذي يدير به الغرب نظام التفتيش المنصوص عليه في الاتفاقية. فقد تركت هذه الحادثة أثراً عميقاً في رؤية الصين للسياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية حيال بكين، وهي في الوقت نفسه الحادثة التي أكدت لبكين حقيقة النهج التسلطي المتغطرس وغير المنطقي الذي تتبناه واشنطن في سعيها لإدارة العلاقات الصينية–الأمريكية. بل إنها أمست قضية ذات طابع عاطفي حاد، ورمزاً فائق الأهمية من رموز الخطاب القومي الصيني عند الحديث عن محاولات الاحتواء والاستقواء التي تريد بها واشنطن فرض هيمنتها على الصين؛ وربما ألقت بظلالها على قرار الصين مواصلة تعاونها مع إيران في الميدان الكيماوي، حتى وإن تعين عليها مواجهة سخط واشنطن وغضبها الشديدين.[88]

الحادثة بدأت في تموز/ يوليو 1993 حين كان يجري تحميل الباخرة "يينهي" في ميناء داليان Dalian، ثم غادرته متجهة بحمولتها إلى ميناء بندر عباس. في تلك الأثناء، تلقت أجهزة المخابرات الأمريكية معلومات مفصلة تفيد أن وثائق حمولة الباخرة تتضمن مادتي (ثيوثنائي الجليكول) و(كلوريد الثيونيل) اللتين يمكن استخدامهما في تصنيع غازي الخردل والأعصاب.[89] وإذ افترضوا أن هاتين المادتين قد تم تحميلهما بالفعل طبقاً لسجلات التحميل –وهو افتراض ثبت عدم صحته بعد استذكار مجرى الأحداث لاحقاً– فقد خلص المسؤولون الأمريكيون إلى أن الباخرة تنقل إلى إيران معدات أسلحة كيماوية محظورة. وعلى هذا، ففي 23 تموز/ يوليو 1993، قامت السفارة الأمريكية في بكين

بإبلاغ وزارة الخارجية الصينية بأن الباخرة "يينهي" تنقل مادتين كيماويتين لإيران، مطالبة الحكومة الصينية بوقف تسليم هذه الشحنة؛ فضلاً عن أن الصين علاوة على ذلك، ستخضع للعقوبات بمقتضى القوانين الأمريكية. وفي أعقاب توجيه عدة احتجاجات إلى الوزارة، طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الصين إما أن تأمر الباخرة بالعودة إلى ميناء داليان، وإما السماح لمفتشين أمريكيين بالصعود إلى متن الباخرة وتفتيشها؛ بينما كانت المروحيات والسفن الحربية الأمريكية في تلك الأثناء تقوم بتعقب الباخرة والتقاط الصور لها.[90]

وفي بيان لها بشأن هذه الحادثة، أوضحت وزارة الخارجية الصينية أن اتفاقية الأسلحة الكيماوية لم تكن نافذة المفعول، وربما لا تصبح كذلك إلا في عام 1995 وفقاً لأقل التقديرات، وأن الصين، كالولايات المتحدة الأمريكية، لم تصادق بعد على الاتفاقية. أضف إلى ذلك - والحديث لايزال للوزارة - أنه «ما من منظمة دولية قد فوضت على الإطلاق الولايات المتحدة الأمريكية سلطة إجراء عمليات تفتيشية أحادية الجانب في بلدان أخرى... والشعوب لا يسعها إلا أن تتساءل عن الأساس القانوني الذي ارتكزت عليه الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير أفعالها... وإذا كنا سنتغاضى عن تصرفاتها انطلاقاً من موقع "شرطي العالم" الذي نسبته لنفسها زيفاً، فهل سيظل في هذا العالم مكان للعدالة، ولمبدأ التكافؤ في السيادة، ولعلاقات طبيعية بين الدول؟» ومضى بيان الوزارة إلى القول إن التصرفات الأمريكية «تسببت في انتهاك خطير لسيادة الصين وحقها في حرية الملاحة في المياه الدولية»، وأنها تنطوي على «ازدراء صارخ للأحكام والمعايير التي تحكم العلاقات الدولية».[91]

ورغم أن الصين لم تكن ملزمة بأي حكم قانوني يحظر عليها تصدير المادتين الآنفتي الذكر، فإن بيان وزارة الخارجية الصينية قال أيضاً إن الحكومة الصينية كانت منذ عام 1990 «قد أصدرت أوامر واضحة لا لبس فيها بمنع تصديرهما» إلى مناطق محددة.[92] وعلاوة على ذلك، فإن السلطات الصينية - حسبما أفاد مسؤولون في الوزارة - أجرت تحقيقاً في هذا الموضوع، واتضح لها أنه لا وجود حقيقة للمادتين المذكورتين على متن

الباخرة، وأن الرئيس الصيني جيانج زيمين قد أكد ذلك بصورة مباشرة للسفير الأمريكي في بكين ستابلتون روي Stapleton Roy، الذي اقتنع بها يكفي بهذا التأكيد؛ لأن من المستبعد أن يعرض الرئيس الصيني صدقيته لخطر كبير على هذا النحو ما لم يكن واثقاً بأنه لن يتعرض للإحراج. بيد أن الاستنتاج الذي خلص إليه روي لم يحظَ بالقبول في واشنطن التي حذرت السفينة من دخول أي مرفأ إيراني، وكررت المطالبة بإخضاعها للتفتيش. وترتب على ذلك أن ترسو السفينة خارج مضيق هرمز، وتتوقف هناك لما يقرب من عشرين يوماً استنفدت خلالها ما كان على متنها من ماء وغذاء. وفي نهاية المطاف، وافقت الصين على تفتيش الباخرة من قبل مفتشين سعوديين؛ وبناء على ذلك رست في ميناء الدمام السعودي حيث قام المفتشون السعوديون، وتحت رقابة شديدة من جانب مندوبين أمريكيين وصينيين، بتفحص كامل حمولتها دون أن يعثروا على المواد الكيماوية موضع الاشتباه. وهكذا، لم يكن أمام المفتشين الأمريكيين غير التوقيع على بيان يعلن خلو السفينة من أي مواد كيماوية محظورة، ووقع معهم المفتشون الصينيون والسعوديون. وفي غضون ذلك، لم تتوقف وسائل الإعلام الأمريكية عن التأكيد على ضلوع الصين في الترويج لنشر الأسلحة النووية.

وقد أثارت حادثة الباخرة الصينية هذه حفيظة أعداد كبيرة من المواطنين والمسؤولين الصينيين، ووصفها بيان وزارة الخارجية الصينية المشار إليه بأنها «استعراض لسياسات الهيمنة والقوة ليس إلا»، كما أن الصين طالبت الولايات المتحدة الأمريكية باعتذار علني، وبتعويضات عن الخسائر المالية التي تكبدتها، والتعهد بـ «الامتثال الدقيق للقوانين والأعراف التي تحكم العلاقات الدولية عند التعامل مع أية قضية تتصل بعلاقاتها مع دول أخرى»؛[93] لكن لم يتوقع أحد استجابة واشنطن في وقت قريب لأي من هذه المطالب.

وكما ذكرنا سابقاً، احتلت قضية الباخرة "يينهي" مكاناً بارزاً في الخطاب القومي الصيني المناهض لأمريكا. فالحال بدت في المنظور الصيني وكأن الأمريكيين مؤمنون بقدرتهم على فعل كل ما يرون الأفضل بالنسبة إليهم، وإرغام الدول الأخرى على الرضوخ لأوامرهم أو مواجهة العقاب. وبتشجيع من وسائل الإعلام الصينية، خلص الكثير من

الصينيين إلى أن القانون الدولي لا يعني شيئاً للأمريكيين، أو أنه - على أقل تقدير - يسهل تخطيه بفعل السياسات التي تنتهجها واشنطن وتشريعاتها وقوانينها المحلية، مجسدة بذلك نمط السلوك المتغطرس المتأصل في صميم النزعة التسلطية الأمريكية. وعموماً، فرغم غياب الدليل المباشر على ارتباط قضية الباخرة "يينهي" بالدعم الذي قدمته الصين لاحقاً لبرامج تطوير قدرات إيران الكيماوية، فإن مثل هذا الارتباط يبدو مؤكداً، وإن على صعيد عاطفي محض. ولابد أن الصين مدت جسور التعاون مع إيران في هذا المجال انتقاماً لما تعرضت له الباخرة "يينهي"، وتذكيراً عملياً للأمريكيين بأنهم ليسوا حكام العالم.

وفي النصف الثاني من التسعينيات شرعت أجهزة المخابرات الأمريكية والغربية بالكشف عن حالات تكرر وقوعها في إطار المساعدات الصينية المقدمة للقدرات الكيماوية الإيرانية ذات الاستخدام المزدوج؛ ففي شباط/ فبراير 1995، وبعد تحقيقات امتدت سنتين تقريباً أجرتها هونج كونج والولايات المتحدة الأمريكية، قررت الأولى حل ثلاث شركات جراء تورطها في شحن مواد كيماوية أولية تستخدم في تصنيع غازي السارين والخردل. وكان رجل أعمال استرالي أسس الشركات الثلاث في هونج كونج كغطاء - فيما يبدو - لحجب الأنظار عن مثل هذه الشحنات. بعد ذلك مباشرة، فرضت وزارة الخارجية الأمريكية حظراً على أية نشاطات تجارية تقوم بها هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، ووضعتها قيد المراقبة على قائمة الشركات التي تسهم في انتشار الأسلحة الكيماوية. وعلى أية حال، فإن واشنطن لم تصل إلى اقتناع تام بأن الحكومة أو الشركات الصينية ارتكبت جرماً تعاقب عليه فيما يتعلق بهذه الأحداث. ومع ذلك، رفض ناطق باسم وزارة الخارجية الصينية اتهامات واشنطن للصين بتصدير أسلحة كيماوية لإيران واصفاً إياها بـ «غير المسؤولة تماماً» ومؤكداً أن «الصين لم تصدّر لإيران قط مكونات صواريخ أو أسلحة كيماوية». وأضاف أنه بدلاً من إطلاق «تهم لا مبرر لها ضد الصين»، فإن على الولايات المتحدة اتخاذ «التدابير السليمة الفعّالة اللازمة لإزالة العواقب الخطيرة» الناجمة عن زيارة رئيس تايوان لي تينج-هوي Lee Teng-hui الأخيرة لواشنطن.[94] ولأهمية الصلة التي تربط بين العلاقات الأمريكية-التايوانية وبين العلاقات الصينية-الإيرانية، فسيتم تناولها بالبحث في الفصل اللاحق.

حرصت وكالات المخابرات الأمريكية طوال عام 1995 على مراقبة «التدفق المطَّرد» لمعدات صينية ذات صلة بالقدرات الكيماوية إلى إيران حيث يتم نصبها في مصانع أقيمت ظاهرياً لإنتاج مواد كيماوية قيل إنها لأغراض محض تجارية أو صناعية. ولكن واشنطن تعتقد أن هذه المصانع تخفي أغراضاً عسكرية، ويساورها الشك في أن طهران تستهدف بها تطوير قدراتها على إنتاج جميع ما تتطلبه الحرب الكيماوية من أصول ومكونات، إضافة إلى تحسين قدراتها الذاتية على تصنيع المعدات التي تكفل لها تحويل هذه الأصول والمكونات إلى أسلحة كيماوية كاملة الصنع. وما إن حل عام 1996 حتى غدت المخابرات الأمريكية موقنة أن الصين زودت إيران بعدة مصانع بكامل معداتها وأجهزتها لإنتاج عوامل الحرب الكيماوية. ومع أن هذه المصانع كانت في ظاهرها مصممة لتصنيع مواد كيماوية ذات طابع صناعي، إلا أن مسؤولين أمريكيين عادوا مجدداً ليعربوا عن اقتناعهم بأن لهذه المصانع أغراضاً مستترة ذات صلة بالأسلحة الكيماوية. وبحسب وصف أحدهم، فإن نقل التكنولوجيا الصينية إلى إيران أسدى العون لـ "برنامج الأسلحة الكيماوية الأكثر نشاطاً" في العالم الثالث.[95] وفي شهادته التي أدلى بها أمام الكونجرس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، قال بروس ريديل Bruce Reidel، مساعد نائب وزير الخارجية الأمريكية، إن شركات صينية ساعدت إيران على تطوير أسلحتها الكيماوية، فسارعت إيران في الحال إلى نفي هذه الاتهامات، وقالت على لسان مسؤول في وزارة خارجيتها إنها «لا تسعى لامتلاك أسلحة كيماوية» تحت أي ظرف من الظروف.[96]

وقبل انتهاء عام 1996 ساد الاعتقاد بأن كيانات صينية أمدت إيران بما يصل إلى أربعمائة طن من المواد الكيماوية الأولية التي تدخل في تصنيع غاز الأعصاب والغازات المسيلة للدموع. وفي مطلع العام التالي، أماطت وكالات الاستخبارات الأمريكية النقاب عن شحنة تتألف من أربعين ألف برميل من المواد الكيماوية المزيلة للتلوث الذي تسببه عوامل الحرب الكيماوية، فضلاً عن قيام شركات صينية ببيع إيران سفناً مبطنة بالزجاج glass-lined لاستخدامها في إنتاج هذه العوامل. وفي حزيران/ يونيو 1997، أعلنت

وكالات أمريكية أن إيران، وبمساعدة مؤسسات صينية، أكملت بناء مصنع يمكنها من إنتاج هذه السفن محلياً. وقبل ذلك، وفي أيار/ مايو من العام نفسه، كانت واشنطن قد فرضت للمرة الأولى عقوبات على شركات صينية بسبب الدعم الذي قدمته لبرامج الأسلحة الكيماوية الإيرانية. واستهدفت العقوبات أيضاً سبع شركات صينية وواحدة في هونج كونج بسبب مساهمتها "مادياً وعن عمد" في تطوير هذه البرامج الإيرانية. وثمة شركات واجهية كانت تقام في هونج كونج لتتولى مهمة نقل معدات وعوامل الأسلحة الكيماوية الصينية الصنع إلى إيران.[97] وترددت أنباء في مطلع عام 1998 عن أن شركة صينية للكيماويات قد أنجزت بناء منشأة إنتاجية جديدة ضخمة في ضاحية (قزوين) القريبة من العاصمة طهران، وذكر أنها قادرة على إنتاج غاز الأعصاب. وفي نيسان/ إبريل من العام نفسه ذُكر أن مؤسسة الصناعات الدفاعية الإيرانية تسلمت ما يزيد على خمسمائة طن من المواد الكيماوية الأولية التي تستخدم كمدخلات لهذه المنشأة، وهي في الأصل من المواد المحظورة بمقتضى اتفاقية الأسلحة الكيماوية. واتضح أن شركة سينوكيم SinoChem الصينية هي التي جهزت إيران بهذه المواد. ولكي تعرب إيران عن شكرها وامتنانها لهذا الدعم الصيني، وجهت الدعوة لوفد عسكري صيني رفيع المستوى ليجول في عدد من المنشآت العسكرية الإيرانية المحاطة بسرية فائقة.[98] وقد تواصل هذا الدعم خلال العقد الأول من الألفية الجديدة؛ حيث جاء في التقرير الذي قدمته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى الكونجرس عن النصف الأول من عام 2003 أن هناك "دلائل" تشير إلى أن عدداً من الشركات الصينية واصلت تجهيز إيران بـ«بمعدات وتقنيات إنتاجية ثنائية الاستخدام ذات صلة بالحرب الكيماوية».[99]

استمرار سياسة "الإنكار المقنع" الصينية

واصلت الصين في حقبة ما بعد الحرب انتهاج سياسة الإنكار والتنصل التي كانت استهلتها مع بداية الحرب الإيرانية-العراقية. وابتداءً بعام 1992، وعقب المحادثات التي أجراها جيانج هوا في كانون الثاني/ يناير 1990مع علي أكبر تركان بشأن التعاون بين

البلدين في مجال إقامة خطوط لإنتاج الصواريخ في أصفهان، نفى متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية التقارير الصحفية التي نشرت ما أسماه «المزاعم المفبركة التي لا أساس لها كلياً» عن قيام الصين ببيع إيران التكنولوجيا التي تتيح لها إنتاج صواريخ بالستية متوسطة المدى.[100] وفي تموز/ يوليو 1995، وفي الوقت الذي كان فيه المهندسون الصينيون عاكفين على مساعدة إيران في تطوير صواريخها من طراز (زلزال) ومدها بما يتطلبه هذا المشروع من تقنيات الوقود الصلب ومنظومات التوجيه، وبينما كانت الشركات الصينية كذلك ماضية في تزويد إيران بصواريخ كروز نوع C-801 و C-802 مع المنشآت الإنتاجية الخاصة بها، يخرج متحدث باسم الخارجية الصينية مستنكراً اتهامات الحكومة الأمريكية للصين بتصدير تقنيات صاروخية لإيران، واصفاً إياها بالاتهامات "غير المسؤولة تماماً".[101] ومرة أخرى، يعود هذا المتحدث في عام 2000 يوم كانت التكنولوجيا الصينية الخاصة بصواريخ (شهاب-3) الإيرانية تتدفق على طهران، ليشجب قرار واشنطن معاقبة الشركات الصينية المعنية بسبب "بيعها صواريخ" لإيران، على أنه قرار "لا أساس له إطلاقاً".[102] وإذ بات شائعاً في عهد الرئيس بوش الابن إنزال العقوبات الأمريكية بالشركات الصينية جراء مساعداتها إيران في المجال الكيماوي، فقد دان بيان لوزارة الخارجية الصينية هذه العقوبات "غير المنطقية"، قائلاً إن «الصين لا تصدر أية مواد كيماوية أو تقنيات أو معدات يمكن استخدامها في صنع أسلحة كيماوية».[103]

إن هنا مأزقاً صعباً سيواجه أي باحث يجهد نفسه وصولاً إلى الموضوعية؛ فما الذي ينبغي عليه أن يأخذ على محمل صدق؟ أبيانات النفي والإنكار التي تطلقها بكين، أم تأكيدات الوكالات الحكومية الأمريكية المخالفة لها؟ فبالنسبة للصواريخ، يبدو أن ثمة ثلاثة أسباب ستدعوه إلى تغليب تأكيدات واشنطن على بيانات بكين؛ أولها أن واشنطن تجد ما يسندها في تقارير شريحة واسعة جداً من الصحفيين المستقلين العاملين في وسائل إعلام بريطانية وعربية وأخرى في هونج كونج (والتي جرى إيرادها في الهوامش الملحقة بالفقرات السابقة)؛ وثانيها، أن كثيراً من المحللين المستقلين من الخبراء في منظومات الأسلحة (سويديين وبريطانيين وإسرائيليين) قد وجدوا في المقارنة التي أجروها بين

صواريخ إيران الجديدة وبين الصواريخ المثيلة الصينية ما يبعث على الاعتقاد بأن ثمة صلة "نسب" تجمع بينهما. وثالثها، هو الافتراض بأن مبيعات الصواريخ الصينية هي السبب الذي يقف وراء سنوات من المفاوضات والمساومات الشاقة بين واشنطن وبكين بشأن هذه المسألة (وهو ما سيكون موضوع الفصل اللاحق). أفكانت الصين ستستجيب لمخاوف واشنطن، بعد أعوام من الضغوط والمطالبات الأمريكية ورفض بكين الشديد لها، ما لم يكن هناك أساس لهذه المخاوف؟

وعلى أية حال، فليس في المتناول حالياً أي شواهد أو أدلة ترتبط بالأساليب التجارية التي اتُّبعت في تقديم المعونات الصينية لبرامج إيران الصاروخية، ومن المحتمل أن الاتكال على أطراف ثالثة في هذا الخصوص يمكن أن يجعل بيانات النفي التي تصدرها بكين صحيحة من الناحية الفنية، كما حدث إبان الحرب العراقية-الإيرانية. ورغم هذا، يبدو مرجحاً أن بكين قد انتهجت في المجال الصاروخي سياسة "الإنكار القابل للتصديق" وبنمط مماثل لذلك الذي اتبعته خلال تلك الحرب.

ومن المهم أيضاً الانتباه إلى أن الصين، فيما بدا، لم تزود إيران بمجمل الصواريخ المحددة لها في أعقاب صفقة صواريخ M-7 السرية أوائل التسعينيات، واتخذت مساعداتها - بدلاً من ذلك - شكل خبرات علمية وهندسية، وتقنيات صناعية، وسلع رأسمالية. وكما سيتبين في الفصل اللاحق، فإن الصين لم تعترف بملحق نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ الذي يضم قائمة بتقنيات المواد الحساسة الثنائية الاستخدام. وبتعبير آخر، اعتبرت الصين أنه لا شيء يلزمها بوقف صادراتها من سلع وتقنيات رأسمالية صناعية ذات طبيعة عامة لإيران لمجرد أن واشنطن "قد تظن" أن هذه السلع والتقنيات "ربما" ستستخدم في تصنيع الصواريخ. ولم تكن الحال في ميدان الحرب الكيماوية لتختلف كثيراً؛ إذ إن القسم الأعظم من المبيعات الصينية (إن لم نقل كلها) اشتمل على معدات ومرافق صناعية ذات استخدامات مزدوجة، ويمكن توظيفها لإنتاج مبيدات الحشرات، أو مبيدات الأعشاب الضارة، أو مواد كيماوية صناعية، أو عوامل أسلحة كيماوية! ومن

المرجح أن طهران طمأنت بكين إلى أن هذه المعدات والمرافق ستستخدم لأغراض محض مدنية وغير عسكرية، وهو ما جعلها "تقبل" تطمينات طهران، وتأخذها على ظاهرها.

ومرة أخرى، ليس بوسع المرء إلا أن يستدل تخميناً على الأساس المنطقي الذي يقف وراء لجوء الصين إلى انتهاج سياسة "الإنكار المقنع"؛ وحدسي يقول لي إن الدافع الأساس ذو صلة بما تبذله بكين من جهود في إطار معالجة التناقض القائم بين توجهها لتعزيز علاقات ذات مغزى مع إيران من جهة، وبين التخفيف من حدة الخلاف الذي يشوب علاقاتها مع واشنطن والبلدان العربية وإسرائيل، من جهة أخرى. وفي هذا السياق، استطاعت بكين تقديم العون لإيران في الميدان الذي تراه طهران مهماً، فكسبت بالتالي النفوذ والتأثير اللذين تنشدهما، وحرصت في الوقت نفسه على أن تفعل ذلك بأسلوب من شأنه إرباك واشنطن وإشاعة الاختلاف في مواقفها، فأضعفت بالتالي وطأة الضغوط الأمريكية. أضف إلى ذلك أن تقوية المؤسسة العسكرية الإيرانية دفع العالم باتجاه التعددية القطبية، في حين أن نكران ذلك قد شوش الحقيقة وأحاطها بالغموض، فقلل بالتالي من ردود الأفعال الأمريكية المعاكسة.

توتر العلاقات الصينية-الإيرانية في مجال إمدادات الأسلحة

شهدت العلاقات الصينية-الإيرانية في مجال إمدادات الأسلحة - خلافاً لما كان متوقعاً - حالات توتر عدة. وواقع الحال أن المستوى التكنولوجي المتدني نسبياً الذي اتسمت به الأسلحة الصينية إبان الحرب العراقية-الإيرانية كان مقبولاً لدى طهران، حين لم تكن لدى أي من الموردين الغربيين والسوفييت في ذلك الوقت الرغبة في بيع أسلحتهم لإيران. ولكن ما إن انتهت هذه الحرب حتى سارع الاتحاد السوفيتي - وروسيا بعد عام 1991 - إلى إيجاد موطئ قدم داخل المشهد مبدياً استعداده التام لتزويد إيران باحتياجاتها. وما إن شرع القادة العسكريون الإيرانيون في عقد المقارنة بين المعدات الصينية والروسية حتى أدركوا مدى تدني نوعية الأولى منهما. وعلى حد قول مسؤول إيراني كبير لأحد المصادر، فإن الإيرانيين "ما عادوا في حاجة إلى الأسلحة الصينية". وألمح هذا المسؤول

عقب هذا التصريح إلى أن روسيا ستحتل موقعاً أفضل على قائمة موردي الأسلحة الإيرانية.[104]

بيد أن ما منح الصين الأفضلية في هذا المجال هو استعدادها لبيع أسلحتها وسلعها الرأسمالية الصناعية الدفاعية مقابل نفط إيراني، الأمر الذي كان يصعب على روسيا القبول به، ولاسيما بعد أن أصبحت هي ذاتها مصدّراً رئيسياً للنفط يبحث عن مشترين لنفطه. أما الصين فكانت تواجه حاجة متزايدة باستمرار لاستيراد كميات أكبر فأكبر من النفط، فكان من دواعي سرورها أن تقايض بالنفط كل ما تود إيران شراءه من سلعها. ومهما يكن، فقد شهد العديد من الصفقات الصينية-الإيرانية مساومات شاقة يسعى كل طرف من خلالها للفوز بأقصى قدر من المنفعة لنفسه. وبينما كان الجانب الإيراني يسعى لدفع أسعار السلع التي يستوردها إلى أدنى مستوى، كان المجهزون الصينيون يرفضون القبول بأسعار لا تعود عليهم بأرباح مجزية.[105]

ومن المرجح أن المفاوضين الإيرانيين كانوا يطالبون بكين بأسعار أقل لبضائعها، وبضمانات مالية أكثر سخاءً من جانب الحكومة الصينية، انطلاقاً من طبيعة العلاقات القائمة على مبدأ مناهضة الهيمنة. ولابد أن رد بكين كان يرتكز على كون الشركات الصينية تمارس نشاطاتها الآن تأسيساً على قاعدة تحقيق الأرباح ووفقاً لقوى السوق، وأن التعاون بين البلدين ينبغي أن يعود عليهما بالمنفعة المتبادلة، وأن المؤسسات الحكومية الصينية لا يتوافر لديها من دعم مالي تقدمه إلا النزر اليسير. وللمرء أن يحسب أن صخب الخطاب الحماسي الرنان عن التضامن بين قوى العالم الثالث يخفي وراءه مساومات ومقايضات شاقة ومرهقة؛ ولعل الانتقال من بيع الأسلحة المكتملة الصنع إلى بيع سلع رأسمالية تدخل في صناعة الأعتدة الحربية ليس إلا إحدى النتائج التي أفرزتها - وإن جزئياً - العوامل السالفة الذكر. ولنا أن نقول أيضاً إن إقامة صناعة دفاعية محلية في إيران قد انتقل بحسابات مصالحها من المجال الأضيق المتمثل في نوعية السلاح إلى ميدان التصنيع الأوسع نطاقاً بما يشتمل عليه من خلق لفرص عمل جديدة. كما أن إنشاء مشاريع مشتركة

لتطوير الأسلحة ربما جاء تجاوباً مع مشاعر عدم الرضا التي أبدتها إيران عن نوعية الأسلحة الصينية. ومن هنا فإن تحويل القدرات الهندسية والتصنيعية أرسى أساساً لجهد حربي إيراني "مستقبلي".

أهداف الدعم الصيني لبرامج التطوير العسكرية الإيرانية

ثمة شواهد وفيرة تعزز الطابع التجاري لمبيعات الأسلحة الصينية لشتى بلدان العالم، بما فيها إيران؛ فشركات الصناعة الحربية الصينية، التي تتمتع بصلات جيدة على الصعيد السياسي، باتت تجني أرباحاً طائلة من هذه المبيعات وعلى النحو الذي يخدم مصالح الصين على الصعد الفردية والمؤسسية والقومية. وما من شك في أن كسب الأرباح يشكل أحد العناصر التي تفسر الدعم القوي الطويل الأمد الذي تمنحه الصين لمشاريع التطوير العسكرية الإيرانية، وليس كلها. ففي ضوء الضغوط الأمريكية و(الإسرائيلية) التي تمارس على الصين على نحو لا يكاد ينقطع جراء تعاونها مع إيران (وهو ما سنتناوله بالبحث أيضاً في الفصل اللاحق)، من المؤكد أن ثمة نقاشات تجري بصورة دورية على أرفع المستويات بشأن مواصلة مبيعات الأسلحة الصينية لإيران. ولابد أن الاعتبارات غير التجارية كان لها حضور بارز في النقاشات التي تدور حول ما إذا كان ينبغي تنحية المكاسب التجارية جانباً لصالح تخفيف حدة التوتر الذي يخيم على العلاقات الأمريكية-الصينية.

وإضافة لما تقدم، فإن هذا الدعم الذي تحظى به جهود إيران التطويرية عاد بالنفع على عملية التحديث العسكري التي تنفذها الصين نفسها. ولقد سبقت الإشارة إلى الدور الذي تؤديه صادرات الأسلحة في تمويل برامج البحث والتطوير العسكرية الصينية. ورغم ضآلة الإسهامات المالية المباشرة التي توظف في جوانب معينة من هذه الجهود (والتي ترد من دول كإيران وسورية، مثلاً)، فإنها تشكل أحد مدخلات عملية التحديث تلك، شأنها في ذلك شأن التقنيات العسكرية التي تنتقل بين حين وآخر من إيران إلى الصين.

وعلى الصعيد ذاته، فإن الدخول مع إيران في شراكة تعاونية متعددة الأبعاد، ومن النوع الذي يصمد أمام الشدائد، ويرتكز على الثقة والتفاهم المتبادل والمصالح المشتركة، يعد هدفاً أساسياً آخر يعكس أهمية التعاون العسكري بين بكين وطهران. فإيران، إلى جانب ذلك، قوة إقليمية كبرى، وسيكون في صالح الصين كسب مواقع نفوذ لها فيها؛ ولأن طهران تولي تطوير مؤسستها العسكرية أعظم اهتمامها، فإن مد يد العون لها لتحقيق أهدافها في هذا الميدان – رغم الضغوط والتهديدات الأمريكية – سيمنح بكين نفوذاً وتأثيراً سياسيين كبيرين في طهران. وفي هذا الشأن، فإن الضغوط الأمريكية قد أثرت على علاقات الصين العسكرية مع إيران؛ لكن بكين مع ذلك، وفي غضون ما كان يكفيها من الوقت على الأقل، مضت قدماً في تزويد إيران بالقدرات النووية والصاروخية والكيماوية التي تتيح لها الاعتماد على نفسها محلياً. وماخلا بعض الاستثناءات المهمة، لم تذعن بكين لاعتراضات واشنطن على ما تبيعه من "أسلحة تقليدية متطورة" لإيران. وما كانت ستذعن لها – كما حدث في مجالات البرامج النووية والصواريخ الجوالة (كروز) وصواريخ "الفئة الأولى" البالستية – إلا بعد مقاومة يطول أمدها، تتكشف بعدها ميادين أخرى تكون ذات نفع لطهران. والتعهدات المتكررة التي قدمتها بكين لواشنطن فيما يتعلق بوقف مساعداتها لإيران في مجال الصواريخ لم تكن تعني في واقع الحال وضع نهاية لمثل هذه المساعدات. وكلما أمكن لبكين الالتفاف بطرق شتى على الضغوط الأمريكية، فهي إنما تريد بذلك أن تثبت لطهران إمكانية التعويل عليها كشريك عسكري، وبأنها تملك الاستعداد والقدرة على مساعدة إيران على تحقيق غاياتها الرئيسية حتى وإن كانت هذه الغايات ستثير سخط وغضب الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى المتغطرسة. وهكذا، فإن العلاقات الصينية-الإيرانية العسكرية خضعت للعديد من الاختبارات القاسية، وخرجت من "أتونها" وهي أقوى من ذي قبل.

أضف إلى ذلك أن الدعم الصيني لبرامج تحديث القدرات العسكرية الإيرانية استند أيضاً إلى الاعتقاد القائل بأن تقوية إيران عسكرياً يمكن أن يخدم مصالح الصين في كبح جماح الهيمنة الأمريكية. ففي أعقاب التحولات الجذرية التي طرأت على النظام الدولي

خلال الفترة 1989 – 1991، بات القادة الصينيون على يقين بأن نزعة الهيمنة الأمريكية – والتي لم تعد تصطدم بجدار الاتحاد السوفيتي – اتخذت طابعاً هجومياً جامحاً وباتت تشكل التهديد الأشد خطورة على الأمن القومي الصيني. وفي هذا الإطار، أعد محللون صينيون قائمة طويلة بتحركات واشنطن التي تقع ضمن مسعى محموم لفرض هيمنتها على الصعيد الكوني؛ ومنها: المحاولات الرامية إلى تقويض سلطة الحزب الشيوعي الصيني بإشهار سلاح "حقوق الإنسان"، ليتكرر بذلك في الصين ما تحقق من نجاح في تقطيع أوصال الاتحاد السوفيتي، والإبقاء على حلف الناتو بعد أن لم يعد هناك داع لوجوده، وفتح أبواب عضوية هذه الكتلة العسكرية الغربية أمام دول أوربا الشرقية الاشتراكية السابقة (في تطور اصطلح المحللون الصينيون على وصفه بـ "توسع حلف الناتو شرقاً")، وتشجيع مساعي "استقلال" تايوان وانفصالها عن الصين، وتطوير وسائل دفاعية مضادة للصواريخ بهدف تحييد قدرات الصين النووية التي تتيح لها أن تثأر لنفسها، وبناء شراكة استراتيجية وعسكرية مع الهند، وإغواء آسيا الوسطى للدخول في المنظومة العسكرية الأمريكية. وفي الرؤية الصينية للأوضاع القائمة، يبرز الشرق الأوسط كركيزة مهمة وحساسة من ركائز هجمة الهيمنة الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وقد صيغت السياسات الأمريكية المتعلقة بهذه المنطقة الغنية بمصادر الطاقة بهدف إخضاعها للهيمنة الأمريكية واتخاذها منصة تنطلق منها واشنطن على طريق الهيمنة العالمية. وكما تراه بكين، فهذا هو الدافع الحقيقي الذي يقف وراء شن الحرب على العراق عام 1991، وفرض مبدأ "الاحتواء المزدوج" على كل من إيران والعراق؛ فقد كان واضحاً أن واشنطن عقدت العزم إما على إرغام هذين النظامين على الانصياع لإرادتها، أو استبدالها بنظامين أسهل انقياداً. ولو كان هذا هو ما حصل، وتحكمت الولايات المتحدة الأمريكية بموارد الطاقة التي تزخر بها منطقة الخليج برمتها، لأمسى حلم واشنطن بفرض هيمنتها الكونية أقرب إلى التحقق؛ وهو أمر يتعارض مع المصالح الصينية، فكلما اقتربت واشنطن من بلوغ هذه الغاية، اشتدت الضغوط التي تمارسها على بكين.

وتعتقد بكين في الوقت نفسه أن واشنطن قد تخفق في تحقيق حلمها هذا؛ والسبب الرئيسي هنا - في تقدير المحللين الصينيين - هو تطلع شعوب العالم إلى التحرر من نير التسلط الأمريكي. ففي الشرق الأوسط، على سبيل المثال لا الحصر، لم يعد خافياً أن إيران، حكومة وشعباً، مصممة على الوقوف في وجه مطالب أمريكا وتنمرها وتهديداتها. ولاريب في أن نجاح إيران في التصدي لنزعة التسلط الأمريكية سيصب في صالح الصين.

غير أن مؤازرة الصين لإيران في مناهضة الهيمنة الأمريكية كان لابد أن تتم على النحو الذي لا يضر كثيراً بعلاقة الصين مع الولايات المتحدة. ففي ميدان السياسة الخارجية الصينية، انصب اهتمام بكين إلى أبعد حد على ضمان استمرار واشنطن في تبني مواقف ودية حسنة النية حيال عملية التنمية الاقتصادية التي شرعت الصين في تطبيقها بعد عام 1978. ومن ثم، بات لزاماً على بكين التعامل بشكل صحيح مع التناقض القائم بين اهتمامها هذا وبين دعمها للصراع الذي تخوضه طهران ضد الهيمنة الأجنبية. ومتى ما اقتضت الضرورة القصوى، فلا مناص من إخضاع الهدف الثانوي المتمثل في دفع العالم نحو التعددية القطبية إلى مقتضيات الهدف المركزي، أي الحفاظ على متانة العلاقات الصينية-الأمريكية. وفي ظل وضع كهذا، فإن الصين ربما كانت ستفعل ما يمكنها فعله دعماً لإيران بعد أن أثبت واقع الحال نجاح سياستها هذه إلى حد ما. وكما أوضحنا من قبل، فإن العون الصيني لبرامج إيران النووية والتحديثية كان مكثفاً ومهماً وطويل الأمد. ومع أن هذا الدعم أحدث تصدعاً مزمناً في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فإنه لم يفضِ إلى انهيار هذه العلاقات الحيوية. وعلى الجانب الآخر، ومهما كانت درجة استيائها حيال تعاون بكين مع طهران، فقد واصلت واشنطن انتهاج سياسة الدعم لبرامج التحديث والتطوير الصينية.

إن السياسة التي اتبعتها الصين، كما قلنا، حيال إيران تقوم على تقوية قدراتها العسكرية، وهو ما لم يرُقْ لواشنطن، التي لا يمكن لرغباتها أن تحكم سياسات بكين؛ ولسوف تواصل هذه الأخيرة تعاونها مع طهران، شاءت واشنطن أم أبت. وحين تعجز

قوى متوسطة القدرة في العالم الثالث - كإيران، مثلاً - عن الدفاع عن نفسها ضد تدخلات الولايات المتحدة وضغوطها ومحاولات الاستقواء التي تمارسها، فإن هذه الأخيرة ستقترب أكثر فأكثر من بسط هيمنتها على العالم برمته. وفي ظل ظروف كهذه، سيضيق طوق العزلة المضروب على بكين وهي تتصدى لضغوط واشنطن ومواقفها العدائية. ومن ناحية أخرى، فإن الصين لن تستسلم أمام لجوء الولايات المتحدة إلى توظيف أنظمة الحد من الانتشار النووي من أجل إضعاف قدرات دول مثل إيران. ومع أن بكين ستفي بالتزاماتها التي نصت عليها هذه الأنظمة، إلا أنها لن ترضى بتفسيرات اعتباطية أحادية الجانب لهذه الالتزامات من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية.

إن إتاحة الفرصة لجيش التحرير الشعبي الصيني لاختبار أسلحته في ميدان المعركة الفعلية ضد القوات الأمريكية، هي من المنافع المهمة التي يمكن أن تعود على الصين من تسليح إيران لتمكينها من مواجهة واشنطن. ويمكن القول، من باب الحدس، إن هذا الهدف يحتل مرتبة متقدمة من حيث الأهمية متى ما تعلق الأمر بالدعم الصيني لقدرات إيران الحربية في الميدان البحري؛ عندها سيصبح بمقدور جيش التحرير الشعبي أن يتعلم الكثير حول كيفية خوض الحرب ضد القوات البحرية والجوية الأمريكية، وذلك من خلال تزويد إيران بالمنظومات الصينية المتطورة المضادة للسفن، وإيجاد السبل الأفضل لاستخدام هذه المنظومات بالتنسيق مع القادة العسكريين الإيرانيين، وإتاحة الفرصة له - أي جيش التحرير الشعبي - كي يراقب عن كثب (بمساعدة من طهران على الأرجح) أي صدامات فعلية تنشب بين القوات الأمريكية والإيرانية. ولابد من التذكير هنا أن التهيؤ للدخول في حرب ضد واشنطن بسبب تايوان كان ولايزال أحد الأهداف الرئيسية التي حددت لبرامج التطوير العسكرية الصينية منذ تسعينيات القرن الماضي. وفي ظل احتمال كهذا، فإن وضع الصين سيكون في بعض صوره مشابهاً لما ستكون عليه الحال في إيران؛ إذ سيكون لزاماً على كل منهما توجيه ضربات فعّالة للسفن الحربية الأمريكية التي تنفذ عمليات ساحلية من مواقع بعيدة على اليابسة. ومن خلال مراقبة أداء الأسلحة الصينية وهي بأيدٍ إيرانية، والتعرف على الصالح منها وغير الصالح، سيكون جيش التحرير

الشعبي على قدر أكبر بكثير من الفاعلية والتأثير في حال أمره القادة الصينيون يوماً ما بوضع تايوان من جديد تحت سيطرة بكين.

وما بين قضية تايوان وعلاقات الصين العسكرية مع إيران هناك صلة ضمنية أخرى؛ فمثل هذه العلاقة تمنح بكين ورقة ضغط تلعبها مع واشنطن فيما يتعلق بالقضية التايوانية: فإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تكره علاقة كهذه، فسيتعين عليها دفع ثمن باهظ مقابل وضع حد للتعاون الصيني-الإيراني؛ ومن المرجح أن تلبية مطالب الصين المتعلقة بتايوان ستشكل القاعدة الأساس لأي اتفاق بين الطرفين.

الفصل الثامن

التعاون الصيني - الإيراني والولايات المتحدة الأمريكية

برامج التحديث الصينية والولايات المتحدة الأمريكية

اتسمت اهتمامات الصين والولايات المتحدة حيال إيران بالتطابق إبان فترة السبعينيات، حيث وجدت كل منهما في إيران قوة صديقة، واجتهدت كلتاهما لتقوية موقعها كجدار واقٍ تصدان به النفوذ السوفيتي. بيد أن اندلاع الثورة في إيران عام 1979 جاء ليضع حداً لهذا التجانس المفيد في المصالح الصينية والأمريكية. ومنذ ذلك الحين، والمحاولات الصينية لتقوية إيران تصطدم غالباً بتوجهات السياسات الأمريكية في هذا المجال، ويبلغ التصادم ذروته في الميادين التي تحول فيها التعاون الصيني-الإيراني إلى خطر ينذر بتلاشي عناصر التفوق العسكري التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بها في مواجهة إيران، أو بتنامي قدرة إيران على تهديد خطوط الملاحة البحرية، أو الدول التي تزودها بالنفط في منطقة الخليج، أو بهما معاً. وشيئاً فشيئاً، بات هذا التضارب في المواقف واضحاً للعيان في مجالات كل من الطاقة النووية، والصواريخ الموجهة والبالستية، والمعدات الثنائية الاستخدام ذات الصلة بإنتاج أسلحة كيماوية أو أخرى تقليدية متطورة؛ حتى تفاقم الوضع كثيراً عند منتصف التسعينيات. وما كان من الصين في نهاية المطاف إلا أن تبنت إخضاع تعاونها مع إيران لرغبتها الأهم المتمثلة في الحفاظ على علاقات ودية مع الولايات المتحدة.

غير أن بكين رفضت – رغم ذلك – التخلي عن سعيها نحو كسب موقع نفوذ لها في طهران، مثلما رفضت المحاولات الأمريكية الرامية لدفعها بهذا الاتجاه. كما حرصت في الوقت نفسه على التعامل ببراعة وذكاء مع موضوع إغلاق بعض قنوات تعاونها مع طهران منذ عام 1997، وبما لا يلحق إلا الحد الأدنى من الضرر بالعلاقات الصينية-الإيرانية، وإن كان عليها دفع ثمن ذلك تشويهاً لسمعتها في طهران وإضعافاً لنفوذها هناك.

ومنذ عام 1978، كرست القيادة الجديدة في الصين كل جهدها لإطلاق عملية مستدامة للتنمية الاقتصادية استهدفت انتشال الشعب الصيني من حضيض الفقر وتقوية البلاد عن طريق الاستفادة من الموارد والقدرات التي يتيحها الاقتصاد العالمي. وقد أدرك دينج شياوبنج أن نجاح هذه العملية كان ولايزال معتمداً على مواقف الولايات المتحدة الأمريكية الودية وحسن نيتها حيال بلاده، فهي القوة الأعظم التي تتحكم في مقاليد الاقتصاد العالمي، شاءت بكين أم أبت. وفي هذه الحالة، فإن الخطر الذي قد تواجهه الصين يكمن في استغلال واشنطن لدورها في إنجاح هذه العملية من أجل إرغام بكين على الرضوخ للسياسات الأمريكية الضارة بالمصالح الصينية. ولعل التحدي الأكثر جسامة الذي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية التلويح به في وجه الصين يتمثل في مطالبها المتعلقة بحقوق الإنسان – والتي يرى القادة الصينيون أنها يمكن أن تقوض هيمنة الحزب الشيوعي الصيني على مقدرات المجتمع الصيني – وبالعلاقات الأمريكية مع تايوان؛ وهما القضيتان اللتان أشعلت فيهما التحركات الأمريكية فتيل الخلافات الأشد حدة في تاريخ العلاقات الأمريكية–الصينية. وعلى أي حال، فإن المسألة الأكثر ارتباطاً بهذه الدراسة هي العلاقات الصينية–الإيرانية. فبدءاً بعام 1979 فصاعداً، ظلت الضغوط الأمريكية التي تستهدف دفع الصين نحو وضع حد لتعاونها مع إيران في ميادين عدة سبباً مهماً، وإن ظل ثانوياً، لتوتير العلاقات الصينية – الأمريكية. وبالفعل، حاولت واشنطن الاستفادة من اتكال الصين على مساعداتها للمضي قدماً على مسار التحديث بقصد دفع بكين قسراً إلى التراجع عن عدد من أوجه التعاون الصيني–الإيراني التي تعترض عليها واشنطن بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، عرض السناتور ألفونس داماتو – أحد أقوى دعاة فرض العقوبات على إيران إبان التسعينيات – وضع الصين فيما يتعلق بإيران على النحو الآتي «ليس للصين أن تأمل الفوز بتعاون واشنطن معها في الوقت الذي تبيع فيه لإيران مواد تستخدم لتصنيع أسلحة كيماوية، وعلاوة على ذلك فإن الصين قد تخسر جراء ذلك فوائض تعاملاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وليس بمقدور أحد الدخول في تجارة مع أمريكا ... وبناء علاقة قائمة على الاحترام المتبادل، ليذهب بعد ذلك للحصول على نصف مليار دولار من العملات الصعبة ثمناً لتقنيات عسكرية يبيعها لإيران».[1]

ولم تدخر بكين وسعاً في التصدي للضغوط الأمريكية على إيران وتفادي آثارها، وفي توظيف صلاتها بإيران كقوة ضغط تستخدمها في وجه سياسات واشنطن حيال قضية تايوان. وكانت الصين ترى في محاولات واشنطن الرامية إلى تقييد تعاونها مع إيران من جهة، والحد من تنامي القدرات العسكرية لهذه الأخيرة من جهة أخرى، شكلاً من أشكال الهيمنة الأمريكية وأحد فصول حملتها التي تريد بها فرض هيمنتها على العالم بأسره. وإذا كان في صالح أمريكا إضعاف إيران عسكرياً، فهذا لا يخدم مصالح الصين، التي من مصلحتها امتلاك دول العالم الثالث النامية قدرات عسكرية قوية تدافع بها عن نفسها بفاعلية أشد، وتمكنها من مواجهة سياسات القوة والهيمنة والاستقواء الغربية والأمريكية. والصين هي التي تحدد بنفسها طبيعة مصالحها، وليست الولايات المتحدة هي من يملي ذلك. وبحسب ما جاء به "الكتاب الأبيض" الذي أصدرته الصين عام 1995 حول مراقبة الأسلحة، فإن «لكل دول العالم الحق في امتلاك قدرات دفاعية وطنية مناسبة ... ولا ينبغي لنظام مراقبة الأسلحة الدولي انتهاك استقلال وسيادة أي دولة».[2]

وعلى الصعيد النووي، تؤمن الصين بأن إيران – بوصفها أحد الأطراف الموقعين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – تمتلك الحق في استخدام الطاقة النووية سلمياً. ومرة أخرى، واقتباساً من "الكتاب الأبيض" السالف الذكر، فإن «حظر انتشار الأسلحة النووية لا ينبغي مواصلة تطبيقه في غياب الاحترام المستحق للحقوق والمصالح العادلة لكل الدول في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وبخاصة بالنسبة للدول النامية». كما لا ينبغي تطبيق "معايير مزدوجة" يمكن من خلالها «استغلال تدابير منع الانتشار النووي ذريعة لعرقلة أو للحد من الاستخدام السلمي للطاقة النووية من قبل الدول النامية».[3]

كما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتوصل بعد إلى تورط إيران في نشاطات تستهدف إنتاج أسلحة نووية، منتهكة التزاماتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. وببساطة، ليس بوسع واشنطن أن تفرض أحكامها بديلاً عن أحكام الوكالة الدولية، وأن تأمل من دول أخرى ذات سيادة الامتثال لأحكام أحادية الجانب كهذه. وفي السياق ذاته، لا يجوز لأي دولة أن تقرر وفقاً لتشريعاتها القانونية وبياناتها التنفيذية ما هو مسموح به من

الترتيبات الدفاعية أو مبيعات الأسلحة الدولية، فهذه الأمور لا يمكن تحديدها إلا عبر اتفاقيات تعقدها دول ذات سيادة، وليس بمقدور أي دولة أن تسن من جانب واحد أو تفرض قيوداً على دول أخرى. وقد يجوز للدول التي تتمتع بكامل سيادتها أن تقيد بيع تقنيات معينة لدول أخرى. فعلى سبيل المثال، فعلت الصين ذلك بانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1992، وعبر الاتفاقيات التي أبرمتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في الأعوام 1987 و 1994 و 1997 فيما يتعلق بمبيعات الصواريخ والمواد النووية. ولكن في غياب اتفاقيات كهذه، فلن يكون هناك وجود لقيود قانونية، وليس بمستطاع أي دولة بمفردها أن تأتي بتفسير أحادي الجانب لمضمون أحكام الاتفاقيات أو المعاهدات ذات الصلة. ومتى ما برز خلاف حول تفسير محتوى اتفاقية دولية ما، فلا يمكن التوصل إلى أحكام أو قرارات مرجعية موثوقة وفاصلة بشأن تفسيره إلا عبر مفاوضات متعددة الأطراف بين الجهات المعنية. وإذا ما خرج طرف ما منفرداً بتفسيرات لفقرات مبهمة، ومضى صوب إجبار دول أخرى على الإذعان لتفسيراته تلك، فهذا – مرة أخرى – يدخل في عداد سياسات الهيمنة والقوة. وبالعودة إليه ثانية، فإن "الكتاب الأبيض" لعام 1995 يدعو «الدول جميعاً إلى إقرار... ودعم أحكام وتدابير مراقبة الأسلحة التي تم تبنيها إثر مشاورات واتفاقات أجرتها الدول فيما بينها طواعية».[4]

وفي منظور بكين، فإن اعتراض واشنطن على التعاون الصيني-الإيراني في الميدانين النووي والصاروخي ليس في واقع الأمر إلا استعراضاً لعضلات الهيمنة الأمريكية، وتكريساً لعقلية الاستئساد؛ فواشنطن تريد إبقاء إيران على ما هي عليه من ضعف وهشاشة رغبة منها في بسط هيمنتها على منطقة الخليج. وما كانت هذه المشكلة لتنشأ لولا عقلية الاستقواء الأمريكية هذه و"التدخل" في شؤون منطقة الخليج. وكانت صحيفة وين وي باو *Wen wei bao* التي تصدر في هونج كونج ذكرت في نيسان/ إبريل 1995 أن القوات الأمريكية أغرقت وأسقطت خلال ثمانينيات القرن الماضي عدة سفن حربية وطائرات عسكرية إيرانية. فهذه العمليات الأمريكية، إذاً، هي التي «دفعت إيران نحو المسارعة إلى تعزيز قواتها الدفاعية الاستراتيجية. وبناءً على هذا، فإن كانت إيران تعمل في

الوقت الحاضر - كما تقول الولايات المتحدة - على تطوير أسلحة نووية، فمن المرجح أن هذا الجهد لا يدخل في اعتبارات الاستراتيجية الدفاعية الوطنية، ومن اليوم فصاعداً على أقل تقدير، فإن على واشنطن أن تفكر ثلاث مرات قبل أن تتخذ قراراً بشن غارات عسكرية على إيران».[5]

وربما كان إبقاء إيران ضعيفة عسكرياً هدفاً مقصوداً من منظور النزعة التسلطية الأمريكية، إلا أن القوى المناهضة لمثل هذه النزعات لم تكن بحاجة إلى أن تنشد مقاصد كهذه. وليس لنزعة الهيمنة الأمريكية أن تملي على الصين حدود علاقاتها مع الدول النامية، وبخاصة الكبيرة والمهمة منها، والتي تصادف أنها تخوض صراعات مع واشنطن. ولو كان العالم سيركع خضوعاً لتطلعات الولايات المتحدة وإرادتها، فسيصبح بمقدورها حقاً تحقيق حلمها في بسط هيمنتها عليه كلياً. ومن هنا، لم تكن بكين لتشعر بتأنيب الضمير إن هي وافقت على مسايرة أي خطط وتحركات مناوئة للهيمنة الأمريكية.

ومع ذلك ما كانت بكين لتتردد عن القبول بحلول وسط عند الاقتضاء؛ حفاظاً على علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولكن بأساليب لا تفضي إلى انهيار نفوذها السياسي في طهران. فالتعاون مع هذه الأخيرة في مجال تطوير القدرات النووية والصاروخية هو أحد السبل التي تؤسس بكين من خلالها لنفوذها في العديد من الدول الإقليمية الرئيسية؛ وعلاوة على ذلك فإنها عبر قنوات التعاون هذه، ستكسب في الوقت نفسه قدراً كبيراً من العملات الصعبة التي تمكنها من تقوية دعائم مشروعات التنمية التي تنفذ في الصين نفسها.

من هنا، دأبت الصين على انتهاج سياسة شد وجذب ما بين المبادئ مناوئة للهيمنة والرغبة في تكريس نفوذها في طهران من جهة، وبين الحاجة الماسة إلى تفادي إثارة سخط واشنطن من جهة أخرى. وعلى أي حال، ظل منطق معاداة الهيمنة طاغياً على السياسات الصينية حتى الفترة ما بين عامي 1996 و 1997 عندما أذعنت الصين لبعض المطالب الأمريكية الأساسية، فأوقفت تعاونها مع إيران في الميدان النووي والصاروخي. وبعبارة

أبسط، فإن الصدام بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، الناجم عن تعاونها مع إيران، انطوى على صدام بين المصالح القومية الصينية والمصالح الأمريكية أفضى إلى دخول الطرفين في مفاوضات ومساومات امتدت لعقدين من الزمن.

النزاع الصيني - الأمريكي حول التعاون الصيني - الإيراني في عهد ريجان

وجدت إدارة ريجان (التي تولت السلطة في كانون الثاني/ يناير 1981) في تطلع الصين لامتلاك تقنيات الطاقة النووية الأمريكية فرصة سانحة لإشراك بكين في حوار بشأن الحد من الانتشار النووي. وكما أشرنا سابقاً، فإن حجم الصناعة النووية الصينية كان في عام 1978 كبيراً إلى حد بعيد، ولكنه كان مخصصاً بالكامل للأغراض العسكرية. فكانت تلك فرصة عظيمة فيما لو أمكن استخدام هذه الصناعة لإنتاج الوقود اللازم لتوليد طاقة كهربائية. ومع أن واشنطن كان سيسعدها إيجاد أسواق لتقنياتها النووية، فإنها أرادت التحقق من أن التكنولوجيا التي ستباع للصين لن تقع في أيدي دول تطمح إلى امتلاك أسلحة نووية.

وهكذا، جرى عقد محادثات أولية في بكين في خريف عام 1981، وانتهت خمس جولات منها (تموز/ يوليو 1983- نيسان/ إبريل 1984) بصياغة نص اتفاقية للتعاون النووي تقضي ببيع تقنيات الطاقة النووية الأمريكية للصين. وفي كل من هذه الجولات، أوضح الجانب الأمريكي أن تشاطر أحكام ومبادئ الحد من الانتشار النووي يعد أمراً جوهرياً بالنسبة لتزويد الصين بالتكنولوجيا النووية المدنية الأمريكية. وأعربت الصين في أول مراحل التفاوض عن استعدادها للانضمام إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما فعلته في كانون الثاني/ يناير 1984، ولتبلغ الولايات المتحدة الأمريكية يومئذٍ أنها ستضع موضع التنفيذ ضمانات الوكالة الداعية إلى حظر تصدير المواد النووية غير المناسبة إلى دول لا تمتلك أسلحة نووية بموجب تصنيف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لها. وتعهدت الصين إضافة إلى ذلك بأنها ستضمن عدم استخدام صادراتها النووية إلا في أغراض سلمية. وتأسيساً على هذا التطور، جرى أثناء زيارة الرئيس رونالد ريجان إلى

الصين في نيسان/ إبريل 1984 التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية التعاون النووي. ولم يمض سوى وقت قصير حتى تسلمت المخابرات الأمريكية تقارير عن إبرام اتفاقية للتعاون النووي بين الصين وإيران في حزيران/ يونيو 1985، إلى جانب تقارير أخرى أفادت أن الصين أبلغت إيران استعدادها لتزويدها بما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تقنيات نووية حساسة. وقد دفعت هذه المعلومات الاستخبارية بالكونجرس الأمريكي لممارسة ضغوط قوية على إدارة الرئيس ريجان؛ إذ بادر منتقدو الإدارة من أعضاء الكونجرس إلى اتهام الصين ببيع التكنولوجيا النووية إلى عدد كبير من البلدان النامية (وهو واقع الحال كما اتضح من الفصل السابق)، واتهام الإدارة بطمس الدلائل التي تثبت قيام الصين بنشاطات تسهم في تعزيز الانتشار النووي.[6] ونتيجة لتعاظم القلق في الولايات المتحدة، جرى تضمين اتفاقية التعاون النووي الأمريكية-الصينية (عند إقرارها من قبل الكونجرس في كانون الأول/ ديسمبر 1985) شرطاً إضافياً يقضي بإصدار بيان رئاسي يتضمن التدابير التي اتخذتها الصين للحد من الانتشار النووي قبل البدء في تنفيذ الاتفاقية. ولم يكن من المرجح إصدار بيان كهذا حتى كانون الثاني/ يناير 1998؛ وقد شكل صدوره حين صار ممكناً آلية رئيسية من آليات الضغط والتأثير خلال اثني عشر عاماً من المفاوضات والمساومات التي جرت لاحقاً.

وفي منتصف عام 1986 وصل إلى علم أجهزة المخابرات الأمريكية اتخاذ إيران قراراً بشراء صواريخ سيلكورم من الصين. وفي تلك المرحلة، كانت "حرب الناقلات" بين إيران والعراق قد اشتد أوارها، فيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك باتجاه توجيه عملية عسكرية ضد إيران لوضع حد للهجمات التي تتعرض لها حركة التجارة النفطية المحايدة في الخليج. واعتبرت واشنطن امتلاك إيران لهذه الصواريخ أحد الأسباب الرئيسية لتغيير أعلام السفن الكويتية؛ وشرع بعض مسؤولي إدارة ريجان في حشد الضغوط على الصين عن طريق إبلاغ وسائل الإعلام بمشاعر "القلق" التي تساور واشنطن حيال مبيعات صواريخ سيلكورم الصينية؛ فقد نقل عن فرانك كارلوتشي، مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، قوله «إننا نشعر بالاستياء إزاء قيام الصين ببيع

هذا النوع من الأسلحة». [7] ومع أن مسؤولين صينيين كانوا قد نفوا رسمياً بيع أسلحة لإيران، فإنهم زعموا في أحاديث غير رسمية أن بيعها كان مبرراً بدعوى ضمان دعم إيران للصراع الناشب ضد السوفييت في أفغانستان، ولكن دبلوماسيين أمريكيين رفضوا هذه الذريعة بالقول إن الصراع في أفغانستان لا يتطلب صواريخ مضادة للسفن! [8]

وخلال زيارته لبكين في آذار/ مارس 1987، أصر وزير الخارجية جورج شولتز على إثارة هذه القضية؛ وفيما نفى الزعماء الصينيون بيع أسلحة لإيران، بدا الموقف الأمريكي ضعيفاً بسبب الكشف عن بيع كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية لإيران في تطور تحول إلى فضيحة محلية عُرفت باسم " إيران جيت"؛ حينذاك صار المسؤولون الصينيون يتساءلون عن مدى إمكانية الوثوق بواشنطن عندما تحظر على الآخرين بيع أسلحة لإيران وتفعل هي بنفسها الشيء ذاته سراً.

وعلى الصعيد ذاته، أصاب نفيُ الصين المتكرر لهذه المبيعات المسؤولين الأمريكيين بالإحباط رغم الأدلة القاطعة التي عُرضت عليها. وفي حزيران/ يونيو 1987، قال كارلوتشي إن «الصينيين يقولون إنهم لم [يبيعوا أسلحة لإيران]، في حين أن الصواريخ [سيلكورم] جاءت من الصين». [9] ويوم ضرب صاروخ من هذه ناقلة أمريكية تم تغيير علمها في تشرين الأول/ أكتوبر 1987، تقدم السفير الأمريكي في بكين ونستون لورد باحتجاج على الحادث. وردت الولايات المتحدة الأمريكية على بيانات النفي الصينية بعرض صور التقطتها المخابرات الأمريكية لسفن أثناء تحميلها بصواريخ سيلكورم في موانئ صينية، وأخرى لها عند تفريغها في موانئ إيرانية، وهي الأدلة التي لزم المندوبون الصينيون الصمت إزاءها. غير أن الصين مابرحت تصر على أنها لم تزود إيران بالأسلحة؛ وبالتالي تسببت أكاذيب الصينيين المفضوحة في تلاشي المواقف الودية حيال بكين، والتي كانت – أي هذه المواقف – قد أحرجت الحكومة الأمريكية إلى حد بعيد. [10]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1987 عمدت واشنطن إلى تكثيف ضغوطها على بكين عن طريق فرض الحلقة الأولى مما سيصبح سلسلة طويلة من العقوبات جراء المساعدات

التي تقدمها الصين لبرنامج التطوير العسكري الإيراني؛ وكانت هذه أول عقوبات تنزلها الولايات المتحدة بالصين بعد تطبيع العلاقات بين البلدين في كانون الثاني/ يناير 1979. وبمقتضى عقوبات تشرين الأول/ أكتوبر 1987، أوقفت واشنطن العمل بخطة كانت تعتزم بها إلغاء شرط الحصول على ترخيص لقائمة طويلة من صادرات المعدات الأمريكية المتطورة تكنولوجياً إلى الصين، وهو الإجراء الذي كانت بكين تلح على اتخاذه منذ سنوات عدة.[11]

ويتضمن الجدول (8-1) قائمة بهذه العقوبة وما تلاها من عقوبات فرضتها الولايات المتحدة على الصين بسبب تعاونها مع إيران وباكستان.

غير أن الدلالة الحقيقية لهذه العقوبات (كورقة ضغط تمارسها واشنطن على بكين) لا تتمثل في حجم الأضرار الاقتصادية التي تحدثها، بل في توظيفها كمؤشرات على الاتجاه الذي سيسلكه تطور العلاقات الأمريكية-الصينية. فقد كان استفحال الخلافات الناشبة بين البلدين - وكما تجسد في هذه العقوبات - ينذر بخطر انهيار دعائم هذه العلاقات بكل أبعادها. وحين فرضت واشنطن عقوبات تشرين الأول/ أكتوبر 1987 المتواضعة نسبياً فهي إنما كانت تلمح إلى تدابير أكبر تكلفة (جراء مبيعات الصواريخ الصينية لإيران) من خلال التلويح بإمكانية قيام القوات العسكرية الأمريكية بتوجيه ضربات استباقية ضد مواقع صواريخ سيلكورم في إيران. لا بل إن أعضاء في الكونجرس الأمريكي تحدثوا على نحو ينذر بعواقب أسوأ في حال تعرض السفن الأمريكية لهجمات بصواريخ سيلكورم الصينية؛ إلا أن بكين رفضت طوال خمسة أشهر التراجع عن موقفها.

وفي أواخر عام 1987 عثرت أجهزة المخابرات الأمريكية على أدلة تثبت استعداد الصين لبيع إيران صواريخ مضادة للسفن من طراز C-801 الأكثر تطوراً.[12] فما كان من واشنطن إلا السعي لإقناع بكين بأن مبيعاتها لإيران من صواريخ سيلكورم تتعارض مع مصالح الصين نفسها، وذلك لأن إيران يمكن أن تستخدمها لإغلاق مضيق هرمز فتوقع بذلك فوضى واضطراباً شديدين بالاقتصاد العالمي برمته؛ لكن الصين رفضت هذا السيناريو بدعوى أنه

بعيد الاحتمال. وفي رده عليه، أوضح مسؤول صيني أن إيران لن تحاول غلق المضيق إلا في حال قطع الطريق على شحنات النفط الإيراني التي تمر عبر الخليج.[13]

الجدول (8-1)

العقوبات الأمريكية ضد الصين لتعاونها مع إيران وباكستان

التاريخ	الصفقات الصينية	العقوبات
22 تشرين الأول/ أكتوبر 1987	بيع صواريخ سيلكورم لإيران.	تعليق مؤقت لحرية نقل التكنولوجيا.
25 حزيران/ يونيو 1991	بيع صواريخ أم-11 و/ أو مكوناتها لباكستان.	منع شركتين صينيتين من استيراد المواد المشمولة بنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ وشراء أجهزة الحاسوب.
24 آب/ أغسطس 1993	بيع تكنولوجيا صواريخ M-11 لباكستان.	حظر استيراد المواد المشمولة بنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ على وزارة الفضاء الخارجي الصينية وعلى تسع شركات صينية لمدة سنتين.
27 شباط/ فبراير 1996	بيع 5000 مغناطيس دائري لباكستان.	التهديد بتعليق تمويلات بنك التصدير والاستيراد للصفقات الصينية.
21 أيار/ مايو 1997	بيع مواد كيماوية و/ أو معدات كيماوية لإيران.	حظر دخول الأسواق الأمريكية على 7 شركات صينية لمدة سنة واحدة.
14 حزيران/ يونيو 2001	بيع مواد وتكنولوجيا كيماوية لإيران.	منع شركة صينية واحدة من دخول الأسواق الأمريكية لمدة سنتين.
1 أيلول/ سبتمبر 2001	بيع مكونات صواريخ لباكستان.	منع شركة صينية واحدة من شراء المواد الخاضعة لنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ لمدة سنتين.
16 كانون الثاني/ يناير 2002	بيع مواد وتكنولوجيا كيماوية لإيران.	منع شركتين صينيتين ومواطن صيني من التعامل مع الأسواق الأمريكية لمدة سنتين.
9 أيار/ مايو 2002	بيع تكنولوجيا صواريخ لإيران.	منع 7 شركات صينية ومواطن صيني من التعامل مع الأسواق الأمريكية لمدة سنة أو سنتين.
9 تموز/ يوليو 2002	بيع صواريخ كروز وتكنولوجيا كيماوية لإيران.	منع 8 شركات صينية وشركة هندية واحدة من التعامل مع الأسواق الأمريكية لمدة سنتين.

23 أيار/ مايو 2003	بيع فولاذ خاص وتكنولوجيا صواريخ لإيران.	حرمان شركة صناعات شمال الصين من التعامل مع الأسواق الأمريكية لمدة سنتين.
26 حزيران/ يونيو 2003	بيع تكنولوجيا صواريخ لإيران.	حظر التعامل مع الأسواق الأمريكية لمدة سنتين ؟؟
3 تموز/ يوليو 2003	بيع مواد وتكنولوجيا كيماوية لإيران	منع خمس شركات صينية وواحدة كورية شمالية من دخول الأسواق الأمريكية لأجل غير محدود.
30 تموز/ يوليو 2003	بيع تكنولوجيا صواريخ لإيران.	منع شركة صينية واحدة من دخول الأسواق الأمريكية لأجل غير محدود.
19 أيلول/ سبتمبر 2003	بيع تكنولوجيا صواريخ لإيران.	حظر التعامل مع الأسواق الأمريكية على شركة صناعات شمال الصين لمدة سنتين؛ وهو الحظر الثالث خلال عام واحد.
نيسان/ إبريل 2004	بيع مكونات وتكنولوجيا صواريخ لإيران.	منع خمس شركات صينية من التعامل مع الأسواق الأمريكية لمدة سنتين.

المصدر:

"China Proliferation Cases," 1997 Congressional Hearings, Special Weapons, Subcommittee on International Security, Proliferation, and Federal Services, US Senate, 10 April 1997; "US Arms Control/ Nonproliferation Sanctions against China," NTI, http://www.nti.org/db/china/sanclist.htm; "CRS Report on China Illegal Transfer of Weapons of Mass Destruction and Missiles, "memorandum prepared by Congressional Research Service in response to Speaker of the House Newt Gingrich, available at Indian Embassy Web site, http://www.indianembassy.org/pic/congress/crs-newt.htm; and Shirley A. Kan, *China and Proliferation of Weapons of Mass Destruction and Missiles: Policy Issues*, Report RL 31555 (Washington, DC: Congressional Research Service, updated August 8, 2003).

وفي آذار/ مارس 1988، وفي أعقاب رفض طهران نصائح بكين تفادي الدخول في أي مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة في وقت كانت فيه إيران وهذه الأخيرة تتجهان صوب صدام في الخليج، وافقت بكين على إنهاء مبيعاتها من صواريخ سيلكورم لطهران، حتى إنها منعت تحويل هذه الصواريخ لإيران عبر بلدان ثالثة مثل كوريا الشمالية.[14] وقد حمل وزير الخارجية الصيني وي شوي كيان "تنازلات" بلاده هذه بنفسه إلى واشنطن. وأعلن الرئيس الأمريكي ريجان إثر لقائه به رفع العقوبات التي كانت قد فرضت بحق الصين في تشرين الأول/ أكتوبر السابق الذكر.[15] وبدا أن واشنطن كانت تأمل أن يشمل تعهد بكين بوقف مبيعات هذه الصواريخ إنهاء كل مبيعات الأسلحة لإيران، تماشياً مع الجهود التي كانت تبذل في ذلك الوقت لإرغام طهران على القبول بقرار مجلس الأمن رقم

589؛[16] إلا أن بكين رفضت ذلك، وعاد كارلوتشي ليجدد الضغوط عليها خلال زيارته للصين في أيلول/ سبتمبر 1988، حيث أقر لنظيره وزير الدفاع الصيني كين جيوي (تم تعيين كارلوتشي وزيراً للدفاع في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987) بأن الصين دولة ذات سيادة لها الحق في بيع أسلحتها لمن تشاء في الخارج «إلا أن الصواريخ تندرج في إطار فئة خاصة»؛ ولم يرد عليه الوزير كين ولكنه سارع إلى إبلاغ مراسلي الصحف بأن مبيعات الصين من الأسلحة أقل بكثير من مبيعات الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي منها.[17]

وشكلت موافقة بكين التي أعلنتها في آذار/ مارس 1988بوقف بيع صواريخ سيلكورم الحالة الأولى مما سيصبح نمطاً مألوفاً في التعامل مع قضايا كهذه: تقديم تنازل ما للولايات المتحدة يحظى بترحيب كبير من المفاوضين الأمريكيين ليتبين فيما بعد أنه أقل أهمية بكثير مما كان يبدو في ظاهره بادئ الأمر. وعلى سبيل المثال، فإن أهمية موافقة بكين على إنهاء مبيعاتها من صواريخ سيلكورم قد تناقصت إلى حد كبير حين أقدمت لاحقاً على بيع إيران الأجهزة والمعدات التي تحتاجها لتصنيع هذه الصواريخ محلياً؛ وتناقصت أكثر فأكثر حين باعتها بعد وقت قصير صواريخ (كروز) من طرازي C-801 و C-802 الأكثر تطوراً. وفي عام 1990، باتت وكالات المخابرات الأمريكية موقنة بأن الصين قد جهزت إيران بالفعل بصواريخ C-802 مع المعدات التي يمكن لإيران بواسطتها تصنيع هذه الأسلحة الشديدة التأثير.[18] ورغم أن الصين التزمت من الناحية الفنية بتعهدها، حيث لم تزود إيران بأي من صواريخ سيلكورم بعد آذار/ مارس 1988، إلا أن محاولات الخداع والمراوغة التي لجأت إليها في هذا الخصوص تسببت في تآكل المواقف الودية الأمريكية حيالها أكثر فأكثر.

إدارة جورج بوش الأب

وشهد عام 1991 تفاقم الخلاف بين البلدين بسبب العون النووي الصيني لإيران. ففي تشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام، بدت الأجهزة المخابراتية الأمريكية مقتنعة بأن إيران ماضية في مسعاها لتطوير أسلحة نووية وأن تعاون الصين معها نووياً يمثل دعماً

لجهودها هذه.[19] وجاءت هذه القناعة لتجعل من التعاون النووي الصيني مع إيران محور اهتمام السياسة الأمريكية في هذا الميدان. وهناك عامل آخر وقف وراء التحول الذي طرأ على مواقف واشنطن، وهو كشف مفتشي الأمم المتحدة (بعد حرب الخليج عام 1991) النقاب عن مدى اتساع برنامج الأسلحة النووية السري العراقي وتطوره. فنجاح العراق في إخفاء برنامجه هذا طوال سنوات عن أعين مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سلط الأضواء على مكامن الضعف في نظام الضمانات الخاص بالوكالة وبمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكما وقعت إيران، فإن العراق وقع على هذه المعاهدة منذ أمد ليس بالقصير، كما تم تفتيش منشآته النووية والتحقق منها من قبل الوكالة الدولية دون أن يتمكن مفتشوها من اكتشاف أي دلائل تشي بامتلاك العراق برنامجاً سرياً للأسلحة النووية. وهنا بدأ المحللون الأمريكيون يسألون أنفسهم: أفلا يمكن، إذاً، أن يحدث الشيء نفسه في إيران؟ في تلك الأثناء، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً باكتشاف وتعقب الشواهد التي تؤكد قيام إيران بتكثيف نشاطات برنامجها النووي؛ فهناك تقارير تحدثت عن أن الرئيس الإيراني رفسنجاني أجاز إنفاق 100 مليون دولار للحصول على اليورانيوم المخصب والتقنيات الضرورية لإنتاج اليورانيوم الذي يصلح لإنتاج أسلحة نووية. كما قيل إن رفسنجاني بدأ يتودد للعلماء الإيرانيين الذين سبق أن ساهموا في إنشاء برامج نووية في عهد الشاه لإقناعهم بالعودة إلى البلاد. ومن جانبها، أفلحت وكالات المخابرات الغربية أيضاً في إحباط الكثير من المساعي والمحاولات الإيرانية في عموم أنحاء العالم بقصد شراء التكنولوجيا الحساسة، وخاصة في أوربا الغربية.[20] ومن بين محاولات إيران هذه، شراء معمل لإنتاج الماء الثقيل من الأرجنتين، ما أوحى للمحللين الأمريكيين بحاجة إيران لإنتاج البلوتونيوم. ومما عزز شكوك الأمريكيين أكثر تصريحات قادة إيران المتعلقة بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية، ما يفرض على البلدان الإسلامية أيضاً الحصول على مثل هذه الأسلحة.[21]

وعموماً، فإن ما كانت واشنطن تتمناه هو إقناع "كل دول العالم"، وليس الصين فحسب، بوقف تعاونها النووي مع إيران. من هنا، فإن الضغوط التي أرادت بها وضع حد

لمثل هذا التعاون باتت تستهدف روسيا بشكل خاص، إضافة إلى كل من ألمانيا والأرجنتين والهند وفرنسا. ولكن الصين احتلت مرتبة الشريك النووي الأكثر أهمية لإيران طوال الفترة ما بين عامي 1985 و 1997. ولم تتقدم روسيا لتحتل هذه المرتبة إلا بعد انسحاب الصين في عام 1997 إذعاناً لضغوط واشنطن. وهذا يعني أن مسألة إنهاء التعاون النووي الصيني-الإيراني ظلت حتى عام 1991 تشغل موقعاً متقدماً على الأجندة الأمريكية. وكان ريتشارد سولومون R. Solomon، مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والباسفيك، قد أبلغ جلسة استماع مغلقة في مجلس الشيوخ أن الصينيين باعوا تقنيات نووية لإيران رغم «البيانات التي كانوا يرددونها على مسامعنا، سراً وعلانية، بأنهم لن يدعموا أو يشجعوا انتشار الأسلحة النووية... ومع أنهم ربما لم يبيعوا [إيران] أسلحة جاهزة مكتملة الصنع، إلا أنهم وفروا لها تقنيات أو معلومات معينة». واعتبر سولومون أن هذه التصرفات "ليست مقبولة"، وأكد أن المشاغل التي تقلق بال واشنطن جرى إيصالها إلى بكين.[22] وفي آذار/ مارس 1992، ذكر مسؤول آخر في الإدارة الأمريكية «أننا نحاول التأكيد على الصينيين بأن عليكم في حالة كهذه أن تذهبوا إلى ما هو أبعد من النص الحرفي للقانون».[23] وفي تقدير واشنطن، فإنه يتعين على الصين وقف "جميع" أشكال التعاون النووي مع إيران، حتى منها ذلك الذي ربما اعتبر قانونياً من الناحية الفنية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكان لابد من مضي خمس سنوات حتى تتحقق موافقة بكين على هذه المطالب الأمريكية.

وتحت وطأة ضغوط أمريكية متعاظمة، لم تجد بكين بداً من السعي لطمأنة واشنطن. وفي هذا الاتجاه، شدد أحد مستشاري السفارة الصينية في العاصمة الأمريكية على أن «الصين عضو مسؤول من أعضاء المجتمع الدولي، لا يؤازر أو يشجع على انتشار الأسلحة النووية، كما لا يساعد دولاً أخرى على تطوير أسلحة نووية».[24] ولم يمضِ سوى شهر واحد حتى أعلنت بكين أنها ستوقع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو ما فعلته في آذار/ مارس 1993. وكما أشرنا في فصل سابق، فإن بكين كانت قد شرعت ابتداءً من تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 بالإقرار صراحة بتعاونها النووي مع إيران ومناقشة جوانبه

علناً. كما أنها أقرت رسمياً في الشهر ذاته أنها ستبلغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأية مواد نووية تصدّرها الصين (بمقدار كيلوجرام واحد على الأقل) إلى دول لا تمتلك أسلحة نووية.[25] وهكذا غدا واضحاً أن ثمة قرارات اتخذت في بكين خريف عام 1991 تقضي إبداء مزيد من الانفتاح فيما يتعلق بالتعاون الصيني في الميدان النووي على المستوى الدولي، بما في ذلك تعاون الصين مع إيران.

لكن الصين، وبعد تخليها عن إنكار تعاونها مع إيران، أخذت تصر على أن تعاونها ذلك كان متوافقاً تماماً مع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة تعرض حافزاً أساسياً على دول العالم التي تتخلى عن امتلاك أسلحة نووية وهو التعهد بالسماح لها - إن هي فعلت ذلك - بالتعاون مع دول مالكة للأسلحة النووية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقد أقر نظام المعاهدة بحق جميع دول العالم، بما فيها تلك التي لا تمتلك أسلحة نووية، في امتلاك ناصية الطاقة النووية بتطبيقاتها السلمية المتعددة؛ كتوليد الكهرباء، والمعالجة والبحوث الطبية، والبحث العلمي. وعلى هذا الصعيد، تصر بكين على أن العلوم النووية تمثل الميدان الرئيسي للتقدم العلمي، وليس لنظام هذه المعاهدة أن يقصي دولاً لا تمتلك أسلحة نووية عن هذا الميدان. وفي نيسان/ إبريل 1995، أعلن كيان كيشن من على منبر الأمم المتحدة أن تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية أمر مهم بالنسبة لتنفيذ أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و«ينبغي التعامل معه بجدية شأنه شأن سائر الأحكام الأخرى» التي جاءت بها المعاهدة. وأضاف قوله إن «حقوق العديد من الدول النامية في استخدام الطاقة النووية سلمياً لا بد أن تُكفل لها. ولا ينبغي لتدابير الحد من الانتشار النووي أن تضع العراقيل أمام الاستخدام السلمي للطاقة النووية».[26] فحالما تتعهد الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية، من خلال توقيعها معاهدة عدم الانتشار، بالكف عن تصنيع أو امتلاك أسلحة كهذه، وحين يشهد مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن الحال كذلك حقاً؛ عندئذ يمكن لهذه الدول التعاون بحرية تامة في المجال النووي مع تلك التي امتلكت بالفعل هذه الأسلحة. وشددت بكين على أن المعاهدة لم تحظر إلا تلك النشاطات ذات الصلة بإنتاج

الأسلحة النووية. أما غيرها، بما فيها النشاطات المتعلقة بجميع مراحل دورة الوقود، فهي مباحة طالما يتم إبلاغ الوكالة بها وإخضاعها لشهادة من مفتشيها تؤكد عدم ارتباطها بأبحاث الأسلحة تطويراً وإنتاجاً. وطبقاً لبكين، فإن التعاون النووي الصيني-الإيراني يقع ضمن هذه الضوابط والقيود.

ومع أن واشنطن لم تشكك في خروج هذا التعاون عن النص الحرفي لمعاهدة عدم الانتشار وأحكام ومبادئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أنها تدعي وجود أدلة قوية مقنعة على أن دولاً كإيران وباكستان تحاول تطوير أسلحة نووية؛ ومن ثم فإن "أي" تعاون في ظل وضع كهذا مع هذه الدول، بما في ذلك التعاون الذي تجيزه المعاهدة، يمكن أن يسهّل الجهود الرامية لتطوير أسلحة مثل هذه. وكما جاء على لسان مندوبين أمريكيين، فإن الهدف من المعاهدة هو الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية، لا أن تتحول إلى غطاء تتستر به البرامج التي تُقام لإنتاجها، وأن على الصين الإقرار بهذه الحقيقة والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لمنع انتشار الأسلحة النووية ليمكن، بالتالي، تقوية دعائم نظام منع انتشارها، بدلاً من أن تعمد إلى تقويضه حين تضع معدات وتقنيات نووية في متناول دول ثبت بالدليل القاطع أنها قد عقدت العزم على امتلاك هذه الأسلحة.

رفضت بكين في بادئ الأمر القبول بالمطلب الأمريكي، مدعية أن واشنطن إنما تطالب من حيث الجوهر أن تُحِل الأحكام التي تتوصل إليها أجهزة مخابراتها بديلاً عن القرارات التي تتخذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس حكامها (الذي انضمت إليه الصين عام 1984)؛ وأن نظام منع الانتشار النووي قد أنشأ مؤسسات متعددة الأطراف للتحقق من امتثال الدول غير النووية لالتزاماتها بمقتضى أحكام معاهدة عدم الانتشار؛ وقد أجرت هذه المؤسسات عمليات تفتيشية في إيران وخلصت إلى أنها ملتزمة كلياً بتعهداتها بموجب هذه المعاهدة؛ ولكن وكالات المخابرات الأمريكية خرجت بأحكام وقرارات مناقضة، ويبدو أن واشنطن مصرة على وجوب تحرك الصين ودول أخرى غيرها وفقاً لهذه الأحكام والقرارات؛ وبكلمة أوضح، فإن واشنطن إنما تطالب في واقع الحال

بأن تتولى هي، وليس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إدارة النظام العالمي للحد من الانتشار النووي؛ وليس هذا - كما ترى بكين - سوى استعراض لنزعات الغطرسة والهيمنة الأمريكية.

وشهد تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 أول حوار جاد بين بكين و إدارة بوش بشأن العلاقات الصينية-الإيرانية، وذلك أثناء زيارة لبكين قام بها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر. وكنا قد ذكرنا في فصل سابق بروز أدلة في ذلك الوقت تنبئ أن بكين كانت تتهيأ لتزويد إيران بصواريخ من طرازي M-9 وM11 اللذين يبلغ مدى الأول منهما 600 كيلومتر، والثاني 280 كيلومتراً، وأنها جهزت باكستان بالفعل بمكونات النوع الثاني؛ ما تسبب في إنزال عقوبات أمريكية بحق الصين في حزيران/ يونيو من العام نفسه. ولأن زيارة بيكر هي الأولى التي يقوم بها مسؤول أمريكي بهذا المستوى منذ مجزرة بكين في حزيران/ يونيو 1989، فقد اكتسبت طابعاً رمزياً يوحي بعودة بكين من جديد إلى ساحة المجتمع الدولي. وقد استثمر الرئيس بوش زيارة بيكر هذه إلى أبعد الحدود على الصعيد السياسي، لأنه كان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 يخوض تنافساً حاداً لإعادة انتخابه. وآنذاك، كان بوش عرضة لانتقادات متزايدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية جراء ميله إلى "التعامل برفق مع جزاري بكين" (حسب وصف آل جور، المرشح الديمقراطي لمنصب نائب الرئيس، لسلوك بوش). وكان بيكر قد أوضح هذا الوضع لنظيره الصيني كيان كيشين خلال مباحثاتهما، داعياً الصين إلى تقديم بعض التنازلات التي يمكن للرئيس الأمريكي بوش الاستفادة منها ليبرهن على نجاح وفاعلية سياسة "الحوار" التي كان قد تبناها إزاء الصين. وخلال ثلاثة أيام من المحادثات الشاقة للغاية في بكين، دعا بيكر الصين بإلحاح شديد إلى الموافقة على تعليق تعاونها مع إيران كلياً في الميدان النووي وما يتعلق منه بالصواريخ التي تُصنف ضمن الفئة الأولى. ومع أن كيان رفض، ابتداءً، تقديم أي تنازلات من جانب الصين، فإنه وافق في نهاية الأمر على إبداء بعضٍ منها في مجال مبيعات تكنولوجيا الصواريخ، قائلاً لبيكر إن الولايات المتحدة الأمريكية إن كانت سترفع العقوبات التي فرضتها على بلاده في حزيران/ تموز (جراء تزويدها باكستان

بتكنولوجيا الصواريخ من طراز (M-11)، فإن الصين "ستحترم المبادئ والخطوط التوجيهية" التي نصَّ عليها نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ،[27] وإن كان تعهده هذا لم يتم تدوينه تحريرياً. ورغم ذلك، كان بين المسؤولين الأمريكيين من فسَّر تصريح كيان على أنه تعهد بإنهاء مبيعات الصواريخ الصينية لكل من باكستان وإيران وسوريا. وبحسب تقرير بيكر، فإن «الجانب الصيني ظل يواصل إيجاد أطواق نجاة يتهرب بها من التزاماته. حيث أصرَّ على شطب إشارات معينة لسورية وباكستان وإيران، واعترض على نص يقول إن الصين "ستلتزم" بالخطوط التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، وأصر على تغييره إلى أن الصين "تعتزم الالتزام" بها».[28]

وعلى أي حال، فقد رفضت الصين التراجع عن موقفها فيما يتعلق بالتعاون النووي مع إيران.[29] وفي هذا الشأن، ذكر ناطق باسم وزارة الخارجية الصينية أن الصين وإن كانت تقدر كثيراً علاقاتها مع الولايات المتحدة وتتطلع إلى تطويرها، إلا أنها لن تفعل هذا وفقاً لشروط واشنطن. وفضلاً عن ذلك، اعتبر رئيس الوزراء الصيني لي بينج هذا الموضوع ضمن المسائل السيادية، قائلاً: «إن الأمة الصينية بتاريخها الذي يمتد إلى 5000 سنة تحمل إحساساً عميقاً بالكرامة الوطنية. ولقد عانينا كثيراً، نحن أبناء الشعب الصيني، طوال أكثر من 100 سنة من العدوان والإذلال على أيدي قوى خارجية؛ لذا فإننا نعتز إلى أبعد حد باستقلالنا وسيادتنا».[30]

وعقب المباحثات بيكر-كيان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، حاول مفاوضون أمريكيون الخروج بنص محدد لمضمون التعهد الذي قطعه كيان شفهياً بالامتثال للخطوط التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ وضوابطه. واستجابة لإصرار واشنطن، بعث كيان في الأول من شباط/ فبراير 1992 برسالة إلى بيكر يؤكد فيها وعده الشفوي السالف الذكر؛ فما كان من الولايات المتحدة الأمريكية عند تلقيها هذه الرسالة إلا إلغاء العقوبات التي كانت قد فرضتها على الصين في حزيران/ تموز 1991.[31] وفيما يتعلق باتفاقية عام 1988 الخاصة بصواريخ سيلكورم، ثبت لاحقاً أن التعهد الصيني هذا أدنى أهمية

بكثير مما بدا ظاهراً لعيان الأمريكيين أول الأمر. وسرعان ما بات جلياً أن الصين اعتبرت أن الاتفاقية تقتصر على مدى الصواريخ المباعة فعلاً وزنة شحنتها المتفجرة، وأنها لا تنطبق على بيع التقنيات ذات الصلة بإنتاج الصواريخ.[32] ومع أن المفاوضين الأمريكيين شددوا على أن هذا التفسير سيجعل تعهد كيان غير ذي معنى، إلا أن الجانب الصيني رفض قبول هذا الرأي.

وينبغي التذكير هنا أن الوثائق الملحقة بنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ تشتمل على ثلاثة مكونات هي: الخطوط التوجيهية والضوابط، وملحقين يضمان قوائم بالمعدات الخاضعة للرقابة. وتحظر الأولى تصدير صواريخ أرض-أرض القادرة على حمل رأس حربي لا تقل زنته عن 500 كيلوجرام (أي ما يقرب من الحد الأدنى لوزن قنبلة نووية) لمسافة تصل إلى 300 كيلومتر، وهي الصواريخ التي باتت تعرف بصواريخ "الفئة الأولى". ويضم الملحق رقم (1) قائمة بالمواد المحظورة التي تدخل في صناعة هذه الصواريخ، وهي: معدات التوجيه، والمحركات، وأنظمة التحكم عند العودة إلى أجواء الأرض، وما شابه. أما الملحق الثاني فاشتمل على التقنيات والمواد الثنائية الاستخدام والتي يمكن أن تكون ذات صلة بتصنيع الصواريخ؛ وكل من هذه يخضع للرقابة بشكل منفرد ولكل حالة على حدة عبر تأسيس نظام لإصدار تراخيص لما يتم تصديره منها. وتبين لاحقاً أن التعهدات التي قطعتها بكين على نفسها خلال عامي 1991 و 1992 كانت تغطي الخطوط التوجيهية للنظام وضوابطه، أي ما يعني الملحق رقم (1) ولا شيء غيره. وفي منتصف التسعينيات، ورداً على الضغوط الكبيرة التي مارستها واشنطن عليها، أعلنت الصين، بحسب وزارة الخارجية الأمريكية، أن تعهداتها «لا تشمل ملحق نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ».[33] وهذا يعني ضمناً أنها ستواصل بيع إيران المواد الثنائية الاستخدام والمعدات والتكنولوجيا المدرجة على قوائم الملحق رقم (2)، وأن مهندسيها لن يتوقفوا عن تقديم مساعداتهم لبرامج إيران الخاصة بتطوير الصواريخ التي لا تقع ضمن الفئة الأولى. وذكر تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية قدمته إلى الكونجرس أواخر عام 2002 أن الصين «لا تعترف بملحق النظام المتعلق بالتقنيات الأساسية».[34]

الترابط بين مسألتي التعاون مع إيران و تايوان

جاء إعلان الرئيس بوش في 2 أيلول/ سبتمبر 1992عن بيع تايوان 150 طائرة من طراز F-16 ليؤشر بداية التشابك بين مسألتي التعاون الصيني-الإيراني والعلاقات الأمريكية مع تايوان؛ فرد بكين على هذه الصفقة انطوى على الربط بينها وبين القضية الإيرانية؛ إذ لم تمضِ سوى خمسة أيام على إعلان بوش هذا حتى ذكر تقرير لوكالة أنباء شينخوا أن وفداً عسكرياً إيرانياً وصل بكين للتباحث في عدد من الصفقات التسليحية دون الإشارة إلى موعد وصول الوفد. ونسبت الوكالة أيضاً إلى نائب وزير الخارجية الصيني ليو هواكيو تحذيره واشنطن بأنها إن لم توقف صفقة الطائرات تلك، فسوف يصعب على الصين المشاركة في المباحثات التي دعت الولايات المتحدة إلى إجرائها برعاية الأمم المتحدة بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بشأن مراقبة مبيعات الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط،[35] بعد أن كانت الصين قد شاركت في الجولة الأولى من هذه المباحثات (في باريس، 1991). ولما غدا واضحاً لبكين أن الاعتراضات الصينية لن تحول دون تنفيذ صفقة الطائرات الأمريكية مع تايوان، جاء على لسان كيان كيشن أن الصين لن تشارك في مباحثات الشرق الأوسط المشار إليها آنفاً، وأن بيع هذه الطائرات لتايوان يشكل خرقاً للبيان الصيني-الأمريكي المشترك بشأن مبيعات الأسلحة، وهو بذلك يعكس انعدام حسن النية، التي يعني غيابها غياب القدرة على مراقبة الأسلحة؛ لذلك فإنه سيصعب على الصين المشاركة في مباحثات الخمسة الدائمين تلك. أما متى سيكون بإمكان الصين المشاركة فيها، فهذا - والحديث لكيان - «موضوع مفتوح للنقاش».[36]

ومرة أخرى، وبُعيد كشف النقاب عن صفقة طائرات F-16، تحدثت تقارير نُشرت في ذلك الوقت عن أن الصين بصدد بيع باكستان ثلاثين صاروخاً مكتملة الصنع من طراز M-11 في انتهاك واضح لكلٍّ من تعهد كيان الشفوي الذي صرح به في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، ورسالته في شباط/ فبراير من العام التالي،[37] وقد أكدت تقارير

صدرت لاحقاً صحة هذه الصفقة.[38] وخلافاً لما هي الحال مع باكستان، فإن الصين – فيما بدا – لم تجهز إيران على الإطلاق بصواريخ جاهزة يمكن أن تشكل خرقاً للخطوط التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ وضوابطه. ولم تكن مبيعاتها لإيران التي تثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية لتتخطى مكونات الصواريخ وتقنيات إنتاجها.[39] وبالعودة إلى الصواريخ M-11 التي بيعت لباكستان، فإن المدى المعلن لها كان 280 كيلومتراً، في حين أن الحد الابتدائي المقرر لمديات صواريخ الفئة الأولى هو 300 كيلومتر. ومن هنا جاء إصرار الصين على أن الصواريخ من هذا الطراز لا تندرج ضمن هذه الفئة. إلا أن واشنطن، في المقابل، كانت تصر هي الأخرى على أن صواريخ M-11 ما دامت قد صممت لتحمل رأساً حربياً يزن 800 كيلوجراماً، فسوف يسهل عليها بلوغ مدى يصل إلى 300 كيلومتر في حال تقليل وزن الرأس الحربي، وبذلك تنشأ علاقة متبادلة تقوم على الموازنة ما بين وزن الرأس الحربي ومدى الصاروخ. لكن بكين رفضت هذه المقاربة، وواصلت رفضها سنوات عديدة لاحقة. ففي منظور بكين، يعد تجهيز تايوان بطائرات F-16 خرقاً لبيان آب/ أغسطس 1982 المشترك الذي يعالج مسألة بيع الأسلحة الأمريكية لتايوان. ولتبرير فعلتها، وجهت واشنطن الأنظار إلى فقرات غامضة من البيان، وهو ما اعتبرته بكين غير مقبول البتة؛ وكأن لسان حالها يقول إنه بات الآن بوسع أي من الجانبين أن يتخذ من انتهاك "الاتفاقات المبهمة" وسيلة يلحق بها الأذى بمصالح الآخر.

ولم يغب عن بكين كذلك أن تلوح في وجه واشنطن بورقة إيران النووية. ففي 10 أيلول/ سبتمبر 1992، ولم تكن قد مضت سوى ثمانية أيام على إعلان الرئيس بوش صفقة الطائرات الأمريكية مع تايوان، أبرمت إيران والصين علانية اتفاقاً للتعاون النووي بينهما يقضي ببيع عدد من محطات الطاقة النووية. ولابد من الإشارة هنا إلى أن الإعداد لهذا الاتفاق كان قد بدأ منذ زيارة خامنئي لبكين عام 1989، ومن ثم لا ينبغي اعتباره ردة فعل صينية على صفقة طائرات F-16 . ومع ذلك، فإن توقيت التوقيع على هذا الاتفاق يوحي بالتأكيد على امتلاك بكين الأدوات والسبل التي تستطيع بها الإضرار بالمصالح الأمريكية مقابل الضرر الذي أوقعته واشنطن بمصالح الصين فيما يتعلق بالمسألة التايوانية. إلا أن ما

بدا مستغرباً هو أن يخرج ليو زويشينج Liu Xuecheng، وزير الطاقة الكهربائية الصيني، ليعلن في 23 أيلول/ سبتمبر 1992، أي بعد مضي ثلاثة عشر يوماً على إبرام الاتفاق الخاص ببيع محطات الطاقة النووية لإيران، وثلاثة أسابيع على إعلان صفقة الطائرات الأمريكية مع تايوان، أن الصين قد ألغت "لأسباب فنية" اتفاقاً أبرمته مع إيران عام 1991 يقضي بتزويدها بمفاعل للأبحاث بطاقة 27 ميجاواط. وكان مسؤولون أمريكيون مارسوا ضغوطهم على بكين طوال عام 1992 لتعليق صفقة هذا المفاعل اعتقاداً منهم أنه - على صعيد انتشار الأسلحة النووية - ينطوي على مخاطر أعظم من تلك التي يمكن أن تحدثها المفاعلات الأكبر حجماً التي تبلغ سعتها 300 ميجاواط. فهذه المفاعلات الكبيرة تحتوي على مكونات رئيسية أنتجت في دول غربية توقن واشنطن أنها قادرة على إقناعها بإلغاء الصفقات التي تعقدها لبيع مثل هذه المفاعلات؛ أما المفاعلات ذات سعة 27 ميجاواط فيتم تصنيعها بالكامل في الصين، وبالتالي فإن احتمالات تحويلها وتشغيلها تبدو أقوى مقارنة بالأولى.[40]

ويمكن القول إجمالاً إن المرء ليشعر بالحيرة والإرباك إن أراد الربط بين موافقة بكين في العاشر من أيلول/ سبتمبر على تزويد طهران بعدة مفاعلات كبيرة الحجم وبين قرارها الذي اتخذته في الثالث والعشرين منه بالعدول عن بيعها مفاعلاً أصغر حجماً. فإن كانت بكين تريد أن "تعاقب" الولايات المتحدة جزاء بيعها طائرات لتايوان، فما الذي يدعوها في ذلك الوقت تحديداً إلى إلغاء صفقة المفاعل النووي التي كانت أبرمتها مع إيران؟ ولماذا تتجه إلى تخفيف ضغوطها على واشنطن في وقت تتمنى فيه أن تجد الفرصة للتعبير عن غضبها حيال صفقة طائرات F-16 تلك؟ ولماذا لم تنتظر بضعة أشهر أخرى ليطول الوقت بالأمريكيين وهم مكتوون بنار القلق تحت وطأة ضغوط هذه المسألة النووية؟

من الناحية العملية، لا يُعرف شيء عن الظروف التي اتخذت فيها النخبة الصينية الحاكمة هذين القرارين؛ إلا أن هناك بعض التفسيرات التي يمكن اعتبارها منطقية وقابلة للتصديق. ولنا أن نقول ابتداءً إن أي قرارات تتعلق ببيع أو عدم بيع مفاعلات نووية

لإيران لابد أن تناقش على أرفع المستويات. من هنا يبدو من الأرجح أن قرار إلغاء بيع المفاعل كان جزءاً من محاولة لجأ إليها كيان كيشن للإبحار بسفينة العلاقات الصينية-الأمريكية بعيداً لإنقاذها من كارثة تحطم وغرق محتملة. فقد كان الكونجرس، على الجانب الأمريكي، يمارس ضغوطاً قوية ومتعاظمة لربط منزلة "الدولة الأكثر حظوة" بمدى الالتزام بحقوق الإنسان. ورغم اعتراض الرئيس بوش على هذه الضغوط، فإنه كان في الوقت عينه يواجه منافسة شديدة داخل حلبة الحملات الانتخابية الرئاسية مع اقتراب موعد الانتخابات (تشرين الثاني/ نوفمبر 1992) من خصم مافتئ يدين "ضعف" السياسة التي ينتهجها بوش حيال الصين. وفي السياق نفسه تصاعدت حدة التوتر الذي أثارته قضية تايوان والذي لم يكن ممكناً تجاهله نظراً للموقع المركزي الذي تحتله تايوان على قائمة المصالح الصينية. كما كان هناك من يستشعر خطر تعرض العلاقات الصينية-الأمريكية لأكثر مما ينبغي من التوتر. ومن هنا، بدا أن إلغاء صفقة المفاعل يمكن أن يخفف من حدة التوتر الذي شاب العلاقات بين بكين وواشنطن، وفي الوقت ذاته يعين بوش على دحر خصومه ممن "يضمرون العداء للصين".

ولعل من الراجح أيضاً أن القرار الذي اتخذه كيان كيشن في الثالث والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1992 بإلغاء صفقة المفاعل المبرمة مع إيران كان واحداً من "الأخطاء" التي ارتكبها خلال فترته في منصبه. ففي منتصف حزيران/ يونيو 1996، قيل إن كيان، وأمام اجتماع موسع لمجلس الوزراء الصيني، وجه "انتقاداً لنفسه" جراء رده الذي لم يكن حازماً بما يكفي على التحركات الأمريكية ذات الصلة بمسألة تايوان التي لجأت إليها واشنطن خلال السنوات المنصرمة.[41] وعليه، فربما كان إلغاء هذه الصفقة بعد وقت قصير على الإعلان عن بيع تايوان طائرات أمريكية، هو أحد القرارات التي كانت سبباً لتوجيه اللوم والانتقاد لكيان كيشين من جانب التيار المتشدد في الحكومة الصينية.

ولنا أن نقول هنا إن تقديم العون لباكستان في الميدان الصاروخي، وبيع إيران محطات للطاقة النووية، لم يكونا مجرد وسائل لعقاب الولايات المتحدة فحسب، بل إنهما يجسدان

أحد أبعاد الحسابات التي أجرتها بكين؛ فهي حين مضت قدماً أواخر عام 1992في كلا المسارين فهي إنما كانت ترد على مساعي واشنطن الهادفة لتحسين علاقاتها مع تايوان لتبرهن لها بذلك على امتلاكها الأدوات التي تستطيع توظيفها للإضرار بالمصالح الأمريكية متى ما اختارت واشنطن إلحاق الأذى بمصالح الصين المرتبطة بتايوان. ولم تكتف الصين بذلك بل استأنفت في خريف عام 1993 تجهيز إيران بصواريخ متطورة مضادة للسفن. وكانت أقمار الاستطلاع الصناعية الأمريكية قد صوّرت سفناً صينية محملة بصواريخ C-802 وهي تفرغ حمولتها في موانئ إيرانية؛ ولا يدخل هذا النوع من الصواريخ في نطاق الفئة الأولى التي حددها نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ.

وعلى مدى السنوات اللاحقة، لم يتردد المسؤولون الصينيون عن التأكيد مراراً على الربط بين مسألتي إيران وتايوان؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر خلال المباحثات التي أجراها في تشرين الأول/ أكتوبر 1994 مع وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر، سعى وزير الخارجية الصيني كيان كيشين إلى تفنيد إدعاء واشنطن بأن بيع باكستان مكونات الصواريخ M-11 يُعد خرقاً لالتزام الصين بالخطوط التوجيهية والضوابط التي جاء بها نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، وجادل في الوقت نفسه بأن بيع الولايات المتحدة لتايوان طائرات الـ F-16 هو انتهاك لمضمون البيان المشترك لعام 1982.[42]

إن الرابط بين المسألتين الإيرانية والتايوانية كان بارزاً للعيان أيضاً إبّان المواجهة التي نشبت خلال عامي 1995 و1996 بين واشنطن وبكين بشأن تايوان. ففي 22 أيار/ مايو 1995، أعلنت الحكومة الأمريكية منح الرئيس التايواني لي تينج-هوي تأشيرة دخول لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي الزيارة التي تمت بالفعل في الشهر التالي وكان لها حضور واهتمام سياسيان أكبر بكثير مما كانت الحكومة الأمريكية تتوقعه.[43] وقد أحدثت هذه الزيارة ردة فعل بالغة الحدة من جانب بكين لأنها اقترنت بنشاطات أمريكية أخرى تستهدف تطوير العلاقات مع تايوان. ومنذ كانون الثاني/ يناير وحتى آذار/ مارس 1996، أطلقت بكين سلسلة من التهديدات العسكرية ضد تايوان كان من شأنها إشعال فتيل أول

مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ عشرين عاماً. وعلى هذا الصعيد، لم يغب عن بكين أن تثير من جديد الربط بين المسألتين الإيرانية والتايوانية. ولم تمض سوى بضعة أسابيع على منح واشنطن الرئيس التايواني تأشيرة الدخول، حتى أقدمت بكين على إلغاء اجتماعات مقررة سلفاً، كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستطرح خلالها هواجسها حيال نقل التكنولوجيا الصينية إلى إيران. وفي أواخر عام 1995، أوضح ليو هواكيو، نائب وزير الخارجية الصيني، أن إلغاء صفقة الطائرات المقاتلة الأمريكية نوع F-16 مع تايوان يعد شرطاً لازماً لإحراز تقدم على طريق الحد من انتشار الأسلحة: «نعتقد أن أول الخطوات [صوب استئناف مباحثات الحد من الانتشار النووي] تتمثل في وجوب قيام واشنطن بوقف بيع طائرات F-16 إلى تايوان؛ فهذا من شأنه أن يشجع كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على التعاون فيما بينهما للحد من انتشار الصواريخ».[44] وحين استؤنفت في نهاية المطاف المباحثات الأمريكية-الصينية حول مبيعات الصواريخ الصينية لكل من إيران وباكستان قبل انتهاء عام 1996، اعتبرت بكين أن بيع تايوان صواريخ ستنجر Stinger الأمريكية المضادة للطائرات والتي تطلق من على الكتف يشكل انتهاكاً لأحكام البيان المشترك الذي أصدره البلدان عام 1982.[45]

وحتى بعد أن علقت تعاونها النووي مع إيران، وأوقفت تزويدها بصواريخ (كروز) نوع C-801 و C-802 عام 1997، كانت بكين لاتزال تعمل وفقاً لأطروحة الربط بين القضيتين الإيرانية والتايوانية. وخلال زيارة كلنتون للصين عام 1998، اقترحت بكين أن تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بعدم تزويد تايوان بدفاعات صاروخية في مقابل تعهد الصين بوقف تعاونها مع إيران في مجال الصواريخ، وهو ما رفضته واشنطن. وعلى هامش مفاوضات مراقبة الأسلحة الأمريكية-الصينية التي جرت في شباط/ فبراير 2002، أبلغ مسؤول صيني وكالة أسوشيتد برس أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس بوسعها اتهام الصين بخرق تعهداتها ذات الصلة بإيران بينما تبيع هي في الوقت ذاته كميات ضخمة من الأسلحة لتايوان، مضيفاً أن هذا ليس إلا شكلاً آخر من أشكال انتشار الأسلحة.[46]

إدارة وليم كلنتون

ظلَّ إقناع الصين بتعليق تعاونها مع إيران وباكستان في الميدانين النووي والصاروخي هدفاً أمريكياً مركزياً في عهد إدارة كلنتون؛ فهذه الإدارة بدت موقنة بأن الصين تبيع لباكستان الصواريخ أو تقنياتها، أو هما معاً، وهذه تصرفات يعتقد الكثيرون في الإدارة أنها تشكل نقضاً للوعود التي قطعها كيان كيشين لبيكر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 وفي شباط/ فبراير 1992بالامتثال للخطوط التوجيهية والضوابط التي نص عليها نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ. وقد أثيرت هذه المسألة أيضاً خلال اللقاءات التي جمعت كريستوفر وكيان في سنغافورة في تموز/ يوليو عام 1993، وأثناء المحادثات التي أجرتها في بكين في الشهر نفسه مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لين ديفز،[47] التي أبلغت محاوريها الصينيين بأن على الصين أن تختار بين الإقرار بتحويل صواريخ محظورة إلى باكستان أو تلقي العقوبات الأمريكية. وفي ردهم عليها، رفض الصينيون الخوض في تحديد ما نقلوه أو ما لم ينقلوه لباكستان؛ وقالوا لها إن الصين ليست على استعداد لمناقشة ما يثير قلق واشنطن من "انتشار" الأسلحة الصينية في باكستان، إلا في حال وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على بحث مخاوف الصين حيال "انتشار" الأسلحة الأمريكية في تايوان.[48] ومع تعاظم الضغوط الأمريكية على بكين، بادر علاء الدين بروجردي، نائب وزير الخارجية الإيراني، إلى الإعراب عن ثقته بالموقف الحازم الذي ستتخذه الصين بقوله إن «دولاً كبيرة كالصين وروسيا لن تذعن للضغوط [الأمريكية]، وهي تعلم أن إيران لن تستخدم الطاقة النووية إلا في أغراض سلمية، ومن الواضح أنها لم تفاجأ بمثل هذه الضغوط. وبرغم الحملات الإعلامية الدعائية، وإشاعة أجواء سيئة كهذه [من جانب الولايات المتحدة الأمريكية]، فإنهما لن تترددا عن الدخول في اتفاقيات معنا».[49]

ولتفنيد مزاعم واشنطن حول امتلاك إيران برامج لتصنيع أسلحة نووية، أكدت بكين أن واشنطن تتبنى منطق المعايير المزدوجة على النحو الذي يلحق الضرر بكل من الصين وإيران. وفي تموز/ يوليو 1993 صرح لي لانكنج Li Lanqing، نائب رئيس الوزراء

الصيني، بأن الصين وإيران وقعتا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهذا يضمن أن التكنولوجيا النووية التي تصدّرها الصين لن يجري تحويلها لأغراض عسكرية. وشدد على أن الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية لم تتردد عن بيع التقنيات النووية في شتى أماكن العالم، فلماذا يراد حرمان الصين من هذا الحق؟ وأضاف: «لابد من تطبيق مقياس أو معيار واحد على جميع دول العالم دون تمييز؛[50] وإن كان يحق للولايات المتحدة الأمريكية تصدير الطاقة النووية لأغراض سلمية، فإن من حق الصين أيضاً أن تفعل ذلك».

ورداً على ذلك، قالت واشنطن إن مجرد التوقيع على معاهدة عدم الانتشار وعلى نظام التفتيش الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يشكل ضمانة كافية تحول دون إقامة برامج سرية للأسلحة النووية؛ وهذه كانت حال العراق قبل عام 1991. وفي تقدير واشنطن، فإن ثمة أدلة قوية تكشف عن أن إيران لم تكن تسعى إلى استخدام الطاقة النووية في أغراض سلمية فحسب، بل لإنتاج أسلحة نووية أيضاً.

وفي آب/ أغسطس 1993 أنزلت إدارة كلنتون عقوبات بتسع شركات صينية لنقلها التكنولوجيا الخاصة بصواريخ M-11 (المدرجة على قائمة صواريخ الفئة الأولى) إلى باكستان؛ وبالتالي بات محظوراً على هذه الشركات التسع لمدة سنتين استيراد المعدات ذات الصلة بنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ. ولم تكن هذه العقوبة بحد ذاتها قاسية، وإنما كانت الأولى من مناسبتين فقط فرضت فيهما إدارة كلنتون عقوباتها على الصين. ورغم أن ليو هواكيو Liu Huaqiu نائب وزير الخارجية الصيني (الذي جاء إلى واشنطن لبحث هذا الموضوع)، لم يقر بنقل التكنولوجيا الصينية إلى باكستان، فإنه جادل بأن الصواريخ من طراز M-11 لا تخضع لأحكام نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ وخطوطه التوجيهية نظراً إلى أن مداها لا يزيد على 280 كيلومتراً، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست في وضع يمكّنها من فرض عقوباتها على الآخرين مادامت تبيع مقاتلات متطورة لتايوان، وأضاف أن العقوبات الأمريكية الأخيرة ربما ستدفع الصين إلى إعادة النظر في تعهداتها باحترام الخطوط التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ.[51]

وقد أثار كلنتون هذه المسألة أمام جيانج زيمين عند لقائهما في قمة منتدى التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي (أبيك) التي انعقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993. حيث ألمح كلنتون إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تخفف العقوبات التي فرضتها مؤخراً في حال وافقت الصين على إجراء محادثات بشأن التزامها بأحكام نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ. وفي رده عليه، قال جيانج إن أية محادثات من هذا النوع ينبغي أن تتناول مسألة بيع الطائرات المقاتلة الأمريكية لتايوان. وقبل نهاية عام 1993 أبدى كلنتون موافقته على أن تشمل المباحثات المرتقبة مسألتي الالتزام بهذا النظام وبيع طائرات F-16 الأمريكية لتايوان.[52] ولاريب أن موافقة كلنتون هذه تشكل تنازلاً أمريكياً فائق الأهمية؛ فهو بذلك يوافق ضمناً على إيجاد رابط ما بين مسألتي العلاقات الأمريكية مع تايوان وعلاقات الصين مع إيران؛ وبدا أن الورقة الإيرانية التي لعبتها بكين قد فعلت فعلها؛ فقد تزامن هذا مع تخفيف العقوبات الأمريكية فعلاً عندما وافق كلنتون على إطلاق الصين ثلاثة أقمار صناعية أمريكية الصنع. لكن، لم تتحقق نتيجة تذكر خلال المباحثات اللاحقة بين الطرفين، سواء تلك التي جرت في كانون الثاني/ يناير 1994 بين ليو هواكيو ولين ديفز، أو في آذار/ مارس من العام ذاته بين كيان كيشين ووارن كريستوفر.

وفي أيار/ مايو 1994 تغيرت طبيعة الأجواء التي خيمت على المفاوضات في مجملها حين قرر كلنتون "فك الارتباط" بين منح الصين منزلة "الدولة الأولى بالرعاية" وبين موقعها في مجال حقوق الإنسان. ورغم غياب أي صلة مباشرة بين وضع الصين في هذه المنزلة وبين القضايا المتعلقة بإيران، فإن التهديدات الأمريكية بحرمانها منها كانت جعلت الصين فريسة لضغوط شديدة. وفي ظل ظرف كهذا، فإن بكين كانت ستواجه وضعاً خطيراً – سواء على الصعيد المحلي أو فيما يتعلق بصدقية مفاوضاتها - إن هي قدمت تنازلات ذات صلة بعلاقاتها مع طهران. لكن بزوال هذا التهديد، فإن المفاوضين الصينيين لن يعودوا عرضة للاتهام بالضعف إن قدموا التنازلات تحت وطأة الإكراه. أضف إلى ذلك أن بكين كان لديها أيضاً أسباب وجيهة للرد بشكل إيجابي على الخطوات المهمة جداً التي اتخذها كلنتون فيما يتصل بوضع الصين في مكانة الدولة الأولى بالرعاية.

غير أن للمرء أن يتساءل عما كانت ستؤول إليه الحال لو أن كلنتون اشترط على الصين وقف تعاونها عسكرياً مع إيران، وليس تحسين أوضاع حقوق الإنسان في الداخل، كي يُنعم عليها بمكانة كهذه. ولنا أن نقول هنا إن مسألة حقوق الإنسان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهيمنة الحزب الشيوعي على المجتمع الصيني، أما التعاون مع إيران فموضوع يحتل مرتبة أدنى بكثير على سلم الأهمية بالنسبة لبكين.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1994 أقدمت بكين على اتخاذ خطوة بالغة الأهمية على طريق التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بانتشار الصواريخ حين وافقت على صياغة بيان مشترك حول هذه المسألة في مقابل موافقة واشنطن على رفع العقوبات التي فرضتها عليها في آب/ أغسطس 1993. ففي هذا البيان المشترك أعادت الصين التأكيد على التزامها بالتعهدات التي قطعتها خلال عامي 1991 و 1992بعدم تصدير صواريخ تدخل في عداد الفئة الأولى لتكون هذه ثالث المناسبات التي "تتاجر" فيها بكين بهذا التنازل مع واشنطن. وحمل البيان أيضاً اتفاق بكين مع وجهة نظر واشنطن فيما يتعلق بما سمي بـ "القدرات المتأصلة" الكامنة في منظومات الصواريخ "بغض النظر عن الترابط المؤكد أو المعلن ما بين مدى الصاروخ ووزن شحنته المتفجرة"؛ الأمر الذي وضع الصواريخ الصينية من طراز M-11 في مصاف صواريخ الفئة الأولى. بيد أن البيان لم يفرض قيوداً على صادرات الصين من المواد والمعدات الثنائية الاستخدام الوارد ذكرها في الملحق الثاني من نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، والتي كان تصديرها قد تسبب في فرض العقوبات الأمريكية على بكين في آب/ أغسطس 1993. وفي هذا الخصوص، لم يزد البيان المشترك عن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية «تحث الصين على الدخول في مفاوضات وصولاً إلى اتفاقية ملزمة تلتزم الصين بمقتضاها بالمبادئ الأساسية لنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ وملحقه».[53]

وفي الوقت الذي كانت فيه الاتفاقيات التي أُبرمت ما بين عامي 1991 و1994 قد فرضت حظراً على تصدير صواريخ صينية تقع ضمن الفئة الأولى، فقد تواصل تدفق

مكونات منظومات توجيه الصواريخ وأدوات الحاسوب الخاصة بها والتي تتطلبها عملية الإنتاج. وحيال ذلك، انقسم المسؤولون الأمريكيون في الرأي على أنفسهم حول ما إذا كان بيع هذه المكونات يشكل نقضاً للاتفاقيات التي وقعت عليها الصين أم لا.[54] ومهما يكن، فقد بدا واضحاً أن الصين اختارت ذلك الوقت بالذات لتعلن أن التزامها بنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ مقصور على الثوابت والخطوط التوجيهية التي نص عليها النظام وليس ملحقه الثاني.

وتزامنت المباحثات التي دارت حول الدعم الصيني لبرامج إيران النووية مع المفاوضات التي عقدت بشأن الصواريخ؛ ففي آذار/ مارس 1995 أجرى وارن كريستوفر وكيان كيشين أثناء وجودهما في الأمم المتحدة محادثات على مدى ساعتين بشأن المسألة الإيرانية، واختلفا بشأنها اختلافاً حاداً؛ إذ رفض كيان دعوة كريستوفر إلغاء الصين صفقة بيع مفاعل بطاقة 300 ميجاواط وتقنيات نووية أخرى لإيران، مشدداً على أن تعاون الصين نووياً مع الدول النامية يتم تحت أنظار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن خلال الامتثال التام للمعاهدات الدولية ذات الصلة، فلا حاجة بواشنطن للقلق. وفي الشهر التالي زار ليو هواكيو نائب وزير الخارجية الصيني واشنطن، حيث تلقى معلومات استخبارية أمريكية سرية تتعلق ببرامج إيران للأسلحة النووية. وهي المعلومات التي اشتملت على قيام إيران بشراء يورانيوم مخصّب من كازاخستان ومن جمهوريات سوفيتية أخرى، وحصلت على تقنيات مهرَّبة تستخدم في إنتاج أسلحة نووية، واستيرادها من أوربا معدات رئيسية تدخل في تصنيع هذه الأسلحة. وطبقاً لتقرير نشرته صحيفة **وين وي باو** *Wen Wei Bao*، الموالية للصين والتي تصدر في هونج كونج، فإن هذه المعلومات لم تثر اهتمام الصين.[55]

ويبدو أن الولايات المتحدة تلقت معلومات استخبارية جديدة في منتصف عام 1995 مع انشقاق جنرال إيراني كان مكلفاً بإدارة العلاقات العسكرية الإيرانية مع روسيا. فقد أخذ معه هذا الجنرال مغلفاً أودعه وثائق في غاية السرية عن التعاون النووي الإيراني–

الروسي. وهي الوثائق التي كان لها لاحقاً حضور فاعل في إطار العرض الذي قدمه كلنتون للرئيس الروسي بوريس يلتسين، وأسهمت - حسبما ذُكر آنذاك - في إقناع هذا الأخير بإلغاء عقد بيع أجهزة طرد مركزي غازية لإيران.[56] ولنا أن نفترض أن هذه المعلومات قد عُرضت على الصين أيضاً.

وحين استأنف كريستوفر وكيان في أيلول/ سبتمبر 1995 محادثاتهما حول القضية النووية الإيرانية، لم يعد خافياً أن السياسات التي تنتهجها الصين باتت تزداد قرباً من تلك التي تتبناها الولايات المتحدة. فبعد ثلاث سنوات من الرفض الصيني للضغوط الأمريكية بشأن بيع مفاعلات لإيران، نقل كيان إلى كريستوفر قرار الصين بـ "تعليق" هذه الصفقة بسبب خلافات "فنية" مع إيران. وفي أعقاب ذلك، أبلغ "مسؤول كبير" في وزارة الخارجية الأمريكية لم تعرف هويته (والذي "ربما كان وينستون لورد"، في اعتقاد روبرت سويتنجر) وسائل الإعلام بأن الصين قد "ألغت" صفقة المفاعل هذه المعقودة مع إيران. وفي الوقت الذي ذكر فيه هذا المسؤول أن الصين اتخذت قرارها هذا من جانب واحد، إلا أن الصيغة التي اختارها لعباراته أوحت بأن القرار الصيني يشكل إيماءة حسن نية حيال الولايات المتحدة.[57] أما في المعسكر الصيني، فإن هذه التصريحات والتعليقات العلنية، التي انطوت على تنازلات لصالح واشنطن من جانب كيان، زادت من ضعف موقع وزير خارجية الصين أمام سهام الانتقادات التي وجهها له المتشددون داخل الحزب الشيوعي الصيني بدعوى عدم اتخاذه مواقف متصلبة في تعامله مع الولايات المتحدة. ولكي يقلل ما لحق به من هشاشة على المستوى السياسي بسبب غياب اللياقة الدبلوماسية لدى الجانب الأمريكي، أعلن كيان - بعد يومين فقط على التعليق الذي أدلى به مسؤول وزارة الخارجية الأمريكية - أمام مراسلي الصحف أن صفقة المفاعلات الإيرانية لم تلغَ، وإنما "عُلِّقت في الوقت الحاضر" فقط،[58] وأن الصين اتخذت هذا القرار بصورة أحادية وليس استجابة لضغوط أمريكية. وفي اليوم التالي، أعاد ناطق باسم وزارة الخارجية الصينية التأكيد على أن موافقة الصين على التعاون نووياً مع إيران مازالت سارية المفعول، وأنها تعتزم المضي قدماً على طريق هذا التعاون امتثالاً لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وانسجاماً مع

أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.[59] ورغم مشاعر السخط التي شاعت في بكين بسبب المحاولات المتوقعة من جانب واشنطن لإحراجها، إلا أن بكين وفت بتعهدها القاضي بوقف صفقة المفاعلات. ويبدو أن هذا الحدث الثانوي انطوى أيضاً على تجربة مفيدة ومؤثرة بالنسبة للولايات المتحدة؛ فبعد سنتين، وحين قدمت الصين تنازلات أكثر أهمية فيما يتعلق بإيران (في المجالين النووي والصاروخي على حد سواء)، حرصت واشنطن على التعاطي مع هذا الموضوع بمزيد من الخبرة والمهارة، وتبنت نهجاً يتسم بالحذر والهدوء على النحو الذي تتفادى به إحراج الصين وما فيها من تيارات تنادي بالتعاون مع الولايات المتحدة.

ويعود السؤال ليطرح نفسه مرة أخرى: لماذا تعمد بكين، وهي في غمار حملة تستهدف معاقبة واشنطن جراء تعاملاتها مع تايوان، إلى أن تضع على الرف ركناً أساسياً من أركان التعاون الصيني-الإيراني (وهو، في هذه المرة، بيع مفاعل نووي بطاقة 300 ميجاواط لإيران)؟

في آب/ أغسطس 1995 كانت الصين قد شرعت في الكشف عن حملة عسكرية تستهدف إثارة الفزع في تايوان. وبالعودة إلى أحداث عام 1992، فلماذا تضعف الصين بنفسها جهودها التي تريد بها معاقبة واشنطن بتراجعها في ذلك المنعطف نفسه عن التعاون النووي مع إيران؟ ولِمَ لمْ تنتظر حتى تفعل حملتها هذه فعلها لتقدم ما قدمته من تنازلات تتعلق بإيران؟ ومن المؤكد أن الدبلوماسيين الصينيين المبدعين كانوا سيجدون ذريعة يؤخرون بها اتخاذ أي إجراء بشأن صفقة المفاعلات بضعة أشهر.

ومرة أخرى، فمن المرجح أن قرار إلغاء هذه الصفقة كان وليد نقاشات أجريت على أرفع المستويات، ونتاج محاولة أراد بها كيان منع هذه المسألة من تعريض العلاقات الصينية-الأمريكية لضغوط جديدة. فالصين كانت في طريقها إلى استثارة أزمة بشأن القضية التايوانية، ولم تشأ صبَّ الزيت على نار المجابهة المتوقعة. كما أن كيان - وبدعم من جيانج زيمين ودينج شياوبنج (الذي توفي عام 1997) - لم يرد لعلاقات بلاده مع واشنطن

أن تنهار، أو أن يرتبط التوتر المتنامي في العلاقات الأمريكية-الإيرانية بالعلاقات الأمريكية-الصينية، أو أن يزيد ما هي عليه من توتر استوجبته المصالح المتضاربة حيال القضية التايوانية. ومتى ما جدَّ الجد، فإن الورقة الإيرانية تصبح ببساطة أخطر من أن تطرح على مائدة اللعبة التايوانية.

وعادت الأحداث مرة أخرى لتدفع بمسألة الحد من الانتشار النووي إلى الواجهة في أواخر عام 1995 يوم علمت أجهزة المخابرات الأمريكية أن شركة صينية قد باعت خمسة آلاف مغناطيس دائري لمختبرات عبدالقادر خان في باكستان، المركز الرئيس لأبحاث الأسلحة النووية في باكستان الذي يمارس عمله خارج نطاق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتأسيساً على اعتقاد هذه الأجهزة الاستخباراتية بأن المغانيط ستستخدم في برنامج لتخصيب اليورانيوم يقوم على مبدأ الطرد المركزي، وتوعدت واشنطن الصين في شباط/ فبراير بتوقيع أقسى العقوبات عليها، وذلك من خلال توقف بنك التصدير والاستيراد الأمريكي عن تمويل الأعمال والمشاريع التي تدخل الصين طرفاً فيها. وكانت هذه بالفعل أولى العقوبات الأمريكية القاسية التي تهدد بفرضها على صعيد المسألتين الباكستانية والإيرانية؛ وفي حال تطبيقها كانت ستوقف تنفيذ نشاطات تجارية بمليارات الدولارات.[60] ولكن هذا لم يحلْ دون إقدام طهران في كانون الثاني/ يناير 1996 على إجراء تجربة لإطلاق صاروخ صيني الصنع من طراز C-802 من على متن سفينة تبحر في الخليج.

وعلى الجانب الإيراني، كانت طهران لاتزال تحث بكين على الوقوف بحزم بوجه الضغوط الأمريكية. وفي مطلع عام 1996، وفي تعليق لها على ما قيل عن رفض بكين الرضوخ لمطالب أمريكية بالكف عن تعاونها نووياً مع إيران، ذكرت إذاعة صوت إيران أن "مصادر سياسية واسعة الاطلاع" تعتقد أن رفض بكين لمطالب واشنطن الأخيرة يعد مؤشراً على أن بكين «لن تسمح لحملات واشنطن الدعائية وضغوطها بتعكير صفو العلاقات الصينية-الإيرانية المتنامية».[61] ومن الجائز أن بكين عرضت على طهران توسيع نطاق تعاونها معها في مجال المواد الكيماوية الثنائية الاستخدام كوسيلة للتعويض عن تدني

مساعداتها لها في الميدان النووي. وعلى أي حال، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 أولى عقوباتها على الصين جراء بيعها إيران مواد أولية لمركبات يمكن استخدامها في الحروب الكيماوية. وشهد عام 2003 ثلاث مناسبات أخرى فُرضت فيها عقوبات أمريكية على الصين بسبب بيع مواد كيماوية ثنائية الاستخدام أيضاً.

وعلى صعيد آخر، فإن الآثار البليغة التي خلفتها المواجهة العسكرية في مضيق تايوان أوائل عام 1996 أجبرت كلاً من بكين وواشنطن على بذل محاولة جديدة لاستئناف الحوار فيما بينهما. وفي هذا الخصوص، فإن التحول الذي طرأ على السياسة الأمريكية بدا مهماً بشكل خاص؛ فبعد المناورات التي أجراها جيش التحرير الشعبي الصيني في مضيق تايوان في آذار/ مارس 1996 ترأس أنطوني ليك مستشار الأمن القومي ونائبه صاموئيل بيرجر اجتماعاً خُصص لتدارس السياسة التي تنتهجها واشنطن حيال الصين وإعادة النظر فيها، وانتهى بالمشاركين فيه إلى الاقتناع بضرورة خفض درجة أهمية قضايا حقوق الإنسان على سلم الأجندة الأمريكية الخاصة بالصين، والتركيز على نقاط التقاء المصالح الاستراتيجية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ففي ميدان الحد من الانتشار النووي — وبحسب تقرير قدمه ليك لاحقاً — فإن «في صالح الصين، والعالم أجمع، أن تتصرف وفقاً للقواعد المرعية، وأن تسهم أيضاً في استنباط هذه القواعد وصياغتها».[62] ولنا أن نضيف هنا أن هذا التحول قد ارتكز في الوقت نفسه إلى إقرار صريح بقدرة الصين على إلحاق الأذى بالمصالح الأمريكية. وطبقاً لما جاء على لسان مسؤول أمريكي آخر شارك في اجتماع عام 1996 الآنف الذكر، فهي — أي الصين — مابرحت قادرة، مثلاً، على «بيع إيران منظومات أسلحة من شأنها تعريض القوات البحرية الأمريكية للخطر».[63] وفي سياق عملية إعادة التقييم ذاتها التي جرت في منتصف عام 1996، وفيما يتعلق بمراقبة الأسلحة، وضعت واشنطن نصب أعينها أربعة أهداف: أولاً، استمالة الصين للتخلي عن كل أشكال تعاونها النووي مع إيران، حتى تلك التي يجيزها القانون الدولي؛ وحملها، ثانياً، على الموافقة على وقف تنفيذ العقود التي أبرمتها مع إيران حول بيعها صواريخ (كروز) يمكن أن تشكل خطراً وشيكاً يتهدد حركة النقل والشحن في الخليج؛ ثالثاً، إقناعها بصياغة وتطبيق

ضوابط وقيود على صادراتها من المواد النووية الثنائية الاستخدام؛ رابعاً وأخيراً، إقناعها بالانضمام إلى "لجنة زانجر Zangger Committee"، وهي مجموعة دولية تتولى مراقبة صادرات التكنولوجيا النووية. وكان في تقدير واشنطن أن هذه الأهداف الأربعة يمكن أن تتحقق في غضون ست سنوات.

وانسجاماً مع هذا النهج المتمثل في إيلاء الميادين التي تلتقي فيها مصالح البلدين الاستراتيجية اهتماماً أكبر من ذلك الذي تناله مواقع الخلاف، صار المفاوضون الأمريكيون يشددون على حقيقة أن من مصلحة الصين، بصفتها مستورداً رئيسياً للنفط، الحفاظ على استقرار الخليج. وتأسيساً على هذا، دأب العديد من المسؤولين الأمريكيين على التأكيد أن كل ما ينذر بخطر تعثر التدفقات النفطية أو توقفها سيعود بنتائج مضادة على مصالح الصين؛ وأن أية حروب تنشب في الخليج، أو هجمات تُشن على ناقلات النفط التي تبحر في مياهه، ستدفع بأسعار النفط عالياً وقد تفضي إلى تناقص إمداداته؛ وأن إيران والعراق يشكلان مصدرين رئيسيين من مصادر تزعزع الاستقرار في المنطقة، ولابد للصين أن تتعاون مع الولايات المتحدة من أجل إضعاف قدرتهما على استثارة الحروب أو عرقلة التدفق الحر والمتواصل لشحنات النفط القادمة من الخليج. وكان وزير الدفاع الأمريكي وليم بيري، عندما استضاف نظيره الصيني تشي هاوتيان في مأدبة عشاء بواشنطن في كانون الأول/ ديسمبر 1996، قد حرص على إثارة هذه النقاط والتأكيد عليها. ونظراً إلى تنامي اعتماد الصين على النفط المستورد من الخارج، خاصة ذلك القادم من منطقة الخليج، فإن كل ما من شأنه- والحديث لبيري - أن يزيد من تزعزع الاستقرار في منطقة الخليج، أو أن "يزيد من ثقة إيران بقدراتها العسكرية"، يمكن في نهاية المطاف أن يرتد على الصين بنتائج معاكسة. وتحجج بيري أيضاً بأنه حتى مبيعات الأسلحة الصينية المشروعة لإيران يمكن أن تعرض المصالح الأمريكية في منطقة الخليج للخطر.[64] وقد وعد تشي بـ "دراسة هذا الموضوع" كما عرضه بيري.[65] ولم يتردد وليم كوهين (الذي حل وزيراً للدفاع في كانون الأول/ ديسمبر 1996 محل بيري) عن طرح هذه الدعاوى ذاتها في أثناء زيارته لبكين في كانون الثاني/ يناير 1998.

أما عبر منظور مناهضة الهيمنة الذي تتبناه الصين، فإن هذه الحجج بدت في نظر بكين أشبه بدعوتها لتصبح شريكاً صغيراً للولايات المتحدة الأمريكية في استغلال دول منطقة الخليج وبسط الهيمنة عليها. ولابد من الإشارة هنا إلى أن الصين كانت قد درجت، منذ زيارة جي بنجفي لطهران عام 1973، على دعوة هذه الدول إلى ضمان أمن المنطقة بنفسها، وعلى إدانة أي "تدخل" من جانب "القوى الكبرى" في منطقة الخليج. وبالتالي، فإن القبول بهذه الذرائع الأمريكية (القائلة بحاجة الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل معاً لضمان أمن الخليج، وإضعاف قدرات إيران العسكرية في غضون ذلك)، كان يعد انقلاباً صريحاً في مسار الفكر الصيني في وقت لم تكن الصين فيه قد هيأت نفسها بعد للذهاب بعيداً بهذا الاتجاه إلى ذلك الحد.

ومع اقتراب تنفيذ التهديد بوقف تمويلات بنك التصدير والاستيراد الأمريكي، توجه روبرت أينهورن، مساعد نائب وزير الخارجية الأمريكي، إلى بكين في آذار/ مارس 1996، ومن بعده وزير الخارجية وارن كريستوفر في الشهر التالي، ليبحثا مع المسؤولين الصينيين ما يقلق بال الولايات المتحدة حيال الانتشار النووي. وقد عرض الأول مشروع بيان تتعهد فيه الصين بألا تقدم الدعم لأي نوع من أنواع المراكز النووية غير الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أينما كانت في هذا العالم. ولما رفض الجانب الصيني هذا المقترح، التقى كريستوفر بكيان كيشين في نيسان/ إبريل لإجراء محادثات جديدة حول الموضوع نفسه. بدأ كيشين حديثه بصرامة واضحة قائلاً «إن صادرات الصين التي تقع ضمن نظام الحد من الانتشار النووي تخضع لسياسات الصين، ولسنا بحاجة لمناقشتها مع الحكومة الأمريكية».[66] غير أنه أومأ في نهاية اللقاء إلى استعداد الصين للتوصل إلى حل يحسم هذه المسألة؛ فإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستعد بعدم فرض عقوباتها بسبب صفقة المغانيط الدائرية، فإن الصين ستصدر بياناً من جانبها تتعهد فيه بعدم التعاون مستقبلاً مع أية منشآت نووية لا تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[67] وبموافقة واشنطن على هذا المقترح تم إبرام اتفاق بهذا الشأن؛ وفي 10 أيار/ مايو أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية إلغاء العقوبات السالفة الذكر نظراً لتعهد الصين بالامتناع عن

التعاون مستقبلاً مع المنشآت النووية غير الخاضعة للضمانات المذكورة. وفي اليوم التالي، صدر عن وكالة شينخوا للأنباء بيان مقتضب نقلت فيه جواب الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية على "سؤال طرحه أحد المراسلين حول قرار الحكومة الأمريكية عدم فرض عقوبات على الصين". أما الجزء الفاعل من الرد فجاء كما يأتي: «إن الصين لن تقدم أية مساعدات لمنشآت نووية لا تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي تؤازر الجهود الرامية لتقوية النظام الدولي لمنع الانتشار النووي، بما في ذلك تعزيز الضمانات والتدابير المتخذة لمراقبة الصادرات».[68] وعقب هذا البيان "الأحادي الجانب"، شرعت بكين بالتشاور سراً مع الولايات المتحدة بشأن تأسيس نظام لمراقبة الصادرات.[69]

وبدا أن البيان الذي أصدرته بكين في أيار/ مايو 1996 اقتصر على تعاون الصين نووياً مع باكستان، وليس إيران. فإيران، خلافاً لباكستان، وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأجازت للوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بتفتيش منشآتها النووية. من هنا، ولأن تعاون الصين نووياً مع إيران يشمل منشآت هذه الأخيرة الخاضعة لضمانات الوكالة، فلم يكن لتعهد كيشين – بالتالي – أي تأثير على هذا النمط من التعاون. رغم هذا، فإن الاتفاق الأمريكي-الصيني يشدد على القرار الجوهري الذي اتخذته الصين سعياً لتعاون أكبر مع الولايات المتحدة في ميدان منع الانتشار النووي.

ودخل الطرفان في منتصف عام 1996 جولات من مفاوضات مكثفة بشأن طبيعة الزيارة التي كان سيقوم بها جيانج زيمين لواشنطن؛ واتفقا في أولى هذه الجولات على بذل جهودهما لإعادة الروح لاتفاقية عام 1985 حول التعاون النووي بغية تحويلها إلى واحدة من "الإنجازات الموعودة" التي يتعين إضفاء الطابع الرسمي عليها خلال اجتماع القمة المرتقب. ومن ثم، تركزت المفاوضات على الشروط والأحكام التي ستمهد السبيل لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الخصوص، احتل التعاون الصيني-الإيراني في الميدانين النووي والصاروخي موقعاً محورياً. وقد وصف جيف بيدر Jeff Bader مساعد وزير الخارجية الأمريكي موقف الولايات المتحدة الأمريكية حيال نقل التكنولوجيا الصينية إلى إيران كما يأتي، بقوله:

لقد عبّرنا [للصين] عن عميق قلقنا حيال عدم كفاية التدابير التي اتخذتها لمراقبة صادرات المواد والتقنيات التي يمكن استخدامها في تطوير الصواريخ وفي الحروب الكيماوية والبيولوجية؛ وإزاء شحنات المواد الكيماوية الثنائية الاستخدام التي تبعث بها شركات صينية إلى إيران والتي تصلح للاستعمال في برامج الأسلحة؛ ومبيعات الأسلحة الصينية لكل من إيران وباكستان. وشددنا عبر جميع المستويات، بما في ذلك أرفعها، على الأهمية التي نعلقها على منع انتشار الأسلحة النووية، ودعونا الصين إلى القبول بالاتفاقيات والمعايير الدولية الخاصة بمنع الانتشار النووي والالتزام بها. ولم نتردد أينما اختلفنا عن الإعراب عما يقلقنا بصراحة تامة. ولسوف نواصل عقد سلسلة من المباحثات المكثفة على مستوى الخبراء بغية إحراز تقدم يرضي الطرفين في هذه المجالات. وفي حال اقتنعنا بأن قوانيننا تتعرض للانتهاك، فلن يمنعنا شيء من اتخاذ الإجراء المناسب بحق المسؤولين عن انتهاكها، كما فعلنا في الماضي.[70]

وشهد شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 عقد أول جولة من سلسلة الحوارات المنتظمة بشأن الأمن العالمي على مستوى نائبي وزير خارجية البلدين لين ديفز ولي زهاوزنج، حيث أجرى الأخير في بكين عدة لقاءات مع جون هولوم، مدير الوكالة الأمريكية لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح. وعلى مستوى الخبراء، التقت بشكل منتظم فرق ضمت في عضويتها خبراء متخصصين ينتمون للعديد من الوكالات الأمريكية المعنية مع نظراء لهم بشكل منتظم فيما يتراوح بين ثلاث وأربع مناسبات كل سنة، أجروا خلالها مباحثات تفصيلية حول القضايا المتصلة بالحد من انتشار الأسلحة النووية.[71] وفي هذا الإطار، تركزت مخاوف الولايات المتحدة في ميدانين أساسيين، هما: إمداد الصين المستمر لإيران بصواريخ (كروز) مضادة للسفن (منذ عام 1993)؛ وتزويدها بمعمل لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم (تم الاتفاق عليه بين البلدين عام 1994). وقد عاد هولوم من مباحثاته التي أجراها في بكين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 شاعراً بالثقة والأمل إزاء "تجديد الصين استعدادها" لمراقبة صادراتها من "التقنيات الحساسة".[72] وبعد محادثات مستفيضة، أبلغت الصين سراً الولايات المتحدة أنها تتجه نحو إلغاء صفقة بيع معمل سادس فلوريد اليورانيوم لإيران.[73]

وفيما كانت المباحثات الأمريكية – الصينية جارية، حرصت الصين على إشاعة الاطمئنان لدى إيران. وقبل نهاية عام 1996 أبلغ المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وسائل إعلام إيرانية أن الصين، وخلافاً لما يُقال، لن توقف تعاونها العسكري مع طهران كما تطالبها واشنطن بذلك؛ وأكد «أن الصين لن تعقد اتفاقيات مع بلد ما تفضيلاً على آخر ثالث».[74]

غير أن العقوبات الجديدة التي فرضتها واشنطن في أيار/ مايو 1997 بحق شركتين صينيتين لمساعدتهما إيران على تصنيع أسلحة كيماوية، ألقت بظلالها على زيارة جيانج لواشنطن، والتي كان يتوقع لها ابتداءً أن تتم في خريف العام نفسه. ومهما يكن، فإن هذه العقوبات لم يجرِ الإعلان عنها إلا بعد أن باتت الحكومة الصينية على دراية بالمساعدات التي قدمتها الشركتان الصينيتان دون أن تتخذ بكين أي تدابير تصحيحية بهذا الخصوص.[75] ومع هذا، فإن التصريح علانية بالمعلومات المتعلقة بنقل التكنولوجيا الصينية لإيران وباكستان أمسى من بين وسائل الضغط التي تمارسها الولايات المتحدة على الصين لحسم هذه القضية.

وفي منتصف عام 1997 توجه روبرت اينهورن، وبصحبته جاري سامور Gary Samore مدير مراقبة الأسلحة ومنع الانتشار النووي لدى مجلس الأمن القومي، إلى بكين لإجراء محادثات مع كل من كيان كيشين وهي يافي He Yafei المستشار في وزارة الخارجية. وهناك وافق اينهورن على طلب صيني بإبقاء تفاصيل المحادثات المتعلقة بتعاون الصين نووياً مع إيران طي الكتمان وعدم تسريبها إلى الصحافة.[76]

وعلى الجانب الصيني، وافق كيان على فرض ضوابط وقيود على صادرات المواد النووية، وعلى دخول بلاده في عضوية "لجنة زانجر"، وهو ما قامت به في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997. كما وافق على وقف مبيعات صواريخ (كروز) الصينية من طراز C-801 و C-802 لإيران. وأفادت تقارير في ذلك الوقت أن الجانب الأمريكي أصر على معرفة ما إذا كانت التعهدات الصينية تنطبق على تقنيات الإنتاج أيضاً، فكان رد كيان أنها

كذلك بالفعل.[77] ولم يكن هـذا – عـلى مـا يبـدو – سـوى تعهـد شـفوي. ولعـل المـسألة الأصعب في هذا الصدد هي إصرار واشنطن على إنهاء كل أشكال التعاون مع إيران، حتى ذلك الذي يقع من الناحية الفنية ضمن اشتراطات وأحكام أنظمة معاهدة عـدم الانتـشار والوكالة الدولية للطاقة الذرية.[78] وبدا أن أهم ما كان يشغل بـال كيـان أثنـاء مفاوضـات خريف عام 1997 لم يكن في واقع الأمر الخروج على أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وإنما تفادي تسريب أي معلومات عن اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن إيـران إلى وسـائل الإعلام. واستمرت المفاوضات التي جمعت أينهورن وسامور وهي يافي حول هذه المسألة جارية حتى الليلة التي سبقت وصول جيانج زيمين إلى الولايات المتحدة الأمريكيـة. وفي آخر المطاف، تم التوصل إلى اتفاق على نص رسالة سرية يبعث بها كيان كيـشين إلى وزيـرة الخارجية مادلين أولبرايت تلزم بها الصين نفسها بالامتنـاع عـن الـدخول مـستقبلاً في أي شكل من أشكال التعاون النووي مع إيران. ووافق كيان أيـضاً عـلى التـزام بـلاده بوقـف مبيعات صواريخ (كروز) لإيران، وهي الموافقة التي ذكر أنها شملت تقنيـات إنتـاج هـذه الصواريخ.[79] وقد حصل هي يافي، بعد جهد، على مـا يطمئنـه مـن أن كلنتـون لـن يحـرج جيانج بالحديث وجهاً لوجه عن علاقات الصين مع إيـران.[80] وأثنـاء اسـتعداداته لزيـارة جيانج، أعلن البيت الأبيض عن أن «الوزيرة أولبرايت كانت في جميـع لقاءاتهـا مـع وزيـر الخارجية الصيني تعرب عن قلقنا العميق حيال بيع أسـلحة تقليديـة وصـواريخ (كـروز) لإيران». وحين سئِل عن رد الصينيين على "بواعث القلق" الأمريكية هذه، قال المتحـدث باسم البيت الأبيض إنه "لا يملك تعليقاً" على ذلك.[81]

وتناولت رسالة كيان الثانية لمادلين أولبرايت القضايا النووية، وفيها تعهدت الـصين بعدم تجهيز إيران بمفاعل محور للمياه الثقيلة، أو محطـة تحويـل اليورانيـوم (معمـل إنتـاج سادس فلوريد اليورانيوم)، أو مفاعلات لتوليد الطاقة الكهربائية؛ وهذه في مجموعها تمت الموافقة عليها – أو جرت مناقشتها بين الصين وإيران – خلال التـسعينيات. كـما وافقـت الصين على عدم الـدخول في مـشاريع جديـدة للتعـاون النـووي مـع إيـران بعـد إنجـاز مشروعين (لا يشكلان خطراً كبيراً على صعيد الانتشار النووي) كان العمل على إنـشائهما لايزال جارياً.[82]

وتأسيساً على هذه الضمانات التي قدمتها الصين، وافقت واشنطن على تنفيذ اتفاقية عام 1985 للتعاون النووي التي طالما تأجل العمل بها، وهو ما نص عليه البيان المشترك الذي تم توقيعه خلال زيارة جيانج في تشرين الأول/ أكتوبر 1997. وفي كانون الثاني/ يناير من العام التالي، أدلى كلنتون أمام الكونجرس بشهادة قال فيها إن «جمهورية الصين الشعبية قدمت للولايات المتحدة الأمريكية تطمينات واضحة لا لبس بها بأنها لن تساعد أي دولة ليس بحوزتها أسلحة نووية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، على الحصول على أجهزة تفجير نووية أو المواد والمكونات الخاصة بها».[83]

ومع اقتراب موعد زيارة جيانج لواشنطن عام 1997، حذّرت طهران بكين من الرضوخ للضغوط الأمريكية، وذلك على لسان ناطق بلسان وزارة الخارجية الإيرانية الذي قال إن الصين إذا كانت ستذعن لمثل هذه الضغوط، فإنها «قد تخسر الثقة التي أولتها طهران لها». لذا، فإن إيران تأمل من الصين أن «تظل الحليف الجدير بالتعويل عليه وقت الأزمات».[84] غير أن كفة الحفاظ على علاقات ودية مع واشنطن كانت هي الأرجح من كفة مصالح بكين لدى طهران.

وقد تملكت الدهشة المسؤولين الأمريكيين حينما رأوا انقلاب الصين على سياساتها السابقة خلال عامي 1996و1997 على هذا النحو السريع والتام. وبادئ ذي بدء، لم تعد الصين تربط قضية تايوان بقضايا أخر؛ كما أنها غيرت مسارها في الميدانين النووي والصاروخي بسرعة كبيرة متكبدة خسائر جسيمة على صعيد علاقاتها مع إيران.[85]

وهنا تجدر الإشارة إلى واقعة جرت بعد وقت قصير على قمة جيانج-كلنتون لعام 1997، وهي التي أقنعت واشنطن بجدية الصين فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق النووي الأخير. فقد حدث أن علمت أجهزة المخابرات الأمريكية عن طريق اعتراضها محادثة هاتفية أن شركة صينية كانت بصدد التفاوض مع مؤسسة إيرانية لبيعها ما قيمته 100 مليون دولار من مركب كيماوي يعرف بفلوريد الهيدروجين اللامائي يستخدم في استخلاص البلوتونيوم من وقود المفاعلات المستنفذ. وحين عرض دبلوماسيون أمريكيون هذه

المعلومات الاستخبارية على نظرائهم الصينيين، سارعت الصين إلى التحرك سريعاً لإبطال هذه الصفقة.[86]

وعلى مدى النصف الأول من عام 2001، أكدت تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية نصف السنوية المقدمة إلى الكونجرس امتثال الصين لأحكام اتفاقية تشرين الأول/ أكتوبر 1997 القاضية بوقف تعاونها النووي مع إيران.[87] لكن تحذيرات وكالة المخابرات المركزية بدأت تظهر في تقاريرها إلى الكونجرس منذ النصف الثاني من عام 2000، حول كونها «على علم بأن هناك تعاملات بين مؤسسات صينية وإيرانية تثير الشكوك في التعهد [الصيني] بـ 'عدم الدخول في تعاون نووي جديد'". وإزاء ذلك، وضعت الحكومة الأمريكية في حسبانها «العمل على معالجة هذه الشكوك مع السلطات الصينية المختصة». وبدءاً بتقرير النصف الثاني من عام 2001، لم يعد هناك في تقارير وكالة المخابرات المركزية ما يؤكد امتثال الصين لاتفاقية عام 1997، بينما تواصل إيراد العبارات التي تنبىء بـ "القلق" من احتمالات انتهاك الصين لأحكام هذه الاتفاقية.

وفي 11 آذار/ مارس 1998 دخلت اتفاقية التعاون النووي الأمريكية- الصينية حيز التنفيذ، إلا أن واشنطن آثرت عدم تطبيقها؛ أي أنها ما كانت لتلتزم فعلاً بإصدار تراخيص تجيز تصدير تقنيات نووية أمريكية إلى الصين كما تقضي بذلك بنود الاتفاقية. ولم يحدث إلا في شباط/ فبراير عام 2005 أن أصدرت الهيئة التنظيمية النووية أول تراخيصها لبيع تقنيات نووية أمريكية مهمة للصين.[88] وكانت واشنطن قد طالبت بكين في عام 1998 بضمانات تكفل عدم قيام الصين بتحويل ما يُباع لها من تقنيات نووية إلى أطراف ثالثة، وهو ما رفضته بكين؛ لأن مثل هذه الضمانات ربما كانت ستحول دون تصدير تقنيات نووية تصنّعها الصين محلياً شبيهة بتلك التي تستوردها من الولايات المتحدة الأمريكية (أي تلك التي يتم تصميمها وإنتاجها بأسلوب "الهندسة العكسية" تأسيساً على التقنيات الأمريكية). ولأن الخلاف ظل قائماً دون حسم؛ فقد امتنعت الهيئة الأمريكية المذكورة عن منح الشركات الأمريكية تراخيص لتصدير تقنيات نووية إلى إيران بمقتضى اتفاقية التعاون النووي الأمريكية- الصينية لعام 1985.[89] والأرجح، عموماً، أن من العوامل التي

تسببت في عدم تنفيذ هذه الاتفاقية، "الهموم" التي كانت حتى ذلك الوقت تساور واشنطن حيال قيام تعاون نووي سري خفي بين الصين وإيران.

في غضون ذلك، تواصلت المفاوضات بشأن المساعدات الصينية لبرامج الصواريخ البالستية الإيرانية. وخلال زيارته لبكين في كانون الثاني/ يناير 1998، طالب وزير الدفاع الأمريكي كوهين الصين بأن تتعهد بوقف "جميع" مبيعاتها من الصواريخ لإيران.[90] وبدا أن تشي هاوتيان كان مستعداً للتأكيد مجدداً على تعهدات سابقة تتعلق بصواريخ الفئة الأولى وأخرى غيرها من طرازي C 801– وC-802. حتى إن تقارير تحدثت عن أن تشي أكد أيضاً على تعهد الصين بعدم مد يد العون لإيران في سعيها لتحديث ترسانتها الحالية من الصواريخ المضادة للسفن.[91]

وفي مطلع عام 1998 حولت إدارة كلنتون مسار تعاملها مع الصين، ومع نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR) كجزء من محاولاتها الرامية لتوسيع أطر الشراكة الاستراتيجية مع الصين. فلم تكن واشنطن من قبل متحمسة لإدخال الصين طرفاً في هذا النظام، وإنما كانت تسعى لضمان التزامها بأحكامه وقواعده. أما الآن فقد تغيرت السياسة الأمريكية في هذا المجال، وبات الجهد منصباً على ضم الصين إلى النظام مصحوباً بعرض يقوم على زيادة التعاون فيما يتعلق بإطلاق الأقمار الصناعية كحافز مضاف يدفع الصين لاتخاذ خطوة كهذه؛[92] ولاريب أن عضوية الصين فيه سيلزمها القبول بالملحق الأساسي الثاني لهذا النظام. وفي آذار/ مارس 1998 عرض كلنتون على الصين انضمامها للنظام الآنف الذكر واستئناف التعاون في ميدان المشاريع الفضائية التجارية مقابل إنهاء "كل" المساعدات التي تقدمها بكين لبرامج إيران الخاصة بالصواريخ البالستية. وفي حزيران/ يونيو من العام نفسه رد جيانج بأن الصين "ستدرس بصورة فعالة" الدخول في نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ؛ بيد أن بكين لم تكن في عجلة من أمرها. وحين سئل عن التعهد الذي قدمه جيانج للرئيس الأمريكي كلنتون، أوضح شا زوكانج Sha Zukang، كبير المفاوضين الصينيين في مجال مراقبة الأسلحة، أن بيان جيانج لم يحمل كلمة

"عاجلاً".[93] وبدا أن واشنطن سيتعين عليها الانتظار خمس سنوات لبلوغ هدفها في انضمام الصين إلى النظام المذكور. ولم تتقدم الصين لعضوية هذا النظام إلا في أيلول/ سبتمبر 2003؛ ومن المرجح أن تردد بكين في الإقدام على هذه الخطوة يرجع - في أحد أسبابه - إلى القيود التي يمكن للعضوية فيه أن تفرضها على تعاونها مع طهران. وكانت تقارير وكالة المخابرات المركزية نصف السنوية المقدمة إلى الكونجرس أشارت إلى تدفق المساعدات والمعدات الصينية بشكل مطرد على برامج الصواريخ البالستية الإيرانية.

وبحلول منتصف عام 2000، كانت إدارة كلنتون تبحث عن سبيل تلتف به على تمنع الصين عن الانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، فصارت تحث بكين على سن قوانينها الخاصة بها لمراقبة صادراتها من تكنولوجيا الصواريخ. وإذ أبدت بكين موافقتها بشكل عام على هذا النهج، فقد دخلت في مفاوضات تركزت على الصورة التي ستكون عليها القوانين الصينية من حيث تفصيلاتها ووضوحها. وفي 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، وخلال الفترة التي تفصل بين فوز جورج بوش في الانتخابات الرئاسية وتنصيبه رئيساً، صدر عن بكين بيان حول مسألة انتشار الصواريخ تعاملت فيه مع عدد من الهموم التي تشغل بال واشنطن. فقد جاء في البيان الصيني أن الصين «ليس في نيتها بأي شكل من الأشكال مساعدة أي بلد على تطوير صواريخ بالستية» بقدرات تضعها ضمن الفئة الأولى.[94] وما كان من وزارة الخارجية الأمريكية إلا أن "رحبت" بهذا البيان واعتبرته «تعهداً سياسياً [صينياً] صريحاً بعدم تقديم أي نوع من العون لبلدان أخرى»؛ أي ذلك الذي يتعلق بالبرامج الخاصة بالصواريخ من الفئة الأولى.[95] وفي واقع الحال، فإن الصياغة الصينية للبيان جاءت أكثر التباساً؛ إذ إن كلمات مثل "ليس في نيتها" أضعف بكثير من عبارة "لن تصدّر" التي وردت في البيان الأمريكي-الصيني المشترك لعام 1994. فالنيات يسهل تغييرها، أما عبارة من قبيل "لن تصدّر" فتبدو قاطعة تماماً. وفي بيانها الذي أعلنته في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2000، تعهدت بكين أيضاً بـ «تطوير نظام خاص بها لمراقبة الصادرات وتقويته عن طريق نشر قائمة شاملة بالصادرات الخاضعة للمراقبة من المعدات ذات الصلة بالصواريخ، بما في ذلك المواد ذات الاستخدام المزدوج». غير أن هذا البيان

جاء مشروطاً بأن النظام الصيني المرتقب لمراقبة الصادرات سيستند إلى السياسة التي تنتهجها الصين نفسها فيما يتعلق بانتشار الصواريخ.[96] وبكلمة أخرى، فإن الصين ستشدد رقابتها على صادرات المعدات ذات الصلة بالصواريخ، ولكنها هي التي ستتخذ القرار بترخيص هذه الصادرات من عدمه، وسيتم تصدير المعدات الخاضعة للرقابة في حال وافقت الوكالة الصينية المعنية بالرقابة على إصدار الترخيص اللازم لهذا الغرض. وفي مقابل هذا، وافقت واشنطن على التعامل مع طلبات بكين لترخيص عمليات إطلاق أقمار صناعية تجارية أمريكية؛ كما تم رفع العقوبات التي فرضت جراء مساعدات صينية سابقة قدمت لبرامج الصواريخ الإيرانية أو الباكستانية.

تشديد العقوبات الأمريكية: إدارة جورج بوش الابن

بادر الرئيس جورج بوش الابن فور تنصيبه في كانون الثاني/ يناير 2001، إلى تغيير السياسة الأمريكية حيال تعاون الصين مع كل من إيران وباكستان فيما يتعلق بالبرامج الصاروخية والكيماوية والنووية. فإدارة كلنتون لم تخفِ ترددها في فرض أو تطبيق عقوبات على الشركات الصينية التي تتعامل مع إيران. فعلى سبيل المثال، ظهرت خلال الفترة ما بين منتصف عامي 1994 و1998 تقارير تحدثت عن 18 صفقة مبيعات صينية لمواد محظورة إما لباكستان أو إيران لم تقم إدارة كلنتون بفرض أية عقوبات بسببها.[97] ففريق إدارة كلنتون كان يصر على وجود دليل قاطع يثبت أن الحكومة الصينية على علم بمبيعات محددة كهذه، أو أن هذه الصفقات ستؤدي إلى "زعزعة الاستقرار". وما هذان إلا شرطان قضت بهما القوانين الأمريكية التي تشكل أساساً لما يمكن أن يتخذه الرئيس من تدابير بهذا الشأن. ولكن هذه الأحكام ربما كانت – بحسب اتهامات من الكونجرس – قد فسِّرت على نحو أقل تشدداً بكثير. ومهما تكن الحال، فإن بوش كان أشد ميلاً من كلنتون إلى استخدام سلاح العقوبات. فهذا الأخير لم يطبق العقوبات بحق الصين إلا مرتين خلال السنوات الثماني التي قضاها في السلطة، في حين أنزل بوش عقوباته الاقتصادية على الصين – وهي تقليدياً أقوى من تلك التي لجأ إليها كلنتون – في عشر مناسبات في غضون أول سنتين من توليه الرئاسة.[98] واتسمت العقوبات التي فرضت في

عهد كلنتون بالرمزية إلى حد بعيد (باستثناء التلويح في عام 1996 بوقف التمويلات التي يقدمها بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي)، ولم تنزل إلا بشركات صينية صغيرة تنفذ أعمالاً تجارية محدودة في الولايات المتحدة. أما تلك التي أقرها بوش فاستهدفت مؤسسات صينية كبرى تمارس نشاطاً واسعاً في الأسواق الأمريكية؛ ومنها على سبيل المثال شركة صناعات شمال الصين(NORINCO).

وفي واقع الحال، فإن العقوبات التي لجأ إليها بوش كانت تنذر بإلحاق ضرر بالغ بمجمل العلاقات الصينية-الأمريكية. وعلى سبيل المثال، فإن واحداً من أحكام العقوبات التي فرضت في أيلول/ سبتمبر 2003 كان يحمل في طياته خطر منع ما قيمته 12 مليار دولار من الصادرات الصينية للولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكن بوش ليتردد في معاقبة الشركات الصينية مرة بعد أخرى إذا تكررت انتهاكاتها.[99] كما أن الأسلوب الذي تبناه بوش كان يختلف عن ذلك الذي كان قد اتبعه كلنتون، في أن الأول حاول عزل الخلافات المتعلقة بالحد من الانتشار النووي عن غيرها، فيما يعمل في الوقت نفسه على تكثيف أوجه التعاون مع الصين في مجالات أخرى. أما كلنتون فكان يتعامل مع تلك الخلافات عامداً على النحو الذي يستهدف جلب أنظار الرأي العام في محاولة لاستثارة مشاعر الاحتقار لأفعال الصين وتحركاتها. وفي تقدير كلنتون، فإن التهديد بتشويه صورة الصين على الصعيد الدولي، وإبداء الرغبة في الوقت ذاته في رفع العقوبات المفروضة عليها إنما هو السبيل إلى وضع حد لجهود الصين الرامية إلى توسيع دائرة انتشار السلاح النووي. أما فريق إدارة بوش فقد قلب هذا المسار حين كان يشدد العزم فعلاً على فرض العقوبات على الصين، فيما يقلل في الوقت نفسه علانية من أهمية الخلاف بشأن الانتشار النووي، ويشدد على التعاون معها في مسائل أخرى كالإرهاب وكوريا الشمالية.

وهناك عوامل عدة تعزز سلوك هذا النهج الجديد. وينبغي أولاً القول إن كلاً من إدارتي بوش وكلنتون يحمل رؤية مختلفة لمحاولات الصين ذات الصلة بنشر الأسلحة النووية؛ فهذه الثانية كانت ترى كأساً قد امتلأت حتى نصفها، وتؤكد على التقدم الذي أحرزته الصين، وإن بدا متقلباً وناقصاً، صوب تبني أحكام الحد من الانتشار النووي

وقواعده، وعلى الشوط الطويل الذي قطعته على هذا المضمار. أما الأولى فترى الكأس نصف فارغة، فتسلط الضوء على تحركات الصين المتواصلة باتجاه نشر السلاح النووي رغم تكرر الاتفاقيات التي انعقدت بهذا الخصوص. وكانت تعتقد أيضاً أن فريق كلنتون قد اختط لنفسه نهجاً ساذجاً في معالجة الشؤون العالمية، بما في ذلك المسألة الصينية، وأنه غالباً ما كان يقع ضحية لمحاولات الخداع والتضليل الصينية. ومن هنا، فإن إدارة بوش كانت ترى أنه لا سبيل لإنهاء الدعم الذي توفره الصين لبرامج إيران الصاروخية والكيماوية غير العقوبات الدائمة والقاسية. ولعل خير تعبير عن وجهة النظر هذه ما جاء على لسان المتحدث باسم السفارة الأمريكية بُعيد إنزال عقوبات صارمة بحق شركة صناعات شمال الصين في أيار/ مايو 2003 قائلاً: «في الوقت الذي تواصل فيه [الولايات المتحدة الأمريكية] التعاون مع الصين لتوسع نطاق مصالحها المشتركة، فإننا لن نضع ستاراً على خلافاتنا، ولسوف نتخذ عند الاقتضاء الإجراء اللازم رداً على نشاطات المؤسسات الصينية باتجاه نشر الأسلحة النووية».[100]

العامل الآخر الذي وقف وراء الأسلوب الجديد الذي انتهجه بوش هو تعاظم القلق حيال الإرهاب في أعقاب هجمات 11 سبتمبر. ولعل في مقدمة مخاوف الولايات المتحدة استخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية، أو النووية، وبخاصة في الهجمات الإرهابية مستقبلاً. وقد ارتبط اسم إيران، كما ترى إدارة بوش، بمختلف الجماعات الإرهابية كحزب الله، مثلاً. وكان لأحداث 11 سبتمبر تأثير من نوع آخر؛ فهناك من المسؤولين الأمريكيين من يعتقد أن تدفق تكنولوجيا الصواريخ البالستية الصينية على إيران وباكستان تزايد عقب التدخل الأنجلو-أمريكي في أفغانستان في تشرين الأول/ أكتوبر 2001. وفي ظن هؤلاء المسؤولين أن بكين - وهي ترى القوات الأمريكية تقاتل في أفغانستان - خلصت إلى أن واشنطن ستكون أقل ميلاً لمعاقبة الصين جراء هذا التدفق.[101] يضاف إلى ذلك عامل آخر هو تقييم واشنطن بضعف كفاءة النظام الصيني لمراقبة صادرات تكنولوجيا الصواريخ الذي أنشأته بكين تطبيقاً للاتفاق الذي أبرمته مع الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2000.

وكانت الصين أصدرت في آب/ أغسطس 2002 أول أنظمتها الخاصة بمراقبة صادراتها من تكنولوجيا الصواريخ وما يتصل بها من معدات أخرى وذلك أثناء وجود مساعد وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج في بكين للبحث في قضية انتشار الأسلحة الصاروخية، قبيل اللقاء الذي كان مقرراً عقده بين بوش وجيانج زيمين في مزرعة الأول في كراوفورد بولاية تكساس، وهو اللقاء الذي كان من المتوقع أن يعمد خلاله بوش أيضاً إلى التأكيد على مخاوف واشنطن حيال انتشار الأسلحة النووية. فالنظام الصيني السالف الذكر صيغ وفقاً لنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، والتحكم بالصواريخ من الفئة الأولى. وعلى غرار نظام المراقبة هذا، جرى تقسيم النظام الصيني إلى ديباجة، وثلاثة أجزاء، وقائمتين بالمواد الخاضعة للرقابة؛ تماثل الأولى الملحق الأول بنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ وتشتمل على المنظومات الفرعية التي تدخل في صناعة الفئة الأولى من الصواريخ. أما الثانية فتتطابق مع الملحق الثاني للنظام وتضم ما هو ثنائي الاستخدام من "المعدات والتقنيات ذات الصلة بالصواريخ" والتي قد تدخل (وقد لا تدخل) في تصنيع الصواريخ من الفئة الأولى. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته، أصدرت بكين الأنظمة والسجلات وإجراءات الترخيص ذات الصلة بالعوامل والتقنيات والمعدات البيولوجية والكيماوية.

وبعد اتفاق تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، وإعلان الصين في آب/ أغسطس 2002 نظامها الخاص بمراقبة صادراتها، ساد في واشنطن موقف الترقب، أي "لننتظر ونرَ". لكن مع تواتر حالات الدعم الصيني للبرنامج الصاروخي الإيراني حتى بعد صدور النظام الصيني بصيغته الواضحة والدقيقة، اتخذت واشنطن قرارها بتصعيد الضغوط الموجهة للصين.[102] بادئ ذي بدء، يشترط هذا النظام إصدار ترخيص بالصادرات الصينية ولا يفرض حظراً صريحاً على الصادرات أو على أنواع معينة من البضائع أو أخرى مرسلة إلى بلدان محددة. ومع أنه لا يمكن تصدير مواد مدرجة في القوائم المرفقة بالنظام دون ترخيص، فبالإمكان تصدير أي مادة بترخيص خاص بها. وكما أوضح ليو جيي Liu Jieyi المدير العام لإدارة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح بوزارة الخارجية الصينية ساعة

صدور هذا النظام، فإن «نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ ذاته إنما هو نظام رقابي وليس تحريمياً؛ فليس هناك حظر على أي مادة أدرجت فيه. لذا، فإن الصين إنما تفعل ما تفعله كل بلدان العالم الأخرى لا أكثر، آخذة في اعتبارها مخاطر الانتشار النووي في الميدان ذي الصلة».[103] وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد مارست ضغوطها باتجاه تحريم أنواع محددة من الصادرات المتجهة لبلدان محددة أيضاً بطرح صياغات مختصرة من قبيل "البلدان المثيرة للقلق" أو "مخاطر الانتشار الشديدة". غير أن بكين رفضت الأخذ بهذا الأسلوب؛ لأن نظام الترخيص الجديد الذي اعتمدته استند أيضاً على حسن نية الطرف الأجنبي الذي يسعى للحصول على المعدات والتقنيات الصينية الخاصة بالصواريخ. وبمقتضى هذا النظام، فإن الشركات الصينية التي تطلب ترخيصاً لتصدير مواد خاضعة للمراقبة مطالبة بتقديم ضمانات من "الطرف الأجنبي المتلقي" لهذه المواد تؤكد عدم استخدامه هذه المعدات المطلوبة استخداماً عسكرياً، إضافة لتعهد من هذا الطرف بعدم تحويلها لأي طرف ثالث دون موافقة الحكومة الصينية. ولكن ماذا لو أن هذا المتلقي الأجنبي كان ميالاً إلى تقديم بيانات كاذبة فيما يتعلق بالاستخدام النهائي للمعدات المطلوبة؟ أو أن الخداع والتضليل كانا ركناً من أركان استراتيجية البلد الأجنبي المتلقي لهذه المعدات لتطوير صواريخه؟

وبطبيعة الحال، فإن القرارات التي يتم التوصل إليها بموجب النظام الصيني الجديد لترخيص الصادرات إنما تتخذ من قبل مسؤولين في الدولة تأسيساً على القواعد والمبادئ التي تتبناها الصين نفسها. فبعد الإعلان عن نظامها هذا، أوضحت الصين أن تنفيذ أحكامه سيستند إلى تقديرها هي للبلدان التي يمكن أن تتسبب في مخاطر تتعلق بالانتشار النووي.[104] ومن المستغرب هنا أن أحكام النظام الصيني لا تفرض صراحة على الأجهزة الإدارية الحكومية المعنية بإصدار التراخيص اتخاذ قرار بشأن وجود مثل هذه المخاطر عند دراسة الطلب. وبدلاً من ذلك، فليس على هذه الأجهزة إلا معاينة الطلب، وشهادتي الاستخدام والمستخدم النهائيين، ووثائق الضمانات التي يقدمها المتلقي الأجنبي للمعدات ذات الصلة، ومن ثم "اتخاذ قرار بالموافقة أو الرفض خلال 45 يوم عمل". ورغم أن

النظام ينص في مقدمته الافتتاحية على أن الغرض من إجراءات الترخيص هو «الحيلولة دون انتشار الصواريخ التي يمكن استخدامها في إطلاق أسلحة الدمار الشامل»، فإن الأجهزة المعنية بإصدار التراخيص ليست مكلفة تحديداً باتخاذ قرار بشأن مخاطر الانتشار عند الموافقة على الطلب أو رفضه.

كما أن نظام مراقبة الصادرات برمته إنما يقتصر على المواد والتقنيات التي يمكن إدخالها في تصنيع صواريخ قادرة على حمل شحنة تزن 500 كيلوجرام، لمسافة تصل 300 كيلومتر. أما تلك المواد والتقنيات ذات الصلة بصواريخ ذات مواصفات أدنى فلا تخضع للمراقبة. بناء على هذا، وعلى سبيل المثال، فإن مواصفات الصاروخ الفعال المضاد للسفن من طراز FL-7، الذي شرعت إيران والصين في إنتاجه بصفة مشتركة عام 1999 تقريباً، تعد أدنى بكثير من الحدود التي جاء بها نظام المراقبة الصيني الجديد. أخيراً، فإن القوائم المرفقة بهذا النظام لم تتضمن عدداً كبيراً من المواد التي ورد ذكرها في ملاحق نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، ما يعني أن هذه المواد لايزال بالإمكان تصديرها دونما قيد أو شرط.[105] ومن هذه المواد، مثلاً، أدوات حفظ التوازن المعروفة بالـ "جايروسكوب" الخاصة بالتسارع العالي، أو أجهزة قياس التعجيل التي يمكن استخدامها كصمامات أمان في مرحلة دخول جو الأرض، أو أنظمة تحديد المواقع العالمية (GPS) التي يُستفاد منها في تحسين دقة الصاروخ، أو الصلب الكربوني المعروف بـ "maraging steel" الذي يدخل في تصنيع محركات الصواريخ. ولعل بعضاً من هذه المواد التي لم تتم الإشارة إليها، سيكون هدفاً لأي عقوبات جديدة قد تلوح بها الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلاً. ومن اللافت أن تطل كوريا الشمالية برأسها في ذلك الوقت لتسهم في تحديث الصواريخ الإيرانية الجوالة (كروز) من طراز C-802.[106]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2002، ولم يكن قد مضى سوى شهر واحد تقريباً على إعلان نظام الترخيص الصيني الجديد، أعلنت وكالات أمريكية متخصصة أن شركة صناعات شمال الصين العملاقة تزود مؤسسة إيرانية متخصصة بصناعة الصواريخ بـ Specialty steel. وعندما جرى إبلاغها بهذا الأمر، أنكرت بكين حدوث صفقة من هذا

النوع. ورداً على ذلك، وفي أيار/ مايو 2003 فرضت واشنطن عقوبات هي الأقسى حتى ذلك الوقت؛ حين حرمت هذه المؤسسة الصناعية الأضخم في الصين من القيام بأي نشاطات تجارية في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى سنتين متتاليتين.[107] وجاءت هذه العقوبات على هذا القدر من القسوة لتعكس مدى استياء واشنطن من إحجام الصين عن وقف مساعداتها لبرامج إيران الصاروخية. ووفقاً لما ذكره مسؤول أمريكي شارك في المفاوضات الجارية مع الصين حول مراقبة الأسلحة، فنحن «أبلغناهم بأسماء المؤسسات التي تنتهك أحكام حظر الانتشار النووي وقلنا إن عليهم النظر في هذه المسألة، فعادوا ليقولوا إنهم تحققوا من الأمر ولم يجدوا فيه أي مشكلة».[108] وعلى أية حال، فإن الأنظمة الصينية الجديدة كانت، فيما يبدو، وجدت طريقها إلى التطبيق، وأن الصين وفت بالالتزامات التي تعهدت بها أمام واشنطن، غير أن التقنيات والمعدات الصينية كانت، على ما يبدو كذلك، تواصل دعمها لبرامج تطوير الصواريخ الإيرانية.

وتزامناً مع هذا "التسريب" المتواصل في ظل النظام الصيني لمراقبة الأسلحة، بدا أيضاً أن بكين استأنفت تعاونها مع إيران في الميدان النووي، وإن على مستويات أدنى. ففي شباط/ فبراير 2003 نقل جورج تينيت G. Tenet، مدير وكالة المخابرات المركزية، إلى الكونجرس أن "شركات" صينية (وليس الحكومة الصينية) "ربما نكثت" التعهد الذي قطعته بكين على نفسها عام 1997 بوضع أسس جديدة للتعاون النووي مع إيران. وعاد تينيت في الشهر التالي ليكشف النقاب عن "بعض الاتصالات" التي "تتناقض" مع ذلك التعهد.[109]

وخلال لقائهما على هامش قمة الثماني الكبار في إيفيان Evian بفرنسا في الأول من حزيران/ يونيو 2003، أثار الرئيس بوش أمام الرئيس الصيني هو جينتاو مسألة المساعدات الصينية لبرامج إيران الاستراتيجية، ولكن هذا الأخير لم يرد بشيء حين قال الرئيس بوش إن مساعي إيران لامتلاك أسلحة نووية تنطوي على تهديد خطير ينبغي على الصين والولايات المتحدة الأمريكية أن يتعاونا للتصدي له.[110] ولكي يعكس اعتراض بكين الحاد

على لجوء واشنطن وبشكل متزايد إلى سلاح العقوبات، قال ناطق باسم وزارة الخارجية الصينية إن بلاده «تعرب عن احتجاجها الشديد على الأسلوب الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية بمواصلة فرض العقوبات على الآخرين استناداً إلى قوانينها المحلية».[111]

خيارات إيران والصين للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية

على مدى عشرين عاماً من المساومات الصينية-الأمريكية بشأن إيران، كانت السمة الرئيسية الغالبة عليها هي إخضاع التعاون الصيني-الإيراني أكثر فأكثر من جانب بكين لمقتضيات الحفاظ على العلاقات الودية بينها وبين واشنطن. فعندما بدا للصين أن الخسائر التي ستلحق بها ستكون أفدح مما ينبغي، أوقفت دعمها لبرنامج صواريخ سيلكورم، ومن بعده لصواريخ الفئة الأولى البالستية المضادة للسفن الأكثر تطوراً، وتخلت من ثم عن تعاونها النووي مع إيران؛ وإن فعلت ذلك بطريقة أرادت بها التقليل إلى أدنى حد من ضياع ماء الوجه وفقدان نفوذها في طهران. وبعبارة أدق، بدا واضحاً أن بكين قررت عدم خوض مواجهة مع واشنطن في الشرق الأوسط بخصوص إيران. لكنها قررت أيضاً، مع ذلك، ألا تتنازل عن أكثر مما هو ضروري أساساً، وأن تبحث عن وسائل أخرى تقدم لطهران من خلالها ما يعود بالنفع عليها. وبذلك تكون بكين قد حققت التوازن ما بين مواصلة التعاون الاستراتيجي مع إيران وبين الحفاظ على علاقات ودية مع واشنطن.

ولعل قرار الصين تعليق تعاونها النووي مع إيران يشي بالكثير عن الاستراتيجيات التي تتبناها على الصعيد الدبلوماسي. فخلال الفترة ما بين عامي 1991 و1996، ماانفكت الولايات المتحدة الأمريكية تطالب الصين بإنهاء تعاونها النووي مع كل من باكستان وإيران، إلا أن الصين لم تلبِ من مطالب واشنطن هذه إلا تلك المتعلقة بإيران، ورفضت ما يتعلق منها بباكستان، رغم أن الأولى كانت قد وقعت على اتفاقية الحد من الانتشار النووي وترتبط بعلاقات طيبة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في حين أن حال الثانية لم تكن كذلك. ولم تفعل بكين حيال باكستان سوى الموافقة في أيار/ مايو 1996 على وقف

مساعداتها لتلك المنشآت الباكستانية التي لم يجر إخضاعها لضمانات الوكالة المذكورة؛ أما بالنسبة لإيران فإن بكين تخلت كلياً في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 عن أي تعاون نووي مع طهران. وفي ضوء ما يتأصل في طبيعة الخبرات والتقنيات النووية من إمكانات نقلها من طرف إلى آخر، ونظراً لضعف تطبيق نظام التفتيش الذي تتبناه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن أواصر التعاون التي أقامتها بكين مع باكستان دعماً لمنشآتها النووية الخاضعة لضمانات الوكالة عادت بقدر ما من النفع على البرامج الباكستانية لتصنيع الأسلحة النووية. وهكذا، وفي الوقت الذي تضع فيه بكين حداً لتعاونها مع إيران في تطوير ما "يحتمل" أن يكون جهداً يرمي لتصنيع سلاح نووي، فإنها في واقع الأمر تصر على مواصلة دعمها للجهد النووي الباكستاني. ويمكن القول هنا إن الاختلاف الجوهري بين الحالتين يتمثل في أن أسلحة باكستان النووية موجهة صوب الهند في المقام الأول، في حين أن السلاح النووي الإيراني "المفترض" يستهدف الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل. وبكلمة أوضح، بدت الصين وكأنها أشد رغبة في دعم موقف المواجهة النووية الذي تتخذه باكستان ضد الهند منها بالنسبة لمساندة الموقف ذاته الذي تتبناه طهران ضد واشنطن، ما يوحي أن باكستان تؤدي دوراً جيوسياسياً في حسابات الصين الاستراتيجية ليس بوسع إيران الاضطلاع به. ولعل من المرجح كثيراً أن الصين ترى في تعزيز قوة باكستان، بل وحتى امتلاكها أسلحة نووية، عاملاً فائق الأهمية في خلق ذلك التوازن في القوى الذي يكبح جماح الهند بما تضمره من عداء للصين. أما إيران فليس خافياً أنها لا تلعب دوراً استراتيجياً كهذا في إطار الاستراتيجيات الصينية. وأما تعاونها معها في الميدانين النووي والصاروخي فقد غلب عليه طابع نفعي انتهازي، وبات وسيلة في متناول بكين لجني العملات الصعبة، ومعاقبة واشنطن جزاء ما اقترفته من "آثام" فيما يتعلق بقضية تايوان، فيما تتسع في الوقت نفسه دائرة نفوذ بكين السياسي في طهران.

ومهما تكن الحال، فإن القرارات التي اتخذتها الصين خلال عامي 1996 و1997 بوقف تعاونها مع إيران في المجال النووي وبرامجها الصاروخية (سواء صواريخ الفئة

الأولى أو تلك المضادة للسفن) تعد مؤشراً يكشف عما كانت الصين تضعه في حساباتها فيما يتعلق بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. ففي فترة ما بعد حزيران/ يونيو 1989، كانت الغالبية من الزعماء الصينيين قد راعها ذلك التدهور المتسارع في العلاقات الأمريكية-الصينية، نظراً لإدراكهم أن الفضل في النجاحات الاستثنائية التي حققتها برامج الصين التنموية في الفترة التي تلت عام 1978 يرجع في معظمه إلى مواقف الدعم والإسناد الودية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المضمار. وخلافاً لذلك، فإن أي انهيار في مثل هذه العلاقات يمكن أن يوجه ضربة قاصمة لعملية التنمية الصينية برمتها. ولنا أن نضيف هنا أن واشنطن مارست نفوذاً هائلاً في تعزيز سلسلة من الأهداف التي تقيم لها بكين وزناً كبيراً؛ ومنها مثلاً أخذها لمكانتها اللائقة في المجتمع الدولي كقوة بارزة تحظى بقدر كبير من الاحترام، والوحدة مع تايوان. وعليه، فقد صار هؤلاء القادة يجدّون في طلب ود واشنطن عبر القبول بحلول وسط، ولكن ليس على حساب قضايا رئيسية - كفرض هيمنة الحزب الشيوعي الصيني المطلقة على المجتمع الصيني، أو المضي قدماً صوب "إعادة" تايوان إلى حظيرة الوطن الأم - وإنما في سبيل حسم ما عدا ذلك من قضايا غير جوهرية متى ما أمكن للمفاوض الصيني الفوز بالصفقة الأفضل. ويبدا أن قضية التعاون النووي مع إيران تقع ضمن هذه الفئة الأخيرة!

لا يكاد يختلف اثنان على أن القادة الصينيين يشعرون بالاشمئزاز حيال السياسات التي تنتهجها واشنطن في منطقة الخليج وحيال إيران؛ فهم يرون في الولايات المتحدة الأمريكية قوة متغطرسة متنمرة، عقدت العزم على بسط هيمنتها على هذه المنطقة الغنية بمصادر الطاقة عن طريق فرض سطوتها على كل من إيران والعراق. وهم مابرحوا يتساءلون إن كانوا ملزمين بمؤازرة القوى المناهضة للهيمنة في العالم والوقوف إلى جانبها وتشجيعها أم لا؛ ولاريب أن موقفاً كهذا سيدفع العالم نحو تعددية الأقطاب، وهو وضع يتطلعون إليه بحماس شديد، ولاسيما أنه يتوافق مع مبادئ العدالة على المستوى الدولي، أو هكذا يظن قادة الصين. حتى إن البعض منهم مقتنع بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل

في الخفاء على تقسيم الصين وإضعافها. وفي ضوء هذا، يصبح من المنطقي مد يد العون والدعم للقوى التي تناصب الولايات المتحدة الأمريكية العداء في هذا العالم. من الناحية العاطفية، قوبلت هذه الحجج التي تساق لتبرير التصدي لنزعة الاستقواء التسلطية الأمريكية بارتياح شديد من جانب الكثير من الصينيين. أما على الصعيد العملي، وإذ وضعوا عملية التنمية نصب أعينهم، فقد كان على الزعماء الصينيين أن يسألوا أنفسهم أيضاً عن توقعاتهم للوقت الذي يمكن لواشنطن أن تحافظ خلاله على مواقفها الودية تجاه الصين إذا كانت ستتزعم أو تساند القوى المناوئة لها، أو التي ستقيم تحالفاً مع إيران أو العراق، أو الاثنين معاً. ومع هذا، فإن إرساء أسس التعاون مع واشنطن وتوطيدها في مجالات من قبيل الحد من انتشار الأسلحة النووية عالمياً يمكن أن يسهم في استقرار العلاقات الصينية-الأمريكية، ويتيح أمام الصين فرص الحصول على تكنولوجيا الطاقة النووية الأمريكية المتقدمة، وهو تطور من شأنه الارتقاء بمستوى التكنولوجيا الصينية بعامة، ويساعدها على تلبية احتياجاتها المتعاظمة لمصادر الطاقة. ومجمل القول، إن نجاح الصين بالفعل في عقد "شراكة استراتيجية" مع الولايات المتحدة الأمريكية، سيعزز موقعها ويزيدها قوة على مدى أول عقود القرن الحادي والعشرين برعاية "كريمة" من واشنطن وتحت مظلتها!

وعلى صعيد آخر، فعلت الضغوط الإسرائيلية فعلها كعامل مهم دفع بكين إلى النأي بنفسها بعيداً عن طهران؛ فإسرائيل أقامت مع الصين إبّان ثمانينيات القرن العشرين علاقات تعاون في ميدان التقنيات العسكرية؛ وتنامت تلك العلاقات شيئاً فشيئاً لتبلغ مستوى الشراكة السياسية التي قادت البلدين إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة في عام 1992. ومع تطور هذه العلاقات، لم تتوقف محاولات تل أبيب الرامية إلى حث بكين على وقف دعمها للبرامج النووية والصاروخية التي تقيمها دول شرق أوسطية معادية لإسرائيل، بما في ذلك إيران. ولعل بكين قد خلصت، وهي ترى تداخل الضغوط الإسرائيلية مع نظيرتها الأمريكية، إلى أن استمرار صلات التعاون مع إيران سيعرض

للخطر علاقاتها الأكثر نفعاً مع إسرائيل في ميدان التكنولوجيا العسكرية، والتي حظيت بمباركة واشنطن لها (حتى السنوات الأولى من الألفية الجديدة على أقل تقدير).

من جانب آخر، فإن سعي الصين لتأكيد هويتها الذاتية يشكل إلى حد ما مبرراً مضافاً لقرار بكين الذي اتخذته خلال عامي 1996 و1997 وقف تعاونها مع طهران. فقد تصاعدت آنذاك أصوات متنافسة عدة في إطار الجدل الذي احتدم في الصين حول هويتها القومية المعاصرة. ورغم أن دور البطل الذي يقود العالم الثالث كان لايزال يلقى هوى في نفوس الكثير من الصينيين، فإن صورة بكين كقوة تحظى بالاحترام وتقف في الطليعة بين دول العالم المرموقة، كان لها أيضاً فعل السحر فيهم. من هنا تحولت الرغبة الجامحة في الفوز باحترام العالم إلى أحد المكونات المحورية للثقافة السياسية الجديدة في الصين، وهو ما يتطلع إليه في طموح شديد الحزب الشيوعي الصيني، ومعه شرائح واسعة من أبناء الأجيال الجديدة ممن يتوقون بقوة إلى احتلال بلادهم موقع الأمة القوية العصرية المتقدمة المتحضرة داخل الأسرة الدولية، أي -ومرة أخرى- الأمة الجديرة بالاحترام. أما فيما يتعلق بحظر انتشار الأسلحة النووية فقد تعاظم في الصين إبان الثمانينيات والتسعينيات الإدراك بأن مبادئ الحد من الانتشار النووي تقوم على أعراف وقواعد كونية حقاً، رغم أن سياسات الهيمنة الأمريكية يمكن أن تستغلها لتحقيق أغراضها وغاياتها الذاتية. وفي ضوء ذلك، فإن كانت الصين ستعقد تحالفات مع القوى المناوئة لهذه الأعراف والقواعد، أي مع دول كإيران وباكستان وكوريا الشمالية، فليس لها أن تأمل نيل الاحترام الذي تتوق إليه من جانب المجتمع الدولي، بل إنها نفسها ربما ستفوز عوضاً عن ذلك بلقب "الدولة المارقة"!

وبكلمة أخيرة، فإن القرار الذي اتخذته الصين بتعليق تعاونها مع إيران يأتي أيضاً من إدراكها أن مصالحها ستحظى بحماية أفضل فيما لو تناقص عدد الدول النووية في هذا العالم؛ إذ لا تنسى الصين أنها تتمتع بالعديد من الامتيازات والحقوق بصفتها واحدة من خمس دول نووية فقط أقرتها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية؛ فليس في صالحها، إذاً، أن تتزعزع مكانتها النووية المتميزة هذه بفعل تكاثر الأسلحة النووية وانتشارها.

غير أن قرارها بالابتعاد أكثر فأكثر عن إيران كان متزامناً مع إصرارها الشديد على عدم الرضوخ لمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية لها بفسخ ارتباطها مع طهران. وفي واقع الحال، فإن الصينيين كانوا قد تضلعوا في صناعة أطواق نجاة تتيح لهم الالتفاف على أي اتفاقات يعقدونها مع واشنطن بشأن إيران. فالصين لم توافق على إنهاء مبيعات صواريخ سيلكورم لطهران إلا لكي تبيعها التقنيات والمعدات التي تمكّنها من تصنيع هذه الصواريخ ذاتها، ولتزودها من ثمَّ بطراز أكثر تفوقاً من الصواريخ المضادة للسفن التي يرمز لها بـC-801 و C-802؛ وتعلن موافقتها مرة بعد أخرى على العمل بموجب قواعد وضوابط نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، لكنها تستثني من ذلك الملحق الثاني للنظام؛ وتصر على التفريق بين الصواريخ ذات مدى 280 كيلومتراً المحملة برأس حربي زنته 800 كيلوجرام وبين تلك التي يصل مداها إلى 300 كيلومتر والمزودة برأس زنته 500 كيلوجرام؛ وتطبق نظاماً خاصاً بها لمراقبة الصادرات لكنها مع ذلك تواصل منح تراخيص تجيز تصدير مواد ومعدات حساسة. فبات جلياً بالتالي أنها تقيم وزناً كبيراً لتعاونها وعلاقاتها الودية مع طهران وتكره تقديمها قرباناً على مذبح العلاقات الأمريكية-الصينية. هذا الإصرار المتواصل على مقاومة الضغوط الأمريكية منح بكين من الوقت ما يكفي للمضي قدماً في تعاونها مع إيران في ميادين شتى، ولتسهم إلى حد كبير في تطوير قدرات إيران الذاتية واعتمادها على نفسها. وهي في هذا المضمار قد تفادت بشكل مستمر قطع أي وعود أو تعهدات تحد من قدرتها على بيع التكنولوجيا والسلع الرأسمالية لإيران. وكان منهج بكين أنها عندما تذعن لضغوط واشنطن في ميدان ما، فهناك ميادين أخرى تقدم من خلالها العون لطهران. وخلاصة القول، إن السياسات الصينية ضمنت لبكين تحقيق التوازن في علاقتها بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

الفصل التاسع

العلاقات الصينية - الإيرانية في مجالي الطاقة والاقتصاد

دور الصين في تطور الصناعات الإيرانية

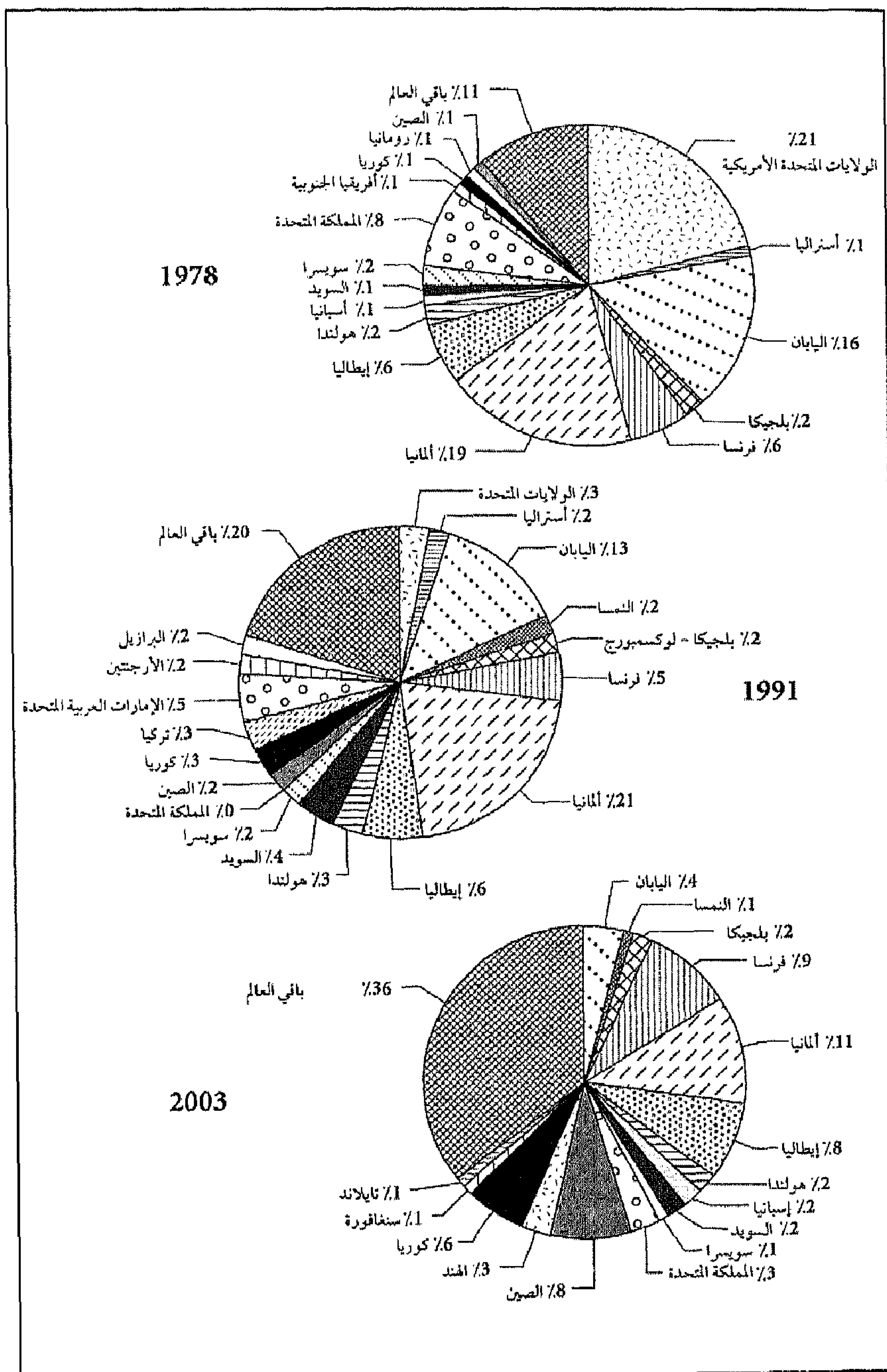
كان للثورة الإيرانية عام 1979 أعمق الأثر في طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الصين وإيران. ولعل من غير الممكن المقارنة بين حركة التجارة بين البلدين قبل الثورة وبعدها لنخلص من ذلك إلى القول بأن تنامي هذه الحركة واتساعها يرجعان إلى تغير النظام الإيراني، وذلك نظراً إلى وجود متغير خارجي فائق الأهمية أصلاً يتمثل في انفتاح الصين على العالم في الحقبة التي تلت عام 1978 وما ترتب عليه من نمو انفجاري في الصادرات الصينية إلى بلدان العالم "قاطبة". وعلى أي حال، بدا واضحاً التأثير الكبير الذي أحدثته الثورة الإيرانية، حيث إنها أفضت إلى رحيل العديد من كبار شركاء طهران التجاريين التقليديين، وفي مقدمهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وهو ما خلق فرصاً سانحة أمام الصين. ففي عام 1978، وكما سيتضح من الشكل (9-1)، كان للولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد على 21٪ من الواردات الإيرانية، ولكن هذه النسبة تراجعت إلى 3٪ فقط في عام 1991، وإلى الصفر عام 2003. وخلال الفترة ذاتها، انخفض نصيب بريطانيا من 8٪ في عام 1978 إلى صفر في عام 1991، قبل أن يرتفع إلى 3٪ في عام 2003. أما حصة الصين من مستوردات إيران في الأعوام الثلاثة المذكورة فقد تنامي من 1٪ إلى 2٪ ثم إلى 8٪ (على التوالي). ولا تشتمل هذه النسب على مبيعات الأسلحة أو السلع الصينية التي جرى تهريبها إلى إيران عبر الإمارات العربية المتحدة. بل إن نصيب الصين من الاستيرادات الإيرانية في عام 2003 سترتفع إلى 9.5٪ لو أننا أضفنا تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لمبيعات الأسلحة الصينية لإيران في عام 2003، وما نسبته 12٪ من قيمة السلع الصينية المسجلة التي هرّبت عبر دبي إلى إيران. وهكذا، فقد استطاعت الصين إقحام نفسها عنوة في السوق الإيرانية المربحة.

ويكشف الجدول (9-1) عن تصاعد مطّرد وسريع في حجم التجارة الصينية-الإيرانية؛ ففي غضون الفترة بين عامي 1990 و2001، بلغ معدل النمو السنوي للتجارة الثنائية بين البلدين 55٪. وباستثناء عام 1990 الذي تضاعف فيه حجم هذه التجارة ثلاث مرات تقريباً، فإن معدل النمو السنوي هذا لايزال مزدهراً عند مستوى يقرب من 33٪. ومهما يكن، فقد ظلت إيران تعاني عجزاً تجارياً مزمناً مع الصين حتى مطلع الألفية الجديدة حين استطاعت إيران، بفضل مشتريات الصين الضخمة من النفط، تحقيق فوائض تجارية كبيرة مابرحت تتواصل حتى يومنا هذا؛ فقد قدمت بكين نفسها زبوناً ثابتاً ودائماً لأهم الصادرات الإيرانية؛ أي النفط. ولعل ما زاد في أهمية هذا الزبون أنه لم يكن يرضخ لضغوط الغرب الداعية إلى إنزال عقوبات اقتصادية بحق إيران.

وعلى هذا الصعيد، فالجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت ولاتزال عرضة لضغوط اقتصادية هائلة؛ فقد تضافرت الحرب مع العراق مع ما أفرزته الثورة من اضطرابات، وهجرة واسعة النطاق، وبرامج لتأميم المؤسسات الحكومية، مما أفضى إلى تراجع اقتصادي حاد إبان عقد الثمانينيات. ورغم أن اتقاد حمى الحس الديني والقومي خفف من حدة مشاعر السخط حيال هذا التراجع، إلا أن انتهاء الحرب مع العراق في آب/ أغسطس 1988 وموت الخميني في حزيران/ يونيو من العام التالي، أطلقا العنان لهذه المشاعر مجدداً. وبحلول عام 1989، خلص القادة الإيرانيون - وعلى أقل تقدير أولئك الأكثر ميلاً إلى البراجماتية منهم - إلى الاعتقاد بأن تحسناً كبيراً وعاجلاً في الأوضاع الاقتصادية بات عاملاً أساسياً من عوامل تطور الثورة الإسلامية وسلامتها؛ وهو من حيث الجوهر الاعتقاد نفسه الذي توصل إليه دينج شياوبينج قبل عقد من الزمن حيال مصير الحزب الشيوعي الصيني الذي قاد الثورة. وهكذا، ففي عام 1989، أطلقت طهران عملية كبرى لإعادة تأهيل الاقتصاد الإيراني وهيكلته من جديد تمثلت في الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1989-1993). وكانت الصين مهيأة لتكون في طليعة شركاء إيران خلال الحقبة التنموية التي أعقبت الحرب.

الشكل (9 - 1)

دور الصين في الواردات الإيرانية 1978، 1991، 2003



المصدر: International Monetary Fund, *Direction of Trade Stastistics Yearbook*.

غير أن إحدى المشكلات الجدية التي واجهت المساعي الصينية لتوسيع أطر تعاونها مع إيران تمثلت في تدني المستوى التكنولوجي للسلع الرأسمالية الصينية (المكنات والمعدات، والتقنيات المستخدمة في قطاعات التصنيع والتعدين والنقل) مقارنة بمستوى نظيراتها في الدول الغربية؛ لذا كان مديرو المشاريع الإيرانية أحياناً يفضلون استخدام التقنيات الغربية الأكثر تطوراً. وحتى عام 2004، كانت الأفضلية التي يمنحها الإيرانيون للتكنولوجيا الغربية، تكاد تصل - في رأي دبلوماسي صيني ذي خبرة واسعة بشؤون الشرق الأوسط - حد الإيمان بـ "خرافة" وهمية. وفي أغلب الأحيان كان الإيرانيون موقنين، من غير تحقق، بتفوق السلع الغربية على نظيراتها الصينية، حتى لو أن الحال ليست كذلك دائماً. علاوة على ذلك، فإن رجال الأعمال الإيرانيين غالباً ما يعرضون أسعاراً متدنية جداً لشراء السلع والبضائع الصينية مفترضين أنها ذات نوعية متواضعة؛ غير أن تلك الأسعار المتدنية لم تكن لتمنحهم إلا بضائع متدنية النوعية في المقابل. أما حين يتفاوض رجال الأعمال هؤلاء بشأن شراء بضائع غربية فإنهم يعرضون أسعاراً عالية أملاً في الحصول على نوعيات أعلى جودة. وبحسب دبلوماسي صيني آخر، فإن هذه الحال قد تغيرت بعض الشيء بعد أن حظيت التقنيات الصينية بالقبول بفضل المساعدات التي قدمتها الصين في بناء مترو أنفاق طهران وفي تطوير قطاع التعدين. ومع ذلك، ففي حزيران/ يونيو عام 2003 اشتكى ليو شنتانج، السفير الصيني في إيران، مرتين (في يومين متتاليين) لمسؤولين إيرانيين من أن بعض موظفي هيئات استدراج العروض الأجنبية يتصرف بشكل مجحف ومتحيز إزاء الصين، وبأسلوب ينطوي على "محاباة" الغرب. وأعرب ليو عن شديد اعتراضه على هذا التصرف وعن "عدم فهمه له"، مطالباً بنقل وجهة نظره هذه إلى المسؤولين الإيرانيين المختصين.[1]

الجدول (9-1)

حجم التجارة الإيرانية-الصينية 1974-2003 (بملايين الدولارات)

السنة	الصادرات الإيرانية	الواردات الإيرانية	إجمالي حجم التجارة	نسبة نمو التجارة الثنائية (٪)	الميزان التجاري الإيراني
1974	0	111	111	0	111-
1975	0	53	53	52-	53-
1976	0	93	93	75	93-
1977	0	134	134	44	134-
1978	0	174	174	30	174-
1979	29	40	69	60-	11-
1980	53	133	186	170	80-
1981	2	179	181	3-	177-
1982	81	45	126	30-	36
1983	0	294	294	133	294-
1984	0	170	170	42-	170-
1985	7	48	55	68-	41-
1986	0	26	26	53-	26-
1987	4	53	57	119	49-
1988	16	36	52	9-	20-
1989	43	48	91	75	5-
1990	39	321	360	296	282-
1991	19	322	341	5-	303-
1992	155	335	490	44	180-
1993	329	326	655	34	3
1994	223	147	370	44-	76
1995	216	232	448	21	16-
1996	74	242	316	29-	168-
1997	543	395	938	197	148
1998	508	655	1163	24	147-
1999	771	613	1384	19	158
2000	1612	785	2397	73	827
2001	2204	978	3182	33	1226
2002	2133	960	3093	3-	1173
2003	3007	2547	5554	80	460

المصدر: *Direction of Trade Statistics* (Washington, DC International Monetary Fund, 1975-2004).

ومهما يكن، فإن المستوى التكنولوجي المتدني للبضائع الصينية عاد على إيران بمنافع محددة؛ فقد كان من السهل على الفنيين الإيرانيين التضلع في استخدامها، وبذلك قلت الحاجة إلى جلب أعداد كبيرة من الخبراء الغربيين الذين يتطلب وجودهم دفع تكاليف عالية، واستيراد تقنيات غربية أكثر تطوراً؛ فالخبراء الصينيون، الذين غالباً ما يرافقون معداتهم للإشراف على نصبها، أقل تكلفة من نظرائهم الغربيين. وطبقاً لأحد كبار موظفي شركة بتروبارس النفطية الإيرانية، فإن مهندس بترول أوربياً يمكن أن يكلّف الشركة ما يزيد على 30000 دولار شهرياً، في حين لا تزيد تكلفة نظيره الصيني على 500 دولار في الشهر. أضف إلى ذلك أن الصين لم تتردد على الإطلاق في تزويد إيران بأية تقنيات غربية متطورة تحصل عليها بنفسها؛ الأمر الذي ساعد إيران في جهودها لإقامة صناعاتها المحلية.

وإضافة إلى ما تقدم، أسهمت السلع الرأسمالية الصينية أيضاً في خلق فرص عمل جديدة في إيران، وكان هذا أحد أهم الأهداف التي وضعها قادة الثورة في إيران نصب أعينهم. فمن بين خصائص عملية التنمية الإيرانية رفع مستوى القاعدة الحضرية نسبياً، وتقليل الاعتماد على القطاع الزراعي نسبياً أيضاً؛ وهو ما أضفى أهمية أكبر على مسألة إيجاد فرص عمل أكثر في القطاع الصناعي. من هذا المنظور، كان منطقياً ومفهوماً أن يتم الاعتماد على المعدات الرأسمالية الأقل تطوراً التي تتطلب توظيف أكبر عدد من الأيدي العاملة؛ برغم اختلاف وجهات نظر مديري المشاريع الصناعية في هذا الشأن. ولابد من الإشارة هنا أيضاً إلى أن العقوبات التي فرضها الغرب على إيران أغلقت هي الأخرى في وجه طهران المنافذ التي يمكن أن تحصل منها على مجموعة كبيرة من المعدات الرأسمالية الغربية؛ وإن كان سيتاح لها ذلك، فإنما تحت شروط كثيرة ليس أقلها إجراء عمليات تفتيشية للتحقق من الاستخدام النهائي لهذه المعدات. كما أن طهران ما كانت لتعرف على الإطلاق متى ستجبر الضغوط الأمريكية الدول الغربية على تعليق تعاونها مع إيران أو تضييق نطاقه؛ في حين لم تخف بكين استعدادها القبول بالشروط التي تفرضها طهران. وعلى النقيض من الدول الغربية، فالصين "لا تتدخل في الشؤون الداخلية لإيران" عن ريبة أو هواجس تتعلق بطبيعة النظام الإيراني أو برامجه النووية أو الكيماوية أو تلك التي

يريد بها تصنيع أسلحة تقليدية متطورة. أخيراً، فإن البضائع والمعدات الرأسمالية الصينية تُعد تقليدياً أرخص ثمناً من مثيلاتها الأوربية أو اليابانية. وقد كشف مسح غير رسمي أجراه الكاتب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 لقرابة عشرة من محالّ الأدوات الصناعية في طهران وأصفهان وشيراز عن تنافس شديد بين الأدوات الصينية (كآلات ضغط الهواء والغاز، والمحركات، ومكابس الثقب، وأدوات خراطة الخشب والمعادن، والمضخات، والمفاتيح الكهربائية) وبين المنتجات المماثلة ذات المنشأ الأوربي والكوري الجنوبي والهندي. وطبقاً لأصحاب هذه المحال، فإن السبب الرئيسي وراء الإقبال على المنتجات الصينية هو رخص أسعارها إلى حد كبير.

تطور العلاقات الاقتصادية

اتسمت العلاقات الاقتصادية بين الصين وإيران في الثمانينيات بما يمكن وصفه بـ "النموذج التنازلي"؛ أي بوضع الأفكار العامة ابتداءً ثم الدخول في التفاصيل فيما بعد. وكانت طهران عمدت في أعقاب الثورة الإيرانية إلى إحالة الكثير من القطاعات الاقتصادية الكبيرة إلى كيانات إسلامية تقوم بمهامها كمؤسسات حكومية مفككة التنظيم لا تخضع لقيد أو التزام. وتسببت الحرب مع العراق أيضاً في تعاظم الحاجة إلى فرض السيطرة المركزية اقتصادياً وتخصيص الموارد. وعلى امتداد عقد التسعينيات، ومع حلول الألفية الجديدة، كان الاقتصاد الإيراني لايزال خاضعاً لهيمنة الدولة، وعلى أوسع نطاق. أما الصين فكانت تسلك اتجاهاً معاكساً نحو نظام اقتصاد السوق. وبالعودة إلى ثمانينيات القرن الماضي، ألغت الصين احتكارات التجارة المركزية التي شاعت في عهد ماو ومضت أكثر فأكثر إلى تنظيم اقتصادها تأسيساً على قوى السوق. غير أن الشركات الصينية – مع ذلك – كانت قد اعتادت أداء مهامها وفقاً لقواعد السيطرة الحكومية التي تقضي بعقد لقاءات تضم ممثلين عن الحكومتين للاتفاق على المشاريع التي يراد تنفيذها، ثم يتم بعد ذلك تسمية الشركات التي ستتولى تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في كلا البلدين. وفي عام 1985، جرى تنظيم هذه اللقاءات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في إطار

(اللجنة المشتركة للتعاون التجاري والعلمي والتكنولوجي) التي أضحت القوة المحركة للعلاقات الاقتصادية الصينية-الإيرانية إبان الثمانينيات. فكانت اجتماعاتها ميداناً يناقش فيه نائبا رئيسي الحكومتين وممثلو الوزارات المعنية مجالات التعاون المحتملة. وفي حال التوصل إلى اتفاق، يتولى الجانبان انتقاء الشركات ذات الصلة والتعريف بها، وهي التي ستدخل في مفاوضات ثنائية حول أشكال التعاون ذات النفع المشترك. وتتفرع عن هذه اللجنة ثلاث لجان هي: لجنة التجارة والنفط؛ ولجنة الاقتصاد والصناعة؛ ولجنة العلوم والتكنولوجيا.[2]

وبينما بقي الاقتصاد الإيراني خاضعاً للدولة إلى حد بعيد، شهد الاقتصاد الصيني إبّان التسعينيات انتعاشاً كبيراً وهو يتقدم حثيثاً صوب نظام السوق؛ فيما كان مندوبو الشركات والمشاريع الخاصة والمستقلة يجوبون دول العالم بحثاً عن صفقات وعقود مربحة. غير أن تحول الاقتصاد الصيني إلى نظام السوق، واتساع نطاق الصلات المباشرة بين الشركات الصينية والإيرانية، أسهما في إضعاف دور اللجنة المشتركة بشكل مطّرد؛ فصارت الشركات الصينية تتجه بنفسها نحو عقد صفقات مع مؤسسات وكيانات إيرانية يتم الاتفاق عليها بمعزل عن اللجنة المشتركة وقبل انعقاد اجتماعاتها، ليتم من بعد وبأثر رجعي إدراج هذه العقود والصفقات في البيانات التي تصدرها اللجنة. وشيئاً فشيئاً تحولت اجتماعات اللجنة إلى مكان لمعالجة المشاكل التي تبرز في سياق تنفيذ التعاملات التجارية، وهو دور اكتسب أهمية خاصة نظراً إلى ضعف القوانين التجارية والمؤسسات القضائية المدنية الإيرانية. لكن مع ذلك بقيت اللجنة المشتركة تتولى التعامل مع المشاريع الكبرى التي تحظى بدعم مالي كبير من جانب الحكومة الصينية.

بدأ التعاون الاقتصادي بين الصين وإيران في عام 1982 حين وافقت الأولى على إرسال ثلاثين خبيراً في شؤون المياه للمساهمة في تصميم سد ضخم يقام في جنوب إيران؛ كما بعثت بستة وعشرين زورق صيد إضافة إلى أكثر من ثمانمائة عامل إلى منطقة الخليج تعزيزاً لصناعة الصيد الإيرانية؛ وهما المشروعان اللذان قوبلا بارتياح كبير من الجانب

الإيراني.[3] وفي عام 1984، شرعت شركات صينية في تنفيذ مشاريع بناء في إيران؛ ومع انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، كان قد تم التوقيع على اثني عشر مشروعاً بلغت قيمتها الإجمالية 25 مليون دولار؛[4] وكان مشروع بناء ثلاثة مصانع لتعليب الأسماك بقيمة عشرين مليون دولار هو الأكبر بينها. وأبدت الصين موافقتها أيضاً على تزويد إيران بالتقنيات التي تحتاجها في مجال تربية الأسماك والروبيان.[5] وتواصل التعاون بين البلدين في مجال إقامة مشاريع كهرمائية صغيرة وصيد الأسماك بشراء إيران 36 سفينة صيد صينية تم تصنيع نصفها في إيران.[6] وهكذا، خلال الفترة ما بين عام 1984 وتشرين الثاني/ نوفمبر 1989 كانت الشركات الصينية قد أبرمت 19 عقداً بقيمة إجمالية بلغت 66.74 مليون دولار في مجالات بناء محطات توليد الطاقة الكهربائية الحرارية والكهرمائية، والطاقة الذرية، وتصميم السدود، والمعادن غير الحديدية، والجيولوجيا والتعدين، والصناعات الخفيفة، ومصائد الأسماك.

وجاء انتهاء الحرب مع العراق ليوسع نطاق التعاون الاقتصادي بين الدولتين؛ ففي منتصف آب/ أغسطس 1988، وبُعيد قبول إيران رسمياً قرار مجلس الأمن 598، قام نائب وزير الخارجية الصيني كي هواي يوان بزيارة إلى طهران ليبلغها بأن الصين تعلق "أهمية خاصة على علاقاتها بإيران"، وتبدي استعدادها للتعاون مع إيران في إنجاز مشاريع الإعمار في فترة ما بعد الحرب.[7] وفي الشهر التالي، رأس نائب رئيس الوزراء الإيراني حميد ميرزاده وفداً إيرانياً إلى بكين، ضم في عضويته مندوبين عن وزارات التجارة، والمالية، والخارجية، والمعادن، والصناعة، والإعمار، والزراعة، وصيد الأسماك، والتربية والتعليم. وأعرب ميرزاده آنذاك عن أمل بلاده في تعاون الصين معها على تنفيذ خطط إعادة الإعمار، وبأنها – أي إيران – تعلق "أهمية كبرى" على الاجتماع الحالي للجنة المشتركة. وأضاف أن على بلدان العالم الثالث تعزيز وحدتها، وأن بلاده تتوق إلى "الاستفادة من التكنولوجيا العالمية" والحفاظ في الوقت نفسه على ثقافتها وقيمها.[8] وفي رده على ميرزاده، ذكر نائب رئيس الوزراء الصيني تيان جيون Tian Jiyun أن الصين "مستعدة لمد يد العون" لعملية إعادة الإعمار في إيران.[9] أما رئيس الوزراء الصيني لي بينج فآثر أن يكون دمثاً وهو يوضح

لميرزاده أن على إيران ألا تتوقع الحصول على قدر كبير جداً من المساعدات التفضيلية من جانب الصين، وأن هذه الأخيرة ترغب في مساعدة إيران في جهودها لإعادة إعمار البلاد «قدر إمكانها ... وعلى أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة».[10] ومضى لي بينج قائلاً إنه مادامت إيران غنية بالموارد والثروات، فإن بإمكانها إعادة تأهيل اقتصادها من خلال الاعتماد على جهودها الذاتية، وانتهت جلسات اللجنة المشتركة لعام 1989 بالموافقة على مضاعفة حجم التجارة الثنائية أو أكثر قياساً على ما كانت عليه في عام 1988؛ فيما بلغت أقيام العمليات التجارية المتبادلة قرابة 600 مليون دولار.[11]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1988، قاد وزير الصناعات الخفيفة الصيني زهينج زيانلين Zheng Xianlin وفداً اقتصادياً صينياً من 18 عضواً في زيارة لطهران لتعريف الإيرانيين بصناعات السيارات، والأدوات الكهربائية، ومنتجات التبغ، ومكنات صناعة الورق، ومعدات البناء الصينية. وأوضح وزير الصناعة الإيراني، غلام ميرزا شافعي، لنظيره الصيني استعداد إيران للتعاون في مجالات صناعة الورق، ومنتجات التبغ، ومساحيق الغسيل، والمعدات الكهربائية، داعياً الصين إلى شراء عدد من "المنتجات غير النفطية" الإيرانية.[12] وتكشف هذه الدعوة عن مشكلة مزمنة في ميدان العلاقات الصينية–الإيرانية؛ فإيران، في واقع الحال، ليس لديها الكثير مما تحتاج إليه الصين باستثناء النفط والمواد الأولية، في حين أنها في أمس الحاجة إلى المنتجات الصناعية الصينية. ولم تكد طهران تودع وفد الصناعات الخفيفة الصيني، حتى وصل إليها وفد آخر يرأسه نائب وزير صناعات مواد البناء والإلكترونيات الصيني، زهاو منجشينج Zhao Mingsheng، لاستشراف إمكانات التعاون الصناعي والفني بين البلدين.[13] وقد زار زهاو ثمانية عشر مصنعاً في تبريز وأصفهان وأراك، حيث تعرف على واقع "الإنتاج الصناعي والتكنولوجيا" في إيران.[14] وتزامن هذا مع وجود مدير شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC)، وانج تاو Wang Tao في طهران في الوقت نفسه تقريباً لمناقشة الجانب النفطي في إطار التعاون الصيني–الإيراني.

وخلال مباحثاته التي أجراها في بكين في أواخر عام 1988، أثار وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي من جديد مسألة الدور الذي يمكن للصين أن تؤديه في الجهد الإيراني لإعادة إعمار البلاد في فترة ما بعد الحرب.[15] فقد أبلغ ولايتي رئيس الوزراء الصيني زهاو شيانج «إننا نرحب كثيراً بمساهمة الصين الجدية الواسعة النطاق في عملية إعادة إعمار إيران في فترة ما بعد الحرب». فيما رحب الأخير باتساع ميادين التعاون الصيني-الإيراني، قائلاً لولايتي إن الصين تمتلك قدرات محددة في مجالات التكنولوجيا، والأيدي العاملة، والمكنات، وأنها على استعداد تام لتعزيز هذا التعاون بناءً "على الأساس الأصلي".[16] وربما يأتي قوله هذا مرة أخرى تلميحاً إلى أن بكين ليست مهيأة لمد إيران بمعونات تفضيلية كبيرة. وخلال نقله لرسالة من رفسنجاني إلى زهاو، وضع ولايتي مسألة الدعم الصيني لعملية إعادة الإعمار في إطار جيوسياسي قائلاً: «إن التعاون الثنائي بين إيران والصين مفيد على نحو لا يقبل الجدل للحفاظ على السلم الإقليمي، وفي آسيا، وعلى الأمن والاستقرار، بل ولتعزيز السلم العالمي أيضاً. ونحن نأمل أن يتحول هذا التعاون بين بلدينا إلى أنموذج للتعاون بين الدول غير المنحازة ودول العالم الثالث».[17] وبكلمة أوضح، فإن ولايتي أراد القول إنه ينبغي على بكين، في ضوء أهمية إيران استراتيجياً، أن تعد نفسها لتوفير الاعتمادات المالية التي يتطلبها التعاون الاقتصادي الصيني-الإيراني.

وفي مطلع عام 1989، عرض وزير الخارجية الصيني كيان كيشن على ولايتي مؤشراً على حسن نية الصين، حين التقى الرجلان على هامش مؤتمر الأسلحة الكيماوية الذي انعقد في باريس في كانون الثاني/ يناير من العام نفسه، حيث أكد استعداد الصين لزيادة مشترياتها من النفط الإيراني، وبناء مصنع للورق في إيران؛[18] لذا جاء هذا التأكيد ليضع أسس نمط تعاون الصين مع إيران في عملية إعادة الإعمار آنفة الذكر؛ وهو أن تزود الصين إيران بكل من المعدات الصناعية والتكنولوجيا والخدمات الهندسية مقابل النفط الإيراني. وربما كان مصنع الورق إحدى علامات حسن النية الصينية، وتعبيراً عن التزامها بالمساهمة في عملية إعادة الإعمار.

وكان البيان الرسمي الصادر عن أعلى المستويات، الذي تضمن استعداد الصين للمساهمة في هذه العملية قد نقله لطهران نائب رئيس وزراء الصين تيان جيون في أثناء زيارته إلى إيران في شهر آذار/ مارس 1989 التي استغرقت خمسة أيام. وقد وصف تيان علاقة بلاده بإيران بـ "الاستراتيجية"، معرباً عن استعداد بلاده للتعاون مع إيران في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.[19] وقد رد خامنئي على تيان بالقول «نحن نفضل التعاون مع تلك البلدان التي لا يحمل لها الشعب الإيراني ذكريات بغيضة»، وكان يقصد بذلك الدول غير الغربية.[20]

وفي كانون الثاني/ يناير 1990، أرسيت العلاقات الاقتصادية على أسس تجارية أشد متانة، حين اتفق الجانبان على نقل التجارة الثنائية والتعاون الاقتصادي من نظام تصفية الحسابات فصلياً (الذي كان قد طبق عام 1973) إلى نظام الدفع النقدي، وعلى زيادة حجم الاعتمادات المالية التي توفرها الصين دعماً للتوسع الحاصل في مجالات التعاون الثنائي. ففي كانون الثاني/ يناير 1993، أبرم بنك الصين اتفاقاً مع بنك سيبا Sepah الإيراني يقدم بمقتضاه اعتماداً مالياً بقيمة 50 مليون دولار لدعم صادرات عدد من المؤسسات الإيرانية المملوكة للدولة. وكان هذا أول قرض رسمي تمنحه الصين لإيران، ويبدو أنه كان مرهوناً بمنح عقد مشروع مترو أنفاق طهران إلى شركة الصين العالمية للائتمان والاستثمار (CITIC)، وهو ما سنناقشه فيما يأتي. وعلى أي حال، تم تمديد فترة القرض عشرة أشهر بعد فوز الشركة ذاتها في الجولة الثانية لفحص عطاءات مشروع المترو، فيما كانت المفاوضات جارية بشأن شروط التعاون وأحكامه. ولم يمض شهر على الإعلان عن القرض المذكور حتى كانت الشركة نفسها توقع عقداً لتجهيز إيران بالمعدات والتقنيات اللازمة لتشييد أحد عشر مصنعاً للإسمنت، تصل الطاقة الإنتاجية لكل منها إلى 700 طن يومياً، لاستخدامها في بناء مترو طهران، وبقيمة إجمالية بلغت 110 ملايين دولار.[21]

وفي تموز/ يوليو 1993 منحت الصين إيران قرضين آخرين؛ الأول بمبلغ 150 مليون دولار خصص لمشروع مترو طهران، والثاني بقيمة 120 مليون دولار لغرض إعادة تأهيل وبناء عشرة مصانع للإسمنت.[22]

وفي إطار رزمة الاتفاقيات التي أبرمت في تموز/ يوليو 1993، تم الاتفاق على مشروع تقوم بموجبه الصين ببناء محطة نووية لتوليد الكهرباء في إيران بطاقة 300 ميجاواط، وآخر تنفذه إيران لإقامة مصفاة في الصين لتكرير النفط الإيراني الخام الذي يحتوي على نسبة عالية من الكبريت، ولكن لم يقدَّر لهذين المشروعين أن يريا النور. فالصينيون كانوا، ومنذ أمد طويل، قد جعلوا من جلب استثمارات إيرانية إلى بلادهم هدفاً أساسياً، وبخاصة في مجال بناء معامل تكرير قادرة على معالجة النفط الإيراني ذي النسبة العالية من الكبريت. وقد جاء الربط بين قيام الصين ببناء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية وبين توظيف الاستثمارات الإيرانية في إقامة مصافٍ صينية ليوحي بوجود رغبة متبادلة في التعامل بالمثل. وحين انسحبت الصين أواخر عام 1997 من تنفيذ مشروع المحطة النووية، فردت عليها إيران بتراجعها عن استثمار أموالها في بناء مصفاة في الصين. وقبل أن ينتهي عقد التسعينيات تولت الصين بنفسها تمويل إنشاء المصافي القادرة على معالجة النفط الإيراني المشار إليه.[23] وفي أواخر عام 1995 أعلن زينهوا Xinhua أن عقوداً بلغت قيمتها الإجمالية 1.08 مليار دولار قد تم إبرامها ذلك العام بين الصين وإيران.[24]

ومهما تكن الحال، فإن آفاق وفرص توسيع أواصر التعاون بين الدولتين مابرحت تُعد واعدة على المدى البعيد؛ ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2003، أبلغ محافظ طهران السفير ليو شنتانج أن إيران تأمل في توطيد ركائز التعاون مع الصين في السنوات العشرين المقبلة. ومضى المسؤول الإيراني يقول إن إيران تخطط لرفع معدل النمو السنوي فيها إلى 8.6٪ خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2009-2013)، الأمر الذي سيضع الاقتصاد الإيراني في الطليعة على المستوى الإقليمي. وفي رده عليه، طلب السفير شنتانج معلومات مفصلة عن مقترحات إيران بشأن توسيع أطر التعاون بين البلدين. وهكذا، وحتى منتصف عام 2004 أقامت 41 شركة صينية مكاتب تمثيلية لها في طهران،[25] فيما يجري العمل على تنفيذ ما بين 40 و50 مشروعاً مشتركاً بقيمة إجمالية تزيد على المليار دولار.[26]

تدفق السلع الرأسمالية

يتجسد العامل الحيوي الحاسم في الشراكة الاقتصادية الصينية-الإيرانية في قيام الصين بتصدير كميات ضخمة من السلع الرأسمالية والخدمات الهندسية والأعتدة والذخائر إلى إيران مقابل النفط والمعادن الإيرانية، في إطار تبادل مهم عاد بنفع كبير على كلا البلدين؛ وتعاظمت أهميته في التسعينيات مع تنامي حاجة الصين إلى النفط والمواد الأولية المستوردة. ومكنت هذه العملية الصين من تلبية جانب كبير من احتياجاتها المتزايدة لمصادر الطاقة عبر التعاون مع بلد مهم من الناحية الجيوسياسية يتوقع له أن يرفض مطالب واشنطن بفرض عقوبات بحق الصين. أضف إلى ذلك أن الصين قد وجدت لنفسها في الوقت ذاته سوقاً رئيسية لخدماتها ولسلعها الرأسمالية ذات القيمة المضافة العالية والتقنية المتطورة. وليس خافياً أن سعي الصين إلى رفع مستوى القيمة المضافة لبضائعها بدلاً من البقاء مجرد مصدّر للبضائع الرخيصة الثمن التي يتطلب تصنيعها توظيف أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، كان ولايزال هدفاً يحتل مرتبة عالية على قائمة الأهداف الصينية. ولاشك أن من أهم السبل لتحقيق هذا الهدف هو خلق أسواق للسلع الرأسمالية الصينية، وبخاصة تلك التي جرى تطويرها بالاستفادة من التكنولوجيا الغربية التي استطاعت الصين الحصول عليها أخيراً.

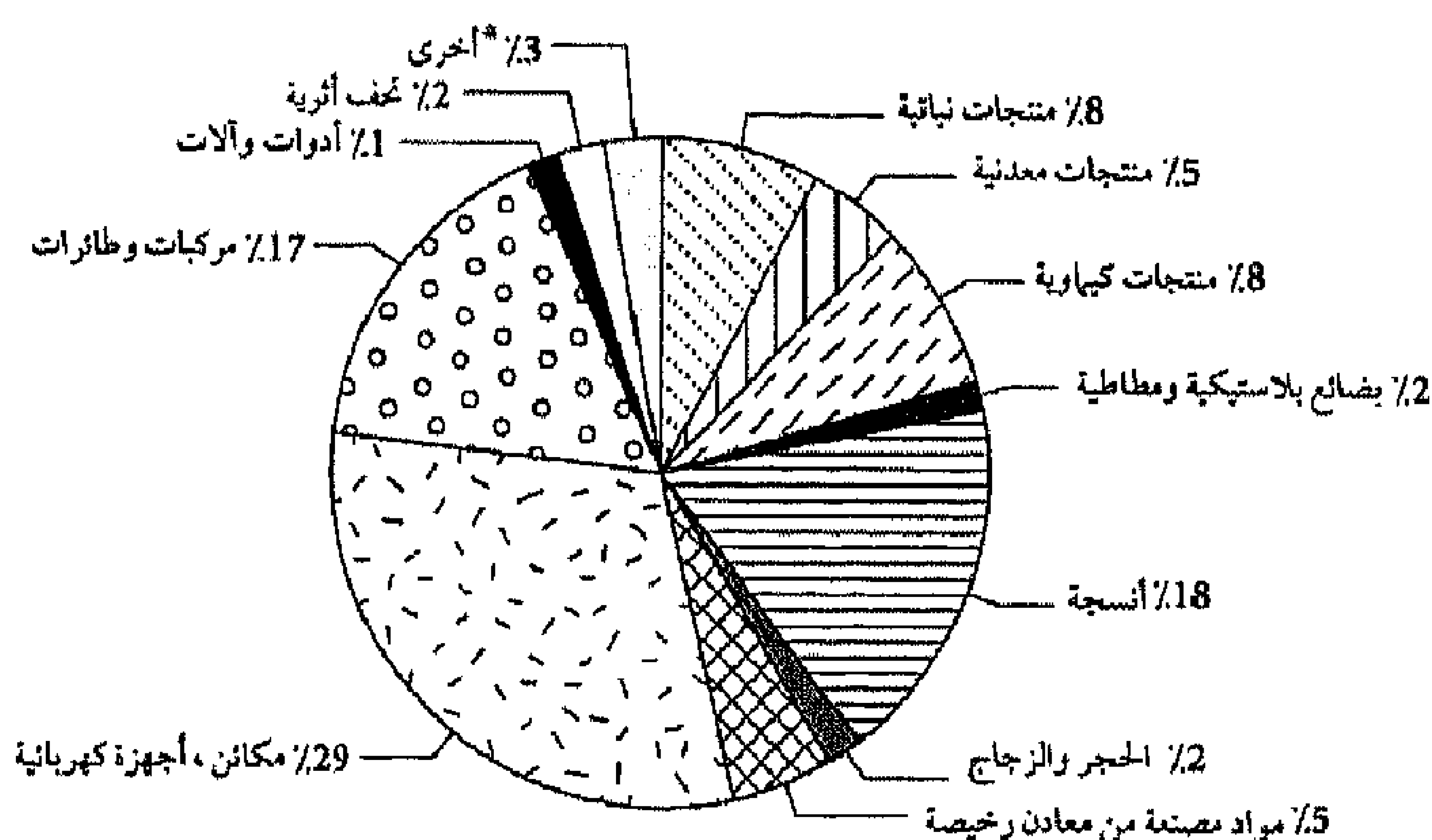
ويرسم الشكل (9-2) صورة لهيكل التجارة الصينية مع إيران في عام 2003، حيث شكلت المكنات والآلات، والأجهزة الكهربائية، والمركبات، والطائرات ما نسبته 47٪ من صادرات الصين لإيران، فيما كان نصيب المنتجات الكيماوية، والبضائع البلاستيكية والمطاطية، والأنسجة منها 28٪، لتكوّن هذه السلع المصنّعة مجتمعة ما يقدر بثلاثة أرباع صادرات الصين إلى إيران. أما على الجانب الآخر، فشكّل النفط ثم المعادن والفلزات من إيران ما يصل إلى 80٪ و 14٪ (على التوالي، بمجموع 94٪) من واردات الصين من إيران. وتتجلى أهمية التجارة الصينية مع إيران في هذا الخصوص من خلال عقد مقارنة بين قيمة النفط الذي تستورده الصين من إيران وبين قيمة صادراتها من السلع الرأسمالية إلى إيران؛ ففي عام 2003، استوردت الصين نفطاً إيرانياً بقيمة 2.6 مليار دولار، وباعت إيران

ما قيمته 1.1 مليار دولار من المكنات والآلات والأدوات المدنية، والمعدات والأجهزة الكهربائية، والمركبات، والطائرات. وبعبارة أخرى، استطاعت الصين تغطية 42٪ من قيمة مستورداتها النفطية إضافة إلى جزء مهم من وارداتها الاستراتيجية من المعادن من إيران مقابل تصدير سلع رأسمالية ذات قيمة مضافة عالية وتقنية متطورة نسبياً.

الشكل (9-2)

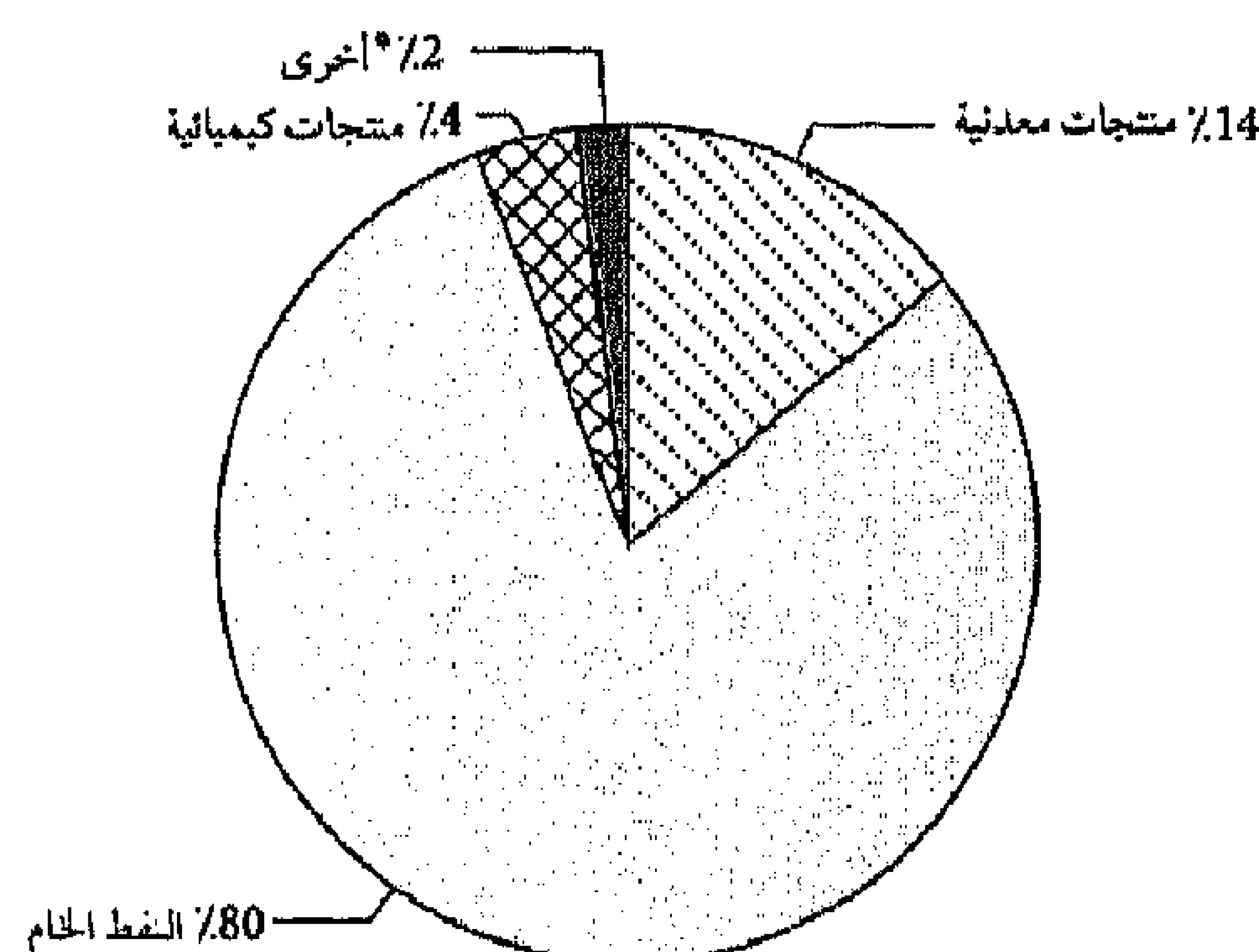
هيكل التجارة الصينية مع إيران في عام 2003

الصادرات



* المقصود بـ "أخرى": منتجات حيوانية، دهون وزيوت، مواد غذائية، مشروبات، منتجات جلدية، خشب، فلين، مظلات، ومعادن نفيسة، وأسلحة، ومواد مصنعة متفرقة، ... إلخ.

الواردات



* يقصد بـ "أخرى": المنتجات الحيوانية والنباتية، والأغذية والمشروبات، والبضائع البلاستيكية، والمطاطية، والمنتجات الجلدية، والخشب، والفلين، والأنسجة والأحذية والمظلات، والحجر والزجاج، والمعادن الثمينة، ومنتجات المعادن الرخيصة، والمكنات والأجهزة الكهربائية، والمركبات والطائرات، والأدوات، ومواد مصنعة متفرقة، والتحف الأثرية القديمة، ... إلخ.

المصدر: *Zhongguo haiguan nianjian* (*China customs yearbook*), Beijing 2003.

الجدول (9-2)

واردات الصين من المعادن والفلزات الرئيسية من إيران، 2003

	القيمة بالدولار الأمريكي	ألف كيلوجرام
حجر	36,159,345	188,939,241
كبريت	32,866,034	381,539,137
خام النحاس	32,378,499	68,099,030
نحاس (منتجات، سبائك ونفايات)	19,043,309	13,226,381
خام الزنك	21,002,924	131,287,273
صفائح الحديد والفولاذ	15,526,765	55,878,973
خام الكروم	8,860,024	113,892,059
خام الرصاص	5,592,474	22,310,463
خام الحديد	4,878,609	137,445,071
ألمنيوم (صفائح ومنتجات)	2,245,757	1,845,346
خام الألمنيوم	57,920	347,870

المصدر:

Zhonghua renmin gongheguo haiguan tongji nianjian, 2003 [People's Republic of China Customs Statistical Yearbook, 2003] (Beijing Zhongguo haiguan, 2003).

ويعد تصدير المكنات والآلات الصينية نافعاً لتعزيز الجهود التي تبذلها الصين لإصلاح هذا النوع من الصناعات. ولطالما كان إصلاح مؤسسات الصناعات الثقيلة واحداً من دواعي قلق المصلحين الصينيين الشديد. فمن الناحية التقليدية، كان قطاع الصناعات الخفيفة الصينية هو الذي يجتذب الاستثمارات الأجنبية، وينتج السلع التي تطلبها الأسواق العالمية، وقد حقق انتعاشاً ملحوظاً بفضل الإصلاحات التي أدخلت عليه بعد عام 1978. أما قطاع السلع الرأسمالية الصيني فواجهت عملية إصلاحه مصاعب كثيرة؛ وجاءت الصادرات المتجهة إلى إيران (ودول أخرى غيرها) لتسهم في

معالجة هذه المصاعب؛ إذ إن حاجة إيران الكبيرة للسلع الرأسمالية، التي اقترنت بقدرتها على مقايضتها بالنفط، كانت تعني قدرة هذا القطاع الذي يتعرض لضغوط شديدة على مواكبة الاتجاهات العامة للاقتصاد العالمي.

ويعرض الجدول (9-3) قائمة بالمشاريع الصينية-الإيرانية الاقتصادية المشتركة. وفيما يتعلق بالمجالات المحددة للتعاون بين البلدين، جرى التركيز بصورة رئيسية، في مطلع الفترة التي أعقبت الحرب، على إعادة تأهيل المنشآت التي دمرتها الحرب. وخلال زيارته في آذار/ مارس 1989 إلى طهران، أبلغ تيان جيون نظيره الإيراني حميد ميرزاده أن الصين على استعداد لمد يد العون في مجال إعادة بناء ما تضرر إبّان الحرب من مصافي النفط والمنصات النفطية البحرية، وفي تنظيف الممرات المائية التي كانت لاتزال مغمورة بالطمي بسبب ما أصابها من إهمال بسبب الحرب.[27]

الجدول (9-3)

المشاريع الاقتصادية الصينية الرئيسية في إيران، 1988-2004

السنة	نوع المشروع	الموقع	القيمة	التفاصيل
1988	تصميم وتصنيع معدات لمصافي النفط، ومحطات توليد الكهرباء، والموانئ.			خطاب تفاهم.
1988	تصنيع 18 قارب صيد.			بتكنولوجيا منقولة من الصين.
1988	3 مصانع لتعليب الأسماك.			إجمالي الإنتاج اليومي 70 طناً.
1988	بناء سد ومحطة كهرمائية.	كرخه، محافظة خوزستان		الخدمات الفنية لمرحلة التشييد الثانية.
1988	بناء حواجز أسمنتية ومعدنية.			تكنولوجيا صينية.
1989	بناء مساكن.			بتقنيات وخدمات هندسية صينية.
1989	بناء سد ومحطة كهرمائية	محافظة الأهواز		
1989	محطات توليد الكهرباء، ومكنات صناعة الورق والسكر، والآلات والمكنات، وتصنيع الأجهزة الهندسية.			مذكرة تفاهم حول نقل التكنولوجيا.
1989	مشروع مشترك لتصميم وبناء محطتين حراريتين لتوليد الكهرباء بطاقة 300 ميجاواط لكل منهما.	محافظة كرمان		مذكرة تفاهم بين وزارتي تصنيع المكنات.
1989	تصنيع معدات تكرير السكر، والرافعات المحمولة على الشاحنات.			

الإنتاج اليومي 50 طناً.			مصنع للورق.	1989
مذكرة تفاهم.		مدينة بافق	التعاون في مجال الجيولوجيا والتعدين؛ مصهر للزنك.	1989
معهد تشينجدو الصيني للفيزياء.	210 آلاف دولار		معدات تنفيذ مشروع حزمة الأشعة الأيونية.	1989
			إعادة تأهيل حقول النفط المتضررة.	1989
		محافظة جيلان	أربع محطات لتوليد الكهرباء بطاقة 125 ميجاواط.	1989
شركة الصين الوطنية للأعمال الهندسية الخارجية. وفرت الصين التصاميم الهندسية و المعدات المطلوبة.	2.6 مليون دولار	تاباس	التنقيب عن الفحم	1991
		يزد	مصهر للزنك.	1991
مذكرة تفاهم حول نقل التكنولوجيا.			معدات استخراج وخدمات هندسية.	1991
الإنتاج السنوي لمصنع النحاس 200 ألف طن.		خاتون أباد؟	مصنع للنحاس، ومعامل أسمنت.	1991
تأسيس شركات مشتركة.			أعمال التصميم، والخدمات الهندسية والتصنيعية للآلات والمكنات اللازمة لقطاعات النفط، والغاز، والبتروكيماويات، وتوليد الطاقة الكهربائية، ومحركات الديزل، والملاحة البحرية.	1991
لأغراض البث الإذاعي والتلفزيوني والرصد.			إطلاق تابع فضائي.	1991
			تصنيع أقطاب كهربائية من الجرافيت، ومواد مضادة للحرائق.	1992
		أروميه	معمل لإنتاج مسحوق الميلامين.	1992
الإنتاج السنوي 10 آلاف طن.		منطقة قشم للتجارة الحرة	معمل للزنك.	1992
بكامل المعدات التكنولوجية؛ شركة CITIC وشركة CMEIX.	110 ملايين دولار		إنشاء 11 معملاً للأسمنت.	1993
			شراء 4 سفن لنقل البضائع حولة 22 ألف طن.	1993
300 ميجاواط؛ عُلقت الصفقة لاحقاً.			منشأة للطاقة النووية.	1993
شركة CITIC وشركة NORINCO الصينيتين.	1.5 مليار دولار (؟)	طهران – كرج	قطار أنفاق وشبكة سكك حديد.	1992
مذكرة تفاهم.			مزارع حيوانية للأسماك والنحل.	1993
شركة أعمال البناء والهندسة الأجنبية.	60 مليون دولار	خاتون أباد	منجم للنحاس.	1993
ربط شبكتي إيران وتركمانستان لأول مرة؛ مذكرة تفاهم.		مشهد – تجن	منظومة سكك حديد.	1993-1995

1995	معامل أسمنت، ومصنع للزجاج.			
1995	محطة حرارية لتوليد الكهرباء بطاقة 325 ميجاواط.	أراك، محافظة مركزي		
1995	شراء 6 سفن حمولة 2500 طن.		150 مليون دولار	
1995	منظومة قطار أنفاق.	طهران	573 مليون دولار	شركة CITIC وشركة NTIEX الصينيتان.
1995	إنتاج سكر القصب.			نقل أساليب الإنتاج الصينية.
1995	4 محطات حرارية لتوليد الكهرباء بطاقة 32.6 ميجاواط.		240 مليون دولار	شركة شوان دونجفانج.
1995	إنتاج سبائك حديدية.	كانوج		
1996	محطتان حرارية وكهرمائية.	128 كيلومتراً جنوب غرب طهران		325و10 ميجاواط؛ لإرواء 123 ألف هكتار.
1996	منجم للنحاس.	سانجون، أبار، أذربيجان الشرقية	350 مليون دولار	مشروع مشترك.
1996	إنتاج أدوات طبية ومواد صيدلانية.			مذكرة تفاهم.
1996	سفينة متعددة الأغراض حمولة 22.6 ألف طن.			
1996	محطة حرارية لتوليد الكهرباء بطاقة 325 ميجاواط.			شركة كهرباء شنغهاي.
أواخر 1990	معمل للفحم.	زاراند	30 مليون دولار	
1998	مشروع مشترك لاستغلال مخزون الذهب.	نيسابور		
1998	معمل لإنتاج "الزجاج العائم".	بندر عباس		الإنتاج السنوي 120 ألف طن.
1998	معمل لصهر الحديد [كذا].	ميبود، محافظة يزد		شركة CMIEX الصينية.
1998	التعاون في مجال الزنك والنحاس.			مذكرة تفاهم.
1998	مجموعة كاملة من معدات استكشاف النفط.			شركة سينوبيك شنجلي النفطية.
1999	معدات إنتاج البطاريات القلوية.			
1999	مد خط سكك حديد.	طهران – كرج		توسيع مترو طهران باتجاه الغرب بطول 41 كيلومتراً؛ شركة NORINCO.
1999	VLCC 5			
1997-2000	بناء 31 سفينة.			370 مليون دولار بشكل اعتمادات مصدرين.

2000	تحديث معمل الفولاذ.	أسد أباد	3.2 ملايين دولار	شركة CMIEX الصينية.
2000	مد خطوط سكك حديد	طهران	500 مليون دولار	توسيع منظومة قطار الأنفاق؛ شركة NORINCO .
2000	استخراج الذهب.	نيسابور		مؤسسة التنقيب الجيولوجي الصينية.
2000	معدات وتقنيات إنتاج السجائر.			
2000	تحديث ثلاث مصاف نفطية.	طهران، راي، تبريز		شركة سينوبيك للإنشاءات الهندسية.
2000	حفر 19 بئراً نفطياً وغازياً.	جنوب إيران	85 مليون دولار	شركة سينوبيك وشركة CNPCP؛ زيادة إنتاج الآبار الحالية.
2000	معمل لإنتاج كربونات وبيكربونات الصوديوم.	خوزستان	90 مليار ريال	200 ألف طن سنوياً؛ وقعت الصفقة في أيار/ مايو 1992.
2001	مرفق لتحميل ومزج النفط.	ميناء (نكا)	150 مليون دولار	شركة سينوبيك؛ مشروع "مقايضة نفط جمهوريات قزوين".
2001-2004	مد خط أنابيب بقطر 16 بوصة.	ميناء (نكا) - راي		شركة سينوبيك؛ دور هندسي استشاري(؟)
2001	بناء سد وعطة كهرمائية.	سيارة، محافظة عيلام		
2001	تصنيع معدات السكك الحديد.	طهران- هشتجرد	100 مليون دولار	نقل معدات التصنيع إلى إيران.
2001	بناء سد ومحطة كهرمائية.	تاكستان	143 مليون دولار	الشركة الوطنية للموارد المائية والكهرمائية.
2001	تطوير مجمع معمل الإيثلين.	بندر إمام		
2001	مصهر ألمنيوم.	أراك، محافظة مركزي	200 مليون دولار	وزارة المعادن غير الحديدية؛ الإنتاج السنوي110 آلاف طن.
2001	عمليات حفر لاستكشاف النفط.	أردستان	13 مليون دولار	شركة سينوبيك.
2003	مصنع للسيارات.	مشهد		شركة شنغهاي لصناعة السيارات.
2003	مصنع للسيارات والشاحنات.	أصفهان		شركة (فيرست أوتو ووركس).
2003	مد خط حديدي.	أصفهان- شيراز		مذكرة تفاهم.

2004	مصفاة لتكثيف الغاز الطبيعي.	بندر عباس		شركة سينوبيك.
2004	بناء سد ومحطة لتوليد الكهرباء.	الأهواز		600 ميجاواط؛ سقي 185 ألف هكتار.
2004	تطوير حقول نفطية.	ياداواران	75 مليون - 1 مليار دولار	
2004	بناء طريق سريع ونفق.	طهران- شالوس		عبر جبال البروز إلى ساحل بحر قزوين.

المصدر: *Tehran Times, Renmin ribao, and Xinhua*.

ويعد قطاع الإسكان أيضاً ميداناً آخر من ميادين التعاون التي بدأ العمل فيها مبكراً. فقد تعاظم الطلب على المساكن بعد انتهاء الحرب جراء تزايد معدلات الهجرة الداخلية أثناء الحرب، وبسبب الدمار الذي أحدثته في هذا القطاع. وكان لطرق وأساليب البناء الجاهز الصينية فوائد واضحة في دعم الجهود الإيرانية لتلبية الطلب المتزايد على المساكن بعد الحرب. ففي عام 1989، قام وزير الإسكان والتطوير الحضري الإيراني سراج الدين كازروني Kazeruni بزيارة لبكين طلباً للمساعدات الصينية في مجالات التخطيط الحضري، وما يتصل به من خبرات التصميم، والإدارة، والخدمات الفنية، والأيدي العاملة. وفي بكين، نقل إليه نائب رئيس الوزراء الصيني ياو يلين Yao Yilin استعداد بلاده دعم إيران في هذه المجالات؛ وتم في ختام زيارة كازروني التوقيع على اتفاق للتعاون في مجالي تصنيع مواد البناء، وبناء المساكن، إضافة إلى إجراء "بحوث" مشتركة في أساليب البناء.[28]

ويُعد قطاع التعدين والتنقيب عن المعادن مجالاً مهماً آخر من مجالات التعاون بين البلدين. حيث كانت الحكومة الإيرانية في عهد الشاه قد أجرت مسوحات شاملة للموارد المعدنية في إيران وعثرت على مخزونات كبيرة منها؛ غير أن اندلاع الثورة الإيرانية ونشوب الحرب مع العراق أوقفا عمليات استخراجها. وبعد انتهاء الحرب، وإطلاق الخطة الخمسية الأولى، احتل تطوير قطاع المعادن مرتبة متقدمة على قائمة مهام عملية التنمية في إيران؛ ولعب هذا القطاع بالفعل دوراً رئيسياً، حيث اعتبر – طبقاً لتقرير إيراني رسمي– "واحداً من الطرق المهمة صوب تحقيق الاستقلال السياسي".[29] وفي هذا القطاع أيضاً برزت الصين

شريكاً أساسياً لإيران. حيث إن صناعة التعدين الصينية في ذلك الوقت كانت تشهد تقدماً ملموساً بفضل الدعم التكنولوجي السوفيتي الكبير الذي حظيت به في عقد الخمسينيات، علاوة على الاستثمارات اليابانية والغربية التي بدأت تتدفق على هذه الصناعة منذ السبعينيات. وخلال الفترة التي كانت فيها الصين تتبنى نظام الاقتصاد المركزي، أسهم الطلب العالي على المعادن في توظيف استثمارات ضخمة في قطاع التعدين الصيني.

وفي أيلول/ سبتمبر 1989، قام وفد جيولوجي صيني برئاسة نائب وزير الجيولوجيا والموارد المعدنية زهانج وينجو Zhang Wenju بزيارة لطهران لإبرام مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين البلدين في قطاع الجيولوجيا والتعدين. وبمقتضى هذه المذكرة، اتفق الجانبان على تأسيس مشاريع مشتركة في ميادين علمية يستفاد منها في عمليات التنقيب عن المعادن واستخراجها؛ كالبناء الزلزالي، والظواهر المغناطيسية القديمة، ودراسة الطبقات الجيولوجية، وعلوم المحيطات، والهندسة الجيولوجية، وإكساء المعادن الخام؛ إضافة لإقامة مختبر للفلزات النفيسة في إيران.[30] كما أعربت إيران عن رغبتها في شراء معدات وأجهزة وأدوات وآلات ذات صلة بالتعدين والنشاطات الجيولوجية. وفي هذا الإطار، زار وزير المناجم والمعادن الإيراني بكين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 لإجراء مباحثات بشأن التعاون في مجال استكشاف استخراج معادن النحاس والزنك والرصاص والألمنيوم والمنجنيز والذهب. وخلال زيارته هذه، قام الوزير الإيراني بجولة في بعض المناجم والمعامل الصينية، وبحث إمكانية "الاستفادة من الخبرات الصينية" في تطوير تقنيات إنتاج الزنك.[31] واتفق الجانبان على إقامة مصهر للزنك في مدينة بافق [مدينة إيرانية تقع وسط البلاد].[32]

وإضافة لما تقدم، وفرت الصين الدعم لإيران في مجال استغلال مخزوناتها الضخمة من الفلزات غير الحديدية. وكان الوفد الصيني الذي زار إيران في أيلول/ سبتمبر 1989 قد تفقد مجمع (سرجشمه) لإنتاج النحاس في محافظة كرمان، الذي كان يعد آنذاك منجم النحاس الأكبر في العالم؛[33] حيث قُدِّر لإنتاجه أن يتضاعف ثلاث مرات خلال سنوات

الخطة الخمسية الخامسة.[34] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، اتفق الجانبان على تشييد معمل للنحاس ينتج مائتي ألف طن في السنة، إضافة لمعمل للأسمنت تصل طاقته الإنتاجية ألفي طن يومياً؛[35] إذ يعد الأسمنت من العناصر الجوهرية في بناء المناجم. وبعد مضي سنتين فازت وزارة المعادن غير الحديدية الصينية بعقد من وزارة المعادن والفلزات الإيرانية لإنشاء معمل للنحاس بقيمة 60 مليون دولار في خاتون أباد بمحافظة كرمان؛ على أن تتولى شركة صينية وضع تصاميم المعمل وتزويده بمعدات التصنيع وتقنياته، فضلاً عن تدريب المهندسين والفنيين الإيرانيين. وتقرر أيضاً استخدام أحدث تقنيات الصهر التي لم تكن الصين نفسها قد حصلت عليها إلا قبل سنوات قلائل. وحين انتهى تشييده بعد 48 شهراً، كان من المقرر للمعمل أن ينتج ثمانين ألف طن من النحاس سنوياً، ليرتفع بذلك إجمالي الإنتاج الإيراني من هذا المعدن بنسبة 40٪.[36] (وليس من الواضح إن كان هذا المعمل غير ذلك الذي تم الاتفاق على إنشائه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991أو أنه هو المشروع ذاته بعد تخفيض إنتاجه بنسبة معينة). وفي منتصف عام 1996، أبرمت شركات إيرانية وصينية اتفاقاً لتوظيف استثمارات مشتركة بلغت 350 مليون دولار لغرض استخراج النحاس في مقاطعة أذربيجان الشرقية الإيرانية؛[37] وهي التي قدر مخزونها من النحاس بأنه الأضخم في العالم.[38]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1998، وقعت بكين وطهران مذكرة تفاهم تقضي بتوسيع أطر التعاون في مجال تعدين الزنك والنحاس ونقل تكنولوجيا الفلزات غير الحديدية. وبعد مراجعة أجراها مسؤولون مختصون لمسار العمل في مجمع خاتون أباد للنحاس ومصهر بافق Bafq للزنك، تقرر توسيع التعاون بين البلدين فيما يتعلق بهذين المجمعين عن طريق إرسال المزيد من الخبراء الصينيين.[39] ولم تمض سوى سنتين حتى اتفق البلدان على استغلال مخزونات الذهب الكبيرة في نيسابور، شمال شرقي إيران، على أن تتولى مؤسسة الجيولوجيا واستكشاف المعادن الصينية نقل التكنولوجيا التي يتطلبها المشروع وبناء مختبر متخصص، وذلك في إطار مشروع مشترك لإنتاج سبائك الذهب.[40] وفي

منتصف عام 2001، فازت إحدى شركات وزارة المعادن غير الفلزية بعقد قيمته 200 مليون دولار لإنشاء مصهر للألمنيوم في مدينة آراك بطاقة إنتاجية تصل إلى 110,000 طن في السنة. وبموجب هذا العقد تقوم الشركة الصينية بتوفير التكنولوجيا والمعدات الرئيسية الخاصة بالمصهر، بما في ذلك المحولات والضاغطات، مع أن بعض هذه المعدات كان ينبغي شراؤها من موردين أوربيين. وقد قُدِّر لهذا المشروع أن يحل بديلاً عن آخر أقدم عهداً بنته شركة رينولدز الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي.[41]

أما استخراج الفحم فكان هو الآخر أحد ميادين التعاون المهمة بين البلدين؛ ففي أيار/ مايو 1991 كانت الشركة الوطنية الصينية للأعمال الهندسية الخارجية قد شرعت في تنفيذ عمليات الحفر الاستكشافي بحثاً عن الفحم في منطقة تاباس الإيرانية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، تم إبرام اتفاق آخر ينص على قيام الصين بتأمين ما قيمته 2.6 مليون دولار من الخدمات الهندسية والمعدات التي تحتاجها مناجم الفحم الإيرانية.[42] وفي عام 1992 قام نائب وزير المعادن والمناجم الإيراني بزيارة للصين للاطلاع على أجهزة ومعدات استخراج الفحم وأساليب إنتاجه. كما طلبت إيران من الصين مساعدتها في تأسيس معهد لأبحاث وتصاميم مناجم الفحم يلحق بشركة الفولاذ الوطنية الإيرانية.[43]

غير أن قطاع المعادن والفلزات غير الحديدية لم ينل ذلك القدر الكبير من الأهمية في ميدان التعاون الصيني-الإيراني. ومع ذلك، ففي عام 2000، تعاقدت شركة إيرانية للفولاذ مع شركة صينية على شراء ما قيمته 3.2 ملايين دولار من التقنيات الصينية، بقصد تحديث معمل أسد أباد للفولاذ. وكانت هذه الشركة الصينية وقعت قبل ذلك عقداً مع شركة إيرانية أخرى لصهر الحديد في مدينة ميبود بمقاطعة يزد.[44] ومع حلول عام 1999، كان العمل جارياً في 19 مشروعاً كبيراً أقيمت بمعونة صينية، بما فيها مصهر بافق للزنك، ومعمل للسبائك الحديدية في بندر عباس، ومنجم ومعمل النحاس في خاتون أباد، وخمسة

معامل للأسمنت، وخط لإنتاج نوعيات عالية الجودة من الزجاج الصقيل المسطح (المعروف بالزجاج "العائم" floating glass).[45]

علاوة على ذلك، مدت الصين إيران بمقادير كبيرة من معدات التصنيع التي مكّنتها من إقامة مصانع جديدة صممت لإنتاج المكنات والآلات والمعدات التي تحتاجها المصانع الجديدة محلياً. وفي هذا المجال، فإن أولى المساعدات الصينية تمثلت في معامل لإنتاج الذخائر الحربية إبان فترة الحرب. ولسوء الحظ، لا يعرف إلا القليل عن أوجه هذا النوع من التعاون بين البلدين. أما في حقبة ما بعد الحرب فقد قام محسن علي زاده، نائب وزير الصناعات الثقيلة الإيراني، في آب/ أغسطس 1989 بزيارة للصين تفقد خلالها مركزاً صينياً للأبحاث ذات الصلة بتصنيع الآلات والمكنات الضخمة. وانتهت الزيارة بتوقيع مذكرة تفاهم تقوم الصين بموجبها بنقل التكنولوجيا الصينية في مجالات تصنيع معدات محطات توليد الكهرباء، ومكنات صناعة الورق والسكر، والآلات والمكنات، ومعدات تصنيع الأجهزة الهندسية. كما نصت المذكرة على تعاون هذا المركز الصيني مع معملي إنتاج المكنات في كل من آراك وتبريز.[46] واتفق البلدان أيضاً على بناء محطتين حراريتين لتوليد الكهرباء تبلغ طاقة كل منهما 300 ميجاواط؛ إضافة إلى مصنع للورق (ربما هو ذلك الذي تعهد كيان كيشين بإنشائه في كانون الثاني/ يناير 1989) بطاقة إنتاجية يومية تصل خمسين طناً؛ كما تقرر، بمساعدات صينية، تصنيع المكنات والآلات اللازمة لإقامة معامل تكرير السكر وإنتاج الرافعات المحملة على الشاحنات بطاقة 20 طناً.[47]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1991 أبرمت وزارة إنتاج المكنات والالكترونيات الصينية مذكرة تفاهم أخرى مع وزارة الصناعات الثقيلة الإيرانية يتم بمقتضاها تأسيس شركات مشتركة للتصميم والهندسة الصناعية تتولى إقامة خطوط إنتاج صناعية. كما قرر الجانبان التعاون فيما بينهما في مجال تصنيع المعدات اللازمة لصناعات النفط، والغاز، والبتروكيماويات، والصناعات الكهربائية والبحرية؛ وكذلك فيما يتعلق بإنتاج محركات الديزل الثقيلة والمحركات الكهربائية.[48] وبعد عدة سنوات،

تعاقدت شركة إيرانية مع أخرى صينية متخصصة على شراء معمل للبطاريات القلوية من هذه الشركة.[49] وفي كانون الثاني/ يناير 2000، منح بنك الاستيراد والتصدير الصيني بنك الصناعة والمناجم الإيراني اعتماداً مالياً بقيمة 8.5 ملايين دولار لتوظيفها في إقامة معمل لإنتاج مادة كربونات الصوديوم التي تستخدم في صناعة الزجاج. ومع أن إيران كانت قد استوردت من الصين ما قيمته ثمانية ملايين دولار من هذا المركب الكيماوي، فإنها كانت ستحقق اكتفاءً ذاتياً من هذه المادة مع دخول هذا المعمل مرحلة الإنتاج.[50] وخلال السنة ذاتها، اشترت شركة التبغ الإيرانية من الصين معملاً لإنتاج السجائر.[51] وفي منتصف عام 2001، أعلنت إحدى كبريات شركات البتروكيماويات الإيرانية أنها بصدد شراء تقنيات صينية لاستخدامها في تحديث وحداتها الإنتاجية، بما فيها مجمع معمل الإثيلين في بندر إمام.[52]

وشهد عام 2003 اتساع نطاق التعاون ليشمل تصنيع السيارات وذلك عندما تعهدت شركتان صينيتان كبريان لصناعة السيارات، كلٌّ على حدة، بإقامة مصنعين لإنتاج السيارات في إيران. فقد أخذت شركة شنغهاي الصينية لصناعة السيارات (SAIC) على عاتقها بناء مصنع للسيارات في مشهد، وذُكر أنه الأول من نوعه الذي توافق الحكومة الإيرانية على إنشائه منذ عشرين عاماً. وتستهدف المرحلة الأولى من المشروع إنتاج ثلاثين ألف سيارة صالون في العام الواحد. وتتولى الشركة الصينية تجهيز الشريك الإيراني بالتكنولوجيا التي يحتاجها المصنع، وخدمات التصميم والتسويق، وقطع الغيار.[53] وكانت SAIC حصلت على تقنيات تصنيع وتصاميم حديثة من شركتي جنرال موتورز الأمريكية وفولكس واجن الألمانية خلال عقد التسعينيات. وفي شهر أيار/ مايو 2003، وقعت شركة "فيرست أوتو ووركس (FAW)" الصينية للسيارات بمقاطعة جيلين عقداً مع شركة "سام موتور SAM" الإيرانية لإقامة مصنع للسيارات في أصفهان تبلغ طاقته الإنتاجية ألف شاحنة نقل وخمسين ألف سيارة صالون سنوياً، على أن تتولى شركة FAW تأسيس خطوطه الإنتاجية واختبار تشغيلها.[54]

ويمثل ميدان تصنيع السيارات أنموذجاً يجسد مساعي الصين الرامية إلى تزويد إيران بما انتهت إليه الأولى من تقنيات التصنيع المتطورة. وهناك أنموذج آخر كان قد برز عام 1989 حين أبرم معهد تشينجدو Chengdu للفيزياء اتفاقاً لتجهيز إيران بمعدات استخلاص حزمة الأشعة الأيونية التي تستخدم بهدف تعزيز صلابة المعادن وزيادة قوة تحملها، ولتدريب الفنيين الإيرانيين على أساليب استخدامها. ومع أن الصين نفسها لم تحصل على هذه التقنيات سوى في مطلع الثمانينيات، إلا أنها صارت تصدرها لإيران منذ عام 1989.[55]

وعلى مضمار التعاون الاقتصادي الصيني–الإيراني، تبرز مشاريع الري وبناء السدود والمحطات المائية والحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية ضمن المجالات الأخرى لهذا التعاون. فتاريخياً، تميزت الصين بالخبرة والبراعة العاليتين في إنشاء مشاريع الري؛ كما أن الشراكة التي أقامتها في خمسينيات القرن الماضي مع الاتحاد السوفيتي أكسبتها قدرات كبيرة في مجال بناء السدود وتصنيع المعدات والمكنات الثقيلة اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية. وأثناء زيارته لطهران عام 1989، أوضح تيان جيون أن الصين مهيأة لمد يد العون لإيران في بناء أربع محطات لتوليد الكهرباء بطاقة 125 ميجاواط في محافظة جيلان. وفي أواخر العام نفسه، طاف وفد من وزارة الطاقة الإيرانية أرجاء الصين لاستشراف آفاق التعاون في مجال إنشاء مشاريع الحفاظ على الموارد المائية؛ وكانت الحصيلة تحديد معالم مشاريع تعاونية إضافية عدة.[56] ومع حلول عام 1995، فازت شركة صينية لتصنيع الآلات والأدوات الكهربائية بعقد لتصدير أربع مولدات حرارية لتوليد الكهرباء، طاقة كل منها 325 ميجاواط بقيمة إجمالية تصل إلى 2.6 مليون دولار لغرض استخدامها في محطة آراك لإنتاج الطاقة الكهربائية – التي كان مقرراً دخولها حيز التشغيل عام 2000 – على أن تتولى الشركة الصينية أيضاً تزويد المحطة بالخدمات الفنية.[57] إضافة إلى ذلك، كان العمل قد انتهى عام 1996 من بناء محطتين مماثلتين بدعم صيني وبقيمة ثمانية ملايين دولار؛[58] الأولى محطة هيدروكهربائية بطاقة 10 ميجاواط وتضم مجمعاً للري يغطي مساحة تصل 123 ألف هكتار، يقع على بعد 128 كيلومتراً جنوب غربي طهران.[59] أما الثانية فكانت محطة حرارية

بطاقة 325 ميجاواط تولت شركة شنغهاي الصينية للكهرباء تصنيع معدات التوليد الخاصة بها ونصبها، وأخذت على عاتقها مسؤولية تصميم المشروع، وتقديم الخدمات التقنية لبناء المحطة وتجهيزها بمعدات الخدمات الإضافية؛ وعندما دخلت حيز التشغيل أصبحت المحطة الكهربائية الأضخم في إيران.[60] وفي مطلع عام 2001 توصلت وزارة الطاقة الإيرانية إلى اتفاق مع إحدى الشركات الصينية لبناء سد ومحطة لتوليد الكهرباء في سيماره Seimarreh بمحافظة إيلام.[61] وفي آب/ أغسطس من نفس العام، بدأت الشركة الوطنية الصينية للموارد المائية والقوة الكهرمائية العمل في بناء سد ومحطة للطاقة الكهربائية في تاكستان (150 كيلومتراً إلى الغرب من طهران). ويضم المشروع الذي بلغت قيمته 143 مليون دولار السد الرئيسي، وقنوات تصريف المياه الفائضة، ومسارب الري. وقد صمم على النحو الذي يخفف من أزمة نقص المياه في طهران وزيادة إمداداتها من التيار الكهربائي.[62]

وبحسب ما ورد على الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة الصينية، ففي منتصف عام 2004، كان عدد من الشركات الصينية يعمل على بناء أربع محطات رئيسية لتوليد الكهرباء في إيران (بطاقة 323 ميجاواط لكل منها) بقيمة إجمالية قدرها 393 مليون دولار. وفي غضون ذلك، عكف فريق من الخبراء الصينيين على تقديم المساعدة في تصميم وبناء سد في محافظة الأهواز لتوليد 600 ميجاواط من التيار الكهربائي، وتوفير ما يكفي من المياه لري قرابة 185 ألف هكتار من الأراضي؛ وتنبأ الموقع بتوافر إمكانات كبيرة لتوسيع نطاق التعاون في قطاع الطاقة. وفي هذا الإطار دعت الخطة الخمسية الرابعة (2004–2008) إلى تحديث ثلث محطات توليد الكهرباء الإيرانية وزيادة طاقاتها، نظراً لأن البلاد تحتوى من مساقط المياه على ما يكفي لتوليد 50 مليون ميجاواط، في حين أن مليوني ميجاواط فقط يتم توليدها في الوقت الحاضر من القوة الكهرمائية. ويضع موقع وزارة التجارة الصينية كلاً من روسيا وكوريا الجنوبية في مقدمة منافسي الصين في تنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية في إيران.[63]

ويحتل القطاع الزراعي مرتبة ثانوية على أجندة التعاون الصيني-الإيراني. فقد وافقت الصين خلال زيارة زهانج يانشي Zhang Yanxi، نائب وزير زراعتها، لإيران في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 على مساعدة إيران في مجالات تربية النحل، وصيد الأسماك والروبيان، وعلى قيام متخصصين صينيين بتقديم الدعم الذي تحتاجه إيران في مجال تربية الأسماك في المياه النهرية والبحرية، وفي إنتاج مسحوق السمك الذي تقرر أن يباع في كلا البلدين. وأسفرت زيارة زهانج عن إبرام اتفاقية تقضي بتبادل البلدين سلالات وأصنافاً حيوانية. وثمة تقارير تحدثت في ذلك الوقت عن مسؤولين إيرانيين أعربوا عن شديد اهتمامهم بالإنجازات التي حققتها الصين في القطاع الزراعي.[64] ففي أوائل عام 1995، قامت إحدى شركات مقاطعة أنهوي Anhui الصينية بتصدير ما قيمته مليون دولار تقريباً من المضخات الكهربائية وأجهزة التحكم التي استخدمت في عملية إرواء حقول قصب السكر المقامة حديثاً لتوفير المواد الأولية لمعامل تكرير السكر التي أقيمت مؤخراً بدعم صيني.[65]

وقبل أن ينتهي عقد التسعينيات، كانت الصين قد أمدت إيران كذلك بالمساعدات التي احتاجتها في مشاريع تحديث أسطولها للنقل البحري. وبحسب مسؤول إيراني في هذا القطاع، كانت إيران حينذاك تمتلك 110 سفن، بينها 76 سفينة صالحة للإبحار في المحيطات. غير أن معظم هذه السفن كانت أمضت أكثر من 20 سنة في الخدمة، وبات لزاماً استبدالها بأخرى جديدة. وطبقاً لنائب مدير شركة الملاحة البحرية الإيرانية IRISL، فقد أبرمت شركات صينية خلال الفترة بين عامي 1997 و2000 عقوداً لبناء 31 سفينة لصالح IRISL. ومع حلول عام 1998 أعلنت الشركة عزمها شراء 27 سفينة نقل جديدة من مختلف الأنواع بكلفة تراوحت بين 700 و800 مليون دولار، فازت الشركات الصينية بعقود لبناء خمس من هذه السفن (وتعاقدت شركات كورية جنوبية على بناء ست سفن منها). وتم تسليم أولى السفن التي بنتها الصين – بقيمة 25.5 مليون دولار– في ميناء بندر عباس في نيسان/ إبريل 1999، على أن يتم تسليم البقية بمعدل سفينة واحدة كل أربعة أشهر.[66] وفي منتصف عام 1999، توصلت طهران وبكين إلى اتفاقية تنص على قيام

مصنعين صينيين ببناء خمس ناقلات نفط ضخمة بسعة 300 ألف طن لكل منها ومن طراز لم يسبق لأحواض بناء السفن الصينية أن قامت ببنائه. وجاء الطلب الإيراني هذا – وكما ذكرت صحيفة **طهران تايمز** – ليتيح للصين "كسر احتكار الشركات اليابانية والكورية الجنوبية" لهذا الميدان.[67] ودعماً لصفقة ناقلات النفط هذه، قام بنك التصدير والاستيراد الصيني في آذار/ مارس 2000 بتقديم اعتماد مالي قدره 370 مليون دولار لتغطية تكاليف التصدير والتأمين لصالح البائع.[68] وفي آب/ أغسطس 2002 تسلمت إيران أولى هذه الناقلات التي كانت قد بنيت في ميناء داليان الصيني.[69]

وكان لقطاع النقل أيضاً أهميته كميدان من ميادين التعاون بين الصين وإيران؛ ففي عام 1992 وقع وزير سكك الحديد الصيني مع الجانب الإيراني مذكرة تفاهم بشأن التعاون في "مد خطوط جديدة للسكك الحديد"، بما في ذلك خط طوله 295 كيلومتراً يربط للمرة الأولى بين الشبكات الإيرانية وشبكات آسيا الوسطى.[70] وتتولى الصين بموجب المذكرة إرسال خبراء فنيين، وتوفير التكنولوجيا وقطع الغيار التي يتطلبها المشروع. وفي أيار/ مايو 1996، وبحضور هان شوبين Han Shubin، وزير السكك الحديد الصيني، تم افتتاح الخط الذي يربط بين مدينتي مشهد في إيران وتجن Tedzhen في تركمانستان. وفي هذا الشأن، ذكرت وكالة شينخوا الصينية للأنباء في تقرير لها أن هذا الخط الجديد سيتيح أمام الصين منافذ جديدة إلى الخليج عبر إيران، وأخرى إلى البحر المتوسط عبر تركيا.[71] وخلال زيارته لتدشين الخط الجديد، وقع الوزير هان مذكرة تفاهم أخرى مع وزير الطرق والنقل الإيراني.[72]

وتواصل التعاون في هذا المجال خلال السنوات الأولى من الألفية الجديدة؛ ففي حزيران/ يونيو 2003 أبلغ وزير النقل الإيراني أحمد خرَّم السفير الصيني في طهران، ليو شيتانج، أن القادة الإيرانيين قرروا تركيز اهتمامهم بصورة أكبر على قطاع النقل من خلال توسيع شبكة السكك الحديدية والطرق السريعة، وأن إيران تعلق الأمل على مساهمة الشركات الصينية في هذا الجهد والحصول على التمويلات اللازمة من سوق

المصارف الدولية. فرد عليه السفير ليو قائلاً إن الصين "تولي أهمية فائقة" للتعاون مع إيران في قطاع النقل، وأنها تقدم عروضاً لا تقبل المنافسة فيها يتعلق بنقل التكنولوجيا، وشروط التمويل، وخدمات ما بعد البيع.[73] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر قام الوزير خرَّم بزيارة للصين لإطلاع المسؤولين المعنيين فيها على الخطط الإيرانية الرامية لتوسيع البنى التحتية لقطاع النقل، ودعوة للشركات الصينية لتقديم عطاءاتها الخاصة بمشاريع السكك الحديد، والطرق السريعة، والموانئ، والمطارات. وتم في الوقت نفسه التوقيع على مذكرة تفاهم جديدة لشق طريق سريعة تصل أصفهان بشيراز. وفي بكين، أوضح هوان جو، نائب رئيس الوزراء الصيني والمحافظ السابق للعاصمة الصينية، للوزير الإيراني خرَّم الدور الذي تؤديه البنى التحتية لقطاع النقل في عملية التنمية الاقتصادية، ووعده بأن تواصل حكومته حث الشركات الصينية على المساهمة في تنفيذ المشاريع الإيرانية في هذا القطاع.[74] ومن هنا، وجه الوزير الإيراني الدعوة لهذه الشركات لتقديم عروضها بشأن تصنيع 600 عربة سكة حديد لنقل الركاب، و5000 عربة لشحن البضائع، وعدد من السفن، وشق طرق سريعة بطول 5000 كيلومتر، ومد خطوط للسكك الحديد تصل إلى 6000 كيلومتر طولاً، وإنشاء سبعة مطارات، وثلاثة موانئ تجارية ضخمة، من بينها ميناء شابهر الذي كان يُعتزم تحويله إلى "ميناء عملاق". وفي أثناء محادثاته في بكين، أعلن الوزير الإيراني أن الجانبين "توصلا إلى اتفاق" بخصوص استثمار ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة مليارات دولار في هذا القطاع خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات.[75] ولم ينته عام 2004 إلا وكانت شركات صينية ماضية في شق طريق جديدة بين مدينتي طهران وشالوس المطلة على بحر قزوين، ستضم عند اكتمال العمل فيها الكثير من الجسور والأنفاق المارة تحت جبال البورز شمالي طهران، وتختصر زمن الرحلة بالسيارة بين المدينتين من أربع ساعات ونصف إلى ساعة وربع. ولا ريب أن مثل هذا التوسع الكبير سيجعل القيام برحلات يومية من أمكنة العمل وإليها أمراً متيسراً، وسيقوي الدور الإيراني في النظام الاقتصادي الإقليمي الناهض لمنطقة بحر قزوين.[76]

الجدول (9-4)

التعاون الاقتصادي الصيني الأجنبي، 1998-2002

(القيمة الإجمالية بالمليون دولار، الشركاء العشرة الرئيسيون حسب الأهمية)

	2002		2001		2000		1999		1998	
1	هونج كونج	2313	هونج كونج	1883	هونج كونج	2250	هونج كونج	2192	هونج كونج	2017
2	سنغافورة	1068	سنغافورة	1180	سنغافورة	1208	سنغافورة	1019	سنغافورة	925
3	الولايات المتحدة	707	اليابان	488	اليابان	397	السودان	743	السودان	636
4	اليابان	594	باكستان	425	**إيران**	**368**	الولايات المتحدة	323	ميانمار	523
5	السودان	440	الولايات المتحدة	399	الولايات المتحدة	351	باكستان	308	باكستان	372
6	بنجلاديش	412	بنجلاديش	352	باكستان	329	اليابان	288	اليابان	332
7	**إيران**	**383**	السودان	303	بنجلاديش	231	مكاو	249	الولايات المتحدة	306
8	باكستان	357	ميانمار	257	مكاو	221	الكويت	216	تايلند	278
9	ميانمار	300	كوريا (ج)	227	كوريا (ج)	216	**إيران**	**206**	مكاو	266
10	كازاخستان	243	**إيران**	**215**	ميانمار	187	ميانمار	198	المملكة العربية السعودية	231
11	كوريا (ج)	211	كازاخستان	210	تايوان	123	كوريا (ج)	167	بنجلاديش	223
12	ألمانيا	207	مكاو	202	السودان	119	بنجلاديش	155	**إيران**	**179**

المصدر:

Zhongguo tongji nianjian [China Statistical Yearbook] (Beijing: National Bureau of Statistics of China, 2000, 2001, 2003). (Statistical yearbooks prior to 1998 did not break amounts down by partner countries.)

وتعكس الإحصاءات الخاصة بأطر التعاون الاقتصادي التي تقيمها الصين على المستوى الدولي (كما يعرضها الجدول (9-4) حجم قوة العمل والخدمات الهندسية التي تقدمها الصين لإيران؛ فهذه الأرقام تبين إجمالي القيمة السنوية للعقود المبرمة بين البلدين،

بما في ذلك المشاريع المتعاقد عليها، وخدمات التصاميم، والتعاون في مجال توفير اليد العاملة. وتتصدر هونج كونج وسنغافورة على الدوام قائمة شركاء الصين الدوليين، فيما يتكرر حضور قوى اقتصادية كبرى كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية بصورة دائمة. ولعل ما يثير اهتماماً أكبر هنا هو تلك المجموعة الصغيرة من الدول النامية التي تظهر على هذه القائمة بشكل دوري والتي تضم باكستان، وميانمار، وبنجلاديش، وإيران. ويبدو أن هذه المجموعة من الدول الصديقة الميالة إلى تحقيق استقلاليتها، تضم الشركاء المفضلين للصين داخل العالم الثالث.

ويمكن القول إجمالاً إن قطاعات كبيرة من الاقتصاد الإيراني أسست على تصاميم وتقنيات ومعدات صينية، ناهيك عن الأعداد الكبيرة من المهندسين والفنيين الإيرانيين الذي تلقوا تدريبهم في الصين أو على أيدي خبراء صينيين؛ فأمسوا بالتالي على دراية بمكامن القوة والضعف في التكنولوجيا والسلع والبضائع الرأسمالية الصينية، مقارنة بمثيلاتها الأوربية واليابانية (خلافاً للأمريكية). وقد عاد هذا التعاون على الشركات الصينية بأرباح مجزية ومكنها من جني عملات أجنبية، وتوسيع حجم صادراتها ذات القيمة المضافة العالية، وتلبية جزء مهم من احتياجاتها لمصادر الطاقة المستوردة. وعلى المستوى الأكثر شمولاً، فإن المحللين الاستراتيجيين الصينيين يحدوهم الأمل في أن هذا التعاون سيتمخض عن شراكة قوية عميقة الجذور وراسخة مع إيران، كتلك التي تنعم بها بكين مع باكستان.

مشروع قطار الأنفاق في طهران

لعل أهم ما تمخض عنه التعاون الاقتصادي بين الصين وإيران خلال عقد التسعينيات هو مشروع قطار أنفاق (مترو) العاصمة الإيرانية طهران؛ وكان العمل في هذا المشروع بدأ أصلاً في عهد الشاه، لكنه توقف عند اندلاع الحرب مع العراق، حتى إن الأجزاء التي كانت قد أنجزت منه صارت أثناء الحرب تستخدم كملاجئ يُحتمى بها من

القنابل. وحالما حلَّ السلام، دعا الرئيس رفسنجاني - أثناء زيارة قام بها يانج شانجكون لإيران في تشرين الأول/ أكتوبر 1991 - الشركات الصينية لتقديم عروضها لإنجاز شبكة قطار الأنفاق هذه (وكان طولها سيبلغ عند اكتمال العمل فيها ستة وتسعين كيلومتراً) وعدت من المشاريع الضخمة التي ستحتل بفضلها إيران المرتبة الأولى على صعيد الشرق الأوسط، والعشرين عالمياً، على قائمة الدول التي تقام فيها منظومة كهذه.[77]

وتمثل شركة مترو الأنفاق في طهران وضواحيها المؤسسة الإيرانية المسؤولة عن هذا المشروع، كما أصبح أصغر إبراهيمي، رئيس الشركة ومديرها الإداري على مدى 12 عاماً، الشخصية الأبرز التي يشار إليها بالبنان في هذا الخصوص. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصين لم تكن ضمن المجموعة الأولى من الشركات التي تقدمت بعروضها لبناء هذه الشبكة. وبعد تقييم العطاءات المستلمة من شركات غربية، خلصت الشركة الإيرانية إلى أنها باهظة الكلفة للغاية، فضلاً عن "تضخمها" بفعل ارتفاع المرتبات وأقيام التقنيات المتطورة المستخدمة. كما خامر مفاوضو شركة مترو الأنفاق الإيرانية الإحساس بأن مندوبي الشركات الأوربية يتصرفون انطلاقاً من موقف تفاوضي أقوى، وأنهم - جراء ذلك - لم يكونوا مستعدين لإجراء تخفيض كبير على الأسعار التي يقدمونها. من هنا اتجهت الشركة الإيرانية، في تلك المرحلة، صوب الصين. ومع أن هذه الأخيرة كانت مهتمة بهذا المشروع، إلا أنها لم تكن قد بنت مشروعاً كهذا منذ السبعينيات؛ وإن كانت قد فعلت ذلك فإنما بفضل التقنيات الممنوحة لها من قِبل الاتحاد السوفيتي، والتي يعود زمنها إلى عقد الخمسينيات. ووفقاً لمقاييس حقبة التسعينيات، فإن التكنولوجيا الصينية بدت من طراز عتيق. ومع ذلك أُخضعت للبحث والنقاش مختلف الاحتمالات والإمكانات؛ ولهذا الغرض قام إبراهيمي بزيارة الصين في أكثر من ثلاثين مناسبة. وبعد أن تفقد مصنعي تشانتشون لتصنيع العربات، وشينيانج لتصنيع القاطرات، وجال في شبكة مترو بكين، خلص إبراهيمي إلى أن الصين تمتلك بالفعل القدرة على تنفيذ هذا المشروع بأسعار أقل بكثير من تلك التي طلبتها الشركات الأوربية، وإن بمستويات تكنولوجية أدنى. فالعربات الصينية - على سبيل المثال - بدت ثقيلة الوزن جداً، فيما عدت المحركات

الكهربائية للقاطرات عتيقة الطراز. وفي سياق المباحثات التي جرت حول هذا الموضوع، توصل الجانبان إلى أن مصالحهما المشتركة تتطلب الحصول على التقنيات الغربية المتقدمة التي توظف في مشاريع كهذه، واستشراف جوانب التعاون في هذا الصدد.[78]

واستناداً إلى العروض التي تقدمت بها الشركات الغربية في الجولة الأولى، جرى تشخيص أربعة ميادين بدا أن امتلاك التقنيات الغربية فيها يعد عاملاً حاسماً بشكل خاص؛ وتلك هي: المكابح، وإشارات التحذير، والتهوية، وورش التصنيع. وأبدت الصين استعدادها للحصول على التقنيات المطلوبة في هذه الميادين، واستخدامها في تحديث قاعدتها التصنيعية، وتوظيف هذه القدرات المحدّثة في إنتاج المكونات المتطورة التي يتطلبها بناء مترو طهران، على أن يتم لاحقاً نقل هذه التقنيات الحديثة إلى إيران. واتفق الطرفان على تشاطر التكاليف التي تتطلبها عملية الحصول على التكنولوجيا المتطورة. غير أن التوصل إلى صيغة نهائية لهذه الترتيبات المعقدة استغرق من الوقت سنة أكثر مما كان سيستغرقه التعاون مع شركات غربية، حسب تقدير شركة مترو طهران الإيرانية. ولكن في المقابل، فإن الأسعار التي قدمتها الصين أقل كثيراً وتكاد تصل ربع أسعار الشركات الغربية، وسوف يمكن لطهران أيضاً تحديث مرافقها ومؤسساتها الصناعية في تلك الأثناء. ولأغراض المقارنة، بلغ العرض الذي قدمته شركة سيمنس قرابة 3.2 مليارات دولار، في حين لم يزد عطاء شركة الصين العالمية للائتمان والاستثمار (CITIC) عن 848 مليون دولار؛ وبينما طلب الأوربيون 2.2 مليون دولار سعراً لكل عربة ركاب، جاء سعرها في العطاء الصيني 430 ألف دولار لا أكثر؛ أضف إلى ذلك أن الحكومة الصينية أبدت استعدادها لتحمل تكاليف التأمين على المشروع. وعلى وجه التعميم، عرضت الصين تقديم ما يربو على ملياري دولار بشكل قروض ميسرة دعماً لمشروع مترو طهران. وقد ساد الاعتقاد داخل شركة مترو الأنفاق في طهران وضواحيها أن الصين اتخذت قرارها هذا على أرفع المستويات كوسيلة للنفاذ إلى أسواق الشرق الأوسط وتوسيع نطاق حضورها فيها؛ وجاءت هذه الخطوة في وقت امتلكت فيه الصين احتياطياً وفيراً جداً من العملات الصعبة، ناهيك عن تدفق رؤوس الأموال عليها؛ وبأنها تعطي مسألة تحديث

قواعدها ومنشآتها الصناعية أولوية عليا. وخلصت الشركة الإيرانية إلى أن الصين ما كانت لتقبل عائدات متدنية من مشروع مترو طهران لولا أنها أرادت اتخاذه سبيلاً لتحديث صناعاتها، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة حجم صادراتها إلى إيران والشرق الأوسط عامة.

وفي عام 1992 جرى فتح العروض التي تم تقديمها في المرحلة الثانية، حيث فازت شركة الصين العالمية للائتمان والاستثمار بعقد بناء المشروع وكانت بمقتضاه ستقوم بدور المقاول العام له، إضافة إلى توفير ما قُدرت قيمته أولياً بـ 360 مليون دولار من المعدات اللازمة لإنشاء المرحلة الأولى من الشبكة بطول 49 كيلومتراً. وبعد إحالة المشروع إلى هذه الشركة شكك الكثير من الإيرانيين في امتلاك الصين التكنولوجيا الضرورية لبناء الشبكة بمواصفات رفيعة المستوى.[79] وخشي البعض من أن هذا الشريك الذي يفتقر إلى قدرات تكنولوجية عالية المستوى قد تم فرضه عليهم فرضاً لأسباب سياسية محضة. وكانت قائمة المقاولين الذين تقدموا بعطاءاتهم قد ضمت شركة سيمنس الألمانية، وكونسورتيوم كوري جنوبي جمع بين شركتي (دايوو) و(هيونداي)، وشركات سويدية وفرنسية وإيطالية ويابانية، إضافة لمؤسسة التنمية والتطوير الصناعي الإيرانية.[80] واشترط عقد المشروع قيام إيران بتوفير ما نسبته 25٪ من معدات المترو ومكوناته، فيما تتولى الصين توفير نسبة الـ 75٪ المتبقية التي يتعين إنتاج ربعها باستخدام التقنيات الغربية الجديدة التي كانت ستستورد في وقت قريب. ويقضي العقد أيضاً بأن تسهم إيران في دفع التكاليف التي تترتب على الصين جراء الحصول على هذه التقنيات الجديدة.[81] وفي الوقت الذي كان فيه المشروع يوشك على الانتهاء، فإن ما نسبته 76٪ من الأجهزة والآلات والمعدات الكهربائية التي استخدمت في بناء قطار الأنفاق الإيراني "صنعت في الصين"؛ وتميزت – حسب موقع شركة الصين العالمية للائتمان والاستثمار – بقوة تحملها ومتانتها، باعتراف العديد من الخبراء الإيرانيين. وهكذا، فإن هذه السمعة الحسنة التي نالتها المعدات الصينية الصنع أرست الأساسَ للمزيد من التعاون الصيني-الإيراني في تطوير قطاع سكك الحديد.[82]

وفي آذار/ مارس وأيار/ مايو 1995 أبرمت عقود بلغت قيمتها الإجمالية 573 مليون دولار بين شركة مترو الأنفاق في طهران وضواحيها، وشركة الصين العالمية للائتمان والاستثمار، وشركة الصين الوطنية لاستيراد التكنولوجيا وتصديرها، وشركة شمال الصين للصناعات (NORINCO)؛ حيث تتولى شركة الصين العالمية للائتمان والاستثمار بموجب هذه العقود تأمين مولدات لإنتاج تيار كهربائي ذي قوة عالية High-voltage، ومعدات لتوزيع الكهرباء ذات القوة المنخفضة عبر الشبكة Low-voltage، ومعدات إشارات التحذير، والعربات، والقاطرات. كما اشتمل العقد الأصلي على تزويد إيران بخمسة معامل للأسمنت ينتج كل منها 700 طن يومياً ليمكن توفير إمدادات كافية من هذه المادة الحيوية التي كان الطلب عليها عالياً في الأسواق الإيرانية. وفي نيسان/ إبريل 1994 وافق بنك الصين على فتح اعتماد لصالح المشتري بقيمة 50 مليون دولار دعماً لمشروع بناء معامل الأسمنت هذه التي كانت المعدات والأجهزة الخاصة بها ستنقل من الصين. ويعد هذا الاعتماد الأول من نوعه الذي يمنحه بنك الصين لإيران.[83]

وفي أيار/ مايو 1995 أسست شركة الصين العالمية للائتمان والاستثمار شركة تابعة لها باسم شركة التعاون الدولي، برأس مال مسجّل قدره 150 مليون رنمينبي Rmb (18.3 مليون دولار أمريكي) لتكون وكيلاً لها في تنفيذ مشروع مترو طهران، ويقع على عاتقها كامل المسؤولية عن أعمال الإشراف، والتصميم، والتصنيع أو شراء المعدات والتكنولوجيا، والتجميع والاختبار. واستطاعت الشركة الأم تجنيد 14 مصرفاً صينياً لتشارك جميعاً في التوقيع على اتفاقية تقدم بموجبها قرضاً قيمته 270 مليون دولار بشكل اعتماد مالي يُفتح لصالح المشتري دعماً لمشروع قطار أنفاق طهران.[84] وفي منتصف عام 1996 أحيل على شركة تشانتشون لعربات الركاب عقد بقيمة 138 مليون دولار لتجهيز المشروع بـ 217 عربة قطار على مدى خمسة وعشرين شهراً.[85] وفي عام 1997 شرعت الشركة في تنفيذ أعمال التصميم والاستعداد لعملية البناء التي بدأت فعلياً عام 1998.[86] وفي أيار/ مايو 1997 كانت 54 عربة ترام وعربتان لتوليد الكهرباء (تم تصنيعها جميعاً من قبل شركة تشانتشون وشحنت عبر ميناء داليان) في طريقها إلى طهران.[87] وفي

نيسان/ إبريل 1998 جرى عبر ميناء شنغهاي شحن 24 حافلة ذات طابقين، وست قاطرات باتجاه طهران.[88] وللغرض ذاته، اتخذت شركة التعاون الدولي التابعة لشركة الصين العالمية للائتمان والاستثمار من شركة شمال الصين للصناعات مقاولاً ثانوياً يتولى بناء خط سكة حديد كهربائي فوق الأرض بطول 41 كيلومتراً باتجاه الغرب ابتداءً من آخر محطات مترو طهران حتى مدينة كرج Karaj؛ وقد قامت هذه الأخيرة بتشغيل الخط تجريبياً في شباط/ فبراير 1999.[89]

وفي شباط/ فبراير 2000 تم تدشين المرحلة الأولى من مشروع قطار أنفاق طهران بحضور الرئيس الإيراني خاتمي ووزير الخارجية الصيني تانج جياشوان، فيما تم افتتاح أجزاء أخرى منه في أشهر آب/ أغسطس 2000، وآب/ أغسطس 2001، وآذار/ مارس وتشرين الأول/ أكتوبر 2002، وأخيراً في آذار/ مارس 2003. وطبقاً لتقرير ظهر على صفحات جريدة رنمين ريبو، فإن الالتزام بالمواعيد المحددة للتنفيذ فرض على الشركات الصينية المعنية "التغلب على كل أنواع المصاعب" التي واجهتها.[90] وبحلول منتصف عام 2004، لم يكن قد اكتمل من العمل في المرحلتين الأولى والثانية من المشروع (بطول إجمالي قدره 52 كيلومتراً) إلا ما نسبته 80٪ منهما.

ومع اقتراب إنجاز المرحلة الأولى منه، تعهدت الصين بتقديم مساعداتها لتنفيذ المرحلة التالية من مترو طهران. حيث تمت الموافقة في أثناء زيارة الرئيس خاتمي لبكين في حزيران/ يونيو 2000 على تمويل عملية توسيع شبكة المترو وتوفير ما قيمته 500 مليون دولار من المعدات المطلوبة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، دخلت شركة صينية في عقد قيمته 3.4 ملايين دولار يقضي بتجهيز إيران بالتكنولوجيا التي تحتاجها لتصنيع العربات والقاطرات اللازمة لإنجاز عملية التوسيع. وتلتزم الشركة الصينية أيضاً بتوفير جميع المعدات اللازمة لإنتاج العربات والقاطرات التي ستستخدم في المرحلة الثانية من هذه العملية.[91] وهكذا، فإن تقنيات تحديث القدرات الإنتاجية (التي استطاعت الصين الحصول عليها خلال المرحلة الأولى من المشروع) باتت الآن تُنقل إلى إيران؛ وتعهدت

الشركة بـ "استثمار" ما يصل 100 مليون دولار في هذا المشروع مقابل ضمانات من البنك المركزي الإيراني بتسديد هذا المبلغ.[92] كما وافقت شركة صينية أخرى في كانون الثاني/ يناير 2001 على مد خط فرعي بطول 25 كيلومتراً يتجه غرباً من طهران صوب مدينتي هاشتجيرد ومهرشهر. وإضافة لما تقدم، أبرمت شركة شمال الصين للصناعات في أيار/ مايو 2004 عقداً ضخماً بقيمة 836 مليون دولار مع شركة مترو الأنفاق في طهران وضواحيها لبناء خط جديد آخر بطول 19 كيلومتراً. وتنص بعض بنود هذا العقد على قيام الشركتين بتأسيس مشروع مشترك يُقام في الصين قيمته 12 مليون دولار لإنتاج ما يحتاجه هذا الخط من عربات وقاطرات وقطع غيار، وأن تتولى شركة شمال الصين للصناعات تجهيز ما قيمته 527 مليون دولار من المكنات والمعدات الكهربائية اللازمة.[93]

ولكي تضمن نجاح مشروع قطار أنفاق طهران، حرصت الصين على زيادة دعمها المالي له. ففي بادئ الأمر، كان مقرراً استهلال العمل فيه عام 1994، ولكنه تأخر سنوات عدة لعدم امتلاك الحكومة الإيرانية التمويلات التي يتطلبها المشروع. ويوم بدأ العمل في المشروع عام 1999، أبلغ هان ليزهونج Han Lizhong (مدير المشروع التابع لشركة شمال الصين للصناعات في إيران) جريدة **طهران تايمز** أن الصين قد استثمرت 1.5 مليار دولار لتمويل المشروع.[94]

وفي تقدير شركة التعاون الدولي التابعة لشركة الصين العالمية للائتمان والاستثمار، فإن المسؤولين الإيرانيين عبروا عن رضاهم حيال نوعية الأداء ووتيرته، وهو ما انعكس لاحقاً في القرار الذي اتخذته إيران بالدخول في مفاوضات بشأن تنفيذ عملية توسيع شبكة المترو باتجاه الغرب في نيسان/ إبريل 2004. وكانت التوقعات المتعلقة بإنجاز الشبكة برمتها تدور حول أواخر عام 2006. ولابد من التذكير هنا بأن قطار أنفاق طهران يُعد المشروع الأضخم من نوعه ميكانيكياً وكهربائياً الذي تضطلع شركات صينية بتنفيذه خارج البلاد. وعلى حد تعبير نائب وزير التجارة الصيني، فإن إنجازه بنجاح قد أثبت قوة إرادة الشركات الصينية وقدرتها على ضمان توفير المواصفات والمعايير الدولية عند تنفيذ مشاريع

هندسية ضخمة في الخارج، وأتاح لهذه الشركات "منصة كبيرة" تنطلق منها "إلى الخارج" لاستكشاف وإيجاد أسواق دولية لها. وفي كلمة ألقاها في آذار/ مارس 2003، وصف وزير الداخلية الإيراني مشروع مترو طهران بأنه أنموذج يُقتدى به في ميادين التعاون الأخرى بين البلدين.[95]

ويمكن القول عموماً إن هناك سمتين بارزتين تميز بهما المشروع؛ هما: الدعم المالي الصيني الواسع النطاق، واشتراك الدولتين في الحصول على التقنيات المتطورة في هذا المجال.

العلاقات الصينية - الإيرانية في مجال الإمدادات النفطية

بات هاجس أمن الطاقة في الصين يشغل بال قادتها خلال التسعينيات على نحو متزايد بسبب تدهور العلاقات الصينية-الأمريكية، وما تزامن معه من تصاعد اعتماد الصين على النفط المستورد من الخارج. وكان هناك مصدران أساسيان لهذا القلق؛ أولهما، إمكانية لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة نفوذها بغية فرض قيود على واردات الصين من النفط في حال دخل البلدان في مجابهة بشأن تايوان؛ وثانيهما، احتمال وقوع أحداث خارجية تفضي إلى تقلب حاد في أسعار النفط من شأنه الإضرار باقتصاد البلاد. وفي هذا الإطار، تم استنباط سبل شتى للتعاطي مع مخاوف الزعماء الصينيين هذه. فقد دعت وزارة الخارجية إلى تطوير علاقات وثيقة مع الدول الرئيسية المنتجة للنفط؛ فيما بدت كبريات شركات النفط الصينية أكثر ميلاً إلى توسيع نطاق عملياتها دولياً معتبرة أنه يشكل عاملاً حيوياً لبلوغ الموقع التنافسي الذي تتطلع إلى شغله على المستوى العالمي.[96] وبدا واضحاً أن كلتا "الوصفتين" تشير إلى التعاون مع طهران. كما أن إيران هي الأخرى كانت مسكونة بهاجس أمن الطاقة؛ ولكن خلافاً للصين، كان الهاجس الإيراني متعلقاً بأمن الصادرات النفطية التي يُخشى أن تتسبب العقوبات الغربية في تضييق الخناق عليها. وفي هذا الصدد ألمح بيجان نمدار زنكنه، وزير النفط الإيراني، إلى التعاون المتبادل بين الصين وإيران في مجال أمن الطاقة في عام 2004 عندما أبرم الطرفان صفقات ضخمة لشراء الغاز

الطبيعي ضربت أرقاماً قياسية، ويستغرق تنفيذها عقوداً من الزمن. فكل من طهران وبكين - والحديث مايزال لزنكنه - بحاجة للأمن؛ أمن الإمدادات للأولى، وأمن الطلب للثانية. وفي ضوء موارد إيران الكبيرة من مصادر الطاقة، وضخامة احتياجات الصين لهذه المصادر، فإن إيران، في تقدير الوزير الإيراني، "يمكن اعتبارها مصدراً موثوقاً به يلبي احتياجات الصين هذه".

ويصور الجدول (9-5) مدى تنامي واردات الصين النفطية من إيران؛ ولعل الزيادة الأعظم في هذا السياق تلك التي حدثت خلال عامي 1988 و 1989 (مع انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية) إذ تضاعفت هذه الواردات حينذاك 25.6 مرة، ثم ازدادت 12.5 ضعفاً بين عامي 1994 و 1995؛ ومرة أخرى خلال الفترة 1999-2001 عندما ارتفعت أقيام النفط المستورد بمقدار ضعفين وسبعة أعشار الضعف. وعلى المستوى الإيراني، فإن جانباً كبيراً من السلع الرأسمالية التي استوردتها إيران من الصين (والتي تناولها الفصل السابق) سُددت أقيامها من خلال هذه الزيادات في صادرات النفط الإيراني للصين، بما نسبته 45٪ في المتوسط سنوياً طوال السنوات الثماني بين عام 1995 وعام 2003.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، احتلت إيران موقعاً ثابتاً على قائمة العشرين الكبار المزودين للصين بالنفط خلال الفترة 2001-2003، كما يعرضها الجدول (9-6). ورغم أن إمدادات النفط هذه تشحن برمتها بحراً، وهي بالتالي عرضة للانقطاع بفعل أي اضطراب يصيب خطوط الشحن البحرية، فإن كلا الشريكين يشعر - على أقل تقدير- بالارتياح لعلمه أن الآخر سيقف في وجه الضغوط السياسية الأمريكية التي تستهدف إغلاق "صنبور" النفط الصيني؛ وهذا من شأنه أن يقوي إلى حد ما موقع كل منهما في حال وجد نفسه في مجابهة مع الولايات المتحدة.

ويرجع عهد اهتمام الصين بتوسيع نطاق تعاونها مع إيران في مجال الطاقة إلى الزيارتين اللتين قام بهما كل من لي بينج ويانج شانجكون لإيران عام 1991، حيث تطرق الزعيمان إلى حرص الصين على المشاركة في تطوير الثروات النفطية الإيرانية.[97] وفي تلك المرحلة بالذات،

أخذت مشكلة ضمان إمدادات الطاقة التي تحتاجها الصين تتكشف للعيان أكثر فأكثر؛ حتى إن بكين صارت تعتمد على النفط المستورد اعتماداً تاماً بدءاً من عام 1993، ولم يعد خافياً أنها ربما ستكون بحاجة إلى استيراد النفط بكميات تزداد يوماً بعد آخر إن هي أرادت لمعدلات النمو الاقتصادي فيها أن تواصل ارتفاعها السريع والحاد. وفي الاتجاه ذاته، لم تكن الصين لتفضل البقاء مجرد مشترٍ للنفط من إيران، بل كانت تطمح إلى لعب دور في عملية تطوير الموارد النفطية الإيرانية لتضمن بذلك ديمومة تدفق النفط عليها من هناك بأسعار وشروط ثابتة، وزيادة حجم صادراتها لإيران من السلع والبضائع الرأسمالية في آن معاً. ومن بين العوائق التي كانت ستبرز أمامها في هذا الخصوص تخوف الإيرانيين من التدني النسبي في المستوى التكنولوجي للصناعة النفطية الصينية.

الجدول (9-5)

واردات الصين من النفط الخام الإيراني، 1983-2003

السنة	طن متري	دولار (أمريكي)
1983	0	
1984	0	
1985	0	
1986	0	
1987	0	
1988	9,987	1,637,790
1989	266,215	34,500,619
1990	301,240	39,534,000
1991	55,000	7,641,000
1992	114,990	15,574,000
1993	67,860	9,513,000
1994	69,119	8,715,000
1995	931,105	121,317,000

1996	2,311,105	337,072,000
1997	2,756,718	418,409,000
1998	3,619,989	414,915,000
1999	3,949,291	519,838,000
2000	7,000,465	1,464,018,000
2001	10,847,008	2,068,760,522
2002	10,629,865	1,901,986,000
2003	12,393,834	2,635,085,866

المصدر:

Zhonghua renmin gongheguo haiguan tongji nianjian [People's Republic of China Customs Statistical Yearbook] (Beijing: Zhongguo haiguan, 1983-2004).

سعت الصين للحد من هذه المخاوف بالتركيز على التطورات التقنية الحديثة في صناعة النفط الصينية التي تحققت من خلال التعاون مع شركات دولية. ففي أيار/ مايو 1995، مثلاً، قام رئيس شركة نفط الصين الوطنية وانج تاو بزيارة إيران للمشاركة في مؤتمر مدته خمسة أيام حول النفط العالمي. وعبر وانج، في محادثات أجراها مع وزير النفط الإيراني غلام أغا زاده ، عن اهتمامه، ليس بزيادة مشتريات النفط من إيران فحسب، بل كذلك بالتعاون في مجالات التنقيب عن النفط وحفر الآبار وتوريد معدات الإنتاج. وفيما يتعلق بجودة المعدات الصينية، قام وانج بطمأنة أغا زاده بأن «الإصلاح والانفتاح» أسهما إلى حد كبير في تحسين المستوى التقني لصناعة النفط في الصين، التي تزايد الطلب عليها في أجزاء مختلفة من العالم.[98] وتابع أغا زاده مباحثاته في أيار/ مايو 1977 في بكين أثناء المحادثات مع لي بنج ومدير عام شركة نفط الصين الوطنية زهو يونجكانج Zhou Yongkang. وفيما يتعلق بالمستوى التقني لصناعة النفط الصينية، طمأن لي بينج أغا زاده بأن صناعة النفط الصينية أضحت، بعد سنوات من الجهد الدؤوب، توظف تقنيات متقدمة، وأنها الآن تعمل على تصنيع معدات حديثة، وأن الصين تمتلك أيضاً الخبرة في استخدام المعدات المتطورة في التنقيب عن النفط وتطوير حقوله.[99] وأثناء الزيارة، قامت شركة نفط الصين الوطنية بتوقيع اتفاقية عامة مع إحدى المؤسسات الإيرانية للتنقيب عن

النفط والغاز واستكشافهما. وقد أشاد لي بينج بهذه الاتفاقيـة وببـشائر التعـاون الموسـع في مجال الطاقة بين البلدين.

الجدول (9-6)

كبار موردي النفط الخام للصين، 2001-2003، (دولار أمريكي)

	2001		2003	
1	إيران	2,068,760,522	المملكة العربية السعودية	3,231,949,613
2	المملكة العربية السعودية	1,629,285,592	إيران	2,635,085,866
3	عُمان	1,599,736,283	أنجولا	2,205,664,993
4	السودان	936,548,774	عُمان	1,978,256,687
5	أنجولا	721,464,446	اليمن	1,520,734,722
6	إندونيسيا	515,612,703	السودان	1,416,098,196
7	اليمن	449,697,386	روسيا	1,101,198,013
8	روسيا	327,106,404	إندونيسيا	732,544,942
9	الكويت	267,834,264	ماليزيا	499,413,909
10	قطر	256,636,952	بروناي	312,246,990
11	ماليزيا	205,856,051	كازاخستان	217,066,079
12	النرويج	173,210,959	النرويج	210,245,330
13	نيجيريا	161,478,273	الإمارات العربية المتحدة	194,043,452
14	بروناي	146,511,491	الكويت	186,365,024
15	الإمارات العربية المتحدة	136,908,642	قطر	140,353,338
16	المملكة المتحدة	103,110,843	فنزويلا	78,172,611
17	كازاخستان	96,862,877	المملكة المتحدة	43,470,122
18	العراق	73,006,341	الجزائر	33,353,377
19	ليبيا	52,025,323	ليبيا	28,004,853
20	فنزويلا	10,280,333	نيجيريا	27,228,036

المصدر:

Zhonghua renmin gongheguo haiguan tongji nianjian [People's Republic of China Customs Statistical Yearbook] (Beijing: Zhongguo haiguan, June 2002 and May 2003).

وفي عام 1998، نقلت شركة شنجلي Shengli للنفط (أحد فروع شركة البتروكيماويات الصينية "Sinopec")، إلى إيران مجموعة كاملة من معدات حقول النفط المصنّعة في الصين، والمتفقة مع المواصفات القياسية الدولية السائدة خلال تسعينيات القرن العشرين؛[100] (يذكر أن Sinopec تعد ثاني أكبر شركات النفط الصينية). وسمح هذا النقل بتقييم مستوى جودة أحدث التقنيات الصينية في مجال التنقيب عن النفط؛ حيث كان المحللون الصينيون يتطلعون إلى توسيع التعاون في مجال النفط. وقد دلت عملية مسح قامت بها شركة نفط الصين الوطنية عام 1998 على أن لدى إيران كميات وفيرة من موارد النفط والغاز الطبيعي يمكن مقايضتها بالسلع والخدمات الصينية. وورد في التقرير أن مشاركة الشركات الغربية في تطوير الطاقة الإيرانية توقفت بسبب الثورة الإيرانية في عام 1979 والحرب الإيرانية-العراقية؛ وبالتالي فقدت تلك الشركات الغربية الصلات اللازمة للتعاون مع إيران. لكن للصين تجربة طويلة الأمد مع إيران (وبالتالي كثيراً من الصلات). ولكن برغم عداوة طهران للأمريكيين فإنها سعت لتحسين العلاقات وتوسيع التعاون الاقتصادي مع أوربا واليابان. وفي الواقع كانت شركات النفط العملاقة بالفعل «تتقدم على الصين بخطوة».[101] ويستطيع المرء أن يتبين بين السطور الرسالة التالية: بما أن الشركات الغربية كانت تخالف بالفعل مساعي الولايات المتحدة الأمريكية المبذولة لمنع المشاركة الأجنبية في تطوير النفط الإيراني، فلم يعد بمقدور واشنطن المبالغة في لوم الصينيين على مشاركتهم.

وكانت بكين تحرص على ألا تسمح لشركاتها بأخذ الطليعة في التعاون النفطي مع إيران، كي لا تصبح هدفاً للعقوبات الأمريكية. وفي آب/ أغسطس 1996 وقَّع الرئيس كلنتون العقوبات على إيران وليبيا، فحولها بذلك إلى قانون ILSA، الذي يقضي بفرض "اثنين أو أكثر" من قائمة طويلة من العقوبات القاسية على أي "شخص" أجنبي يُكتشف أنه استثمر 20 مليون دولار فأكثر في تطوير قطاع النفط والغاز في إيران.[102] ورغم أن الرئيس كلنتون قرر عدم فرض قانون العقوبات على إيران وليبيا - ويرجع ذلك بصورة عامة إلى أن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الأوربيين عارضوا ما اعتبروه ذا طبيعة

"خارجة عن نطاق التشريع الوطني"– فقد كان بالإمكان أن تمثل الشركات الصينية هدفاً أكثر جاذبية لواشنطن من الشركات الأوربية، بسبب العداء الشديد للصين الذي ساد الكونجرس أواخر التسعينيات. لكن بعد أن تصدرت الشركات الأوربية هذا العمل أصبح مأموناً بالنسبة للشركات الصينية أن تحذو حذوها في ذلك. وذكر التقرير السنوي لشركة البتروكيماويات الصينية عام 2000 في "سجلها الزمني الخاص بتسلسل الفعاليات الدولية الرئيسية" أن شركة دتش رويال شل أبرمت في تشرين الأول/ أكتوبر 1999 صفقة بقيمة 850 مليون دولار لإعادة تأهيل حقول النفط الإيرانية التي تضررت بفعل الحرب الإيرانية–العراقية.[103]

وفي حزيران/ يونيو 2000 حدثت نقطة مفصلية مهمة في التعاون الصيني–الإيراني في مجال الطاقة، وذلك عندما أخبر الرئيس خاتمي كلاً من بكين وطوكيو في أثناء زيارته إلى هاتين العاصمتين، أن إيران قررت منح حقوق تفضيلية لشركات يابانية في تطوير حقل أزاديجان النفطي العملاق، الذي اكتشفته إيران في عام 1999 جنوب البلاد. ويمتد حقل أزاديجان على جانبي الحدود العراقية–الإيرانية إلى الغرب من الأهواز، ويقدر مخزونه بـ26 مليار برميل من النفط، مما يجعله من أغنى حقول النفط غير المطورة في العالم. ومثَّل هذا فرقاً واضحاً بين هذا القرار الإيراني لصالح اليابان، والقرار الصيني – الذي أُعلن أثناء زيارة خاتمي في حزيران/ يونيو 2000 إلى الصين واليابان – بتقديم اعتماد قيمته نصف مليار دولار دعماً لمشروع أنفاق طهران؛ أي أن دعم بكين السخي لطهران قوبل بهذا القرار لصالح طوكيو. فهل هذا رد مناسب من طهران، وإن جزئيا على الأقل، على ما تعرضت له بكين من ضغوط أمريكية بسبب التعاون النووي مع إيران؟ لكن أيضاً ربما شعرت بكين أن مشروع أزاديجان كان ضخماً وعالي المستوى، ومن المحتمل أن تواجه في حال تنفيذها إياه ضغوطاً أمريكية قوية.

لكن بكين لم تخسر تماماً؛ إذ سرعان ما فازت في آب/ أغسطس 2000 بأول مشاركة مباشرة للصين في استغلال الموارد النفطية الإيرانية عندما حصلت شركة نفط الصين

الوطنية من شركة النفط الوطنية الإيرانية على عقد بقيمة 85 مليون دولار لمدة عامين لحفر 19 بئراً في حقول قائمة للغاز الطبيعي جنوب إيران. وكان المطلوب أن تقوم شركة نفط الصين الوطنية بتقديم التقنية والمعدات اللازمة لزيادة إنتاج هذه الحقول إلى 860 مليون متر مكعب يومياً.[104] كما تضمن عقد آخر بين شركة النفط الوطنية الإيرانية وشركة البتروكيماويات الصينية التنقيب عن النفط والغاز في قطاع كاشان–أردستان، على بعد 205 كيلومترات إلى الجنوب من طهران في محافظة أصفهان. وعلى مدى أربعين يوماً كفترة أولية، قام المهندسون الصينيون بتنفيذ دراسة جيولوجية، تبعها حفر بئرين استكشافيتين خلال فترة تنقيب تراوحت مدتها بين ثلاث وأربع سنوات.[105] وكان على شركة البتروكيماويات الصينية تمويل تكلفة المشروع بكاملها، إذا لم تؤد جهود التنقيب إلى نتيجة. وبدأت عمليات الحفر في أوائل عام 2003؛ وبحلول أيار/ مايو 2004 لم تكن الآبار الاستكشافية بدأت بعد بإعطاء نتائج إيجابية، علماً أن كلا الطرفين عبر عن تفاؤله بصورة مستمرة.[106] وفي كانون الثاني/ يناير 2001 وقعت شركة البتروكيماويات الصينية وشركة النفط الوطنية الإيرانية اتفاقية أخرى بقيمة 13 مليون دولار للتنقيب عن النفط في زوارة Zavareh بمحافظة كاشان. وبحلول عام 2002 كان لدى شركة نفط الصين الوطنية خمسة طواقم من خبراء الزلازل في إيران، وهو أكبر عدد في أي من الدول الاثنتي عشرة المضيفة لطواقم التنقيب التابعة لهذه الشركة، كما هو موضح في الجدول (9–7). وهكذا، شقت الصين طريقها عبر عمليات التنقيب عن النفط وإنتاجه في إيران.

ولعل المراوغة اليابانية والشجاعة الصينية أثناء مفاوضات أزاديجان كشفت لطهران عن مصداقية أكبر لدى الصين. وبعد إعلان طهران أثناء رحلة خاتمي إلى الشرق الأقصى عام 2000 قرارها إرساء مشروع أزاديجان، وقيمته 2.8 مليار دولار، على اليابان، وافقت طوكيو على تقديم اعتمادات بقيمة 3 مليارات دولار لدعم المشروع على مدى ثلاث سنوات. وبعد ذلك جرت مفاوضات معقدة وصعبة استمرت قرابة أربع سنوات ولم تحقق النجاح إلا في شباط/ فبراير 2004. فالصعوبات كانت جمة؛ لأن البنية الجيولوجية لمنطقة أزاديجان بالغة التعقيد، وتكاليف تطويرها عالية بنفس المستوى. علاوة على ذلك

برزت المشكلات السياسية، إذ حذرت واشنطن طوكيو من أن قانون عقوبات إيران–ليبيا يفرض عقوبات على الشركات غير الأمريكية التي تستثمر أكثر من 20 مليون دولار في قطاع النفط والغاز الإيراني. كذلك سبب البرنامج النووي الإيراني إزعاجاً لطوكيو. وقد ساهمت مجموعة من العوامل السياسية والمالية والفنية في تردد اليابان عن تنفيذ المشروع؛ في حين أن إيران كانت قد حددت نهاية حزيران/ يونيو 2003 موعداً نهائياً لإبرام الاتفاقية. وحين تم تجاوز ذلك الموعد دون نتيجة، أخطرت طهران طوكيو (في أيلول/ سبتمبر) بفسخ حقوقها التفضيلية في حقل أزاديجان، كما أرسلت "خطاباً رسمياً" إلى طوكيو تحدد فيه 15 كانون الأول/ ديسمبر 2003 موعداً نهائياً لمجموعة الشركات اليابانية لإعلان ما إذا كانت تعتزم المشاركة في المشروع أم لا. وبعد تجاوز الموعد النهائي بمدة قصيرة أعلنت المجموعة انسحابها من مشروع أزاديجان.[107]

الجدول (9-7)

عمليات التنقيب الجيوفيزيائي فيما وراء البحار لشركة نفط الصين الوطنية (CNPC)، 2002

البلد	الطواقم الزلزالية	البيانات المستحصلة (كم)	البيانات المستحصلة (كم مربع)
إيران	5	2295	633
السودان	4	2921	296
باكستان	4	1336	491
ليبيا	2	1069	470
اليمن	2	839	-
كازاخستان	1	615	-
البيرو	1	294	-
إندونيسيا	4	1019	409
نيجيريا	3	-	1381
فنزويلا	3	377	218
المكسيك	2	-	28
روسيا	1	-	54

المصدر: موقع شركة نفط الصين الوطنية CNPC (تمت زيارة الموقع في 1 تموز/ يوليو 2004).
.www.cnpc.com/cn/english/inter/overseas.htm

في الوقت الذي كانت فيه هذه المفاوضات الشاقة جارية بين طوكيو وطهران، زادت إيران مطالبها بوضع بعض أوراق المساومة والتفاوض لطرف ثالث على الطاولة؛ وكانت الصين إحداها. ففي 6 تموز/ يوليو 2003، بعد انتهاء الموعد النهائي الأول، طار فريق من شركة البتروكيماويات الصينية Sinopec إلى طهران لإجراء محادثات. وكما أخبر وزير النفط الإيراني وسائل الإعلام، «بما أن الموعد النهائي لإتمام المحادثات [مع اليابان] قد انتهى بنهاية حزيران/ يونيو، فقد غدا بإمكاننا إبرام عقد مع دول أخرى تتوافر لديها الرغبة في القيام بأعمال التطوير هنا».[108] وأبلغ مو شولنج Mou Shuling رئيس شركة Sinopec، أغا زاده أن شركته راغبة أكثر من أي وقت مضى في التطوير المشترك لمشروعات نفط وغاز عملاقة مع إيران.[109] وقد حدت هذه التصريحات بوكالة أنباء جمهورية إيران الإسلامية إلى الإعلان عن أن «الصين هي شريك إيران الجديد في تطوير أزاديجان ... بعد تخلي اليابان عن هذه الفرصة ... وإعلان الصين أنها ستتولى تنفيذ المشروع».[110] وطار نائب رئيس شركة النفط الإيرانية الوطنية إلى الصين لإجراء محادثات مع شركة نفط الصين الوطنية وسينوبيك، وتم الإعلان عن أن المحادثات ستستمر على المستوى الوزاري؛ فقد أسهم لعب ورقة الصين في ترجيح الكفة لمصلحة إيران.

كانت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية أحد العوامل التي وقفت وراء تردد طوكيو عن تنفيذ المشروع، كما تعرضت بكين لضغط مماثل لكنه من دون تأثير. وأفاد مسؤول من Sinopec، في كانون الثاني/ يناير 2004 أن سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بكين اتصلت بالشركة تطلب منها الانسحاب من تقديم العطاء في مشروع أزاديجان. وقال المسؤول «لم تعر سينوبيك اهتماماً لطلب الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف تبذل قصارى جهدها للاستمرار في تقديم عطائها» للمشروع.[111] ولم يمض اتحاد الشركات اليابانية في تنفيذ المشروع إلا في كانون الأول/ ديسمبر 2003، بعد توقيع إيران بروتوكولاً إضافياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يقضي بوضع المنشآت النووية الإيرانية تحت الإشراف الدولي الكامل. وفي 18 شباط/ فبراير 2004 وقع اتحاد الشركات اليابانية وشركة النفط الإيرانية الوطنية اتفاقيات تنص على تقديم المساعدات اليابانية في تطوير

حقل أزاديجان. وكما قال سفير إيران لدى اليابان علي مجيدي لمراسل صحفي إيراني بعد وقت قصير من توقيع طوكيو وطهران عقد أزاديجان «يبدو أنه لو لم توقع إيران على البروتوكول الإضافي [مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية] لما تم إبرام العقد [مع اليابان]».[112] كما أصرت طوكيو على تضمين عقد أزاديجان شرطاً يسمح لليابان بتعليق التعاون فيما لو حدثت مواجهة بين إيران وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن برنامج إيران النووي.[113] ومن الواضح أن الصين، وإن كانت تقنيتها ربما أقل تقدماً من نظيرتها اليابانية، كانت شريكاً أكثر موثوقية بالنسبة إلى إيران.

بعد إرساء عقد أزاديجان على اليابان، قامت طهران بإشراك بكين في عملية تطوير الطاقة في إيران من خلال حزمة كبرى من الصفقات تم الإعلان عنها عام 2004. ففي آذار/ مارس، وقعت شركة زوهاي زنرونج Zhuhai Zhenrong الصينية اتفاقية لشراء 2.5 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً بقيمة 20 مليار دولار على مدى 25 عاماً بدءاً من عام 2008. وأفادت تقارير أن العملية تعد، حتى ذلك الوقت، الأكبر في مجال شراء الغاز الطبيعي في العالم،[114] ومن فوائدها، من وجهة النظر الإيرانية، أنها ضمنت طلباً مستقراً على هذا المنتج. وفي تشرين الأول/ أكتوبر تم إبرام صفقة أضخم عندما اتفقت شركة نفط الصين الوطنية مع شركة النفط الإيرانية الوطنية على شراء 250 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال خلال فترة ثلاثين عاماً بقيمة 70–100 مليار دولار. ولأجل هذا العقد اتفق الطرفان كذلك على إنشاء مصفاة تكرير لتكثيف الغاز في بندر عباس من أجل إنتاج الغاز الطبيعي المسال. وكان من المقرر أن تستثمر شركة نفط الصين الوطنية في تطوير حقول نفطية جديدة في يادافران، ليكون لها بذلك الدور الرئيسي في ذلك المشروع، مقابل الحق في شراء 150 ألف برميل يومياً من الخام بأسعار السوق بعد بدء تشغيل الحقول. كما كانت ستتعاون مع مقاول نفطي دولي "موثوق" يمكنه تقديم تقنيات متقدمة لتطوير حقل يادافاران.[115] وهكذا، أصبحت الصين شريكاً رئيسياً في إنتاج النفط والغاز الإيرانيين. وقد تولى فريدون فيردينازاد، سفير إيران لدى الصين، شرح المغزى السياسي لاتفاقية شراء الغاز الطبيعي المسال وصفقات تطوير يادافاران المرتبطتين ببعضهما، قائلاً:

«لقد اختارت إيران والصين في شرق آسيا وغربها بعضهما شريكين طويلي الأمد... وتتمثل أهمية هذه الاتفاقية غالباً في الجوانب والمؤثرات المكانية، وخاصة لأنها أبرمت في ظروف تقول الصين فيها (إنها تجهل) القواعد والأنظمة المفروضة من قبل دول معينة، مثل قانون داماتو القاضي بفرض الولايات المتحدة حصاراً... على إيران». وحسبما أوضح السفير، كانت إيران تحتاج إلى أسواق مستقرة لمواردها الغازية الهائلة، وكانت الصين تحتاج إلى إمدادات ثابتة من الطاقة.[116]

كان الدعم الصيني لطهران في القضية النووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية متوازياً مع إبرام عملية شراء الغاز الطبيعي المسال وصفقات يادافاران. وكما سبق بحثه بالفصل السابق في موضوع التعاون النووي، عبَّر وزير الخارجية لي شاوشنج عن دعم بلاده لإيران في مواجهة جهود الولايات المتحدة الأمريكية لنقل القضية النووية إلى مجلس الأمن.[117] وأوحى إصرار اليابان على الشرط الذي يساعدها على التهرب من الالتزامات التعاقدية بأنها ستقف إلى جانب العقوبات التي لوحت بها الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن حديث بكين، والعلاقة المتبادلة والقائمة على أمن الطاقة بينها وطهران، دل على أن الصين لن تساير الولايات المتحدة في تحركاتها. فكان هذا السبب الرئيسي الذي دفع وزير النفط زنجنه للقول إنه «على الرغم من أن اليابان هي المستورد الرئيسي للطاقة منا لدواعي تاريخية ... فإننا نود أن نعطي الأفضلية للصين».[118]

مشروع مقايضة نفط جمهوريات بحر قزوين بين الصين وإيران

إن أحد الأبعاد الملموسة للدعم الصيني لجهود تنمية النفط الإيراني يتمثل في دعم مشروع إيران لمقايضة نفط جمهوريات حوض قزوين (المعروف اختصاراً بـ "كروس CROS). وهو مسعى إيراني رئيسي من أجل أن تلعب دوراً في تنمية موارد الطاقة في منطقة بحر قزوين. وبافتتاح المنطقة الساحلية لبحر قزوين في تسعينيات القرن الماضي، بمواردها النفطية والغازية الغنية جداً، تطلعت إيران إلى أن تصبح الممر الرئيسي لحركة تلك الموارد إلى الأسواق العالمية. وهو ما سيدرُّ إيرادات ضخمة، ويزيد النفوذ

الاستراتيجي لإيران. وقد أوضح بيان صادر عن السفارة الإيرانية في بولندا وجهة نظر إيران حول هذا الموضوع:

> إن إيران - بموقعها بين بحر قزوين والخليج - تمثل خير منفذ من الناحية الاقتصادية لتصدير كميات وفيرة من الهيدروكربونات من جارات إيران الشمالية الناشئة حديثاً والمعزولة عن البحار، وهي كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان. ... وإلى الجنوب [من هذه الدول] تملك إيران أطول خط ساحلي على الخليج وتسيطر على نصف مياهه موفرة بذلك منفذاً إلى الأسواق العالمية. ... وعليه فإن موقع إيران - بوصفها الكتلة الأرضية الجغرافية الوحيدة التي تجسر الهوة بين اثنتين من أهم المناطق النفطية المهمة على وجه الكرة الأرضية- يؤكد دورها الحاسم في التنمية المناسبة للموارد الهيدروكربونية لهذه الدول. وفي ضوء ما سلف ذكره، فإن التعاون مع إيران لتصدير النفط والغاز من خلال استخدام الأراضي الإيرانية يمكن أن يكون الخيار العملي الأفضل لتنمية الموارد الهيدروكربونية لهذه الدول، ولضمان الاستغلال الأمثل لإمكانيات السوق في المنطقة.[119]

قامت إيران في أواسط التسعينيات بتطوير خطة من ثلاث مراحل لتحقيق طموحها بأن تصبح ممر عبور للطاقة المستخرجة من منطقة حوض قزوين. واشتملت المرحلة الأولى على استخدام منشآت إنتاج النفط الإيرانية القائمة حالياً في الجنوب لإمداد زبائن جمهوريات آسيا الوسطى في موانئ الخليج بكميات ونوعيات من النفط مكافئة لكميات نفط آسيا الوسطى ونوعياته التي يتم توريدها إلى مينائي (نكا) و(أنزالي) الإيرانيين الواقعين على بحر قزوين. ونظراً إلى أن المراكز السكانية والصناعية الرئيسية في إيران، وبالتالي احتياجاتها من الوقود ومصافي تكرير النفط تقع في الشمال، بينما تقع مراكز إنتاج النفط الرئيسية في جنوب البلاد؛ فقد صار بالإمكان تكرير نفوط حوض قزوين المنقولة للشمال ثم توزيعها في شمال إيران. كان ذلك يعني أنه لم يعد من الضروري شحن الخام الإيراني المنتج في الجنوب إلى الشمال لأجل التكرير، بل يمكن مقايضته في موانئ الخليج العربي بنفط قزوين المنقول إلى الموانئ الإيرانية على شواطئ بحر قزوين. ولن يكون خام قزوين بحاجة إلى نقله جنوباً إلى الخليج، كما لن يعود خام جنوب إيران بحاجة إلى نقله شمالاً؛ الأمر الذي يؤدي إلى توفير كبير في التكاليف، ولو نظرياً، على أقل تقدير.

تضمنت المرحلة الثانية من مشروع (كروس CROS) دعم البنية التحتية في إيران من أجل نقل خام قزوين. وتم تحديد ميناء نكا الإيراني على بحر قزوين مركزاً رئيسياً لتوزيع نفط قزوين بموجب المشروع؛ ولكن بما أنه لم يكن يستطيع استقبال الناقلات الضخمة نوعاً ما، التي تحمل في العادة خام قزوين، فقد احتاج إلى التوسيع والتحديث. وأصبح بالإمكان عكس اتجاه التدفق في خط الأنابيب الحالي من القياس الصغير لنقل الوقود من مصفاة في منطقة ري الواقعة جنوب طهران إلى نكا، غير أن الخط كان أصغر من أن ينقل الأحجام الكبيرة المحددة في خطة (كروس)، فدعت الحاجة إلى إقامة خط أنابيب جديد. من هنا، فإن المرحلة الثالثة المتوقعة تتمثل في إنشاء خط أنابيب مباشر من ساحل قزوين الشرقي مروراً بوسط إيران وصولاً إلى خليج عمان.

لعبت الصين دوراً رئيسياً في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع، وهي تحديث ميناء نكا. وطلبت السلطات الإيرانية في البداية أن تقوم شركات تتمتع بالحد الأدنى من التأهيل بأدوار رئيسية في مشروع نكا، بالإضافة إلى مساعدات سخية من قبل شركاء أجانب. وقامت شركة النفط الإيرانية الوطنية - الشركة الرئيسية في المشروع - بوضع الشركات الفرنسية والصينية في حالة تنافس. فقد شاركت شركة نفط الصين الوطنية أولاً في المفاوضات، لكنها انسحبت في وقت مبكر عام 2000 بسبب شعورها أن الأسعار التي تصر شركة النفط الإيرانية الوطنية عليها غير عملية من الناحية الاقتصادية . وكانت شركة نفط الصين الوطنية على وشك الشروع بإدراج أسهمها في بورصة نيويورك، ولعلها لم تكن ترغب في إغضاب واشنطن في تلك المرحلة.[120] وبعد انسحاب الشركة الصينية، أرسلت طهران وفداً إلى بكين في أواخر عام 2000 التماساً لدعم الحكومة الصينية في تنفيذ مشروع ميناء نكا.[121] وبحث وزير الخارجية تانج جياشوان هذه القضية مرة أخرى أثناء زيارته طهران في شهر شباط/ فبراير؛ قائلاً لمضيفيه «إن الصين تعلق أهمية بالغة» على التعاون الاقتصادي والنفطي مع إيران.[122] بعد ذلك بعام وقعت سينوبيك عقداً بقيمة 150 مليون دولار لإنجاز الأعمال الهندسية والتصميم والتنفيذ وشراء المعدات لوحدة تفريغ الوقود في نكا، إضافة إلى رفع كفاءة مصفاتين إيرانيتين في ري وتبريز لمعالجة النفط الخام القزويني

المشبع بالبارافين. وكان من المقرر أن تشتمل وحدة التفريغ في نكا على تسهيلات تخزين كبرى مع إمكانات قياس وخلط، تعد ضرورية لضمان انتظام كمية النفط وجودته في طرفي شبكة المشروع.[123] وكان لسينوبيك على ما يظهر دور استشاري هندسي أيضاً في تنفيذ خط أنابيب جديد مقاس 16بوصة بين نكا ومدينة تقع في منتصف المسافة بينها وبين ري. ويعتبر مشروع ميناء نكا الأكبر من نوعه على الإطلاق الذي قامت شركة سينوبيك بتنفيذه خارج البلاد.[124]

كان افتتاح مجمع نكا - رغم مساعي الولايات المتحدة الأمريكية الرامية لاحتواء إيران - نصراً كبيراً لطهران. وقد لخص الرئيس خاتمي أهمية شبكة مشروع نكا في كلمة له أثناء حفل افتتاح محطة استقبال وتفريغ النفط التي بنتها الصين في نيسان/ إبريل 2004:

> لقد بينا مراراً أن أرخص وأقصر وأوثق الطرق لنقل موارد الطاقة في بحر قزوين إلى السوق يتم عن طريق إيران، وهذا أمر لا شك فيه.إن السياسات المتغطرسة والخرقاء للولايات المتحدة تواجهها الهزيمة في العالم كل يوم. ونحن نأمل أن يؤوب المسؤولون الأمريكيون إلى رشدهم ويتأكدوا أن عليهم في هذا العالم احترام جميع الشعوب ومعاملتهم على قدم المساواة. لقد ولى عهد التنمر والأحادية وفرض الإرادات التي لا تخدم إلا مصالح دولة واحدة تتميز بقدرات أكبر.[125]

من السليم أن نفترض أن دافع سينوبيك كان مجرد اعتبارات تجارية؛ ومع ذلك فمن المؤكد حقاً أنها لم تكن لتمضي في تنفيذ مثل هذا المشروع الحساس لولا الضوء الأخضر الذي جاءها من مستويات عليا في حكومة الصين، وقد نقل تانج جياشوان هذا الضوء إلى طهران في شباط/ فبراير 2000. ولعل إشارة الانطلاق تلك بنيت، من جانب، على الحسابات الاستراتيجية المتعلقة بالفائدة التي تحملها شراكة الصين مع إيران بالمقارنة مع الضرر الذي أصاب علاقة الصين بالولايات المتحدة الأمريكية والمتوقع أن ينجم عن مشاركة سينوبيك في مشروع "نكا/ كروس Neka/Cros". ولعل الحسابات الأساسية التي وقفت وراء الضوء الأخضر الذي أعطته بكين لشركة سينوبيك في بداية عام 2000 كانت متوافقة مع التصورات الآتية: مادامت الشركات الأوروبية خرقت بالفعل الحظر

الذي فرضته واشنطن على أي تعاون مع مشروعات إيران النفطية، فسيكون من الصعب على واشنطن في ضوء ذلك استهداف سينوبيك.

أنماط التعاون الاقتصادي الصيني - الإيراني

بدأت الصين لعب دور رئيسي في صناعة النفط الإيرانية. ويتضمن الجدول (9-8) تفصيلاً للاستثمارات الأجنبية بعد صفقة يادافاران عام 2004. وتمثل أول استثمارات الصين الرئيسية في الطاقة الإيرانية في المبلغ الذي استثمرته سينوبيك من قبل، والذي يتراوح بين 750 مليوناً ومليار دولار. ويضع هذا المبلغ الصين في مرتبة متدنية جداً بعد إيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية من حيث المبالغ المستثمرة، غير أنه يكفي لوضع الصين ضمن فئة أكبر المستثمرين الأجانب في الطاقة الإيرانية.

ويبدو أن هناك بعداً نفسياً في العلاقة الاقتصادية الصينية-الإيرانية المتينة؛ فالمفاوضون الإيرانيون – حسب التقارير – يجدون أن الغربيين يحلو لهم التفكير بأن طريقتهم في فعل الأشياء هي الطريقة السليمة الوحيدة، وهي الطريقة العصرية العلمية والفعالة؛ كما يميلون إلى التعالي على الطرق الإيرانية. أما الصينيون فيعاملون الإيرانيين بعقلية تتسم بقدر أكبر من المساواة، وهم أكثر استعداداً لاستيعاب احتياجات الإيرانيين وطرقهم في فعل الأشياء. كما أن الصين لا تصر على كافة أنواع "الشروط".[126] ثم إن الصين أقل اهتماماً بالدول الغربية فيما يتعلق "بالاستخدام النهائي" للصادرات ذات الاستعمال المزدوج؛ أي احتمال تحويل التقنيات للاستخدام العسكري. وفي الوقت الذي تُخضع قوانين الدول الغربية مبيعات العديد من التقنيات التي تنتجها شركاتها لكافة أنواع متطلبات التفتيش بعد البيع، فإن المبيعات الصينية لا تحمل مثل هذه الشروط. فتقنية التصوير بالرنين المغناطيسي، مثلاً، يمكن استخدامها للتحليل الطبي وفحص اللحامات على المكونات الفولاذية البنيوية، أو يمكن استخدامها لفحص قوالب الصواريخ والبنية الداخلية لوقود الصواريخ الصلب. ولم تكن تقنية التصوير بالرنين المغناطيسي متاحة من الولايات المتحدة الأمريكية، كما لم يكن الحصول عليها من شركات أوربية ممكناً إلا بعد الخضوع لجميع أنواع متطلبات الفحص والتفتيش؛ أما الصين فقد باعتها دون فرض أي شرط.[127]

الجدول (9-8)

الاستثمارات الأجنبية في قطاع صناعات النفط والغاز الإيرانية، 1999-2004

السنة	البلد	الشركات	الحقل	القيمة (مليون دولار أمريكي)
1999	فرنسا	ELF Aquitaine/ Totalfina	دوراود	1000
1999	فرنسا، إيطاليا، كندا	ELF Aquitaine/Bow Valley	بلال	300
1999	المملكة المتحدة، هولندا	Royal Dutch Shell	سوروش و نوروز	800
2000	إيطاليا	ENI	بارس الجنوبي 4 و5	3800
2000	النرويج	Statoil	سلمان	850
2000	النرويج	Norsk Hydo	آناران	غير متوافرة
2001	المملكة المتحدة، هولندا	Enterprise Oil	بارس الجنوبي 6 و7 و8	غير متوافرة
2001	السويد	GVA Consultants	بحر قزوين	226
2001	إيطاليا	ENI	دارخوين	1000-550
2001	اليابان	Ipex, Indonesium Petro, Tomen	آزادجان	2500
2002	كندا	Sheer Energy	مسجد سليمان	80
2002	كوريا الجنوبية	LG Engineering Group	بارس الجنوبي 9 و10	1600
2002	النرويج	Statoil	بارس الجنوبي 6 و7 و8	300
2002	كوريا الجنوبية	Hundai	معدات المعالجة	1000
؟	إسبانيا	Cepsa, OMV	شيشمه-خوش	300
2003	اليابان	Japanese consortium	بارس الجنوبي 6 و7 و8	1200
2004	الصين	**Sinopec**	**ياداواران**	**1000-750**

المصدر:

Kenneth Katzman, "The Iran-Libya Sanctions Act (ILSA)," CRS Report for Congress, July 31, 2003. "Iran," Country Analysis Briefs, EIA, November 2003. The number for Yadavaran is from Mikkal Herberg, National Bureau of Asia Research, personal communication with author, March 30, 2005.

ويرى المفاوضون الإيرانيون أيضاً أن الشركات الصينية أكثر استعداداً من الشركات الغربية لنقل عمليات إنتاج بكاملها إلى إيران. ففي الوقت الذي تبدو فيه الشركات الغربية مهتمة بإيجاد فرص عمل في دولها الأم أو بحماية عمليات تصنيع معينة، فإن الشركات الصينية مهتمة ببيع عمليات الإنتاج. وعلى سبيل المثال، تملك إيران تراكمات طبيعية غنية من الرخام، وقد دفعت باتجاه استغلال هذه التراكمات كجزء من تركيزها بعد الحرب على جعل التعدين قطاعاً رئيسياً. وتم إحضار شركة إيطالية تتمتع بخبرة وافرة في هذا المجال، ولكن تبين أنها لا تهتم إلا بشراء الرخام الإيراني في شكله الخام، على أن تتم المعالجة والصقل النهائي له في إيطاليا. ثم جاؤوا بشركة صينية تبين أنها على استعداد تام لبيع التقنيات المناسبة ونقلها إلى إيران، بحيث تستطيع هذه الأخيرة صقل الرخام، وإضافة هذه القيمة إلى صادراتها النهائية.[128]

قدمت بكين دعماً مالياً واسع النطاق لضمان توسعة التعاون الاقتصادي الصيني-الإيراني. ويتضمن الجدول (9-9) تقديراً تقريبياً للدعم المالي الصيني للمشروعات الإيرانية المحددة في التقرير السابق. فقبل التوقيع على العقود المالية الكبيرة لمشروع مترو طهران من قبل شركة الودائع والاستثمارات الدولية الصينية (سيتيك CITIC) في أوائل عام 1995، قدمت الصين 370 مليون دولار في صورة اعتمادات مشترين وقروض تفضيلية. وفي أوائل عام 1999، قال هان ليزونج مدير المشروع التابع لشركة نورينكو إن الصين "استثمرت" 1.5 مليار دولار في المشروع.[129] وبعد تصريح هان، قدمت الصين مبلغ 870 مليون دولار أخرى في صورة اعتمادات مصدرين وقروض لدعم مشروع المترو، إضافة إلى قرض آخر بقيمة 8.5 ملايين دولار لبنك الصناعة والمناجم الإيراني. ويعرض مجموع هذه المبالغ رقماً تقريبياً لقيمة الدعم المالي الصيني للمشروعات المقامة في إيران يصل إلى 2.38 مليار دولار.

الجدول (9-9)

تقديرات الدعم المالي الصيني في مجالات التعاون الاقتصادي بين الصين وإيران (دولار أمريكي)

التاريخ	المبلغ	التفاصيل
كانون الثاني/ يناير 1993	50 مليوناً بشكل اعتمادات تصدير	من مصرف الصين لمصرف سيبا؛ مترو طهران.
تموز/ يوليو 1993	150 مليوناً بشكل قرض تفضيلي	
تموز/ يوليو 1993	120 مليوناً	معامل أسمنت؛ مترو طهران.
نيسان/ إبريل 1994	50 مليوناً اعتمادات مشترين*	من مصرف الصين لمصرف سيبا؛ معامل الأسمنت.
1995-1999	1.5 مليار "استثمارات"	بيان صادر عن مدير المشروع التابع لشركة نورينكو NORINCO (بافتراض أن المبالغ أعلاه تدخل ضمن هذا المبلغ).
آذار/ مارس 2000	370 مليوناً اعتمادات مصدّرين	على الأرجح دعماً لمشروع (مترو) طهران.
حزيران/ يونيو 2000	500 مليون بشكل قرض	دعماً لمشروع (مترو) طهران.
المجموع الفرعي	**2.37 مليار**	
كانون الثاني/ يناير 2000	8.5 ملايين	من بنك التصدير والاستيراد الصيني لبنك الصناعة والمعادن الإيراني.
المجموع الإجمالي التقديري	**2.38 مليار**	

* قد تكون هذه هي "اعتمادات التصدير" ذاتها التي أعلن عنها في كانون الثاني/ يناير 1993.

ورغم هذا الدعم المالي الصيني، فإن السلع الرأسمالية والتقنيات الصينية ظلت تواجه مقاومة كبيرة من مديري المشاريع الإيرانيين الذين يفضلون السلع الغربية أو اليابانية أو الكورية الجنوبية الأكثر تقدماً. لقد كان حجم الدعم الصيني مصدراً دائماً للتوتر، وينبغي قراءة ملاحظات المندوبين الصينيين التي أكدت على "المنفعة المتبادلة" وقدرة إيران على أن تكون "معتمدة على ذاتها بفضل مواردها المعدنية" على أنها رفض مهذب للالتماسات الإيرانية لدعم مالي صيني أقوى. كما أن أهمية العلاقة الاقتصادية الصينية-الإيرانية بالنسبة إلى بكين، مقرونة بتقارب ضمني في الرؤية إزاء الوضع الدولي

"غير المتوازن"، يعطي طهران درجة من النفوذ لدى بكين. وقد ثمنت الحكومة الإيرانية المساهمة الصينية في الصناعة الإيرانية، وأبدت استعدادها السماح للصين بدفع حصة كبيرة من وارداتها النفطية على شكل معدات وتقنيات صناعية؛ وبذلك تساعد على زيادة صادرات السلع الرأسمالية الصينية العالية القيمة. لكن قيمة هذه العلاقة مع بكين، إضافة إلى متطلبات "الإخلاص" لمبادئ العالم الثالث المعلنة ذاتياً، تسمح لطهران بالإلحاح على أن تبدي الصين درجة من التكافل مع إيران من خلال تقديم العون المالي للتعاون الاقتصادي، ودعم الشؤون غير الاقتصادية، كالقضايا النووية المطروحة أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهناك دينامية مهمة في العلاقة الصينية-الإيرانية تتمثل في التفاوض حول مستوى التضامن في القضايا السياسية، الذي يتناسب مع المستويات المختلفة للدعم المالي الصيني وأنماط التعاون الاقتصادي الصيني-الإيراني.

كما أن هناك صعوبات عديدة عكرت صفو العلاقة الاقتصادية بين الدولتين. فالأسلوب التفاوضي الإيراني يتسم بالقسوة الزائدة، حسب رأي مسؤولين صينيين سابقين من ذوي الخبرة. فلطالما ضغط المندوبون الإيرانيون على نظرائهم الصينيين للحصول على أدنى سعر ممكن؛ وغالباً ما كانوا يدخلون في التنافس كطرف ثالث للحصول على خفض أكبر في الأسعار؛ وكانوا على استعداد لإعادة بحث نقاط كانت تبدو متفقاً عليها من قبل. كما أن البيروقراطية الإيرانية والسلطات المتداخلة اتسمت بالتعقيد والبطء الشديدين. وحتى في القضايا التي تحظى بدعم سياسي واضح من أعلى مستويات الحكومة الإيرانية، كان الأمر يمكن أن يستغرق أعواماً لضمان اتخاذ إجراء من قبل الجهات الإيرانية المختصة. وحتى في تلك الحال فقد لا تتم الموافقة ولا يتخذ الإجراء اللازم من قبل جهات أخرى.[130] وفي هذا الخصوص يواجه رجال الأعمال الصينيون الصعوبات نفسها التي يواجهها نظراؤهم العاملون في إيران الذين ينتمون إلى دول ثالثة.

وتواجه الشركات الصينية من حين لآخر إجراءات تعسفية مخالفة للعقود من جانب السلطات الإيرانية. ومنها على سبيل المثال شركة هاربين Haerbin الهندسية الكهربائية الصينية، التي وقعت عقداً مع مكتب الطاقة الكهرمائية الإيراني في آذار/ مارس 2003

لإنشاء محطة كهرمائية وتوريد المعدات الخاصة بها. وفي 23 نيسان/ إبريل، وبعيد توقيع العقد، تلقت الشركة الصينية رسالة من مدير عام المكتب يخبرها فيها بفسخ العقد، بحجة أنه مادامت جميع العقود ذات الصلة بالمشروع لم يكن بالإمكان إنهاؤها بنهاية نيسان/ إبريل، فسوف يعاد فتح المشروع بكامله أمام العطاءات الدولية، ويعرب فيها عن الأمل بأن تشارك الشركة الصينية في إعادة تقديم العطاءات تلك. وقد حدا هذا الإلغاء من جانب واحد لعقد موقع مسبقاً بالسفير الصيني ليو زنتانج إلى السعي للتوصل إلى حل منصف لدى وزارة الخارجية الإيرانية ووزارة التجارة ومكتب التخطيط. وكان هذا المشروع، حسبما أكد ليو، مهماً ويحظى بالدعم من زعماء كلا البلدين ويعتمد على قرض تفضيلي قدمته الصين؛ وأضاف ليو أن الإجراءات الإيرانية كانت مخالفة للعقد. لكن رئيس الشعبة الدولية في هيئة الإدارة والتخطيط الإيرانية أوضح لليو أن الحكومة الإيرانية قررت إلغاء المشروع بهدف تحويل الأموال إلى جهود إنشاء سكة الحديد والاتصالات. وبأسلوب دبلوماسي جيد دعا السفير ليو إلى التعاون الثنائي الموسع.[131]

وأحياناً أخرى كانت إيران تعجز عن تسديد ديونها؛ فمثلاً في عام 1994 وردت تقارير بأن إيران التمست من بكين (والهند أيضاً) إعادة جدولة مبلغ مليارين من الدولارات على هيئة دين معلق. وذكرت التقارير أن بكين (ونيودلهي أيضاً) شرحتا للزعماء الإيرانيين أن المبيعات المستقبلية من المعدات العسكرية تتوقف على تسديد إيران ثمن المشتريات السابقة من الأسلحة.[132]

ويعد العجز الإيراني المزمن في التجارة المتبادلة، حتى عام 1999 على الأقل، من المشاكل الأخرى في العلاقة الاقتصادية الصينية-الإيرانية؛ ففي ذلك العام - كما سبق ذكره - تم التغلب على تلك المشكلة بفضل تصاعد مشتريات الصين من النفط بشكل كبير. غير أن ذلك فاقم مشكلة أخرى، هي هيمنة النفط على واردات الصين من إيران. وكان هذا بدوره مصدراً دائماً للانزعاج الإيراني وبذل جهود متواصلة لتصحيح ذلك. وقد تم بحث عدم كفاية الواردات غير النفطية من إيران إلى الصين في الجلسة الثالثة للجنة

المشتركة في آب/ أغسطس 1987، ووافقت الصين على شراء سلع غير نفطية بنسبة 20٪ من قيمة النفط المشترى.[133] ومن الطبيعي أن يحد هذا الاتفاق من حجم مشتريات الصين النفطية من إيران. وتمثلت المشكلة الأساسية في أن إيران لم تكن تنتج سوى القليل من السلع غير النفطية التي تحتاج الصين إليها، مثل الفستق والسجاد والمعادن غير الحديدية.[134] وتمت مناقشة مشتريات الصين غير النفطية في جلسة للجنة مشتركة عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1989. ويبدو أن ترتيبات جديدة اعتمدت يفترض بموجبها أن تكافئ السلع غير النفطية الإيرانية مستوى المشتريات الإيرانية من الصين؛ حيث قال وزير الاقتصاد والمالية الإيراني محسن نوربخش في ذلك الوقت «نأمل أن تسهم هذه الترتيبات في تشجيع صادراتنا غير النفطية».[135] وكان يمكن لهذه الترتيبات بالطبع أن تؤدي إلى الحد من واردات إيران من السلع الرأسمالية والتقنيات الصينية.

وقد استشرفت اللجنة المشتركة طرقاً تستند إلى قوى السوق يمكن من خلالها زيادة حجم المشتريات الصينية من السلع غير النفطية؛ ففي تموز/ يوليو 1989 شاركت 32 شركة إيرانية في معرض تجاري دولي في بكين، وعرضت مجموعة من المنتجات الإيرانية غير النفطية، مثل السجاد والمصنوعات اليدوية والثمار المجففة والأدوية والمنسوجات والمعادن والسيراميك والأجهزة الكهربائية المنزلية. وقال رئيس مركز ترويج الصادرات الإيراني الموقف «كان النفط، ولفترة طويلة، يمثل الصادرات الرئيسية لإيران، غير أن إيران الآن ترغب في تصدير أنواع كثيرة من المنتجات؛ تشمل الأغذية والأثاث والخزف والمصنوعات اليدوية والفلزات ومواد البناء».[136] كما عبر وزير المالية نوربخش في اجتماع للجنة المشتركة في آب/ أغسطس 1991 عن قلقه حيال الفائض الكبير الذي كانت تتمتع به الصين في التجارة البينية، وطالبها بزيادة الواردات من السلع غير النفطية. كما طالبها (ليس بصورة ثابتة تماماً) بزيادة إمداداتها من مواد البناء والقوة العاملة الماهرة لأجل مشروعات إعادة الإعمار في إيران. ونصت الاتفاقية الأخيرة على سعي الجانبين لتحقيق تجارة متوازنة.[137]

وبرغم الصعوبات الجمة، فإن هناك درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين إيران والصين. فالزعماء الإيرانيون يرون أن بإمكان التكنولوجيا الصينية وموارد الصين

المالية القيام بمساهمات كبيرة جداً في دفع عجلة التصنيع والتنمية الاقتصادية في إيران. ولا خلاف على أن الصين هي الشريك المفضل لإيران، برغم أن علاقات البلدين ربما خضعت لموازنة بين انخفاض الأسعار بشكل ملحوظ، والمرونة التي يبديها الجانبان، وطبيعة الروابط السياسية التي تجمعهما، من جهة؛ وبين هبوط المستوى التكنولوجي، من جهة أخرى. ويرى الزعماء الصينيون أن نقل التقنية والمعدات والآلات الصناعية إلى إيران على نطاق واسع وفقاً لشروط سخية فيما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا، بمثابة إرساء الأسس لشراكة وثيقة طويلة الأمد ومتعددة الأبعاد، مبنية على الثقة والتفاهم المتبادلين. ومثلما ساعدت الصين إيران بطريقة عملية جداً في حربها في الثمانينيات، فها هي تمد يد العون لها في فترة ما بعد الحرب – وبطريقة عملية مماثلة – في تنفيذ التنمية الاقتصادية.

لقد تمت إقامة شراكة اقتصادية وصناعية وتقنية عميقة الجذور عبر العقود الماضية. وإذا واصل المسار التنموي الصيني نجاحاته خلال العقود القادمة، فقد تزداد هذه الشراكة الاقتصادية الصينية-الإيرانية قوة على قوة. وإذا كانت إيران ستتطلع بشكل متزايد إلى الصين كشريك في عملية التنمية هذه، فسيكون من دواعي سرور بكين في الوقت نفسه اتساع نطاق تعاونها مع دولة قوية في منطقة الشرق الأوسط.

الفصل العاشر

أنماط العلاقات الصينية - الإيرانية

شريك أم منافس؟

لعل الأمريكيين الذين سيتأملون طبيعة العلاقات الإيرانية–الصينية مع مطلع القرن الحادي والعشرين سيطرحون السؤال الآتي: هل الصين شريك للولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على النظام العالمي، أم أنها منافس لها يسعى لتأسيس نظام عالمي بديل جديد؟ وهل تتعاون الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الرئيسية التي تشمل إيران ومنطقة الشرق الأوسط، أم أنها تقف في وجه الجهود والتحركات الأمريكية في هذه المنطقة بالتعاون مع إيران؟

ولا يبدو، لسوء الحظ، أن هناك إجابات مبسطة عن هذه الأسئلة؛ فالصين شريك للولايات المتحدة الأمريكية ومنافس لها في آن معاً. فهي تارة تتعاون معها عبر طرق تتعارض مع توجهات السياسات الإيرانية؛ وتتعاون تارة أخرى مع إيران على نحو لا ينسجم مع السياسات الأمريكية. وعلماء السياسة من "ذوي الذراع الواحدة" ربما بات وجودهم نادراً ندرة خبراء الاقتصاد من "ذوي الذراع الواحدة" أيضاً.[1]

لقد تعاونت بكين مع واشنطن في الكثير من الصعد. فلطالما حثت بكين إيران إبان الحرب الإيرانية–العراقية على إنهاء هذه الحرب، وتجنب خوض مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي 1978 و1988، وقبول قرار مجلس الأمن 598 بما يقضي من وقف لإطلاق النار وعقد مباحثات سلام برعاية الأمم المتحدة. وعموماً، فقد لعبت بكين دوراً مهماً في وضع حد لهذه الحرب. وفي عام 1987 امتثلت بكين لمطالب واشنطن بوقف مبيعات صواريخ سيلكورم المضادة للسفن لإيران، وبدا في ذلك الوقت أن بكين استطاعت إقناع طهران بالعدول عن إطلاق ما تسلمته بالفعل من هذه الصواريخ ضد

السفن التجارية التي كانت في تلك الفترة تبحر في مياه الخليج في ظل حماية أمريكية. ووافقت بكين بعد عقد من الزمان تقريباً على إلغاء مبيعاتها لإيران من صواريخ C-801 وC-802 وصواريخ أخرى غيرها مضادة للسفن. كما اتفقت مع واشنطن على عدم تزويد طهران بصواريخ بالستية تدخل في نطاق "الفئة الأولى"؛ ووافقت فيما بعد على تعريف أكثر شمولاً إلى حدٍّ ما للتعاون في مجال الصواريخ المحظورة. ولم تتردد بكين في مؤازرة الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في أواخر عام 1990 لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت عن طريق فرض عقوبات اقتصادية عليه، ولم تستخدم حقها في النقض (الفيتو) عند التصويت على قرار مجلس الأمن الذي أجاز استخدام القوة تحقيقاً للغرض نفسه. واستجابة لدعوات واشنطن، علّقت الصين تعاونها النووي مع إيران، حتى إنها صارت تحثها على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما يتعلق ببرامجها النووية، وذلك في إطار قرار بكين بتبني النظام العالمي الخاص بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الاتجاه ذاته، رفضت بكين مطالب طهران بالوقوف في وجه إسرائيل أو استخدام موقعها في مجلس الأمن لطردها من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والعمل، خلاف ذلك، على "تدعيم الحقوق الفلسطينية". وعلاوة على ذلك، لعبت بكين دوراً بارزاً في تبصير طهران بالثمن الذي سيتعين عليها دفعه جراء انتهاك الأعراف والمعايير السائدة بين دول العالم في حال توريط جماعات إسلامية أجنبية فيما من شأنه خرق قوانين دول أخرى. ولا ننسى هنا رفض بكين الدعوات الإيرانية المتكررة لإقامة شكل من أشكال الجبهات الموحدة المناوئة للهيمنة الأمريكية.

غير أن مناهضة الصين للسياسات الأمريكية بالتعاون مع إيران اتخذت المستوى نفسه من القوة والحدة. فكثيراً ما اعترضت الصين - بل وأحبطت- مساعي واشنطن لإنزال العقوبات بحق إيران. وبينما كان أتون الحرب الإيرانية-العراقية مستعراً، رفضت الصين الالتزام بما سمي عملية Operation Staunch، وأدت دور المورد الرئيس للأسلحة الإيرانية، كما رفضت خلال حقبة ما بعد الحرب القبول بما عرف بمبدأ "الاحتواء

المزدوج" الأمريكي؛ ففي الوقت الذي كانت السياسات الأمريكية تستهدف "احتواء" النظام الإيراني، عمدت الصين إلى مواصلة تعاونها معه سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً، وعلى تمتين أواصر هذا التعاون في هذه الصعد؛ ووقفت إلى جانب طهران في سعيها للالتفاف على التحركات الأمريكية التي استهدفت حرمان إيران من الحصول على التقنيات المتطورة ذات الطابع العسكري؛ ولم تتوقف عن تزويد هذه الأخيرة بالمعدات والتقنيات الثنائية الاستخدام التي تدخل في صناعة الأسلحة التقليدية المتطورة والأسلحة الكيماوية؛ ونهضت الصين بدور الشريك الرئيسي في تنفيذ برامج تحديث المؤسسة العسكرية الإيرانية ، بما في ذلك تحديداً تطوير قدراتها التي تستهدف القوات الجوية والبحرية الأمريكية. ولطالما تصدت بكين لمحاولات واشنطن لعرقلة خطط تطوير قطاع الطاقة الإيراني، فأسهمت في بناء ميناء (نكا) الإيراني في إطار مشروع "مقايضة نفط جمهوريات بحر قزوين"؛ وفي إبرام صفقات طويلة الأجل لشراء الغاز الطبيعي المسال؛ فضلاً عن تطوير حقل يادافاران. وفي خضم الاستعداد لحربي 1991 و 2003 ضد العراق، آزرت بكين جهود السلام الدبلوماسية الإيرانية الهادفة إلى الحيلولة دون شن هاتين الحملتين العسكريتين اللتين تزعمتهما الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتنسيق مع طهران، اتخذت بكين موقفاً مناهضاً للسياسات الأمريكية القائمة على إعطاء القوات العسكرية الأمريكية دور الوصي على منطقة الخليج، داعية - بدلاً من ذلك - إلى تقوية دور "الدول المطلة عليه" في هذا الشأن. وإن موقفاً كهذا ينطوي ضمناً على منح إيران دوراً ريادياً على النحو الذي يتضارب مع محاولات واشنطن لإضعاف هذا الدور. وعلى مدى اثنتي عشرة سنة، أخذت الصين على عاتقها الاضطلاع بمهمة الشريك الأبرز لإيران في الميدان النووي؛ فكان دورها مهماً في تطوير قدرات هذه الأخيرة النووية. وفي عام 2004، عارضت بكين مساعي واشنطن الرامية إلى فك ارتباط المسألة النووية الإيرانية بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وإحالتها بالتالي إلى مجلس الأمن. وغالباً ما تضافرت جهود بكين وطهران على الصعيد الدبلوماسي في التصدي لنزعة الهيمنة الأمريكية بالدعوة إلى "تعددية الأقطاب"، وفي رفض توجه الغرب وأمريكا نحو تنصيب نفسيهما قضاة يحكمون - وفقاً لمشيئتهم - بالشرعية أو عدمها على أفعال دول العالم غير الغربي.

ويمكن القول عموماً، إن العلاقة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية والصين وإيران تنطوي في الوقت عينه على عناصر تعاون الأولى والثانية تارة فيها على حساب مصالح الأخيرة؛ وتتنافسان فيها تارات أخر، حيث تقدم بكين الدعم لطهران نقضاً للأهداف والغايات الأمريكية.

إدارة التناقضات في العلاقات الصينية - الأمريكية - الإيرانية

طالما تعارض التعاون الصيني-الإيراني مع الحاجة الملحة للحفاظ على علاقات تعاونية واسعة النطاق مع الولايات المتحدة الأمريكية يراد لها أن تصب في صالح عملية التنمية التي أطلقتها الصين؛ وهي التي - أي هذه الحاجة - غالباً ما اقتضت ترجيح كفة التعاون مع إيران، مرة، وإعطاء الأولوية لتحسين العلاقة مع واشنطن، مرة أخرى. وكثيراً ما عمدت بكين إلى تغيير طبيعة دعمها لطهران كسباً لود واشنطن؛ حتى إنها في الواقع اتخذت قراراً بعدم الاعتراض على سياسات واشنطن حيال منطقة الشرق الأوسط.[2]

بيد أن الصين ما كانت لتغير بسرعة وسهولة أنماط مساعداتها هذه لإيران، كما أنها لم تكن راغبة في التخلي تماماً عن تعاونها معها لا لشيء غير استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية. ففي مناسبات كثيرة وبإصرار شديد وقفت بكين في وجه دعوات واشنطن إلى خفض مستوى التعاون الصيني-الإيراني؛ بل دأبت بين الفينة والأخرى على توسيع نطاق هذا التعاون برغم الضغوط الأمريكية. ومع أنها أنهت مبيعاتها من صواريخ سيلكورم وصواريخ أخرى غيرها من طراز C-801 وC-802، وM-9 وM-11 البالستية لإيران، إلا أنها زودت طهران بالمعدات والتقنيات التي تتيح لها محلياً تصنيع صواريخ مماثلة. وفيما يتعلق بالتعاون في مجال الصواريخ البالستية، حرصت الصين على صياغة اتفاقياتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بالشكل الذي يضع في متناولها "أطواق نجاة" تمكّنها من مواصلة تعاونها مع إيران في الميادين الصناعية والتكنولوجية ذات الصلة ببرامج تطوير الصواريخ. وعلى النحو ذاته، وفي مجال إنتاج معدات الحرب الكيماوية، دأبت بكين على أن تأخذ على محمل الصدق إدعاءات طهران التي تنكر فيها امتلاكها خططاً أو برامج لإنتاج

هذه المعدات، غير آبهة بتأكيدات واشنطن التي تقول خلاف ذلك. ولم تتوقف الصين كذلك عن تزويد إيران بالأجهزة والمرافق الصناعية ذات الاستخدام المزدوج، ووقفت أيضاً إلى جانب برنامج "مقايضة نفط جمهوريات بحر قزوين" الذي تبنته طهران، ووظفت استثمارات ضخمة في تطوير قطاع صناعات الطاقة الإيرانية دون اكتراث للضغوط الأمريكية. ومع أن الصين كانت أحياناً تضع تعاونها مع إيران في المرتبة الثانية على حساب الأولوية القصوى المتمثلة في الحفاظ على علاقات حميمة مع واشنطن، إلا أنها ما كانت لتفعل ذلك إلا في حالات محدودة للغاية وأمام اشتداد الضغوط الأمريكية عليها.

ولم يغب عن بكين الكثير من القنوات التي تستطيع من خلالها مد يد العون لإيران؛ فقد ساندت جهودها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها، وعمل البلدان معاً على تقوية قطاعات اقتصادية أساسية؛ كالتعدين وتوليد الطاقة الكهربائية والتصنيع والنقل. وحصلت إيران من الصين على عدة مليارات من الدولارات بشكل معونات تفضيلية وظفتها في مشاريع التنمية، وفي مقدمها مشروع مترو طهران الذي يتميز بأهميته الفائقة، فضلاً عن التقنيات الرئيسية الحساسة التي لم تكن إيران ستحصل عليها من دول الغرب. وما كانت خطط طهران وبرامجها لتطوير قاعدتها الصناعية الحربية المحلية لتكلل بالنجاح لولا الدعم الصيني.

أما على الصعيد السياسي فقد استغلت الصين موقعها في الأمم المتحدة للإعراب مراراً وتكراراً عن مؤازرة المواقف الإيرانية أثناء النقاشات التي أجراها مجلس الأمن خلال العامين 1987 و 1988 بشأن فرض حظر تسليحي ملزم على إيران، أو تلك التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عامي 2003 و2004 بخصوص برامج إيران النووية. ووقفت بكين إلى جانب طهران في عملية مد الحكومة الإسلامية في السودان بالأسلحة. وأعلنت رفضها تصريحات جورج بوش في كانون الثاني/ يناير 2002 التي وضع فيها إيران طرفاً في "محور الشر"، وأيدت دعوة الرئيس الإيراني خاتمي إلى إجراء "حوار بين الحضارات" في إطار الأمم المتحدة، كما عملت على تنظيم عدة نشاطات ذات صلة بهذا

الشأن حين أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على عام 2001 اسم «عام الحوار بين الحضارات». وكذلك رفضت بكين على نحو درامي النهج الذي تبنته واشنطن في تعاملها مع طهران كدولة "منبوذة"، وذلك عبر اتخاذ سلسلة من الخطوات والتدابير المتبادلة التي أجريت على أرفع المستويات بين البلدين وأحيطت بهالة إعلامية كبيرة. ولعل المثال الأبرز في هذا السياق كان زيارة جيانغ زيمين لطهران بعد أشهر قليلة من خطاب بوش الذي حدد فيه أركان "محور الشر".

ويبدو أن الأسلوب الذي اتبعته بكين في إدارة التناقضات التي برزت في سياق علاقاتها التعاونية مع كل من طهران وواشنطن قد حقق نجاحاً ملموساً. ففي الوقت الذي واصلت فيه تعاونها العسكري مع إيران وبناء علاقات متينة وواسعة النطاق معها، استطاعت أيضاً التعويل إلى أبعد الحدود على "المُدخلات" الأمريكية والاستفادة منها في تعزيز أسس عملية التنمية في الصين. ومن وجهة نظر موضوعية، فإن بكين نهجت السبيل السليمة نحو تحقيق التوازن بين استرضاء واشنطن وضمان استمرار دعمها لعملية التنمية الصينية، وبين الدخول في شراكة مع طهران في الوقت نفسه، رغم التوتر الذي كان يخيم من حين لآخر على علاقات الصين سواء مع إيران أو مع الولايات المتحدة. وعلى أي حال، فإن أياً من الدولتين لم تكن مسرورة تماماً حيال السياسات التي تتبعها الصين، ومع ذلك، فإن كلاً منهما كذلك لم يكن ليسره كثيراً انهيار علاقاته معها. ولقد توطدت ركائز التعاون الصيني مع كلتا الدولتين حتى في الأوقات التي كانت فيها العلاقات الإيرانية-الأمريكية تزداد سوءاً. ومن منظور أكاديمي محض ، فإن إنجازاً دبلوماسياً كهذا كان مدعاة للإعجاب.

أما في المنظور الصيني، فإن اعتقاد واشنطن امتلاكها سلطة "تنظيم" علاقات الصين مع إيران ليس إلا مثالاً صارخاً يجسد نزعة التسلط الأمريكية. فكل من إيران والصين دولة ذات سيادة، ولكل منهما الحق في التعاون مع الآخر في الميادين التي يريانها مناسبة. أما أن تملي الولايات المتحدة الأمريكية عليهما ما تراه مقبولاً أو غير مقبول من أوجه تعاونهما

انطلاقاً من طبيعة المصالح الأمريكية أو بناءً على قوانين وتشريعات أمريكيـة، فـما هـذا في نظرهما إلا تطبيق لنزعة الهيمنة تلك. وإذا كانـت بكـين قـدَّمت أحيانـاً بعـض التنـازلات خضوعاً لهذه النزعة، فإنما كانت تقدمها على مضض وإكراه.

الهدف الصيني الأهم على المدى البعيد

تجسد الهدف الاستراتيجي للصين فيما يتعلق بإيران في بناء شراكة دائمة متينة الأسس ومتعددة الأوجه ترتكز على التفاهم والثقة المتبادلين وتتخطى مـسألة تغيـير النظـام في أي من البلدين، وذلك في سياق سعي بكين لتفـادي الـدخول في مواجهـة مـع واشـنطن قـد تقوض مسيرة التنمية الاقتصادية فيها. وهنا يعود بنا هـذا البحـث إلى المستوى الروحـي للعقائد والأفكار الزاخرة بالقيم والمثل التي وظفت لتفسير التطورات التي يشهدها عالمنـا هذا والدعوة إلى توحيد صفوفه. فالصينيون والإيرانيون يميلون إلى تشاطر إحساس عميق ومتماثل بالجور والظلم اللذين وقعوا ضحية لهما خلال تاريخهما الحديث، ومـا ولـداه مـن إذلال لأمتيهما، حسب اعتقادهم. فالصين ترى في فارس صورة الحضارة العريقة العظيمة التي أطاح بها قسراً العدوان الغربي في العصر الحديث، وباتت تجربة الصدمة التي أصـابت هاتين الأمتين على المستوى القومي تشبّه بـ"مسيرة آلام" انطوت على تعذيب أمة عظيمـة مسالمة جُبلت على حب الخير على أيـدي قـوى غربيـة ويابانيـة إمبرياليـة عدوانيـة تميـزت بالعنف وفقدان أي حس بالمسؤولية الأخلاقية. واليوم يقوم المشروع القومي الصيني مـن حيث الأساس على الحيلولة دون تكرار تلك التجربة المهينة مستقبلاً، وإزالة ما خلفته مـن آثار. وما إيران في أعين الصين سوى شريك أصابه ما أصابها مـن هـذه التجربـة التاريخيـة المذلّة، ومبرر تسوغ به الرؤية التي وضعتها لنفـسها وحاجتهـا للتـضامن مـع "الـشقيقة" إيران. وإيران بتاريخها الإمبراطوري المثير للدهشة، ودورها في النضال الثـوري المنـاهض للإمبريالية إبان القرن العشرين، وقدراتها الوطنية الضخمة المعاصرة، صارت تمثل في نظر الصين دولة قوية نسبياً؛ وهي بالتالي تصلح شريكاً جذاباً.

من هنـا، فلطالما طرحـت بكـين إشـارات وأفكـاراً تـضع طهـران في جانـب الحـق والأخلاق (أي في الجانب الصيني بطبيعة الحال!) على صعيد القضايا والـشؤون الدوليـة. فخلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، دأبت الصين على تمجيـد وحـدة دول العـالم الثالث النامية ضد القوتين العظميين السوفيتية والأمريكية الساعيتين لبسط هيمنتهما عـلى العالم. وفي غضون ذلك، التحقـت إيـران - سـواء في ظـل نظامهـا الملكـي أو الإسـلامي الجمهوري - بركب بلدان العالم الثالث سعياً للتحرر من هيمنة القوى العظمى وتـدخلها في الشؤون الداخلية لهذه الدول واستغلالها لها.

وخلال الحقبة التي تلت الحرب الباردة مباشرة، عمدت بكين إلى صياغة الاتجاهـات والتطورات العالمية على النحو الذي يصب في تعزيز نزعة التعددية القطبية، وذلـك عكـساً للمحاولات الأمريكية الراميـة إلى ترسـيخ مفهـوم هيمنـة القطـب الواحـد. وفي أواخـر التسعينيات، وبرغم محاولتها التقليل من شأن موضوع تعدد الأقطاب، فإن الـصين دأبـت على إدانة نزعة القطبية الأحادية الأمريكيـة، وسياسـات القـوة والتـدخل التـي اعتمـدتها واشنطن، ولجوئها إلى أساليب الاستقواء، وازدواجية المعـايير. ومـرة أخـرى، وفي سـياق تفسيره للأحداث والأوضاع، يعود الخطـاب الـصيني إلى التأكيـد عـلى أن إيـران وقعـت ضحية لهذه الـشرور والآثـام. وأنـا لا أميـل إلى القـول بإمكانيـة استبعاد هـذه الأفكـار والمقولات بوصفها محض خطاب حماسي طنان؛ فرغم أنهـا لا تحظـى في أمريكـا، وربـما في الغرب عموماً، إلا بقبول محدود جداً، فإن الحال - في تقديري - ليست كـذلك في الكثـير من بقاع العالم غير الغربي. بل إن هذه الأفكار باتت تروق للكثيرين في معظم أرجاء عالمنـا هذا عن قناعة واهتمام. وفي واقع الحال، فإن بثها عـبر وسـائط وآليـات مـن قبيـل أجهـزة الإعلام الخارجي الصينية يُعد شكلاً مهماً من أشكال القوة "الناعمة" الصينية.

ولعل هذا التقارب الوثيق في المواقف العالميـة، المقـترن بـاحترام متبـادل بـين هـاتين القوتين، يفسر التشابه الشديد في حـالتي الوفـاق الـذي تميـزت بـه العلاقـات الـصينية- الإيرانية في عهدي الشاه والنظام الجمهوري الإسلامي على حد سواء. ولعله يفـسر أيـضاً

استمرار تودد الصين لإيران سواء في فترة السبعينيات التي تبنت خلالها الصين سياسات شديدة العداء للاتحاد السوفيتي، أو إبان فترة التسعينيات التي نهجت فيها سياسات مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية بنفس المستوى من الشدة. ولنا أن نقول هنا إن هذا المبدأ ينبئ أيضاً بأن ثمة علاقات متينة قد تنشأ بين الصين وإيران في حقبة ما بعد النظام الإسلامي، أو ما بين الصين بعد انتهاء حكم النظام القائم فيها حالياً وبين إيران؛ بل إن من المرجح أن هذه العلاقات ستكون أقوى من تلك القائمة في الوقت الحاضر، افتراضاً بأن المواقف الأمريكية المعارضة لها لن تعود بين الحين والآخر لتعترض سبيل التعاون الصيني-الإيراني على غرار ما تم خلال الفترة 1979 – 2004. ومن المفترض أيضاً أن العلاقات بين البلدين لن تكون مثقلة بالمخاوف من احتمالات وقوع عمليات تخريبية ذات طابع إسلامي ثوري في منطقة شنجيانج، مثلاً؛ أو مخاوف من تشويه سمعة الصين دولياً بسبب ارتباطها أكثر مما ينبغي بنظام إيراني "منبوذ". وبالرغم مما سبق قوله، فمن المؤكد أن بكين لن تعترض على أي نظام سيتولى السلطة في إيران، بل ستعمل على التعاون معه، وستسعى جاهدة لتجعل من صيغة الشراكة التعاونية مع إيران عنصراً ثابتاً من عناصر النمط الحديث النشأة الذي ستتخذه العلاقات الآسيوية على الصعيد الدولي. ولاريب أن النظر إلى العلاقات الصينية-الإيرانية من منظور الحضارات العظيمة غير الغربية والأمم ذات القوة النسبية في عالم خرج حديثاً من حقبة طويلة من الهيمنة الغربية، ليؤشر إلى أن الشراكة بين الدولتين ستغدو ركناً دائماً من أركان المنظومة الناشئة للعلاقات ما بين الدول.

ولابد من التذكير هنا أن العلاقات الصينية-الباكستانية تمثل هي الأخرى أنموذجاً لشراكة مستدامة متعددة الأبعاد قائمة على التفاهم والمنفعة والثقة المتبادلة، ومن خلالها تسعى بكين لتأسيس علاقات شبيهة بها مع إيران. وفي المرحلة الأولى، تجدر الإشارة إلى دور باكستان كوسيط في إقامة العلاقات الصينية-الإيرانية، وذلك حين قام وزير الخارجية الباكستاني آنذاك ذو الفقار علي بوتو بمحاولة عام 1965 تستهدف توقف طائرة شوان لاي [رئيس وزراء الصين الأسبق] في طهران، ولكن المحاولة باءت بالفشل.[3] وفي نيسان/ إبريل 1971، كانت باكستان هي التي نقلت لشوان لاي رسالة مفادها أن الأميرة

أشرف [بهلوي] تود زيارة الصين كضيفة على شو. وفي طريقها إلى الصين، توقفت الأميرة في باكستان لتمضي يومين فيها ثم تواصل رحلتها إلى بكين بصحبة عقيلة قائد سلاح الجو الباكستاني. وحين سافرت الإمبراطورة فرح إلى الصين عام 1973، توقفت هي الأخرى كذلك في باكستان حيث استقبلها الرئيس الباكستاني بوتو وودعها بنفسه عند مغادرتها.[4] وبعد الثورة الإيرانية عام 1979، عادت باكستان لتؤدي من جديد دوراً بارزاً في تطبيع العلاقات الصينية-الإيرانية، حيث قام أغا شاهي بإيصال رسالة هوا جيوفنج إلى خميني، ومشيراً على قادة إيران الإسلاميين الجدد بأن الصين يمكن أن تكون مورداً للأعتدة والذخائر جديراً بالاعتماد عليه. ويأتي هذا السجل المتواصل للدعم الذي أبدته باكستان نحو تعزيز التعاون الصيني-الإيراني انطلاقاً من رغبة باكستانية في نشوء وضع دولي يستهدف تقييد التحركات الهندية. ولأغراض هذا البحث، فإن مغزى هذه التحركات يكمن في إدراك باكستان أن العلاقات بين الصين وإيران يمكن أن تشكل ركيزة بارزة من ركائز بنية القوة الآسيوية.

وتأمل بكين أن يتخذ التعاون بينها وبين طهران نمط التحالف الصيني-الباكستاني من حيث تجاوز مسألة اختلاف الأنظمة في إيران، أو حتى في الصين، بقدر تعلق الأمر بهذا التعاون.[5] ويعود عهد التحالف الصيني الباكستاني إلى مؤتمر باندونج الذي عقد عام 1955 يوم كانت باكستان تخضع لحكم مدني حليف ومقرب من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قويت أسس هذا التحالف إبان ستينيات القرن الماضي في ظل القيادة العسكرية التي حكمت باكستان حينذاك، ومع إقصائها من موقع الحليف الأمريكي الموثوق. وظل التحالف بين البلدين قائماً خلال عقدي السبعينيات والتسعينيات حتى مع تناوب الزعامات المدنية والعسكرية على تولي السلطة في باكستان، ومع دفء علاقاتها مع واشنطن، تارة، وتدهورها، تارة أخرى. وفي سياق الخطاب الذي يتحدث عن العلاقات الصينية-الباكستانية، توصف هذه العلاقات بأنها صالحة "لكل الأجواء". أما في حالة إيران، فإن علاقات التعاون المعاصرة كانت قد بدأت في عهد الشاه. وبعد الثورة الإسلامية، لم تدخر الصين وسعاً من أجل إعادة الروح لصلات الشراكة المبكرة، ولم تكن

لتشغل بالها بطبيعة النظام الإيراني على الصعيد الداخلي، وانصب جهدها على بناء علاقات تعاونية مع أي نظام يمسك بمقاليد السلطة في إيران، مهما يكن نوعه.

علاوة على ما تقدم، هناك وجه آخر من أوجه التشابه بين العلاقات الصينية-الباكستانية القديمة العهد وبين العلاقات الصينية-الإيرانية الناشئة يتمثل في أنهما كانتا ولاتزالان تصمدان أمام "الاختبار عند الشدائد"، وهو التعبير الذي يفضل الصينيون استخدامه في بياناتهم التي تتحدث عن علاقات بلادهم مع باكستان. أما في الجانب الباكستاني، فهذا التعبير يشير إلى الدعم الذي قدمته الصين لباكستان في حروبها المتعددة مع الهند، ولمشاريع باكستان الهادفة إلى تطوير مؤسساتها العسكرية والنووية رغم الاعتراضات الهندية والأمريكية. وبعبارة أخرى، فإن الصين لم تعلّق تعاونها مع باكستان لا في زمن الحرب ولا إذعاناً لضغوط تمارسها عليها دول ثالثة. أما العلاقات الصينية-الإيرانية، فقد اختُبرت أيضاً حين واصلت الصين مدَّ إيران بالسلاح خلال حرب السنوات الثماني (1980-1988) رغم "عملية الصامد" التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية. كما خضعت هذه العلاقات لمزيد من "الاختبارات عند المحن" مع استمرار تعاون الصين نووياً مع إيران لما لا يقل عن اثنتي عشرة سنة رغم كثافة الضغوط الأمريكية؛ وكذلك عندما وجدت الصين سبلاً تلتف بها على اعتراضات واشنطن على ما تقدمه بكين من مساعدات لبرامج إيران الصاروخية. وبإصرارها على المضي قدماً في دعمها خلال فترات الاختبار هذه، فإن بكين إنما أرادت أن تثبت لطهران أنها الشريك الجدير بالتعويل عليه؛ وبأنها ليست بالشريك المتقلب، على العكس من الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتادت وقف إمداداتها العسكرية مع اشتعال فتيل الحرب وتعاظم الحاجة لهذه الإمدادات. وبسلوكها هذا، فإن الصين تسعى لتبرهن لأصدقائها بأنها ستقف إلى جانبهم في الظروف القاسية التي يتعرضون لها؛ وبأنها قادرة ومستعدة لتحمل ما قد يترتب على هذا من عواقب سياسية من أجل إدامة تعاونها مع القوى الصديقة. وهو ما يوصف في الخطاب الأمريكي بـ"جدارة القوة العظمى بثقة شركائها".

وبطبيعة الحال، فإن هذا الاستعداد الصيني لدفع ثمن الحفاظ على علاقاتها التعاونية حقق أغراضه في كلا الاتجاهين. فهي حين تقنع طهران بأهمية ونفع دعم الصين لها، فإن بكين إنما تأمل بإقناعها أيضاً بالوقوف في صفها - متى اقتضت الضرورة ذلك - وقت الأزمات ورغم اعتراضات أي قوى ثالثة. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة، فإن السيناريو الأشد خطورة الذي يدور في أذهان الصينيين هو احتمال نشوب صراع أمريكي-صيني بشأن تايوان قد تحاول الولايات المتحدة الأمريكية خلاله قطع طرق واردات النفط الصينية. ولاشك أن التعامل مع احتمال كهذا يمثل مهمة ضخمة، غير أن التعاون مع كبار منتجي النفط - كإيران مثلاً - يمكن أن يمنح بكين مزيداً من الخيارات.

ومهما يكن من أمر، فإن إذعان الصين وبشكل دوري لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بإيران قد أضعف مصداقية الأولى في طهران. أما استمرار الصين في تعاونها مع إيران في الميدانين الصاروخي والكيماوي، رغم تعاظم الضغوط الأمريكية، فيرجع في أحد أسبابه إلى التعويض عن النكسات التي أصابت مصداقية الصين جراء خضوعها في أوقات سابقة لضغوط واشنطن بالنسبة لتعاونها مع طهران في المجالين النووي والصاروخي. وهكذا، فإنها حين تحرص على تعزيز مصداقيتها ونفوذها في طهران، فإن بكين إنما تحتاط لنفسها ضد أي تدهور محتمل يصيب العلاقات الصينية-الأمريكية.

إيران والممر الجنوبي - الغربي الصيني إلى البحر

تزداد شيئاً فشيئاً أهمية الدور الذي تلعبه إيران وباكستان معاً في توفير منفذ يصل المناطق الغربية من الصين بالخطوط البحرية المرتبطة بالاقتصاد العالمي؛ وهنا تتجه العوامل الاقتصادية والاستراتيجية إلى الالتقاء. فالنجاح الباهر الذي حققته عملية التنمية في الصين بعد عام 1978 ارتكز على دمج المنطقة الشرقية من الصين في عجلة الاقتصاد العالمي؛ وهذا بدوره استند إلى وجود الكثير من الموانئ الممتازة على سواحل الصين الشرقية التي شكلت منافذ إلى تلك الخطوط وصارت بدورها تنقل البضائع الصينية المصنّعة إلى الأسواق النائية. أما المناطق الغربية الحبيسة من البلاد، والتي تقع في عمق

المناطق الداخلية من أورآسيا فتعاني مصاعب وتحديات استثنائية في هذا المجال. وبدعم قوي ومكثف من بكين، بذلت هذه المناطق الكثير من المحاولات للتخفيف من حدة هذه المصاعب من خلال فتح خطوط للنقل مع الدول المجاورة لها. وفي هذا الاتجاه، حققت مقاطعة يونان جنوب غرب الصين نجاحاً كبيراً في إقامة أو تطوير حلقات وصل من خلال خطوط السكك الحديدية والطرق البرية والنهرية التي تم مدها عبر ميانمار (بما فيها تلك التي بنتها الصين بنفسها) وصولاً إلى موانئ تقع على خليج البنغال. ومن المعروف أن موقع ميانمار في السفوح الجنوبية الشرقية لهضبة التبت جعل منها، ومنذ قرون عدة، ممراً طبيعياً يربط جنوب شرق الصين بخليج البنغال. أما مقاطعة شنجيانج Xinjiang فهي ليست محظوظة إلى هذا الحد؛ لأن خطوطها التجارية الدولية التقليدية تنحصر في "طريق الحرير" الطويل غير الواضح المعالم والممتد عبر آسيا الوسطى.

من هنا جاءت محاولات بكين لتقوية خطوط النقل ما بين مقاطعة شنجيانج ومناطق آسيا الوسطى؛ ففي عام 1991 تم أخيراً ربط شبكة سكك حديد هذه المقاطعة بتلك التي أقامها السوفييت في آسيا الوسطى حين جرى افتتاح خط يصل ما بين أورومكي Urumqi وأكتوجاي Aqtoghay في كازاخستان. وجرى في أواخر التسعينيات توسيع خط آخر باتجاه الجنوب على امتداد حافة حوض تاريم Tarim Basin، ليصل بحلول عام 1999 إلى كاشغار Kashgar. وحتى عام 2005 كان العمل لايزال جارياً في شق طريقين سريعين يتجهان غرباً عبر قرغيزستان ابتداءً من كاشغار، بقصد تحول أحدهما في آخر الأمر إلى خط للسكك الحديد. وفي عام 1996 تم افتتاح خط السكك الحديد الذي بني بمساعدات صينية لربط مدينة مشهد الإيرانية بمدينة تجن في تركمانستان ليشكل إحدى المحاولات الصينية – كما أشرنا سابقاً – الرامية إلى ربط مقاطعة شنجيانج بالموانئ الإيرانية. ويصور الشكل (10-1) اللاحق مسارات خطوط النقل المتعددة هذه.

وجاء تبني الصين في عام 2000 لبرنامج تعجيل عملية التنمية في مقاطعاتها الغربية ليزيد من أهمية تطوير خطوط النقل المتجهة إلى المناطق الجنوبية الغربية من البلاد. وفي هذا

الخصوص، برزت باكستان شريكاً رئيسياً للصين؛ ففي آب/ أغسطس عام 2001 ألزم رئيس وزراء الصين زهو رونجي Zhu Rongji بلاده بتقديم 198 مليون دولار دعماً للمرحلة الأولى من مشروع بناء ميناء بحري في جوادار في إقليم بلوشستان الباكستاني؛[6] وتعهد أيضاً بتوفير دعم غير محدود لتنفيذ المرحلتين اللاحقتين من المشروع. وعند اكتمال العمل فيه تحقق للميناء طاقة مماثلة لميناء كراتشي في مناولة البضائع، فضاعف بذلك تقريباً قدرات الشحن البحري الباكستانية وأتاح لحركة البضائع فرصة تفادي استخدام أرصفة ميناء كراتشي الشديدة الاكتظاظ. وفي عام 2001 كذلك، التزمت الصين بتزويد باكستان بما قيمته 250 مليون دولار لمساعدتها في تنفيذ برنامج تحديث منظومة السكك الحديد فيها؛[7] إضافة لتعهدها في آذار/ مارس 2003 بتقديم 500 مليون دولار أخرى دعماً لهذا المشروع، بما في ذلك بناء خطوط جديدة ضمن هذه المنظومة.[8] ووافقت الصين علاوة على ما تقدم على توفير دعم مالي لمد خط سكك حديد جديد يمتد شمالاً من ميناء جوادار ليرتبط عند دالباندان Dalbandin بخط السكك الحديد الحالي بفرعيه الشرقي والغربي. كما وافقت على تمويل مشروع شق طريق سريع يتجه شرقاً من جوادار على امتداد ساحل مكران. وتزامن هذا مع خطوات اتخذت لتسريع حركة الشاحنات على طريق كاراكورام السريع الذي يصل ميناء جوادار بمدينة راولبندي شمال باكستان.

وفي الوقت الذي كان نصيب باكستان كبيراً من الاستثمارات التي وظفتها الصين في قطاع النقل في منطقة جنوب غرب آسيا، لعبت إيران دوراً واضحاً من خلال مشاريع بناء خطوط السكك الحديد التي توافقت كلياً مع المشاريع الصينية المقامة في باكستان. وأول هذه المشاريع الإيرانية تمثل في مد خط سكك حديد بين كرمان جنوب شرقي إيران وزاهدان على الحدود الإيرانية-الباكستانية، والذي ظل العمل على إنشائه جارياً حتى عام 2002.[9] إذ سيربط هذا الخط بين منظومتي سكك الحديد الإيرانية والباكستانية للمرة الأولى. في تلك الأثناء، تواصل العمل أيضاً في إنشاء خط جديد لسكك الحديد يتجه من مدينة مشهد ليمتد بشكل مباشر عبر المناطق الشمالية الشرقية من إيران صوب مدينة بافق،[10] وكان يؤمل دخول هذا الخط قيد التشغيل مطلع عام 2005.[11] وبهذه الخطوط

الجديدة يصبح بالإمكان مواصلة نقل البضائع الصينية المارة عبر حلقة الوصل بين مدينتي تجن ومشهد بشكل مباشر إلى الموانئ البحرية دون الحاجة إلى قطع "التحويلة" الطويلة المزدحمة الملتوية التي تخترق العاصمة الإيرانية طهران. وحال افتتاحها، فإن هذه الخطوط ستتيح للسلع والبضائع الصينية القدرة على الحركة بين باكستان وإيران، وعبر موانئ كلا البلدين، ناهيك عما ستوفره للشبكة التي تربط بين الصين وجنوب شرق آسيا من فوائض كبيرة في طاقات النقل.

ومع أن الأهمية الأكبر لخطوط النقل الدولية الجديدة التي أقامتها الصين في المناطق الجنوبية الغربية من البلاد تكمن في البعد التجاري لها، فإن لها في الوقت نفسه دوراً استراتيجياً أيضاً. ففي حال نشوب مواجهة صينية-أمريكية قد تطول زمناً وتوظف فيها الولايات المتحدة الأمريكية تفوقها العسكري بحرياً في محاصرة السواحل الصينية، فإن قدرة الصين على مواصلة الحرب ستصبح رهناً بقدرتها على استيراد ما تحتاجه من مواد وسلع حيوية عن طريق البر. وفي وضع مثل هذا، يصبح من المفيد جداً امتلاك الصين حلقات وصل وفيرة وفاعلة في مجال النقل عبر باكستان وإيران، فضلاً عن احتفاظها بعلاقات تعاون متينة من النوع الذي ينجح في "اجتياز اختبارات الشدائد" على المدى الطويل مع كلا البلدين.

علاقات معقدة من الدرجة الثانية!

حفلت العلاقات الصينية-الإيرانية ولاتزال بالعديد من أمثلة التصادم والتعاون البارزة في آن معاً. فغالباً ما كانت لبكين وطهران مصالح متباينة حيال القوى العظمى. وعلى امتداد الفترة التي تلت عام 1971، تميز تاريخ العلاقات ما بين البلدين من الناحية التقليدية بغياب التناسق في اهتمام كل منهما بإقامة شراكة وثيقة من أجل التصدي لهذه القوة الكبرى أو تلك. وفي حقبة التي سبقت عام 1979، كانت الصين - على صعيد هذه العلاقات- هي الطرف الأشد تحمساً لاستمالة طهران إلى جانبها حين شددت دعوتها لها لأداء دور أكبر فيما اعتبرته بكين جبهة عالمية موحدة ناهضة تقف في وجه التوسع

الإمبريالي الاشتراكي السوفيتي. غير أن شاه إيران بدا متردداً حيال سلوك هذه السبيل؛ وذلك لأن الهدف الذي وضعه لنفسه من التعاون مع الصين لم يكن استفزاز الاتحاد السوفيتي بل ردع التحركات السوفيتية والسعي لدفعها إلى جادة الاعتدال. أما الصين فاستشعرت في ذلك الوقت خطراً مفزعاً تمثل في احتمال فرض طوق عليها أو حتى تعرضها لهجوم مباشر من الاتحاد السوفيتي، فسارعت بدرجة كبيرة إلى إنشاء تحالف كوني مناهض للسوفييت من شأنه التخفيف من وطأة الضغوط السوفيتية عليها. إلا أن المواقف اتخذت وضعاً معاكساً بعد عام 1979؛ فأمست طهران هي الطرف الأكثر حماسة لكسب ود بكين التي باتت الطرف الأكثر تردداً في هذا المضمار؛ حيث وجدت الأولى نفسها في حاجة لأصدقاء لما تواجهه من تدهور في علاقاتها سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوربي، بل وحتى مع جاراتها العربيات. ومن جهة أخرى، فإن انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية حرر موسكو من التزاماتها حيال العراق وفتح الباب واسعاً أمام قيام تعاون سوفيتي-إيراني؛ لكن تفكك الدولة السوفيتية أضعف كثيراً استعداد روسيا وقدرتها على دعم إيران في مواجهة الغرب. وأثناء بحثها إبّان التسعينيات عن شركاء دوليين، اقترحت طهران تأسيس جبهة إيرانية-صينية مشتركة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب تكتلات مختلفة الأشكال مناوئة لمحاولات الهيمنة الأمريكية يمكن أن تضم الصين وإيران والهند وباكستان وروسيا، وحتى اليابان. وإذ لم تعر بكين المقترح الإيراني اهتماماً، ردت طهران عام 1979 بتوجيه الانتقادات للعلاقات الوثيقة التي كانت الصين أقامتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال زيارة ريجان لبكين عام 1984، ومن ثم حين أذعنت بكين في عام 1997 للضغوط الأمريكية فيما يتعلق بالتعاون النووي والصاروخي بين الصين وإيران. ومع أن بكين سارعت للتخفيف من حدة الانتقادات الإيرانية، إلا أنها لم تجرِ أي تغيير على مسار سياساتها حيال الولايات المتحدة.

الشكل (10 – 1)

ممرات المناطق الجنوبية الغربية الصينية إلى البحر

ومهما يكن من أمر، فإن الصين كانت لاتزال تتحفظ على الدخول في ارتباطات أوثق مما ينبغي مع إيران. وربما كانت التكاليف المالية التي قد تترتب على مثل هذه الارتباطات من بين الاعتبارات التي أخذها الصينيون في حسبانهم. فطهران كانت تشدد على أن العنصر الرئيس في أي حركة تضامنية يقودها العالم الثالث ضد الهيمنة الأمريكية يكمن في دعم مالي صيني قوي للمشاريع التنموية في إيران. غير أن أحد المقومات الرئيسية للسياسة الخارجية التي اتبعتها الصين بعد عام 1978 تمثل في تفادي الدخول طرفاً في مثل هذه المشاريع المكلفة التي تقام خارج البلاد (عدا استثناءات قليلة، منها مشروع قطار أنفاق طهران)، والتي يرى دينج شياوبنج أنها تسببت في إفقار الصين خلال عهد ماو تسي تونج. ولاريب في أن حجم إيران بالذات يعني أن مطالبها - كحليف للصين - يمكن أن تكون كبيرة جداً على الموارد والثروات الصينية.

ومع هذا، فإن العوامل السياسية ربما كانت أكثر أهمية في تبرير حرص الصين على تفادي الاقتراب كثيراً من إيران في إطار علاقات البلدين؛ ولعل بكين رأت أن علاقات أقوى مما ينبغي مع إيران يمكن أن تلحق الضرر بسمعة الصين على المستوى الدولي، ولاسيما بعد الجهد الكبير الذي بذله دينج شياوبنج لإزالة الصورة "الثورية" التي اكتسبتها الصين في عهد ماو. لذا، فإن بناء علاقات حميمة مع إيران "الثورية" سيكون مضاداً لجهود دينج التي أراد بها وضع سمعة الصين ونشاطاتها الدبلوماسية في مسارهما الطبيعي. وبعد عام 1978، ومع اتضاح هذا النهج أكثر فأكثر خلال التسعينيات، انصبت رغبة الصين على أن تحظى بالقبول كقوة مسؤولة مؤهلة لدخول حظيرة المجتمع الدولي والارتقاء إلى مصاف الأمم الرئيسية في العالم. ولم يكن ليسهل بلوغ هذا الهدف دخول الصين في شراكة وثيقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية الثورية، أو التورط في البرامج التي يمكن أن تقيمها قصد تصنيع أسلحة نووية، ناهيك عما يمكن أن تلحقه شراكة كهذه من أضرار بعلاقات الصين مع الدول العربية وإسرائيل على حد سواء.

ولنا أن نضيف هنا أيضاً بؤر التوتر العديدة التي حفلت بها العلاقات الصينية-الإيرانية. فكثيراً ما شاب التوتر والتصادم هذه العلاقات نتيجة ميل بعض المنظمات والحركات الإيرانية، بل وربما النظام الحاكم نفسه، إلى ترسيخ أسس الفكر الإسلامي الراديكالي في صفوف المجتمعات الإسلامية داخل الصين نفسها أو دول آسيا الوسطى المتاخمة لها. وبدلاً من أن يفضي هذا التوتر والتصادم إلى إشاعة الجفاء في علاقات البلدين، فإنه - على النقيض من ذلك - زاد التأكيد على مبدأ "الصداقة"؛ إذ حرصت بكين على أن تبرهن لطهران أن التعاون مع الصين وإن كان نافعاً وثميناً، إلا أنه قد يصبح مستحيلاً في حال استمرار "التدخل" الإيراني في شؤون المجتمعات الإسلامية الصينية. وفي الواقع، فإن بكين اشترطت تخلي الإيرانيين عن عملياتهم التخريبية ثمناً لصداقة الصين وتعاونها. وهكذا، أسفرت النزاعات التي نشبت بين البلدين إلى بناء علاقات صداقة ومشاركة بدلاً من العداء وفرض العقوبات.

وهناك أوقات تأخرت فيها طهران عن دفع "الفواتير" الواجب سدادها لبكين. ومن المؤكد أن المصاعب التي رافقت تنفيذ المشاريع الصينية في إيران جاءت اختباراً لصبر رجال الأعمال الصينيين، بقدر ما كانت عليه بالنسبة لنظرائهم الألمان أو الكوريين الجنوبيين أو الكنديين أو النرويجيين. ولطالما تسببت التعديلات التي يجريها الإيرانيون عشوائياً من جانب واحد في اعتراض الصين عليها، مثلما فعل "التمييز" الذي مارسه الإيرانيون ضد السلع والبضائع الصينية لصالح التكنولوجيات الغربية. وغالباً ما تحولت المفاوضات التي يجريها الطرفان بشأن الصفقات التجارية إلى مفاوضات شاقة تستغرق وقتاً طويلاً بسبب الدعوات الإيرانية لتعزيز التضامن بين دول العالم الثالث، والتي كان الصينيون يواجهونها بالإصرار على تحقيق مبدأ المنفعة المتبادلة.

علاوة على ما تقدم، فإن هناك حالات من التوتر والخلاف تسببت من حين لآخر في تعكير صفو العلاقة بين بكين وطهران. ففي منتصف السبعينيات، عبّر شاه إيران عن استيائه حيال تخلف شوان لاي عن زيارة إيران رداً بالمثل على زيارات قام بها لبكين

أميرتان إيرانيتان، وأمير إيراني، وملكة إيران، ورئيس وزرائها أمير عباس هويدا. واعتبر الشاه أن ما قيل عن مرض شو إنما هو "مرض دبلوماسي"؛ وأبدى امتعاضه حيال عدم مراعاة بكين مبدأ المعاملة بالمثل في العلاقات بين الدولتين. وفي عام 1989 شعر خامنئي بالاهانة لإخفاق المسؤولين في بكين أول الأمر في ترتيب لقاء له مع دينج شياوبنج. فالصينيون، من جانبهم، كانوا مستائين من "وقاحة" طهران في انتقادها للاستقبال الحار الذي أعدته للرئيس الأمريكي ريجان عام 1984. ويمكن القول هنا إن الشعور بالجور والاضطهاد الذي كان قد أسهم في التقريب بين البلدين هو ذاته الذي صار يثير حساسية كل منهما إزاء حالات الاستخفاف والتجاهل التي تشهدها علاقاتهما.

وعلى أي حال، فهذه العلاقات ظلت دائماً تشغل المرتبة الثانية في حسابات الدولتين؛ فكل منهما كان من وقت لآخر يخضع هذه العلاقة لمقتضيات تحقيق أهداف أخرى. وكما ذكرنا، فإن إيران كانت إبان السبعينيات تصر على رهن علاقاتها مع الصين بعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتي. وعلى نحو مماثل، أصرت الصين في التسعينيات على جعل علاقاتها مع إيران مرهونة بمتطلبات علاقاتها الأشد أهمية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الشأن نفسه، فإن عقد مقارنة بين هذا الموقف الإيراني وبين علاقات الصين مع باكستان سيفرز الكثير من الشواهد على ما نقول. فالصين تشاطر باكستان مصالح مشتركة في كبح جماح الهند، وتجمعها مع إيران في الوقت عينه مصلحة مشتركة أخرى (وإن هي ربما أقل إلحاحاً) في التصدي لتحركات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج. ومع هذا، فإن ما قدمته الصين من دعم لعلاقاتها النووية والعسكرية مع باكستان جاء أقوى بكثير من ذلك الذي قدمته لإيران في هذين الميدانين. ولعل أحد الأسباب التي وقفت وراء موقف الصين هذا هو أن العواقب المحتملة المترتبة على دعمها لطهران ضد واشنطن ستكون أكبر من تلك التي ستنجم عن مؤازرتها لباكستان ضد الهند. فالهند ليست ميالة، وربما غير قادرة، على إنزال العقاب بالصين بسبب علاقاتها مع باكستان على الصعيدين النووي والعسكري؛ في حين أن بمقدور واشنطن معاقبة بكين- وهي تقوم بذلك فعلاً - بسبب علاقاتها مع طهران؛ وصنّاع القرار في البيت الأبيض أشد ميلاً من نظرائهم الهنود للجوء

إلى سياستي العقاب والجزاء؛ كما أن واشنطن تمتلك القدرة على تقويض ركائز عملية التنمية التي نجحت الصين في تنفيذها خلال حقبة ما بعد عام 1978.

وعلى صعيد آخر، فإن منطقة الشرق الأوسط كانت لاتزال من المناطق التي تحتل بوجه عام موقعاً ثانوياً على قائمة اهتمامات السياسة الخارجية الصينية، رغم أن هذا الموقع قد يتغير في ضوء الطلب الصيني المتنامي على مصادر الطاقة. ومن الناحية التقليدية، فإن بكين في حسابات علاقاتها الخارجية تعطي الأولوية للدول الكبرى التي أساءت إليها أو ساندتها تاريخياً؛ وتلك هي: اليابان والاتحاد السوفيتي/ روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشدد الصين، بالدرجة الثانية، على علاقاتها مع جاراتها التي اتخذت موقفاً إما بالتعاون معها أو بعدمه في مواجهة ما اعتبرته بكين مؤامرات تحاك ضدها في موسكو وواشنطن؛ ومن بين هذه فيتنام وكوريا وبورما وتايلند ولاوس. وعلى صعيد أبعد من ذلك، عملت الصين على كسب ود قوى إقليمية مهمة، وهي الفئة التي تقع إيران ضمنها. فالصين تدرك ما للنفط من أهمية في ميزان القوى العالمية، ووجدت فيه القوة المحركة لسياسات "القوة العظمى" حيال المنطقة، والعامل الذي يقف وراء إنجاح أو إحباط الإنجازات التي تحققها هذه القوى في توجهها نحو بسط هيمنتها على العالم. ومع ذلك، فإن الصين كانت لاتزال حتى مطلع التسعينيات تنعم بالاطمئنان المتأتي من قلة اعتمادها على نفط الشرق الأوسط.

النهوض الصيني والإمبراطورية الأمريكية

انطلاقاً من وقائع تاريخهما الاستثنائية، أسست كل من الأمتين الصينية والإيرانية لنفسها اعتقاداً راسخاً بعظمتها وبقدرها في قيادة آسيا التي انتُشلت تواً من هاوية الانحطاط التي سقطت فيها منذ بدء الغزوات الغربية لها في القرن الخامس عشر بعد الميلاد، وقد تُرجم هذا في إيران إلى إيمانها بقدرها في أداء دور قيادي في منطقة الخليج.

وبعد قرار لندن الانسحاب من شرقي السويس، ضمن شاه إيران دعم الولايات المتحدة الأمريكية له في تحقيق هذه الرؤية الإيرانية هذه على أرض الواقع. ويمكن اقتفاء

ملامح الدعم الصيني لهذا الدور الإيراني من خلال التصريحات الصينية الرفيعة المستوى؛ ففي حزيران/ يونيو 1973 صرح وزير الخارجية الصيني جي بنجفي عن "دعم الصين الثابت" للموقف الإيراني "العادل" المتمثل في الدعوة إلى قيام "إدارة مشتركة" لشؤون منطقة الخليج تضطلع بها إيران و"دول أخرى في المنطقة". ولم يمض وقت قصير على إعلان جي هذا حتى سارعت الصين إلى تأكيد إقرارها - وإن ضمناً - بدور إيران القيادي إقليمياً، وذلك من خلال تأييدها للتدخل العسكري الإيراني في مكافحة "العمليات التخريبية" في كل من عُمان وإقليم بلوشستان الباكستاني. ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية أوقفت دعمها لأي دور قيادي تلعبه إيران على الصعيد الإقليمي، فإن الصين واصلت مساندتها له. وعلى وجه العموم، فهذا التوجه يمثل المحتوى الضمني لدعم الصين من وقت لآخر للدعوات الإيرانية إلى انسحاب جميع القوات العسكرية الأجنبية من الخليج وإلى إيكال إدارة شؤون المنطقة الأمنية إلى الدول المطلة على الخليج. وفي ضوء وقائع توازن القوى في منطقة الخليج، فإن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها سيجعل من إيران القوة الأعظم فيها من الناحية الفعلية. وبعد مضي سبعة وعشرين عاماً على البيان الذي أدلى به وزير الخارجية الصيني جي بنجفي، يأتي البيان المشترك الذي صدر عقب زيارة الرئيس الإيراني خاتمي للصين في حزيران/ يونيو 2000 ليقول إن الجانبين "يؤكدان على أن مهمة الحفاظ على أمن الخليج واستقراره ينبغي أن تتولاها دول المنطقة من دون أي تدخل خارجي".[12]

لكن من سوء طالع طهران وبكين أن رياح الأحداث والتطورات جاءت على غير ما تشتهي سفنهما. فعلى امتداد الفترة التي تلت عام 1979، عملت الولايات المتحدة الأمريكية، وفي خطوات متلاحقة، على توسيع نطاق وجودها العسكري في هذه المنطقة؛ ومن ذلك إعلان جيمي كارتر عام 1979 عن تولي الولايات المتحدة المسؤولية العسكرية المباشرة عن أمن الخليج؛ وإقدام رونالد ريجان عام 1983 على تطوير قوة الانتشار السريع التي أقامها كارتر ليكون لها مقر إقليمي مكتمل بكل مقوماته؛ وإقامة تسهيلات عسكرية جديدة أو توسيع التسهيلات الموجودة في كل من مصر وكينيا والمملكة العربية السعودية،

إضافة لدول أخرى غيرها في المنطقة؛ وأخيراً نشر طائرات حربية في المنطقة وتدريب قوات أمريكية على القتال في البيئة الصحراوية. وهكذا، فإن أحداث منطقة الخليج صارت تُصاغ من خلال استخدام هذه القوات الأمريكية في العمليات التي جرت في كل من لبنان وليبيا والصومال وإيران في الثمانينيات، ومن بعد ضد العراق عام 1991، ومرة أخرى أثناء الفترة بين عامي 1998 و2003. وفي عام 2003 استُخدمت القوات الأمريكية في احتلال مباشر للعراق، البلد العربي المهم، من أجل إقامة نظام سياسي غربي الطراز فيه. يحدث كل هذا في منطقة من العالم كانت حتى ما قبل عام 1979 تعد من المناطق التي تقع خارج إطار النظام العسكري الأمريكي العالمي.[13]

وتتفق بكين مع طهران على أن تعاظم الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج إنما هو استعراض للهيمنة الأمريكية مستوحى من رغبة أمريكية في السيطرة على ما في المنطقة من ثروات نفطية، في خطوة على الطريق إلى تحقيق حلم الهيمنة على العالم بأسره. وتتفق العاصمتان أيضاً على أن اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية نحو بسط سطوتها على منطقة الشرق الأوسط يتضارب مع مصالحهما، ومع مبادئ العدل الأساسية بطبيعة الحال. ولعل المسار البديل لتطور الأحداث كما تفضله بكين وطهران هو خلو منطقة الخليج من أية قوات عسكرية أجنبية، ونهوض دول المنطقة نفسها بدور معالجة شؤونها الأمنية الإقليمية.

وكما جرت الإشارة إليه في فصل سابق، يذهب عبيدي A.H.H. Abidi في كتابه الصادر عام 1982، والذي ينم عن فهم عميق للأوضاع، إلى القول بأن إصرار الصين على تولي "جميع" دول المنطقة إدارة شؤون الخليج الأمنية، بعد انسحاب القوات العسكرية الأجنبية منها، إنما يؤشر على رفض بكين لمطلب إيران باحتلال موقع الصدارة أمام دول الخليج، وإصرارها على أن تكون إيران مجرد قوة بين قوى أخرى متكافئة لا أكثر.[14] ويضيف أن بكين ستقف موقفاً معارضاً لمحاولات إيران الرامية إلى فرض هيمنتها على الخليج، وأنها قد تعمل كقوة كابحة لأي نية إيرانية في هذا الاتجاه. أما قراءتي الشخصية للعلاقات الصينية-الإيرانية فهي أن بكين ستشعر بارتياح كبير وهي ترى إيران تؤدي دور

القوة القائدة، بل وحتى المهيمنة، على منطقة الخليج. ولابد أن المحللين الاستراتيجيين الصينيين قد أدركوا أن بلادهم لن تكون قادرة بمفردها على ملء الفراغ الذي سيتحقق في حقبة ما بعد الهيمنة الأمريكية على آسيا. فكل القوى العظمى بحاجة إلى حلفاء، وفي إيران تكمن الفرصة الأفضل لحصول الصين على حليف حقيقي. وإذا ما اقترن رسوخ القدم الصينية في شرق آسيا مع رسوخ القدم الإيرانية في غربها فسيشكل هذا ركناً مركزياً من الأركان التي ستقوم عليها بنية القارة الآسيوية الجديدة التي ستحتل الصين فيها موقعاً محورياً في حقبة ما بعد القطبية الأحادية بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين تقريباً. ومن المرجح كثيراً أن الصين سائرة نحو تحقيق هذا الهدف البعيد الأجل.

أما الهدف الرئيسي الذي تضعه الصين نصب أعينها الآن فهو تعددية الأقطاب؛ أي ظهور عالم تُختزل فيه القوة الأمريكية إلى أبعد حد، ولا تشكل فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلا مركز قوة واحداً بين عدة مراكز أخرى مستقلة، ومتنافسة، ومتكافئة تقريباً. ويرى القادة الصينيون أن الوضع الدبلوماسي لبلادهم في عالم كهذا سيزداد قوة، وأن ظهور إيران كدولة قوية تبسط هيمنتها على منطقة الخليج سيجعل منها قطباً رئيسياً في نظام عالمي متعدد الأقطاب. أما في حال تعاظم الموقع الأمريكي كونياً بتقوية هيمنة واشنطن على نفط الخليج، فإن وضع الصين سيميل إلى الضعف بالقدر نفسه. وعلى العكس من ذلك، ففي حال تدهور الموقع الأمريكي عالمياً بتأثير انتقال زمام السيطرة على نفط هذه المنطقة إلى أيدي إيران كقوة مستقلة، وربما مناهضة للولايات المتحدة، فإن مستوى هشاشة الصين أمام تحكم أمريكا في إمداداتها النفطية سيتراجع بنفس الدرجة. وعند تأملها عبر هذا المنظور، فإن الاستراتيجية التي ستتبناها الصين على المدى البعيد قد تتمثل في رهن علاقاتها مع إيران - عند الاقتضاء - بمقتضيات الحفاظ على علاقات ودية مع الولايات المتحدة لضمان تواصل الدعم الأمريكي لبرامج التحديث التي أطلقتها الصين بعد عام 1978، وفي الوقت عينه العمل على تقوية إيران وبناء شراكة صينية-إيرانية متينة ودائمة، استعداداً لعصر ما بعد الهيمنة الأمريكية.

ومع ذلك، يمكن للمرء أن يتبين مؤشرات صفقة استراتيجية كبرى ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تكمن في طبيعة الدبلوماسية الصينية واتجاهاتها. وبتعبير أبسط، فإن هذه الصفقة يمكن أن تتجسد على النحو الآتي: قبول واشنطن دخول تايوان ضمن حيز النفوذ الصيني، وعدم الاعتراض على أي مسعى من جانب الصين يرمي إلى "تنظيم" علاقتها مع تايوان. وفي مقابل هذا، توافق بكين على وضع إيران والشرق الأوسط تحت مظلة النفوذ الأمريكي، ولا تعترض على محاولات واشنطن الهادفة إلى "إعادة ترتيب" منطقة الشرق الأوسط. وبكلمة موجزة، فإن الصفقة تعني من الناحية الفعلية: "تايوان مقابل إيران". ولست أدري إن كان هذا الافتراض قد طرِح على مسؤولين أمريكيين أم لا، ولكنه يبدو جلياً في أسلوب تعامل بكين مع الأوضاع. فكثيرة هي المناسبات التي لجأ فيها المسؤولون الصينيون إلى ربط مبيعات واشنطن من الأسلحة لتايوان بمبيعات أسلحة بلادهم لإيران، بقولهم إن كلتا الحالتين تدخل في نطاق انتشار الأسلحة ومن ثم لابد من مناقشتها معاً، وإن الصين مستعدة للنظر فيما يقلق بال واشنطن جراء مبيعات الأسلحة الصينية لإيران في حال أبدت الولايات المتحدة الأمريكية الرغبة في أن تأخذ على محمل الجد هموم الصين الناجمة عن مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان.

ولا خلاف على أن الدعم الذي تقدمه الصين لخطط التطوير العسكري الإيرانية يضع في متناول بكين ورقة ضغط فاعلة تواجه بها واشنطن فيما يتعلق بقضية بيع الأسلحة الأمريكية لتايوان التي تحولت إلى قضية مركزية؛ فهذه المبيعات تتعارض مع الجهود الصينية لإحداث تحول تدريجي في التوازن العسكري القائم في مضيق تايوان لترجيح كفة جيش التحرير الشعبي على كفة تايبيه؛ وهو التحول الذي تأمل بكين أنه سيقنع تايوان بأن من الحكمة القبول بوضع منطقة ذات حكم ذاتي خاص تابعة لجمهورية الصين الشعبية. وترى بكين في دمج تايوان ضمن النظام الإداري للصين خطوة نهائية لم تنجز بعد نحو التحرر القومي للبلاد، كما ترى في مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان عائقاً رئيسياً يعترض بلوغ هذا الهدف. وبالتعبير عنها بما ينسجم مع نهج التوفيق بين القوة الصينية الناهضة والقوة الأمريكية المهيمنة، فإن الصفقة التي أشرنا إليها ستتخذ الصياغة الآتية:

الصين قوة ناهضة، ونهوضها هذا مشروع، ولا سبيل إلى اجتنابه أو وقفه. وستلحق تايوان قطعاً بجمهورية الصين الشعبية. ويتعين على الولايات المتحدة كي تتفادى خوض حرب مع الصين، القبول بهذه الحقيقة. ومتى ما فعلت أمريكا هذا، فالصين على استعداد لتليين موقفها إلى أبعد الحدود، وستكفل لتايوان المضي في ممارسة سياساتها على أسس ديمقراطية في إطار حكم ذاتي واسع النطاق. وقد تكون الصين كذلك مستعدة لاحترام المصالح الأمريكية في مناطق معينة أخرى في العالم. ولاشك في أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتلبية مطالب الصين ذات الصلة بتايوان سيزيل بشكل فعلي خطر اندلاع حرب أمريكية-صينية بشأن تايوان، وبذلك سيقلل كثيراً من مخاوف بكين حيال فرْض واشنطن سيطرتها على إمدادات النفط الصينية القادمة من منطقة الشرق الأوسط، والناجمة -أي المخاوف- من أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقطع الطريق على هذه الإمدادات إذا اشتعلت تلك الحرب. وهكذا، ستتحسن كثيراً فرص قيام علاقات تعاونية طويلة الأمد بين الصين، القوة الكبرى الناهضة، وبين الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى المتسيدة؛ ولسوف ينعم الشعبان الصيني والأمريكي بفرص أفضل لتجنب مواجهة حرب يمكن أن تتحول إلى حرب نووية. ولكي يكون لهذه التسوية فرصة النجاح، فلا مناص من منح واشنطن حوافز تدفعها للدخول في صفقة كهذه. ولابد من القول ابتداء، وعبر هذا المنظور، إن الدعم الصيني لإيران في مجال التسلح النووي والصاروخي والكيماوي يمكن اعتباره وسيلة لزيادة قيمة ورقة الضغط الإيرانية التي تمتلكها الصين. وبطبيعة الحال، سيتعين على بكين، وعلى نحو مماثل، التخلي عن إيران كشريك مهم على المدى البعيد إن هي أرادت الدخول فعلاً في تسوية كهذه مع واشنطن. ومع أن هذا يبدو مخالفاً لما جرى بحثه في هذا الكتاب، إلا أن تايوان قد تكون الغنيمة المناسبة التي ستؤول إليها إن هي فعلت ذلك.

وفي حال عدم تحقق تسوية لتقاسم مناطق النفوذ بين الصين وأمريكا، فربما ستعد الأولى عدتها لخوض مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تايوان. وفي ضوء احتمال كهذا، تصبح إيران شريكاً مهماً. ومتى ما طال الأمد بهذه الحرب المحتملة، فمن

المرجح أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى قطع السبل أمام واردات النفط الصينية، بهذه الطريقة أو تلك. وفي ظل ظروف كهذه، فإن استعداد قوى نفطية كبيرة مثل إيران لمواصلة إمداد الصين بالنفط سيكتسب قدراً كبيراً من الأهمية. وفي حال وضع عوائق على طريق شحنات النفط الخارجية المرسلة بحراً، فسيكون من الممكن نقلها براً عبر روسيا وكازاخستان وباكستان.

ومهما يكن، فليس من الجائز اختزال العلاقات الصينية-الإيرانية في قضية تايوان دون غيرها؛ فهي أقوى وأعمق من ذلك بكثير. ومع أن السيناريوهات ذات الصلة بتايوان دخلت، كما أرى، بالفعل في حسابات بكين منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، إلا أن الرهانات المطروحة أهم من ذلك كثيراً. وعلى الصعيد الأوسع نطاقاً لها، فإن العلاقات الصينية-الإيرانية تجمع أمتين عريقتين مزهوتين بنفسيهما وترى كل منهما في الأخرى صنواً وشريكاً، وقد عقدا العزم على التعاون فيما بينهما لبناء القارة الآسيوية من جديد في حقبة ما بعد الهيمنة الغربية عليها.

"الانتهازية" الصينية على الصعيد الاستراتيجي

كانت السياسات التي اتبعتها الصين حيال إيران، ولاتزال، ترتكز إلى مزيج من مواقف محض انتهازية ورؤية استراتيجية بعيدة الأجل، مشكِّلة بذلك نهجاً يمكن وصفه بـ "الانتهازية الاستراتيجية"، إن جاز التعبير. فمن جهة، يمكن القول إن الفرص التي مكَّنت الصين من تطوير علاقاتها مع إيران نشأت بفعل ظروف تقع خارج نطاق سيطرة بكين؛ إذ إن امتناع شركاء إيران الغربيين التقليديين عن مواصلة بيع الأسلحة لها بعد عام 1979، والذي تزامن مع تردد طهران وموسكو عن فتح قنوات عسكرية فيما بينهما خلال تلك المرحلة، أتاح لبكين فرصة كهذه إبان الحرب الإيرانية-العراقية. كما أن القيود التي فرضها الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على بيع إيران التكنولوجيا التي تحتاجها خلقت هي الأخرى فرصاً أمام الشركات الصينية المعنية للنفاذ إلى أسواق إيرانية جديدة. ثم جاء اعتراض واشنطن لاحقاً على مساهمة الشركات الغربية في مشاريع تطوير قطاع

الطاقة الإيراني ليمنح شركات صينية أخرى فرصاً للعمل في هذا القطاع، رغم أن حلفاء أمريكا الغربيين لم يحذوا حذو الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، أسهم تدهور علاقات إيران بكل من الولايات المتحدة والدول الأوربية والعربية على حد سواء في شعور طهران بالحاجة إلى الدعم والمؤازرة على المستوى الدولي؛ وهنا برزت الصين قوة قادرة على تلبية حاجتها هذه بفضل حق النقض (الفيتو) الذي تمتلكه في مجلس الأمن، وأسلحتها النووية، ووسائل إعلامها الدولية، وطلاقتها في التحدث بلغة التضامن بين الحضارات. وبتعبير أعم، فإن الثورة الإسلامية التي انتزعت إيران من نمط التنمية الغربي الذي كانت تنتهجه ووضعتها على مسار رفض أنموذج المجتمع الغربي، خلق أمام الصين فرصة التعامل مع إيران بروح الرفاقية والأخوية الحميمة.

وفي الوقت الذي انتهزت فيه بكين هذه الفرص "السعيدة" لتوسيع نطاق علاقاتها مع طهران، فإن السياسة الصينية كانت مستوحاة من الإحساس بأن إيران بلد ذو شأن كبير ومن الصواب تطوير علاقات ودية معه، والإقرار بأن ما تتميز به إيران من مساحة وحجم سكاني كبيرين وشعب متعلم وموارد وفيرة من مصادر الطاقة وموقع استراتيجي وتماسك قومي انعكس في تاريخها القديم والمعاصر، يجعل منها قوة إقليمية كبرى في منطقة مهمة من الناحية الاستراتيجية. ولعل هذا المزيج من هذه القدرات الضخمة هو ما يلمح إليه القادة الصينيون حين يتحدثون عن أهمية التعاون بين البلدين. فإيران دولة شرق أوسطية تمتلك الكثير من القدرات ويمكنها من خلال تعاونها مع التوجهات السياسية الصينية أن تعزز قدرة الصين على تحقيق مصالحها القومية.

وعلى مستوى أعمق، يرى هؤلاء القادة في إيران قوة يمكن للصين التعاون معها وهي على طريق الارتقاء إلى منزلة أرفع في آسيا بخاصة، وفي العالم بعامة. ومثلما ورد سابقاً، فإن الهدف الأكبر الذي يحرك السياسة الخارجية الصينية يتمثل في محو آثار الإذلال الذي لحق بالصين على المستوى القومي من قبل القوى الغربية واليابانية الإمبريالية خلال ما يقرب من مائة عام ما بين 1839 و1949، والعودة بالصين إلى مكانتها الدولية المرموقة

التي كانت تنعم بها - كما يعتقد الصينيون - قبل تلك الحقبة. وبلوغ هذا الهدف كان السبب الرئيس الذي دفع بجيل كامل من الصينيين الشباب لاعتناق مبادئ الماركسية-اللينينية بعد عام 1917؛ فقد بدا في ذلك الوقت أن الشيوعية هي السبيل الذي يعجل تحويل الصين إلى أمة غنية قوية ومؤثرة في العالم. وهذا الهدف نفسه هو الذي قاد جيلاً آخر منهم إلى رفض التعاليم الماركسية-اللينينية ذاتها بعد عام 1978؛ إذ أثبتت التجربة أن هذه الطريق لن توصل البلاد إلى الثراء والقوة والمكانة المرموقة. ومنذ عام 1978، اكتشف زعماء الصين، وعبر قاعدة "التجربة والخطأ"، مساراً تنموياً جديداً؛ لكن الهدف بقي نفسه: إعادة الصين إلى موقعها المشروع الرفيع عالمياً، وبناؤها كواحدة من القوى العالمية القيادية، وربما القوة الأبرز في القارة الآسيوية. وفي ضوء هذا الاندفاع لتحقيق نهوض الصين نحو هذا الاتجاه، ينبغي على القادة في بكين أن يسألوا أنفسهم عن الدول التي يرجح، على المدى البعيد، أن تتعاطف معهم في تبوُّئهم هذا الموقع الأسمى في آسيا، وأن يعرضوا عليها الدخول مع بلادهم في شراكات نزيهة تعاونية.

لاريب أن اليابان مستبعدة في هذا السياق، حيث إنها رفضت منذ القرن السابع بعد الميلاد التكيف مع النظام العالمي كما صاغته الصين، وقبلت وضعاً يخضع فيه حاكمها من الناحية النظرية لابن السماء (الإمبراطور الصيني). وما إن استطاعت اليابان توحيد صفوفها في القرن السادس عشر حتى شرعت في اتخاذ موقف التحدي حيال التفوق الصيني على صعيد آسيا، وذلك من خلال غارات القراصنة أول الأمر، ومن ثم الغزو الصريح لكوريا، الحليف التابع للصين. ولاحقاً تبنت اليابان سياسة الانعزال والانكفاء إلى الداخل في عهد الحاكم الدكتاتوري توكوجاوا Tokugawa. وما إن عادت إلى الانفتاح على الخارج، مع إعادة تنصيب الإمبراطور ميجي Meiji عام 1867، حتى شرعت من جديد في مناصبة الصين العداء، ابتداءً بالاستيلاء على كوريا وتايوان التابعتين للصين، وتأسيس موقع لها من بعد كطرف فيما عرف بـ"نظام المعاهدات" البغيض، ثم مروراً بإنذار "النقاط الإحدى والعشرين" لعام 1915، وانتهاءً بإنشاء منظومة منطقة شرق آسيا الكبرى للرخاء المشترك؛ وذلك في محاولة لتحويل الصين إلى بلد يدور في الفلك الياباني.

وما فتئت طوكيو في مطلع القرن الحادي والعشرين، ومع التنامي المتسارع لقوة الصين ومكانتها، ترفض القبول بموقع ثانوي في قارة آسيوية تحتل بكين فيها منزلة المركز، وتطالب بوضع سياسي ومعنوي موازٍ لذلك الذي تشغله الصين في آسيا. ولعل الاحتمال الأرجح هو سعي اليابان للوقوف نداً للصين بدلاً من أن تكون حليفاً لها.

وعلى النحو نفسه، هناك معضلات عويصة تكتنف وضعية الهند؛ فهي تنازع الصين على ملكية شريط واسع من الأرض بحجم ولاية أروناشال براديش الهندية. وقد عجز البلدان حتى عن الاتفاق على موقع خط السيطرة الفعلي على امتداد حدودهما المشتركة، ناهيك عن حسم قضية الحدود نفسها، رغم عقود من الزمن أمضياها في مفاوضات وحوارات، وتشكيل فرق عمل ومجموعات خبراء مشتركة، وخطوات وتدابير تستهدف بناء الثقة بينهما.

ومن الواضح أن مصلحة الصين الأهم في جنوب آسيا تكمن في باكستان، العدو الأبدي للهند. وهناك سبب قوي يدعو للاعتقاد أن رفض الصين ترسيم حدودها مع الهند له صلة بتفاهم توصلت إليه مع باكستان يقضي بإبقاء الهند مشغولة بمخاوفها موزعة على جبهتين. فالهند والصين يختلفان اختلافاً حاداً على وضعية منطقة التبت ومناطق الهملايا الجبلية في كل من نيبال وبوتان وإقليم سيكيم Sikkim. وعلى مدى العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية دخلت الهند والصين في تنافس شديد لاحتلال مواقع نفوذ لهما فيما عرف لاحقاً بالعالم الأفروآسيوي التي استقلت دوله حديثاً. وما فتئت الهند ترقب بخوف بالغ تنامي علاقات الصين مع الدول المجاورة لها؛ مثل ميانمار وبنجلاديش ونيبال وباكستان. أضف إلى ذلك الشعور بالإذلال الذي لايزال حياً في الذاكرة الهندية جراء الهزيمة التي ألحقها جيش التحرير الشعبي الصيني بالهند عام 1962. ولنا أن نتوقع أن الدول الصغيرة المتاخمة للهند سترحب بتعاظم قوة الصين أملاً في الخلاص من هيمنة الهند عليها. لكن الأمر شبه المؤكد في هذا السياق هو أن مخاوف الهند الحادة، رغم كونها القوة الأعظم في منطقة جنوب آسيا، حيال صعود الصين قوة ونفوذاً ستظل قائمة. لذا، فليس بالإمكان وضع الهند في مصاف أصدقاء الصين الأوفياء الدائمين.

ورغم أن الموقف الروسي يبدو أكثر غموضاً، فإن ثمة شكوكاً تساور المحللين الاستراتيجيين الصينيين على هذا الصعيد. وعلى أي حال، فهناك الكثيرون في روسيا ممن يخيفهم استمرار سيطرة روسيا لأمد طويل على الشرق الأقصى الروسي، وهي المناطق الشاسعة الغنية بالمعادن الممتدة بين بحيرة بايكال Baikal والمحيط الهادئ. وكان القادة السوفييت، و"بمساعدة" لا يستهان بها من جانب ماو تسي تونج، قد توصلوا إبان ستينيات وسبعينيات القرن الماضي إلى قناعة مفادها أن الزعماء الصينيين وضعوا نصب أعينهم هدف استعادة هذه الأرض التي "استلبها" القياصرة الروس من الصين. ومع أن هذه المخاوف لم تعد تلقي بظلالها على السياسات الروسية، على المستوى المركزي على الأقل، فإنها لاتزال سائدة على نطاق واسع في منطقة الشرق الأقصى الروسي ذات الـ 7.5 ملايين شخص في مواجهة 112 مليون صيني يشكلون سكان ثلاث مقاطعات فقط في المنطقة الشمالية الشرقية من الصين. ووراء هذه المخاوف الروسية من سياسة الانتقام التي قد تلجأ إليها الصين تبرز اتجاهات الخط البياني الديمغرافي؛ فروسيا تواجه انكماشاً سكانياً جراء تراجع معدلات الإنجاب فيها إلى أدنى مستوى لها عالمياً. وطبقاً لتوقعات خرجت بها دراسة نُشرت مؤخراً، فإن تعداد السكان في روسيا سيصل عام 2010 إلى 142 مليون نسمة، بانخفاض قدره ثلاثة ملايين شخص مقارنة بعام 2000؛ وبذلك سيكون لروسيا من السكان ما هو أقل مما لدى نيجيريا أو بنجلاديش أو باكستان، وسيقيمون في بلد تعادل مساحته ضعفي مساحة الولايات المتحدة الأمريكية.[15] ولعل ما سيزيد هذه الهموم الروسية اقتران انكماش سكانها على هذا النحو مع توالي هجرة الروس الجماعية من مناطق الشرق الأقصى الروسي. ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي، حرصت الصين على أن تأخذ سياساتُها في اعتبارها المخاوفَ الروسية هذه، ولم تترك مناسبة إلا سعت فيها إلى طمأنة موسكو والرأي العام الروسي عامة. ورغم ما حققته محاولات الصين هذه من نجاح، إلا أن مخاوف روسيا ظلت قائمة بعد أن تعمقت جذورها في الصور النمطية الثقافية، وفيما تفرزه وقائع اختلاف مسار السلطة في روسيا والصين على المستوى القومي.

ومن هذا المنظور، فإن الصين ستكون محظوظة إن تمكنت من إقناع روسيا بالحفاظ على علاقات "غير عدوانية"، وثنيها عن الاندفاع نحو "بيتها الأوربي" وما قد يترتب عليه من الدخول في عضوية حلف الناتو. وقد لا تصبح روسيا على المدى البعيد صديقاً حميماً للصين، لكنها ربما ستحاول الحد من تعاظم القوة الصينية ودرء خطرها.

وعند مستوى أقل بعض الشيء تقف أستراليا وإندونيسيا. والأولى ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا من خلال أواصر اللغة، والثقافة، والأيديولوجيا، ونظام الحكم، والتاريخ، والعرق، وليس من المحتمل أن تتجاهل هذه العلاقات الأساسية لتقيم شراكة استراتيجية مع صين هي في أولى مراحل نهوضها. ومع أن إندونيسيا تمثل قوة واعدة أكثر من غيرها في نظر الصين، غير أن عوامل من قبيل الاستياء السائد في البلاد من الوضع الاقتصادي الذي يحظى به الإندونيسيون من أصول صينية، وتطلعات إندونيسيا الذاتية نحو تبوُّء موقع الزعامة الإقليمية، ونشوء الثقافة السياسية الديمقراطية حديثاً في البلاد؛ يمكن أن تؤدي مجتمعة إلى تخفيف وتيرة الاندفاع صوب إقامة شراكة سياسية بين الصين وإندونيسيا، ناهيك عن أن تنامي الوعي الإسلامي في هذه الأخيرة قد يحول دون تقارب جاكارتا مع بكين.

فأين في آسيا إذاً سيمكن لبكين إيجاد شركاء لها فيما هي ماضية على طريق "النهوض السلمي"؟ وهنا، تبرز إيران من بين القوى ذات الشأن لتشكل أكثر الفرص الملائمة بالنسبة للصين. وكما أظهر هذا الكتاب، فإن المحللين الصينيين لم يعثروا في السجل الطويل لعلاقات البلدين على أي حالة من حالات الصراع المسلح بين الدولتين الصينية والفارسية، وإنما اكتشفوا – عوضاً عن ذلك – الكثير من أمثلة التعاون التي ارتكزت على تبادل المنافع، بما في ذلك النقاط التي التقت فيها من حين لآخر المصالح الاستراتيجية للبلدين.

ولا أقصد بهذا الإيحاء أن الدبلوماسية الصينية قد أسقطت – أو ستسقط – من حسابها اليابان والهند وروسيا وغيرها؛ فالدبلوماسيون الصينيون لم يدخروا وسعاً في تبديد

مخاوف هذه الدول حيال تنامي قوة الصين. غير أنني أعتقد أن هناك من حيث الأساس تفهماً، ربما كان ضمنياً وليس صريحاً، بأن إيران تَعد بأنها ستكون أكثر اطمئناناً من أية دولة آسيوية مهمة أخرى إلى قيام قوة صينية كبرى.

وبمراجعة خمسة وثلاثين عاماً من التعاون الصيني-الإيراني، يمكن القول إن المضمون الاستراتيجي له يبدو في أوقات معينة أمراً ثانوياً من حيث الأهمية. ففي سبعينيات القرن الماضي، بدا أنه كان موجهاً نحو احتواء "نزعات التوسع" السوفيتية-الهندية-العراقية بالدرجة الأولى. أما في الثمانينيات، فتركز هذا التعاون في جوهره على مجريات الحرب الإيرانية-العراقية، والسياسات الدولية التي ارتبطت بها، فيما تحول اهتمام الطرفين في العقد اللاحق إلى عملية مقايضة النفط بالسلع والبضائع الرأسمالية، والتصدي لظاهرة "القطبية الأحادية" الأمريكية في عالم "اختل توازنه" في أثناء حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي. وفي نظرة أبعد مدى للتعاون الصيني-الفارسي، يبدو جلياً أنه إبان العصور القديمة كان موجهاً ضد قبائل الشيونجنو Xiongnu، وضد العرب في مطلع القرون الوسطى؛ وربما اتخذ مستقبلاً قوة أخرى هدفاً له. وعلى هذا، يمكن القول إن مضمون التعاون بين الصين وفارس، والخصم الذي يستهدفه ذلك التعاون يكونان عادة مؤقتين ويتغيران بتغير الأوضاع، ولكن مبدأ التعاون ذاته هو العامل الجوهري هنا، وهو الذي سيكتب له البقاء والديمومة. وبتعبير آخر؛ فإن العلاقات الصينية-الإيرانية تقوم من حيث الأساس على السعي لامتلاك القوة والنفوذ.

وهذه العلاقات تجمع بين أمتين فخورتين بنفسيهما، وترى كل منهما في الأخرى تأكيداً لهويتها الذاتية، وكل منهما تتعامل باحترام مع تاريخ الأخرى، وتدرك أهمية السجل الطويل من صلات المنفعة المتبادلة التي تربطهما وصولاً أحياناً إلى تحقيق التعاون الوثيق تاريخياً بين هاتين الأمتين، والذي تريان فيه عنصراً مهماً من عناصر بنية النظام العالمي الذي كان قائماً قبل الغزوات الغربية وما ألحقته بهما من إذلال وخزي. لذا، فقد عقدتا العزم على التعاون فيما بينهما لوضع العالم من جديد على مساره الصحيح. وهما إلى جانب هذا وذاك

تتشاطران مجموعة كبيرة من المثل والقيم حيال مظاهر الجور والاضطهاد التي تسود العالم المعاصر. وكل منهما تحترم قدرات الأخرى، ومشاعرها القومية المتقدة، والإنجازات التي حققتها على المستوى القومي، وترى فيها شريكاً فاعلاً ومؤثراً جديراً بالكثير من الرعاية والإسناد. وعلى الرغم من أن سبل التعاون بين الصين وإيران وقنواته ستتغير بتغير المصالح المتبادلة، إلا أن الحوافز التي تقف وراءه ستظل ثابتة على الدوام.

ملحق

السجل الزمني للعلاقات الصينية – الإيرانية

إشارة الاستفهام التي تأتي أمام اليوم هي إشارة إلى عدم التأكد من اليوم المحدد للحدث، وأما التي تأتي أمام العام فهي لعدم التأكد من وقوع الحدث بالفعل.

1949–1920

1 حزيران/ يونيو 1920	توقيع معاهدة الصداقة بين جمهورية الصين الشعبية وإيران، وروما؛ إقامة العلاقات الدبلوماسية.	أول معاهدة صينية لا تسبغ السلطة القضائية القنصلية (فوق أراضي الدولة).
1933	إيران تفتتح قنصلية في شنغهاي.	ترعى رجال الأعمال الإيرانيين في المدن الصينية.
1941	إيران تطلب من هولندا رعاية المصالح الإيرانية في الصين.	
1944	رفع البعثة الإيرانية إلى سفارة، تشونجكينج.	تحولت السفارة إلى نانجنج بعد استسلام اليابان.

1970–1949

1951	جمهورية الصين الشعبية تدعم تأميم مصدق لصناعة النفط.	
1953	إعلام جمهورية الصين الشعبية يدين الانقلاب الذي أطاح بمصدق.	إدانة أكثر لباقة وأقل قسوة من الإدانة السوفيتية.
1954؟	سفير جمهورية الصين الشعبية لدى باكستان مخول لدى إيران كذلك.	
1955	إعلام جمهورية الصين الشعبية يدين عضوية إيران في حلف بغداد.	
1956	جمهورية الصين (تايوان) ومملكة إيران تقيمان علاقات دبلوماسية.	
أيار/ مايو 1958	الشاه يزور تايوان.	
1958	جمهورية الصين الشعبية تعرب عن اهتمامها بالعلاقات التجارية مع إيران.	
شباط/ فبراير 1963	وفد النوايا الحسنة الإيراني يسافر إلى تايوان برئاسة رئيس المجلس حكوت Hikwat.	
آذار/ مارس 1963	وفد النوايا الحسنة الإيراني يسافر إلى تايوان برئاسة وزير الدولة عزيزي.	

خريف 1963	إيران تتلقى عرضاً من الصين بتجارة المقايضة.	
تشرين الأول/ أكتوبر 1964	الأمير غلام رضا بهلوي يزور تايوان.	
كانون الأول/ ديسمبر 1964	الجنرال جيانغ وايجو قائد الجيش في جمهورية الصين ورئيس كلية الأركان يزور إيران.	محادثات مع الشاه.
كانون الثاني/ يناير 1965	راعي جامعة طهران علي شيخ الإسلام يسافر إلى تايوان.	
كانون الثاني/ يناير 1965	جمعية المسلمين الصينيين في جمهورية الصين تقوم بزيارة نوايا حسنة إلى إيران.	
1965	وزير خارجية باكستان ذو الفقار علي بوتو ينقل إلى الصين التماس إيران لزيارة بدعوة.	صدرت الدعوة للأميرة بهلوي ولكن الزيارة "لم تتحقق".
1965	إيران تمتنع عن التصويت في مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة.	
حزيران/ يونيو 1965	رئيس الوزراء شوان لاي يرسل بالراديو أطيب الأمنيات بينما كان يعبر المجال الجوي الإيراني.	بعض المصادر تحدثت عن شوان لاي والهبوط في/ زيارة طهران .
أيلول/ سبتمبر 1965	جمهورية الصين الشعبية تهدد بالهجوم على الهند أثناء الحرب الهندية-الباكستانية.	منح هذا الصين مكانة مساند لباكستان يتحلى بالمصداقية.
1966	إيران تسمح بتجارة محدودة مع جمهورية الصين الشعبية.	
1966	إيران تمتنع عن التصويت في مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة.	
أيلول/ سبتمبر 1967	خبراء إصلاح الأراضي في جمهورية الصين يزورون إيران لدارسة الثورة البيضاء.	
1967	الشاه يقول في مقابلة مع الإعلام إنه سوف يدعم انضمام جمهورية الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة بدون طرد تايوان .	
1967	إيران تمتنع عن التصويت في مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة.	
شباط/ فبراير 1968	البعثة التجارية لجمهورية الصين تسافر إلى تايوان.	
4 كانون الثاني/ يناير 1969	الشاه يوحي في مؤتمر صحفي في الهند بدعم دخول جمهورية الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة.	
15-29 كانون الثاني/ يناير 1969	معرض اللوحات الصينية في طهران برعاية جمهورية الصين.	مدام شيانج كاي شيك والإمبراطورة فرح ترعيان المعرض.

أيار/ مايو 1969	وزير الزراعة الإيراني يزور جمهورية الصين.	اتفاقية تتعلق بالتعاون الفني.
أيار/ مايو 1969	وزير الخارجية الإيراني يزور تايوان.	بيان يتعلق بالتعاون.
أيلول/ سبتمبر 1969	مقابلة للشاه مع صحيفة باكستانية دعم فيها دخول جمهورية الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة.	
1970-1978		
1970	إيران تمتنع مرة أخرى عن التصويت في الأمم المتحدة على تمثيل جمهورية الصين الشعبية.	
كانون الثاني/ يناير 1971	وزير الخارجية الباكستاني ذو الفقار علي بوتو ينقل اهتمام الأميرة بهلوي بزيارة جمهورية الصين الشعبية.	
17 نيسان/ إبريل 1971	الأميرة أشرف (الشقيقة الصغرى للشاه) تزور جمهورية الصين الشعبية.	
30 إبريل-11 مايو 1971	الأميرة فاطمة (الشقيقة الصغرى للشاه) تزور جمهورية الصين الشعبية.	
16 آب/ أغسطس 1971	سفيرا الصين وإيران لدى باكستان يلتقيان في إسلام أباد.	اتفاقية إعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية.
17 آب/ أغسطس 1971	بدء العلاقات الدبلوماسية بين إيران والصين.	
17-27 أيلول/ سبتمبر 1971	الإمبراطورة فرح ورئيس الوزراء هويدا يسافران إلى الصين.	زيارة رسمية لمدة عشرة أيام؛ شو وهويدا يعقدان محادثات، الشاه في موسكو.
3 تشرين الأول/ أكتوبر 1971	القائم بالأعمال المؤقت الصيني وانج شينج جونج يصل طهران.	
14 تشرين الأول/ أكتوبر 1971	القائم بالأعمال المؤقت الإيراني نيرنوري يصل بكين.	
16؟ تشرين الأول/ أكتوبر 1971	المبعوث الخاص شانج تونج ينضم إلى الاحتفالات بالذكرى 2500 للإمبراطورية الإيرانية.	ينقل خطاباً من شوان لاي. تعيين كو موجو مبدئياً.
31 تشرين الأول/ أكتوبر 1971	الحكومة الإيرانية تخول التجارة مع الصين.	
4 نيسان/ إبريل 1972	أول سفير لجمهورية الصين الشعبية يقدم أوراق اعتماده.	شن هسن جن ظل يشغل المنصب حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1974.
17 نيسان/ إبريل 1972	اتفاقية الطيران المدني.	بدء تسيير رحلات طهران-بكين الجوية.
18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972	توقيع معاهدة الطيران المدني.	
8 نيسان/ إبريل 1973	وزير الاقتصاد هوشانج أنصاري يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	أول اتفاقية، 5 سنوات، قبول الريالات.

6 حزيران/ يونيو 1973	وزير الخارجية جي بنجفي يتوقف لفترة قصيرة في طهران خلال رحلته إلى لندن.	يستقبله في المطار رئيس المراسم.
14-17 حزيران/ يونيو 1973	وزير الخارجية جي بنجفي يزور إيران.	الشاه يستقبل وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية لأول مرة، جي يؤيد أولية إيران في الخليج.
30 حزيران/ يونيو - 10 تموز/ يوليو 1973	رئيس مجلس الشيوخ جعفر شريف إمام يقود الوفد البرلماني إلى جمهورية الصين الشعبية.	
5-13 ؟ كانون الأول/ ديسمبر 1973	الأمير غلام رضا بهلوي وزوجته يسافران إلى جمهورية الصين الشعبية.	الطائرة نفسها تحمل عباس آرام أول سفير إيراني.
كانون الأول/ ديسمبر 1973	السفير الإيراني عباس آرام يقدم أوراق اعتماده.	
29 تشرين الثاني/ نوفمبر-6 كانون الأول/ ديسمبر 1974	وزير التجارة لي كيانج يسافر إلى إيران.	
3- ؟ نيسان/ إبريل1975	نائب رئيس الوزراء لي شيانج نيان يسافر إلى إيران.	محادثات مع رئيس الوزراء هويدا؛ يستقبله الشاه.
أيار/ مايو 1975	الأميرة أشرف تتصل هاتفياً لمجاملة شوان لاي المريض.	
15 كانون الأول/ ديسمبر 1975	وزير الخارجية الصيني والسفارة الإيرانية في الصين يوقعان اتفاقية متبادلة للعلامات التجارية.	
24 تموز/ يوليو-1 آب/ أغسطس 1976	الأميرة أشرف بهلوي تسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
15-22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976	رئيس المؤتمر الشعبي القومي أولانفو و جي بنجفي يزوران إيران.	
16 ؟ أيلول/ سبتمبر 1977	رئيس جمعية العلاقات الخارجية الصينية وانج بنجنان يسافر إلى طهران.	
26 تشرين الثاني/ نوفمبر-3 كانون الأول/ ديسمبر 1977	نائب رئيس المؤتمر الشعبي القومي دينج ييشاو ونائب وزير الخارجية هي ينج يسافران إلى طهران.	بديل لشوان لاي الذي توفي مؤخراً.
16-19 حزيران/ يونيو 1978	وزير الخارجية هوانج هوا يزور إيران.	
29-31 آب/ أغسطس 1978	القائد الأعلى هواه جو فنج يسافر إلى إيران في الذكرى الثامنة لإقامة العلاقات الدبلوماسية.	زيارة رسمية لمدة ثلاثة أيام؛ أول زيارة على الإطلاق للقائد الأعلى الصيني إلى دولة غير شيوعية.

1979-2004

14 شباط/ فبراير 1979	جمهورية الصين الشعبية تعترف رسمياً بالحكومة الثورية الإيرانية.	

21 نيسان/ إبريل 1979	السفير جياو رويو يقابل رئيس الوزراء مهدي بازرجان.	
"أوائل عام 1979"؟	السيد جعفر خاتمي يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية لبحث وضع المسلمين هناك.	
3 كانون الثاني/ ينساير – 13 شباط/ فبراير 1980	جمعية المسلمين في جمهورية الصين الشعبية تزور إيران؛ شانج جي يقود الوفد إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	
8 نيسان/ إبريل 1980	السفير فوق العادة والوزير المفوض شوانج يان يسافر إلى إيران.	
9 أيار/ مايو 1980	هواه جو فنج ووزير الخارجية قطب زاده يلتقيان في بلغراد.	جنازة تيتو.
22 أيلول/ سبتمبر 1980	العراق يهاجم إيران، بدء ثماني سنوات من الحرب.	
9-15 شباط/ فبراير 1981	آية الله محمد خامنئي يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	إيفاد أول مبعوث إيراني رفيع المستوى إلى جمهورية الصين الشعبية؛ "توضيح الموقف" فيما يتعلق بحرب الخليج؛ محادثات مع جونج دافي.
أيار/ مايو 1982	أول سفير إيراني تام إلى جمهورية الصين الشعبية. علي خورام يتولى المنصب.	مستشار وزير الخارجية هي ينج يطلعه على الأمور بإيجاز فيما بعد.
16 تموز/ يوليو 1982	الوفد الاقتصادي الإيراني يسافر إلى الصين بقيادة وزير التجارة بالإنابة.	توقيع اتفاقيات فنية وثقافية.
30 كانون الأول/ ديسمبر 1982– 5 كانون الثاني/ يناير 1983	نائب وزير العلاقات الخارجية الاقتصادية والتجارة جيا شي يقود وفداً اقتصادياً إلى إيران.	
27–29 كانون الثاني/ ينساير 1983	مستشار وزير الخارجية هي ينج يسافر إلى إيران.	يتبادل الآراء ويزور اليمن ويوغسلافيا أيضاً.
شباط/ فبراير 1983	وفد جمعية المسلمين في جمهورية الصين الشعبية يزور إيران بقيادة ما جن.	
نيسان/ إبريل 1983	وفد عسكري إيراني من مستوى رفيع يزور بكين.	محادثات تتعلق بمبيعات الأسلحة.
12–13 أيلول/ سبتمبر 1983	وزير الخارجية علي أكبر ولاياتي يسافر إلى بكين.	محادثات مع وو شويه شيان.
14 أيلول/ سبتمبر 1983	توقيع اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني في بكين.	
27 شباط/ فبراير – آذار/ مارس 1984	وفد المناجم والمعادن الإيراني يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	

15؟ تشرين الأول/ أكتوبر 1984	وزير الزراعة الصيني هي كانج يسافر إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	أول زيارة لوزير صيني منذ الثورة.
23-26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1984	وزير الخارجية وو شويه شيان يسافر إلى إيران.	"بداية جديدة" في العلاقات.
26 شباط/ فبراير-5 آذار/ مارس 1985	مستشار الدولة شانغ جنجفو يسافر إلى إيران.	تشكيل اللجنة المشتركة للاقتصاد والتجارة والعلوم والتقنية.
20 آذار/ مارس 1985	المبعوث الإيراني الخاص مجتبى مير مهدي يسافر إلى الصين.	محادثات مع شو شيانج حول الحرب الإيرانية-العراقية.
27 حزيران/ يونيو-1 تموز/ يوليو 1985	رئيس المجلس هاشمي رفسنجاني يسافر إلى الصين.	توقيع مذكرة تفاهم تتعلق بالتعاون الاقتصادي والنووي، ويقابل دينج شياو بنج.
12 -؟ أيلول/ سبتمبر 1985	نائب وزير الصناعة جمشيدي يقود الوفد الاقتصادي الإيراني إلى الصين.	
18 -22 شباط/ فبراير 1986	مستشار وزير الخارجية جونج دافي يسافر إلى طهران.	محادثات مع نائب وزير الخارجية شيخ الإسلام.
آذار/ مارس-نيسان/ إبريل 1986	مستشار الدولة شانج جنجفو يسافر إلى العراق.	يناقش التوسط في الحرب الإيرانية-العراقية.
نيسان/ إبريل 1986	مدير البحوث في وزارة الخارجية الإيرانية يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
حزيران/ يونيو 1986	مدير إدارة آسيا في وزارة الخارجية الإيرانية يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	محادثات حول الوضع في أفغانستان.
تموز/ يوليو 1986	مساعد رئيس الوزراء الإيراني يقود وفداً اقتصادياً في زيارة لجمهورية الصين الشعبية.	الاجتماع الثاني للجنة المشتركة.
تموز/ يوليو 1986	مساعد رئيس الوزراء ورئيس منظمة الرياضة درغاهي يسافر إلى الصين.	
آب/ أغسطس 1986	وزير النفط الإيراني يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	يطلب من جمهورية الصين الشعبية التعاون مع الأوبك لخفض الإنتاج.
تشرين الأول/ أكتوبر 1986	المدير العام لوكالة شينخوا للأخبار مو كنج يسافر إلى إيران.	
تشرين الثاني/ نوفمبر 1986	نائب مدير اللجنة القومية للتربية ليو شونغدي يسافر إلى إيران.	
تشرين الثاني/ نوفمبر 1986	نائب وزير الإذاعة والتلفزيون شو شونج هواه يسافر إلى إيران.	

كانون الأول/ ديسمبر 1986	جنج بياو يقود وفد المؤتمر الشعبي القومي إلى إيران.	
7 شباط/ فبراير 1987	نائب وزير الخارجية جواد لاريجاني يسافر إلى بكين.	محادثات مع كي هواي يوان، ينقل خطاباً إلى رئيس الوزراء شو شيانج.
شباط/ فبراير 1987	نائب رئيس الوزراء [العراقي] طه ياسين رمضان يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
24 أيار/ مايو 1987	نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية حسين شيخ الإسلام يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	محادثات حول الحرب الإيرانية-العراقية والوضع في الخليج.
حزيران/ يونيو 1987	نائب وزير التربية أبوثي يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
حزيران/ يونيو 1987	مدير اللجنة القومية للرياضة ليو منجهواه يسافر إلى إيران.	
14 حزيران/ يونيو 1987	وزير الخارجية علي أكبر ولاياتي يسافر إلى بكين.	زيارة لمدة يوم واحد؛ محادثات بشأن رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية.
تموز/ يوليو-آب/ أغسطس 1987	نائب وزير الخارجية كي هواي يوان يسافر إلى طهران والكويت.	محادثات بشأن توسط الأمم المتحدة.
31 تموز/ يوليو 1987	وزير التجارة ليون يي يسافر إلى إيران.	الاجتماع الثالث للجنة المشتركة؛ بيع مليون طن من النفط الخام.
15-27 آب/ أغسطس 1987	نائب وزير الخارجية كي هواي يوان يسافر إلى إيران.	محادثات تتعلق بالوضع في الخليج.
أيلول/ سبتمبر 1987	المبعوث الخاص "بي شا لا" يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	ينقل خطاب رفسنجاني الشفهي إلى شو شيانج، محادثات مع شو و كي هواي يوان.
21-28 تشرين الأول/ أكتوبر 1987	مراقب الأماكن المقدسة إسلام فائز تابسي يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	يقدم تسهيلات في إيران للشباب المسلم الصيني.
6-12 كانون الأول/ ديسمبر 1987	وزير التشييد بيجان نامدان زانجانه يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
4-11 شباط/ فبراير 1988	نائب رئيس المجلس محمد يزدي يقود وفداً إلى جمهورية الصين الشعبية.	اجتماع عمل مع جنج بياو، ينقل خطاب رفسنجاني إلى شن.
نيسان/ إبريل 1988	اجتماع المنتجين من الأوبك وغير الأوبك.	
16-19 آب/ أغسطس 1988	نائب وزير الخاجية كي هواي يوان يسافر إلى طهران.	محادثات بشأن الحرب الإيرانية-العراقية، الوضع في الخليج، والعلاقات الثنائية.

19-26 أيلول/ سبتمبر 1988	نائب رئيس الوزراء حامد ميرزاده يسافر إلى بكين.	محادثات بشأن المعونة، الاجتماع الرابع للجنة المشتركة، يقابل تيان جيون.
أيلول/ سبتمبر 1988 ؟	وزير الخارجية ولاياتي يزور بكين.	
16-23 تشرين الأول/ أكتوبر 1988	وزير الصناعة الخفيفة "شنج زيان لن" يسافر إلى إيران.	محادثات بشأن إعادة إعمار ما بعد الحرب؛ وفد من 8 أشخاص.
23-25 تشرين الأول/ أكتوبر 1988	نائب وزير الخارجية محمد حسين لواساني يسافر إلى بكين.	محادثات مع كيان كيشن بشأن محادثات جنيف حول الحرب الإيرانية-العراقية.
25 تشرين الأول/ أكتوبر-2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988	رئيس شركة النفط الصينية وانج تاو يسافر إلى إيران.	محادثات بشأن زيادة التعاون البترولي.
31 تشرين الأول/ أكتوبر- 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988	وزير المعدات الكهربائية شاو مينج شنج يسافر إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	محادثات بشأن زيادة التعاون الاقتصادي.
2 كانون الأول/ ديسمبر 1988	نائب وزير التجارة الخارجية وو لانمولن يسافر إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية لمناقشة تجارة المقايضة.	وفد من 6 أشخاص.
15-17 كانون الأول/ ديسمبر 1988	وزير الخارجية علي أكبر ولاياتي يسافر إلى بكين.	محادثات مع زهاو زيانج، وكيان كيشن، ويسلم رسالة إلى زهاو.
21 كانون الأول/ ديسمبر 1988	جنج بياو يسافر إلى إيران.	زيارة رسمية لمدة خمسة أيام في أثناء زيارة راجيف غاندي للصين.
كانون الأول/ ديسمبر 1988	نائب وزير الاتصالات الإيراني يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	اتفاقية تتعلق ببيع تقنية الاتصالات بالأقمار الاصطناعية.
8 كانون الثاني/ يناير 1989	وزير الخارجية كيان كيشن ووزير الخارجية ولاياتي يجتمعان على هامش مؤتمر الأسلحة الكيماوية في باريس.	
30 آذار/ مارس-6 نيسان/ إبريل 1989	وزير الإسكان والتنمية الحضرية الإيراني يسافر إلى الصين.	يقابل ياو يلن ووزير التشييد.
3-8 آذار/ مارس 1989	نائب رئيس الوزراء تيان جيون يزور إيران لمدة خمسة أيام.	يصف العلاقات مع إيران بأنها استراتيجية، ويناقش دور الصين في إعادة إعمار الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد الحرب.
آذار/ مارس 1989	سكرتير اتحاد العمال الصيني يزور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	
آذار/ مارس 1989	وفد رابطة الشباب الصينية يزور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	
11 نيسان/ إبريل 1989	وزير الإسكان الإيراني سراج الدين كزروني يسافر إلى بكين.	يوقع مسودة اتفاقية للتنمية الحضرية وتشييد المساكن.

نيسان/ إبريل 1989	وفد جمعية المرأة الإيرانية يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
نيسان/ إبريل 1989	نائب وزير الخارجية جواد منصوري يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
أيار/ مايو 1989	نائب رئيس الوزراء حامد ميرزاده يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
26-31 أيار/ مايو 1989	نائب وزير الثقافة ليو ديو يسافر إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	
9-14 أيار/ مايو 1989	الرئيس السيد آية الله خامنئي يسافر إلى الصين يرافقه وزير الخارجية ولاياتي.	أول زيارة على الإطلاق لرئيس إيراني للصين. الصين توافق على مضاعفة مشتريات النفط.
10-16 تموز/ يوليو 1989	مسؤول مكتب الشؤون الدينية وجمعية المسلمين الصينيين يسافر إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	
تموز/ يوليو 1989	وفد الإذاعة والصحافة الصيني يسافر إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	
13-17 تموز/ يوليو 1989	رئيس جمعية الصناعة والتجارة الإيراني يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	يقابل رونج يرن.
28-31 تموز/ يوليو 1989	وزير الدفاع والصناعة الثقيلة الإيراني علي زاده يسافر إلى الصين.	مذكرة تفاهم بشأن التعاون الصناعي الطويل الأجل.
27 تموز/ يوليو-7 آب/ أغسطس 1989	المستشار السياسي للحكومة الإيرانية يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	محادثات مع رئيس مكتب شؤون الموظفين في الحكومة الصينية، يسلم رسالة ليانغ شانج كون.
آب/ أغسطس 1989	وفد وزارة الطاقة الإيرانية يسافر إلى الصين، ويرأس الوفد الوزير بالإنابة.	
14-28 آب/ أغسطس 1989	نائب وزير الثقافة والتعليم العالي الإيراني يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
11-21 أيلول/ سبتمبر 1989	رئيس منظمة الدعاية الإسلامية الإيراني يزور الصين.	يقابل وانج شن الذي يوجهه إلى عدم التدخل؛ يقابل لي شيان نيان.
أيلول/ سبتمبر 1989	وفد الدراسات الفارسية الصيني يسافر إلى إيران.	
13-27 أيلول/ سبتمبر 1989	نائب وزير الجيولوجيا والمصادر المعدنية الصيني يسافر إلى إيران.	زيارة لمدة أسبوعين؛ توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون في التعدين والجيولوجيا.
2-5 تشرين الأول/ أكتوبر 1989	وزير البترول الإيراني يسافر إلى الصين.	

6-8 تشرين الأول/ أكتوبر 1989	وزير الخارجية كيان كيشن يسافر إلى طهران.	محادثات مع ولاياتي حول العراق. يزور أيضاً الأردن ومصر وسورية وتونس.
تشرين الثاني/ نوفمبر 1989	نائب مدير جمعية المصارف والتأمين الصينية يسافر إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	
26-29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989	وزير التجارة زنج توين يزور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	الاجتماع الخامس للجنة المشتركة، التغيير من المقايضة إلى الأساس النقدي.
كانون الثاني/ يناير 1990	نائب اللجنة الحكومية للعلوم والتقنية الجنرال جيانج هواه يسافر إلى طهران.	يوقع مع وزير الدفاع الإيراني توركاه اتفاقاً لمدة 10 سنوات حول التعاون النووي والعسكري.
نيسان/ إبريل 1990	وزير الزراعة الإيراني كلانتاري يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	يحضر اجتماع منظمة الأغذية التابعة للأمم المتحدة.
نيسان/ إبريل 1990	المجلس يشكل جماعة الصداقة الصينية.	
1-4 أيار/ مايو 1990	وزير الصحة العامة شن من شانج يسافر إلى إيران.	تشجيع التعاون بين وزارتي الصحة.
6-9 أيار/ مايو 1990	سكرتير المؤتمر الشعبي القومي وان لي يقود وفداً برلمانياً إلى طهران.	أرفع قائد صيني يزور إيران منذ ثورة 1979.
16-19 آب/ أغسطس 1990	وزير الموانئ والتلغراف والهاتف الإيراني يسافر إلى الصين.	محادثات حول التعاون في مجال الاتصالات بالأقمار الاصطناعية.
20-27 أيلول/ سبتمبر 1990	نائب الرئيس قفوري-فارد يسافر إلى الصين.	مع مجموعة رياضية للألعاب الآسيوية، يصادق على استضافة الصين للألعاب الأولمبية عام 2000.
8-18 تشرين الأول/ أكتوبر 1990	وزير الدفاع علي أكبر توركان يسافر إلى الصين مع وفد عسكري رفيع المستوى.	أول زيارة لوزير الدفاع منذ إقامة العلاقات عام 1971؛ خطاب إلى يانج شانج كون.
15-24 تشرين الأول/ أكتوبر 1990	حسين موسوي المستشار السياسي للرئيس يسافر إلى الصين.	
10-20 كانون الأول/ ديسمبر 1990	وفد من مركز الدراسات الاستراتيجية الإيراني يزور جمهورية الصين الشعبية.	محادثات مع وو شويه شيان.
13-20 كانون الأول/ ديسمبر 1990	وفد المجلس يزور الصين.	
21 شباط/ فبراير 1991	نائب وزير الخارجية والمبعوث الرئاسي الخاص يانج فوشانج يزور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	
شباط/ فبراير 1991	وزير الرياضة ورئيس اللجنة الأولمبية هي شنليانج يسافر إلى إيران.	

آذار/ مارس 1991	رئيس لجنة العلوم والتقنية والصناعة للدفاع القومي دينج هنجاو يسافر إلى إيران.	
حزيران/ يونيو 1991 ؟	وزير الخارجية ولاياتي يسافر إلى بكين.	
7-9 تموز/ يوليو 1991	رئيس الوزراء لي بنج يسافر إلى إيران؛ وزير الخارجية كيان كيشن يجري محادثات مع ولاياتي.	جزء من جولة شملت 6 دول في الشرق الأوسط.
7-11 تموز/ يوليو 1991	وفد الصداقة من المؤتمر الشعبي القومي يسافر إلى إيران؛ هي لنج عضو السكرتارية يترأس الوفد.	
15-19؟ آب/ أغسطس 1991	وزير الاقتصاد والشؤون المالية محسن نور بخش يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	الاجتماع السادس للجنة المشتركة.
آب/ أغسطس 1991	نائب وزير الشؤون المدنية الصيني يسافر إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	
30 آب/ أغسطس- 4 أيلول/ سبتمبر 1991	وفد التلفزيون والإذاعة الصيني يسافر إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	
أيلول/ سبتمبر 1991	وفد مركز البحوث بوزارة الخارجية الصينية يسافر إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	
تشرين الأول/ أكتوبر 1991	وفد قسم اللوجستيات العامة في الجيش الشعبي للتحرير يسافر إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	
30 تشرين الأول/ أكتوبر-2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991	الرئيس يانج شانج كون يسافر إلى إيران يرافقه نائب رئيس الوزراء وو شويه تشيان.	جزء من جولة في عدة دول. أول توقف في باكستان؛ رداً على زيارة خامنئي في 1989.
10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991	وزيرا الزراعة يلتقيان في مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة في روما.	
12-22؟ تشرين الثاني/ نوفمبر 1991؟	وزير التشييد هو جي يسافر إلى إيران.	زيارة لمدة 4 أيام.
14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991	وزير المناجم والمعادن محمد حسين مهلوجهيد يسافر إلى الصين.	
تشرين الثاني/ نوفمبر 1991	وفد مركز البحوث في وزارة الخارجية الصينية يسافر إلى إيران.	
17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991	نائب وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة وانج ويندونج يسافر إلى إيران.	الاجتماع السابع للجنة المشتركة؛ اجتماع مجموعة: الـ 77.
16-21 كانون الأول/ ديسمبر 1991	رئيس المجلس مهدي كروبي يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	محادثات مع كيان كيشن و وان لي.

14 كـانون الأول/ ديسمبر 1991	وزير المعدات الكهربائية هـي جـوانج يـوان يسافر إلى إيران.	
عام 1991	مهلـوجي رئـيس إيرنسا يـسافر إلى جمهوريـة الصين الشعبية.	يفتتح مكتب إيرنا في الصين.
شباط/ فبراير 1992	شيان سكرتير لجنة الحزب يسافر إلى إيران.	
شباط/ فبراير 1992	نائـب وزيـر التجـارة الإيـراني يـسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
آذار/ مارس 1992	وزيـر الـصناعة والتعـدين الإيـراني يـزور جمهورية الصين الشعبية.	
13-14 نيسان/ إبريل 1992	وزير الخارجية ولاياتي يسافر إلى بكين.	محادثات مع كيان كيشن تتعلق بالأوضاع في وسط آسـيا وأفغانـستان، وتـصريحات بوش حول «النظام العالمي الجديد».
نيسان/ إبريل 1992	نائب وزير النفط الإيراني يسافر إلى جمهوريـة الصين الشعبية.	
نيسان/ إبريل 1992	نائب رئيس منظمة التخطيط والميزانية يـسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
أيار/ مايو 1992	رئيسة جمعية المرأة الصينية تسافر إلى إيران.	
أيار/ مايو 1992	نائـب وزيـر التعـدين الإيـراني يـسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
25 أيار/ مايو-1 حزيران/ يونيو 1992	نائـب وزيـر الخارجيـة الإيـراني يـسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	محادثات مع كيان كيشن.
أيار/ مايو 1992	نائب وزيـر المواصـلات الإيـراني يـسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
حزيران/ يونيو 1992	نائب وزير الشؤون المدنية الإيراني يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
4-6 حزيران/ يونيو 1992	نائب وزير الخارجية الإيراني"بو لو جـي ني" يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	محادثات مع يانج فوشانج و كيان كيشن.
7 أيلول/ سبتمبر 1992؟	رئيس لوجـستيات الجـيش الإيـراني الفريـق أول آلاسـتو توحيـدي يـسافر إلى جمهوريـة الصين الشعبية.	يقابل نائب رئيس الإدارة لي لون.
9-12 أيلول/ سبتمبر 1992	الرئيس رفسنجاني يسافر إلى الصين.	يصحبه وزيـر الـدفاع توركـان، ورئـيس هيئـة الأركـان العامـة، ورئـيس منظمـة الطاقة الذرية الإيراني أمر الله.

17-19 أيلول/ سبتمبر 1992	نائب وزير الخارجية يانج فوشانج يسافر إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	محادثات مع نائب وزير الخارجية بروجردي.
أيلول/ سبتمبر 1992	رئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش الإيراني الفريق أول علي شهبازي يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
أيلول/ سبتمبر 1992	عمدة مدينة أصفهان يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
10 أيلول/ سبتمبر 1992	مستشار الدولة سونج جيان ورئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية أمر الله يوقعان اتفاقية.	تتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية.
26-27 تشرين الأول/ أكتوبر 1992	نائب وزير الخارجية الإيراني" بو لو جي ني" يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	محادثات مع يانج فوشانج.
27-30 تشرين الأول/ أكتوبر 1992	وزير الدفاع الصيني كن جيواي يسافر إلى إيران.	محادثات مع رئيس هيئة الأركان الفريق أول علي شهبازي.
21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992	نائب وزير الأمن العام الصيني جيانج شيان جن يسافر إلى إيران.	محادثات حول مكافحة المخدرات.
17-25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992	رئيس الشركة النووية القومية الصينية جيانج شن شيونج يسافر إلى طهران.	محادثات بشأن بيع مفاعل محطة طاقة بقوة 300 ميجاواط.
كانون الأول/ ديسمبر 1992	نائب وزير السكك الحديدية الصيني يسافر إلى إيران.	
4-11 كانون الثاني/ يناير 1993	قائد الحرس الثوري القائد محسن رضائي يسافر إلى الصين.	محادثات مع المسؤولين العسكريين: شانج وانيان و كن جيواي.
17-19 شباط/ فبراير 1993	نائب وزير الخارجية يانج فو شانج يسافر إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	محادثات مع نائب وزير الخارجية بروجردي.
12-21 شباط/ فبراير 1993	رئيس الشركة النووية القومية الصينية جيانج شن شيونج يسافر إلى طهران.	محادثات بشأن بيع مفاعل محطة طاقة بقوة 300 ميجاواط.
حزيران/ يونيو 1993؟	وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي علي لاريجاني يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	يوقع اتفاقية ثقافية.
30 تموز/ يوليو 1993	نائب وزير الخارجية محمد جواد ظريف يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	محادثات مع نائب وزير الخارجية لي هيونج، ونائب وزير الخارجية يانج فو شانج، وكيان كيشن.
3-6 تموز/ يوليو 1993	نائب رئيس الوزراء لي ليان كنج يسافر إلى إيران.	اتفاقيات بشأن التجارة والتعاون الصناعي، بما في ذلك محطات طاقة نووية بقوة 300 ميجاواط.

تموز/ يوليو 1993	نائب وزير الدفاع الإيراني يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
آب/ أغسطس 1993	"المجموعة التمثيلية الاستراتيجية" الإيرانية تسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
آب/ أغسطس 1993	مجموعة كلية الأركان البحرية تسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
9-12 آب/ أغسطس 1993	نائب وزير الخارجية الإيراني يسافر إلى الصين لحضور حلقة نقاش عن "آسيا الوسطى".	
3-8 أيلول/ سبتمبر 1993	مجموعة الأرصاد الجوية في جيش التحرير الشعبي تسافر إلى إيران.	
2 تشرين الأول/ أكتوبر 1993	وزير الخارجية ولاياتي وكيان كيشن يلتقيان على هامش اجتماع الجمعية العامة في الأمم المتحدة.	
تشرين الثاني/ نوفمبر 1993	نائب وزير الزراعة شانج يانشي يسافر إلى إيران.	
1993؟	وزير الخارجية كيان كيشن يسافر إلى إيران.	
كانون الثاني/ يناير 1994	قائد الحرس الثوري الإسلامي محسن رضائي يسافر إلى الصين.	محادثات مع وزير الدفاع كيان جيواي ورئيس الأركان العامة شانج وانيان.
4-6 آذار/ مارس 1994	وزير الخارجية كيان كيشن يسافر إلى إيران.	
11-18 نيسان/ إبريل 1994	وفد المجلس الإيراني يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	محادثات مع وفد المؤتمر الشعبي القومي بقيادة منج ليان كون.
30 حزيران/ يونيو-6 تموز/ يوليو 1994	وفد المؤسسة الإسلامية الإيرانية يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	محادثات مع وزارتي التجارة الخارجية والمواصلات.
29-31 آب/ أغسطس 1994	حسن حبيبي النائب الأول للرئيس يسافر إلى الصين.	
1-10 تشرين الأول/ أكتوبر 1994	وفد تشجيع التجارة الخارجية الصيني يسافر إلى إيران.	يشارك في المعرض التجاري في طهران.
23-26 كانون الثاني/ يناير 1995	رئيس القضاء إسماعيل شوشتاري يسافر إلى الصين.	يناقش التعاون في المجالات القانونية والعدلية.
27-29 آذار/ مارس 1995	وزير الخارجية ولاياتي يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	أول توقف في جولة على 4 دول؛ "محادثات مهمة" مع لي بنج.
1-8 أيار/ مايو 1995	نائب رئيس شركة التأمين الشعبية الصينية يسافر إلى إيران.	محادثات بشأن مشروع مترو طهران.

18 أيار/ مايو 1995	نائب وزير الخارجية "بو لو جي ني" يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	محادثات مع نائب وزير الخارجية تيان تسنج بيه.
25-29 أيار/ مايو 1995	نائب الرئيس حامد ميرزاده يسافر إلى الصين	الدورة الثامنة للجنة المشتركة.
7 أيار/ مايو 1995	رئيس المؤتمر الشعبي القومي الصيني يسافر إلى إيران.	مؤتمر للنفط لمدة 5 أيام.
30 آب/ أغسطس-17 أيلول/ سبتمبر 1995	مستشارة نائب الرئيس الصيني لشؤون المرأة تسافر إلى إيران.	تشارك في المؤتمر الدولي الرابع للمرأة.
2-9 تشرين الأول/ أكتوبر 1995	الوفد الصيني لتشجيع التجارة يسافر إلى إيران.	
تشرين الأول/ أكتوبر 1995	نائب وزير الداخلية شولام حسين بولانديان يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
6-14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995	نائب وزير التفتيش الصيني يسافر إلى إيران.	
8-10 كانون الثاني/ يناير 1996	نائب وزير الخارجية تيان تسنج بيه يسافر إلى إيران.	
6 أيار/ مايو 1996	نائب وزير الخارجية علاء الدين بروجردي يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	مؤتمر حول الاتصالات بالأقمار الاصطناعية عبر آسيا؛ محادثات مع نائب وزير الخارجية الصيني.
أيار/ مايو 1996	نائب رئيس اتحاد العمال الصيني يزور إيران.	
19-27 أيار/ مايو 1996	وفد النساء الإيراني يسافر إلى الصين.	
10-15 أيار/ مايو 1996	وزير السكك الحديدية هان شوبن يزور إيران.	افتتاح خط سكة حديد بين مشهد وتدزن؛ توقيع مذكرة تفاهم بشأن زيادة التعاون في مجال السكك الحديدية.
حزيران/ يونيو 1996	نائب وزير الصحة العامة يسافر إلى إيران.	
17-24 حزيران/ يونيو 1996	وزير الطاقة بيجان نامدار زانجانيه يسافر إلى الصين.	يناقش التعاون في الطاقة وبناء الماكينات.
25-30 تموز/ يوليو 1996	وفد المؤتمر الشعبي القومي يزور إيران برئاسة نائب لجنة الشؤون الخارجية زهو كيتشن.	زيارة نوايا حسنة لمدة أسبوعين، زيارة تونس وليبيا أيضاً.
26 آب/ أغسطس-2 أيلول/ سبتمبر 1996	وزير الدفاع الإيراني محمد فيروزانده يسافر إلى بكين.	محادثات مع وزير الدفاع الصيني تشي هوت يان بشأن زيادة العلاقات العسكرية.
29 آب/ أغسطس-5 أيلول/ سبتمبر 1996	رئيس منظمة التفتيش الإيرانية يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	
13 -22 أيلول/ سبتمبر 1996	وزير السكك الحديد هان شوبن يسافر إلى إيران.	يتبادل الآراء مع نائب وزير الخارجية تيان تسنج بيه.

16 أيلول/ سبتمبر 1996	رئيس سكرتارية مجلس الدولة لو جان يقابل الوفد الإيراني.	مؤتمر لثلاثين دولة عن الطاقة الشمسية.
27 أيلول/ سبتمبر 1996	وزير الخارجية كيان كيشن يلتقي وزير الخارجية ولاياتي في نيويورك.	
16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996	رئيس الوزراء لي بنج يجري محادثات مع نائب الرئيس حسن حبيبي في روما.	محادثات متعلقة بالتعاون النووي؟
10–20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996	وفد الغابات الصيني يزور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	
12–15 ايلول/ سبتمبر 1996	رئيس اللجنة الدائمة في المؤتمر الشعبي القومي شياو شي يزور إيران.	يزور كلاً من تركيا والأردن وفيتنام ولاوس.
18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996	وفد التعدين الإيراني يزور جمهورية الصين الشعبية.	
16–25 كانون الأول/ ديسمبر 1996	وزير بناء الماكينات الصيني صن شانجي يزور إيران.	
3–9 كانون الثاني/ يناير 1997	نائب رئيس جمعية التبادل الدولي الصينية يزور إيران.	
17–24 شباط/ فبراير 1997	نائب رئيس الوزراء لي لانكوينج يزور إيران.	بعد زيارة إلى إسرائيل.
14–17 نيسان/ إبريل 1997	نائب وزير الخارجية علاء الدين بروجردي يزور جمهورية الصين الشعبية.	محادثات مع وزير الخارجية تانج جيا شيوان، كيان كيشن.
18–25 نيسان/ إبريل 1997	وزير المياه (الهيدروليك) الصيني شانج شونيوان يزور إيران.	
22–27 نيسان/ إبريل 1997	وزير الغابات الصيني يزور إيران.	
3–4 أيار/ مايو 1997	نائب رئيس الوزراء الصيني لي لانكوينج يزور إيران.	الدورة التاسعة للجنة المشتركة، ويزور 5 من دول أمريكا اللاتينية.
أيار/ مايو 1997	رئيس التشجير الإيراني يحضر مؤتمراً في جمهورية الصين الشعبية.	محادثات حول التشجير.
18–26 أيار/ مايو 1997	وزير البترول غلام رضا آغا زاده يسافر إلى الصين.	اتفاقية مع الشركة الوطنية الصينية للنفط بشأن التنقيب والتنمية.
24 حزيران/ يونيو 1997	رئيس العلوم والتقنية سونج جيان يجري محادثات مع وزير الخارجية ولاياتي في الأمم المتحدة.	
26–29 حزيران/ يونيو 1997	نائب وزير الخارجية الصيني جي بنج دينج يزور إيران.	محادثات مع نائب وزير الخارجية الإيراني.

آب/ أغسطس- أيلول/ سبتمبر 1997	وزير الدفاع محمد فيروزانده يزور جمهورية الصين الشعبية.	عقود كبيرة لشراء أسلحة.
14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997	رئيس هيئة الإذاعة الإيرانية يسافر إلى الصين.	
23-29 كانون الأول/ ديسمبر 1997	وفد المؤتمر الشعبي القومي يزور إيران بقيادة عضو اللجنة الدائمة منج ليان كون.	
26 شباط/ فبراير-1 آذار/ مارس 1998	وزير الخارجية محسن أمين زاده يزور الصين.	محادثات مع وزير الخارجية كيان كيشن، ونائب وزير الخارجية تيان تسنج بيه ولي لانكوينج.
2-9 نيسان/ إبريل 1998	نائب وزير الطاقة الإيراني يزور جمهورية الصين الشعبية.	
14-17 أيار/ مايو 1998	وفد تشجيع التجارة الصيني يزور إيران.	
5-8 آذار/ مارس 1999	نائب وزير التجارة الصيني شنهوا يقود وفداً إلى إيران.	
9-16 أيار/ مايو 1999	نائب وزير التفتيش جان بيشنج يقود وفداً إلى إيران.	
9-11 آب/ أغسطس 1999	نائب وزير الخارجية جي بنج دينج يزور إيران.	
آب/ أغسطس 1999	نائب وزير البترول الإيراني يزور جمهورية الصين الشعبية.	يوقع عقداً لشراء 5 ناقلات خام عملاقة.
21 أيلول/ سبتمبر 1999	وزير الخارجية تانج جيا شوان يجري محادثات مع وزير الخارجية ولاياتي في الأمم المتحدة بنيويورك.	الاتفاق على إعادة تأسيس آلية الاستشارات الدبلوماسية.
أيلول/ سبتمبر 1999	المدعي العام مرتضي مقتدي يزور الصين.	محادثات بشأن التعاون القضائي.
29 تشرين الثاني/ نوفمبر -2 كانون الأول/ ديسمبر 1999	نائب الرئيس محمد هاشمي يزور الصين.	الجلسة العاشرة للجنة المشتركة.
27-29 كانون الثاني/ يناير 2000	رئيس شركة النفط الوطنية الإيرانية يزور جمهورية الصين الشعبية.	
20-23 شباط/ فبراير 2000	وزير الخارجية تانج جيا شوان يسافر إلى طهران.	الاتفاق على الاستشارات السياسية النظامية. أول زيارة لوزير الخارجية منذ عام 1994.
24 شباط/ فبراير- 2 آذار/ مارس 2000	نائب وزير البترول الإيراني يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	

29 أيار/ مايو - 1 حزيران/ يونيو 2000	محسن أمين زاده نائب وزير البترول الإيراني يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	"محادثات سياسية" مع نائب وزير الخارجية جي بنج دينج.
22-26 حزيران/ يونيو 2000	الرئيس محمد خاتمي يزور الصين في وفد من 170 شخصاً.	محادثات وزيري الدفاع؛ وزيرا الخارجية يجريان محادثات؛ التوقيع على البيان المشترك.
13-16 تموز/ يوليو 2000	رئيس منظمة "التفتيش" الإيرانية يزور جمهورية الصين الشعبية.	التوقيع على مذكرة بشأن زيادة التعاون في التفتيش.
21-26 تموز/ يوليو 2000	نائب مدير مكاتب البريد الصيني يسافر إلى إيران.	
10-16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000	وفد مكتب الأرصاد الجوي الصيني يزور إيران.	توقيع محضر الاجتماع.
5 كانون الأول/ ديسمبر - 9 كانون الثاني/ يناير 2001	وزير العلوم والتقنية والصناعة للدفاع القومي ليو جيبين يزور إيران.	
5-10 كانون الثاني/ يناير 2001	نائب الرئيس هو جين تاو يزور طهران.	جولة على 5 دول، زار أيضاً سورية، والأردن، وقبرص، وأوغندا.
شباط/ فبراير 2001	وفد المجلس برئاسة محسن ميردامادي رئيس لجنة السياسة الخارجية والأمن القومي يزور الصين.	جولة نوايا حسنة لمدة أسبوع؛ مقابلة لي بنج.
1-9 آذار/ مارس 2001	وفد وزارة الطاقة الإيرانية يزور جمهورية الصين الشعبية.	توقيع محضر الاجتماع.
8 أيلول/ سبتمبر 2001	نائب وزير الخارجية يانج ونشانج يزور إيران.	الجلسة الثانية "لآلية الاستشارات الدبلوماسية"، محادثات حول الشرق الأوسط وأفغانستان.
16-20 آذار/ مارس 2001	مستشار الدولة وو يي يسافر إلى إيران.	الاجتماع الحادي عشر للجنة المشتركة؛ توقيع محضر الاجتماع.
17-22 نيسان/ إبريل 2002	الرئيس جيانج زيمين يزور إيران.	أول زيارة لقائد رفيع المستوى منذ عام 1978؛ يزور ألمانيا وليبيا ونيجيريا وتونس أيضاً.
نيسان/ إبريل 2002	توقيع اتفاقية إطارية لتنفيذ التعاون في مجال البترول.	
8 أيلول/ سبتمبر 2002	نائب وزير الخارجية يانج ونشانج يزور إيران.	
3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002	المبعوث الخاص "شا لن" يسلم خطاب جيانج زيمين للرئيس خاتمي.	

10-14 كانون الأول/ ديسمبر 2002	رئيس المجلس مهدي كروبي يقود وفد المجلس إلى جمهورية الصين الشعبية.	مقابلة مع جيانج زيمين.
18-21؟ تموز/ يوليو 2002	رئيس قسم الاتصالات الدولية في الحزب الشيوعي الصيني داي بنجو يزور إيران.	بدعوة من جبهة المشاركة الإسلامية حزب الرئيس خاتمي.
2002	رئيس محكمة الشعب العليا الصينية يزور إيران.	
2002	السكرتير الأول في هيئة النقابات التجارية الصينية يزور إيران.	
2002	رئيس لجنة السياسة الخارجية والأمن القومي في المجلس الإيراني يزور جمهورية الصين الشعبية.	
23 شباط/ فبراير 2003	وفد المجلس بقيادة رئيس لجنة الشؤون الخارجية محسن ميردامادي يزور الصين.	
10؟ نيسان/ إبريل 2003	وفد المجلس بقيادة رئيس اللجنة الاقتصادية محمد شادي أرابلو يزور الصين.	
8؟ تموز/ يوليو 2003	رئيس شركة ساينوبك SINOPEC سوو شولنج يزور إيران.	محادثات بشأن التعاون الطويل الأجل في مجال الطاقة.
آب/ أغسطس 2003	رئيس الشركة الوطنية الصينية للنفط ما فوكاي يزور إيران.	محادثات بشأن زيادة التعاون في مجال الطاقة.
27؟ آب/ أغسطس 2003	رئيس شركة النفط الوطنية الإيرانية مهدي حسيني يزور جمهورية الصين الشعبية؛ محادثات مع رئيس الشركة الوطنية الصينية للنفط ما فوكاي.	جزء من وفد خرازي، وزار أيضاً اليابان والهند.
24-27؟ آب/ أغسطس 2003	وزير الخارجية كمال خرازي يزور جمهورية الصين الشعبية.	محادثات مع هو جين تاو، لي تشاو شينج، وو يي بشأن أفغانستان، والعراق، والقضية النووية، والتجارة.
15؟ أيلول/ سبتمبر 2003	رئيس وكالة الأنباء الإيرانية يزور الصين.	اتفاق مع شينخوا بشأن التعاون.
22 تشرين الأول/ أكتوبر 2003	نائب وزير الخارجية غلام علي خسرو يزور الصين.	محادثات حول القضايا الإقليمية والدولية.
9؟ تشرين الأول/ أكتوبر 2003	قائد الحرس الثوري محمد حجازي يزور الصين.	محادثات مع قادة جيش التحرير الشعبي حول تبادل الخبرة والمعرفة في قضايا الأمن.
13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003	وزير الخارجية كمال خرازي يزور جمهورية الصين الشعبية.	محادثات حول القضية النووية؛ يزور اليابان أيضاً.

27-30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003	وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي أحمد جامع يزور الصين.	يشارك في أسبوع الثقافة الإيراني في بكين.
4-11 كانون الأول/ ديسمبر 2003	قائد قوات الشرطة محمد باقر قاليباف يزور الصين.	محادثات مع مسؤولي وزارة الأمن العام؛ مذكرة تفاهم بشأن زيادة التعاون الشرطي.
2-7 كانون الأول/ ديسمبر 2003	هان كايد رئيس اللجنة الدائمة في مجلس الشعب القومي يقوم بزيارة نوايا حسنة لإيران.	يشارك في الأسبوع الثقافي الإيراني.
8-12 كانون الأول/ ديسمبر 2003	وزير الطرق والمواصلات الإيراني أحمد خورام يزور جمهورية الصين الشعبية.	يلتمس المساعدة فيما يتعلق بالطرق، والمرافئ، وتشييد الاتصالات عن طريق الأقمار الاصطناعية، ويتفقد البنية التحتية في شنغهاي.
8 كانون الثاني/ يناير 2004	رئيس إدارة آسيا في وزارة التجارة الصينية يزور الجمهورية الإسلامية الصينية.	محادثات حول زيادة دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التعاون الثنائي.
27 شباط/ فبراير-8 آذار/ مارس 2004	نائب وزير البترول محمد حسينيان يقود وفد النفط إلى جمهورية الصين الشعبية.	محادثات حول التعاون الطويل الأجل في مجال الطاقة.
20 ؟ آذار/ مارس 2004	مدير عام شركة تطوير البتروكيماويات غلام حسين نجابات يزور جمهورية الصين الشعبية.	يستكشف زيادة الاستثمارات الصينية في البتروكيماويات الإيرانية، ويقابل هو جين تاو.
8-11 نيسان/ إبريل 2004	نائب الرئيس الإيراني محمد ستاريفار يزور جمهورية الصين الشعبية.	الاجتماع الثاني عشر للجنة المشتركة؛ رئيس منظمة الإدارة والتخطيط الإيرانية.
17-18؟ أيار/ مايو 2004	نائب وزير الخارجية محسن أمين زاده يزور جمهورية الصين الشعبية.	الجولة الثالثة من الاستشارات السياسية.
18 ؟ حزيران/ يونيو 2004	رئيس مجلس الأحزاب الإيراني حسن غفوري فرد يزور جمهورية الصين الشعبية.	محادثات بشأن التعاون التشريعي.
2؟ تموز/ يوليو 2004	رئيس هيئة البيئة الإيرانية مسنومه ابتكار تزور جمهورية الصين الشعبية.	توقيع مذكرة تفاهم حول التعاون البيئي.
2؟ تموز/ يوليو 2004	نائب وزير الخارجية الإيراني غلام رضا أنصاري يزور جمهورية الصين الشعبية.	محادثات حول إعادة إعمار العراق وأفغانستان.
2-4 أيلول/ سبتمبر 2004	نائب وزير الخارجية للتربية والبحوث علي أريزي معيري يسافر إلى بكين.	زيارة رسمية، محادثات حول الوكالة الدولية للطاقة الذرية والقضية النووية.
11؟ أيلول/ سبتمبر 2004	نائب وزير الداخلية للشؤون الاجتماعية وشؤون المجلس أشرف بروجردي يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	مؤتمر دولي عن السكان والتنمية.

11-14؟ أيلول/ سبتمبر 2004	وزير الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي الإيراني محمد حسين شريف زادجان يزور جمهورية الصين الشعبية.	محادثات تتعلق بنظم الأمن الاجتماعي، توقيع مذكرة تفاهم.
21؟ أيلول/ سبتمبر 2004	رئيس اللجنة الاقتصادية الإيرانية-الصينية أسد الله أصغرولادي يزور جمهورية الصين الشعبية.	يحضر قمة المنظمة الصناعية والتجارية العالمية.
27-28 أيلول/ سبتمبر 2004	وزير البترول الإيراني بيجان نمدار زانجانيه يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	مذكرة تفاهم بخصوص التعاون في حقل نفط ياداواران.
13 تشرين الأول/ أكتوبر 2004	نائب وزير الزراعة الصيني كي جنج فا يزور إيران.	مذكرة تفاهم بخصوص مصائد الأسماك والتنمية الريفية، الاجتماع الثاني للجنة العمل في التعاون الزراعي.
18 تشرين الأول/ أكتوبر 2004	وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي أحمد جامع يزور جمهورية الصين الشعبية.	الاجتماع الوزاري السنوي للشبكة الدولية للسياسة الثقافية.
22 تشرين الأول/ أكتوبر 2004	وزير الخارجية لي تشاو شينج ووزير الدفاع أحمد خسرو يجتمعان على هامش مؤتمر ألما آتا.	يناقشان القضية النووية، لي يشدد على حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.
26-29 تشرين الأول/ أكتوبر 2004	وزير البترول الإيراني بيجان نمدار زانجانيه يسافر إلى جمهورية الصين الشعبية.	توقيع مذكرة تفاهم بخصوص حقل ياداواران؛ 150 من العاملين لمؤتمر حول التعاون في مجال الطاقة.
21؟ تشرين الثاني/ نوفمبر 2004	محافظ طهران يزور جمهورية الصين الشعبية.	محادثات حول مشروع خط السكة حديد بين طهران وكرج.
6-7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004	وزير الخارجية لي تشاو شينج يزور إيران.	دعم القضية النووية أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يقابل الرئيس خاتمي.
27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004	نائب مدير أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية وانج لولن يزور إيران.	يوقع اتفاقية حول التعاون في مجال التدريس والبحوث.
30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004	نائب وزير الخارجية غلام علي خسرو يزور جمهورية الصين الشعبية.	محادثات بشأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والقضايا النووية
1-4؟ كانون الأول/ ديسمبر 2004	رئيس وكالة الفضاء الإيرانية حسن شافتي يزور جمهورية الصين الشعبية.	يوقع اتفاقية بخصوص التعاون في مجال الاتصالات بالأقمار الاصطناعية.

الهوامش

الفصل الأول

1. عرفت إيران، "أرض الآريين"، دائماً باسم "إيران من جانب سكانها أنفسهم. وكان الإيرانيون جزءاً من الهجرة الهندية-الأوربية العظيمة، وبدؤوا التحرك إلى داخل إيران في حوالي الألفية الثانية قبل الميلاد. وقد عرف الغربيون البلاد باسم "بارس" من المؤرخين اليونانيين. وبارس إقليم في جنوبي إيران. ولكن الإيرانيين سمُّوا أنفسهم أيضاً "الفارسيين"- كلمة مشتقة من بارس. وأصبحت *إيران* المصطلح المفضل في عشرينيات القرن العشرين ربما تحت تأثير الفلسفات العنصرية التي كانت رائجة في ذلك العصر. وفي عام 1935 قررت الحكومة استخدام *إيران* اسماً رسمياً للبلاد، وإن ظل استخدام *فارس* مسموحاً به حتى عام 1949. وهكذا نجد أن إيران هي الاسم الصحيح رسمياً. وبما أن البلاد تضم شعوباً لا تتحدث الفارسية (الأكراد، والآذريين، والعرب، والتركمان)، فإن *إيران* توفر تسمية أكثر شمولية. بالطبع، بالمنطق نفسه لا يستطيع المرء أن يستخدم اسم *الصين* بما أن الكثير من الشعوب التي تعيش في الصين لا تتحدث الصينية (التبتيين والإيجور). كذلك نجد أن عرب إيران الساميين غير "آريين". وهذه الدراسة تستخدم إيران وفارس بالتبادل، تنويعاً في الأسلوب.

2. انظر:

Ann-Marie Brady, *Making the Foreign Serve China: Managing Foreigners in the People's Republic of China* (Boulder, CO: Rowman and Littlefield, 2003).

3. انظر:

Jose Manuel Garcia, *The Persian Gulf: In the 16th and 17th Centuries* (Tehran: Center for Documents and Diplomatic History, Publishing House of the Foreign Ministry, 2002). Percy Sykes, *A History of Persia*, 3 vols. (London: Routledge and Kegan Paul, 1969).

4. انظر:

"Premier Chou En-Lai Gives Banquet in Honor of Her Royal Highness Princes Ashraf Pahlavi," Xinhua, April 14, 1971, China Mainland Press- Survey of China Mainland Press (hereafter CMP-SCMP), no. 71-17, April 26-30, 1971, 32-34.

5. انظر:

"*Jen-min Jih-pao* Editorial: Greeting Establishment of Diplomatic Relations between China and Iran," Xinhua, August 19, 1971, CMP-SCMP, August 31-September 3, 1971, 60-61.

6. انظر:

"Speech by Premier Chou En-lai at Banquet of Shahbanou of Iran Farah Pahlavi," CMP-SCMP- 72-39, Septemeber 25-29, 1972, 209.

7. انظر:

"Chairman Hua Kuo-feng;s Speech, (Excerpts)," *Peking Review* (hereafter PR), September 8, 1978, 8-9.

8. انظر:

"Iran's Rafsanjani Meets PRC Leaders, Ends Tour," Xinhua, June 28, 1985, Foreign Broadcast Information Service- China (hereafter FBIS-CHI), July 1, 1985, I-1.

كان رفسنجاني وقتها رئيس المجلس الاستشاري الإسلامي، برلمان الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

9. انظر:

"Iran's Rafsanjani, Delegation Continue PRC Tour," Xinhua, June 27, 1985, FBIS-CHI, June 28, 1985, I-1.

10. انظر:

"President Khamenei Accorded Warm Welcome in China," *Tehran Times* (hereafter *TT*), May 10, 1989.

11. انظر:

"Chinese President Hails Iran's Important Role in Mid-East Peace," *TT*, October 28, 1991.

12. انظر:

"Iran: President Khatami Stresses Implementing Agreement with China," Tehran Islamic Republic News Agency (hereafter IRNA), June 23, 2000, via Dialog at http://wnc.dialog.com/

13. انظر:

"Xinhua Carries 'Full Text' of Iran Joint Communiqué," June 22, 2000, Dialog.

14. انظر:

"Wu Yi Says Iran, PRC to Further Develop Friendship, Cooperation Ties," Xinhua, March 17, 2002, Dialog.

15. انظر:

Rouhollah K. Ramazani, *Iran's Foreign Policy, 1941-1973: A Study of Foreign Policy in Modernizing Nations* (Charlottesville: University of Virginia Press, 1975), 439.

16. انظر:

Rouhollah K. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Both North and South," *Middle East Journal* 46, no. 3 (Summer 1993): 393-412.

17. "خطاب لعلي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية" في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 في مؤتمر لمركز دراسات الخليج الفارسي، معهد الدراسات السياسية والدولية، طهران. الترجمة في صحيفة: *Middle East Journal* 44, no. 3 (Summer 1990): 463.

18. Ibid., 465.

19. انظر:

Zhu Jiejin, *Zhongguo he yilang guanxi shigao* [Draft History of China-Iran Relations] (Urumqi: Xianjiang renmin chubanshe, 1988), 2.

20. الكلمة الإنجليزية سحر[magic] مأخوذة من اليونانية والفرنسية في القرون الوسطى من الكلمة الفارسية القديمة ميجوس [magus] وجمعها ماجي [Magi]. وكان *الماجي* قساوسة زرادشتيين ومن بين مهاراتهم العديدة الشعوذة.

21. انظر:

Edwin G. Pulleyblank, "Chinese-Iranian Relations: Pre-Islamic Times," in *Encyclopedia Iranica*, http://www.iranica.com/articlenavigation/alphabetical/bodya.html

22. انظر:

Liu Yingsheng and Peter Jackson, "Chinese-Iraian Relations in Mongol Period," and J.M. Rogers, "Chinese-Iranian Relations in the Safavid Period," both in ibid.

23. Zhu, *Zhongguo he yilang guanxi shigao*, 1.

24. Ibid., 95.

25. انظر:

Sen. Abbas Massoudi, *China: A Land of Marvels* (Tehran: Iran Chap Press, 1973).

26. Ibid., 7.

27. Ibid., 76.

28. Ibid. في سياق ثقافي إسلامي تعتبر الكلاب فيه حيوانات قذرة على قدم المساواة مع الخنازير، فإن ربط الصينيين بالكلاب سيكون أكثر إهانة منه في السياق الثقافي الصيني الكونفوشيوسي الأصلي. وفيما يتعلق بعدم دقة "لا كلاب ولا صينيون"، انظر:

Robert A. Bickers and Jeffrey N. Wasserstorm, "Shanghai's 'Dogs and Chinese Not Admitted' Sign: Legend, History, and Contemporary Symbol," *China Quarterly*, no. 142 (June 1995): 444-66.

.29 .Massoudi, *China: A Land of Marvels*, 13

.30 .Ibid., 39, 40

.31 انظر:

Iran: Time for a New Approach, report of an independent task force sponsored by the Council on Foreign Relations (New York: Council of Foreign Relations, 2004), 72-73.

.32 انظر:

"Meets Li Xiannian, Xinhua,September 14, 1983, FBIS-CHI, September 15, 1983, F1.

.33 .Xinhua, February 21, 1986 FBIS-CHI, February 21, 1986, F2

.34 انظر:

"China Praises Iran's Policy of Self-sufficiency and Independence," *TT*, June 29, 1985.

.35 .Xinhua, July 7, 1991, FBIS-CHI-91-211, October 29, 1991, 21

.36 انظر:

"Pakistan, Iran Ties Reviewed," *Liaowang* (overseas edition, Hong Kong), October 28, 1991, FBIS-CHI-91-211, October 29, 1991, 21.

.37 انظر:

Li Guofo, "Jiang's Tour to Libya, Tunisia, and Iran: Friendly Visits to Promote Cooperation," *Beijing Review* (hereafter *BR*), May 16, 2002, 11-13.

.38 انظر:

"China's President Stresses Expansion of Ties with Iran," Tehran IRNA, April 9, 2004, Dialog.

.39 انظر:

"USSR Covets Iran Geophysical Position, Oil," Beijing domestic service, April 22, 1979, FBIS-CHI, April 25, 1979, 18.

.40 انظر:

"China Has Important Position in Iranian Foreign Policy, " *TT*, February 25, 2001.

41. .Xinhua, February 21, 1986, FBIS-CHI, February 21, 1986, F2

42. .Zhu, *Zhongguo he yilang guanxi shigao*, 1

43. انظر:

Denis Twitchett and Howard Wechsler, "Kao-tsung (Reign 649-683) and the Empress Wu: The Inheritor and the Usurper," in *The Cambridge History of China; Volume 3, Sui and T'ang China,* 589-906; Part 1, ed, Denis Twitchett and John K. Fairbanks (Taipei: Caves Books, 1989), 280.

44. انظر:

"PRC's Yang Grants 'Exclusive' Interview," Tehran IRNA, October 26, 1991, FBIS- Near East and South Asia (hereafter NES), no. 91-209, 55-56.

45. .Twitchett and Wechsler, "Kao-tsung," 280

46. كانت الزرادشتية دين الدولة لكل من الإمبراطورية الأخمينية Achaemenid والساسانية لفترة إجمالية تبلغ نحو ألف سنة. وبعد الغزو العربي وجد الزرادشتيون ملجأ في الصين والهند (حيث منحتهم أصولهم في "بارس" الاسم بارسي) وفي بعض المناطق الجبلية النائية في إيران.

47. انظر:

Di san shijie shiyou duozheng [The Third World's Oil Struggle] (Beijing: San lian shudian, 1981).

48. .Ibid., 3

49. .Ibid., 6

الفصل الثاني

1. انظر:

Amin Saikal, *The Rise and Fall of the Shah* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980) 137-47.

2. انظر:

Said Amir Arjomand, *The Turban and the Crown: The Islamic Revolution in Iran* (New York: Oxford University Press, 1984, 1988), 118-19.

3. نجد موجزاً جيداً لتطور الشاه في:

Malise Ruthven, *Islam in the World* (New York: Oxford University Press, 1984), 335-52.

.4 .Ramazani, *Iran's Foreign Policy*, 373-86

.5 "سافاك" اختصار بالفارسية يعني: منظمة معلومات وأمن البلاد.

.6 انظر:
Rouhollah K. Ramazani, "Emerging Patterns of Regional Relations in Iranian Foreign Policy," *Orbis* 18, no. 4 (Winter 1975): 1043-69.

.7 فيما يتعلق بدور التفوق البريطاني في هذه المنطقة ومضامين قرار إنهائه، انظر:
Michael A. Palmer, *Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf*, 1832-1992 (New York: Macmillan, 1992).

.8 .Ramazani, *Iran's Foreign Policy*, 348

.9 انظر:
Maryam Daftari, "Sino-Iran Relations and 'Encounters': Past and Present," *Iranian Journal of International Affairs7*, no. 4 (Winter 1996): 854-76.

.10 انظر:

Dilip Hiro, *The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict* (New York: Routledge, 1991), 7-15.

.11 انظر:

Asadollah Alam, *The Shah and I: The Confidential Diary of Iran's Royal Court* (London and New York: I.B. Tauris, 1991), 146-49.

.12 .Ramazani, *Iran's Foreign Policy*

.13 انظر:

Franz Borkenau, *World Communism: A History of the Communist International* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1962), 284-95.

.14 كل الاقتباسات من رنمين ريبو في هذه الفقرة إلى جانب التفسير المخفف لهذه الكلمات مأخوذة من
Rosemary Foot, "China's New Relationship with Iran," *Contemporary Review* .*226*, no. 1 (February 1, 1975): 100-104

.15 انظر:

Peter Van Ness, *Revolution and Chinese Foreign Policy: Peking's Support for Wars of National Liberation* (Berkeley: University of California Press, 1971), 92.

.16 انظر:
"Premier Chou En-lai Gives Banquet to Her Royal Highness Princes Ashraf Pahlavi," Xinhua, April 4, 1971,CMP-SCMP-71-17, April 26-30, 1971, 32-34.

.17 انظر:

"Jen-min Jih-pao Editorial," August 19, 1971, CMP-SCMP-71-35, August 31-September 3, 1971, 60-61.

.18 انظر:

"Iranian People's New Achievementgs in Safeguarding Their Oil Rights," *PR*, August 17, 1973, 17.

.19 انظر:

"Rise of Third World and Decline of Hegemony," Xinhua, December 28, 1974 CMP-Survey of People's Republic of China Press (hereafter SPRCP), U.S. Consulate, Hong Kong, no. 5776-5770, January 6-10, 1975, 206-10.

.20 انظر:

"'Third World Oil-Producing Countries' Inalienable Rights," *PR*, January 24, 1975, 30-31.

.21 انظر:

"Iranian Prime Minister Fetes Chinese Vice Premier," Xinhua, April 5, 1975, CMP-SPCRP-75-16, 135-39 .

.22 انظر:

"Oil Producing Countries, U.S. Threat of Force Opposed," *PR*, January 24, 1975, 30-31.

.23 انظر:

Mohammed Reza Pahlavi, *The Shah's Story* (London: Michael Joseph, 1980), 135.

.24 حتى نحو عام 1970 كان القلق من أن حجم الإنفاق الدفاعي الكبير سوف يجعل خطو الإصلاح والتنمية الاقتصادية يتباطأ؛ مما قاد واشنطن إلى معارضة الميزانيات العسكرية الكبيرة التي اقترحها الشاه، وقد تغير ذلك حالما صادقت واشنطن على أن تكون إيران خلفاً لبريطانيا في حراسة شرق السويس.

.25 .Ramazani, "Emerging Patterns," 1060-61

.26 .*Asian Recorder*, March 12-18, 1973, 11278

.27 .Ramazani, *Iran's Foreign Policy*, 434

.28 انظر:

MSN Encyclopedia, http://reference.allrefer.com/country-guide-study/iran/iran154.html

29. انظر:

Yang Gongsu, "Lunsang jiushi nian" [Tumultuous Ninety Years] (Haikou:Hainan chubanshe, 1999), 282-83.

عمل يانج جونجسو في وزارة الخارجية الصينية ونقل التحذير النهائي الأخير الحاسم للهند في زمن الحرب الهندية-الباكستانية في عام 1965. ولمزيد من المناقشة حول قرار ماو بشأن الحرب مع الهند في عام 1965، بما ذلك التوثيق من الجانب الباكستاني، انظر:

John W. Graver, *Protracted Contest: Sino-Indian Rivalry in the Twentieth Century* Seattle: University of Washington Press, 2001), 203-4, 411 n. 1997.

30. انظر: بدلاً من تضييع الجهد، فإن هذا الفصل يستمد مادته بكثافة من دراسة عبيدي الممتازة:

A.H.H. Abidi, *China, Iran and the Persian Gulf* (Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press, 1982).

31. انظر:

"Chinese Foreign Minister Honored at Tehran Dinner," Xinhua, June 14, 1973, CMP-SCMP-73-26, June 25-29, 1973, 72-75.

32. النص الكامل للمعاهدة يوجد في Asian Recorder, May 27-June 2, 1972, 10795-96.

33. انظر:

S.M. Burke, *Pakistan's Foreign Policy: An Historical Analysis* (London: Oxford University Press, 1973), 354. Ramazani, *Iran's Foreign Policy*, 326.

34. Alam, *The Shah and I*, 399.

35. Ibid., 419.

36. انظر:

Yun Shuizhu, *Guoji fengyun zhong de zhongguowaijiaoguan* [Chinese Diplomats in the Midst of International Storms])Beijing: Shijie zhishi chubanshe, 1992), 130-39.

37. Daftari, "Sino-Iran Relations and 'Encounters,'" 854-76.

38. انظر:

Wang Taiping, ed., *Xin zhongguo waijiao wushi nian* [Fifty Years of New China's Diplomacy] (Beijing: Beijing chubanshe, 1999), 603.

تمت الاستعانة بوزير الخارجية السابق كيان كيشن "كاستشاري" في كتابة هذا المجلد. ووفقاً للمصدر نفسه، نقل بوتو، الذي كان وقتها وزير خارجية باكستان، توسلاً إيرانياً مشابهاً في عام 1965، وفي تلك المناسبة قامت بكين "بإصدار دعوة"، ولكن الزيارة لم تتحقق.

.39 انظر:

"Premier Chou En-lai Giives Banquet in Honor of Her Royal Highness Princess Ashraf Pahlavi," CMP-SCMP-71-17, April 26, 1971, 32-34.

.40 انظر:

Abidi, *China, Iran, and the Persian Gulf*, 63-69. Ramazani, *Iran's Foreign Policy*, 431.

.41 انظر:

"Jen-min Jih-pao Editorial: Greeting Establishment of Diplomatic Relations between China and Iran," Xinhua, August 19, 1971, CMP-SCMP-71-35, August 31-September 3, 1971, 60-61.

.42 انظر:

Hashim S. H. Behbehani, *China's Foreign Policy in the Arab World, 1955-1975* (London and Boston: Kegan Paul International, 1981), 164-88.

.43 .*Facts on File, 1975* (New York: Facts on File Inc., February 8, 1975), 65

.44 .Pahlavi, *The Shah's Story*, 135

.45 .Abidi, *China, Iran, and the Persian Gulf*, 107

.46 انظر:

Jamshid Nabavi, "A Commentary on Relations between Iran and the People's Republic of Chaina," *Relations Internationales, International Relations* (Centres des hautes etudes internartionales de university Tehran), 2 (Winter 1974-75): 127-38.

.47 انظر: "Chinese Prime Minister Honored in a lunch banquet in Tehran," Xinhua, June 14, 1973m CMP-SCMP 73-26, June 25-29, 1973, 72-75؛ التشديد من عند المؤلف.

.48 .Ibid

.49 .Ramazani, "Emerging Patterns," 1064

.50 .Abidi, *China, Iran, and the Persian Gulf*, 114-15

.51 انظر:

"Chinese Foreign Minister Honored at Tehran Dinner," Xinhua, June 14, 1973, CMP-SCMP-73-26, June 25-29, 1973, 72-75.

.52 .Alam, *The Shah and I*, 317

53. انظر: "President of Iranian Senate Fetes Chinese NPC Delegation," Xinhua, November 16, 1976, CMP-SCMP-76-47, November 1976, 240؛ التشديد من المؤلف.

54. Ibid.

55. Arjomand, *The Turban and the Crown*, 118-19. وتمثلت الخطوة الأخرى التي قام بها الشاه لتهدئة المقاتلين الإسلاميين في حل وزارة شؤون المرأة، والتي كانت النقطة الرئيسية التي تركز حولها النقد.

56. زار هوا يوغسلافيا ورومانيا، وكلاهما بلد شيوعي، قبل إيران. وزار ماو تسي تونج الاتحاد السوفيتي في عام 1950، ومرة أخرى في عام 1957. وقد جاءت زيارة دينج شياو بنج للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1979 بعد زيارة هواه لإيران.

57. Abidi, *China, Iran, and the Persian Gulf*, 166.

58. Ibid.

59. مقابلة مع سفير صيني متقاعد لدى إيران، بكين، أيلول/ سبتمبر 2004.

60. Ibid.

61. Pahlavi, *The shah's Story*, 147.

الفصل الثالث

1. Arjomand, *The Turban and the Crown*.

2. خطاب 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1978 يوجد في:
Ayatollah Ruholllah Al Khomeini, *Ayatollah Khomeini, on Issues Related to the Struggle of the Muslim People of Iran, Sppeches of January 1978-January 1980*.

3. مقابلة مع الصحيفة اليونانية *Touyuma, November 6, 1978*, in ibid., 4؛ التشديد من المؤلف.

4. انظر:
"*Tehran Times* Commentary, Chinese Tanks for Saddam Paid for by Saudis," *TT*, Febraury 26, 1983, 1.

5. مقابلة مع سفير صيني متقاعد لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بكين، أيلول/ سبتمبر 2004.

6. Ibid.

7. أقوم بتطوير هذا الموضوع في:
John W. Graver, "China's U.S. Policies," in *China Rising: Power and Motivation in Chinese Foreign Policy*, ed. Yong Deng and Fei-ling Wang, 201-43 (Landham, MD: Rowman and Littlefield, 2005).

8. انظر:

Rouhollah K. Ramazani, *Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East* (Baltimore and London: Johns Hopkins University Press, 1986).

9. .Xinhua, February 14, 1979, FBIS-CHI, February 14, 1979, A23

10. انظر:

"Iranian Prime Minister Receives PRC Ambassador," Xinhua, April 21, 1979, FBIS-CHI, April 24, 1979, I4 .

11. انظر:

"Peking Leader Apologizes for Official Visit to Shah," *Arab News,* Huly 30, 1979.

12. مقابلة مع سفير صيني متقاعد لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بكين، أيلول/ سبتمبر 2004.

13. انظر:

"Chinese Foreign Ministry Officially Issues Statement on Recent Developments in Iran-U.S. Reations," Press Release no. 79/011, November 28, 1979, Embassy of the People's Republic of China, Washington, DC.

14. انظر:

"*Renmin ribao* Discusses Impact of U.S.-Iranian Crisis," *Renmin rabao* (hereafter *Rmrb*), January 12, 1980, FBIS-CHI, January 16, 1980, B1.

15. يذكر بني صدر في مذكراته كيف اتهمه "الملالي" بأنه "مناصر لنظرية ماو تسي تونغ عن تحالف بين أوربا واليابان والعالم الثالث ضد القوتين العظميين. ومرة أخرى، كان علي أن أوضح موقفي لأن هناك فرقاً هائلاً بين فلسفتي وفلسفة ماو. وما دعاني إلى إيراد هذا هو اعتبار "الماوية" قدحاً سياسياً في إيران في الفترة 1980–1981. انظر:

Abol Hassan Bani-Sadr, *My Turn to Speak: Iran, the Revolution and Secret Deals with the U.S.* (Washington, DC: Brassey's 1989), 119.

16. انظر:

"China Hopes U.S., Iran Solve Differences through Peaceful Consultations," April 27, 1980, Press Release no. 80/018, April 30, 1980, Embassy of the People's Republic of China, Washington, DC.

17. انظر:

"PRC Official Discusses Iran Sanctions with Italian Envoy," Agenzia Nationale Stampa Associata (hereafter ANSA), Rome, April 29, 1980, FBIS-CHI, May 1, 1980, A2. ANSA is Italy's main press agency.

.18 انظر:

"Ye Jianying Congratulates Bani-Sadr on Election," Xinhua, January 30, 1980, FBIS-CHI, January 31, 1980, I1.

.19 انظر:

"PRC Islamic Leader, Party Leave for Iran," Xinhua, January 31, 1980, FBIS-CHI, February 1, 1980, I2. "Chinese Muslims Attend Iranian Ceremony, Leaders Speak," Xinhua, February 4, 1980, FBIS-CHI, February 6, 1980, I1. "Chinese Islamic Leader Leaves Iran for Home," Xinhua, Febraury 13, 1980, FBIS-CHI, February 14, 1980, I1.

.20 المعلومات عن سيرة شانج توجد في: http://info.datang.net/z/zo309.htm (تم الدخول في أيلول/ سبتمبر 2004).

.21 انظر:

"Hua Guofeng En Route to Yugoslavia Cables Bani-Sadr," Tehran International service, May 7, 1980, FBIS-South Asia, May 7, 1980, I13.

.22 انظر:

"Report of Hua Guofeng Meeting," Tehran radio, May 10, 1980, FBIS-Daily Report, South Asia, May 12, 1980, I20.

.23 انظر:

Rouhollah K. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Contending Orientations," *Middle East Journal* 43, no. 2 (Spring 1989), 202-17.

.24 انظر:

Ahmed Hashim, *The Crisis of the Iranian State: Domestic, Foreign and Security Policies in Post-Khomeini Iran*, Aldelphi Paper no. 296 (London: International Institute of Strategic Studies, 1995), 4.

.25 هذا هو التقدير الوارد في: Michael Clodfelter, *Warefare and Armed Conflicts: A Statistical Reference to Casualty and Other Figures, 1500-2000* (Jefferson, NC: McFarland, 2002), 653. والرقم الإيراني الرسمي للذين قتلوا في الحرب هو 123,000. ورقم السكان مأخوذ من البنك الدولي، مؤشرات التنمية.

.26 انظر:

Strategic Survey, 1982-83 (London: International Institute of Strategic Studies, 1983), 79-80.

.27 "Premier Zhao on Iran-Iraq Dispute," *BR*, September 29, 1980, 4.

28. انظر:
"Curbing Expansion of Iran-Iraq Conflict Is Top Priority," *RMRB*, September 25, 1980, FBIS-CHI, September 26, 1980, I2.

29. انظر:
"Ji Pengfei Issues Statements prior to Leaving for Oman," Xinhua, October 3, 1980, FBIS-CHI, October 6, 1980, I-1.

30. "China Sympathetic to Iran but Neutral on War," *TT*, February 18, 1991.

31. انظر:
"Khamenei-Ulanfu Meeting," Xinhua, February 14, 1981, FBIS-CHI, February 18, 1981, I1 .

32. انظر:
"Iran's Chinese Air Force," *Middle East Defense News* (hereafter *Mednews*) 2, no. 4 (November 21, 1988): 1-2.

33. *Facts on File, 1987*, 420.

34. "Argi-Delegation off to China," *TT*, July 18, 1982.

35. انظر:
"PRC Economic, Trade Delegation Visits Iran," Xinhua, December 30, 1982, FBIS-CHI, January 7, 1983, F3.

36. كانت الصين تحاول تحسين روابطها مع كل من نيودلهي وطهران في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، وكانت كل من هاتين العاصمتين تشك بعمق في انحياز بكين الشديد إلى واشنطن.

37. مقابلة مع سفير إيراني متقاعد لدى جمهورية الصين الشعبية، طهران، تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

38. Palmer, *Guardians of the Gulf*, 20-111.

39. انظر:
"People's Daily Critical of Soviet Position on Iran," Xinhua, January, 5, 1979, FBIS-CHI, January 8, 1979, A3.

40. انظر:
"USSR Covets Iran's Geographical Position, Oil," Beijing radio, April 22, 1979, FBIS-CHI, April 25, 1979, I8.

41. انظر:
"*Rmrb* Commentary on Khomeini's Warning to Soviets," FBIS-CHI, June 19, 1979, I1.

42. مقابلة في طهران، تشرين الثاني/ نوفمبر 2004. في تقاطع مثير للاهتمام بين العوامل الفردية والحضارية، عرض على د. كورام ثلاثة خيارات بالنسبة لمقر عمله الجديد: ألمانيا، أو اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، أو الصين. وقد ناقش الخيارات مع زوجته، وقررا اختيار الصين بسبب اهتمامها بالثقافة الصينية ومعرفتها بالتفاعلات الثقافية الصينية-الفارسية عبر التاريخ.

43. انظر: "Iran-China Vow to Fight Imperialism," *TT*, February 1, 1983.

44. مقابلة مع سفير صيني متقاعد لدى الجمهورية الإسلامية الصينية، بكين، أيلول/ سبتمبر 2004.

45. "Velayati Confers with PRC President," *TT*, September 15, 1983.

46. انظر:

"Iranian Foreign Minister's PRC Visit Continues," Xinhua, September 14, 1983, FBIS-CHI, September 15, 1983, F1.

47. انظر:

"Sino-Iran Accord for Cultural, Scientific Exchanges," *TT*, September 17, 1983.

48. انظر:

"Iranian Foreign Minister Arrives for Visit," Xinhua, September 11, 1983, FBIS-CHI, September 13, 1983, F1.

49. انظر:

"Wu Meets Iranian Leaders," Xinhua, November 25, 1984, FBIS-CHI, November 26, 1984, I2.

50. انظر:

"Sign's Joint Communiqué," Xinhua, November 26, 1984, FBIS-CHI, November 27, 1984, I1.

51. انظر: "More on Foreign Minister Wu's Visit to Iran," Xinhua, November 26, 1984, FBIS-CHI, November 27, I1؛ التشديد من المؤلف.

52. انظر:

"Briefs," Joint Publications Research Service- China: Political, Sociological, and Military Affairs (hereafter JPRS-CPS), no. 84-075, China Report, November 1, 1984, 7.

53. انظر:

Tehran IRNA, November 25, 1984, JPRS-CPS-84-089, China Report, December 19, 1984, 12.

.54 .Talks with Velayati Begin," Tehran IRNA, November 24, 1984, in ibid

.55 انظر:

"China Threatens to Call off $1 Billion Arms Deal with Iran," *International Defense DMS Intelligence 6*, no. 31 (July 30, 1984): 1.

.56 انظر:

"Iran, China Talks on Cooperation," *TT*, February 28, 1985. "Iran China Talks,"*TT*, March 4, 1985.

.57 ."Iran Seeks Ties with Genuine Friends," *TT*, March 4, 1985

.58 انظر:

"Iranian President, Zhang Jingfu Hold Talks," Xinhua, March 3, 1985, I1. "Trade Exchange Protocols Signed with Iran," Xinhua, March 5, 1985, FBIS-CHI, March 6, 1985, I1.

.59 ."Iran Seeks Ties with Genuine Friends," *TT*, March 4, 1985

.60 انظر:

James Clad, "Iran Woos Peking," *Far Eastern Economic Review* (hereafter *FEER*), June 13, 1985, 44-45.

.61 انظر:

Deng Xiaoping nianbu, 1975-1997 [Deng Xiaoping Chronicle, 1975-1997] (Beijing: Zhongyang wenxian chubanshe, 2004), 2:1055.

.62 انظر:

"Zhao Ziyang Hosts Banquet," Xinhua, June 27, 1985, FBIS-CHI, June 28, 1985, I1.

.63 انظر: *Zhongguo waijiao gaijian, 1987* [Overview of China's Diplomacy, 1987] (Beijing: Shijie zhishi chubanshe, 1987), 104. هذا هو التقويم الدبلوماسي السنوي الذي تنشره وزارة الخارجية الصينية.

.64 انظر: "China-Iran Should Join in Favor of Oppressed," *TT*, March 2, 1985, 1,3.

.65 انظر:

"Rafsanjani: Third World Can Stand against Superpowers," *TT*, August 17, 1982.

.66 انظر: "China Praises Iran's Policy of Self-Sufficiency and Independence," *TT*, June 29, 1985؛ التشديد للمؤلف.

67. انظر:
"Economic Delegation Departs for Beijing 18 Sep [sic]," Tehran IRNA, September 18, 1988, FBIS-NES-88-192, 49. "Good War Time Relations with PRC Noted," Tehran IRNA, August 18, 1988, FBIS-NES-88-160, August 18, 1988, 50.

68. انظر:
"PRC's Qi Huaiyuan Continues Talks with Official," Tehran Domestic Service, August 18, 1988, FBIS-NES-88-161, August 19, 1988, 36.

69. مقابلة مع سفير إيراني متقاعد لدى جمهورية الصين الشعبية، طهران، تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

70. انظر:
Michael Weisskppf, "China Sells Arms to Iran via Koera," *Washington Post* (hereafter *WP*), April 3, 1984, A17.

71. انظر:
"Peking Signs Lbs 1.3 Billion Deal to Give Khomeini New Arsenal," *Times* (London), March 27, 1985, 10.

وكما تشير بيانات الجمارك الصينية المقدمة في الفصل التاسع، لم تستورد الصين نفطاً من إيران حتى عام 1988. ولم تكن المصافي الصينية معدة لمعالجة الخام الإيراني الكثير الكبريت في أوائل ثمانينيات القرن العشرين. ويبدو أن الصين كانت تبيع نفطها الخام الإيراني في سنغافورة في أوائل ومنتصف ثمانينيات القرن العشرين.

72. انظر: "Iran's Chinese Air Force," *Mednews* (see above).

73. انظر:
Yitzhak Shichor, "Unfolded Arms: Beijing's Recent Military Sales Offensive," *Pacific Review 1*, no. 3 (1988): 320-30, 323.

"إيران والصين تستعدان لتوقيع اتفاقية لبيع السلاح،" الشرق الأوسط (لندن)، 29 آب/ أغسطس 1996.

74. انظر:
James Dorsey, "China Pledges to Sell Iran Nearly $600 Million in Arms," *Washington Times* (hereafter *WT*), June 8, 1987, 1.

75. يرى دليب هيرو أن صدام حسين قد صعّد حرب الناقلات كوسيلة لإرغام مجلس الأمن على التدخل؛ لكي يجبر إيران على إنهاء الحرب، وبذلك ينهي حرباً كان يخشى من أن يخسرها وقتها؛ Hiro, *The Longest War*.

76. انظر:

House of Representatives, *Developments in the Middle East, May 1986: Hearings before the Subcommittee on Europe and the Middle East of the Committee on*

Foreign Affairs, 96th Cong., 2nd sess., May 6, 1986, answers submitted by the State Department in response to congressional questions, 55.

77. انظر:
"Provisional Verbatim Record of the Two Thousand and Five Hundred and Forty-Sixth Meeting," June 1, 1984, U. N. Security Council, S/PV. 2546.

78. .Palmer, *Guardians of the Gulf*, 121

79. .Xinhua, February 6, 1987, FBIS-CHI, February 9, 1987, I1

80. .Ibid

81. .Ibid

82. *Zhongguo waijiao gaijian, 1988*, 102-3؛ انظر أيضاً:
"Sheikholeslam in Beijing," *TT*, May 24, 1987; "Persian Gulf Too Small for Superpowers presence," *TT*, May 23, 1987.

83. انظر:
Agence France-Presse (hereafter AEP), Hong Kong, June 12, 1987, FBIS-CHI, Jube 15, 1987, F2.

84. .*Zhongguo waijiao gaijian, 1988*, 102-3

85. .Tehran IRNA, July 10, 1987, FBIS-CHI, July 14, 1987, F1

86. انظر:
United Nations Security Council, "Speech by Chinese Representative Huang Jiahua," S/PV.2750, 5-10.

87. مقابلة مع سفير إيراني متقاعد لدى جمهورية الصين الشعبية، طهران، تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

88. انظر: Xinhua, July 11, FBIS-CHI, July 13, 1987, B1.

89. انظر:
"Security Council Demands a Truce in Iran-Iraq War," *New York Times* (hereafter *NYT*), July 21, 1987, 1.

90. .*Zhongguo waijiao gaijian, 1989*, 97

91. .Wang, *Xin Zhongguo waijian wushi nian*, 582

92. .Xinhua, August 27, 1987, FBIS-CHI-87-166, 3-4

93. انظر:
"Qi Huaiyuan Arrives in Iran to Actively Mediate for Peace," *Hsin Wan Pao* (Hong Kong), August 26, 1987, FBIS-CHI-87-166, August 27, 1987, 4-5.

.94 .Palmer, *Guradians of the Gulf*, 131-38

.95 .Xinhua, October 21, 1987, FBIS-CHI-87-206, October 26, 1987, 3

.96 .Xinhua, September 30, 1987, FBIS-CHI-87-190, October 1, 1987, 8

.97 انظر:

Zhuang Hanlong, "Peace, the General Trend in the World," *Jiefangjun bao* [Liberation Army Daily], August 29, 1988, FBIS-CHI-88-169, August 31, 1988, 16-17.

.98 انظر:

"Foreign Ministry Urges End to Military Conflict," Xinhua, April 19, 1988, FBIS-CHI-88-075, 2.

.99 .*Strategic Survey, 1988-89*, 173-77

.100 انظر:

"Velayati Receives Message from PRC Counterpart," Tehran IRNA, August 1, 1988, FBIS-NES-88-148, August 2, 1988, 48.

.101 انظر:

"Foreign Ministry Statement on Gulf , Angola," Beijing Domestic Service, August 9, 1988, FBIS-CHI-88-154, August 10, 1988,1.

.102 .Xinhua, August 18, 1988, FBIS-CHI-88-161, 18

.103 مقابلة مع سفير صيني متقاعد لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بكين، أيلول/ سبتمبر 2004.

.104 انظر:

"Arrives in Beijing," Tehran IRNA, October 24, 1988, FBIS-CHI-88-205,October 24, 1988, 9.

.105 انظر:

"Meets with Li Peng," Xinhua, October 24, 1988m FBIS-CHI-88-205, October 24, 1988, 9.

.106 انظر:

"Qian Qichen, Iranian Counterpart Hold Talks," Xinhua, December 15, 1988, FBIS-CHI-88-243, December 15, 1988, 10.

.107 انظر:

"Bilateral Relations Viewed," Beijing Domestic Service, December 17, 1988, FBIS-CHI-88-243, December 19, 1988, 16-17.

108. انظر:

"Iranian Foreign Ministry Official Visits," Tehran IRNA, April 11, 1989, FBIS-CHI-89-068, April 11, 1989, 12.

109. .Wang, *Xin Zhongguo waijian wushi nian*, 5844

الفصل الرابع

1. .Hashim, *The Crisis of the Iranian State*

2. انظر:

Ayatlloah Ruhollah Khomeini, *The Imam's Final Discourse: The Text of the Political and Religious Testament of the Leader of the Islamic Revolution and the Founder of the Islamic Republic of Iran, Imam Khomeini* [Tehran?]: Ministry of Islamic Culture, [1990?], 11.

3. انظر:

Lo Ping, "Notes on the Northern Journey," *Cheng Ming*, October 10, 1989, FBIS-CHI-89-190, 3-6.

4. انظر:

Richard Bernstein and Ros H. Munro, *The Coming Conflict with China* (New York: Alfred Knopf, (1997), 7, 12. Steven W. Mosher, *Hegemon: China's Plan to Dominate Asia and the World* (San Francisco: Encounter Books, 2000), 101-2. Bill Gertz, *The China Threat: How the People's Republic Targets America* (Washington, DC: Regnery Publishing, 2000), 101-8.

5. انظر:

Edard Timperlake and William C. Triplett, *Red Dragon Rising: Communist China's Military Threat to America* (Washington, DC: Regnery Publishing, 1999), 97-108.

6. ولد كل من لي و كيان في عام 1928، ولكن لي كان أكبر بشهر من كيان. وعمل كيان سكرتيراً ثانياً بالسفارة الصينية في موسكو في خمسينيات القرن العشرين عندما كان لي يدرس هندسة الكهرباء المائية في موسكو، ولاحقاً مع صعود لي بنج إلى مناصب عليا ساعد في تقدم كيان.

7. .Xinhua, October 17, 1995, FBIS-CHI-95-201, 10

8. مقتبسة في:

Yu Jianhua, "Dangdai zhong yi guanxi yu yilang dui hua zhengce dongyin" [Contemporary Sino-Iranian Relations and the Driving Factors of Iranian Policy toward China], *Xiya feizhou* [West Asis and Africa], no. 4 (1998): 43-47.

9. انظر:

"PRC's Wan Li Meets with Hashemi-Rafsanjani," Tehran Domestic Service, May 9, 1990, FBIS-NES-90-091, May 10, 1990, 42.

10. مقتبسة في: Yu, "Dangdai zhong yi guanxi.

11. انظر:

"Imam Calls for 'string' Ties with Moscow to Confront West," *TT*, February 28, 1989, 1.

12. انظر:

"Exchange of Messages Marks 'Turning Point' in Tehran-Moscow Ties," *TT*, February 28, 1989,1.

13. انظر:

"Tian Jiyun in Tehran for 4-Day Visit," FBIS-CHI-89-042, March 1989, 10-11.

14. انظر:

"Musavi Welcomes Expansion of Relations with China," *TT*, March 7, 1989, 2. "China Seeks Economic Ties with Iran," *TT*, March 5, 1989, 1.

15. "Iran, China to Improve Relations," *Arab News*, March 8, 1989.

16. "President off to China- Closer Ties in Offing," *TT*, May 9, 1989.

17. "President Leaves Today for High-Level Talks in China," *TT*, May 8, 1989.

18. انظر:

"Iran, China Sign Pact Covering Diversified Fields," *TT*, May 13, 1989, 1,5, May 13, 1989, 1,5.

19. "Zhao Takes up Khamenei's Invitation to Visit Iran," *TT*, May 11, 1989, 1,15

20. "Khamenei Arrives in China," *Arab News*, May 10, 1989

21. انظر:

"Deng, Khamenei Talk Viewed," *Rmrb*, May 12, 1989, FBIS-CHI-89-091, May 12, 1989, 14.

22. انظر:

"Talks with Muslim Leaders," Tehran IRNA, May 10, 1989, and "Visits Mosque, Temple," Xinhua, May 10, 1989, both in FBIS-CHI-89-089, May 1o, 1989, 10.

.23 .Zhongguo waijiao gaijiao, 1990, 96

.24 انظر:

"PRC's Yang Grants 'Executive' Interview," Tehran IRNA, October 26, 1991, FBIS-NES-91-209, October 29, 1991, 95-96.

.25 انظر:

"Li Peng zongli tong lafusanni zongtong huitan" [Premier Li Peng's Talks with President Rafsanjani], *Rmrb*, June 9, 1991, 1.

.26 انظر:

"Li Pemg Supports Iranian Stand on Gulf," Tehran IRNAm Auguset 18, 1990, FBIS-Chi-09-165, August 24, 1990, 13.

.27 انظر:

"Li: Gulf Crisis Should Be Resolved by Peaceful Means," *BR*, September 10-16, 1990,. 7.

.28 انظر:

"Tehran, Beijing for Peaceful Solution to P. Gulf Crisis," *TT*, October 18, 1990, 2.

.29 انظر:

"China Ready to Help with Iran's 5-Year Development Plan," *TT*, October 17, 1990.

.30 انظر:

Qian Qichen, *Waikiao shi ji* [Ten Diplomatic Episodes] (Beijing: Shijie zhishe chubanshe,2003), 97, 187-88.

.31 .Ibid

.32 .Ibid

.33 انظر:

"Li Peng, Iranian Envoy Discuss Iraq, ,Relations," Terhan IRNA, November 30, 1990, FBIS-CHI-90-232, December 3, 1990, 2"Li Peng, Iranian Envoy Discuss Iraq, ,Relations," Terhan IRNA, November 30, 1990, FBIS-CHI-90-232, December 3, 1990, 2.

.34 ."Friendship Plot," *FEER*, January 31, 1991, 6

.35 انظر:

"Yang Interviewed on Arrival in Tehran," Tehran Domestic Service, February 21, 1991, FBIS-CHI-91-036, February 21, 1991, 2.

36. انظر:

Ellis Joffe, "China after the Gulf War: The Lessons Learned" (paper prepared for the Center for National Security Studies, Los Alamos National Laboratory, November 1991).

37. .Xinhua, July 7, 1991, FBIS-CHI-91-132, July 10, 1991, 11

38. .Xinhua, July 8, 1991, FBIS-CHI-91-132, July 10, 1991, 12

39. ."Ayatollah Khamenei Receives Li," *TT*, July 9, 1991

40. ."Chinese President to Visit Iran Soon," *TT*, October 8, 1991

41. ."Ayatollah Khamenei Receives Li," *TT*, July 9, 1991

42. .Xinhua, September 11, 1991, FBIS-CHI-91-179, 16

43. .Xinhua, September 8, 1991, FBIS-CHI-91-174, September 9, 1991, 17-18

44. انظر:

"Yang Shangkun Interview with IRNA Reported," Xinhua, October 28, 1991, FBIS-CHI-209, October 29, 1991,13.

45. انظر:

"Coverage of Yang Shangkun's Continuing Iran Visit," Xinhua, October 28, 1991, FBIS-CHI-91-212, November 1, 1991, 20-21.

46. انظر:

"Daily on Hashemi-Rafsanjani Talks," *Rmrb*, November 1, 1991, FBIS-CHI-91-215, November 6, 1991, 15.

47. انظر:

"Chinese President Visits Nuclear Center in Iran," *Mednews*, November 25, 1991, LexisNexis, http://www.lexisnexis.com/

48. "إيران تمول أسلحة صينية بمبلغ 300 مليون دولار للسودان،" الشرق الأوسط (لندن)، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، FBIS-NES-91-232, December 3, 1991, 11. "إيران تمول مشتريات طائرات عسكرية صينية،" الوفد (القاهرة)، 8 كانون الأول/ ديسمبر 1991، FBIS-NES-91-240, December 13, 1991, 31.

49. انظر:

"Sudan: Arms Deal Concluded with China, Financed by Iran," Middle East News Agency (hereafter MENA), Cairo, March 31, 1996, FBIS-NES-96-063, April 1, 1996, 22.

يعتبر عضو جماعة الجهاد الإسلامي التي اغتالت أنور السادات في عام 1980 [الصحيح أنه اغتيل في عام 1981] بطلاً في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بينما يعتبر السادات خائناً للقضية الإسلامية، حيث تخلى عن النضال ضد "الكيان الصهيوني" عبر اتفاقية كامب ديفيد للسلام.

.50 في: Tehran Voice of the IRI, April 14, 1992, FBIS-CHI-92-074, April 16, 1992, 16.

.51 انظر:

Micahel Dillon, *Xinjiang- China's Muslim for Northwest* (London and New York: Routledge and Curzon, 2004), 133..

.52 انظر:

"Daily Previews President's Trip to China," Tehran Voice of the IRI, September 9, 1992, FBIS-NES-92-176, September 10, 1992, 37-38.

.53 انظر:

"New Asian Countries Group to be Studied with PRC," Tehran IRNA, December 18, 1992, FBIS-NES-92-240, December 22, 1992, 64.

.54 انظر: "الصين توفر معدات عسكرية وطاقة نووية،" الشرق الأوسط (لندن)، 11 أيلول/ سبتمبر 1992، FBIS-NES-92-180, September 16, 1992, 46.

.55 انظر:

Hashemi-Rafsanjani Sums up Three Nations Tour," Tehran IRNA, September 12, 1992, FBIS-NES-92-178, September 14, 1992, 47-48.

.56 انظر:

Major Jerry L. Mraz, "Dual Containment: U.S. Policy in the Persian Gulf and a Recommendation for the Future," research paper impartial fulfillment of graduation requirements of the Air Command Staff College, March 1997, AU/ACSC/0305/97-Q3.

.57 نص القانون متاح في موقع مبادرة الخطر النووي على:

http://www.nti.org/db/china/engdocs/iraniraq.htm

.58 Tehran IRNA, July 30, 1993, FBIS-CHI-93-146, August 2, 1993, 10.

.59 انظر:

Beijing Chnia Radio International, March 6, 1994, FBIS-CHI-94-044, March 7, 1994, 11.

.60 *Zhongguo waijiao gaijian, 1995*, 115.

.61 "Clinton Bans U.S. Oil Pacts with Iran," *WP*, March 15, 1995,1

.62 ."Clinton to Order a Trade Embargo against Iran," *NYT*, May 2, 1995, 6

.63 انظر:

"Calling Iran 'Outlaw State', Christopher Defends U.S. Trade Ban,"*NYT*, May 2, 1995, 6.

.64 انظر:

Tehran Voice of IRI, March 26, 1995, FBIS-CHI-95-058, March 27, 1995, 15-16.

.65 .Tehran IRNA, March 27, 1995, FBIS-CHI-95-059, 6-7

.66 .Tehran IRNA, March 28, 1995, FBIS-CHI-95-060, March 29, 1995, 6-7

.67 ."Economic Relations with China Viewed," *TT*, May 25, 1995

.68 انظر:

"Plan tp Counter U.S. 'Dominance'," *Asian Recorder*, June 17-23, 1996, 25699.

.69 انظر:

"U.S. a Threat to the Region," *Asian Recorder*, November 12-18, 1995, 25203-4.

.70 انظر:

"Spokesman on 'Futile' U.S. Pressure on Iran," IRNA,Tehran, April 19, 1995, FBIS-CHI-95-078, April 24, 1995, 1.

.71 .*Zhongguo waijiao gaijian, 1995*, 116-17

.72 ."Rejects U.S. Embargo on Iran," Xinhua, May 4, 1995, FBIS-CHI-95-086 1

.73 انظر:

Li Xueiang, "Alone and Helpless," *Rmrb*, May 15, 1995, FBIS-CHI-098, May 22, 1995, 4-5. "Roundup: The United States Imposes Chain Sacnctions," *Rmrb*, May 15, 1996, FBIS-CHI-96-101-3-4.

.74 انظر:

Wang Nan, "Another Example of Failure of Sanctions," *Rmrb*, July 25, 1995, FBIS-CHI-95-156, August 14, 1995, 6-7.

.75 انظر:

Zhu Mengkui, "Out of Keeping with Times," *Rmrb*, January 23, 1996, FBIS-CHI-96-021, January 31, 1996, 2.

76. انظر:
Avery Goldstein, "The Diplomatic Face of China's Grand Strategy: A Rising Power's Emerging Choice," *China Quarterly* 168 (December 2001): 835-64.

77. *Tehran Norooz*, April 20, 2002, FBIS-NES, 2002-0420. Dialog.

78. *Tehran Resalat*, December 17, 2002, FBIS-NES, 2002-1227؛ وهناك تحليل مشابه في: *Tehran Hayat-e Now*, April 20, 2002, FBIS-CHI-2002-0429. Dialog.

79. *Tehran Towse'eh*, April 22, 2002, FBIS-NES-2002-0430. Dialog.

80. *Tehran Norooz*, April 20, 2002, FBIS-NES, 2002-0426. Dialog.

81. مناقشة مع دبلوماسي صيني عمل في الشرق الأوسط.

82. "Iran's China Agenda," *FEER*, July 6, 2000. وهذا الاجتماع لوزراء الدفاع يؤكده *Zhongguo waijiao, 2201*, 123.

83. Xinhua, June 22, 2000, FBIS-CHI-2000-0622. Dialog.

84. "Chinese Minister Stresses Expansion of Ties with Iran," *TT*, January 7, 2001.

85. "Chinese Minister Meets Iranian Army Commander," *TT*, January 11, 2001.

86. "China Eager to Buy More Crude Oil from Iran," *TT*, December 10, 2000.

87. انظر:
"Economy, Iran," *Middle East Economic Digest* (hereafter *MEED*), February 22, 2002, 24.

88. انظر:
Tehran IRNA, May 3, 2004, "Iran's Rafsanjani Urges Expansion of Strategic Cooperation with China," BBC Monitoring Middle East, via Lexisnexis.

89. انظر:
"Evolution of President's Trip to China," *Tehran Abar*, June 29, 2000, FBIS-NES-2000-0801, Dialog.

90. انظر:
Tang Shiping, "Lixiang anquan huanjing yu xin shiji zhonguo da zhanlue" [Ideal Security Environment and China's Grand Strategy in the New Century], *Zhanlue yu guanli* [Strategy and Management], no. 6 (2000): 45-46.

91. انظر:
"PRC FM Spokesman: China Disapproves of Term 'Axis of Evil'," Xinhua, February 4, 2002, Dialog.

.92 Tehran IRNA, April 20, 2002, FBIS-NES-2002-0420. Dialog.

.93 *Wen hui bao* (Hong Kong), April 8, 2002, FBIS-CHI-2002-0408. كانت ألمانيا، وليبيا، وتونس، ونيجيريا دولاً أخرى زارها جيانج، Dialog.

.94 انظر:

"Iran: Khamenei, Jiang Zemin Discuss Cooperation, Opposition to U.S., Israel," Tehran Vision of the Islamic Republic of Iran Network, April 21, 2002, FBIS-NES-2002-0421, Dialog.

.95 انظر:

"Iran: FM Spokeman Comments on Jiang's visit," April 22, 2002, FBIS-NES-2002-0420. Dialog.

.96 Tehran IRNA, April 20, 2002, FBIS-NES-2002-0420. Dailog.

.97 انظر:

"AFP: PRC FM Spokesman Says China 'Hopeful' over Istanbul Meeting on Iraq Crisis," January 23, 2003, Dialog.

.98 انظر:

"Iran: Chinese Ambassador Says Tehran-Beijing Ties Significantly Improved," *Iran Daily*, March 10, 2003, Dialog.

.99 مقابلات، بكين، أيلول/ سبتمبر 2004.

.100 انظر:

"PRC: Li Guofu Predicts Iran Will Be Next U.S. Target," *Wen wei bao* (Hong Kong), March 21, 2003, Dialog.

.101 انظر:

Wang Jiping, Hong Yousheng, and Ji Liqiang, "Yilang wenti yu dagu guanxi" [The Iranian Nuclear Issue and Great Power Relations], *Meiguo yanjiu* [American Studies], no. 1 (2004): 78-90.

كان المؤلفون الثلاثة أساتذة في جامعة نانجنج وكلية شيجياشوانج لهندسة الماكينات العسكرية.

.102 انظر:

Joseph Y. S Cheng and Zhang Wankun, "Patterns and Dynamics of China's International Strategic Behavior," *Journal of contemporary China* 11, no. 31 (May 2002): 235-50.

103. انظر:

"Xinhua Carries 'Full Text' of PRC, Iran Joint Communiqué," Xinhua, June 22, 2000, Dialog.

104. مثل هذه الإعلانات الصينية-الروسية تشمل البيان المشترك على تعدد قطبية النظام الدولي، 23 نيسان/ إبريل 1997؛ البيان المشترك عشية القرن الجديد، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998؛ البيان المشترك عن الدفاع الصاروخي المضاد، 14 نيسان/ إبريل 1999؛ استنتاجات وتعليقات على معاهدة حظر الصواريخ البالستية، 10 كانون الأول/ ديسمبر 1999؛ البيان الرئاسي المشترك عن الدفاع الصاروخي المضاد، 18 تموز/ يوليو 2000.

105. *Tehran Norooz,* April 20, 2002, FBIS-NES-2002-0421. Dialog.

106. *Tehran Norooz,* April 20, 2002, FBIS-NES-2002-0426. Dialog.

الفصل الخامس

1. انظر: *China Statistical Yearbook,2003* (Beijing: China Statistics Press, 2004). مثل الكثير من الإحصائيات الصينية الرسمية، فإن هذه البيانات مختلف عليها. وبعض تقديرات السكان المسلمين في الصين تصل إلى 113 مليون مسلم.

2. انظر:

Raphael Israeli, "Muslims in China: The Incompatibility between Islam and the Chinese Order," in *Islam in China: Religion, Ethnicity, Culture, and Politics* (Boulder, CO, and New York: Lexington Books, 2002), 7-30.

3. انظر:

Ahmed Rashid, *Jihad: The Rise of Militant Islam in Central Asia* (New York: Penguin Books, 2003), 7-30.

4. انظر:

"4Main Waves of 'East Turkistan' Terrorism in Xinjiang since 1990s," *Liaowang*, September 30, 2000, no. 40, 10-11, Dialog. Igor Rotar, "The Growing Problem of Uigur Separatism," *China Brief: A Journal of Information and Analysis* (online newsletter) 4, no. 98 (August 15, 2004).

5. انظر:

R.K. Ramazani, *Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), 19-29; Ramazani, "Iran's Export of Revolution: Politics, Ends, and Means," in *The Irnaian Revolution : Its Global Impact*, ed. John Esposito, 40-62 (Miami: Florida International University Press, 1990).

6. انظر:

Sohail Mahmood, *Islamic Fundamentalism in Pakistan, Eygpt, and Iran* (Lahore, Karachi, and Islamabad, Pakistan: Vanguard Books, 1995) 152-56.

7. انظر:

Cesar Adib Majul, "The Iranian Revolution and the Muslims in the Philippines," in Esposito, *The Iranian Revolution*, 263-78.

8. .Rashid, *Jihad*, 102

9. تطرقت كثير من المناقشات مع بعض الصينيين الواصلين المتخصصين في الشرق الأوسط في بكين في أيلول/ سبتمبر 2004 إلى هذه النقطة، ومن المؤسف أن المناقشات حول هذه القضية كانت عادة بصورة عامة فقط.

10. ."IPO Head in China," *TT*, September 12, 1989, 3

11. انظر:

"Li Xiannian Meets Iranian Islamic Delegation," Xinhua, September 21, 1989, FBIS-CHI-89-182, 10.

12. .*Zhongguo waijiao gaijian, 1990*, 95

13. يعتبر الإسلام اللغة العربية اللغة الأصلية لوحي الله النهائي للإنسان. وخلافاً للمسيحية، التي ترجمت الإنجيل إلى الكثير من اللغات، يقتضي الإسلام من المؤمنين به قراءة القرآن بالعربية. وفي كثير من الحالات تكون هذه معرفة حفظية أو شكلية باللغة العربية، ولكنها برغم ذلك توفر أساساً للإتقان الأعمق للغة.

14. مناقشة مع دبلوماسي صيني عمل في الشرق الأوسط.

15. انظر:

Alī Akbar Omid Mehr, *Guzārish bih mardum: Khātirāt-i yak dīplumāt-i Jumhūrī-i Islāmī* [Report to the People: Political and Diplomatic Remembrance] [in Farsi] (Sweden: Spanga, 2000), 68, 303. I hired a native Farsi speaker to read, identify, and translate China-related portions of this 346-page work.

16. .Rashid, *Jihad*, 102, 105, 110, 172, 204

17. .*Facts on File*, 1992, 313, 405, 565

18. انظر:

"Urged to Help Bosnians," Tehran IRNA, February 18, 1993, FBIS-NES-93-032, February 19, 1993, 71.

19. .Facts on File, 1992, 894; Facts on File 1994, 423

20. ."Visits Xinjiang 12 May," Xinhua, May 12, 1989, FBIS-CHI-89-092, 25-26

21. .Dillion, *Xinjiang- China's Muslim Far Northwest*, 136, 185

22. انظر:

Xinhua, "Iranian President Concludes Tour of Xinjiang, Leaves for Hong Kong," June 25, 2000, DialogXinhua, "Iranian President Concludes Tour of Xinjiang, Leaves for Hong Kong," June 25, 2000, Dialog.

يقال أحياناً إن الزواج من امرأة واحدة هو هبة/ فرض الغرب الرئيسية الوحيدة للعالم غير الغربي. وكل من التقاليد الكونفوشية والإسلامية فيها ممارسة تعدد الزوجات. وقد احتضنت الصين الحديثة الآن الزواج الأحادي بينما تستمر إيران في التمسك بتعدد الزواج. وربما يكون من قبيل تحميل الأمر أكثر مما يحتمل النظر إلى زيارة قبر خليلة على أساس أنه رمز للإرث غير الغربي المشترك بين الصين وفارس.

23. انظر:

AFP, Hong Kong, "AFP: Iranian President to Visit Troubled Xinjiang," "Inks Trade Pact on China Trip," June 21, 2000, Dialog.

24. فيما يتعلق بوظيفة "نظام الشؤون الخارجية" في الصين، انظر: Brady, *Making the Foreign Serve China*.

الفصل السادس

1. "اتفاقية تنفيذ ضمانات معاهدة منع الانتشار النووي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية،" تقرير المدير العام لمجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التاريخ الأصلي 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 (GOV/2003/75)، وقد رفع عنه القيد في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، وتقرير بالاسم نفسه في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 (GOV/2004/83) رفع عنه القيد في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004. ويوجد الاثنان في http://www.iaea.org/publications/ documents/board/2003/gov2003.75.pdf و 2004/gov2004.83.pdf. والملحق 1 من تقرير عام 2003 هو "السجل الزمني الفني المفصل" (ويشار إليه كذلك بعدئذ)

2. "اتفاقية التعاون النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، اتصالات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إرسال تقرير يتعلق بالتصديق على اتفاية للتعاون النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية وتنفيذها، إلحاقاً بـ 42 U.S. C. 2153 (d), February 3, 1998, 105th Congress, 2nd sess., House Document 105-197 (hereafter *Agreement for Nuclear Cooperation*).

3. انظر: "News Review," *Nuclear Engineering International*, December 1984, 13, via "Iran Nuclear Chronology" (created and maintained by the Nuclear Threat Initiative [NTI] and the Nonproliferation Center of the Monterey Institute for International Studies [MIIS], available at http://www.nti.org/e_research/ei_iran_nch.html (بعدئذ اتفاقية التعاون النووي). وتحافظ مبادرة الخطر النووي ومركز منع الانتشار النووي في معهد مونتيري للدراسات الدولية على قاعدة بيانات كبيرة جداً تحتوي على مقالات عن القضايا النووية، بما في ذلك التعاون النووي بين الصين وإيران. وترتبط قاعدة البيانات هذه بـ "السجل الزمني النووي لإيران"، ولكن يشار إليها أدناه باسم مبادرة الخطر النووي - معهد مونتيري للدراسات الدولية (NTI-MIIS).

4. IAEA, "Detailed Technical Chronology".

5. *Agreement for Nuclear Cooperation*. في أيلول/ سبتمبر 1995، قال السفير الصيني لدى إيران إن التعاون النووي بين البلدين يجري بموجب اتفاقية "وقعت قبل عشر سنوات". انظر: "Iran Nuclear Chronology".

6. *Agreement for Nuclear Cooperation*, 8.

7. انظر:

"Iran, Research Reactors Details-ENRC," International Atomic Energy Agency Web site, at http://www.iaea.org/

8. "Sino-Iranian Nuclear Pact Alleged," *Nuclear Week*, May 2, 1991, 17.

9. *Nucleonics Week 33*, nos. 17-18 (1991), via "Iran Nuclear Chronology".

10. "Dimona et al.," *Economist*, March 14, 1992, 46.

11. انظر:

Tehran radio, August 3, 1991. Also *Mednews*, June 8, 1992. Both via "Iran Nuclear Chronology, 1991".

12. تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

13. انظر:

Raymond L. Murray, *Nuclear Energy: An Introduction to the Concepts Systems, and Applications of Nuclear Processes* (Boston: Butterworth, 2001), 99-100.

14. انظر:

"Spokesman Comments on Nuclear Assistance to Iran," Xinhua, November 4, 1991, FBIS-CHI-91-214, November 5, 1991, 19.

15. انظر:

Shirley A. Kan, *Chinese Proliferation of Weapons of Mass Destruction: Background and Analysis*, Report no. 96-767F (Washington, DC: Congressional Research Service, September 13, 1996).

16. انظر:

Mark Gorwitz, "Foreign Assitance to Iran's Nuclear and Missile Programs: Emphasis on Russian Assistance, Analysis and Assessment" (unpublished manuscript, October 1998), 23.

17. انظر:

"Uranium Exploration with China," *Iran Brief*, May 6, 1996. "U.S. Protests Chinese Hex Plant," *Iran Brief* July 3, 1997.

18. ."Iran's Uranium Program," *Iran Brief*, June 1, 1995, 11

19. انظر:

Reza Aghazadeh, "Iran's Nuclear Policy: Peaceful, Transparent, Independent" (presentation to IAEA Headquarters, Vienna, May 6, 2003).

20. ."U.S. Protests Chinese Hex Plant," *Iran Brief* July 3, 1997

21. انظر:

Tehran radio, January 20, 1990, from "An Iranian Nuclear Chronology, 1987-1992," *Mednews* 5, nos. 17-18 (June 8, 1992), via NTI-MIIS database.

22. انظر:

"Micro-nuclear Reactor Contract with Iran Sigend," Xinhua, June 11, 1990, FBIS-CHI-90-113, June 12, 1990, 13.

23. انظر:

Mark Hibbs, "Sensitive Iran Reactor Deal May Hinge on MFN for China," *Nucleonics Week*, October 1, 1992, 5-6, via NTI-MIIS database.

24. انظر:

Douglas Frantz, "Iran Closes in on Ability to Make Atomic Bomb" *Los Angeles Times* (hereafter *LAT*), June 19, 2003. Also Frantz, "Iran Says It Received 1,800 Kg of Uranium from China," Deutsche Presse-Agentur, June 10, 2003, vis LexisNexis.

25. .IAEA, "Detailed Technical Chronology"

26. "جمهورية الصين الشعبية تزود بالتقنية النووية"، صوت الكويت (لندن) 11 تموز/ يوليو 1991،
JPRS- Transnational Nuclear Development (hereafter TND), no. 91-0012, ،4-1
.August 8, 1991, 19-20

27. انظر:
"Nuclear Facilities," *Mednews*, June 8, 1992, from "Iran Nuclear Chronology".

28. انظر:
Bill Gertz, "Chinese Build Reactor for Iranina Prgram," *WT*, October 16, 1991, A3.

29. انظر:
"Iran Insists Nuclear Supplies Aren't for Arms," *San Francisco Chronicle*, November 1, 1991, A12.

30. انظر:
"Spokesman Comments on Nuclear Assistance to Iran," Xinhua, November 4, 1991, FBIS-CHI-214, November 5, 1991, 19.

31. انظر:
"Agreements on Nuclear Cooperation Ratified," Tehran IRNA, April 13, 1993, FBIS-NES-93-070, April 14, 1993, 49.

32. انظر:
Nuclear News, October 1992, 17-18. Elaine Scioliono, "China Will Build A-Plant for Iran," *NYT*, September 11, 1992, A6.

33. ."The China-Iran Nuclear Cloud," *Mednews* 4, no. 20 (July 22, 1991): 1-2

34. انظر:
"Iranian Ambassador on Hashemi-Rafsanjani Visit," FBIS-CHI-92-184, September 22, 1992, 14.

35. انظر:
Hibbs, "Sensitive Iran Reactor Deal May Hinge on MFN for China," 5-6N for China," 5-6.

36. أنظر:
"Signs Nuclear Power Station Accord," FBIS-CHI-93-033, February 22, 1992, 9.

37. انظر:
"Rafsanjani on Nuclear Cooperation," Xinhua, February 17, 1993, FBIS-CHI-93-033, February 22, 1993, 8.

38. انظر:

Steven Murfson, "Chinese Nuclear Officials See No Reason to Change Plans to Sell Reactor to Iran," *WP*, May 18, 1995, A22.

39. Murray, *Nuclear Energy*, 174-79.

40. انظر:

"Technology Transfer (China/Iran)," *S&T Perspective 5* (June 30, 1995): 6, from "Iran Nuclear Chronology".

41. انظر:

"Transfer' of Nuclear Device to Iran Cited," Zhongguo tongxunshe China news agency), April 21, 1995, FBIS-CHI-95-078, April 24, 1995, 8-9.

42. انظر:

"Russia, China, Iran, and India Agree to Fusion R&D Cooperation," *Nucleonionics Week*, February 21, 1996, 15, via Nuclear Threat Initiative, Center for Nonproliferation Studies, China-Iran Missile Abstracts database, http://www.nti.org/e_research/e7_databases.html (hereafter "NTI-CNS missiles database").

43. Murray, *Nuclear Energy*, 107-9. مناقشة مع نولاند هيرتل فيزيائي نووي في معهد جورجيا للتقنية.

44. انظر:

Leonard S. Spector, *Going Nuclear* (Cambridge, MA: Ballinger Publishing Company 1989), 46-48.

45. انظر:

Charles Ferguson and Jack Boureston, "IAEA Puts Iranian Laser-Enrichment Technology in the Spotlight," *Jane's Intelligence Review* 6, no. 7 (July 2004): 38-4.

46. تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

47. مقابلة مع فيزيائي/ محلل نووي في معهد دراسات وتحليل الدفاع، نيودلهي، كانون الثاني/ يناير 2005.

48. Mark Hibbs, "German-U.S.Nerves Frayed," *Nuclear Fuel*, March 14, 1994.

49. تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

50. انظر:

"Iran May Be Usin Lasers to Harvest Fuel for Nukes," *Oakland Tribute*, September 11, 2003, http://www.oaklandtribune.com/.

51. انظر:

"Iran Laser Program Shocks Experts," *Tri-Valley Herald*, November 12, 2003, http://www.trivalleyherald.com/

52. انظر:

"Iran's IR-40 Reactor: A Preliminary Assessment," Firstwatch International, November 2003, http://www.firstwatchint.org/

53. .Frantz, "Iran Closes in on Ability"

54. .Ibid

55. انظر:

Herbert Krosney, *Deadly Business, Legal Deals and Outlaw Weapons: The Arming of Iran and Iraq, 1975 to the Present* (New York: Four Walls Eight Windows, 1993), 268-69.

56. .Hibbs, "German-U.S. Nerves Frayed"

57. ."Uranium Exploration with China," *Iran Brief*, May 6, 1996

58. IAEA, "Detailed Technical Chronology". إن تصنيف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإمدادات منشأة تحويل اليورانيوم في "منتصف التسعينيات" يناسب التقارير في ذلك الوقت عن تورط الصين في تزويد إيران بمنشأة تحويل اليورانيوم وتشييدها. وقد أوردت الصين نفسها في وقت لاحق تزويد إيران بمنشأة تحويل اليورانيوم. وأخيراً، يشير "السجل الزمني الفني المفصل" للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن "المزود الأجنبي" أنهى تعاقده على منشأة تحويل اليورانيوم في عام 1997. وهذا التاريخ أيضاً يناسب إلغاء الصين، تحت الضغط الأمريكي، التعاون النووي مع إيران في عام 1997.

59. "السجل الزمني الفني المفصل" للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونسبة هذا إلى الصين بالتحديد مستنتج بالتوافق مع الهامش السابق.

60. .Bill Gertz, "Iran Gets China's Help on Nuclear Arms," *WP*, April 17, 1995

61. انظر:

"Iran Told IAEA It Will Build Chinese UF6 Plant at Isfahan," *NuclearFuel*, vol. 21, no. 26 (December 16, 1996).

62. ."U.S. Protests Chinese Hexplant," *Iran Brief*, July 3, 1997

63. "السجل الزمني الفني المفصل" للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

.64 انظر:

Mark Hibbs, "U.S. in 1983 Stopped IAEA from Helping Iran Make UF6," *NuclearFuel 28*, no. 16 (August 4, 2003):12.

.65 .Aghazadeh, "Iran's Nuclear Policy"

.66 انظر:

Mark Hibbs, "Iran, China Said to Disagree Only on Site Selection for New PWR, " *Nucleonics Week*, October 5, 1995, 1, 8,-9.

أيضاً "الخطط النووية مع الصين على وشك الانهيار"، الشرق الأوسط (لندن)، 21 أيار/ مايو 1995. الاثنان من "السجل النووي لإيران".

.67 انظر:

"Chinese Diplomat Interviewed on Nuclear Assistance," *Tehran Resalat* (Tehran), September 12, 1995, FBIS-NES-95-187, September 27, 1995, 52-53.

.68 انظر:

"Foreign Ministry Holds Regular News Conference on Nuclear Cooperation with Iran," Tehran IRNA, January 9, 1996.

.69 ."Iran's Chinese Shopping List," *Iran Brief*, October 1, 1996, 4-5

.70 انظر:

Barton Gellman, "Reappraisal Led to New China Policy, " AFP, Hong Kong, October 21, 1997, NTI-MIIS.

.71 انظر:

"AFP: Spokesman Calls for Nuclear Accord," AFP, Hong Kong, October 21, 1997, NTI-MIIS.

.72 انظر:

"Iran Admits Chinese Link Severed," *Nuclear Engineering International*, January 31, 1998, via "Iran Nuclear Chronology".

.73 .Gorwitz, *Foreign Assitance to Iran*, 29

.74 .Timperlake and Triplett, *Red Dragon Rising*

.75 .*Facts on File, 2003*, 421-22, 531

.76 ."China Diplomat Interviewed on Nuclear Assistance" (see above)

.77 انظر:

"Kharrazi Says China Opposes Referring Iran's Nulcear Case to UNSC," Tehran IRNA, November 6, 2004, Dialog.

.78 انظر:

"Iran: Chinese Envoy Upbeat on Economic Ties; Supports Right to Nuclear Energy," Tehran IRNA, August 5, 2004, Dialog.

.79 انظر:

"PRC [sic] Envoy to UN Zhang Yan Urges Peaceful Resolution of Iranian Nuclear Issue," Xinhua, September 19, 2004, Dialog.

.80 انظر:

"PRC Envoy to UN Calls for Solving DPRK, Iran Issues through Dialogue," Zhongguo wang (China Internet), Beijing, November 3, 2004, Dialog.

.81 انظر:

"IRNA: China Says IAEA'Only Proper Forum' to Resolve Iran Nuclear Case," Tehran IRNA, September 16, 2004, Dialog.

.82 انظر:

"Kharrazi Says China Opposes Referring Iran's Nuclear Case to UNSC" (see above).

.83 انظر:

"RMRB Urges Dialogue on Dealing with Iran Nuclear Case to UNSC" (see above).

.84 انظر:

"Chinese FMN Says Referring Iran Nuclear Case to UN Would Complicate Standoff," Tehran IRNA, November 6, 2004, Dialog.

.85 انظر:

"Daily Wants China to Stop Iran Dossier Going to UN Security Council," *Aftab-e Yazd*, November 7, 2004, Dialog.

.86 انظر:

"Iran Sends 'Secret Envoy' to PRC for Support at IAEA," *Sankei Shimbun*, March 11, 2005, Dialog.

.87 انظر:

"Iran, China DiscussExpansion of Mutual Regional Cooperation," Tehran IRNA, November 6, 2004, Dialog.

الفصل السابع

1. انظر:
Zezid Sayigh, "Arms Production in Pakistan and Iran: The Limits of Self-Reliance," in *Military Capacity and the Risk of War: China, India, Pakistan, and Iran*, ed. Eric Arnett, 176-94 (London: Oxford University Press, 1999).

2. انظر:
Lu Ning, *The Dynamics of Foreign Policy Decisionmaking in China* (Boulder, CO: Westview Press, 2000), 122, 136-37, 155.

3. .Hiro, *The Longest War*, 112, 122, 172-75, 194

4. انظر:
Yitzhak Shichor, Mountains out of Molehills: Arms Transfers in Sino-Middle East Relations," *Middle East Review of International Affairs* 4, no. 3 (September 2000).

5. .Xinhua, April 19, 1983, FBIS-CHI, April 19, 1983, A1

6. .*Ta Kung Pao*, June 5, 1986, FBIS-CHI, June 5, 1986, W1

7. ."Ya Yilin Denies Arms, Missiles Sale to Iran," *Mananma Wakh* (Al Sariqah)

8. .Hong Kong AFP, April 7, 1987, FBIS-CHI, April 8, 1987, I1

9. انظر:
"Ghali Cites PRC Denial of Arms to Iran," MENA (Cairo), November 9, 1987, FBIS-NES-87-127, November 10, 1987, 28.

10. .*Facts on File*, *1988*, 172

11. .Shichor, "Unfolded Arms," 320-30

12. .Xinhua, July 29, FBIS-CHI, July 29, 1987, F2

13. انظر:
News Conference, June 22, 1983, *Department of State Bulletin*, August 1983, 8.

14. انظر:
Stephen R. Shalom, "The United States and Iran-Iraq War," http://www.zmag.org/zmag/articles/ShalomIranIraq.html

15. انظر:

Anthony H. Cordesman, *Iranian Arms Transfer: The Facts* (Washington, DC: Center for Strategic International Studies, October 2000). Kenneth Katzman, *Iran:*

Arms and Weapons of Mass Destruction Suppliers, report to Congress RL 30551 (Washington, DC: Congressional Research Service, January 3, 2003).

16. إذاعة طهران الداخلية، 21 كانون الثاني/ يناير 1990، FBIS-NES-90-010, January 25, 1990, 48.

17. انظر:

"Yang Shangkun Meets Iranian Defense Minister," Xinhua, March 11, 1991, FBIS-CHI-90-200, October 16, 1990, 13.

18. انظر:

"Ding Henggao Leads Defense Delegation to Iran," Xinhua, March 11, 1991, FBIS-CHI-91-048, March 12, 1991, 17.

19. «مناقشة إنتاج الصواريخ مع جمهورية الصين الشعبية»، الاتحاد، أبوظبي 18 أيلول/ سبتمبر 1989، FBIS-NES-89-181, September 20, 1989, 56.

20. Sayigh, "Arms Production in Pakistan and Iran."

21. "China Arms for Iran," *Asian Defense Journal*, June 1984, 104.

22. "China (People's Republic)" *Milavnews*, February 1991.

23. انظر:

"Beijing Reportedly Buys Iraqi MiGs from Iran," Tokyo Kyodo, January 8, 1993, FBIS-CHI-93-005, January 8, 1993, 9.

24. انظر:

Tan Han, "Meiguo junking zhengce de yanbian [Evolution of U.S. Arms Control Policy], *Guoji wenti yanjiu* [International Studies], no. 4 (October 13, 1993): 18-22, 48.

25. انظر:

Bu Ran, "Missiles: Proliferation and Control," *BR* 34, no. 48 (December 2-8, 1991): 14.

26. انظر:

Hua Di, "China's Case: Ballistic Missile Proliferation," in *The International Missile Bazaar: The New Suppliers Network*, ed. William Potter and Harlan Jenks, 173-77 (San Francisco: Westview Press, 1994).

27. انظر:

Robert E. Mullins, "The Dynamics of Chinese Missile Proliferation," *Pacific Review* 8, no. 1 (1995): 137-57. John Wilson Lewis and Hua Di, "China's Ballistic Missile Programs," *International Security 17*, no. 2 (Fall 1992): 5-40.

.28 الصينيون يشاركون في حوار ثنائي المسار حول الانتشار النووي، انظر:

Evan S. Medeiros, 3rd *U.S.-China Defense Conference on Arms Control, Disarmament and Nonproliferation, U.S.-China Arms Control and Nonproliferation Cooperation: Progress and Prospects*, conference report, Center for Nonproliferation Studies (Monterey, CA: Monterey Institute of International Studies, September 2000), 17.

.29 .Tan, "Meiguo junkong zhengce de yanbian."

.30 انظر:

Saideh Lotfian, "Threat Perception and Military Planning in Iran: Crdible Scenarios of Conflict and Opportunities for Confidence Building," in a Arnett, *Military Capacity and the Risk of War*, 199-200.

.31 بيان د. ست كاروس، محلل البحوث بمركز التحليلات البحرية، "عواقب المبيعات العسكرية الصينية لإيران"، جلسة استماع أمام لجنة العلاقات الدولية، مجلس الشيوخ، الكونجرس 104، الجلسة الثانية، 12 أيلول/ سبتمبر 1996، 4.

.32 انظر:

"Iran's Chinese Hy-2 Missiles and Iraq French Exocets," *International Defense Review*, June 1987, 715.

.33 .Carus, "Consequences of China's Military Sales to Iran," 5, 31

.34 انظر:

"Tehran Upgrades Chinese Missiles," *IAEA Daily Press Review*, January 12, 2000. "China's Missiles Exports and Assistance to the Middle East," Monterey Institute of International Studies, http://cns.miis.edu/iiop/. Hereafter cited as NTI-MIIS Missile database.".

.35 .Katzman, *Iran: Arms and Weapons of Mass Destruction Suppliers*, 15

.36 انظر:

"Cohen Says Iran Is Testing a Cruise Missile," *NYT*, June 18, 1997. Paul Mann, "China Alleged Top Trafficker in Mass Destruction Weapons," *Aviation Weeek and Space Technology*, August 4, 1997, 42.

.37 انظر:

Shirley A. Kan, *China and Proliferation of Weapons of Mass Destruction and Missiles: Policy Issues*, Report no. RL 31555 (Washington, DC: Congressional Research Service, updated August 8, 2003), 12.

38. انظر:

Jane's Strategic Weapons Systems, ed. By Duncan Lennox (Surrey, UK: Jane's Information Group, 2004), 65-67.

39. انظر:

"Iran Adds New Threat with Cruise Missile Test," *Jane's Defence Weekly*, February 7, 1996, 14. *Jane's Fighting Ships, 2003-2004*, ed. Stephen Saunders (Surrey, UK: Jane's Information Group, 2004), 339.

40. انظر:

Jane's Naval Weapons Systems, ed. E.R. Hooton (Surrey, UK: Jane's Information Group, 2001), 298-99.

41. انظر:

"China, Iran Share Missile Know-How," *Jane's Defence Weekly*, December 4, 2002, 15.

42. إيران والصين على وشك توقيع اتفاقية لمبيعات الأسلحة، الشرق الأوسط (لندن)، 29 نيسان/ إبريل 1996، Dialog.

43. انظر:

"China Agrees to Deal with Iran on Missiles," *WT*, August 19, 1999, 1. Cordesman, *Iranian Arms Transfers*, 8. Katzman, *Iran: Arms and Weapons of Mass Destruction Suppliers*, 16.

44. *Jane's Fighting Ships, 2003-2004*, 341.

45. انظر:

Jane's Underwater Warfare Systems, 2004-05, ed. Anthony Watts (Surrey, UK: Jane's Information Group, 2004).

ويسُوق هذا المجلد ما نصه، «توحي التقارير بأن [هذه الألغام] ربما تكون قد دخلت الخدمة لدى القوات الإيرانية»، وقد أشار كاروس في شهادته في عام 1996 أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بأن إيران كانت تحاول الحصول على هذا اللغم من الصين.

46. انظر:

Christopher Chant, *Air Defense Systems and Weapons: World AAA and SAM Systems in the 1990s* (London: Brassey's Defense Publishers, 1989), 3.

47. انظر:

Jane's Land-based Air Defence, 2004-05, ed. James C. O'Halloran (Surrey, UK: Jane's Information Group, 2004), 15, 138.

48. انظر: "China Steps up Air-Defense Work in Iran's Borders." *WT*, October 18, 2001.
انظر أيضاً: بيان جاري ميهولن، اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى وآسيا، لجنة العلاقات الخارجية، مجلس الشيوخ الأمريكي، 6 أيار/ مايو 1997.

49. انظر:

SIPRI, "Ballistic Missile Programs in the Third Wordl," in SIPRI *Yearbook: World Armaments and Disarmament, 1989* (Oxford and New York: Oxford University Press, 1989), 297-98.

50. انظر:

Seth Carus and James Bermudez, "Iran's Growing Missile Forces," *Jane's Defence Weekly* 10, no. 3 (July 23, 1988): 126-31.

51. انظر:

Kan, *China and Proliferation*, 16. Also, "Proliferation Briefing," *Mednews*, December 21, 1992, 5.

52. انظر:
Duncan Lennox, "Iran's Ballistic Missiles Projects: Uncovering the Evidence," *Jane's Intelligence Review*, June 1998, 24.

53. انظر:
Korean Central News Agency, October 25-26 1983, "Iranian Prime Minister's Visit to North Korea," BBC Summary of World Broadcasts, October 29, 1983, in NTI "Iran Profile, Missile Chronology, 1960s-1984," http://www.nti.org/e_research/profiles/Iran/missile/1788.html

54. Cordesmn, *Iranian Arms Tranfers*, 20.

55. انظر:
Joseph S. Bermudez, *A History of Ballistic Missile Development in the DPRK*, Occasional Paper no. 2 (Monterey, CA: Monterey Institute of International Studies, Center for Nonproliferation Studies, November 1999), 10-13.

56. Carus and Bermudez, "Iran's Growing Missile Forces," 130.

57. Sayigh, "Arms Production in Pakistan and Iran," 187.

58. "Proliferation Breifing," *Mednews*, December 21, 1992, 5.

59. انظر:

"Iran Seeking Solid Rocket Fuel," *Iran Brief*, January 9, 1995, 8. "China Backs off from Iran- Maybe," *Iran Brief*, November 11, 1997, 1,2.

.60 انظر: Michael Eisenstadt, *Chinese Military Assistance to Iran: An Overview*، شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، الكونجرس الأمريكي، 12 أيلول/ سبتمبر 1996، 37–40.

وانظر أيضاً: "Iran's Chinese Shopping List," *Iran Brief*, October 1, 1996.

.61 انظر:

"The Tondar-68 and Iran-700 Programme," *Jane's Intelligence Review*, April 1992, 151. "Iranian SSMS in Production," *Aerospace/Defense Markets and Technology*, April 1991, 156, NTI-MIIS missile database.

.62 انظر:

"Proliferation Briefing," *Mednews*, December 21, 1992, 5. Mullins, "The Dynamics of Chinese Missile Proliferation," 137-57. Lewis and Hua, "China's Ballistic Missile Programs," 5-40.

.63 Shichor, "Mountains out of Molehills."

.64 انظر:

"Sino-Iran Arms Links," *Daily Telegraph*, September 10, 1992, NTI-CNS missile database.

.65 يقول أحد المصادر إن صاروخاً واحداً من نوع M-11 قد نقل في عام 1992. انظر:
"Iran's Ongoing Buying Binge," *WT*, June 4, 1992, G3, NTI-CNS missile database.

.66 انظر:
"Iran/China in Secret Missile Project," *Flight International*, May 23, 1993, 16, NTI-CNS missile database.

.67 انظر:
"DPRK and PRC Co-operation in the Iranian Missle Programme," *Jane's Intelligence Review*, April 1992, 151.

.68 انظر:
Elaine Sciolino, "C.I.A. Report Says Chinese Sent Iran Arms Components," *NYT*, June 22, 1995, 1, 6.

.69 انظر:
"Special Report: The Zelzal Missile Program," *Iran Brief*, September 9, 1996, 1-2.

.70 انظر:

"Iran Has Acquired Chinese Missile- IISS," Reuters, October 12, 1994. "Sneaking in the Scuds," *Newsweek*, June 22, 42-46. Both from NTI-MIIS missile database.

71. انظر:
"Iran's Chinese Shopping List," *Iran Brief*, October 1, 1996. "N-Tech Sold to Iran," *Asian Recorder*, December 23-31, 1996, 26128.

72. انظر:
James Bruce, "Iran and China in $4.5 Billion Partnership," *Jane's Defence Weekly*, September 11, 1996, 3.

73. .Mann, "China Alleged Top Trafficker in Mass Destruction Weapons," 42

74. انظر:
China Joins Forces with Iran on Short-Range Missile," *WT*, June 17, 1997, A3. "China, Iran Align to Develop Short-Range Missiles: Report," *Times of India*, June 18, 1997, 14.

75. انظر:
"China Aids Syria and Iran in Long Range Missile Development," *Middle East Newsletter*, June 4, 2000, NTI-CNS missile database.

76. انظر:
"China Still Shipping Arms Despite Pledge," *WT*, April 15, 1999, NTI-MIIS missile database.

77. .*Jane's Strategic Weapons Systems*, 100-101

78. انظر:
"U.S. Protects China Arms Move," *WT*, December 7, 1998, NTI-MIIS missile database.

79. .Kan, *China and Proliferation*, 9-10

80. وكالة المخابرات المركزية "تقرير غير مصنف للكونجرس عن اقتناء التقنية ذات العلاقة بأسلحة الدمار الشامل والذخائر التقليدية المتطورة"، 1 تموز/ يوليو-31 كانون الأول/ ديسمبر 2003، .www.cia.gov/cia/reports/index.html

81. انظر:
"Iran Enhances Existing Weaponry by Optimizing Shahab-3 Ballistic Missile," *Jane's &R*, February 2004, 8.

82. ."News in Brief," *Jane's Defence Weekly*, January 7, 1989, 8

83. انظر:
"Five Nations Help Iran with Satellites," *Defense News*, August 10-16, 1998, NTI-CNS missile database.

.84 انظر:

Eric Croddy, "China's Role in the Chemical and Biological Disarmament Regimes," *Nonproliferation Review* 9, no. 1 (Spring 2002): 16-47.

.85 انظر:

Pan Zhenqiang, ed., *Guoji Caijun yu Kongzhi* [International Disarmament and Arms Control] (Beijing: National Defense University Press, 1996), 167; cited in ibid, 32.

.86 .Cordesman, *Iranian Arms Transfers*, 29

.87 .Katzman, *Iran: Arms and Weapons of Mass Destruction Suppliers*, 2

.88 فيما يتعلق بالذكرى الباقية لحادثة "ينهي" Yinhe في دوائر السياسة الخارجية الصينية، انظر:

David M. Lampton, *Same Bed, Different Dreams: Managing U.S.-China Relations*, 1989-2000 (Berkeley: University of California Press, 2001), 77-78.

.89 ,Nayan Chanda, "Drifting Apart," *FEER* 156, no. 34 (August 26, 1993), 10-11

.90 فيما يتعلق بحادثة ينهي، انظر:

Patrick Tyler, *A Great Wall, Six Presidents and China: An Investigative History* (New York: A Century Foundation Book, 1999), 396-400.

.91 انظر:

Foreign Ministry Statement, *Rmrb*, September 5, 1993, FBIS-CHI-93-171, September 7, 1993, 2-3.

.92 .Ibid

.93 .Ibid

.94 انظر:

Foreign Ministry Holds Regular News Conference," Xinhua and AFP, July 18, 1995, FBIS-CHI-95-137, July 18, 1995, 1.

.95 انظر:

R. Jeffery Smith, "Chinese Exports Fuel Iran Effort on Poison Gas," *International Herald Tribune* (hereafter *IHT*), March 9-10, 1996.

.96 انظر:

"Iran Denies U.S. Charges on Chemical Weapons," Xinhua, November 12, 1995, FBIS-CHI-95-218, November 13, 1995, 2.

97. انظر:

"China: Paper Cites CIA Report on Weapons to Iran," *Kongping Kuo Jih Pao* (Hong Kong), September 15, 1997, FBIS-CHI-97-262.

98. انظر:

"Nerve Gas Produced with China's Help," *Asian Recorder*, July 2-8, 1998, 27397. "Britain Reports China Helping Iran to Make 'Advanced' Nerve Gas," *China Reform Monitor*, no. 78 (June 1, 1998):1.

99. CIA, "Unclassfied Report to Congress" (see above).

100. انظر:

"Spokesman Denies Missile Technology Sale to Iran," Xinhua, February 13, 1992, FBIS-CHI-92-030, 1.

101. AFP, Hong Kong, July 18, 1995, FBIS-CHI-95-137, July 18, 1995, 1.

102. انظر:

"Spokesman Refutes U.S. Allegations Over Missiles," *China Daily*, November 24, 2000, 1I.

103. انظر:

"AFP: PRC Foreign Ministry 'Statement' on U.S. Sanctions on Weapons Trade with Iran," January 25, 2002, Dialog.

104. انظر:

James Bruce, "China's $4.5 Billion Deal with Iran Cools as Funds Fail," *Jane's Defence Weekly* 26, no. 11 (August 6, 1997):14.

105. مناقشات دارت في بكين، أيلول/ سبتمبر 2004. وقد تمت هذه الملاحظة في سياق التجارة الصينية-الإيرانية بشكل عام، وليس حصراً على التجارة العسكرية، ولكن المنطق يوحي بأن المبدأ نفسه قد يعمل في القطاعين العسكري والمدني.

الفصل الثامن

1. مجلس الشيوخ الأمريكي، لجنة الشؤون الخارجية، جلسة استماع للجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، مقتبسة في:

Barry Rubin, "China's Middle East Strategy," in *China and the Middle East: The Quest for Influence*, ed. P.R. Kumaraswamy (New Delhi: Sage Publications, 1999), 114.

2. انظر:

China: Arms Control and Disarmament, Information Office of the State Council of the PRC, November 1995, *BR*, November 27-December 3, 1995, 13 (hereafter Arms Control White Paper).

3. .Ibid., 18

4. .Ibid., 13

5. انظر:

On Qian-Christopher Talks," *Wen wei bao* (Hong Kong), April 19, 1995, FBIS-CHI-95-086, May 4, 1995 " 'Special Article'.

6. انظر:

Patrick Tyler, "China Said to Offer Iran U.S. Nuclear Technology," *IHT*, October 24, 1985, 1, 2. "China, Iran Playing Nuclear Footsie," *U.S. News and World Report*, November 4, 1985, 9.

7. .Nayan Chanda, "Technology Cocooned," *FEER*, November 5, 1987, 34

8. انظر:

"China Is Iran's Chief Source of Weapons, U.S. Officilas Say," *IHT*, August 27, 1986. "Sales Complaints," *Aviation Week and Space Technology*, September 1, 1986, 35.

9. .*Facts on File*, 1987, 145, 420

10. انظر:

James Mann, *About Face: A History of America's Curious Relation with China, from Nixon to Clinton* (New York: Alfred Knopf, 1999), 168.

11. ."China, Despite Denials, Is Reported Arming Iran," *IHT*, October 29, 1987

12. انظر:

"U.S. Says China May Be Sending Iran More and Perhaps Deadlier Missiles," *IHT*, December 25-26, 1987.

13. .Lu, *The Dynamics of Foreign Policy*, 155n. 15

14. انظر:

R. Bates Gill, "Two Steps Forward, One Step Back: The Dynamics of Chinese Nonproliferation and Arms Control Policy-Making in an Era of Reform," in *The Making of Chinese Foreign and Secuirty Policy in the Era of Reform*, ed. David M. Lampton (Stanford, CA: Stanford University Press, 2001), 268.

15. انظر:
"Gulf over Arms Sales," *FEER*, February 25, 1988, 13. "U.S. Suspects China Will Widen Arms Sales to Iran," *NYT*, March 13, 1988, 11.

16. ."U.S. Concerned Beijing May Sell Jets to Iran, *IHT*, March 14, 1988

17. انظر:
"U.S. Alarmed at China's Middle East Arms Sales," *Independent*, September 7, 1988.

18. ."Tracking Arms: A Study in Smoke," *WP*, April 3, 1999, 3

19. انظر:
"Iran Nuclear Chronology, 1991." Jeffrey Smith, "Officials Say Iran Is Seeking Nuclear Weapons Capability," *WP*, October 30, 1991, A1.

20. انظر:
"An Iranian Bomb," *WP*, January 12, 1992, C7. "U.S. Investigating Chinese Nuclear Assistance to Iran," *LAT*, October 31, 1991, A4.

21. مثلاً، تعليقات نائب الرئيس آية الله مهاجراني في منتصف 1991، مقتبسة في: "A 15 Year Ambition," *Mednews*, June 8, 1992.

22. انظر:
Jeffrey Smith, "China-Iran Nuclear Tie Long Known," *WP*, October 31, 1991, A1. Douglas Frantz, "U.S. Investigating Chinese Nuclear Assistance to Iran," *LAT*, October 31, 1991, A4.

23. ."Iran Determined to Get A-Bomb, U.S. Believes," *LAT*, March 17, 1992, 1

24. .Chen Guoqing, letter to the editor, *WP*, July 2, 1991

25. .Arms Control Wjite Paper, 18

26. انظر:
"Qian Qichen Speaks on Nuclear Export Policy, " Zhongguo xinwenshe, April 19, 1995, FBIS-CHI-95-076, April 20, 1995, 2-3.

27. .Qian, *Waijiao shi ji*, 190

28. انظر:
James Baker, *The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989-1992* (New York: Putnam's Sons, 1995), 594.

.29 انظر:

Robert L. Suettinger, *Beyond Tiananmen: The Politics of U.S.-China Relations, 1989-2000* (Washington, DC: Brooking Institution Press, 2003), 130-3. Thomas Friedman, "Baker's China Trip Fails to Produce the Pledge on Rights," *NYT*, November 18, 1991, 1,4.

.30 انظر:

"Baker Fails to Win Any Commitments in TGalking in Beijing," *NYT*, November 17, 1991, 1.

.31 انظر:

Gerald Seib, "Bush Lifts Sanctions against China in Expectation of End of Missile Sales," *WSJ*, Febraury 24, 1992.

.32 .Suettinger, *Beyond Tiananmen*, 133

.33 انظر:

U.S. Department of State, *Adherence to and Compliance with Arms Control and Nonproliferation Agreements and Commitments* (Washington, DC: U.S. Department of State, [2003]), 40.

.34 انظر:

"Unclassified Report to Congress on Acquisition of Technology relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Conventional Munitions, January 1, through June 30, 2002," http://www.cia.gov/cia/reports/721_reports/jan_jun2002.html

.35 انظر:

"Chinese Ire at U.S. Could Prompt More Arms Sales to Iran," *Defense News*, September 14-20, 1992, 19.

.36 انظر:

"PRC to Boycott UN Arms Talks," *Qol Yisra'el* (Jerusalem), September 16, 1992, FBIS-NES-181, September 17, 1992, 22.

.37 انظر:

Bill Gertz, "U.S., China Clash over Missile Deal," *WT*, October 4, 1994, A8. Barbara Starr, "U.S. Links Chinese Ties To Missile Exports," *Jane's Defence Weekly* 22, no. 15 (October 15, 1994): 5.

.38 ."The Secret Missile Deal," *Time*, June 30, 1997, 29

.39 انظر:

"Boucher Supports China's Commitment Not to Aid Others' Nuclear Programs," see amswers to question, November 22, 2000, http://usembassy.state.gov/posts/pk1/wwwhoo112203.html (accessed December 2, 2004).

.40 .Steve Coll, "U.S. Halted Nuclear Bid by Iran," *WP*, November 17, 1992, 1, 30

.41 انظر:

Willy Wo-lap Lam, *The Era of Jiang Zemin* (Singapore: Prentice Hall, 1999), 173-74.

.42 .Gertz, "U.S., China Clash over Missile Deal," A8

.43 انظر:

Warren Christopher, *Chances of a Lifetime* (New York: Scribner, 2001), 243-44.

.44 .Quoted in Lampton, *Same Bed, Different Dreams*, 172

.45 انظر:

Reuters, Bejing, "China Says Taiwan Key Issue at U.S. Arms Talks," November 5, 1996, NTI-CNS database.

.46 .Kan, *China and Proliferation*, 20

.47 انظر:

Steven Holmes, "U.S. Determines China Violated Pact on Missiles," *NYT*, August 25, 1993, 1,6.

.48 .Tyler, *A Great Wall, Six Presidents and China*, 396

.49 انظر:

"Official on Afghanistan, Nuclear Program," *Abrar* (Tehran), April 15, 1993, FBIS-NES-93-133, July 14, 1993, 14.

.50 "PRC's Li Lanqing Defends Nuclear Project in Iran،" الحياة (لندن)، FBIS-NES-93-
.133, July 14, 1993, 14

.51 انظر:

Bingham Kennedy Jr., "Curbing Chinese Missile Sales: From Imposing to Negotiating China's Adherence to the MTCR," *Journal of Northeast Asian Studies* 15, no. 4 (Spring 1996): 57-68.

.52 .Ibid., 63

.53 انظر:

"Joint United States-People's Republic of China Statement on Missile Proliferation," October 4, 1994; emphasis added. Available at the NTI-MIIS Web site database, at http://www.nti.org/db/china/engdocs/mtcrush.htm

.54 .Sciolino, "C.I.A. Report Says Chinese Sent Arms Components," 1, 6

.55 انظر:

"'Special Article' on Qian-Christopher Talks," *Wen wei bao* (Hong Kong), April 19, 1995, FBIS-CHI-95-086, May 4, 1995, 6-7.

.56 ."Iranian General Defects," *Jerusalem Post*, June 21, 1995, 5

.57 .Suettinger, *Beyond Tiananmen*, 240

.58 انظر:

Christopher Wren, "Mixed Signals over Status of Iran Deal," *NYT*, September 30, 1995, A4.

.59 ."Iran Nuclear Chronology, 1995"

.60 أنظر:

Barton Gellman, "Reappraisal Led to New China Policy," *WP*, June 22, 1998,1.

.61 انظر:

"Iran: U.S. Attempts to Block Chinese Nuclear Cooperation Viewed," Tehran Voice of the IRI, March 25, 1996, FBIS.

.62 .Gellman, "Reappraisal," 1

.63 .Ibid

.64 "News Briefing, Office of the Assistant Secretary of Defense (Public Affairs)"، لا يذكر تاريخ، ولكن فيما يتعلق بزيارة وزير الدفاع الصيني في كانون الأول/ ديسمبر 1996، انظر:
http://www.defenselink.mil/news/Dec1996/x121096_x1209bkg.html.

.65 انظر:

"China, U.S. Agree on Defense Contracts, Disagree on Iran,' *Times of India*, December 11, 1996, 12.

.66 .Ibid

.67 .Suettinger, *Beyond Tiananmen*, 269-70

.68 انظر:
"China's May 11, 1996 Pledge Not to Provide Assistance to Unsafeguarded Nuclear Facilities," Monterey Institute of International Studies, htt://cns.miis.edu/iiop/cnsdata.

.69 .Suettinger, *Beyond Tiananmen*, 270, 317

.70 انظر:
"Textb: Bader on Sino-American Relations, U.S. Policy Options," April 23, 1997, http://www.pnl.gov/china/bader.htm

.71 انظر:
Proliferation: Chinese Case Studies, a statement of Robert J. Einhorn, Deputy Assistant Secretary of State for Nonproliferation, Bureau of Political Military Affairs, department of State, before the committee on International Security, Proliferation and Federal Services, of the Committee on Governmental Affairs, U.S. Senate, April 10, 1997, http://www.fas.org/spp/starwars/congress/1997_h/s970410e.htm

.72 انظر:
"Chinese to Deliver Hexplant , despite Assurances," *Iran Brief*, January 6, 1997.

.73 ."Iran Nuclear Chronology, 1996"

.74 انظر:
"China Has Not Halted Military Cooperation with Iran," *Kayhan International* (Tehran), December 25, 1996, 1.

.75 انظر:
Stephen Myers, "U.S., Asserting Iran Links, Bars 2 Chinese Firms," *NYT*, May 23, 1997, 1.

.76 انظر:
Marks Hibbs, "China Agrees to End Nuclear Trade with Iran When Two Projects Completed," *Nuclear Fuel*, no. 3 (1997): 3-4.

.77 .Suettinger, *Beyond Tiananmen*, 318. Gellman, "Reppraisal."

.78 انظر:
Evan S. Medeiros, "Rebuilding Bilateral Consensus: Assessing U.S.-China Arms Control and Nonproliferation Achievements," *Nonproliferation Review* 8, no. 1 (Spring 2001): 134.

.79 انظر:
"China's Missile Exports and Assistance to Iran," NTI-CNS Fact Sheet, on NTI-MIIS database, at http://www.nti.org/db/china/miranpos.htm

.80 Gellman, "Reappraisal."

.81 .Gill, "Two Steps Forward," 269

.82 .Hibbs, "China Agrees to End Nuclear Trade," 3-4

.83 انظر:

"1985 U.S.-China Nuclear Cooperation agreement (NCA)," on NTI-MIIS database.

.84 .Reuters, October 22, 1997, NTI-MIIS database

.85 انظر:

Joseph Fitchett, "A New Chnia Embraces Nuclear Nonproliferation," *IHT*, December 11, 1997, 1.

.86 انظر:

Barton Gellman and John Pomfret, "U.S. Actions Stymied China Sale to Iran," *WP*, March 13, 1998, A10.

.87 انظر:

Semiannual "Unclassified Report tp Congress on Acquisition of Technology Relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Convetional Munitions," by Nonproliferation Cennter, Director of Central Intelligence.

وتوجد معظم التقارير في: http://www.cia.gov/cia/reports/

.88 انظر:

NRC Issues Liccenses Allowing Westinghouse tp Export Nuclear Reactor Equipment and Fuel to China," NRC News, no. 05-037, February 25, 2005, htt://www.nrc.gov.org/

والتأكيد على أن هذه كانت أول عملية بيع كبيرة للصين جاء من كيفن بيرك المسؤول الأول للعلاقات الدولية في المفوضية التنظيمية النووية. اتصال شخصي مع المؤلف، 7 آذار/ مارس 2005.

.89 انظر:

"1985 U.S-China Nuclear Cooperation Agreement (NCA)," on NTI-CNS database.

.90 ."Cohen to Urge Missile Sale Halt," *Financial Times*, January 19, 1998, 4

.91 ."China's Missile Exports and Assistance to Iran," NTI-MIIS database

.92 .Lampton, *Same Bed, Different Dreams*, 174-75

.93 انظر:

Jim Mann, "U.S. Takes New Tack on China Arms Exports," *LAT*, October 5, 2000, 1.

.94 انظر:

"People's Republic of China Foreign Ministry Spokesperson's Statement," November 21, 2000, NTI-MIIS database; emphasis added.

.95 انظر:

"Statement by Acting Assistant Secretary Richard Boucher," November 21, 2000, NTI-CNS database.

.96 انظر:

"People's Republic of China Foreign Ministry Spokesperson's Statement," November 21, 2000, NTI-MIIS database.

.97 انظر:

"China and India's Ballistic Missiles, Nuclear Warheads and Nuclear Tests," on the Web site of the Indian Embassy, http://www.indianembassy.org/pic/congress/crs-newt.htm

.98 انظر:

"Arms Control and Nonproliferation Sanctions against China," NTI-MIIS database.

.99 انظر:

Phillip C. Saunders and Stephanie C. Lieggi, "What's behind U.S. Nonproliferation Sanctions against Norinco? May 30, 2003, Center for Nonproliferation Studies, Monterey Institute of International Studies, http:/cns.miis.edu

.100 .AFX News, Beijing, May 23, 2003, LexisNexis

.101 انظر:

Amid Afghan War, China Sells Missiles to M.E.," Middle East Newsline, 3, no. 415 (October 31, 2001), http://www.menewsline.com/stories/2001/november/11_01_1.html

.102 .Saunders and Lieggi, "What's Behind U.S. Nonproliferation Sanctions?"

.103 انظر:

"Briefing by Mr. Liu Jieyi, Director General of Arms Control and Disarmament Dept., MFA, on the Promulgation of Regulations on Export and Control of Missile and Missile-realted Items and Technologies and the Control List," August 27, 2002, NTI-CNS database.

.104 .Saunders and Lieggi, "What's Behind U.S. Nonproliferation Sanctions?"

.105 انظر:

Phillip C. Saunders, "Preliminary Analysis of Chinese Missile Technology Export Control List, Preliminary Conclusions," Sepember 6, 2002, Center for Nonproliferation Studies, Monterey Institute of International Studies.

106. انظر:
Michael Evans, "Tehran Upgrades Chinese Missile," *Times* (London), January 11, 2000.

107. انظر:
Bill Gertz, "U.S. Sanctions China Firm for Sale of Missile Steel to Iran," *WT*, May 26-June 1, 2003, 22.

108. Susan Lawrence, "U.S.-China Relations," *FEER*, November 6, 2003, 32.

109. Kan, *China and Proliferation*, 9.

110. انظر:
"Transcript: Bush, China's Hu Jintao Discuss North Korea, SARS, Taiwan," June 1, 2003, U.S. Embassy, Tel Aviv, http://telaviv.usembasssy.gov/publihs/press/2003/june/060202.html (accessed May 24, 2004).

111. انظر:
"AFP: PRC FM Spokesman Expresses 'Strong Opposition' to U.S. Sanctions over Missiles," September 21, 2003, Dialog.

الفصل التاسع

1. انظر:
PRC Ministry of Commerce Web site (hereafter Shangwubu Web site), at http://www.mofcom.gove.cn/ (accessed September 2004).

2. "Vice President Cited on Relations with China," *TT*, May 25, 1995.

3. *Zhongguo waijiao gaijian, 1988*, 104.

4. Shangwubu Web site.

5. انظر:
"Construction Jihad Minister Returns from PRC," Tehran Domestic Service, December 15, 1987, FBIS-NES-87-240, 63.

6. انظر:
Zhongguo waijiao gaijian, 1988, 104. "Fisheries to Purchase 36 Trawlers from PRC," Tehran IRNA, August 18, 1987, 55.

7. انظر:
"PRC Deputy Foreign Minister Arrives 15 August," Tehran IRNA, FBIS-NES-88-158, August 16, 1988, 54.

.8 ."Iran Economic Delegation in China," *TT*, September 20, 1988

.9 انظر:

"Tian Jiyun Meets Iranian Vice Premier," Xinhua, September 19, 1988, FBIS-CHI-88-182. "Iran's Mirzadeh Continues Visit," Tehran IRNA, September 20, 1988, FBIS-CHI-88-183, 18.

.10 ."Confers with Li Peng," Xinhua, September 20, 1988, FBIS-CHI-88-183, 18

.11 .*Zhongguo waijiao gaijian, 1989*, 98

.12 ."Sino-Iran Ties Growth Discussed," *TT*, October 19, 1988

.13 انظر:

"Discusses Machine Exports," Tehran IRNA, November 1, 1988, FBIS-NES-88-212, November 2, 1988, 66.

.14 انظر:

"Industrial Cooperation Planned," Tehran IRNA, November 6, 1988, FBIS-NES-88-216, November 8, 1988, 66.

.15 .*Zhongguo waijiao gaijian, 1989*, 98

.16 انظر:

"Bilateral Relations Viewed," Beijin radio, December 17, 1988, FBIS-CHI-88-243, 16.

.17 .*Zhongguo waijiao gaijian, 1989*, 98

.18 انظر:

"Iran Turns East: A Chronology of Iranian Relations with the Eastern Bloc and China," January-June 1989, *MEED*, July 10, 1989, 3.

.19 ."China Seeks Economic Ties with Iran," *TT*, March 5, 1989,1

.20 ."Musavi Welcomes Expansion of Relations with China," *TT*, March 7, 1989

.21 انظر:

An Bajun, "Yilang jingji xiankuang ji zhong, yi maoyi guanxi" [Iran's Current Economic Situation and Sino-Iranian Trade Relations], *Xiya feizhou* [West Asia and Africa], no. 4 (1995): 66-68.

.22 انظر:

Shijie chanyou guo, zhongdong dichu [Oil Producing Countries of the World, Middle East Region], ed. Wu Yaowen (Beijing: Foreign Affairs Office, Infromation Research Center, China National Petroleum Corporation, August 1998), 51.

.23 مقابلة مع سفير صيني متقاعد لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بكين، أيلول/ سبتمبر 2004.

.24 انظر:
"PRC: Growing Economic Cooperation with Iran Detailed," Xinhua, November 11, 1995, Dialog.

.25 .Shanngwubu Web site

.26 مقابلة مع دبلوماسي صيني له تجربة واسعة في الشرق الأوسط.

.27 ."China Seeks Economic Ties with Iran," *TT*, March 5, 1989, 1

.28 انظر:
"PRC Ready to Aid with Iran Construction," Xinhua, March 31, 1989, FBIS-CHI-89-062, April 3, 1989, 15. "Iran-China Sign Construction Pact," *TT*, April 8, 1989.

.29 انظر:
Saeed Laylaz, *The Era of Construction: A Narration of Eight Years of Construction during the Presidency of Hashemi Rafsanjani* (Tehran: Nashr-e Kelid, 1997), 3:334.

.30 المعادن النبيلة هي المعادن مثل الفضة والذهب والبلاتين التي لا تتأكسد في الهواء، وأحياناً يـدرج النحاس، والألمنيوم، والزئبق في هذه الفئة.

.31 انظر:
"Iranian Minister Begins Talks on Mineral Ties," Tehran Voice of the IRI, November 15, 1991, FBIS-CHI-91-224, 16.

.32 انظر:
"Coal Mining Agreement Signed with Iran," Tokyo Kyodo, November 4, 1991, FBIS-CHI-89-187, 15.

.33 انظر:
"Mining, Geology Agreement Signed with Iran," Xinhua, September 27, 1989, FBIS-CHI-89-187, 15.

.34 .Laylaz, *The Era of Construction*, 3:344

.35 انظر:
"Economic Cooperation Memo Signed with PRC," Tehran Voice of the IRI, November 21, 1991, FBIS-NES-91-226, November 22, 1991, 56.

.36 انظر:
"Company to Build 'Modern Copper Mill' for Iran," Xinhua, November 24, 1993.

.37 انظر:
"PRC: Iran to Jointly Invest in Copper Mines," Xinhua, July 10, 1996, FBIS-CHI-96-140, 57.

.38 انظر:
"Iran: Minister on Accord with PRC to Exploit Songon Copper Mines," Mineral Cooperation, *TT*, October 12, 1998.

.39 انظر:
"Iran, China InkMoU on Mining," *TT*, October 14, 1998. "Iran, China Discuss Mineral Cooperation," *TT*, October 12, 1998.

.40 ."Iran, China to Cooperate in Mining Sector," *TT*, November 1, 2000

.41 انظر:
"Chinese Firm Wins Aluminum Project," Middle Eastern Economic Developments, November 2001, from IranExpert, http://www.iranexpert.com/

.42 انظر:
"Coal Mining Agreement Signed with Iran," Tokyo Kyodo, November 4, 1991, FBIS-CHI-91-219, 15.

.43 انظر:
"Iran Seeks Joint Project in Coal Industry," *China Daily*, June 3, 1992, FBIS-CHI-92-108, 6.

.44 ."Iranian Steel Company to Buy Technology from China," *TT*, August 20, 2001

.45 انظر:
"Iran-China Joint Economic Commission to Meet this Year," *TT*, January 24, 1999. "Iran-China Biannual Trade Down by 14.5%," *TT*, August 15, 1999.

.46 انظر:
"Signs Memorandum on Cooperation," Xinhua, July 31, 1989, FBIS-CHI-89-146, 10. "Iranian Heavy Industries Official Visits," Tehran IRNA, July 22, 1989, FBIS-CHI-89-140, July 24, 1989, 11.

.47 انظر:
"Industrial Ties with PRC to Top $500 million," Tehran IRNA, August 2, 1989, FBIS-NES-89-150, August 7, 1989, 56.

.48 انظر:
"Industry Minister, PRC Counterpart Comment," Tehran Voice of the IRI, December 14, 1991, FBIS-NES-91-241, December 16, 1991, 81.

.49 ."Iran to Produce Alkaline Watch Batteries," *TT*, July 27, 1999

.50 انظر:
"Medium-Term Financial Provision Contract Signed between Iran and China," *TT*, January 22, 2000.

.51 ."Iran and China to Establish Cigarette Factory," *TT*, November 25, 2000

.52 ."China Imports $30 Mn Petrochemicals from Iran, *TT*, July 23, 2001

.53 ."China to Build Auto Plant in Iran," Xinhua, February 20, 2003, Dialog

.54 .Shangwubu Web Site

.55 انظر:

"Sichuan Institute Signs Export Accord with Iran," Xinhua, April 19, 1989, FBIS-CHI-89-074, 8.

.56 انظر:

"Iranian Energy Ministry Delegation Visits," August 5, 1989, FBIS-CHI-89-155, 6.

.57 انظر:

"Further on Pact to Export Power Equipment to Iran," *Hong Kong Standard*, March 13, 1995, FBIS-CHI-95-050, 6-7.

قدرت المقالة قيمة العقد بمليارات، وأفترض أن ذلك كان خطأً، ولابد أن القيمة كانت ملايين.

.58 .Shangwubu Web Site

.59 انظر:

"PRC: Iran's Rafsanjani Cuts Ribbon for PRC-Built Power Plant," Xinhua, April 23, 1996, Dialog.

.60 انظر:

"China: Shanghai to Export Power Equipment to Iran, Azerbaijan," Zhongguo xinwen she, March 22, 1997, Dialog.

.61 .Iranian Economic Delegation in China to Talk on Energy," *TT*, March 8, 2001

.62 انظر:

"PRC Company Begins Construction of Water Conservancy Project in Iran," Xinhua, August 30, 2001, Dialog.

.63 .Shangwubu Web Site

.64 انظر:

"Beijing, Tehran to Begin Agricultural Cooperation," Xinhua, November 8, 1993, FBIS-CHI-93-218, 21-22.

.65 انظر:

"Anhui Exports Electrical Equipment to Iran," Xinhua, February 16, 1995, FBIS-CHI-93-034, 11.

66. انظر:
"Iran to Buy 27 Multi-Purpose ships," *TT*, January 11, 1998. "Iran Takes Delivery of Chinese-Built Container Ship," *TT*, August 30, 2000. "Iran-Lorestan Ship delivered to Iran," *TT*, April 14, 1999.

67. انظر:
"Iran an Important Trading Partner of China," *TT*, August 25, 1999. "Chinese Firm Hopes to Challenge Japan and Korea with Iranian Supertankers," *TT*, August 19, 2000.

68. انظر:
"China Eximbank Supports Export of Oil Tankers," Xinhua, March 17, 2000, Dialog. "China Begins Manufacturing Five 300,000-Tons Crude Carriers for Iran," Xinhua, August 18, 2000, Dialog.

69. انظر:
"First VLCC Oil Tanker Produced in China Delivered to Iraian Owner," Xinhua, August 31, 2002, Dialog.

70. انظر:
"Agreement on Railway Cooperation with China Signed," Tehran Voice of the IRI, December 20, 1992, FBIS-NES-92-245, December 21, 1992.

71. انظر:
"Leaders Arrive in Iran to Inaugurate Trans-Asian Railway," Xinhua, May 13, 1996, FBIS-CHI-96-093, May 13, 1996, 14.

72. انظر:
"Minister Signs Railways Cooperation Agreement with Iran," Xinhua, May 13, 1996, FBIS-CHI-96-015, May 30, 1996, 9.

73. انظر: Shangwubu Web Site.

74. انظر:
"PRC's Huang Ju Meets Iranian Minister, Comments on Construction Projects," Xinhua, November 10, 2003, Dialog.

75. انظر:
"Iran Roads Minister Calls China Visit Successful," Tehran IRNA, November 12, 2003, and "iran: Minister Says China to Fund Major Part of $10 Billion Investment in Roads," Tehran IRNA, November 2004.

76. انظر: مقابلة، طهران تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

77. انظر:
"China-Made Subway Fulfills Iranian Dream," Xinhua, June 15, 2004, Iran Defence News, http://www.iranexpert.com/2004/subway13june.htm

78. انظر: مقابلة، طهران تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

79. "China-Made Subway Fulfills Iranian Dream," Xinhuanet, June 15, 2004.

80. انظر:
"Massive Metroline Deal Inked with Iran," Iran Defence News, May 17, 2004, http://www.iranexpert.com/2004/metro17may.htm

81. مقابلة، طهران، تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

82. انظر:
CITIC International Cooperation Company Web site, http://www.citicicc.com.cnl/ (hereafter CITIC Website).

83. انظر:
"Government Loans Iran $50 Million for Cement Plants," Xinhua, April 15, 1994, FBIS-CHI-94-071, 22.

84. انظر:
"PRC: Banking Consortium Finances Tehran Subway Project," Xinhua, July 25, 1996, FBIS-CHI-96-145, 44-45. "Iran: Press Criticized for Mistakes in Report on PRC Loan," Hamshahri, Tehran, FBIS-NES-96-152, August 6, 1996, 78. Dialog.

85. انظر:
"PRC: Changchun Plant Wins Iran Subway Carriage Contract," Xinhua, May 30, 1997, Dialog.

86. CITIC Web site.

87. انظر:
"China: Changchun to Export Passenger Trains to Iran," Xinhau, May 30, 1997, dialog.

88. انظر:
"China: Ships with Railroad Equipment leave for Iran," Xinhua, April 16, 1998, Dialog.

89. انظر:
"Major Events in Iran-China Relations during 1999," http://octopus.cdut.edu.cn/slr/travel/1/intro-5.htm

90. انظر:

"Iran New Subway Section Constructed by China Open to traffic," *Rmrb*, March 19, 2002, online version, http://english.peopledaily.com.cn/

91. "China to Build Subway Worth $100 Million in Iran," *TT*, May 5, 2001.

92. انظر:

"Chinese Company to Invest $100 Million in Iran's Subway Project," *TT*, February 26, 2001.

93. انظر:

"Massive Metro Line Deals Inked with Iran," *People's Daily* online [*Renmin wang*], May 17, 2004, http://english.peopledaily.com.cn/

94. "Chinese Delegtion Visits Tehran-Karaj Subway," *TT*, February 9, 1999.

95. CITIC Web Site.

96. انظر:

Erica S. Downs, "The Chinese Energy Security Debate," *China Quarterly*, no. 177, (March 2004): 21-41.

97. مقابلة، بكين، أيلول/ سبتمبر 2004.

98. انظر:

"Petroleum Chief Views Cooperation with Iran," Xinhua, May 11, 1995, FBIS-CHI-95-092, May 12, 1995, 10-11.

99. انظر:

"China: Premier Li Peng Meets Iranian Petroleum Minister," Xinhua, May 11, 1995, FBIS-CHI-95-92, May 26 1997, Dialog.

100. انظر:

An Weihua, "Zhongguo yu zhongdong de nengyuan henzuo" [China's Energy Cooperation in the Middle East], *Xiya feizhou* [West Asia and Africa], no. 1 (2001): 12-16.

101. *Shijie chanyou guo, zhongdong dichu*, 51.

102. نص القانون كما أجازه مجلس النواب في حزيران/ يونيو يوجد في http://www.fas.org./irp/congress/1996_cr/h9606186.htm. والخلفية الخاصة بالقانون توجد في: *Facts and File, 1996*, 444,449-50.

103. انظر:

Xiangmu kexing yanjiu jexu jingji, sanshu, 2000 [Research on the Economic and Technological Feasibility of Projects, 2000] (Beijing: Sinopec, jingji jishu yanjiu yuan, 2000), 5-6.

104. انظر:

"China National Petroleum Corporation Wins 1st Gas Drilling Contract in Iran," Xinhua, August 20, 2000, Dialog.

105. انظر:

"Iran, China Launch Oil, Gas Exploration Project in Esfahan Province, Tehran Voice of the IRI, December 5, 2001, via IranExpert.

106. انظر:

"Iran: Official Says Drilling in Isfahan Likely to reach 'huge' Gas, Oil Reserves," Tehran IRNA, May 20, 2004, Dialog.

107. انظر:

"Iran Reviewing Japan's Request to Extend Deadline to Bid on Azadegan Oil Field," Tehran IRNA, December 17, 2003, Dialog. "Daily: Minister Says Iran Cancels Japan's Preferential Rights on Azadegan Oil Field," Tehran IRNA, September 20, 2003, Dialog.

108. انظر:

"China Studying Desirability of Investing in Large Gas, Oil Project in Iran," Moscow Interfax, July 11, 2003, Dialog.

109. انظر:

"China Willing to Invest in Iranian Oil, Gas Projects," Tehran IRNA, July 6, 2003, Dialog.

110. انظر:

"Iran: IRNA Carries 'Economic News Digest' Feature, 16 July," Tehran IRNA, July 16, 2003.

111. انظر:

John C. K. Day, "The Dragon's Driver for Caspian Oil," *China Brief* (Jamestown Foundation) 4, no. 20 (May 13, 2004); online at brdcst@jamestown.org/

112. انظر:

"Iran Envoy to Japan Interviewed on signing of Azadegan Oil Field Contract," Tehran, Iran, February 25, 2004, Dialog.

113. انظر:

Matt Pottinger, "China and Iran near Agreement on Huge Oil Pact," *WSJ*, November 1, 2004.

114. انظر:

"Oil Importer Lands LNG Contract with Iran," March 16, 2004; "Report: China, Iran Sign us$20 Billion Gas Deal.

115. انظر:

"Zhongguo wang: China, Iran sign Biggest Oil, Gas Deal," Zhongguo wang (China Internet), Beijing, October 31, 2004, Dialog. "Chinese Foreign Minister to Visit Iran 6 Nov after Brief Stay in UAE," Tehran IRNA, November 5, 2004, Dialog. "China to Cooperate with Iran in Oil, Gas Sectors," Tehran IRNA, December 27, 2004, Dialog.

116. انظر:

"Iran: Iran's Ambassador to China Says Iran, China to Have Long-Term Cooperation," *Tehran Sharq*, December 21, 2004, Dialog.

117. انظر:

"Chinese Foreign Minister to Visit Iran 6 November after Brief Stay in UAE," Tehran IRNA, November 5, 2004, Dialog.

118. انظر:

"AFP Cites Business Weekly: Iran Wants to Give Preference to PRC for Oil, Gas Imports," AFP, Hong Kong, November 6, 2004, Dialog.

119. انظر:

"Geo-economic Factors of Oil and Gas," Iranian Embassy in Poland, http://www.iranemb.warsaw.pl/chap3V.htm

120. انظر:

Fereidum Fesharaki and Mehdi Varzi, "Investment Opportunities Starting to Open up in Iran's Petroleum Sector," *Oil and Gas Journal 98*, no. 7 (February 14, 2000), accessed via Proquest, http://proquest.umi.com/. "China CNPC, Iran Oil Min Fail to Agree on Pipeline Finance," *Dow Jones Energy Service*, February 15, 2000, accessed via Factiva, http://www.factiva.com/

121. انظر:

"Tehran Presses Beijing on Neka-Tehran Bid," *Harts Asian Petroleum News* 4, no. 4 (January 31, 2000), Factiva.

122. انظر:

"Iran, China Discuss Caspian Oil Cooperation, Exports, IRNA," Dow Jones Energy Service, February 22, 2000, Factiva.

123. انظر:

"Iran Finishes the First Stage of Neka-Tehran Pipeline," Azer-Press, November 21, 2000, Factiva.

ويقول مصدر آخر إن المحطة النهائية الجديدة في نكا تملك 260,000 متر مكعب من سعة تخزين النفط الخام.

"Sinopec Completes Renovation of Iranian Oil Refinery," Interfax China Business News, December 5, 2003, Factiva.

124. انظر:

"China's Oil Giant Sinopec to Explore Oil in Iran," *TT*, January 14, 2001. Hooman Peimani, "Russia Turns to iran for Oil Exports," *Asia Times online*, February 11, 2003, http://www.atimes.com/ "SIIRTEC to Revamp Sulfur Units for Iranian Refineries," *TT*, June 11, 2001.

125. انظر:

"Iran: Report Discuss Inauguration of Neka Oil Project" [in Persian], *Tehran Sharq*, May 1, 2004, Dialog.

126. مقابلات، طهران، تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

127. Ibid.

128. Ibid.

129. ويقول تقرير شينخوا أيضاً في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 إن "النظام المصرفي الصيني" قدم 1.5 مليار دولار أمريكي في شكل قروض لدعم صادرات الصين من الماكينات والتقنية إلى إيران، انظر:

"PRC: Growing Economic Cooperation with Iran Detailed," Xinhua, November 11, 1996, Dialog.

130. مقابلة في بكين مع سفير صيني سابق لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أيلول/ سبتمبر 2004.

131. Shangwubu Web sitge.

132. «جمهورية الصين الشعبية والهند ترفضان دعوة طهران لتشكيل حلف مضاد للولايات المتحدة الأمريكية»، الشرق الأوسط (لندن)، 7 آذار/ مارس 1994، FBIS-NES-94-046, March 9, 1994, 43.

133. "Talks Termed Successful," Tehran IRNA, August 5, 1987, FBIS-NES-87, 54.

134. مقابلة مع دبلوماسي متقاعد رفيع المكانة، بكين، أيلول/ سبتمبر 2004.

135. انظر:

"PRC Trade Minister Signs Memorandum, Departs," Tehran Domestic Service, November 29, 1989, FBIS-NES-89-229, November 30, 1989, 47.

.136 ."China Daily on Growing Trade with Iran," FBIS-CHI-89-136, July 18, 1989, 11

.137 انظر:
"Economic, Trade Talks with Iran Held in Beijing," Tehran IRNA, August 15, 1991, FBIS-CHI-91-159, 8. "Iran-China Building Relations on Common Ground," *TT*, October 30, 1991.

الفصل العاشر

.1 ذات مرة أبدى ترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حزنه على أنه لا يستطيع أن يجد "اقتصادياً واحداً مسلحاً" بعد أن أشار إلى أن مستشاريه الاقتصاديين دائماً يعطونه نصائح سياسات في شكل "من جانب" و"من الجانب الآخر"- وهي عادة رأى ترومان أنها لا تفضي إلى تسهيل اتخاذ القرارات السياسية.

.2 استخدمت هذه الصياغة بواسطة العديد من المحاورين الصينيين أثناء المقابلات في بكين في أيلول/ سبتمبر 2004.

.3 تقول العديد من المصادر إن شو توقف في طهران في حزيران/ يونيو 1965. والسجلات الصينية الموثوقة لشو آن لاي وللعلاقات الصينية-الإيرانية، على أي حال، لا تذكر مثل هذا التوقف.

.4 .Abidi, *China, Iran, and the Persian Gulf*, 104

.5 فيما يتعلق بالتغيرات التي حدثت في النظام الصيني، نلاحظ أن الرباط الصيني – الباكستاني قد استمر حتى بعد عملية الانتقال الهائلة بين ماو تسي تونج ودينج شياو بنج. في حين لم تستمر بعض تحالفات الصين الأخرى كتلك التي مع فيتنام الشمالية وألبانيا على سبيل المثال.

.6 انظر:
"China Assisted Gwadar Port to Be Completed in Three Years," *Karachi Business Recorder*, September 16, 2002, Dialog.

.7 انظر:
Nadeem Malik, "China Pledges US $ 1Bn Honeypot for Pakistan," *Asia Times* online, May 15, 2001, http://www.atimes.com/cjina/CD15Ad05.html

.8 انظر:
"Finance Advisor Speaks on Jamali's Chian Visit," *Nation* (Islamabad), March 24, 2003, Dialog.

.9 المعلومات المشار إليها في "الخريطة العامة لإيران" مقياس رسمها 1:1، 600,000، Gitashenasi .Geographical and Cartographic Institute, Tehran, April 2002

.10 .Ibid

.11 ."Mashhad-Bafq Railroad Operated by March," *Iran Daily*, October 23, 2004, 3

12. "Comparison-Sino-Iranian Joint Communiqué," Xinhua, June 22, 2000, Dialog.

13. انظر:

Andrew J. Bacevich, "The Real World War IV," *Wilson Quarterly* 29, no. 1 (Winter 2005): 36-61.

14. Abidi, *China, Iran, and the Persian Gulf*, 115.

15. انظر:

Julie Da Vanzo and Clifford Grammich, *Dire Demographics: Population Trends in the Russian Federation* (Santa Monica, CA: RAND, 2001).

المراجع

Abidi, A. H. H. *China, Iran, and the Persian Gulf.* Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press, 1982.

Aghazadeh, Reza. "Iran's Nuclear Policy: Peaceful, Transparent, Independent." Presentation to IAEA Headquarters, Vienna, Austria, May 6, 2003.

Agreement for Nuclear Cooperation between the United States and China, Communication from the President of the United States. Transmitting a report relating to the approval and implementation of the agreement for nuclear cooperation between the United States and the People's Republic of China pursuant to 42 U.S.C. 2153 (d). 105th Cong., 2nd sess., February 3, 1998. H. Doc. 105–197.

Ahrari, Ehsan. "Iran, China, and Russia: The Emerging Anti-U.S. Nexus?" *Security Dialogue* 32, no. 4 (December 2001): 453–66.

Alam, Asadollah. *The Shah and I: The Confidential Diary of Iran's Royal Court, 1969–1977.* London and New York: I. B. Tauris, 1991.

Alam, Shah. "The Changing Paradigm of Iranian Foreign Policy under Khatami." *Strategic Analysis* 24, no. 9 (December 2000).

Albright, David, and Cory Hinderstein. "The Centrifuge Connection." *Bulletin of the Atomic Scientists* 60, no. 2 (March–April 2004).

———. "The Iranian Gas Centrifuge Uranium Enrichment Plant at Natanz: Drawing from Commercial Satellite Images." Institute for Science and International Security, Washington, DC, March 14, 2003. http://www.isis.org/publications/iran/ natanz03_02.html.

Ali, Salamat. "Courting the Imams." *Far Eastern Economic Review* 154, no. 40 (October 3, 1991): 29.

Arjomand, Said Amir. *The Turban and the Crown: The Islamic Revolution in Iran.* New York: Oxford University Press, 1988.

"Arms Control and Disarmament." Information Office of the State Council of the PRC. *Beijing Review* 38, no. 48 (November 27–December 3, 1995): 10–25.

Asian Recorder. New Delhi.

Awanohara, Susumu. "Unguided Missile." *Far Eastern Economic Review* 151, no. 14 (April 4, 1991): 13–14.

Azar, Edward E. "Soviet and Chinese Roles in the Middle East." *Problems of Communism* 28 (May–June 1979): 18–29.

Bacevich, Andrew J. "The Real World War IV." *Wilson Quarterly* 29, no. 1 (Winter 2005): 36–61.

Bader, Jeffrey. Statement of Jeffrey Bader, Deputy Assistant Secretary of State for East Asian and Pacific Affairs, Hearing before the Subcommittee on Asia and the Pacific, Committee on International Relations, House of Representatives. 105th Cong., 1st sess., April 23, 1997. http://wwwfas.org/spp/starwars/congress/1997_h/hfa44150_0.htm.

Baker, James. *The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989–1992.* NewYork: Putnam's Sons, 1995.

"Ballistic Missile Shadow Lengthens." *Jane's IDR Extra* 2, no. 2 (February 1997): 1–7.

Balouji, Heidar Ali. "Iran's 'Nuclear Choice' Examined." *Financial Times* Global News Wire, October 1, 2003. http://lexisnexis.com/ (accessed April 2004).

Bani-Sadr, Abol Hassan. *My Turn to Speak: Iran, the Revolution and Secret Deals with the U.S.*Washington, DC: Brassey's, 1989.

Baum, Richard. *Burying Mao: Chinese Politics in the Age of Deng Xiaoping.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.

Beckwith, Christopher I. *The Tibetan Empire in Central Asia: A History of the Struggle for Great Power among Tibetans, Turks, Arabs, and Chinese during the Early Middle Ages.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987.

Behbehani, Hashim S. H. *China's Foreign Policy in the Arab World, 1955–1975.* London and Boston: Kegan Paul International, 1981.

Beijing Review. Beijing.

Bermudez, Joseph S., Jr. *A History of Ballistic Missile Development in the dprk.* Occasional Paper no. 2. Monterey, CA: Monterey Institute of International Studies, Center for Nonproliferation Studies, November 1999.

Bernstein, Richard, and Ross H. Munro. *The Coming Conflict with China.* NewYork: Alfred Knopf, 1997.

Bitzinger, Richard A. "Arms to Go: Chinese Arms Sales to the Third World." *International Security* 17, no. 2 (Fall 1992): 84 –111.

Borkenau, Franz. *World Communism: A History of the Communist International.* Ann Arbor: University of Michigan Press, 1962.

Brady, Ann-Marie. *Making the Foreign Serve China: Managing Foreigners in the People's Republic of China.* Boulder, CO: Rowman and Littlefield, 2003.

Bruce, James. "China's $4.5 Billion Deal with Iran Cools as Funds Fail." *Jane's Defence Weekly* 26, no. 11 (August 6, 1997): 14.

Burke, S. M. *Pakistan's Foreign Policy: An Historical Analysis*. London: Oxford University Press, 1973.

Calabrese, John. "Peaceful or Dangerous Collaborators? China's Relations with the Gulf Countries." *Pacific Affairs* 65, no. 4 (Winter 1992–93): 471–85.

Carus, Seth, and James Bermudez. "Iran's Growing Missile Forces." *Jane's Defence Weekly* 10, no. 3 (July 23, 1988): 126–31.

Center for Nonproliferation Studies, Monterey Institute of International Studies. "China's Missile Exports and Assistance to Iran." http://cnsinfo.miis.edu/db/china/miranpos.htm.

Central Intelligence Agency. "Unclassified Report to Congress on Acquisition of Technology relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Conventional Munitions." Issued semiannually by the Director of Central Intelligence. Available at http://www.cia.gov/cia/reports/index.html.

Chanda, Nayan. "Drifting Apart." *Far Eastern Economic Review* 156, no. 34 (August 26, 1993): 10–11.

———. "Technology Cocooned." *Far Eastern Economic Review* 138, no. 45 (November 5, 1987): 34.

Chant, Christopher. *Air Defense Systems and Weapons: World AAA and SAM Systems in the 1990s*. London: Brassey's, 1989.

Cheng, Joseph Y. S., and Zhang Wankun. "Patterns and Dynamics of China's International Strategic Behavior." *Journal of Contemporary China* 11, no. 31 (May 2002): 235–50.

Cheung, Tai Ming. "Missile Refrain." *Far Eastern Economic Review* 152, no. 26 (June 27, 1991): 12–13.

———. "Strategic Triangle." *Far Eastern Economic Review* 154, no. 46 (November 14, 1991): 11–12.

"China Arms for Iran." *Asian Defense Journal*, June 1984, 104.

"China Backs off from Iran—Maybe." *Iran Brief*, November 11, 1997.

"The China-Iran Nuclear Cloud." *Middle East Defense News* 4, no. 20 (July 22, 1991).

"China Threatens to Call off $1 Billion Arms Deal with Iran." *International Defense DMS Intelligence* 6, no. 31 (July 30, 1984): 1.

China's Non-Proliferation Policy and Measures. Beijing: Information O‹ce of the State Council of the prc, December 2003.

"Chinese Shipments Violate Controls." *Jane's Defence Weekly* 23, no. 26 (July 1, 1995): 3.

"Chinese to Deliver Hexplant, despite Assurances." *Iran Brief*, January 6, 1997.

Christopher, Warren. *Chances of a Lifetime*. New York: Scribner, 2001.

Clad, James. "Iran Woos Peking." *Far Eastern Economic Review* 128, no. 23 (June 13, 1985): 44–45.

Clements, Walter. *The Arms Race and Sino-Soviet Relations*. Stanford, CA: Hoover Institution, 1988.

Clodfelter, Michael. *Warfare and Armed Conflicts: A Statistical Reference to Casualty and Other Figures, 1500–2000*. Jefferson, NC: McFarland, 2002.

Cordesman, Anthony H. *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.

———. "Iran and Nuclear Weapons." Unpublished manuscript. February 7, 2000.

———. *Iranian Arms Transfers: The Facts*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2000.

Cordiere, Henri. *Cathay and the Way Thither, Being a Collection of Medieval Notices of China*. 2 vols. London: Hakluyt Society, 1913 and 1915.

Croddy, Eric. "China's Role in the Chemical and Biological Disarmament Regimes." *Nonproliferation Review* 9, no. 1 (Spring 2002): 16–47.

Daftari, Maryam. "The Main Commonalities in the Islamic Culture of the Muslims of Iran and the Hui Nationality of China." *China Report* (New Delhi) 35, no. 4 (1999): 457–66.

———. "Sino-Iran Relations and 'Encounters': Past and Present." *Iranian Journal of International Affairs* 7, no. 4 (Winter 1996): 854–76.

Daly, John C. K. "The Dragon's Drive for Caspian Oil." *China Brief* (Jamestown Foundation) 4, no. 20 (May 13, 2004). Online at brdcst@jamestown.org/.

Dillon, Michael. *Xinjiang—China's Muslim Far Northwest*. London and New York: Routledge and Curzon, 2004.

Downs, Erica S. "The Chinese Energy Security Debate." *China Quarterly*, no. 177 (March 2004): 21–41.

"DPRK and prc Co-operation in the Iranian Missile Programme." *Jane's Intelligence Review*, April 1992, 151.

"Economy, Iran." *Middle East Economic Digest* 46, no. 8 (February 22, 2002): 24.

Ehteshami, Anoushiravan. "Iran's National Strategy: Striving for Regional Parity or Supremacy?" *International Defence Review* 4 (1994): 29–37.

Eikenberry, Karl W. *Explaining and Influencing Chinese Arms Transfers*. NcNair Paper no. 36. Washington, DC: National Defense University, Institute for National Strategic Studies, February 1995.

Einhorn, Robert. "China and Non-Proliferation." *In the National Interest*, April 2, 2003. http://www.inthenationalinterest.com/articles/

———. *Proliferation: Chinese Case Studies.* Statement of Robert J. Einhorn, Deputy Assistant Secretary of State for Nonproliferation, Bureau of Political-Military Affairs, Department of State, before the Subcommittee on International Security, Proliferation, and Federal Services, of the Committee on Governmental Affairs, U.S. Senate, April 10, 1997. http://www.fas.ort/spp/starwars/congress/1997/s970410e.htm

Eisenstadt, Michael. *Chinese Military Assistance to Iran: An Overview.* Testimony before the House of Representatives Committee on International Relations, Congress of the United States, September 12, 1996, 37–40.

Entessar, Nadar. "The People's Republic of China and Iran: An Overview of Their Relationship." *Asia Quarterly* (Brussels) 1 (1978): 79–88.

Etemad, Akbar, "Iran." In *A European Non-Proliferation Policy, Prospects and Problems.* Edited by Harald Muller, 203–27. Oxford: Clarendon Press, 1987.

"Ever More Perilous Isolation." *Economist* 363, no. 8274 (May 25, 2002): 44–45. *Facts on File.* New York: Facts on File Inc.

Fairbank, John K., and Edwin O. Reischauer. *East Asia: The Modern Transformation.* Boston: Houghton Miffilin, 1965.

Ferguson, Charles D., and Jack Boureston. "IAEA Puts Iranian Laser-Enrichment Technology in the Spotlight." *Jane's Intelligence Review* 6, no. 7 (July 2004): 38–41.

Fesharaki, Fereidun, and Mehdi Varzi. "Investment Opportunities Starting to Open up in Iran's Petroleum Sector." *Oil and Gas Journal* 98, no. 7 (February 14, 2000).

"Five Nations to Help Iran with Satellites." *Defense News*, August 10–16, 1998.Foot, Rosemary. "China's New Relationship with Iran." *Contemporary Review* 226, no. 1 (February 1, 1975): 100–104.

Ford Foundation. *The United Nations and the Iran-Iraq War.* New York: Ford Foundation, August 1987.

Frantz, Douglas. "Iran Closes in on Ability to Make Atomic Bomb." *Los Angeles Times*, June 19, 2003.

———. "Iran Says It Received 1,800 Kg of Uranium from China." Deutsche Presse Agentur, June 10, 2003.

Garcia, Jose Manuel. *The Persian Gulf: In the 16th and 17th Centuries.* Tehran: Center of Documents and Diplomatic History, Publishing House of the Foreign Ministry, 2002.

Garver, John W. "The China-India-U.S. Triangle: Strategic Relations in the Post–Cold War Era." *NBR Analysis* 13, no. 5 (October 2002): 5–56.

———. "China's U.S. Policies." In *China Rising: Power and Motivation in Chinese Foreign Policy*. Edited by Yong Deng and Fei-ling Wang, 201–43. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2005.

———. *Protracted Contest: Sino-Indian Rivalry in the Twentieth Century*. Seattle: University of Washington Press, 2001.

Gertz, Bill. *The China Threat: How the People's Republic Targets America*. Washington, DC: Regnery Publishing, 2000.

Gibb, H. A. R. *The Arab Conquests in Central Asia*. London: Royal Asiatic Society,1923.

Gilinsky, Victor. "Iran's 'Legal' Paths to the Bomb." In *Checking Iran's Nuclear Ambitions*. Edited by Henry Sokolski and Patrick Clawson, 23–38. Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2004.

Gilks, Anne, and Gerald Segal. *China and the Arms Trade*. New York: St. Martin's Press, 1985.

Gill, R. Bates. *The Challenge of Chinese Arms Proliferation: U.S. Policy for the 1990s*. Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1993.

———. "Chinese Arms Exports to Iran." In *China and the Middle East: The Quest for Influence*. Edited by P. R. Kumaraswamy, 117–41. New Delhi: Sage Publications, 1999.

———. *Chinese Arms Transfers: Purposes, Patterns, and Prospects in the New World Order*. Westport, CT: Greenwood Publishing, 1992.

———. "The Impact of Economic Reform upon Chinese Defense Production." Paper presented to the sixth annual pla conference, Coolfont, WV, June 9–11, 1995.

———. "Two Steps Forward, One Step Back: The Dynamics of Chinese Nonproliferation and Arms Control Policy-Making in an Era of Reform." In *The Making of Chinese Foreign and Security Policy in the Era of Reform*. Edited by David M. Lampton, 257–88. Stanford, CA: Stanford University Press, 2001.

Goldstein, Avery. "The Diplomatic Face of China's Grand Strategy: A Rising Power's Emerging Choice." *China Quarterly* 168 (December 2001): 835–64.

Gorwitz, Mark. "Foreign Assistance to Iran's Nuclear and Missile Programs: Emphasis on Russian Assistance, Analysis and Assessment." Unpublished manuscript, October 1998.

Grimmett, Richard F. *Trends in Conventional Arms Transfers to the Third World by Major Supplier, 1980–1987*. Report no. 88–352. Washington, DC: Congressional Research Service, May 9, 1988.

Harris, Lillian Craig. "The Gulf Crisis and China's Middle East Dilemma." *Pacific Review* 4, no. 2 (1991): 116–25.

Hashim, Ahmed. *The Crisis of the Iranian State: Domestic, Foreign and Security Policies in Post-Khomeini Iran.* Aldelphi Paper no. 296. London: International Institute of Strategic Studies, 1995.

Hewson, Robert. "China, Iran Share Missile Know-How." *Jane's Defence Weekly* 38, no. 23 (December 4, 2002): 15.

———. "China-Iraq Ties: Military Assistance for Oil." Headquarters of USCINCPAC, Virtual Information Center, February 23, 2001. http://www.petrelresources.com.Iraq_html.html (accessed April 2004).

Hibbs, Mark. "China Agrees to End Nuclear Trade with Iran When Two Projects Completed." *NuclearFuel*, no. 3 (1997): 3–4.

———. "China Has Far to Go before U.S. Will Certify, Agencies Now Say." *Nucleonics Week* 37, no. 50 (December 12, 1996).

———. "German-U.S. Nerves Frayed." *NuclearFuel*, March 14, 1994.

———. "Sensitive Iran Reactor Deal May Hinge on mfn for China." *Nucleonics Week*, October 1, 1992, 5–6.

———. "U.S. in 1983 Stopped iaea from Helping Iran Make UF6." *NuclearFuel* 28, no. 16 (August 4, 2003): 12.

Hickey, Dennis Van Vranken. "New Directions in China's Arms for Export Policy: An Analysis of China's Military Ties with Iran." *Asian Affairs: An American Review* 17, no. 1 (Spring 1990): 15–29.

Hiebert, Murray, and Nayan Chanda. "Dangerous Liaisons." *Far Eastern Economic Review* 163, no. 29 (July 20, 2000):16–16.

Hiro, Dilip. *The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict.* New York: Routledge, 1991.

Hua Di. "China's Case: Ballistic Missile Proliferation." In *The International Missile Bazaar: The New Suppliers Network.* Edited by William Potter and Harlan Jenks, 173–77. San Francisco: Westview Press, 1994.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies.* New Haven, CT: Yale University Press, 1968.

Huo, Hwei-ling. "Patterns of Behavior in China's Foreign Policy: The Gulf Crisis and Beyond." *Asian Survey* 32, no. 3 (March 1992): 263–76.

International Atomic Energy Agency. "Implementation of the NPT Safeguards Agreement with the Islamic Republic of Iran." Report by the Director General to the IAEA Board of Governors, original date November 10, 2003 (GOV/2003/75), derestricted November 26, 2003.

———. "Implementation of the NPT Safeguards Agreement with the Islamic Republic of Iran." November 15, 2004 (GOV/2004/83), derestricted November 29, 2004. http://iaea.org/publications/documents/board/2003/gov2003.75.pdfand2004/gov 2004. 83.pdf

"Iran." *Jane's Intelligence Review*, December 1992, 560–61.

"Iran: Chinese Arms Deal Claimed; Missiles." *Defense and Foreign Affairs Daily* (Washington, DC) 14, no. 60 (April 1, 1985): 1. *Iran: Time for a New Approach.* Report of an independent task force sponsored by the Council on Foreign Relations. New York: Council on Foreign Relations, 2004.

"Iran/China in Secret Missile Project." *Flight International* 4370, no. 143 (May 19–25, 1993): 16.

"Iranian SSMS in Production." *Aerospace/Defense Markets and Technology*, April 1991, 156.

"Iran's Chinese Air Force." *Middle East Defense News* 2, no. 4 (November 21, 1988): 1–2.

"Iran's Chinese Shopping List." *Iran Brief*, October 1, 1996.

"Iran Seeking Solid Rocket Fuel." *Iran Brief*, January 9, 1995.

"Iran's Nuclear Program, Enriching." *Economist* 368, no. 8332 (July 12, 2003): 42.

"Iran's Nuclear Program, Fissionable" *Economist* 367, no. 8328 (June 14, 2003): 24.

"Iran's Uranium Program." *Iran Brief*, June 1, 1995.

"Iran Told IAEA It Will Build Chinese UF6 Plant at Isfahan." *NuclearFuel* 21, no. 26 (December 16, 1996).

"Iran Turns East: A Chronology of Iranian Relations with the Eastern Bloc and China, January–June 1989." *Middle East Defense News*, July 10, 1989, 3–5.

Israeli, Raphael. "China's Muslims." In *The World's Religions*. Edited by Stewart Sutherland et al., 408–24. London and New York: Routledge, 1988.

———. *Islam in China: Religion, Ethnicity, Culture, and Politics*. Boulder, CO, and New York: Lexington Books, 2002.

———. "Medieval Muslim Travelers to China." *Journal of Muslim Minority Affairs* 20, no. 2 (2000): 313–21.

Jacobs, Gordon, and Tim McCarthy. "China's Missile Sales—Few Changes for the Future." *Jane's Intelligence Review* 4, no. 12 (December 1992): 559–63.

Jane's Fighting Ships, 2003–2004. Edited by Stephen Saunders. Surrey, UK: Jane's Information Group, 2004.

Jane's Land-based Air Defense, 2004–2005. Edited by James C. O'Halloran. Surrey, UK: Jane's Information Group, 2004.

Jane's Naval Weapons Systems. Edited by E. R. Hooton. Surrey, UK: Jane's Information Group, 2001.

Jane's Strategic Weapons Systems. Edited by Duncan Lennox. Surrey, UK: Jane's Information Group, 2004.

Jane's Underwater Warfare Systems, 2004–2005. Edited by Anthony J. Watts. Surrey, UK: Jane's Information Group, 2004.

Joffe, Ellis. "China after the Gulf War: The Lessons Learned." Paper prepared for the Center for National Security Studies, Los Alamos National Laboratory, November 1991.

Kan, Shirley A. *China and Proliferation of Weapons of Mass Destruction and Missiles: Policy Issues.* Report no. RL 31555. Washington, DC: Congressional Research Service, updated August 8, 2003.

———. *China's Compliance with International Arms Control Agreements.* Report to Congress, no. 97–850F. Washington, DC: Congressional Research Service, updated January 16, 1998.

———. *Chinese Proliferation of Weapons of Mass Destruction: Background and Analysis.* Report, no. 96–767F. Washington, DC: Congressional Research Service, September 13, 1996.

Karniol, Robert. "Iran and China in $4.5 Billion Partnership." *Jane's Defence Weekly* 28, no. 5 (September 11, 1996): 3.

Katzman, Kenneth. *Iran: Arms and Technology Acquisitions.* Report to Congress, no. RL 30551. Washington, DC: Congressional Research Service, updated January 26, 2001.

———. *Iran: Arms and Weapons of Mass Destruction Suppliers.* Report to Congress, no. RL 30551. Washington, DC: Congressional Research Service, January 3, 2003.

———. *Iran: Military Relations with China.* Report to Congress, no. 96–572F. Washington, DC: Congressional Research Service, updated June 26, 1996. *Keesing's Contemporary Archives.* London.

Kennedy, Bingham, Jr. "Curbing Chinese Missile Sales: From Imposing to Negotiating China's Adherence to the MTCR." *Journal of Northeast Asian Studies* 15, no. 4 (Spring 1996): 57–68.

Khomeini, Ayatollah Ruhollah. *Ayatollah Khomeini: On Issues related to the Struggle of the Muslim People of Iran; Speeches of January 1978–January 1980.* San Francisco: Consulate General of the iri, n.d.

———. *A Clarification of Questions: An Unabridged Translation of Resaleh Towzih al-Masael.* Translated by J. Borujerdi. Boulder, CO, and London: Westview Press, 1984.

———. *Imam's Final Discourse: The Text of the Political and Religious Testament of the Leader of the Islamic Revolution and the Founder of the Islamic Republic of Iran, Imam Khomeini.* [Tehran?]: Ministry of Guidance of Islamic Culture, [1990?].

———. *Islamic Government.* Translations on Near East and North Africa, no. 1897, JPRS-72663. Arlington, VA: U.S. Joint Publications Research Services, January 19, 1979.

———. *Selected Messages and Speeches of Imam Khomeini (from Oct. 1980 to Jan. 1982).* N.p.: Ministry of Islamic Guidance, March 1982.

Khorram, Ali. "Joint Cooperation between China, India, and Iran." *Iranian Journal of International Affairs* 7, no. 1 (Spring 1995): 197–200.

Kibaroglu, Mustafa. "Is Iran Going Nuclear?" *Foreign Policy* 20, nos. 3–4 (1996): 35–55.

Kitfield, James. "China's Long March." *National Journal* 30 (April 25, 1998): 926–29.

Koch, Andrew, and Jeanette Wolf. "Iran's Nuclear Procurement Program: How Close to the Bomb?" *Nonproliferation Review* 5, no. 1 (Fall 1997):123–35.

Krosney, Herbert. *Deadly Business, Legal Deals and Outlaw Weapons: The Arming of Iran and Iraq, 1975 to the Present.* New York: Four Walls Eight Windows, 1993.

Lam, Willy Wo-lap. *The Era of Jiang Zemin.* Singapore: Prentice Hall, 1999.

Lampton, David M. *Same Bed, Different Dreams: Managing U.S.-China Relations, 1989–2000.* Berkeley: University of California Press, 2001.

Lawrence, Susan. "Non-Proliferation: China's Perspective." *Far Eastern Economic Review* 163, no. 29 (July 20, 2000): 18.

———. "Ties That Bind." *Far Eastern Economic Review* 166, no. 22 (June 5, 2003): 26.

Laylaz, Saeed. *The Era of Construction: A Narration of Eight Years of Construction during the Presidency of Hashemi Rafsanjani.* 3 vols. Tehran: Nashr-e Kelid, 1997.

Lee, Deng-ker. "Peking's Middle East Policy in the Post–Cold War Era." *Issues and Studies* 30, no. 8 (August 1994): 69–94.

Lee, Julian. "FSU Oil Exports through Iran Set to Increase." *Oil and Gas Journal*, April 7, 2003, 68–70.

Lee, Wei-chin. "The Birth of a Salesman: China as an Arms Supplier." *Journal of Northeast Asian Studies* 6, no. 4 (Winter 1987–88): 32–46.

Lennox, Duncan. "Iran's Ballistic Missile Projects: Uncovering the Evidence." *Jane's Intelligence Review* 10, no. 6 (June 1998): 24.

Lewis, John W., and Di Hua. "China's Ballistic Missile Programs." *International Security* 17, no. 2 (Fall 1992): 5–40.

Lewis, John W., and Xue Litai. *China Builds the Bomb*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1988.

Liu Yingsheng, and Peter Jackson. "Chinese-Iranian Relations in the Mongol Period." Encyclopaedia Iranica. http://www.iranica.com/articlenavigation/alphabetical/body.html.

Lotfian, Saideh. "Threat Perception and Military Planning in Iran: Credible Scenarios of Conflict and Opportunities for Confidence Building." In *Military Capacity and the Risk of War*. Edited by Eric Arnett, 195–215. London: Oxford University Press, 1999.

Lu Ning. *The Dynamics of Foreign Policy Decisionmaking in China*. Boulder, CO: Westview Press, 2000.

Mahmood, Sohail. *Islamic Fundamentalism in Pakistan, Egypt, and Iran*. Lahore, Karachi, and Islamabad, Pakistan: Vanguard Books, 1995.

Majul, Cesar Adib. "The Iranian Revolution and the Muslims in the Philippines." In *The Iranian Revolution: Its Global Impact*. Edited by John Esposito, 263–78. Miami: Florida International University Press, 1990.

Maleki, Abbas. "The Islamic Republic of Iran's Foreign Policy: The View from Iran." *Iranian Journal of International Affairs* 7 (Winter 1996): 744–919.

Malik, Mohan. "China and the Nuclear Non-Proliferation Regime." *Contemporary Southeast Asia* 22, no. 3 (December 2000): 445–78.

———. "China Plays 'The Proliferation Card.'" *Jane's Intelligence Review* 12, no. 7 (July 2000): 34–36.

———. "Nuclear Proliferation in Asia: The China Factor." *Australian Journal of International Affairs* 53, no. 1 (1999): 31–41.

Mann, James. *About Face: A History of America's Curious Relation with China, from Nixon to Clinton*. New York: Alfred Knopf, 1999.

Mann, Paul. "China Alleged Top Trafficker in Mass Destruction Weapons." *Aviation Week and Space Technology* 147, no. 5 (August 4, 1997): 42.

Massoudi, Sen. Abbas. *China: A Land of Marvels*. Tehran: Iran Chap Press, 1973.

McDougall, Walter A. *Let the Sea Make a Noise: A History of the North Pacific from Magellan to MacArthur*. New York: Basic Books, 1993.

Medeiros, Evan S. "Rebuilding Bilateral Consensus: Assessing U.S.-China Arms Control and Nonproliferation Achievements." *Nonproliferation Review* 8, no. 1 (Spring 2001): 131–40.

———. *3rd U.S.-China Conference on Arms Control, Disarmament and Nonproliferation, U.S.-China Arms Control and Nonproliferation Cooperation: Progress and Prospects*. Conference Report, Center for Nonproliferation Studies. Monterey, CA: Monterey Institute of International Studies, September 2000.

"Merchants of Death." *Newsweek* 118, no. 21 (November 18, 1991): 38–39.

Mosher, Steven W. *Hegemon: China's Plan to Dominate Asia and the World*. San Francisco: Encounter Books, 2000.

Mraz, Major Jerry L. "Dual Containment: U.S. Policy in the Persian Gulf and a Recommendation for the Future." Research paper in partial fulfillment of graduation requirements of the Air Command Staff College, March 1997, AU/ACSC/0305/97–03.

Mullins, Robert E. "The Dynamics of Chinese Missile Proliferation." *Pacific Review* 8, no. 1 (1995): 137–57.

Murray, Raymond L. *Nuclear Energy: An Introduction to the Concepts, Systems, and Applications of Nuclear Processes*. Boston: Butterworth, 2001.

Nabavi, Jamshid. "A Commentary on Relations between Iran and the People's Republic of China." *Relations Internationales, International Relations* (Centers des hautes etudes internationales de university Tehran) 2 (Winter 1974–75): 127–38.

"News in Brief." *Jane's Defence Weekly* 11, no. 1 (January 7, 1989): 8.

New York Times. New York.

Nuclear Regulatory Commission. "NRC Issues Licenses Allowing Westinghouse to Export Nuclear Reactor Equipment and Fuel to China." nrc News, no. 05–037, February 25, 2005. http://www.nrc.gov.org/.

Nuclear Threat Initiative. "China's Missile Exports and Assistance to Iran." http://www.nti.org/db/china/miranpos.htm.

———. "China's Nuclear Exports and Assistance to Iran." http://www.nti.org/db/china/niranpos.htm.

Nuclear Threat Initiative and Center for Nonproliferation Studies, Monterey Institute of International Studies. "Iran Nuclear Chronology." http://www.nti.org/e_research/e1_iran/nch. html.

Oehler, Gordon. Testimony to Hearing of Senate Foreign Relations Committee on Proliferation of Chinese Missiles, June 11, 1998. http://www.lexisnexis.com/.

Pahlavi, Mohammad Reza. *The Shah's Story*. London: Michael Joseph, 1980.

Palmer, Michael A. *Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf, 1832–1992*. New York: Macmillan, 1992.

Peking Review. Beijing, 1979–2004.

"Proliferation Briefing: China." *Middle East Defense News*, December 1992, 3.

The Proliferation Primer. A Majority Report of the Subcommittee on International Security, Proliferation, and Federal Services, Committee on Governmental Affairs, U.S. Senate, January 1998.

Pulleyblank, Edwin G. "Chinese-Iranian Relations, Pre-Islamic Times." In Encyclopaedia Iranica. http://www.iranica.com/articlenavigation/alphabetical/body.html

Rafsanjani, Ali Akbar Hashemi. "Address by Ali Akbar Hashemi-Rafsanjani, President of the Islamic Republic of Iran." Conference of Center for Persian Gulf Studies, Institute for Political and International Studies, Tehran, Iran, November20, 1988. Translated in *Middle East Journal* 44, no. 3 (Summer 1990): 459–66.

Ramazani, Rouhollah K. "Emerging Patterns of Regional Relations in Iranian Foreign Policy." *Orbis* 18, no. 4 (Winter 1975): 1043–69.

———. "Iran's Export of the Revolution: Politics, Ends, and Means." In *The Iranian Revolution: Its Global Impact*. Edited by John Esposito, 40–62. Miami: Florida International University Press, 1990.

———. "Iran's Foreign Policy: Both North and South." *Middle East Journal* 46, no. 3 (Summer 1993): 393–412.

———. "Iran's Foreign Policy: Contending Orientations." *Middle East Journal* 43, no. 2 (Spring 1989): 202–17.

———. *Iran's Foreign Policy, 1941–1973: A Study of Foreign Policy in Modernizing Nations*. Charlottesville: University of Virginia Press, 1975.

———. *Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East*. Baltimore and London: Johns Hopkins University Press, 1986.

Rashid, Ahmed. "China Forced to Expand Role in Central Asia." *Central Asia—Caucasus Analyst*, July 19, 2000. http://icas.org/english /enlibrary/libr_26 _7_00_l.htm

———. *Jihad: The Rise of Militant Islam in Central Asia*. New York: Penguin Books, 2003.

Rashid, Ahmed, and Lorien Holland. "Sifting Sands." *Far Eastern Economic Review* 163, no. 9 (March 2, 2000): 26–27.

Rogers, J. M. "Chinese-Iranian Relations in the Safavid Period." Encyclopaedia Iranica. http://www.iranica.com/articlenavigation/alphabetical/body.html

Roshandel, Jalil. "Iran." In *Nuclear Weapons after the Comprehensive Test Ban: Implications for Modernization and Proliferation*. Edited by Eric Arnett, 55–61. London: Oxford University Press, 1996.

Rotar, Igor. "The Growing Problem of Uigur Separatism." *China Brief* 4, no. 98 (August 15, 2004).

Roth, Stanley. Testimony of Stanley O. Roth Assistant Secretary of State for East Asia and Political Affairs, Senate Foreign Relations Committee, May 14, 1998. http://usinfo.state.gov/regional/ea/uschina/roth514.htm

Rubin, Barry. "China's Middle East Strategy." In *China and the Middle East: The Quest for Influence*. Edited by P. R. Kumaraswamy, 108–16. New Delhi: Sage Publications, 1999.

"Russia, China, Iran, and India Agree to Fusion R&D Cooperation." *Nucleonics Week*, February 21, 1996, 15.

Ruthven, Malise. *Islam in the World*. New York: Oxford University Press, 1984.

Rynhold, Jonathan. "China's Cautious New Pragmatism in the Middle East." *Survival* 38 (Autumn 1996): 102–16.

Saikal, Amin. *The Rise and Fall of the Shah*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980.

"Sales Complaints." *Aviation Week and Space Technology* 125, no. 9 (September 1, 1986): 35.

Saunders, Phillip C. "Preliminary Analysis of Chinese Missile Technology Export Control List." Center for Nonproliferation Studies, Monterey Institute of International Studies, September 6, 2002. http://cns.miis.edu/

Saunders, Phillip C., and Stephanie C. Lieggi. "What's behind u.s. Nonproliferation Sanctions against Norinco?" Center for Nonproliferation Studies, Monterey Institute of International Studies, May 30, 2003. http://cns.miis.edu/

Sayigh, Zezid. "Arms Production in Pakistan and Iran: The Limits of Self-Reliance." In *Military Capacity and the Risk of War: China, India, Pakistan, and Iran*. Edited by Eric Arnett, 176–94. London: Oxford University Press, 1999.

"The Secret Missile Deal." *Time* 149, no. 29 (June 30, 1997): 29.

Shahi, Agha. *Pakistan's Security and Foreign Policy*. Lahore, Pakistan: Progressive Publishers, 1988.

Shalom, Stephen R. "The United States and the Iran-Iraq War." http://www.zmag.org/zmag/articles/ShalomIranIraq.html

Shichor, Yitzhak. *East Wind over Arabia: Origins and Implications of the Sino-Saudi Missile Deal*. Institute of East Asian Studies, Research Monograph no. 35. Berkeley: University of California, Berkeley, 1989.

———. "The Middle East." In *Chinese Defence Policy*. Edited by Gerald Segal and William T. Tow, 263–78. London: Macmillan, 1984.

———. "Mountains out of Molehills: Arms Transfers in Sino–Middle East Relations." *Middle East Review of International Affairs* 4, no. 3 (September 2000).

———. "Unfolded Arms: Beijing's Recent Military Sales Offensive." *Pacific Review* 1, no. 3 (1988): 320–30.

———. "The Year of the Silkworms: China's Arms Transactions, 1987." In *SCPS Yearbook on PLA Affairs*, 153–79. Kaohsiung: Sun Yat-sen Center for China Policy Studies, 1988.

Shultz, George. *Turmoil and Triumph*. New York: Scribner's, 1993.

Sick, Gary. "Trial by Error: Reflections on the Iran-Iraq War." *Middle East Journal* 43, no. 2 (Spring 1989): 230–45.

"Sino-Iranian Nuclear Pact Alleged." *Nuclear Week*, May 2, 1991, 17.

Sokolski, Henry. "Faking It and Making It." *National Interest* 51 (Spring 1998): 67–80.

"Special Report: The Zelzal Missile Program." *Iran Brief*, September 9, 1996.

Spector, Leonard S. *Going Nuclear*. Cambridge, MA: Ballinger Publishing Company, 1989.

———. "Iran's Secret Quest for the Bomb." *Yale Global*, May 16, 2003. http://yaleglobal.yale.edu/.

———. Testimony of Leonard S. Spector, Jing-dong Yuan, and Phillip C. Saunders. Hearing on China's Proliferation Policies and Practices, U.S.-China Economic and Security Review Commission. July 24, 2003. http://www.cns.miis.edu/research/congress/testim/ testisp.htm

Starr, Barbara. "Iran Adds New Threat with Cruise Missile Test." *Jane's Defence Weekly* 25, no. 6 (February 7, 1996): 14.

———. "U.S. Links Chinese Ties to Missile Exports." *Jane's Defence Weekly* 22, no. 15 (October 15, 1994): 6.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). *The Arms Trade with the Third World*. New York: Holmes and Meier, 1975.

———. *SIPRI Yearbook: World Armaments and Disarmament*. New York and Oxford: Oxford University Press. Annual.

Strategic Survey. London: International Institute of International Studies. Annual.

Suettinger, Robert L. *Beyond Tiananmen: The Politics of U.S.-China Relations, 1989–2000*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2003.

Sykes, Percy. *A History of Persia.* 3 vols. London: Routledge and Kegan Paul, 1969. "Tehran-Moscow-Beijing Axis against the West." *Iran Report* 4, no. 33 (September 3, 2001).

Tehran Times. Daily newspaper published in Tehran. U.S. Library of Congress has microfilm archive. Recent issues available at http://www.tehrantimes.com/ archives/

"Tehran Upgrades Chinese Missile." *IAEA Daily Press Review,* January 12, 2000.

Timperlake, Edward, and William C. Triplett II. *Red Dragon Rising: Communist China's Military Threat to America.* Washington, DC: Regnery Publishing, 1999.

Tonchev, Plamen. "China and Iran: A New Tandem in World Energy Security." *Iranian Journal of International Affairs* 10, no. 4 (Winter 1998–99): 483–99.

"The Tondar-68 and Iran-700 Programme." *Jane's Intelligence Review,* April 1992, 151.

Twitchett, Denis, and Howard Wechsler. "Kao-tsung (Reign 649–683) and the Empress Wu: The Inheritor and the Usurper." In *The Cambridge History of China; Volume 3: Sui and T'ang China, 589–906; Part 1.* Edited by Denis Twitchett and John K. Fairbank, 242–89. Taipei: Caves Books, 1989.

Tyler, Patrick. *A Great Wall, Six Presidents and China: An Investigative History.* New York: A Century Foundation Book, 1999.

"Uranium Exploration with China." *Iran Brief,* May 6, 1996.

U.S. Congress. House of Representatives. *Consequences of China's Military Sales to Iran.* Hearings before the Committee on International Relations. 104th Cong., 2nd sess., September 12, 1996.

———. *Developments in the Middle East, May 1986.* Hearings before the Subcommittee on Europe and the Middle East of the Committee on Foreign Affairs. 96th Cong., 2nd sess., May 6, 1986.

———. *Sino-American Relations and U.S. Policy Options.* Hearings before the Asia and Pacific Subcommittee of the Committee on International Relations. 105th Cong., 1st sess., April 23, 1997.

U.S. Congress. Senate. *The Arming of Iran: Who Is Responsible?* Hearings before the Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs. 105th Cong., 1st sess., May 6, 1997.

———. *Iran's Ballistic Missile and Weapons of Mass Destruction Programs.* Hearings before the Subcommittee on International Security, Proliferation, and Federal Services of the Committee on Governmental Affairs. 106th Cong., 2nd sess., September 21, 2000.

———. *Proliferation: Chinese Case Studies.* Hearing before the Subcommittee on International Security, Proliferation, and Federal Services of the Committee on Governmental Affairs. 105th Cong., 1st sess., April 10, 1997.

U.S. Department of State. *Adherence to and Compliance with Arms Control and Nonproliferation Agreements and Commitments, Prepared by the U.S. Department of State.* Washington, DC: U.S. Department of State, [2003].

"U.S. Protests Chinese Hex Plant." *Iran Brief*, July 3, 1997.

Van Ness, Peter. *Revolution and Chinese Foreign Policy: Peking's Support for Wars of National Liberation.* Berkeley: University of California Press, 1971.

Wallerstein, Mitchel B. "China and Proliferation: A Path Not Taken." *Survival* 38, no. 3 (1996): 58–66.

Washington Post. District of Columbia.

Washington Times. District of Columbia.

"Weapons Bazaar." *U.S. News and World Report* 121, no. 23 (December 9, 1996): 27–38.

Weapons of Mass Destruction: The Cases of Iran, Syria, and Libya. Los Angeles and Paris: Middle East Defense News / Simon Wiesenthal Center, August 1992.

Woon, Eden Y. "Chinese Arms Sales and U.S. China Military Relations." *Asian Survey* 29, no. 6 (June 1989): 601–18.

Xia, Liping. "A Study of Non-Proliferation of Nuclear Weapons in the Asia-Pacific Region." Unpublished manuscript. Institute for Strategic Studies, pla National Defense University, China, March 1994.

Chinese-Language Sources

An Baojun. "Yilang jingji xiankuang ji zhong, yi maoyi guanxi" [Iran's Current Economic Situation and Sino-Iranian Trade Relations]. *Xiya feizhou* [West Asia and Africa], no. 4 (1995): 66–68.

An Weihua. "Zhongguo yu zhongdong de nengyuan hezuo" [China's Energy Cooperation in the Middle East]. *Xiya feizhou*, no. 1 (2001): 12–16.

Chen Shuangqing. "Zai anquan yu lili zhijian qiu pingheng—haiwan zhanzheng hou de haiwan guojia guanxi" [Searching for Balance between Security and Interest—Relations among the Gulf Nations since the Gulf War]. *Xiandai guoji guanxi* [Contemporary International Relations] 11 (1996): 30–33.

Chen Zhaohua, Wang Fei. "Yilang 'he wenti' yu meiguo dui yi zhengce" [Iran's 'Nuclear Problem' and American Policy toward Iran]. *Xiandai guoji guanxi*, no. 1 (2004): 21–25.

Deng Xiaoping nianbu, 1975–1997 [Deng Xiaoping Chronicle, 1975–1997]. 2 vols. Beijing: Zhongyang wenxian chubanshe, 2004.

Di san shijie shiyou duozheng [The Third World's Oil Struggle]. Beijing: San lian shudian, 1981.

Dong Fangshao. "9.11 zhi hou meiguo baquan xia de zhongdong" [The Middle East under U.S. Hegemonism after 9.11]. *Xiya feizhou,* no. 6 (2002): 4–9.

Dong Manyuan. "Haiwan zhanzheng hou de zhongdong dichu anquan wenti tantao" [Investigation of Middle East Regional Security since the (1991) Gulf War]. *Xiya feizhou,* no. 6 (1991): 1–4.

Fan Hongda. "Geming hou de yaojin: yilang waijiao fenxi" [Postrevolutionary Great Leap: Analysis of Iran's Diplomacy]. *Zhongdong yanjiu* [Middle East Studies] 2 (2002): 35–40.

———. "Meiguo yilang guanxi dongxiang" [The Tendency of U.S.-Iran Relations]. *Xiya feizhou,* no. 1 (2002): 11–13.

Fu Mengzi. "Bushi 'dao sa' yitu ji yinxiang" [Bush's Intention of 'Ousting Saddam' and Its Influence]. *Xiandai guoji guanxi* 10 (2002): 46–54.

Gao Zugui. "Bushi zhengfu dui yilang zhengce fenxi" [Analysis of the Bush Government's Policy toward Iran]. *Xiya feizhou,* no. 3 (2004): 45–51.

Hao Zhengeng. "Yilang he elousi: Zai zhong ya de jiezhuxing lianmeng" [Iran and Russia: Alliance of Mutual Use in Central Asia]. *Xiya feizhou,* no. 6 (2001): 29–32.

Hu Ling. "Mei yi guanxi xianzhuang ji zuoxiang" [The Current Status and Trend in U.S.-Iran Relations]. *Xiya feizhou,* no. 4 (2001): 17–22.

Li Li. "Cong 'shuang zhong ezhi' zhengce shousuo kan meiguo yu yilang guanxi" [U.S.-Iran Relations from the Perspective of Setbacks in the Policy of "Dual Containment"]. *Xiandai guoji guanxi* 10 (1997): 19–21.

Qian Qichen. *Waijiao shi ji* [Ten Diplomatic Episodes]. Beijing: Shijie zhishe chubanshe, 2003.

Shijie chanyou guo, zhongdong dichu [Oil Producing Countries of the World, Middle East Region]. Edited by Wu Yaowen. Beijing: Foreign Affairs Office, Information Research Center, China National Petroleum Corporation, August 1998.

Tang Baocai. "Fangwen liang yi zaji" [Miscellaneous Recollections of a Visit to Iraq and Iran]. *Xiya feizhou,* no. 2 (2001): 68–70.

———. "Lengzhan hou daguo haiwan zhengce bijiao" [Comparison of the Gulf Policies of the Major Powers since the End of the Cold War]. *Xiya feizhou,* no. 4 (2001): 10–16.

Tang Shiping. "Lixiang anquan huanjing yu xin shiji zhonguo da zhanlue" [Ideal Security Environment and China's Grand Strategy in the New Century]. *Zhanlue yu guanli* [Strategy and Management], no. 6 (2000): 45–46.

Tan Han. "Meiguo junkong zhengce de yanbian" [Evolution of U.S. Arms Control Policy]. *Guoji wenti yanjiu* [International Studies], no. 4 (October 13, 1993): 18–22, 48.

Wang Feng. "Bushi zhengfu dui yilang de zhengce yu yilang de huiying" [The Bush Government's Policy toward Iran and Iran's Response]. *Xiya feizhou*, no. 1 (2003): 23–27.

———. "Liang yi zhanzheng hou yilang neiwai zhengce tiaozheng shuping" [Description of Iran's Internal and Foreign Policy Adjustments since the End of the Iran-Iraq War]. *Xiya feizhou*, no. 4 (1996): 34–39.

———. "Yilang he wenti jiqi zuoshi" [The Iranian Nuclear Issue and Its Direction of Development]. *Xiya feizhou*, no. 1 (2004): 35–41.

Wang Jiping, Hong Yousheng, and Ji Liqiang. "Yilang he wenti yu daguo guanxi" [The Iranian Nuclear Issue and Great Power Relations]. *Meiguo yanjiu* [American Studies], no. 1 (2004): 78–90.

Wang Taiping, ed. *Xin zhongguo waijiao wushi nian* [Fifty Years of New China's Diplomacy]. Beijing: Beijing chubanshe, 1999.

Wu Chengyi. "Lengzhan hou de meiguo zhongdong zhanlue jiqi yinxiang" [U.S. Strategy in the Middle East since the End of the Cold War and Its Influence]. *Xiandai guoji guanxi* 5 (1998): 15–19.

Wu Qiang and Qian Xuemei. "Zhongguo yu zhongdong de nengyuan hezuo" [China's Energy Cooperation with the Middle East]. *Zhanlue yu guanli* 2 (1999): 49–51.

Xiangmu kexing yanjiu jixu jingji, sanshu yu shuzhu, 2000 [Research on the Economic and Technological Feasibility of Projects, 2000]. Beijing: Sinopec, jingji jishu yanjiu yuan, 2000.

Xue Muhong et al. *Dang dai zhongguo waijiao* [Contemporary China's Diplomacy]. Beijing: Zhongguo shehui kexue yuan, 1987.

Yang Xingli. "Jiushi niandai yilang de dui wai zhanlue" [Iran's Foreign Strategy in the 1990s]. *Xiya feizhou*, no. 4 (1996): 28–31.

Yi Shui. "Yilang xuezhe zai xiya feizhou suo jieshao yilang" [Iranian Scholars Introduce Iran to the Institute of West Asia and Africa Studies]. *Xiya feizhou*, no. 5 (2000): 60.

Yu Jianhua. "Dangdai zhong yi guanxi yu yilang dui hua zhengce dongyin" [Contemporary Sino-Iranian Relations and the Driving Factors of Iranian Policy toward China]. *Xiya feizhou*, no. 4 (1998): 43–47.

Yun Shuizhu. *Guoji fengyun zhong de zhongguo waijiaoguan* [Chinese Diplomats in the Midst of International Storms]. Beijing: Shijie zhishi chubanshe, 1992.

Zhang Yang. "Shilun meiguo dui yilang de he zhengce" [Preliminary Investigation of U.S. Policy toward Iranian Nuclear Issue]. *Xiya feizhou*, no. 2 (1999): 35–39.

Zhang Yonghong. "Meiguo dui yilang de zhengce mianlin zhongda tiaozheng" [U.S. Policy toward Iran Is Facing Major Adjustments]. *Guoji wenti yanjiu* 3 (1998): 12–15.

Zhang Zhenguo. "Yilang junzhuzhi wei shemo zhongzhi yu baliewei wangqiao" [Why Did Iran's Monarchy End with the Pahlavi Dynasty?] *Xiya feizhou*, no. 4 (1992): 15–16.

Zhonghua renmin gongheguo haiguan tongji nianjian [People's Republic of China Customs Statistical Yearbook]. Published annually. Beijing: Zhongguo haiguan [China's Customs Service].

Zhongguo waijiao gaijian [Overview of Chinese Diplomacy]. Annual volumes 1987–95. Renamed *Zhongguo waijiao* [China's Diplomacy] in 1996, annual volumes 1996–2004. Compiled by Ministry of Foreign Relations, PRC. Beijing: Shijie zhishi chubanshe.

Zhu Jiejin. *Zhongguo he yilang guanxi shigao* [Draft History of China-Iran Relations]. Urumqi: Xinjiang renmin chubanshe, 1988.

الصين وإيران

شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية

هل تتخذ الصين علاقاتها بإيران مجرد ورقة للمناورة من أجل الحصول على مكاسب أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية؟ كيف تنظر إيران إلى علاقاتها مع الصين؟ كيف تتوقع كل من طهران وبكين مستقبل علاقاتهما؟ ما هي العقبات التي تقف في وجه تطوير هذه العلاقات والارتقاء بها؟ وهل هناك مخاوف لدى الجوار الإقليمي من نوعية هذه العلاقات؟ وإن كان كذلك، فما هي السبل الكفيلة بتبديدها؟

يحاول هذا الكتاب الإجابة عن هذه الأسئلة وأبرز ما يتصل بها من قضايا. فبالنظر إلى تاريخ العلاقات بين بكين وواشنطن حيال العلاقة بطهران، يلاحظ أنه اتسم إبان فترة السبعينيات بالتطابق، حيث وجدت كل منهما في إيران قوة صديقة، واجتهدتا لتقوية موقعها كجدار واقٍ تصدان به النفوذ السوفيتي. بيد أن اندلاع الثورة في إيران عام 1979 جاء ليض... لهذا التجانس المفيد في المصالح الصينية والأمريكية. ومنذ ذلك ... والمحاولات الصينية لتقوية إيران وتفعيل التعاون الاستراتيجي ... تصطدم غالباً بتوجهات السياسات الأمريكية في هذا المجال، ومع ذلك ... بكين دون تردد على القبول بحلول وسط حفاظاً على علاقاتها مع الو... المتحدة، لكن بأساليب لا تفضي إلى انهيار نفوذها السياسي في طهران.



ISBN 978-9948-14-167-9

